سعاد جروس

من الانتداب إلى الانقلاب

سورية زمان نجيب الريس



من الانتداب إلى الانقلاب
سورية زمان نجيب الريس

سعاد جروس

من الانتداب إلى الانقلاب

سورية زمان نجيب الريس

(١٨٩٨-١٩٥٢)



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

From Mandate to Coup d'Etat
Syria in the times of Najib El Rayyes 1898 - 1952
By Suad Jarous.

First Published in January 2015

BEIRUT — LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb — www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-598-3

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

الى الصحافة السورية المغدورة التي لم يعترف التاريخ بدورها في سبيل الاستقلال ونضالها من أجل الحريات.

المحتويات

بانت سعاد...

ليس لي من دور في هذا الكتاب، إلا ربما، عنوانه. إنه كتاب تمنيت أن أكون كاتبه، وقد أمضيت الثلاثين سنة الأخيرة من حياتي في الكتابة والصحافة، وأنا أفكر وأنوي وأستعد لتأليف كتاب كهذا. لكن الإرادة خذلتني والهموم جرفتني إلى الاهتمام بكتب أخرى، ليس لي بها صلة رحم كما لي بهذا الكتاب. حتى جاءت الصديقة والزميلة سعاد جروس، وهي الشاعرة والصحافية والكاتبة، لتقترح تأليف كتاب عن تاريخ سورية المعاصر عبر ما قام به الصحافي نجيب الريس وجريدته، «القبس» ودوره في هذا التاريخ.

وغابت سعاد جروس حوالي ثلاث سنوات لتعود بهذا الكتاب، من دون أن أكون طرفاً أو مشاركاً في هذا الجهد. هذه الصحافية المحترفة التي لا تنتمي الى جيل السوريين الذين عاشوا في عصر نجيب الريس وعايش معه الانتداب والاستقلال والانقلاب. هذا الجيل الذي لم يعرف تأريخاً من بعده، إلا تاريخ سورية الرسمي في ظل الخمسين سنة الأخيرة، وهي سورية البعث وسورية الأسد. أما صاحبة هذا الكتاب المسكونة بهمّ تاريخ بلادها

السورية، التي وثقت من خلال حياة صحافي وجريدته وفي مختلف العهود خلال نصف قرن، نضال سورية ودور صحافتها في الدفاع عن الاستقلال والحرية.

وسورية التي تكتب عنها سعاد جروس هي غير سورية اليوم. فقد مرت أحداث جسام وسنوات عجاف على سورية غيرت الكثير من معالمها الحضارية والبشرية والإنسانية والسياسية والاقتصادية وأمعنت في تشويه صورتها. ولكن لم تغير من نضالات شعبها وتمسكه بسوريته وعروبته وفي مواقفه النضالية ضد كل أنواع الاستعمار والارتهان للاستبداد في سعيه إلى الحرية والاستقلال. وكان من أهم عناوين هذا الكفاح، دور الصحافة السورية التي غبن حقها وحجب دورها وكانت صحافة غنية في تعددها وتنوعها السياسي والفكري.

عن زمان نجيب الريس تروي سعاد جروس حكايات سورية منذ العهد الفيصلي وإقامة أول حكومة عربية مدنية، مروراً بحكايات الانتداب وشخصياته والحياة الحزبية العشائرية ورجالاتها. وزعماء حركات الاستقلال والانفصال وضباط الانقلابات وعساكرهم وولاءاتهم الإقليمية المختلفة. أما العلاقات بين سورية ولبنان فهي منجم من المعلومات والحكايات الطريفة. الأهم من ذلك، تقوم المؤلفة بشرح مهني حول ما حوت «القبس» من مواضيع عصرية وتغطيات صحافية وأقلام تقدمية ونقاد وشعراء جدد.

سعاد جروس ليست مؤرخة محترفة تغوص في أكاديمية المصطلحات وتنقّب في الأوراق الصفراء. إنها لا تكتب أطروحة جامعية لنيل شهادةٍ ما. هي صحافية تبحث في صحافة بلادها ومذكرات سياسييها وأوراق حكّامها. صحافية تكتب عن تاريخ الأمس كما تكتب تقاريرها ومقالاتها وتحقيقاتها الصحافية عن تاريخ اليوم. هي تروي تاريخ سورية المعاصر وكيف تشكل عن طريق سيرة فتى جاء من حماه وهو في الثامنة عشرة من عمره، بالقنباز الحموي، ليصبح أشهر صحافيّي بلاده ويصير نائباً عن دمشق التي تنتخب لأول مرة رجلاً من غير أبنائها ليمثلها في البرلمان. فالخمسون سنة هذه هي تاريخ نصف قرن سوري، من الانتداب الى الانقلاب، كما عاشها نجيب الريس وعاصرها وكتب عنها. ولأول مرة تروى سيرة وطن عن طريق سيرة شخص، وهي سيرة فيها الكثير من المغامرة والمثابرة والعناد، كما فيها من صداقات مثالية ووفاء نادر ومن عداوات لا ترحم. هذا كتاب يتحدث عن

نفسه، ولا يحتاج إلى تقديم مني ليصبح مرجعاً مثيراً يعتمد للحركة الوطنية السورية من العهد الفيصلي إلى الانتداب إلى الانقلاب. وهو كتاب تمسك سعاد جروس فيه يد القارئ لتصل به إلى استيعاب تلك الحقبة السورية المجهولة فيعيش فيها وتعيش فيه بمتعة كبيرة دون عناء.

شكراً سعاد جروس.

رياض نجيب الريس

بيروت / أيلول ٢٠١٤

رحلة في الزمان الصعب

في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، تعرفت إلى الصحافي السوري نجيب الريس الذي عاش وتوفي قبل ولادتي بعدة عقود، كنت مع زملائي من متخرجي كلية الإعلام جامعة دمشق نجترح الأحلام بصحافة حرة تتفتح على صفحاتها أقلامنا، ولم نكن نعمل سوى أننا نزرع الأرض اليباب بالآمال. حينها قرأت عن صحافي ثائر، ومناضل عتيد، وقلم لاذع، كان له دور كبير في تاريخ سورية، يوم كان هناك صحافة وحياة سياسية، ما أنعش التمنيات بعودة الروح للصحافة السورية المغدورة. وسرى تفاؤل لم يطل، إذ كان عمر التفاؤل قصيراً.

خلافاً للتمنيات اليائسة، تفتحت أزاهير ربيع دمشق مع بداية الألفية الثالثة، عقب هطول الوعود الكبيرة، تجلت بإعادة العمل بقانون المطبوعات وصدور أول جريدة مستقلة بعد سبات أربعة عقود، بدأت على أثرها عمليات وصل ما انقطع. وأعاد الكثيرون قراءة تاريخ الصحافة، وبدوري ساهمت في البحث عما يعيد الحياة إليها، فاستوقفني نجيب الريس من جديد؛ أبهرني أسلوبه وحرارة كلماته وذكاء تهكمه في الهجوم على الخصوم.

ثم شاءت الظروف عام ٢٠٠٢ أن عملت في مجلة (النقاد) التي كان يصدرها ابنه الصحافي المخضرم والناشر الإشكالي رياض نجيب الريس في بيروت، فأهدى إلي مجموعة «نجيب الريس - الأعمال المختارة» من عشرة أجزاء، صدرت في الذكرى المئوية لولادته ١٩٩٩، وكانت حقاً أثمن هدية تلقيتها في حياتي المهنية على الإطلاق. أقبلت عليها بشغف، ولا أبالغ في القول، أن هناك مقالات قرأتها مراراً وتكراراً مرات ومرات، وفي كل مرة كنت أستمتع أكثر من السابقة ببلاغة التعبير، وإيجاز الجملة، وحيوية المعنى، فأسأل نفسي لماذا لم ندرس في الجامعة أساليب شيوخ صحافتنا عندما درسنا فنون الكتابة الصحافية؟ ولماذا لم نقرأ تاريخ تجربة صحافتنا، بينما، أنهكنا بدراسة منسيات تاريخ الصحافة الدولية ولا سيما الروسية، وهدرنا الوقت في حفظ ما أنتجته من أنواع صحافية انقرضت؟ لم أعثر على إجابة منطقية، إلى أن كشف العقد الأول من الألفية الثالثة أن كلّ ما هطل علينا من وعود كان أعراضَ حمل كاذب، وأنّ ما من صحافة حرة بدون حرية سياسية، وتاريخ صحافتنا السورية خلال النصف الأول من القرن الماضي قد جُبَّ مع تاريخ تلك الفترة، وأغلب ما قرأناه حولها إما قاصر، وإما مشوه عن سبق إصرار وتصميم، حتى الكتابات التي اتسمت بالحنين إليها، بالغت في الثناء والمديح، وفق مبدأ اذكروا محاسن موتاكم. في تلك الأثناء وجدت في مجموعة مقالات نجيب الريس سجلاً حافلاً ليوميات أكثر من ثلاثة عقود، أخذتني بدايةً نحو مهارات صنعة الكتابة الصحافية وفنونها، كما أغرقتني لاحقاً في أحداث نصف قرن، شهد الولادات المتعثرة للدولة السورية، وانقلاب العسكر الذي أسس لوأد متواصل للأحلام الوطنية.

أخذني نجيب الريس في رحلة استكشافية، في ردهات الصحافة السورية بأوج عطائها، فعشت فيها بهجة الاستقلال الأول وانكسار ميسلون، بطولات الثورة السورية وبطش الانتداب، انتصار الدستور الأول وخزي الحركات الانفصالية، أفراح الاستقلال، وفخر رفرفة العلم الوطني في مهرجان الجلاء، ذل الخيبة في فلسطين، ومأساة فقدان البوصلة في يمّ الصراعات الدولية، ملهاة عنجهية العسكر ومراهقة السياسيين.. وكثيراً من أحداث كلما خضت في تفاصيلها ازددت اقتناعاً بأن ما تعلمناه في المدرسة والجامعة عن الوطن والوطنية وما يتصل بالسياسة، لم يكن فقط قراءة من وجهة نظر واحدة ضيقة، وإنما كان تدجيناً للعقول وتكريساً

للأمية، في ما دعي دجلاً بـ«الثقافة القومية» أو «التربية الوطنية». ولقد ظننت أني لست وحدي، بل ثمة كثر مثلي، سواء من أبناء جيلي أو من الأجيال اللاحقة، لا بد سيصدمون بحجم التضليل الذي أحاط نشأتنا. فاقتضى الواجب المهني الإسهام بتجربتي المتواضعة هذه، من خلال كتاب يعرّف بنجيب الريس، اخترته دون غيره لما لمسته من تجاهل متعمد لدوره في أكثر من مرحلة، شهدت أحداثاً جساماً في حياتنا الوطنية، مازلنا نعاني من ذيولها إلى الآن، وكانت الفكرة أن يكون الكتاب أقرب الى كتب التراجم (حياته، أعماله، أسلوبه، نماذج من كتاباته). لكن الأمر الذي بدا سهلاً، كان مستعصياً، إذ اختلطت حياة الصحافي المناضل مع حياة سورية، وكلما بحثت في سيرته وجدتني متورطة في تفكيك سيرة وطن. وما خلت تحقيقه ممكناً في عدة سنوات، أكل من عمري عشر سنين أعدت فيها تأهيل نفسي مهنياً ومعرفياً، تخليت خلالها عدة مرات عن فكرة إعداد هذا الكتاب، بعدما جربت نماذج عديدة لقوالب بحثية تأريخية لم تكن مرضية، إذ عجزت عن الخروج من الأسلوب الصحافي. وهكذا الى أن جاء عام ٢٠١١، وبدأ التاريخ الذي دوخني يعيد دروسه على السوريين، وكأن الزمن لم يطو من عمر سورية مائة عام، فعاد وعدنا معه للتطاحن على وقع إشكاليات التدخل الخارجي والسيادة، وجدل شكل نظام الحكم (خلافة، ملكي، جمهوري، رئاسي، برلماني) وهوية الدولة (علمانية، مدنية، إسلامية) وهواجس التقسيم وهوس حماية الأقليات، والنقاش حول مفاهيم الوطنية والقومية والهوية وغيرها من قضايا خاضها آباؤنا بدمائهم تحت الانتداب الفرنسي، وعدنا لنخوض فيها بدمائنا تحت نير تكالب دولي مريع. وهكذا فرض علي نفسه كتاب (سورية في زمان نجيب الريس).

اقترحت الفكرة على الأستاذ رياض الريس، الذي شجعني ووفر لي مزيداً من المراجع والمصادر الهامة، عدا المجموعة الكاملة لأعداد جريدة (القبس)، لتكون إلى جانب ما جمعته خلال عشر سنين من مراجع ومجلات وجرائد، لا سيما الجريدة الرسمية في عقد الأربعينيات وبداية الخمسينيات التي عثرت فيها على كنز من التفاصيل المثيرة.

بدأت العمل وتركت أمر قالب السرد واللغة لصاحب الشأن؛ نجيب الريس نفسه، ليكتب بقلمه عن زمانه، وسرت معه أسجل تعليقاته على الأحداث، وآراءه حولها، أختار منها

ما أظن أنه معتَّم عليه ويتصل بشكل ما بما يجري اليوم. وبينما هو يحكي عن زمانه كنت أراقب ما يجري في زمننا، وجاء الكتاب أقرب إلى لقاء فرضته الضرورة بين جيلين حكمتهما قطيعة عقود، وربما سيكتشف القارئ قرب المسافات حتى تكاد تنعدم في بعض الأحداث والمناقشات. حاولت كثيراً عدم التدخل أو إبداء الرأي، منصتةً الى ما تنطق به الصفحات المصفرّة، تاركةً أمر استخلاص النتائج للقارئ. ولا أنكر أني في بعض المواقف كنت أختلف مع نجيب الريس، فأحرد وأترك العمل شهراً أو شهرين محتارة؛ أأخفي ما لا يعجبني، أم أدعه يأخذ بيدي حيث يشاء، كي لا أرتكب بحقه جناية تشبه جنايات الذين فرضوا وصايتهم على التاريخ وصادروه. لا أعلم إن كنت نجحت بالوقوف على الحياد، إلى حد ما، لكن ما تيقنت منه أن التاريخ كالصحافة، الحيادُ فيها محض ادعاءٍ مضللٍ! وها هو نجيب الريس (صقر الصحافة السورية) وأحد أبرز أعلام الحركة الوطنية، عاش طورين نقيضين، طور كان فيه تقدمياً مع رفاقه الوطنيين ـ الكتلويين ـ يكافح «الرجعية» من فلول الدولة العثمانية وأعوان الانتداب، وطور آخر في عهدي الحكم الوطني والانقلابات كان فيه مع «الرجعية» – اليمين الديموقراطي – مع رفاقه الوطنيين ذاتهم يصدّون سهام «التقدمية» من التيارات اليسارية بصعودها الكاسح!!. دارت الدوائر وطغى اليسار فمسح بدكتاتورية مطلقة، أي شبهة ديموقراطية عن اليمين مبقياً فقط على سمة «الرجعية»، وكَتَبَ تاريخ اليسار عن تلك الأحزاب أنهم «زمرة متآمرة وأداة الغرب الرأسمالي الاستعماري المتوحش للسيطرة على المنطقة». تحت عناوين وشعارات من قماشتها، طمست حقائق كثيرة عن واقع ذلك الزمان، ليبقى منه صوَر سياحية مجردة عن سياقها.

أخيراً، لا يمكنني إلا الاعتراف بفضل نجيب الريس، الذي أعادني إلى زمانه فاطلعت على نقاشات النواب الساخنة في البرلمان، وتعرفت إلى آرائه حول قضايا صياغة الدستور والإقطاعية، وتحديد الملكية والتأميم وتعيين دين الدولة والموقف من المعسكرين الشرقي والغربي. وعرفت أيضاً أن سورية الملكية في عهد فيصل كانت جنين دولة مدنية بهوية عربية إسلامية، أجهضها الانتداب، وفي عهد الحكم الوطني كانت جمهورية ديموقراطية ناهضة، وتعد بين الدول الغنية المتقدمة في المنطقة. عرفت هذا بتفاصيله ونحن نعيش تفاصيل انحدار سورية في زماننا الى درك

الدول الفاشلة، إذ يعيد التاريخ نفسه ونعود القهقرى الى ما قبل الاستقلال الأول على نحو يقتل الحاضر ويصادر المستقبل، لندفع باهظاً ثمن تشويه الماضي وتجاهل ما يحمله من تقرحات أورثت الأجيال اللاحقة حقداً وضغينة وثارات تتحين فرص انفجارها.

لهذا اخترت نجيب الريس الصحافي الأكثر تأثيراً، كاتب أقوى الافتتاحيات في عصره، ليروي لي قبل أن يروي للقارئ ما طُمس من تاريخ وطننا الدامي، لا رداً لاعتبار هذا التاريخ، وهذه الشخصية الفذة، ولا الصحافة السورية المأسوف على شبابها، بل هي مساهمة بسيطة، لعل وعسى أن تقدم بعض أدوات تصويب قراءتنا للحاضر. فلا شيء مما نعيشه اليوم لا يتصل بهذا الماضي.

سعاد جروس

دمشق - آب / ٢٠١٤

الوطني المتطرف

حلّ نجيب الريس في دمشق في سن مبكرة، فتياً ترافقه الأحلام ببعث أمجاد الدولة العربية، وكانت فتيّة أيضاً. الأجواء مشبعة بالتفاؤل بعد دخول الجيش العربي عام ١٩١٨ بقيادة الأمير فيصل، وبدء العهد العربي، وعودة الآمال بردّ الاعتبار لروابط العروبة، وفي مقدمتها لغة الضاد، فازدهرت ملتقيات الأدب والفكر، وانطلقت الصحف بغزارة، تتذوق لأول مرة طعم الحرية، لا سيما أن الحكم التركي كان قد أحكم الطوق عليها خلال الحرب العالمية الأولى.

ولعه باللغة العربية ونظم الشعر الموروث عن العائلة، سهّل طريقه الى الملتقيات الأدبية، فكتب في الصحف المحلية والمصرية، وكانت نافذته على جديد الترجمات العالمية والتيارات الأدبية الحديثة، فدعا إلى تحرير الشعر من بحور الفراهيدي، ومع أنه لم يستهوه، لم يكتب سوى الشعر المنظوم، الذي سيصبح أحد عناصر إغناء افتتاحياته الأساسية.

استحوذت الصحافة على اهتماماته، وأخذته من عالم الأدب الى عالم السياسة، لدى انخراطه في النضال ضد الانتداب ملتحقاً بحزب (الشعب) الذي أسسه الزعيم عبد الرحمن الشهبندر في

الربع الأول من عقد العشرينيات، ليغدو (الصحافي الثائر) مع انطلاقة شرارة الثورة وانتشارها في كل مناطق البلاد، مدفوعاً بعبرة السوريين الكبرى؛ فاجعة ميسلون تموز ١٩٢٠، فكان لبطل ميسلون يوسف العظمة بالغ الأثر كرمز للتضحية والعزة والكرامة، كما شكل يوم ميسلون نقطة انطلاق مسيرة نجيب الريس النضالية القاسية في ميدان الصحافة السياسية، فأهدى الى ذلك اليوم «**خير ما كتب وما يكتب وما سوف يكتب**»، مكللاً بدايته المهنية في ظل الانتداب بالاعتقال مع عبد الرحمن الشهبندر ولفيف من الشباب السوريين المناهضين للانتداب.

بين جدران سجن أرواد نظم نشيده «**يا ظلام السجن خيّم، إننا نهوى الظلاما**» ليغدو نشيد الشباب العربي في وجه الانتداب الأوروبي. حفظه التلاميذ في سورية ولبنان والعراق، بعد أن لحّنه الموسيقار محمد عبد الوهاب، وانتشر انتشاراً لم يحظ به نشيد آخر. بعد خروجه من السجن فتحت له جرائد دمشق صفحاتها، فترك كلية الحقوق في الجامعة السورية بعد عام من التحاقه بها، لينضم إلى جريدة (المقتبس) التي غدت (القبس) اليومية السياسية المصورة، ليشارك بعد سنوات قليلة بإصدارها في أيلول ١٩٢٨ مع محمد كرد علي وشقيقه أحمد كرد علي، في فترة شهدت ظهور الكتلة الوطنية، وانحازت لها في مواجهة أحزاب وتكتلات سياسية جديدة. واكبتها صحافة فتية كانت تصعد وتهبط تبعاً للظروف السياسية، ففي الفترة الممتدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٣، والتي تعاقب عليها خمسة مندوبين فرنسيين، فرضت سياساتُهم الوصائيةُ نفسها على الصحف السورية، فكانت في عهد الجنرال غورو حوالي سبع عشرة جريدة، ثم انخفضت في عهد ويغان لتصبح ثلاث عشرة، ثم هبطت بشكل حاد في عهدي سراي ودوجوفنيل لتصل إلى خمس جرائد فقط، ثم عادت لترتفع في عهد بونسو، بشكل كبير حتى تجاوز عددها أربعين جريدة، كان من بينها جريدة (القبس) التي واكبت صعود الكتلة الوطنية، وحركة الاستقلال. فخاصمت أعوان الفرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم، لاعتقاد صاحبها أن المستعمر لا يستطيع أن يثبّت دعائم استعماره، إذا لم يجد له أعواناً من أهل البلاد، فتصدى دون هوادة لحكومة الشيخ تاج الدين الحسني البراغماتي، الذي أجاد لعبة الاعتدال من أجل الاستمرار، فترأس حكومة من المعتدلين كانت بمثابة حلقة مرنة بين الوطنيين وسلطة الانتداب، ومن سوء الطالع أن من بين وزرائه محمد كرد علي الشخصية العلمية المرموقة ورئيس المجمع العلمي، الذي تعين عليه تحمّل الإحراج الكبير الذي تسببه

مقالات نجيب الريس بنقدها اللاذع لرئيس الحكومة، فحاول دون جدوى تليين مواقف الريس حتى تفاقم الخلاف، وانتهى بانسحاب الأخير من (القبس). لم يطل الزمن حتى أعلن نجيب الريس صدور جريدته (القبس) الجديد صباح يوم الجمعة، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١، حيث استقل بملكيتها، واختار لها الحجم الصغير في أيام كانت تكبر فيها أحجام الصحف، وتنقلب ذوات الأربع صفحات إلى ثمان، تمشياً مع التطور كما يقول أصحابها ونزولاً عند حاجة القراء. ولم يختر هذا الحجم إلا «**نزولاً عند حاجة القراء أيضاً، لأنهم أصبحوا لا يرون في أكثر الجرائد الكبرى غير مقالات تحشى حشواً يحررها الأستاذ (المقص)، لا تهم سورية ولا السوريين في شيء**».

ربحت (القبس) الجديد الرهان وأقبل عليها الناس إقبالاً منقطع النظير، وكانت نسبة التوزيع تتضاعف عدة مرات عندما يكتب نجيب الريس الافتتاحية، حتى قيل إن دمشق كانت تقرأ «مناشيره» الصحافية ثم تنزل لتتظاهر ضد الاستعمار، فاكتسب عن جدارة لقب «كاتب أقوى افتتاحية»، لا يدانيه في ذلك هذه إلا كاتبان: يوسف العيسى في سورية، وجبران تويني في لبنان مع فارق واحد أن العيسى والتويني كانا يكتبان بعقليهما، وتنطوي افتتاحياتهما على فكرة واضحة، في عبارة وجيزة هادئة. أما الريس فكان يكتب بقلبه وبدمه، فكانت افتتاحياته حارة متوقدة تلهب الشعور الوطني.

*

سيدفع الريس مع جريدته ثمن مواقفه السياسية، اعتقالاً وتعطيلاً، ففي أول عام من صدورها تعرضت لأخطر مؤامرة قضائية حاكتها حكومة الشيخ تاج لإلغاء امتياز (القبس). بعد سلسلة محاكمات امتدت عاماً كاملاً تغلّب بعدها على المؤامرة، لكنه لم يتغلب على أحكام التعطيل التي لاحقت (القبس) طوال حياتها، فكانت ما إن تعود للصدور حتى تُعطل مجدداً، ولو حُسِب مجموع عمرها من ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١، وهي السنة التي استقل بها بملكية الجريدة، حتى ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ معتمدين هذا التاريخ كنموذج، لبلغ عمرها تسعة عشر عاماً، تجاوز مجموع تعطيلها سبع سنوات، أي ما يزيد عن أربعة أشهر في السنة الواحدة، وهي فترات مكلفة ومنهكة لأكبر الصحف، لانعكاسه على الاشتراكات والإعلانات، إلا أن الشعبية الواسعة التي تمتع بها قلم نجيب الريس جعلت من تجربة (القبس) استثناء للقاعدة، إذ اعتمدت على

مشتركيها المخلصين وكبار التجار الدمشقيين والسياسيين الوطنيين في الكتلة، للانطلاق مجدداً بعد كل تعطيل واعتقال وملاحقة.

مثّلت القبس سجلاً للحركة الوطنية وديواناً للنهضة القومية رغم التعطيل وملاحقة صاحبها، الذي كان نزيلاً مزمناً على سجون الانتداب، حتى بلغ مجموع سنوات اعتقاله ثماني سنوات في الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٢ إلى ١٩٤٣، ما عدا التوقيفات القصيرة التي تمت في عهدي الاستقلال والانقلابات، تعرف خلالها الى كل السجون والمنافي في سورية ولبنان من قلعة دمشق والمزة وحلب وبيروت وراشيا والمية ومية وغيرها، وكان أهمها سجن جزيرة أرواد.

ثبت الريس على وفائه للكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٤٣ انتخب نجيب الريس الحموي نائباً عن دمشق على لائحة الرئيس شكري القوتلي، وكان أول سياسي غير دمشقي تنتخبه العاصمة السورية نائباً عنها، وظل نائباً حتى عام ١٩٤٦، ولم يرشح نفسه لانتخابات ١٩٤٧ على الرغم من نجاحه كبرلماني، وانقطع لجريدته معتبراً أنها أهم من البرلمان، مفضّلاً الصحافة على النيابة، وقد سئل ذات مرة: لقد خبرت الصحافة وجربت النيابة فأيها أحب إليك؟ أجاب: الصحافة طبعاً، فلولاها لما سجنت، ولولا السجن لما صرت نائباً.

ولما تفككت الكتلة وانبعث من رمادها الحزب الوطني في ٢٩ في آذار ١٩٤٧ كان أول المبشرين به. وانتخب من الردفاء للحزب، وأميناً لسر لجنتي الشؤون السياسية والشؤون الاقتصادية، وعضواً في لجنة الدعاية والنشر، وأفنى ما تبقى من عمره في الدفاع عن الحزب الوطني، بعد أن كان قد أفنى ما مضى من شبابه في الدفاع عن الكتلة من أجل نيل الاستقلال.

كافح نجيب الريس في كتاباته الانتداب الفرنسي، فكتب أكثر من ٧٠٠ مقال ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٣، دافع فيها عن الثورة السورية المسلحة، وأخلص لشهدائها وأبطالها، وبعد تلاشيها، طالب بعودة المنفيين منهم، والوفاء للشهداء والاهتمام بعائلاتهم وأطفالهم الذين تشردوا في الصحراء، وبعد التحول الى النضال السلبي والعمل السياسي، تبنى معاهدة ١٩٣٦، وبعد نكوص الفرنسيين بوعودهم وقف ضد العودة الى سياسة التعاقد وأصر على المطالبة بالاستقلال التام. خلال تلك السنوات الصعبة من تاريخ سورية وقف في مواجهة

دعوات الانفصال والتجزئة، في جبل العرب والجزيرة وجبال العلويين، فشهّر بالانفصاليين، ولم ترحمهم سياط قلمه مُنزلاً بهم ألذع الألفاظ، في الوقت الذي أولى فيه اهتماماً خاصاً لقضية لواء إسكندرون، فكتب حوالي ٦٤ مقالاً بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٩، دافع فيها عن عروبته ورصد مؤامرة سلخه عن سورية رافضاً الاستسلام للانكسار أمام القوة، إذ «**لا يجوز أن يستسلم المنكسرون، أو ييأس المغلوبون**».

وكما كان في صفوف الوطنيين في سورية، كان إلى جانبهم في لبنان في النضال المشترك لنيل الاستقلال، وربطته علاقات صداقة مع رفاق أيام النفي والإبعاد، وفي مقدمتهم ميشال زكور وسليم تقلا وحميد فرنجية وكميل شمعون وحبيب أبو شهلا. أما رياض الصلح فكان من أحب رجال السياسة إليه وأكثر من أعجب به، وكان إلى جانبه مع شكري القوتلي في كل مواقفه ضد الانتداب وأعوانه في سورية ولبنان منذ عام ١٩٢٨.

خاض الريس معارك صحافية طاحنة ضد الجرائد اللبنانية الناطقة بالفرنسية كـ(الأوريان) و(لاسيري) والصحافة اليسوعية كـ(البشير) وكان يقول ممازحاً رفاقه اللبنانيين إنه تعلم الفرنسية في السجن ليقرأ مقالات جورج نقاش في (الأوريان) التي تمثل وجهة النظر الموالية لفرنسا، فندد بأنصار التجزئة أعداء الوحدة والسيادة، ساخراً من الذين يقولون عن السوريين، كلما اختلفوا مع اللبنانيين أنهم متعصبون، وكلما اتفقوا معهم قالوا إنه اتفاق مسموم، ومنتقداً الصحف التي تُروج الشائعات وتهاجم السوريين بناءً عليها، ومنبهاً الى الانتخابات اللبنانية التي كانت لتكون نموذجية في الشرق الأوسط، لولا الرشوة وقبضايات بيروت، ومتعجباً من الذين أنكروا رياض الصلح ويقيمون له تمثالاً، دون أن يفوته التذكير الدائم بتابعية طرابلس الشام لدمشق وحلب، وأن سورية لو تركت طرابلس، فإن طرابلس لن تتركها، لتحكم علاقته باللبنانيين سجالات مستمرة، وبالأخص حول مسألة ترسيم الحدود، وضم الأقضية الأربعة واصفاً لبنان بوطن المتناقضات، الذي كلما أرادت فرنسا أن تتكرم عليه كان هذا على حساب سورية. فكتب ما يقارب ١٨٢ افتتاحية على مدى ربع قرن ١٩٢٨ ـ ١٩٥١، وقفاً على العلاقات السورية ـ اللبنانية، كانت من أبلغ ما كتب عن علاقة البلدين اللذين قال عنهما «شعب واحد بحكومتين». ولطالما افتخر بأنه تتلمذ على أيدي الصحافيين خليل كساب

وجبران تويني، معتبراً صحافيي لبنان من أرقى وأنضج الصحافيين في البلاد العربية، عدا إعجابه بمن تتلمذوا على يديه منهم كالكاتب توفيق يوسف عواد والصحافي سعيد فريحة.

أما قضية فلسطين، قضية العرب المركزية، فقد دافع عنها بضراوة، وكتب زهاء ١٢٩ مقالاً منذ ١٩٢١ ولغاية ١٩٥١، فكان له من نفاذ البصيرة ما جعله يتوقع ما ستؤول إليه فلسطين التي ضاعت بسبب «**الغلو والعاطفة وإرضاء الغوغاء هي التي كانت تسيطر على معظم الزعماء والرؤساء والوزراء والنواب والكتاب العرب حتى غدوا محاصرين مطوقين بلا أصدقاء ولا حلفاء ولا أنصار**».

بعد الاستقلال تغيرت موازين القوى السياسية ولم يعد خصوم الأمس هم ذاتهم خصوم اليوم بل بات هناك خصوم جدد؛ فبالإضافة إلى حزب (الشعب) بزعامة رشدي الكيخيا الذي أسسه منشقّون عن الكتلة الوطنية في حلب. كان هناك جيل جديد من السياسيين الشباب الذين ما إن قطفوا ثمار الاستقلال مزهوين راحوا يتطلعون إلى تحرر اجتماعي يوازي التحرر السياسي، فاصطدموا بكارثة فلسطين، وهووا يتخبطون جميعا في خضم الانقلابات.

عانى نجيب الريس من حكومات الاستقلال التي سيطر عليها حزب (الشعب) أكثر بكثير مما عاناه من حكومات الانتداب، وتعرض للاعتقال والملاحقة وعطلت جريدته، وأمضى جلّ وقته في سنوات عمره الأخيرة في المحاكم، يواجه مؤامرة قضائية كانت الثانية في عمر (القبس) التي تهدف الى إلغاء امتيازها من خلال السعي إلى صدور خمسة أحكام بحق صاحبها، وفق قانون المطبوعات، وهو أمر فات نجيب الريس ورفاقه التنبه له عندما كانوا يناقشون مشروع قانون المطبوعات الذي ناضلوا طويلاً ليصدر ويرفع عن عنق الصحافة سيف التعطيل الإداري، وعندما صدر القانون عام ١٩٤٩، كان أول ضحاياه. وسدد فواتير مرهقة ثمناً لحملاته على حكومات حزب (الشعب) والأحزاب المتحالفة معه في ظل الحكم الوطني وحكم العسكر، إذ لم يدَعْ شاردة أو واردة، إلا وكتب عنها مقرعاً مشهراً بالحكام، محذراً من مغبة ضياع الاستقلال على أيدي «سكارى الحكم» من الذين يريدون رئيساً للتوقيع، وبرلماناً للتصديق. فعاثوا بالبلاد خراباً ونكلوا بالزراعة وشجعوا تمرد الفلاحين، وقتلوا الصناعة الوطنية بالتأميم، ولم يلتفتوا جدياً إلى ضرورة بناء جيش يحمي الاستقلال وسيادة القرار. كما رأى في دعوات الحزب العربي

الاشتراكي وزعيمه أكرم الحوراني الاشتراكية التقدمية عبثاً بالتركيب الاجتماعي وزعزعة للاقتصاد، واضطر هو المتدين لمواجهة رجال الدين في معركة الدستور السوري ١٩٥٠، حين نشب خلاف واسع على تعيين دين الدولة في الدستور، فاحتج على إقحام الدين في ما لا ضرورة لإقحامه فيه، وانبرى للرد على تطمينات الشيخ مصطفى السباعي زعيم الإخوان المسلمين في سورية عندما طالب بتعيين دين الدولة الإسلام بالنص فقط ضامناً بأن لا ينفذ، فقال له: «**لستم أنتم الدولة، ولستم وحدكم المسلمين**» وخاطبه بصفته من المتدينين المسلمين، وليس من العلمانيين الملحدين: «**لستم يا سيدي أنتم بقادرين على الوفاء بما تتعهدون به، ولن تستطيعوا أنتم أن تقفوا في وجه أي مسلم يطلب حسبة تنفيذ أحكام الدستور!**».

كان نجيب الريس الكاتب والصحافي والنائب في البرلمان من الشخصيات الذين كرههم خصومهم واحترموهم. أما الأصدقاء فقد خشوه بقدر ما أحبوه، لأنه لم يؤمن بما يوجب المسايرة وغض الطرف، حتى أنه وصف بالـ «الصديق الخطر». ومع ذلك فإن الذين عادوه، قالوا إنه من أهل اللطف والظرف والكياسة، وإذا كان يبدو للبعض خشناً قاسياً، فما ذلك إلا نتيجة لصراحته ومقته للذبذبة والمواربة. وكما صادق بإخلاص عادى بإخلاص، وكره بإخلاص أيضاً.

القسم الأول: ١٩١٨ ـ ١٩٢٠

من ظل النواعير الى الصحافة

عُرف نجيب الريس في سورية والبلدان العربية على أنه صاحب جريدة القبس ومدير تحريرها. طيران صيته في دمشق، لم يغيره، مثلما نشأته في حماه التي هي الأخرى لم تتبدل:

«هذه باقية على الصورة التي خلقها بها الله، وهو كذلك. وثب الى ميدان الصحافة في مطلع الصبا وظل النواعير، وما كاد يحس في نفسه الذكاء والكفاءة، حتى شوهد مهرولاً الى السراي، وقد اعتلى قبقاباً ينجيه من الطوفان أو من فيضان مداهم. حاملاً طلب امتياز جريدة، ولما خاب مسعاه، انصرف إلى مراسلة (الجوائب) المصرية، ثم (الأحرار) اللبنانية من دمشق، فكانت رسائله تحدث ضجة ودوياً، ولا أذكر أن مراسلاً أثار الضجيج الذي أثاره المراسل نجيب الريس وتقاضى الراتب الذي تقاضاه. فكانت، وغدت مقالاته فيها جزءاً من كفاح السوريين ونضالهم المستمر، فهو سيد من كتب في الحماسة، وأرجل من أذكى ناراً، وألهب نفوساً، وفش للناس خلقاً. أما الثمن فكان يقبضه أحياناً شكراً وعدّاً، ويدفعه غالياً سجناً ونفياً وتعطيلاً...»[1].

هذه الصورة مع ما فيها من لمسة كاريكاتورية، تقارب الأصل دونما مبالغة، رسمها الصحافي سعيد فريحة صاحب مجلة الصياد لصديقه نجيب الريس لدى وفوده إلى دمشق، وبدء عمله في الصحافة عام ١٩١٨، ولم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، عندما تلقفته أجواء دمشق «العربية» الخارجة من وطأة الحكم العثماني والمتطلعة إلى الحرية والاستقلال، والحالمة بإعادة أمجاد دمشق كعاصمة للعروبة والإسلام. ساعده رصيد والده الثوري في الحركة العربية في الانخراط مع رجال الحركة الوطنية.

ثورية متوارثة

نجيب الريس المولود في حماه عام ١٨٩٨، وكانت حينها مركز لواء(متصرفية) من ولاية الشام، في الدولة العثمانية، نشأ في كنف أسرة متدينة محافظة، يقال إنها تنحدر من أصول مغربية، كانوا يعملون بحّارة قبل هجرتهم إلى الشام، استوطنت حماه حيث عاش نجيب طفولته الى أن غادرها والده محمود الريس إلى الكرك في الأردن عام ١٩١٢، ملتحقاً بابن عمه عبد الرحيم الريس زوج شقيقته صدّيقة، الذي سبق أن انتقل من حماه إلى الكرك بعد ترفيعه من موظف مالي في دوائر حماه إلى رئيس كتّاب المحاسبة في دائرة المالية.

في الكرك حصل محمود الريس على وظيفة حكومية، وخلال عامين من إقامته هناك، تعرف إلى المناضل الدمشقي نايف تللو الناشط في الحركة العربية المناوئة للأتراك آنذاك، لتنشأ بينهما صداقة متينة على خلفية التوجه العربي لكليهما، إلى أن افترقا عام ١٩١٤ لدى اندلاع الحرب العالمية، ودخول الدولة العثمانية الى جانب ألمانيا والنمسا وبلغاريا في الحرب ضد الحلفاء، داعية رعاياها إلى خدمة العلم وحمل السلاح. اضطر محمود الريس للعودة الى دمشق ليؤدي خدمة العلم في الشرطة العسكرية، كما عاد ابن عمه عبد الرحيم وعائلته الى حماه، بينما أرسل ولديه صبحي ومنير للدراسة في مكتب عنبر كطلاب داخليين، وأثناء تواجد خالهما محمود الريس في دمشق دأب على تفقدهما. خلال زياراته المتكررة لمكتب عنبر تعرف إلى مدرس اللغة العربية الشيخ المناضل عبد القادر المبارك[٢]، وجمعهما الاهتمام باللغة العربية وكتابة الشعر، والهمّ القومي العربي، فتوطدت بينهما صداقة عميقة.

بعد نحو عامين، نُقل محمود إلى جبهة القتال في فلسطين، مع بدء حملة جمال باشا السفاح في ملاحقة واعتقال شباب الحركة العربية، والتي توجت بإعدام نخبة من قادتها في دمشق وبيروت في أيار ١٩١٦، وكان في عدادهم نايف تللو. وما إن شاع النبأ ووصل إلى مسامع محمود في فلسطين حتى عقد العزم على الفرار من الجيش العثماني والالتحاق بالجيش العربي بقيادة الشريف حسين في الحجاز. اتصل بصديقه الشيخ عبد القادر المبارك بدمشق، فهيأ له مأوى في مزرعة له قريبة إلى حوران، أمضى فيها عدة أيام، ثم رتب له السفر والوصول الى صديق له من أبناء جبل الدروز، وأرفق هذا الصديق معه من يوصله، عن طريق البادية إلى جيش الأمير فيصل، وكان يسمى بين جيوش الثورة العربية بجيش الشمال، ثم تلقى المبارك من الصديق في جبل الدروز ما يشعر بوصول محمود سالماً إلى جيش الثورة العربية[٣].

يذكر فايز الغصين المناضل الفلسطيني المرافق للشريف حسين في مذكراته عن الثورة العربية كيف وصل محمود الريس إلى الجيش العربي:

«أسرعنا مبكرين في الرحيل، ولم نسر إلا مسافة قصيرة حتى نزلنا على ماء، قيل لنا إنه لا يوجد ماء غيره في طريقنا ذاك النهار، ولذلك اخترنا الإقامة يوم ٢٩ صفر فيه. وقد مرّ بنا عبد الله بن طلال الشعلان ومعه سرية، وفياض بن جندل ومعهم محمود الريس من حماه، جاء فاراً من وجه الحكومة ملتحقاً بالثورة. وبعد أن شربوا قهوة عند الشريف ناصر ظلوا مثابرين على طريقهم للعقبة لمقابلة الشريف فيصل».

ويروي منير الريس المناضل والصحافي صاحب جريدة (بردى) كيف تلقى نبأ التحاق خاله محمود بالجيش العربي ويقول: «مساء أحد الأيام، بينما كنت أذاكر دروسي مع سائر رفاقي الطلاب الداخليين، في مكتب عنبر، اقترب من مقعدي الأستاذ عبد القادر المبارك، وسألني عن حال أخي في معسكر التدريب، وهل أتلقى منه رسائل، ثم همس في أذني بأن خالي محمود الريس يقرئني السلام، وأنه في صحة جيدة.. ولما سألته عن مقامه اليوم، وهل قابله بنفسه، قال: اطمئن!.. لقد فر خالك من الجيش، والتحق بالثورة العربية.. ولقد كانت جرأة من الشيخ المبارك أن يطلع مراهقاً في الخامسة عشرة من عمره على سر فرار خاله من الجيش، وما

عمله هو نفسه في سبيل وصوله الى ميادين الثورة، لأن افتضاح هذا السر يودي بالشيخ المبارك إلى ديوان الحرب العرفي، وربما الى المشنقة»[٤].

عاد محمود الريس إلى دمشق مع الجيش العربي، وبعد أن استتب الأمر لفيصل عيّنه رئيساً للشرطة في لواء حمص. بعد أفول الحكم العربي وإقرار الانتداب الفرنسي على سورية، التحق بثورة الشيخ صالح العلي في جبال اللاذقية. وعندما خبا وهجها، التحق بثورة إبراهيم هنانو في الشمال، وتسلل إلى شرقي الأردن لما قضى الفرنسيون على الثورة عام ١٩٢٧. أقام مدة، ثم توجه إلى الحجاز، حيث عمل في حكومة الشريف حسين. وشاء قدره أن يصاب بالحمى، فقصد القاهرة للتداوي والعلاج، ثم توفي في أحد مستشفياتها وحيداً غريباً بعيداً عن أهله ووطنه.

النزوح إلى حمص

نشأ ولده الذكر الوحيد نجيب الريس ميالاً للدرس، خصوصاً دروس الفقه واللغة والنحو والعلوم الدينية، متردداً على جوامع مدينة حماه، متنقلاً من أستاذ إلى أستاذ، حتى حصل على بضاعة جيدة من هذه الألوان الثقافية، في بيئة لم يغمرها الجاه العريض، ولا ملكت أيديها الثروة الموروثة، لكنها اهتمّت بالعلوم الدينية والأدب واللغة العربية، فتلقى علومه الأولية في مدارس حماه، عندما نزح عنها مع والده الى حمص. وتابع دراسته هنالك على أيدي كبار أساتذة اللغة العربية والأدب، وتمكن من ناصيتيهما، وتشرب الدين مدفوعاً بنشأة أهل أمه وأبيه من رجال الشريعة والفقه.

تعلق نجيب بوالدته «كوكب» بسبب الغياب الدائم للأب، وتزوجت أمه بعد وفاة زوجها رجلاً من آل الحامد في حماه، وأنجبت شاعر العاصي بدر الدين الحامد، والمفتي محمد الحامد، والمربي عبد الغني الحامد؛ ليكونوا الأخوة غير الأشقاء لنجيب الريس في حماه[٥].

اضطر نجيب الريس إلى تحمل المسؤولية بسن مبكرة بعد وفاة والده، فدخل ميدان العمل الصحافي، مستنداً إلى رصيده من التعليم واللغة العربية والحس الأدبي، كما كانت التجمعات الأدبية العربية التي ولدت في ظل الحكم العربي باب عبوره إلى عالم الكتابة والسياسة.

في انتظار فيصل

كسائر أبناء جيله، شهد نجيب الريس المحاولة الأولى لولادة الدولة السورية المستقلة، عام ١٩١٨ لدى انسحاب الجيش التركي وتقدم الجيش العربي مدعوماً بجيش التحالف إلى دمشق، حاملاً وعوداً كبيرة للعرب بالاستقلال والحرية.

كان الجيش التركي ومن معه من القوات الألمانية يتابعون الانسحاب باتجاه الشمال، فيما تتقدم طليعة الجيش العربي بقيادة الشريف ناصر نحو دمشق متبوعاً بالجيش البريطاني، ليدخلا معاً على التتابع دمشق وحمص وحماه وصولاً إلى حلب في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨.

في غضون ذلك راح بعض الوجهاء الدمشقيين المنحدرين من جذور تركية من المرتبطين مع السلطة التركية يستعدون للمرحلة الجديدة، في ظل دعاوى اجتثاث الأتراك نهائياً من البلاد العربية. إلا أن الأحداث رجحت صعود فريق آخر من الوجهاء والمفكرين الدمشقيين المتحمسين للعروبة والحكم العربي، سارعوا للاجتماع صباح ٢٧ أيلول ١٩١٨ في دار البلدية في ساحة المرجة لتأليف حكومة مؤقتة لملء الفراغ ومنع حدوث الفوضى، ريثما يصل الجيش العربي، فتم الاتفاق على تسلم الأمير سعيد الجزائري رئيساً للحكومة المؤقتة، والذي أقسم يمين الولاء والإخلاص للشريف حسين «منقذ العرب» قبل إنزال العلم التركي عن دار الولاية، ورفع العلم العربي مكانه بألوانه الأربعة، الأسود والأبيض والأخضر والأحمر(٦).

أيام قليلة وخرجت دمشق عن بكرة أبيها لاستقبال الشريف ناصر، احتشد الآلاف في ساحة المرجة المزينة بأقواس النصر ابتهاجاً. بعد مراسم الاستقبال عقد اجتماع في دار البلدية. وبدفع من لورنس العرب ـ رجل بريطانيا في الجزيرة العربية ـ حلّ الشريف ناصر حكومة سعيد الجزائري، ونصّب شكري باشا الأيوبي حاكماً عسكرياً، ونوري السعيد قائداً للجيش، ريثما يصل الأمير فيصل إلى دمشق(٧).

تلا هذه التطورات المتسارعة إعلان الجنرال أللنبي قائد القوات البريطانية الحليفة في الشرق الأوسط، تقسيم سورية الطبيعية إلى ثلاث مناطق عسكرية، شرقية وغربية وجنوبية، وعين رضا باشا الركابي، الذي كان من كبار قادة الجيش السابقين، حاكماً عسكرياً للمنطقة الشرقية.

تسلم الركابي مهامه بحزم وعين اللواء شكري باشا الأيوبي مندوباً عنه في المنطقة الغربية وعاصمتها بيروت، فتم رفع العلم العربي على السراي، ثم على سراي بلدة بعبدا مركز حكومة جبل لبنان المستقل إدارياً بموجب نظامه الخاص[٨].

الحكم العربي

في ٤ تشرين الأول ١٩١٨، استعداداً لاستقبال الأمير فيصل مع جيشه، «حامل آمال الوحدة العربية» ازدانت المؤسسات الإدارية والأسواق والشوارع بالعلم العربي. وما أن حل في دمشق، حتى أعلن عن تأسيس حكومة عربية باسم والده الملك حسين.

نزل الأمير فيصل في دار محمود بك البارودي في الصالحية والد شيخ الشباب فخري البارودي، وهناك اجتمع مع الوجهاء والمفكرين الدمشقيين، ليكون هذا أول اجتماع تتجلى فيه وحدة الفكرة العربية بين الأمير ونخبة الطامحين للوحدة العربية والاستقلال من السوريين. توالت اللقاءات في دار نوري باشا التي اتخذها فيصل مقراً له في الصالحية، والتفّ حوله وجهاء المدينة، حتى الموالين منهم للدولة العثمانية، لإدراكهم التحول الجديد في المنطقة، إذ لم يكن هناك بد من الالتفاف حول حكومة فيصل والتيار العربي[٩]. وفيما كانت البلاد الخارجة من الحرب العالمية الأولى، ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة، تطلبت جهوداً استثنائية للتغلب عليها، تضافرت جهود الميسورين لنجدة المتضررين، في محاولة منهم للمحافظة على نفوذهم الاجتماعي في ظل التغيرات الحاصلة. وبفضل تلك الجهود تمكنت الحكومة العربية من التغلب على الأزمة وتحسين ظروف العمل رغم ازدياد الضغط الاقتصادي ونقص واردات الحكومة، وتهديد مستقبل الدولة بالتقسيم[١٠].

دعائم الاستقلال

كانت اللغة العربية التحدي الأبرز الذي واجهته الحكومة العربية لتكريس هويتها، إذ كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية للبلاد، فكان لا بد من تعريب جميع الدوائر والدواوين والمدارس بالسرعة القصوى، فتم إنشاء الشعبة الأولى للترجمة عام ١٩١٨ وضمت إليها شؤون المعارف،

لتغدو ديواناً للمعارف برئاسة محمد كرد علي، يعنى بتثقيف الموظفين وتعريب المصطلحات في الجيش ودوائر الحكومة[١١]. بعد توسع أعمال الديوان اتجهت الحكومة الى مأسسة التعليم والثقافة بالشراكة مع المجتمع الأهلي.

قُسم الديوان إلى قسمين، الأول للمعارف العامة، والثاني لشؤون اللغة والمكتبات والآثار(المجمع العلمي لاحقاً)، وعهد بالمعارف إلى ساطع الحصري الذي باشر تطوير أنظمة التعليم، وتوسيع برامجه في جميع المراحل، فافتتحت مدارس جديدة في دمشق وحلب، بالإضافة إلى مدرسة زراعية في السلمية وأخرى في درعا. ودعي الشعب إلى المشاركة والتبرع لتمويل بناء المدارس. ففي حماه على سبيل المثال، جُمع في جلسة واحدة أربعة آلاف جنيه ذهبياً. وتم تأسيس غرف قراءة تتيح للعامة مطالعة الكتب والصحف والمجلات. كما شجع الأمير فيصل على إنشاء «جمعيات أهلية علمية أدبية لا سياسية» وظهرت في البلاد الكثير من هذه الجمعيات، منها جمعية تأسيس المدارس بحلب، وعنيت بإيفاد المتفوقين إلى أوروبا وتأمين منح للفقراء منهم، إضافة إلى افتتاح معاهد عليا، وكلية الطب، وإعادة افتتاح معهد الحقوق، فضلاً عن إعادة تأهيل المعلمين وإخضاعهم لدورات خاصة في أصول التربية والتعليم، واللغة العربية والعلوم الحديثة[١٢].

مؤسسات الدعاية العربية

واكب بناء مؤسسات الدولة الوليدة نشاط دعائي، انطلق من مؤسسات ثقافية إعلامية، تولت نشر الأفكار العربية، كان أولها (النادي العربي) الذي أسسه الشيخ عبد القادر مزغر المقدسي، لجذب الشباب العربي نحو فكرة الوحدة بين الشام والعراق والحجاز. تلاه جمعيات وملتقيات ذات طابع اجتماعي وثقافي أدبي مثل جمعية (دوحة الأدب) وكانت بمثابة الفرع النسائي للنادي العربي، و(النادي النسائي) الذي أسسته ماري عجمي صاحبة مجلة (العروس)، وجمعية ونادي ومدرسة بنات الشهداء، ومجلة (نور الفيحاء) التي أسستها نازك العابد. كذلك (الرابطة الأدبية)، وكان نجيب الريس أحد مؤسسيها والمحاضرين فيها.

جاءت تلك الجمعيات إلى جانب المجمع العلمي الذي أنيطت به مهمة إصلاح اللغة العربية

كمعبّر أساسي عن الهوية العربية المستقلة، مع أنه في البداية كان اسمه (لجنة التدوين والتسجيل) ومهمته إعلامية تقتصر على متابعة وتسجيل أخبار الثورة العربية، ونشر أفكار القومية العربية؛ ولكن بعد تفرع ديوان المعارف الى قسمين، تم إنشاء المجمع العلمي وعهد برئاسته لمحمد كرد علي، واعتبر، كمؤسسة، أحد مستلزمات الاستقلال. ويوضح فارس الخوري الذي كان عضواً في المجمع حجم وأهمية الدور الذي لعبه المجمع خلال ثلاثة عقود من عمره حين كان يضم نحو مائة مستشرق بين أعضائه، ويذكر أنه اثناء سياحته في أوروبا، كان عندما يدخل إلى غرفة مستشرق كبير يجده وقد علق في صدر مكتبه شهادة عضويته في المجمع العلمي العربي في دمشق، وأن لديه شهادات لمجامع علمية أخرى لا يكترث لها، فالمستشرقون، وأكثرهم منتسبون إلى مجمع دمشق، كانوا يفاخرون بانتسابهم لهذا المجمع لأن دمشق معروفة أنها «قاعدة البلاد العربية والعروبة»[١٣].

يشار الى أنه وبعد ستة وعشرين عاماً من إنشاء المجمع العلمي علَت أصوات في عهد الحكم الوطني عام ١٩٤٤ تطالب بإلغائه بزعم عدم إنجازه لمهمته المنصوص عليها في دستوره، وتحوله إلى ناد أدبي كلف منذ تأسيسه ولغاية عام ١٩٤٤ أكثر من مليون ليرة سورية! كان من الأفضل أن تنفق على تعليم أبناء المناطق النائية.

في نقاش أثير في البرلمان، تصدى النائب نجيب الريس لهذه الدعوات، معتبراً أن المجمع ليس وقفاً على العاصمة، بل هو للبلاد السورية، إن لم يكن للبلاد العربية جمعاء، ورأى من الظلم القول إن:

> **«المجمع العلمي لم يفد اللغة العربية فهو على ضآلة مخصصاته أفاد لغة الضاد أكثر مما أفادها المجمع اللغوي في مصر على ضخامة نفقاته، وأعضاء المجمع كانوا ينشرون في الصحف اصطلاحات اللغة العربية وقواعدها وكان بعضهم ينشر تحت عنوان (عثرات الأفهام وعثرات الأقلام) ما يصحح به مائة كلمة في كل نشرة. كما أن قائمة أعضائه تضم أكبر الأدباء وأعظمهم ثقافة وأقدرهم علماً. هذا ناهيك عن حفظه للآثار التي لا تقدر بثمن، وحسبه المكتبة الظاهرية التي تحتوي على كنوز من العلم والأدب تقدر بثروات لا بأموال»** [١٤].

التشكيك بالدعاية العربية

انتقاد المجمع العلمي بعد ربع قرن، لم يأت لاحقاً، بل بدأ منذ إنشائه مع غيره من المؤسسات أثناء الحكم العربي للترويج للقومية العربية، فقد كان مشروع الوحدة الذي طرحه فيصل موضع تشكيك من قبل الفريق الذي يميل في انتمائه للدولة العثمانية الإسلامية، وفي هذا الصدد يقول عبد العزيز العظمة في كتابه (مرآة الشام): «كلما ازداد رسوخ أقدام الأجانب في البلاد كانت هذه الدائرة (الوحدة) تضيق مع الأيام، فحينما بويع الأمير بالملك اقتصرت على الشام وحدها بحدودها الطبيعية من مدائن صالح إلى جبال طوروس، بما فيها فلسطين ولبنان، ثم أهملت فلسطين وشرق الأردن لدخولهما تحت الإدارة البريطانية مباشرة، وبقيت الدعوة إلى استقلال سوريا الداخلية والساحلية معاً، ثم حُذف لبنان لانطوائه تحت العلم الفرنسي واكتفى سمو الأمير بالمدن الأربع فقط دمشق وحمص وحماه وحلب»[١٥].

في المقابل، كانت الصحف الرسمية تروج لوجود خطة لدى الأمير فيصل تقضي بإيجاد نوع من الاتحاد بين أجزاء البلاد العربية التي تسكنها أمة واحدة في كيان واحد لا يتجزأ. وتقول جريدة (العاصمة) الرسمية إن فيصل تحدث أمام مؤتمر السلم عن البلاد العربية بأنها جزء لا يتجزأ، تسكنها أمة واحدة تريد الاستقلال. مع الإشارة إلى أن المستوى العلمي في البلاد العربية ليس على منوال واحد إذ بينها «مفاوز وتفاوت وطرق المواصلات غير كافية لجعلها أمة واحدة تحت رعاية حكومة واحدة» وتوضح (العاصمة): «يظهر أن سمو الأمير يستحسن تأسيس حكومات مستقلة في كل من سورية والعراق تجمعها مع الحجاز جامعة سياسية خارجية وجامعة اقتصادية داخلية، أي أن تكون هذه الحكومات متحدة في أمورها الخارجية مستقلة في علاقاتها الداخلية مع وجود رابطة اقتصادية»[١٦]. هذه الأفكار كانت المعبّر الأول عن التيارات السياسية التي ستظهر في الساحة السورية لاحقاً خلال فترة الانتداب.

ازدهار الصحافة

اهتمام الحكومة العربية بالصحافة كان جزءاً من آلة الدعاية للفكر القومي، حيث أولاها الأمير فيصل عناية خاصة[١٧] و«دعا رؤساء تحرير الصحف في دمشق إلى توجيه الرأي العام نحو

تأسيس نظام استقلالي وطني في سورية. وحاول إقناع الصحافيين بمشروعه كي يمهدوا للنظام الديموقراطي الجديد في ميدان السياسة»[١٨]، فمنحت التسهيلات وبذلت الأموال لدعم الصحافة، ما جعل المناهضين للحكم العربي يشككون بأن دعايته ممولة من الإنكليز الذين فرضوا الحكومة فرضاً.

عاشت الصحافة الناشئة في ظل الحكم العربي حرية كبيرة قياساً بالحظر الذي لقيته، زمن الحكم التركي، خصوصاً إبان الحرب العالمية الأولى، فازدهر إصدار الجرائد والمجلات، التي راحت تدعو إلى لمّ شمل العرب والمحافظة على الحريات التي منحها الحكم العربي لأصحاب الأقلام. وكانت أول الجرائد الصادرة (الاستقلال العربي) في ١٤ / ١٠ / ١٩١٨، تلتها (لسان العرب). وخلال أقل من ثلاثة أشهر، بلغ عدد الجرائد عشراً؛ خمس منها في دمشق، وثلاث في حلب، وواحدة في حمص، وأخرى في حماه. وفي شباط ١٩١٩ أصدرت الحكومة جريدة (العاصمة) لتنطق باسمها. ثم أصدرت جريدة (حلب) في الشمال.

تواصل تدفق الجرائد والمجلات حتى بلغ مجموع الجرائد من تشرين الأول ١٩١٨ وحتى تموز ١٩٢٠ اثنتين وأربعين جريدة تقابلها ثلاث عشرة مجلة، ليكون مجموع ما شهدته سورية من دوريات في اقل من عامين خمساً وخمسين دورية بين جريدة ومجلة [١٩]لم تكن تلك الجرائد حزبية بالمعنى الكامل، بل كانت تميل نحو حزب دون آخر، فمثلا كانت جريدة (المفيد) تميل باتجاه حزب الاستقلال العربي، وجريدة (الدفاع) متعاطفة مع حزب الاتحاد السوري واللجنة الوطنية العليا [٢٠].

الرقابة في عهد الحريات

فترة الازدهار التي عاشتها الصحافة السورية الناشئة، بدأت بالتلاشي مع اشتداد الضغوط الدولية، ولم تعد مهمة الصحافة تقتصر على كيل الثناء للبيت الهاشمي والأمير فيصل والحكم العربي والدعوة إلى الوحدة، فبعد تسرب أخبار المفاوضات في المحافل الدولية لتقرير مصير البلاد، علت الأصوات تنتقد اداء الحكومة والأمير فيصل وأبيه الشريف حسين العاجزين عن وقف تهديد حصول العرب على استقلالهم. وخوفاً من خروج الصحف على السيطرة، أنشأت

الحكومة إدارة للمطبوعات لتنظيم الصحافة، سرعان ما تحولت إلى جهاز رقابة صارمة، وتم فرض تسجيل الصحف المرخصة وإلزامها يومياً بإرسال نسختين إلى الرقابة موقّع عليهما من قبل المدير المسؤول بزعم مراقبتها لتجنيبها الإلغاء أو الإغلاق!! هذا الإجراء جاء ليعزز قراراً سابقاً بإلغاء رقابة الصحف، اشترط أن يكون المحررون مسؤولين عن كل ما يكتب في جرائدهم، أمام المحكمة في حال تعرض الجريدة للمساءلة، إذا نُشر مقال أو خبر لا يرضي الحكومة!!. وإذا لزم الأمر قد يلغى الترخيص، أو توقف الجريدة التي تتمادى في انتقاد الحكم، لا سيما بعد تدهور الوضع السياسي مطلع عام ١٩٢٠، حتى شكا فيصل في رسالة إلى الجنرال أللنبي في كانون الثاني ١٩٢٠ من حراجة موقفه بسبب انتقادات الصحافة"[٢١] ما أدى إلى تعطيل بعض الجرائد وتقديم أصحابها للقضاء العسكري، لاتهامهم الحكومة بتمرير شاحنات وذخائر للفرنسيين في الشمال[٢٢].

فالحرية الممنوحة للصحافة، أربكت الحكومة لدى تباين المواقف ما بين مؤيد للحكومة ومشكّك، أو غير راض عن أدائها. فالجرائد الرسمية (العاصمة) و(حلب) بالغتا بامتداح العهد والأمير فيصل بشكل خاص، بينما اتجهت الجرائد الأخرى نحو تقييم السياسة الخارجية، ورفض التدخل الفرنسي، ومساندة أعمال عصابات الثوار المناهضة للقوات الفرنسية مثل (الاستقلال العربي) و(لسان العرب) و(المفيد) و(الدفاع) و(فتى العرب) في دمشق، و(العرب) و(النهضة) و(الراية) في حلب. ويشار إلى أن عدداً من هذه الصحف توقف بعد دخول الفرنسيين إلى سورية[٢٤]، حيث دفعت هذه الجرائد ثمن رفض سياسة فرنسا وتدخلها وانتقاد رجالها وممثليها في المنطقة، كجريدة (الدفاع) التي دأبت على التحذير من الخطر الذي يهدد الاستقلال، وهاجمت الجنرال غورو في سلسلة مقالات خلال شهر حزيران ١٩٢٠ اتهمته بالتحريض الطائفي في لبنان [٢٥].

مأزق الحكومة العربية

أدارت الحكومة العربية دفة الحكم في سورية الداخلية تحت إشراف القيادة العامة لجيش الحلفاء، وبإشراف الأمير فيصل، بينما كانت قوات الحلفاء تتحرك بشكل يثير القلق، فبعد

وصول القوات البريطانية إلى مرفأ بيروت، رست الى جانبها بواخر ومدرعات فرنسية في السادس من تشرين الأول ١٩١٨، وبعد أيام عُيّن جورج بيكو مفوضاً سامياً في بيروت، وأول عمل قام به إنزال العلم العربي من على داري الحكومة في بيروت وبعبدا ليرفع العلم الفرنسي، إلا أن حكومة الركابي واصلت عملها في سن القوانين وضبط الأمن وتأسيس المحاكم، كما تألفت في دمشق «جبهة شعبية» من المنادين بالوحدة والاستقلال، وشُكلت لجان من شخصيات عربية منخرطة بالحركة العربية من لبنان وفلسطين والعراق والحجاز والمغرب، لمساندة الجبهة الشعبية في نشاطاتها السياسية والوطنية للحيلولة دون سعي فرنسا الى فرض الانتداب(٢٦).

لكن النصر العسكري للحلفاء في نهاية ١٩١٨ كان بداية مشاكل سياسية معقّدة بين العرب والحلفاء من جهة وبين الحلفاء أنفسهم من جهة أخرى، فقد واجه الحلفاء التنامي السريع للفكرة القومية بين شعوب الشرق الخاضعة للنفوذ الاستعماري، وراحت تتطلع إلى اعتراف مؤتمر السلم الدولي باستقلالها، أو حق تقرير المصير الذي اعتبر مبدأ لتسوية ما بعد الحرب. إلا أن مصير تركة الأمبراطورية العثمانية كان أكثر المشاكل تعقيداً أمام المؤتمر نظراً لتباين المصالح الدولية فيها، كما كانت سورية موضع نزاع، لعدّة عوامل متشابكة، أهمها وعد بلفور بمنح فلسطين لليهود، ومعاداة عرب سورية للفرنسيين، وعدم قبول بعض الضباط الإنكليز بتقسيمات سايكس بيكو، ومنح تعهدات ووعود متناقضة للعرب، ورفض الفرنسيين أية تسوية تتعارض مع مصالحها التقليدية في سورية.

غادر فيصل إلى أوروبا لعرض القضية السورية على مؤتمر السلم، وفي لقاءاته مع البريطانيين أبدى تشدداً في رفض الانتداب الفرنسي وتساهل مع البريطانيين لاستمالتهم للحصول على دعمهم للمطالب السورية، لكنه لم يكن قد اطلع بعد على تفاصيل صفقة غير رسمية عقدت قبل أسبوع بين لويد جورج وكليمنصو، تقضي بتعديل معاهدة سايكس بيكو بحيث تتنازل فرنسا عن الموصل وتقبل باستبدال الإدارة الدولية في فلسطين بإشراف بريطاني، على أن تدعم بريطانيا مطالب فرنسا أمام مؤتمر السلم، وهكذا أشعر البريطانيون فيصلاً بعدم استعدادهم للنزاع مع فرنسا حول سورية، ولن يقدموا له الدعم.

المسألة السورية

بعد أسابيع من افتتاح مؤتمر السلم[٢٧] صدر قرار في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩ بفصل أجزاء معيّنة من الأمبراطورية العثمانية تشمل سورية وفلسطين والعراق وأرمينيا وكيليكيا وأجزاء من آسيا الصغرى ووضعها تحت إشراف العصبة عن طريق حكومات تعمل كدول منتدبة. وعندما بدأ المؤتمر النظر في القضية العربية رسمياً في ٦ شباط ١٩١٩ عرض فيصل المطالب السورية وأهمها طلب الاستقلال والوحدة. لكن القرار بشأن سورية تأخر لأن مساومات وتحالفات في الخفاء أدّت إلى صدور قرار في آذار ١٩١٩ بإرسال لجنة تحقيق دولية لاستفتاء آراء السوريين ليكون تقريرها أساساً لتسوية سياسية. فعاد فيصل الى دمشق في نيسان ١٩١٩ ليتولى قيادة الحملة السياسية لتهيئة الرأي العام، بعدما بدأت الثقة به بالاهتزاز على خلفية تسريبات وشائعات عن مفاوضات سرية أجراها في أوروبا، فعقد اجتماعاً في دار البلدية ونال تفويضاً من المجتمعين بإدارة العملية السياسية، وتعهد بالعمل على نيل الاستقلال، ودعا إلى التطوع والتجنيد الإجباري لمقاومة الفرنسيين في حال قاموا بأي عمل عدواني. كذلك تقرر تأسيس المؤتمر السوري من نواب منتخبين من مختلف الأنحاء السورية لتمثيل البلاد أمام لجنة التحقيق الدولية، وسن قانون أساسي يراعي حفظ حقوق الأقليات ليكون دستور سورية في المستقبل[٢٨].

لجنة كنغ - كراين

حاولت فرنسا وبريطانيا عرقلة عمل اللجنة الدولية لتوقعهما بأن النتائج لن تأتي متوافقة مع مصالحهما، فامتنعتا عن المشاركة فيها، وأُرسلت لجنة أميركية برئاسة تشارلز كراين وهنري كنغ، وصلت إلى دمشق في حزيران وتسلمت خلال ٢٤ يوماً ١٨٦٣ عريضة أغلبها يطالب بسورية موحّدة من ضمنها كليكيا وفلسطين، وبالاستقلال الناجز. بعض العرائض طلبت المساعدة الأجنبية الفنية والإدارية، والاستقلال والحرية الاقتصادية للعراق، ورفض المطالب الصهيونية في فلسطين، كما طالبت العرائض بإقامة مملكة ديموقراطية دستورية مدنية لا مركزية، مع رفض للانتداب والمعاهدات السرية. وفي

تقريرها، لم تر لجنة كنغ ـ كراين مسوّغاً لانضمام كليكيا إلى سورية لأن غالبيتها أتراك، واقترحت منح لبنان حكماً ذاتياً، وأن تكون الوصاية على سورية لدولة واحدة ولفترة محدودة للتدريب على ممارسة الحكم وإذكاء الروح الوطنية، وأكدت أن غالبية السكان ترفض وصاية فرنسا، وتطلب أن تكون أميركية أو إنكليزية، ورأت أن فرض الوصاية الفرنسية بالإكراه سيؤدي إلى حرب، مشيرة إلى فوائد أن يكون فيصل ملكاً على سورية، ودعت إلى تعديل برامج الصهيونية المتعلقة بالهجرة.

لم تقبل فرنسا توصيات اللجنة وأهملتها باقي الدول، فلم يكشف عن مضمونها لغاية ١٩٢٤. و تخلّت بريطانيا لفرنسا عن سورية تحت ضغط الاضطرابات التي عمت عدداً من الدول الواقعة في مناطق نفوذها(٣٠). وفي أيلول ١٩١٩ كشف لويد جورج عن خطة تقوم على أساس سايكس بيكو تنقل بموجبها بريطانيا القيادة العسكرية إلى فرنسا. وبمجرد أن انسحبت القوات البريطانية لم يعد أمام فيصل أي خيار سوى التفاوض مع الفرنسيين للتوصل إلى حل يحفظ ماء الوجه.

اتفاق فيصل ـ كليمنصو

ضمن المعادلات الدولية لدول الحلفاء المنتصرة في الحرب، كان مشروع الدولة العربية ضرباً من الخيال، وما سبق من مقدمات أكد ذلك، كتنكر الإنكليز للملك حسين ومن ثم ابنه فيصل، ومعاهدة سايكس ـ بيكو ١٩١٦، وتعيين اليهودي الصهيوني هربرت صموئيل مفوضاً سامياً على فلسطين، والجنرال غورو مفوضاً سامياً على سورية ولبنان. لذا لم يكن مفاجئاً أن ينصح الإنكليز فيصل بالتفاهم مع الفرنسيين الذين أصبحوا منتدبين على سورية عندما سافر إلى لندن ثانية لطلب الدعم، فقصد باريس وقابل كليمنصو، وتوصلا إلى اتفاق (فيصل ـ كليمنصو)، إلا أن فيصل علق الإقرار به على موافقة ممثلي الشعب السوري، وإثر عودته إلى دمشق في كانون الثاني ١٩٢٠ عرض الاتفاق في اجتماع سري عقد في منزل الدكتور أحمد قدري فرفض بالإجماع، وعبثاً حاول فيصل الدفاع عن مشروعه بأن البلاد ليس لديها الإمكانات الكافية للدخول في حرب مع فرنسا(٣١).

تضمّن الاتفاق اعترافاً بحق سورية في الحكم الذاتي، وضمان استقلالها ووحدة أراضيها، مقابل موافقة فيصل على تلقّي المساعدات الخارجية من فرنسا حصراً، وأن تشرف على علاقات سورية الخارجية، وتنظيم جميع الإدارات المدنية والعسكرية، بما فيها الخزانة والشرطة والجيش، ويكون لفرنسا الأفضلية على جميع الدول الأجنبية لدى منح امتيازات اقتصادية. ويقول المؤرخ فيليب خوري إن هذا الاتفاق كان «مشرّفاً» في «ضوء ضعف موقف فيصل التفاوضي، ولكن ثبت أنه أمر غير مقبول لا من أنصاره من غلاة القوميين في سورية ولا من الحكومة الفرنسية التي حلت محل حكومة كليمنصو»[٣٢].

بعد ستة عشرة عاماً، خرج أشخاص ممن رفضوا مشروع اتفاق (فيصل ـ كليمنصو) ليقولوا بمناسبة رفضهم لمشروع معاهدة عام ١٩٣٦، إن رفض الاتفاق كان خطأ، وأنه لو تمّ لبقيت سورية دولة واحدة. وردّ نجيب الريس والذي أيد معاهدة ١٩٣٦ بـ: «**أن كليمنصو قال للملك فيصل عندما التقاه في باريس مقدماً له مشروع الاتفاق، وذلك قبل تتويج فيصل ملكاً على سورية: لن تجد يا صاحب السمو فرنسياً غيري يقدم لك مثل هذه المعاهدة**». ويؤكد نجيب الريس أن مستشاري فيصل يومئذ «**حملوه على رفض المعاهدة فرفضها**» وهم أنفسهم قالوا عام ١٩٣٦ أنها لو تمت «**لكانت سورية اليوم دولة واحدة ولكان لبنان القديم في ظلها يتمتع باستقلال داخلي على أساس الاتحاد، ولكان جلالته ملكاً لسورية ولبنان معاً**»، ومع ذلك وبعد نحو ستة عشر عاماً «**لا يمكن العثور على رجل من السياسيين السوريين يقول إنه يحمل مسؤولية رفض اتفاق فيصل-كليمنصو**»[٣٣]!!.

مبايعة فيصل

مطلع آذار عام ١٩٢٠ عقد المؤتمر السوري برئاسة هاشم الأتاسي جلساته المشهورة التي قرر فيها مبايعة فيصل ملكاً على سورية. ونشرت جريدة (العاصمة) الرسمية في ٣/ ٣/ ١٩٢٠ خطاب العرش في المؤتمر، ثم أتبعته في ١١/ ٣/ ١٩٢٠ بنشر موقف المؤتمر من الخطاب بإجماع الرأي: استقلال البلاد السورية التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، واختار بالإجماع، فيصل ملكاً دستورياً على البلاد السورية. وكانت المبايعة ٨/ ٣/ ١٩٢٠ [٣٤].

رفضت بريطانيا قرار المؤتمر السوري، وزاد في نقمتها مشاركة مجاهدي العراق وإعلانهم استقلال العراق على أن يقوم في الوقت المناسب اتحاد بينه وبين سورية. واستدعى لويد جورج الملك فيصل إلى لندن، إلا أن الأخير أرسل نوري السعيد لإقناع وزارة خارجية بريطانيا بأن كلاً من سورية والعراق سيحافظان على صداقتها ومبادلتها تأمين المصالح. انزعجت بريطانيا من عدم تلبية الملك فيصل لدعوتها، كما لم تنل فرنسا بغيتها من اتفاق فيصل ـ كليمنصو، واتفقت الحليفتان في مؤتمر سان ريمو في ٢٤/ ٤/ ١٩٢٠ على اقتسام البلاد العربية بينهما وجعل العراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت انتداب بريطانيا والباقي من سورية ولبنان تحت انتداب فرنسا، ونال القرار تأييداً دولياً. وكان لذلك وقع استفزازي عند السوريين، وبات فيصل محرجاً إزاء تصاعد الدعوات إلى المواجهة ودعم عصابات الثوار الرافضة للانتداب الفرنسي، بعد أن فقد الحل السياسي جدواه مع الفرنسيين. انخرطت الحكومة بدعم الثورات الوطنية سراً[٣٥]، واشتعلت الثورات في مختلف أنحاء البلاد؛ ثورة إبراهيم هنانو في الشمال وجبل الزاوية، ثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين، ثورة الدنادشة غرب حمص وشمال البقاع، ثورة محمد الناعور في الجولان، ثورة صبحي بركات في جبال بيلان شمال ـ غرب سورية، ثورة رمضان باشا شلاش في دير الزور والبوكمال. اشتدت في الأشهر الأولى من عام ١٩٢٠ الهجمات على القوات الفرنسية، وامتدت على طول خط الحدود مع المنطقة الغربية. ترافق ذلك مع تحالف سري بين الحركة العربية والترك في الشمال الذين كانوا يقاومون بزعامة مصطفى كمال خطط الحلفاء لتقسيم آسيا الصغرى. كذلك شُغلت الحدود الشمالية الشرقية بحركات مسلحة أشرف عليها ضباط عراقيون ورجال قبائل الحدود، حيث شكلت ثورة رمضان باشا شلاش أخطر حركة مسلحة بالنسبة إلى بريطانيا[٣٦]. وفيما حاول الملك فيصل تعزيز موقعه التفاوضي مع الأوروبيين بدعم الثورات،[٣٧] لكن رئيس الحكومة رضا الركابي لم يتفق مع هذه السياسة، فتمت إقالة حكومة الركابي، وكلف هاشم الأتاسي بتشكيل «وزارة دفاعية»[٣٨].

إنذار غورو

رداً على تشكيل حكومة دفاعية، أرسل الجنرال غورو إنذاراً إلى الملك فيصل في ١٤/ ٧/ ١٩٢٠، أمر فيه بوضع سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي، وقبول الانتداب من

دون قيد أو شرط، وإلغاء التجنيد الإجباري، وتسريح المجندين، وقبول التعامل بالأوراق النقدية التي يصدرها البنك السوري، ومعاقبة الذين استرسلوا في معاداة فرنسا.

أحدث الإنذار زلزلة في الحكومة الدفاعية، و أثناء جلسة المؤتمر في ١٥/ ٧/ ١٩٢٠ بحضور الملك واجهت هذه الحكومة انتقادات حادة من النواب طغت فيها الأصوات الرافضة للإنذار. وقررت الحكومة إرسال موفدين لمفاوضة الجنرال غورو من أجل تعديل شروط الانذار، فيما أصدر المؤتمر السوري بياناً رفض فيه كل مداخلة أجنبية واعتبارها «غير مشروعة، سواء وقعت بالقوة، أو بموافقة أشخاص لا نيابة لهم عن الأمة تخولهم هذا الحق»[٣٩]. إثر البيان قدمت الحكومة استقالتها فلم يقبلها الملك، فحل المؤتمر نفسه، ولبثت الحكومة تنتظر عودة موفديها من بيروت لتعلن رأيها الأخير، إلا أنهم عادوا بشروط جديدة كانت الاحتلال بعينه.

لم يكن أمام الملك فيصل غير خيار الأغلبية؛ الرفض والاستعداد لخوض معركة الدفاع عن الاستقلال. وبدأت حملات التعبئة الشعبية للحض على الجهاد والقتال، وخرج الشيخ كامل القصاب يطوف من شارع إلى شارع، ومن حي إلى حي، يدعو الناس إلى حماية بلدهم. وعقد الملك اجتماعاً للمجلس العسكري والوزراء للتباحث في جاهزية الجيش قبل اتخاذ قرار الحرب، وتفاوتت الآراء ما بين وجوب الدفاع، وما بين معتقد باستحالة الصمود في معركة غير متكافئة. لكن الرأي الأخير الذي أبلغ للملك أن «بإمكان الجيش الصمود بضع ساعات إذا كانت المعركة غير جدية، أما إذا كان القتال حامياً فلا يستطيع الجيش أن يصمد خمس دقائق». أما وزير الحربية يوسف العظمة فأكد امتلاك جيشه المتحمس الكفاءة للدفاع المقصود، وأوضح لهم أنه إذا سرح الجيش فلا يمكن جمعه ثانية. لكن الملك والوزراء أظهروا رغبتهم في المسالمة والقبول بشروط الإنذار وحل الجيش. فخالفهم يوسف العظمة رافضاً التوقيع على القرار وانسحب من المجلس، فدعوه إلى حضرة الملك واضطروه للتوقيع معهم على مضض[٤٠]، وعلى الفور تم حلّ الجيش وأوقفت الاستعدادات القائمة على قدم وساق للمواجهة، وأرسل الملك برقية إلى الجنرال غورو يبلغه قبول الإنذار.

لدى البدء بتنفيذ تلك الإجراءات، هاج المتحمسون من الجيش والأهالي واتهموا وزير الحربية بالجبن والخيانة وتعرضوا لسيارته في شارع السنجقدار وقذفوها بكل ما طاولته

أيديهم، كما حاولوا دخول القلعة وأخذ السلاح، فمنعهم الأمير زيد بالرشاشات التي استحضرها من الثكنة.

لم تصل برقية الملك في الوقت المحدد حسب زعم الجنرال غورو، الذي أمر قواته بالتقدم نحو دمشق بقيادة غوابيه، وهذا ما جعل الملك ووزراءه تجاه أمرين، إما القبول بدخول الجيش الفرنسي الى العاصمة، أو الدفاع عنها، واجتمعوا ثانية وناقشوا الوضع، فتراجعوا ورأوا أن من الأفضل رفض إنذار غورو وشروطه وخوض معركة الدفاع عن البلاد، وذلك بعد ثلاثة أيام من حل الجيش، على أمل تعويض الفراغ من المتطوعين. أما وزير الحربية الذي اعترض على التسريح، فاعترض أيضاً على قرار إعادة لملمته لضيق الوقت ولاستحالة ذلك، لكن تعهد بعض الزعماء بجلب آلاف المتطوعين جعل الملك ووزراءه يضغطون عليه لإقناعه بأن الوقت وقت حمية تتطلب التضحية، وقد كان يوسف العظمة سيدها. ذهب الملك إلى الجامع الأموي وخطب في الناس حاثاً على الجهاد قائلاً: «ها أنني ذاهب أمامكم فإذا قضيت نحبي يمكنكم أن تجدوا من يقوم مقامي، أما الوطن فإنه إذا دخل تحت نير الاستيلاء فلا تستطيعون إنقاذه إلا بشق الأنفس»[٤١]. انتشرت كلمة التطوع في جميع البلاد، بينما ذهب وزير الحربية إلى ميسلون وأخذ يعد المعدات، في انتظار ما وعد به من دعم، وثابر على عمله بثبات وعزم ورباطة جأش رغم علمه بمصيره. وقد قال لساطع الحصري «أنا ذاهب وأترك ابنتي ليلى أمانة لديكم فلا تنسوها»[٤٢].

يوم ميسلون

لم تكن القوة الموجودة لدى الجيش تبلغ الألفي رجل، ولم يصل من النجدات التي وعد بها يوسف العظمة سوى ثلاثمائة فارس من حي الميدان وبضعة رجال من متطوعة دمشق بينهم الشهيدان الشيخ عبد القادر كيوان والشيخ كمال الخطيب اللذان وقعا بأيدي الفرنسيين، وأكرهوهما على حفر قبريهما بأياديهما، وأنزلوهما فيهما حيّين، ثم أطلقوا عليهما النار.

وقبل وقوع المعركة أرسل الملك فيصل مرافقه جميل الألشي إلى ميسلون لاستطلاع أحوال الجيش وما يحتاج إليه، وإذا اقتضى الظرف فعليه الذهاب إلى قائد الحملة الفرنسية، وطلب هدنة مقدمة للصلح. جاء الألشي إلى ميسلون واجتمع مع وزير الحربية، وعلم أن الجيش

ضعيف ويحتاج إلى المدد، فعزم الألشي على الذهاب إلى غوابيه قائد الحملة الفرنسية والإلحاح في طلب هدنة ثلاثة أيام على الأقل، وأخَذ معه ياسين الجابي مرافق وزير الحربية، وقصدا معاً مخيم الجنرال الذي انفرد بالألشي. وهناك من اتهم الألشي بأنه خان الأمانة وأخبر الجنرال بأن «الدعاية الفرنسية في دمشق نجحت، وأصبحت أكثرية السكان مقتنعة بدخول الجيش الفرنسي إلى مدينتهم دون مقاومة، وأبان له مواطن الضعف في الجيش العربي، وأكد له أنه أصبح لا يتجاوز الأربعمائة جندي جلّهم من المتطوعين الأغراب الذين لم يتم تسريحهم» حسبما ذكر عبد العزيز العظمة شقيق يوسف العظمة في كتابه (مرآة الشام) مؤكداً على أن الألشي «تبجح لاحقاً بخلاصة لقائه مع غوابيه في حفلة وداعه في نزل خوام ونشرته الصحف في حينه». لكن عدا ذلك لا يوجد دليل موثق يثبت هذا الاتهام.

يصف عبد العزيز العظمة ما جرى في ميسلون وصفاً مؤسفاً، فبعد تأخر وصول الإمدادات: «لم يبال يوسف بهذه النوائب التي أخذ بعضها برقاب بعض، بل لبث يحاول القيام بعمله، وكان من جملة ما اتخذه من تدابير أن زرع ألغاماً على عقبة الطين الواقعة على رأس وادي القرن، وهو الممر الوحيد للجيش القادم آملاً بأنه عندما تقترب الدبابات تنفجر الألغام وتقلبها على بعضها فتحدث ارتباكاً في العدو ترجى الاستفادة منه، لكن عصابة هاشم القباني البيروتي التي كانت تعمل على تثبيط همة المتطوعين لصالح الدعاية الفرنسية المضادة، كانت قد سبقت وقطعت أسلاك الألغام أيضاً. فلما اقتربت الدبابات أمر الوزير بإشعال الألغام فصوبوا عليها الآلة، فلم تؤثر فيها، واضطر لأن يفحصها بنفسه فوجد الأسلاك مقطوعة والآلة معطلة، ثم سمع ضجة من الوراء والتفت فرأى أن السواد الأعظم ممن بقي من الجيش والمتطوعين قد ولّت الأدبار لا تلوي على شيء على أثر سقوط قنبلة من إحدى الطائرات، والأصح بتأثير ما ملأ أسماعهم من الدعايات والتهويلات، وعند ذلك أصابته قذيفة من إحدى الدبابات فأردته صريعاً يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ والغريب أن الفلول التي فرت باتجاه دمشق اعترضها في الطريق نواف الشعلان بمن معه من الخيالة وسلب المتراجعين سلاحهم وعتادهم»[٤٣].

لم تستغرق معركة ميسلون التي شاركت بها الطائرات الفرنسية والدبابات والبنادق الثقيلة أكثر من ساعات، ويرد في مذكرات أحمد قدري، أن الأنباء كانت تتدفق إلى فيصل في الهامة،

وأنباء الانكسار وصلت الى الحكومة في دمشق عند العاشرة صباحاً، حين أرسل تحسين فقير قائد الجبهة الى القيادة العامة بأن المراقبين الأماميين «يرون جموعاً غفيرة تعود من جبهة ميسلون ولم يروا منتهاها». نتيجة المعركة كانت معروفة سلفاً فلم يكن هناك أي أمل بالانتصار- ولكن يوسف العظمة خاضها دفاعاً عن شرفه العسكري وشرف بلاده والدولة التي حلم بها السوريون والعرب طويلاً، فاستشهد وأجهض الحلم، في معركة قالت النشرة الفرنسية الرسمية بأنها «تقارن بأعظم معارك الحرب العظمى»[٤٤].

من هذا المشهد المفجع، احتفظت الذاكرة الوطنية بصورة البطل يوسف العظمة ومن استشهد معه من الذين آثروا الصمود وافتداء الاستقلال بأرواحهم، لتعبر القوات الفرنسية الغازية على أجسادهم، إلى جانب ما حفظه البعض من مشهد لمتطوعين هرعوا من كل حدب وصوب على قلّتهم، غصت بهم محطة القطار في دمشق في طريقهم إلى ميسلون للمشاركة في الجهاد، منهم من ذهب بلا سلاح ولا زاد، ومنهم من ذهب مشياً على الأقدام على غير هدى[٤٥]. وعلى الرغم من الدعاية الفرنسية التي فعلت فعلها في الأوساط الشعبية، وبث الذعر في نفوسهم من القوة الفرنسية الجبارة التي لا تقهر، لم تكن إلا دعاية مبالغاً بها، بذلت فرنسا في سبيلها ما يقارب ثلاثة ملايين فرنك، أي ما يعادل مائة وخمسين ألف ليرة ذهبية، لاستمالة ذوي النفوذ، حيث كان للفرنسيين لجنة دعاية في دمشق تعمل تحت إشراف معتمدهم الكولونيل «كوس»- سبق وعملت لحساب البريطانيين وكلفت بتثبيط العزائم وتحويل الرأي العام عن المقاومة، فتمكنت من اختراق عدد غير قليل من الوجهاء وبعض المقربين من الملك وحاشيته، واستمالت الكثير من كبار الموظفين وداخل الجيش أيضاً، و«تولى شيخ من أرباب العمائم المعروفين نشر الدعاية الفرنسية»[٤٦].

احتلال دمشق

خلّفت معركة ميسلون ٨٠٠ شهيد من السوريين و١٥٠ قتيلاً من الفرنسيين. وهناك من يقول إن عدد الفرنسيين الذين سقطوا في ميسلون تجاوز الثلاثمائة قتيل. زحف الجيش الفرنسي الى دمشق، ولما بلغ المزة كان بانتظاره نوري السعيد قائد موقع دمشق، وجميل الألشي مرافق الملك فيصل، وأبلغا قائد الحملة الفرنسية أن بإمكانه دخول دمشق في أي وقت يشاء، فدخل الجيش

الفرنسي في اليوم التالي بعد ظهر يوم ٢٥ تموز، وسط حالة من الوجوم والذهول خيمت على المدينة أثناء مرور الخيالة والمدفعية والمشاة الفرنسيين والمغاربة والزنوج يتقدمها الجنرال غوابيه راكباً جواده مفتخراً.. والأغرب بحسب ما ذكره طه الهاشمي في مذكراته «أن رجال البادية مروا على ظهور خيلهم سابقين الموكب وهكذا احتلوا الثكنات والمراكز». وتروي مصادر أخرى عن دمشقيين متعاونين مع الفرنسيين خرجوا يستقبلون الجيش الفرنسي بالورود والرياحين، عن هؤلاء كتب نجيب الريس عام ١٩٣٣ في ذكرى ميسلون التي يفخر بها لأنها:

«ليست عاراً على الوطنيين السوريين كما ليس كل مغلوب في نظر التاريخ جباناً محتقراً، فكثيراً ما تكون روعة الغلبة أوقع في النفوس من روعة الظفر، وها هو الجنرال غورو قائد الجيش الغالب في ميسلون وقف في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ يحيي قائد الجيش المغلوب بعد أن غرق بدمائه، وكتب على ضريحه القائم في العراء: يوسف العظمة وزير الحربية الشريف مات شهماً بطلاً... نحن لا نخجل من هذا الانكسار. وحسبنا شرفاً أننا وقفنا ندافع بأرواحنا عن وطن جردوا الجيوش لاحتلاله بالقوة بعد أن رفض قبول حمايتهم وانتدابهم طائعاً خاضعاً، ولكن الذين يجب أن يخجلوا وأن يغضوا أبصارهم هم الذين استقبلوا هذا الفاتح المحتل بالورد والرياحين»[٤٧].

خروج فيصل

في يوم ميسلون، توجه الملك فيصل بسيارته إلى «الكسوة»، أما نواب المؤتمر السوري فاستقلوا قطاراً خاصاً مع أعضاء الحكومة، وتخلف من الوزراء فارس الخوري، بينما أعلن علاء الدين الدروبي، أن بقاءه في دمشق أوفق للمصلحة، وأعدّت الحكومة بياناً للشعب يبرر خروجهم من العاصمة، بأنه «**لمتابعة الدفاع عن استقلال البلاد**»، وقعه هاشم الاتاسي وكان في حالة ارتباك شديد [٤٨]، ثم أرسله إلى علاء الدروبي كي ينشره، إلا أن الأخير حجبه، وبينما كان الملك في الكسوة، تلقى برقية من نوري السعيد يعلمه أن الفرنسيين يطلبون إذاعة بيان يعلن فيه أن ما حدث كان خلافاً لرغبته في السلام، فعاد الملك الى دمشق، وكلف علاء الدروبي بتأليف وزارة جديدة يمكنها التفاهم مع الفرنسيين، لعلها تضمن له الخروج من المأزق[٤٩].

لم يمهل الفرنسيون فيصل الكثير من الوقت، ففي ٢٨ تموز طلبوا منه مغادرة دمشق مع عائلته وحاشيته، وفي أول آب غادر الملك فيصل درعا في قطار خاص إلى حيفا حيث مكث عشرين يوماً، ثم توجه بحراً إلى إيطاليا، ومعه إحسان الجابري وساطع الحصري ونوري السعيد، ليسدل الستار على فترة الحكم العربي في سورية.

الوطني المقهور

أثّرت بطولة يوسف العظمة عميقاً في نجيب الريس، ودأب في كل عام على التذكير بميسلون وببطولة يوسف العظمة، إذ لم يكن يعتبر الخسارة في تلك المعركة هزيمة وإنما «**نكسة سيعقبها نهوض**». وعندما أصدر كتابه الأول عام ١٩٣٧ ضمنه مجموعة مختارة من مقالاته وأهداه إلى ذكرى يوسف العظمة، وبلغة مشحونة بالعاطفة عبّر عن الفاجعة السورية التي فتحت باب نضالات سوف تستمر طويلاً، يعيد فيها الوطنيون تكرار المحاولة لبناء دولة حديثة طالما حلموا بها، وستتكرر الفاجعة وإن على نحو مختلف، لتكون ميسلون مؤشراً لما سيتعرض له السوريون من نكبات خلال نضالهم من أجل الاستقلال. الجيل المقهور الذي كان شاهداً على مأساة ميسلون والذي تذوق طعم الحرية والاستقلال، ورأى حلمه وهو يكاد يتحقق، ثم كان شاهداً على ضياعه، سيورّث للأجيال اللاحقة نماذج بطولية وطنية تلهمهم مع كل منعطف تاريخي، وأشار إلى ذلك نجيب الريس حين أهدى كل ما كتب ليوسف العظمة:

«إلى اليوم الذي أنزلت في مسائه آخر راية من رايات الاستقلال! وكتبت في صباحه أول مقالة في البكاء على هذا الاستقلال ! وإلى المكان الذي ذرفت على ترابه الحزين أول دمعة في حب هذا الوطن الجريح! وأوحى إلى نفسي عاطفة الوطني المقهور والعربي الموتور. وإلى الرجل الذي تعهد بالدفاع عن كرامة وطنه.. ووقف حاسر الرأس مكشوف الصدر يثقب الرصاص وجهه ويغسل الدم جسمه. وإلى يوم الهزيمة الذي لا يُخجل.. وإلى ميسلون التي لا تبلى.. وإلى يوسف العظمة الذي لا يعوض.. وإلى هذا اليوم وإلى هذا المكان وإلى هذا الرجل.. أهدي خير ما كتبت وما أكتب وما سوف أكتب» [٥٠].

الهوامش

(١): مجلة (الصياد) بيروت ـ ٣/ ٨/ ١٩٤٤.

(٢): الشيخ عبد القادر المبارك علامة دمشق في اللغة والأدب، أحد مؤسسي المجمع العلمي بدمشق وعضو لجنة تعريب المصطلحات العسكرية في عهد الملك فيصل.

(٣) و (٤): (الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ـ الثورة السورية الكبرى ـ منير الريس) دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٧.

(٥): (آخر الخوارج أشياء من سيرة صحافية) رياض نجيب الريس ـ دار رياض الريس للكتب والنشر بيروت.

(٦): ألوان العلم العربي: الأسود يرمز إلى علم الخلفاء الراشدين والعباسيين، والأبيض إلى علم الأمويين والأخضر علم الفاطميين، والأحمر يرمز إلى الثورة العربية التي قامت تحت راية الشريف حسين، وقد استوحت تلك الألوان من شعر صفي الدين الحلي: بيض صنائعنا، سود وقائعنا / خضر مرابعنا، حمر مواضينا.

(٧): مذكرات لورنس العرب المنشورة في مجلة (الناقد) ١٩٣٠.

(٨): مذكرات حسن الحكيم ج ٣.

(٩): مذكرات خالد العظم ج ١، دار المتحدة للنشر ١٩٧٣.

(١٠) (١١) (١٢): (الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠) خيرية قاسمية، دار المعارف، مصر.

(١٣) (١٤): (الجريدة الرسمية)، مجلس النواب الدورة الاستثنائية الثانية ١٥/ ١/ ١٩٤٤.

ـ في دفاعه عن المجمع العلمي أمام البرلمان، ذكّر نجيب بأن هناك من فكّر يوماً بإلغاء مدرسة سلمية الزراعية وقدم اقتراحاً للحكومة بإغلاقها على أن ينظر في تأليف لجنة تقوم بإيجاد مدرسة أخرى تحل محلها وكان ذلك عام ١٩٣٢، ولكن الحكومة التي قبلت الاقتراح وأغلقت المدرسة لم تفتح غيرها، وبقيت البلاد محرومة منها الى أن أعيد افتتاحها عام ١٩٤٤.

(١٥): (مرآة الشام)، عبد العزيز العظمة / رياض الريس للكتب والنشر بيروت.

(١٦): جريدة (العاصمة) ـ عدد ٢٥/ ١٢/ ١٩١٩.

(١٧): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس، دار النضال بيروت.

(١٨): (تاريخ الصحافة السورية) شمس الدين الرفاعي ـ دار المعارف، مصر.

(١٩): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس. دار النضال بيروت.

أبرز الصحف الصادرة فترة الحكم العربي: (المفيد) لخير الدين الزركلي ويوسف حيدر، و(الأردن) لأمين سعيد، و(العقاب) لأسعد داغر، و(فتى العرب) لمعروف أرناؤوط، و(الدفاع) لتوفيق يازجي، (الكنانة)لابي الهدى اليافي، و(المقتبس) لمحمد كرد علي، و(الفجر) لتوفيق الناطور، و(لسان العرب) لإبراهيم حلمي، وجميعها في دمشق. أما في حلب، فصدرت جريدة (الراية) لمنيب الناطور، وفي حماه جريدة (الإخاء)، وفي حمص جريدة (حمص) لعيسى أسعد وغيرها.

(٢٠) (٢١): (الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، خيرية قاسمية دار المعارف، مصر.

(٢٢):جريدة (العاصمة) ١٧ حزيران ١٩٢٠.

(٢٣) (٢٤)(٢٥): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(٢٦): (لطفي الحفار ١٨٨٥-١٩٦٨- مذكراته، حياته وعصره)، سلمى الحفار الكزبري، رياض الريس للكتب والنشر بيروت.

(٢٧) : عقد مؤتمر السلم بعد الحرب العالمية الأولى بإشراف مجلس العشرة المؤلف من رؤساء ووزراء خارجية الدول الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واثنين من الساسة اليابانيين، وانقسم مجلس العشرة بعد ذلك الى مجلسين الأول لرؤساء الدول الأربع الكبار والثاني لوزراء الخارجية أو مجلس الخمسة.

(٢٨) (٢٩): (أوراق الثورة العربية ٣ـ ميسلون نهاية عهد)، صبحي العمري، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

قدرت لجنة كينغ ـ كراين عدد سكان سورية بـ ٣٢٤٥٠٠٠ نسمة، منهم مليون وخمسة وستون ألفاً وخمسمائة مسلم، وخمسمائة وخمس وثمانون ألف وخمسمائة مسيحي، ومائة وأربعون ألف درزي، ومائة وعشرة آلاف يهودي وخمسة وأربعين ألف من طوائف أخرى.

(٣٠): (سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥) ـ فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٣١): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٣٢): (سورية والانتداب الفرنسي سياسة. القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٣٣): افتتاحية (القبس) ٩ آذار ١٩٣٦.

(٣٤): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس. دار النضال، بيروت.

(٣٥) (٣٦): (الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، خيرية قاسمية، دار المعارف، مصر.

(٣٧): وكان من أبرز أعضاء الحكومة الدفاعية التي شكلها الأتاسي: رضا الصلح والد رياض الصلح، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ويوسف العظمة وفارس الخوري وساطع الحصري وجورج رزق الله.

(٣٨): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين) نصوح بابيل، رياض الرّيس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٣٩) (٤٠) (٤١): (مرآة الشام)، عبد العزيز العظمة، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

(٤٢): (يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث)، مذكرات ساطع الحصري، دار الاتحاد، بيروت.

(٤٣): (مرآة الشام)، عبد العزيز العظمة دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

(٤٤): (الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، خيرية قاسمية، دار المعارف، مصر.

(٤٥): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الرّيس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

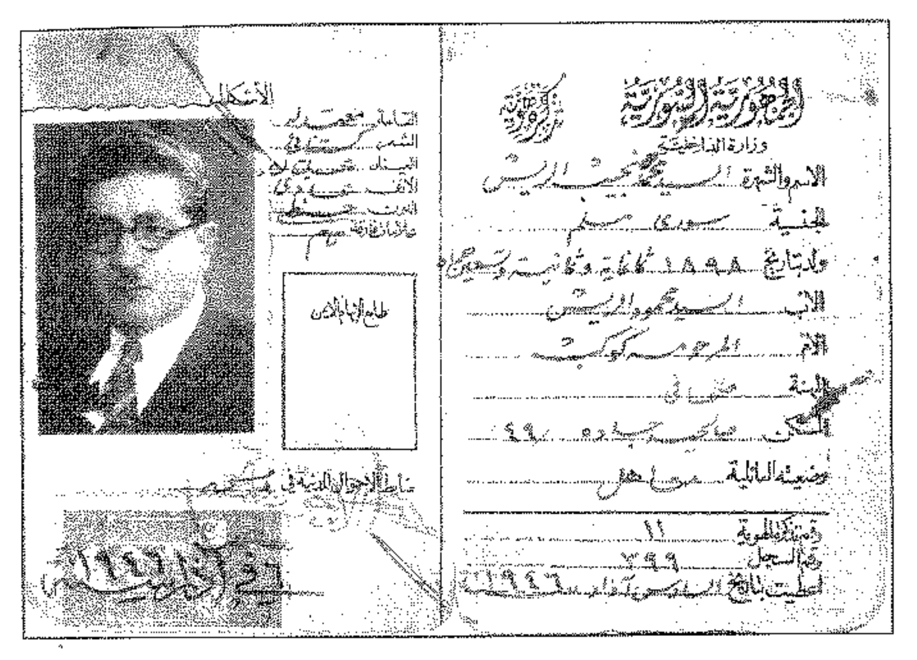
(٤٦): (مرآة الشام)، عبد العزيز العظمة، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

(٤٧): افتتاحية (القبس) عدد يوم ٢٥ / ٤/ ١٩٣٣.

(٤٨): (يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث)، مذكرات ساطع الحصري، دار الاتحاد، بيروت.

(٤٩): تشكلت حكومة علاء الدروبي منه للرئاسة، عبد الرحمن اليوسف للشورى، عطا الايوبي للداخلية، بديع المؤيد للمعارف، جميل الالشي للحربية، فارس الخوري للمالية، يوسف الحكيم للزراعة، جلال الدين للعدلية.

(٥٠) : افتتاحية (القبس) ٢٥ / ٤/ ١٩٣٣.


الجمهورية السورية
وزارة الداخلية
الاسم والشهرة السيد نجيب الريس
الجنسية سوري مسلم
ولد بتاريخ ١٨٩٨
الأب السيد محمود الريس
الأم المرحومة كوكب
المهنة صحافي
المسكن
وضعيته العائلية
رقم تذكرة الهوية ١١
رقم السجل ٢٩٩
اعطيت بتاريخ ١٩٤٦

الأشكال
القامة
الشعر
العينان
الأنف
الفم
علامات فارقة
طابع الابهام الايسر
مأمور الأحوال المدنية في
في ١٩٤٦

بطاقة هوية نجيب الريّس (٦ آذار ١٩٤٦).


الجمهورية السورية
RÉPUBLIQUE SYRIENNE
المجلس النيابي
CHAMBRE des DÉPUTÉS
بطاقة دائمة
CARTE PERMANANTE
يسمح لحاملها السيد صاحب
جريدة بالدخول الى
المجلس النيابي
M.
propriétaire du Journal
est autorisé à avoir accès au Parlement.
الصورة الشمسية
Photographie
مراقب المجلس النيابي
QUESTEUR de la CHAMBRE des DÉPUTÉS
de la RÉPUBLIQUE SYRIENNE

بطاقة نجيب الريّس الصحافية التي تخوله دخول المجلس النيابي (١٩٣٢).



أعضاء الكتلة الوطنية في دمشق ١٩٣٦، ويبدو من اليمين إلى اليسار:

الصف الأول: جميل مردم بك، عبد القادر الكيلاني، عبد الغفور المسوتي، رياض الصلح،

الصف الثاني: عبد الرحمن الكيالي، سعيد الغزي.

الصف الثالث:شكري القوتلي، مظهر رسلان، نصوح بابيل، د. توفيق الشيشكلي، زكي الخطيب،

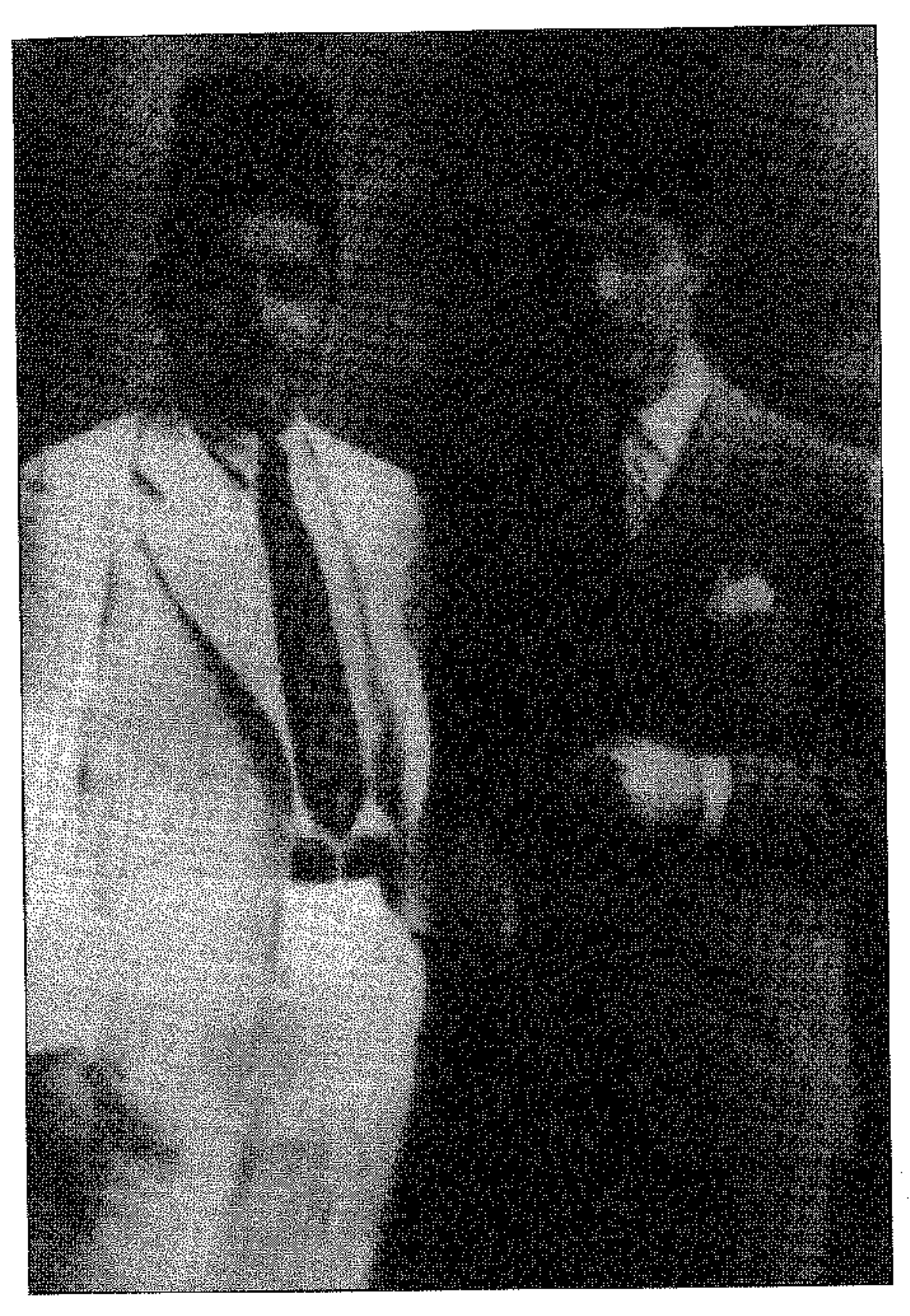


هاشم بك الأتاسي، ابراهيم هنانو، فارس الخوري، سعد الله الجابري، نسيب البكري.

نوري الفتيح، نجيب الريّس، فائز الخوري.



نشيد «يا ظلام السجن» لنجيب الريّس، تلحين محمد عبد الوهاب.



نجيب الريّس مع الموسيقار محمد عبد الوهاب (حلب ـ ١٩٢٨).



في سجن قلعة دمشق. المعتقلون في حوادث ثورة نيسان ١٩٢٢. نجيب الريّس (الثاني جلوساً إلى اليسار).

نجيب الريّس مع جميل مردم بك (إلى اليمين) في جنازة سعد الله الجابري في حلب (حزيران ١٩٤٧).





في تكريم الشاعر ايليا أبو ماضي (دمشق ١٩٥١). من اليمين إلى اليسار: نصوح بابيل، أبو ماضي، نجيب الريس.



نجيب الريّس ورياض الصلح في مكتب سعيد فريحة، مجلة الصياد، شارع المعرض بيروت ١٩٤٩.



في صيف ١٩٤٩، دعا حسني الزعيم، بطل أول انقلاب عسكري في سورية، وفداً صحافياً سورياً - لبنانياً مشتركاً، لزيارة الجبهة. ويبدو حسني الزعيم يتحدث إلى نجيب الريس ومعه نصوح بابيل، وعبدالله المشنوق صاحب «بيروت - المساء».

القسم الثاني: ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠

الفصل الأول

الانتداب

خيبة السوريين كانت كبيرة وهم يرون حلم الاستقلال يتبدد والأعلام العربية تنزل عن الدوائر الرسمية لترتفع مكانها الأعلام الفرنسية، وقد غدا المندوب السامي الحاكم الفعلي للبلاد مفتتحاً مهامه بإلغاء القوانين والأنظمة والمراسيم الصادرة في عهد الملك فيصل، وتعيين فرنسيين للإشراف على شؤون الدولة. أجج الانتداب هجمات الثوار على القوات الفرنسية، فجرت محاولة لاغتيال الجنرال غورو لدى زيارته القنيطرة، في هجوم شنه أربعة عشر مسلحاً، قتل فيه ضابط فرنسي ونجا غورو بفضل حقي العظم الذي ارتمى عليه يحميه متلقياً عنه ثلاث رصاصات غير قاتلة. رداً على الهجوم، شنت سلطة الانتداب حملة عسكرية لتأديب المنطقة أسفرت عن تدمير خمس قرى وسبع عشرة مزرعة، وفرض دفع غرامة باهظة على الأهالي.

امتد لهيب الثورات في حوران وأنحاء مختلفة من البلاد شمالاً وشرقاً، وبات القضاء عليها من أولويات سلطة الانتداب، فأصدرت حزمة قرارات أولها حلّ الجيش والاستيلاء على سلاحه، وفرض غرامة حربية على البلاد، إضافة إلى إصدار المجلس العسكري في ٢٠ آب من عام

١٩٢٠ حكم بإعدام عدد كبير من الزعماء الشباب في الحركة العربية وإسقاط الحقوق المدنية عن آخرين ومصادرة أملاكهم بتهمة التحريض والتآمر مع أعداء الحكومة الفرنسية [١]، كما ألقي القبض على فريق من كبار الضباط في الجيش [٢]. وأرسلوا إلى سجن أرواد بينما توارى عدد كبير من باقي الضباط. وفي اليوم التالي لصدور هذه الإجراءات الاستفزازية والخطيرة وبإيعاز من الفرنسيين توجه الى حوران وفد حكومي برئاسة علاء الدين الدروبي رئيس الحكومة يرافقه رئيس مجلس الشورى عبد الرحمن اليوسف ووزير الداخلية عطا الايوبي وآخرون، لإقناع أهالي حوران بدفع حصتهم من الغرامة الحربية، بعد أن رفض شيوخهم الحضور إلى دمشق للاتفاق على ما يترتب عليهم دفعه، وما أن وصل القطار الذي يقلّ الوفد الى قرية خربة غزالة حتى انقضّ عليه ثوار حوران، وقتلوا علاء الدين الدروبي وعبد الرحمن اليوسف. وعلى الفور أرسلت القوات الفرنسية حملة عسكرية لإخضاع حوران في معارك استمرت أربعين يوماً، قامت خلالها سلطة الانتداب بتكليف جميل الألشي بتشكيل حكومة، بعد إلغاء وزارتي الحربية والخارجية.

تجزئة المجزّأ

مع حلول شهر أيلول ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو من بيروت إنشاء دولة لبنان الكبير وضم إليها أربعة أقضية من تابعية حكومة دمشق: بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، فاحتجت حكومة جميل الألشي رسمياً، إلا أن الفرنسيين تجاهلوا الاحتجاج وواصلوا مشروع تجزئة سورية، وبعد أسبوع وافقوا على فصل دويلة حلب عن دويلة دمشق، تبعها في ٢٣ أيلول إصدار المندوب السامي قرار إنشاء دولة العلويين وعاصمتها اللاذقية. حيال هذه السياسة اضطرت حكومة جميل الألشي إلى الاستقالة احتجاجاً على التقسيم، فكُلّف حقي العظم برئاسة الحكومة وسمّي حاكم دولة دمشق وتتبع لها حمص وحماه ودرعا. فيما تأخر اعتراف الفرنسيين بدولة الدروز لغاية ٢٠ نيسان ١٩٢١، كما سُمّي القومندان ترانكا مستشاراً لدولة الجبل ليكون أول فرنسي يدخل السويداء. جاء هذا بعد فترة من إعلان زعماء الدروز الانفصال وتنظيم شؤون الجبل الإدارية والقضائية والمالية. أما لواء إسكندرون فقد بقي جزءاً من دولة حلب لغاية عام ١٩٢٤ الذي شهد إصدار المندوب السامي قراراً بمنح سنجق [٣] إسكندرون نظاماً إدارياً

خاصاً واعتبار اللغة التركية فيه لغة رسمية إلى جانب العربية والفرنسية، وتعيين متصرف من قبل رئيس الحكومة السورية بناء على اقتراح من المندوب السامي.

كان هذا التطبيق الأول لتجزئة سورية المجتزأة أصلاً من سورية الكبرى وتسميتها (الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي في الشرق)[٤]. إلا أن هذا المشروع باء بالفشل فحاول الجنرال غورو جمع تلك الأجزاء بصيغة اتحاد بين دول دمشق وحلب والعلويين، وتم انتخاب صبحي بركات[٥] رئيساً لمجلس هذا الاتحاد. غير أن الاتحاد، الذي كان مقره دمشق، لم يصمد طويلاً، ولما جاء الجنرال ويغان خلفاً للجنرال غورو أصدر قراراً بداية كانون الأول ١٩٢٤ بإلغاء الاتحاد السوري بين دولتي دمشق وحلب وإنشاء دولة موحدة منهما، على أن تبقى دولة العلويين مستقلة، واعتبر يوم ١ كانون الثاني من ١٩٢٥ مبدأً لقيام الدولة السورية الجديدة وتسمية رئيس السلطة التنفيذية رئيس دولة سورية.

العمل السياسي

في تلك الفترة المضطربة بداية عهد الانتداب، كان نجيب الريس قد انغمس في العمل الصحافي والنضال السياسي والثوري، بعدما هيأت له الحريات الممنوحة في عهد الحكم العربي العمل مراسلاً لصحف مصرية ولبنانية، وشق طريقه نحو الانضمام للنخبة السياسية الوطنية المناهضة للانتداب، مدعوماً بالرصيد الثوري لوالده محمود الريس، فكان من مناصري حزب (الشعب) حين أسسه سراً الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ١٩٢٢. و في عداد أولى قوافل المعتقلين الوطنيين على خلفية المشاركة في مظاهرات دعا إليها الشهبندر لوداع تشارلز كراين في زيارته الثانية الى دمشق نيسان ١٩٢٢، بعد زيارته الأولى كرئيس للجنة الاستفتاء الأميركية عام ١٩١٩.

انتهز عبد الرحمن الشهبندر زيارة كراين الثانية لإيصال رسالة للرأي العام الدولي تكذب ادعاءات الفرنسيين برضا السوريين عن الانتداب، لبى الدعوة إلى التظاهر آلاف الشباب السوريين فخرجوا الى شوارع دمشق لإعلان العصيان المدني وهم ينشدون «نحن لا نرضى الحماية ولا نرضى الوصاية»، واصطدموا مع قوات الانتداب في مواجهات عنيفة، قتل وجرح فيها العشرات من المتظاهرين، أعقبها حملة اعتقالات شملت أكثر من أربعمائة شاب، وفي

مقدمتهم كل من التقى تشارلز كراين، حيث خضعوا لمحاكم عسكرية أنزلت بحقهم عقوبات شديدة. لكن ذلك أجج الاحتجاجات التي امتدت لتشمل حلب وحمص، وقوبلت أيضاً بمزيد من القمع[٦].

إننا نهوى الظلاما

أربعةً وعشرين عاماً كان عمر نجيب الريس حين اقتيد أول مرة الى سجن القلعة ليمكث فترة قصيرة مطلع عام ١٩٢٢، ليعود ويساق مرة أخرى في العام ذاته الى سجن جزيرة أرواد مع أقطاب السياسة وشيوخ الوطنية من رفاق أبيه ليمضي هناك سنة ونصف السنة، تعمقت خلالها علاقته مع نخبة المناضلين مثل عبد الرحمن الشهبندر، وسعيد حيدر والشاب المصري عبد الوهاب العفيفي وحسن الحكيم ومنير شيخ الأرض وخالد الخطيب وتوفيق الحلبي وغيرهم.

بين الجدران الرطبة تفتحت مواهبه الأدبية، وراح يكتب الرسائل وينظم القصائد التي بقيت في ذاكرة أصدقائه المقربين، لاسيما الأخوين حيدر اللذين لفتتهما موهبته الأدبية فاقترحا عليه كتابة زاوية ثابته في جريدتهما (المفيد). كما ذاع نشيده الوطني «يا ظلام السجن خيم، إننا نهوى الظلاما» ونال شهرة واسعة بعد أن لحّنه فريق من الشباب المعتقلين معه، منهم عادل حتاحت وفهمي المحايري ومحمود البيروتي ونادر الساطي وغيرهم، وذلك قبل أن يلحّنه الموسيقار محمد عبد الوهاب عام ١٩٢٣، لتتولى بعدها شركة بيضافون تسجيله على أسطوانات خاصة.

لاقى النشيد انتشاراً لم يحظ به نشيد آخر، وادرج في مناهج مدارس سورية ولبنان وفلسطين والعراق، فكان لسان حال الشباب العرب الطامحين للحرية والاستقلال يلهجون به في الساحات لتأجيج المشاعر، ويهمسون به في المعتقلات فيبدد وحشتهم ويشد من أزرهم. ويحكي أكرم زعيتر[٧] ذكرياته مع هذا النشيد الذي كان يردّده كلما هيمنت عليه الكآبة، أنه تعلمه في المدرسة، وحين اعتقلته سلطة الانتداب الإنكليزي في القدس عام ١٩٣٠، علّمه لرفاقه في السجن. وفي أحد الأيام وكان قد استبد به اليأس وغلبته الهموم، دخل السجان إلى الزنزانة وراح يشاغل السجناء ليدسّ في جيب أكرم زعيتر بطاقة، وفوجئ أنها من نجيب الريس صاحب النشيد أرسلها من دمشق إلى القدس وضمنّها عبارات تواسيه في كربته، وتشد عزيمته، ومما كتبه:

«أنت في سجنك تنعم بشرف الضمير ولذة الواجب. إن الذين يقفون أنفسهم على تحرير بلادهم من الاستعمار أقل ما يلقونه هو السجن». احتفظ أكرم بتلك البطاقة بين مجموعة الذكريات كهدية ثمينة من شخص سيرتبط معه بصداقة عميقة لاثنتين وعشرين سنة قادمة[٨].

وكما كان لكلمات النشيد وقع سحري في تفريج كرب المعتقلين، كان كذلك حين تهدر كلماته منطلقة من حناجر الطلبة، كإشارة للبدء بالتظاهر في المدارس «فما أن يقرع الجرس معلناً بدء الدروس في مكتب عنبر حتى ترى عيون الطلاب وقد لمع فيها بريق أخاذ، وانطلقت مئات الحناجر الشابة القوية بصوت واحد في نشيد ملتهب ترتّل نداء الحرية (ياظلام السجن خيّم)، فإذا ما تجاوبت أصداء النشيد في مختلف قاعات المدرسة وجدت أبواب الصفوف تصطفق ورتاج الباب الخارجي يتداعى أمام دفقة جبارة من الطلاب يندفعون إلى الخارج لمقابلة الأجنبي الغاشم»[٩].

توارثت الأجيال هذا النشيد، وكان يعاد توزيعه الموسيقي وتسجيله بأصوات مغنين جدد من فلسطين والأردن وسورية. وعاد لينتشر مجدداً عام ٢٠١١، لكن هذه المرة أبدى البعض خشيتهم مما تحمل معانيه من توقعات متشائمة، وعلى سبيل النكتة السوداء تساءل سوريون : لماذا كتب على الثوار في تونس أن يغنوا «إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر» للشاعر أبو القاسم الشابي بينما كتب على السوريين الغناء أبداً «يا ظلام السجن خيم إننا نهوى الظلاما»!!

منْ الكهوف إلى الساحات

انخرط الوطنيون في الثورة المسلحة بشيء من التردد بدايةً، ولكن بعد أن عجزوا عن تحقيق أي تقدم سياسي مع الفرنسيين طيلة خمسة أعوام، رأوا أن الكفاح المسلح هو الطريقة الأفضل لإجبار الفرنسيين على الاعتراف بهم سياسياً، مع أن النشاط الثوري المسلح لم يكن ضمن استراتيجيتهم المفضلة، إلا أن الثورة السورية من ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ شكلت منعطفاً رئيسياً في الكفاح الوطني. وكان انطلاق شرارة الثورة في جبل العرب تموز ١٩٢٥ فرصة لحزب (الشعب) كي يتابع قضيته، واتجه لمؤازرة ثورة الدروز والتنسيق مع سلطان باشا الأطرش،

حيث تم الاتفاق على خطة تتضمن اقتحام الثوار للعاصمة بهدف تعميم الثورة في كل البلاد. وكان قد سبق هذا التنسيق بين السياسيين في دمشق والثوار في جبل العرب، عدة مقدمات أقلقت الانتداب. ففي نيسان ١٩٢٥ دعا حزب (الشعب) بزعامة الشهبندر كأول حزب سياسي وطني مرخص منذ عهد فيصل، إلى عصيان مدني احتجاجاً على زيارة اللورد بلفور الى دمشق، الذي تعهد عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

أثناء زيارة بلفور لفلسطين في آذار ١٩٢٥، حملت جرائد دمشق بعنف على الزيارة، مجيّشة الشارع، ولدى وصوله دمشق في السادس من نيسان ١٩٢٥ انطلقت مظاهرات حاشدة صبت في ساحة الشهداء (المرجة)، وأدّت الى صدامات عنيفة سقط فيها عدد من القتلى والجرحى، فاضطر بلفور للمغادرة فوراً إلى بيروت في موكب عسكري فرنسي تحت حماية الطائرات الحربية في الوقت الذي كان فيه زعماء حزب (الشعب): عبد الرحمن الشهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر يطلقون أول صرخة في ساحة الشهداء وسط دمشق ضد الاحتلال الفرنسي، في تحد للمجلس الحربي الذي سينعقد في بناء العابد في الساحة ذاتها، لإصدار قرار باعتقالهم وأنصارهم وإرسالهم دون محاكمة إلى سجن أرواد.

كانت تلك المواجهات شرارة انطلاق الثورة في دمشق، وبحسب نجيب الريس أن الرؤية النضالية للشهبندر ورفاقه كانت تستند إلى «**أن الإسلام لم ينتشر منذ ألف وثلاثمائة سنة إلا بعد أن خرج الأذان من كهوف مكة إلى ساحاتها، وأن الوطنية التي تكون همساً في البيوت تختنق في صدور أهلها ثم يختنقون معها**».

بعد أحداث نيسان وطرد بلفور، تزايدت المخاوف الفرنسية من أعمال عنف ضد اليهود، فأحكمت قبضتها الأمنية، لكن ذلك لم يمنع إشهار تأسيس حزب (الشعب) رسمياً، بعد فترة من العمل السري، اتسعت خلالها صفوفه ليضم أكثر من ألف شخص في دمشق فقط، وفي حفل كبير أقيم في دار الأوبرا بالعباسية، في حزيران ١٩٢٥ أعلن زعماء الحزب أنهم يمثلون «صوت الشعب الحر» متعهدين بأن سورية المستقلة لن يكون فيها أي تمييز ديني أو طبقي، رافضين بقاء الاقتصاد تحت سيطرة الأجانب.

أحزاب ضعيفة

جاء ظهور حزب الشعب (المعارض) على الساحة السياسية السورية بعد نحو عامين من نشوء تكتلات سياسية بدمشق أفرزتها أول انتخابات أجرتها سلطة الانتداب عام ١٩٢٣، إلا أنها كانت تكتلات ضعيفة من حيث التنظيم والأيديولوجيا، أقواها كان حزب (الإصلاح) بزعامة حقي العظم وابن عمه بديع الموالي للانتداب، كما برزت مجموعة سياسية بزعامة رضا باشا الركابي ـ الحاكم العسكري ورئيس مجلس الدولة في عهد فيصل ـ ومجموعتان معارضتان الأولى بقيادة المحامي الوطني فوزي الغزي (٣٣عاماً)، والثانية بزعامة واثق مؤيد العظم (٣٨ عاماً)[١٠]. وبينما خططت مجموعة العظم لخوض الانتخابات، سعت مجموعة الغزي التي ضمت أنصار الشهبندر وغيرهم من الوطنيين، إلى شن حملة لمقاطعة الانتخابات والدعوة إلى استقلال سورية الكامل. وحققت الحملة نتائج في المدن الرئيسية: دمشق وحلب وحمص وحماه، فانخفضت نسبة المشاركة بالانتخابات، لصالح ارتفاعها في الريف، لكن سلطة الانتداب استغلت النتائج لتأليب الريف على المدن، بغية ترسيخ النظام الاتحادي الذي أقره الجنرال غورو[١١]. ضمن هذه الخارطة السياسية تأسس مجدداً حزب (الشعب) بعد عودة الشهبندر من منفاه الى دمشق عام ١٩٢٣ [١٢].

فشل اقتحام دمشق

لدى تصاعد أحداث ثورة الدروز تموز ١٩٢٥ اجتمع بعض أعضاء حزب (الشعب)، بينهم نجيب الريس، في منزل الحاج عثمان الشرباتي بدمشق[١٣]. ناقش المجتمعون موقف الحزب من الثورة في الجبل، وسبل الاتصال مع الثوار هناك، فاعترض البعض على التدخل بالثورة المسلحة لأن من شأن ذلك القضاء على حزب مرخص له بالعمل السياسي. وبعد نقاش طويل قررت الأكثرية الاتصال بقيادة الثورة، وإيفاد عدد من أعضائه للقيام بهذه المهمة، الرامية إلى تعميم الثورة على سائر المناطق السورية، لتغدو الثورة وطنية. الا أن أنباء الاجتماع وصلت إلى سلطة الانتداب! وتحت جنح الليل ألقت القبض على فارس الخوري وتوفيق شامية وعثمان الشرباتي ونجيب الريس وفوزي الغزي وغيرهم ممن عثرت عليهم في منازلهم، وراحت تتعقب الآخرين، ففرّ من فرّ منهم واختفى من اختفى، وطوقت الشرطة السرية

منزل الشهبندر في عرنوس، وقد تمكن من الفرار الى الجبل ومعه جميل مردم بك وسعد الدين المؤيد العظم وحسن تحسين وعشرين من الفرسان. ولدى محاولة ثوار الدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش، التقدم نحو دمشق، كانت قوات الانتداب جاهزة للتصدي لهم. وفشلت الخطة التي وضعها حزب (الشعب).

اقتيد المعتقلون إلى سجن أرواد دون محاكمة، ويقول نجيب الريس إنه لدى ترحيل معتقلي حزب الشعب من دائرة الشرطة، كان بانتظارهم ثلاث سيارات يحيط بها بضعة جنود من الدرك الفرنسي ببنادق صغيرة، ولدى تقدمهم لتكبيل أيدي المعتقلين بالسلاسل، همس المترجم الشاب، وكان لبنانياً، في أذن الضابط: هذا عيب، هؤلاء كانوا وزراء وقد يأتي يوم يعودون فيه وزراء أيضاً، فخجل الضابط وأعفى المعتقلين من القيود، وسارت بهم السيارات إلى جزيرة أرواد[١٤].

ويروي منير الريس تفاصيل اعتقال ابن خاله نجيب الريس في ذلك اليوم، أنه بعد انطلاق الثورة في تموز وعلمه بانتماء نجيب لحزب (الشعب)، دأب على الاتصال بمقهى الكمال حيث اعتاد الجلوس كل صباح، لتبادل الحديث معه حول نشاط الحزب والثورة، وفي آخر اتصال أخبره أنه مسافر مع صديق له الى حماه، وسأل عما إذا كان لدى الحزب تعليمات يريد إبلاغها لفرعه هناك، فطلب نجيب أن يلتقيا صباح اليوم التالي.

حضر منير إلى المقهى صباح ٢٧ آب عام ١٩٢٥، وانتظر طويلاً فلم يأت نجيب خلافاً لعادته، ولما قطع الأمل من مجيئه، توجه إلى مكتب جريدة (المفيد) في بناية العابد، وكان يومئذ محرراً فيها، فوجد مكتبه مغلقاً، وعرف من المستخدمين أنه اعتقل الليلة الماضية مع عدد من رفاقه الوطنيين، وهم في سجن الشرطة معزولين عن أي اتصال، فقرر زيارته في دائرة الشرطة بحجة تسليمه ملابس يحتاج إليها على أمل الحصول على أي كلمة أو إشارة منه، وكان يجهل أمر اجتماع حزب (الشعب).

في دائرة الشرطة أحيل منير إلى دائرة التحري، (الشرطة السرية) وقام رئيسها حلمي عزيز، الشهير بأبي رباح، بالتحقيق معه محاولاً «بنظراته الحولاء» استنطاقه، وانتهى التحقيق بإبلاغه

أن نجيب ممنوع من الزيارات. عاد منير بخفّي حنين إلى صديقه ليتوجه إلى حماه وقد وضعته الشرطة السرية تحت المراقبة، وراح المخبرون يتعقبون حركته في حماه، إلى أن بلغه من صديق يعمل ترجماناً عند مستشار فرنسي بأن أمراً ورد إلى ضباط المخابرات لمراقبته، ولولا تسريب تلك المعلومة لما تمكن من الإفلات من قبضة الفرنسيين(١٥).

واصلت سلطة الانتداب ملاحقة قيادات حزب الشعب الذين فرّوا إلى جبل العرب وقامت بتفكيك حزب الشعب ومن ثم حظره. الا أن الثورة استمرت لتصل سائر المناطق السورية. وفي يوم من أيام تشرين الأول من العام ١٩٢٥ فتح باب القلعة الكبير في أرواد ودخل رجل مربوع القامة يتقدمه ثلاثة جنود وملاّح يحمل حقيبة سفر، ومرّ من أمام زنزانات المعتقلين المنفردة، وكانت زنزانة نجيب الريس الى جانب زنزانة فوزي الغزي، فمد نجيب رأسه من حديد النافذة فوجد فوزي يمد رأسه ليسأل عمن يكون النزيل الجديد؟ وبعد قليل رأوا الضيف القادم يمر من أمامهما إلى زنزانته وألقى عليهما تحية مصحوبة بابتسامة ناعمة وإشارة خفيفة، سمعوا بعدها الباب يغلق عليه بعنف، ولم يك ذلك الضيف إلا جميل مردم بك، الذي قبضت عليه سلطة الانتداب الإنكليزي في حيفا، في طريقه إليها من جبل الدروز، وسلمته لسلطة الانتداب الفرنسي التي قامت بإرساله إلى سجن أرواد(١٦).

معتقل الأحرار

في صيف ١٩٤٦ بعد جلاء الفرنسيين عن البلاد، طلب نجيب الريس من صديقه رياض عبد الرزاق النائب عن طرطوس مرافقته برحلة الى جزيرة أرواد التي أردا زيارتها حراً مستقلاً، طالما كتب عليه وعلى رفاقه من الوطنيين ألّا يزوروها إلا منفيين ومعتقلين، وقال لصديقه: «تعودت أرواد ألاّ يزورها طوال خمس وعشرين سنة إلا أحد رجلين: وطني مضطهد بعث به المستعمر إلى هذه الجزيرة ليقضي أعوام اعتقاله في قلعتها الرهيبة، أو سائح أجنبي مولع بتاريخ الآثار القديمة. أما أن يقصدها رجل سياسي أو كاتب صحافي من سورية لمجرد الزيارة، فهذا أمر لم يقع لأنها كانت أيام الانتداب الفرنسي عنواناً لكل مكروه وذكرى لكل ظلم».

أبحرا إلى أرواد على متن سفينة شراعية صغيرة وقد وعدهما الملاحون بأن الرحلة لن تستغرق

أكثر من ثلاثة أرباع الساعة لأن الريح معاكسة لاتجاههم في الذهاب، أما العودة فستكون ربع ساعة حيث ستكون الريح في ظهر السفينة تدفع الشراع بسرعة تفوق سرعة المحرك. إلا أن الرياح جرت عكس ما تشتهي السفن بحسب شعر المتنبي الذي ردده نجيب الريس وصديقه طوال الرحلة التي استغرقت ساعتين كاملتين.

على باب القلعة كتب أهالي أرواد بعد الجلاء «معتقل الأحرار». وهو يدلف إلى الدهليز المظلم عادت به الذكريات الى ما قبل ثلاثة وعشرين عاماً يوم دخلها أول مرة معتقلاً ويداه مغلولتان بالحديد في أول قافلة سيقت إلى أرواد مع الشهبندر ورفاقه، ثم المرة الثانية التي اعتقل فيها مع فارس الخوري وفوزي الغزي وغيرهما، متذكراً برج القلعة حيث أمضى سنتين ونيفاً من شبابه في ظل علم الانتداب الذي استبدل بعلم الاستقلال.

لدى وصوله إلى الساحة طاف على الغرف الضيقة ذات النوافذ الواحدة الصغيرة، محاولاً البحث عن اسمه وأسماء رفاقه على الجدران فلم يجدها، لقد قام الدرك بتنظيف المعتقل بعد الجلاء، إلا أنه سمع تردد صدى أصوات الشهبندر وخالد الخطيب وهاشم الأتاسي وفارس الخوري وسعد الله الجابري وفوزي الغزي ومظهر رسلان وحسن الحكيم وغيرهم كثر من زعماء الحركة الوطنية في دمشق وحلب وحمص وحماه الذين مروا في هذا المعتقل أثناء الانتداب، ومنهم من مات قبل أن يرى يوم الاستقلال. وتذكر أن زيارته هذه تصادفت مع الذكرى السادسة والعشرين لمعركة ميسلون فكان عزاءه بانكسار الجيش في ميسلون «**تمرد الشعب في دمشق و عنوان تمرده الأول كان في قوافل المعتقلين الذين احتوتهم هذه الحجرات المظلمة في هذه القلعة الرهيبة**».

وتمضي الذكريات بنجيب الريّس إلى شتاء ١٩٢٦ في سجن أرواد، وكان هناك غرفتان تزدحمان بالرجال: واحدة سميت على سبيل النكتة «غرفة الحرادين» والثانية «غرفة الوزراء» أو «غرفة الأكابر»، أما سر تسمية غرفة الحرادين فذلك لأن نزلاءها كانوا في حالة شجار دائم وضجة وصخب، بينما نزلاء الغرفة الثانية فكانوا مثال الهدوء والصبر والتوافق، فقد كان بينهم الرئيس هاشم الأتاسي وسعدالله الجابري ومظهر رسلان والدكتور عبد الرحمن الكيالي وآخرون من كبار رجالات الكتلة الوطنية المرموقين. وبعد نحو عشر سنوات أرسل أهالي أرواد برقية

إلى من كانوا نزلاء في سجن قلعتهم يهنئونهم على تسلمهم قيادة الأمة السورية متمنين لهم أن يتكلل جهادهم بالتوفيق وإعادة المجد، ففي شتاء ١٩٣٦، أصبح هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وفارس الخوري رئيساً لمجلس الأمة وجميل مردم بك رئيساً لأول وزارة دستورية وطنية، إلى جانب عدد من المناضلين الوطنيين الذين تسلموا مناصب وزارية كشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي وسعد الله الجابري[١٧].

ومن رفاق معتقل أرواد أيضاً يتذكر نجيب الريس خلال تجواله في القلعة خالد الخطيب، الشاب الوطني الذي قضى في أرواد ثمانية عشر شهراً كانت أنضر أيام حياته قبل أن يلتحق بالثورة ليقضي في ميادينها ما قضى بين الغوطة وجبل الدروز والأزرق، وحكم عليه بالإعدام في جملة من حكم عام ١٩٢٥، ثم نفي الى عمان حيث توفي بالحمى في ريعان الشباب، ويذكره نجيب الريس يوم تشييعه في كانون ١٩٣٣، كيف كانا في أرواد في سجن واحد وفي غرفة واحدة، لثمانية عشر شهراً قضياها معاً مع رفيقهما الثالث سعيد حيدر، وأنه **«كان العزاء والسلوى بروحه المرحة ومزاجه الطروب ينسيهم آلام السجن ومرارة النفي، فقد كان أكثر المعتقلين في أرواد جَلَداً وأصبرهم على عذاب السجن وشقائه، وأقواهم صحة وعافية، والمفارقة أن يكون موته بسبب إصابة انفلونزا (كريب)!!»**[١٨].

ألعن حبسة

حل نجيب الريس نزيلاً على غالبية معتقلات الانتداب من قلعة دمشق وسجن المزة وسجن حلب إلى سجن بيروت وراشيا والمية ومية وغيرها، إلا أن أصعبها كان سجن جزيرة أرواد. ولعل فترة العام ونصف العام التي أمضاها هناك خلال الثورة عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ كانت الأسوأ، حينها سجن في غرفة مظلمة منتنة تسيل أرضها رطوبة وتمطر جدرانها نملاً وبقّاً.. محروماً من الشمس والهواء بين أيدي حراس غلاظ يحاسبونه على الثانية تحت شعاع الشمس التي حجبوها عنه شتاء، ومنعوه من القراءة بعدما صادروا كتبه العلمية والأدبية ككتاب (ملوك العرب) ومجموعة (محاضرات المجمع العلمي العربي) ووضعت لدى مدير السجن مع أمر بعدم تسليمه أياً منها الى حين إطلاق سراحه، كما منعوا

وصول الصحف إليه، في تلك القلعة الشامخة الأبراج والتي لا توحي الى المقيم فيها سوى بالوحشة والبلى والسكون. وفي رسالة بعثها الى جبران تويني ونشرها في جريدة (الأحرار المصورة) عام ١٩٢٦ يصف نجيب الريس الصيف في معتقل أرواد بأنه :

«أشد وطأة الحر على السجين، فالغرفة ذات نافذة واحدة تشرف على ساحة القلعة، فإذا أرهقك الحر بلهيبه الواغر، ولفحتك السموم بنارها الحامية ألفيت نفسك منكباً على قضبان النافذة، تبرد وجهك برطوبة حديدها. وكم يتمنى السجين أن يخرج رأسه من فرجة الكوة ليملأ رئتيه بالهواء الطلق. ولكن سرعان ما يحول ضيق فرجات النافذة بينه وبين هذه اللذة، فينقلب راجعاً الى داخل الغرفة، يمسح عرقه السائل على جوانب وجهه وجسده من شدة الحر. وقد نصبر على حر النهار بغصة الصبر، أما حر الليل فلا صبر عليه ولا طاقة على تحمله.. أما النوم فهو أصعب ما أشعر به في كل أربع وعشرين ساعة تجري في هذا المعتقل. وأقسم لك أنني أحس وأنا أتلمس الطريق الى فراشي بعد الساعة العاشرة أنني ذاهب لإجراء عملية جراحية بلا مخدر أو مسكن لأن في رائحة الرطوبة المنبعثة من جوانب الغرفة، وفي العرق المتصبب على جسدي آلاماً أشد من آلام مبضع الجراح».

وبينما تضيّق سلطة الانتداب على المعتقلين السياسيين وتسيء معاملتهم، كانت تتساهل مع السجناء الجنائيين من قتلة ولصوص، وإذا اشتكى السياسيون للسجان القائم أمام الزنزانة كقطعة الليل البهيم عن السر في هذا التعذيب أجاب بكلمة جافة: هكذا التعليمات! فقد كان السجانون يتقرّبون الى مديريهم بإساءة معاملة السياسيين بل كانوا يشعرون بالفوقية عندما تناط بهم مهمة حراسة المعتقلين السياسيين، بحسب ما جاء في رسالة نجيب الريس التي ختمها بتأكيد : **«إن حب الحرية قد يجني على صاحبه وإن من مصيبة الرجل في هذه البلاد أن يكون حراً وإن من البلاء على المخلصين إخلاصهم».**

إلا أن أكثر ما يلفت الانتباه في الرسالة إشارة نجيب الريس الى أن هذا النوع من الاعتقال لم يكن معروفاً قبل الانتداب، فقد جرت العادة أن يبعد المعتقل السياسي عن بلاده، لكن الاعتقال على هذا النحو فقد جاء به الانتداب الفرنسي وطبقه على السياسيين في بلادهم!!.

قد يبدو ما رواه نجيب الريس للقارئ العربي اليوم عن معاناة المعتقلين السياسيين في سجن أرواد تحت سلطة الانتداب، فيه نوع من المبالغة لأن تلك الظروف، رغم تعاستها، تعدّ ترفيهاً قياساً لما تعرض له المعتقلون السياسيون في العقود اللاحقة، لكن قد نتفهم لماذا اعتبر ما تعرض له في سجن ارواد من مضايقات نوعاً من التعذيب، عندما نقرأ جوابه على سؤال سعيد فريحة عما إذا تعرض للضرب والتعذيب في السجن فقال: «معاذ الله.. **إن الصحافيين لا يضربون في السجون**»!!

اعتقل نجيب الريس ست مرات خلال فترة الانتداب من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٣ بمجموع ثماني سنوات عدا التوقيفات القصيرة بعد الجلاء، وفي عهد الانقلابات. **فالأولى** لا يعدّها لأنها كانت فترة قصيرة في سجن قلعة دمشق، **والثانية** كانت عام ١٩٢٢، **والثالثة** عام ١٩٢٥، **والرابعة** كانت عام ١٩٣٩ والمرتان **الخامسة والسادسة** كانتا عام ١٩٤٢، و١٩٤٣. ومن بين تلك الفترات يصف المرة التي اعتقل فيها عام ١٩٣٩ بأنها «ألعن حبسة» إذ كانت على خلفية اتهامه بالتآمر على الجيش والضلوع في عملية اغتيال (مفبركة) استهدفت رجل الانتداب بهيج الخطيب، وحكم على نجيب الريس بالسجن ٢٠ عاماً وبالإبعاد ٢٠ عاماً أخرى، واعتبر هذا الحكم خفيفاً قياساً بالأحكام التي صدرت على نحو خمسة عشر شخصاً من زعماء الوطنيين السوريين كانوا معه في القضية ذاتها، تراوحت بين السجن المؤبد والإعدام.

ويشار إلى أنه بعد صدور الحكم سأل رئيس المحكمة نجيب الريس هل لك ما تقول؟ فأجاب: لأول مرة يوجد قاتل ولا يوجد قتيل. ويعقب على ذلك بالقول: «**رئيس المحكمة كان لطيفاً جداً فلم يحاسبني على هذه العبارة بعشرين سنة أخرى مثلاً**». والمفارقة أنه «**كسجين مزمن يعتبر الإبعاد والإقامة الجبرية شيئاً تافهاً**» فلا يذكرها في أحاديثه عندما يسأل عن النفي والاعتقال.

وعندما اعتقل في سجن راشيا في لبنان عام ١٩٤٢ مع زملائه الصحافيين وأحمد قنبر وفهمي الحفار وعبد القادر الحفار، أشرف الكاتب كان «صابراً، هادئاً، لا يشكو ولا يتألم بل يسخر من أساليب المستعمرين بسجنهم واضطهادهم أصحاب الأقلام والأفكار الحرة والمناضلين من أجل حرية بلادهم وكرامتها واستقلال وطنهم العزيز».

الطرد من العشيرة الحرة

عدا علاقة العمل الوطني والنضالي الثوري لنيل الاستقلال والتحرر الذي جمع نجيب الريس مع النخبة الوطنية، مطلع شبابه، والتي تكرست في المعتقلات واقتسام الاضطهاد، ثمة رابط آخر ما زال غامضاً، وهو الانتماء للماسونية، اذ تشير الوثائق والمعلومات الشحيحة عن الماسونية[١٩] أن نخبة غير قليلة من الذين لعبوا أدواراً سياسية بارزة نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين ارتبطوا بشكل أو بآخر بالماسونية[٢٠]. كما أن عدداً غير قليل من زعماء الحركة الوطنية في سورية انتسبوا مطلع شبابهم للماسونية. مثل عبد الرحمن الشهبندر وفارس الخوري وجميل مردم بك ومصطفى السباعي، ووجيه الحفار وغيرهم، ومازال هناك قطبة مخفية لم يكشف عنها. فقد كان مفاجأة كبيرة العثور بين أوراق نجيب الريس على رسالة وبطاقة دعوة تثبت انتماءه لمحفل قاسيون، و صورة عن قرار فصله من المحفل عام ١٩٢٥، إذ لم يكن هذا الأمر معلوماً، ولم يظهر في كتاباته المنشورة وغير المنشورة ما يشير الى ذلك، كما لم يُبد يوماً اهتماماً بالنشاط الماسوني، وقرار طرده من «العشيرة الحرة» أي الماسونية، يثبت انتسابه لمحفل قاسيون الذي كان يعد بين ثلاثين محفلاً انتشرت في سورية ولبنان وفلسطين عام ١٩٢٣، تضم ١٥ ألف ماسوني، ينتمون الى أربعة شروق[٢١]. ويرجّح أنه طرد منها بعد فترة وجيزة من انتسابه، كما يبدو انه لم يكن عضواً نشطاً، فهو يطلب في الرسالة التي وجهها للمحفل، وكانت الثانية خلال شهرين، توضيح سبب فصله، وتزويده بصورة عن القرار، وقد علم به عن طريق صديق بعد مرور نحو عامين على صدوره وقال في الرسالة:

«منذ شهرين تقريباً سلمت الأخ صالح الحيلاني رسالة موجهة إلى محفلكم الموقر وطلبت فيها تبليغي نسخة عن قرار قيل أنه اتخذ بحقي إجحافاً بعقوبة شديدة لا أعلم مقدارها أو نوعها لأني لم أتبلغ ذلك القرار. وعليه جئت الآن مكرراً رجائي السابق بمعاملتي حسب ما يقتضيه القانون والوجدان فيما إذا كنت مخطئاً أو بدر مني ما يوجب مؤاخذتي مع استعدادي التام لتقديم جميع ما يترتب علي وما يوجبه القانون والتقاليد لافتاً أنظاركم إلى أنني لا أطلب سوى الإنصاف وعدم إضاعة حقوقي».

١٦ / حزيران/ ١٩٢٧

أرسل المحفل نسخة عن القرار الداخلي الصادر عن المحفل الفرنساوي الأكبر/ محفل قاسيون ش دمشق رقم ٥٠٦ ديوان المحترم / دمشق في ١٩ حزيران سنة ١٩٢٥.

ويبدأ القرار الذي عثر على صورته بين أوراق نجيب الريس، بتحية أخوية مثلثة (:.) لرئيس المحفل وأعضائه ثم بيان أسباب فصل نجيب الريس والتي هي «ثبوت إفشاء الأخ المبتدئ للأسرار وأعماله غير الحسنة وتجرؤه على مخالفة القانون وإهانته المحفل الموقر بألفاظ غير لائقة لا يجوز صدورها بحال من الأحوال عن أخ ماسوني. لذا قرر المحفل في جلسته المنعقدة ١٨/ حزيران/ ١٩٢٥ بالإجماع التام «طرده طرداً أبدياً من العشيرة الحرة وإعلانه لسائر المحافل».

عدا تلك الوثائق لم يعثر على أي معلومات أو دلائل أخرى توضح مآل علاقة نجيب الريس بالماسونية، سوى بطاقة دعوة إلى الحفل السنوي لمحفل قاسيون بتاريخ ١٢ أيار عام ١٩٣٤. وقد ورد فيها اسم نجيب الريس في قائمة المشاركين بصفته (الأخ) وهي أولى درجات الماسونية وتأتي دون الرتب الثلاث (مبتدئ ـ أهل الصنعة ـ الخبير) كما لم ينل أياً من ألقاب الماسون الفخرية التي يحصل عليها الأعضاء بموجب معايير صارمة تشير إلى مدى الالتزام والتطور في الماسونية، وبحسب صيغة بطاقة الدعوة. فقد وردت أسماء الخطباء على النحو التالي: «خطيب المحفل الأخ سليمان سعد، والأخ المحترم السابق رضا سعيد، والأخ المحترم الأسبق خليل الهبل، والأخ نجيب الريس».

على الأرجح أن علاقة نجيب الريس بالماسونية لم تكن جيدة، إن لم نجزم باستبعاده منها لعدة أسباب كعدم التزامه بتعاليم ومبادئ الماسونية، و أهمها التعاون مع المنضوين في «العشيرة الحرة» وبذل كل ما هو ممكن لمساعدتهم عند الحاجة. وهو الشرط الذي يتناقض تماماً مع مواقف وأفكار ومعتقدات نجيب الريس الوطنية كمناهضة الانتداب والاستبداد والفساد، وبذل الروح والمال من أجل تحرر واستقلال وسيادة الوطن، فكان يناصر من توافق معهم وطنياً ويعادي من اختلف معهم عداء شديداً، دون أن يمنعه عن ذلك انتماؤهم للماسونية ووصولهم الى درجات عليا، منهم واثق المؤيد والداماد أحمد نامي أول رئيس لسورية في عهد الانتداب والذي كان متعاوناً مع سلطات الانتداب إلى حد بعيد، وكذلك حقي العظم الذي شغل منصب رئيس حكومة، ويوسف الحكيم، وغيرهم ممن كانوا ألد أعدائه في العشرينيات وبداية الثلاثينيات.

ولعل ما انكشف لاحقاً عن تغلغل الصهيونية في الجمعية الماسونية هو السبب الرئيسي في طمس صفحة الماسونية في حياة نجيب الريس وسائر الوطنيين السوريين، إن لم نقل مسحها من تاريخهم[٢٢]. كما أن هناك من كان يعتقد أن غالبية الماسون العرب من الوطنيين تم التغرير بهم، و لم يكونوا على دراية بحقيقة أهدافها، فالمعروف أن الماسونية كتنظيم سري تتكشف أسرارها تدريجياً للعضو فيها مع ارتقائه مراتبها[٢٣]، ويقول العلامة محمد كرد علي[٢٤]، إنه تلقّى عرضاً للدخول في الماسونية لكنه رفض لاعتقاده أنها «جمعية أنشأها يهود للقضاء على ظلم الكاثوليك ولا شأن للمسلمين في الدخول فيها، وقد رأى أناساً انضموا إليها مخلصين فكانت سبب زوال نعمتهم، وكانوا بعد خدمتها سنيناً من النادمين وما أفادوا إلا إنقاذ لصوص الموظفين وغيرهم من سلطة القوانين». فالعامل السياسي كان من أبرز العوامل التي تؤكد أن كثراً كانوا متأثرين بمبادئ الماسونية الإنسانية وشعارها المعلن «حرية. إخاء. مساواة»[٢٥]. وتوسموا فيها عوناً لخدمة قضيتهم الوطنية، لاسيما من خلال المحفل الفرنسي الأعظم، إلا أن الماسونية اختارت بعد فترة من انطلاقها في سورية ولبنان النأي عن السياسة. ويكشف جبران تويني صديق نجيب الريس رئيس تحرير جريدة الأحرار اللبنانية في مقالة نشرها في ١/١١/١٩٢٩ عن خلافه مع الماسون الذين انتمى إليهم، على خلفية قيام إسرائيليين في بيروت بتقديم شكوى على (جريدة الأحرار) إلى محفل لبنان، تتعلق بسياستها إزاء الوطن القومي اليهودي، وقد التزم جبران تويني حيالها الصمت على أمل إن يعالج الأمر ضمن جدران المحفل، لكن الاسرائيليين سعوا لدى المندوبية السامية لتعطيل جريدته، فاضطر جبران تويني إلى كشف المسألة للرأي العام، لقناعته بأن مساعي الإسرائيليين الماسون ترمي إلى «السيطرة على البناية الحرة وتسخيرها لخدمة بني دينهم في فلسطين وخدمة المعتدين من الصهيونيين»، واستنكر ما يفعله هؤلاء «إذ رآه يتناقض مع تعاليم الماسونية ومبادئها لاسيما استقدام قوة المال والسياسة والإتيان بأقوام من بولونيا وروسيا ورومانيا وسواها ليحلوا على سكان فلسطين العرب بعد أن يجلوهم عن ديارهم إما بالتغلغل والانتشار البطيئين، وإما بقوة السياسة وقوة العنف السريعين»[٢٦].

هذه الأسباب ترجح احتمال نأي نجيب الريس وجريدته (القبس) عن الماسونية، لكن ما يجعل الأمر ملتبساً هو الطبيعة السرية لنشاط الحركة، ليبقى الكشف عن هذه الصفحة من حياته رهنا لما قد يكتشف لاحقاً من خفايا.

الهوامش

(١): من الذين أصدرت سلطة الانتداب حكم إعدام بحقهم عام ١٩٢٠: شكري القوتلي ونبيه العظمة ورياض الصلح وكامل القصاب وأحمد مريود والأمير محمود الناعور وفؤاد سليم وسعيد حيدر وعبد القادر سكر وخليل باكير وصبحي بركات وعادل إرسلان وتوفيق يازجي وخير الدين الزركلي ومحمد علي التميمي وبهجت الشهابي وعيد الحلبي.. وغيرهم العشرات من الشباب.

(٢): من ضباط الجيش الذين اعتقلوا وأرسلوا الى سجن ارواد: أحمد اللحام وياسين الجابي وسليم الطباخ وعبد الفتاح وعارف المدفعي وعارف الجراح وياسين الحواصلي ومحمد غصوب.

(٣): سنجق: كلمة عثمانية تعني محافظة بحسب التقسيمات الإدارية المعاصرة.

(٤): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين) نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٥): قاتل صبحي بركات الفرنسيين شمال غرب سورية، واشترك في ثورة الشمال، وصدر بحقه حكم إعدام ثم تصالح مع الفرنسيين ليصبح عضواً في المجلس التمثيلي في ولاية حلب.

(٦): (الحياة الحزبية في سورية ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥)، محمد حرب فرزات، منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥.

(٧): أكرم زعيتر سياسي ودبلوماسي فلسطيني شغل منصب وزير في الأردن.

(٨): (القبس المضيء، نجيب الريس ١٨٩٨ ـ١٩٥٢)، إصدار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(٩): من مقالة كتبها الدبلوماسي السوري أديب الداوودي نشرتها (القبس) بمناسبة الحكم عليها في دعويين إقامتهما الحكومة عام ١٩٥٠.

(١٠): واثق مؤيد العظم ابن مؤيد العظم أحد شهداء ٦ أيار ١٩١٦، الذين أعدمهم جمال باشا السفاح.

(١١): (الحياة الحزبية في سورية ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥)، محمد حرب فرزات، منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥.

(١٢): نُفي الشهبندر خارج البلاد بعد إصدار محكمة عسكرية خاصة حكماً بسجنه عشرين عاماً، لدعوته الى التظاهر أثناء زيارة كراين الثانية، أمضى منها ١٧ شهراً في معتقل أرواد ثم نفاه الجنرال ويغان، فتوجه الى باريس ومنها الى لندن ومن ثم أميركا، ليعود أوائل صيف ١٩٢٤ بعد العفو عنه. فأعاد تأسيس حزب الشعب مع فارس الخوري، ولطفي الحفار، فوزي الغزي وإحسان شريف وسعيد حيدر. وكانوا ثلاثتهم من أوائل المحامين السوريين.

(١٣): من الذين حضروا اجتماع حزب (الشعب) في منزل عثمان شرباتي: يحيى حياتي الضابط السابق في الجيش العثماني، وعبد الرحمن الشهبندر وجميل مردم بك، وفوزي ونسيب البكري، وسعيد حيدر وسعد الدين المؤيد العظم ونبيه العظمة، وغيرهم. واتفقوا على التجمع في قرية جميل مردم «حوش المتبن» بريف دمشق، للانطلاق

الى جبل الدروز عن طريق المرج. ولكن أنباء الاجتماع وصلت سلطة الانتداب وقامت بحملة اعتقالات لعدد كبير من المجتمعين.

(١٤): كتاب (جراح)، نجيب الريس، الطبعة الأولى دمشق ١٩٥٢، مطبعة ابن خلدون، إصدار ثان: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(١٥): (الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ـ الثورة السورية الكبرى ـ منير الريس)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

(١٦): كتاب (جراح)، نجيب الريس، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٥٢، مطبعة ابن خلدون. إصدار ثان: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(١٧): افتتاحية (القبس)، نجيب الريس ٢٥/ ٧/ ١٩٤٦، الأعمال المختارة / ج١/ يا ظلام السجن خيم.

(١٨): كتاب (نضال)، نجيب الريس، مطبعة القبس، دمشق ١٩٣٤، إصدار ثان: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(١٩): من مقالة كتبها محمد فهمي الحفار في وفاة نجيب الريس نشرت في (القبس) شباط ١٩٥٢.

(١٩): الماسونية أو (البناؤون الأحرار) بالإنكليزية: Freemasons، وهي وفق تعريف الماسون:

«منظمة مبنية على نوع من الفلسفة الرواقية، الإنسان هو سيد مشاعره، ولديه منظور متوازن للحياة» كما أنها « تحالف عالمي قائم بين أشخاص مثقفين منورين وليست مُجَرَّدَ جمعية خيرية» تتصف بالسرية.

(٢٠): حسب دراسة ميشال سبع (الماسونية في الشرق العربي): دخلت الماسونية مصر مع حملة نابليون بونابرت (١٧٩٨)م وفي (١٨٣٠)م. أنشئ محفل في الإسكندرية على الطريقة الإسكتلندية، تبعه الشرق الفرنسي وأسس عام (١٨٤٥) م محفل الاسكندرية وسمي (محفل أهرام) الذي تكرس فيه الأمير عبد القادر الجزائري و سوليتيوري انغيتوري زولا الذي أصبح رئيساً للمحفل (١٨٧٦) م. أما أول محفل اشتغل باللغة العربية فهو محفل (كوكب الشرق) وتأسس شرق القاهرة، ورأسه (جمال الدين الأفغاني) و(محمد عبده) وبعض الشوام.

(٢١): الشرق الأعظم الإسكتلندي وله تسعة محافل، والشرق الأعظم الفرنسي وله ستة محافل، والمحفل الأكبر الوطني المصري له شرق إقليمي لسورية وفلسطين برئاسة الاستاذ الأعظم الداماد أحمد نامي، ومقام خليج بيروت للدرجة ١٨ ومقام الأرز في ميناء طرابلس وقد كان له عشرة محافل.

(٢٢): ورد في مذكرات حنا مالك: أن محفل نور دمشق الذي كان يعمل تحت سلطة المحفل الأكبر المصريّ، ضمّ شخصيّات لها مركزها الاجتماعيّ الكبير. منهم فارس الخوري وجميل مردم بك.

المحفل الأكبر السوريّ كان «السلطة الماسونيّة العليا في سورية». جمع تحت لوائه العديد من المحافل الماسونيّة

العاملة في سورية ولبنان. و أوّل رئيس له الأستاذ الأعظم الأخ الكلّي الاحترام عطا بك الأيوبي.

(٢٣): مراتب الماسونية الاساسية ثلاث: مرتبة المبتدئ، و أهل الصنعة، والخبير، بالإضافة إلى العديد من الرتب والالقاب الأخرى التي تشير الى المكانة التي وصلها الماسوني. من الألقاب الأخ المحترم، والاستاذ الأعظم الكلي الاحترام، والقطب والفارس الحكيم، والصليب الوردي، والدرجة ٣٣ والدرجة ١٨. والدرجة لا تعني أن هناك مراتب تحتها، فالماسونية لها ٣ مراتب فقط، والمرتبة ٣٣ و١٨ شهادات تقدير فخرية للأعمال المميزة في خدمة الماسونية.

(٢٤): مذكرات محمد كرد علي، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٤٨.

(٢٥): يقول جمال الدين الأفغاني: «أول ما شوقني للعمل في بناية الأحرار(الماسونية) عنوان كبير خطير:
(حرية ـ مساواة ـ إخاء) غرضه منفعة الإنسان والسعي وراء دك صروح الظلم وتشتت معالم العدل المطلق».
ومن الشوام المنتسبين الى محفل الأفغاني أديب إسحق صاحب مجلة (مصر) (١٨٧٧) م. وجريدة (التجارة) (١٨٧٨)م.. وعبد الرحمن الكواكبي والدكتور ميشال انسطاس رئيس جمعية طب الأسنان بالاسكندرية، وشاهين مكاريوس الذي وصل الى أعلى الدرجات الماسونية، ويعقوب صروف وفارس نمر.

(٢٦): (في وضح النهار)، دار النهار، بيروت، ١٩٣٩.

ضياع الثورة

بسلاح خفيف واجه الثوار السوريون لنحو عامين، جيش سلطة الانتداب بمدافعه وطائراته التي أتت على مناطق وأحياء كثيرة ودمرتها تدميراً كاملاً، ويمكن القول إن العنف المفرط الذي استخدمه الفرنسيون ساهم في القضاء على الثورة [1]، إلا أن هناك عوامل أخرى هامة قضت على الثورة وأطالت طريق الحرية على السوريين أهمها: غياب التنسيق بين الثوار، والفوضى التي كانت تخلفها أعمال العنف في المجتمع، والخلافات الحزبية بين القادة السياسيين، والتي تفاقمت في نهاية عام ١٩٢٦ وأوائل عام ١٩٢٧. فقد طفا على السطح الشرخ بين جماعة (حزب الاستقلال العربي) بزعامة شكري القوتلي والأخوين بكري [2] وجماعة (حزب الشعب) بزعامة الشهبندر، حيث بدأ الخلاف لدى تحالف الشهبندر وسلطان باشا الأطرش إثر انطلاق الثورة، ما أثار حفيظة الاستقلاليين واتهموا الشهبندر بالعمل لصالح الهاشميين، الذين كانوا يمدّونه بالدعم والتمويل، باعتبارهم دعامة أساسية للحركة العربية، فيما كان شكري القوتلي يناوئ الهاشميين ويرى في السعوديين السند الفعلي لسورية ولقضيتها. وسيكون هذا التجاذب بداية لخلاف سيستمر طويلاً ويكرس الانقسامات في صفوف الوطنيين [3]. فقد تراشق

الاستقلاليون والشهبندريون الاتهامات حول المسؤولية عن انهيار الثورة على خلفية توزيع مال التبرعات والإعانات التي تدفقت من الدول العربية لدعمها، فأصدر حزب (الشعب) ثمانية كراسات باسم «الصحائف السوداء» هاجم فيها القوتلي شخصياً والاستقلاليين عموماً، واتهمهم بأنهم فرّوا من الثورة، وتلاعبوا بالإعانات المالية التي كانت تأتي من الأقطار العربية ومن الأميريكيتين لدعم المجاهدين، ووجهت أصابع الاتهام بشكل مباشر للقوتلي وللملك عبد العزيز آل سعود بأنهما وراء إخفاء صفقة أسلحة ألمانية وصلت ميناء رابغ كان من شأنها تغيير مسار الثورة، وأن القوتلي حرّض الملك فيصل على قطع المساعدات المالية التي كان يتلقاها الشهبندر...الخ من اتهامات، لم يرد عليها القوتلي بل أوكل أمر الدفاع عنه لرفاقه وبخاصة جميل مردم وسعد الله الجابري، وكان دائما يقول بأن «شعرة معاوية يجب ألا تقطع بين أبناء البلد وأصحاب القضية الواحدة» [٤]. ومكث الاستقلاليون يشككون بالشهبندر.

يقول منير الريس: «لقد أمد الشهبندر بعض رؤساء العصابات في الغوطة بالمال والعتاد وفرض عليهم القائد الذي أراد، وضن علينا نحن أبناء الشمال الذين غامروا بأرواحهم مرات، وذاقوا أنواع الأذى والحرمان، وتحملوا المشاق في سبيل توسيع الثورة إلى مناطقهم، فأعطى الذين كانت جيوبهم عامرة بالمال، يبتزونه من الأغنياء وأصحاب المزارع في الغوطة، وضن على المجاهدين الذين يحاربون الفوضى والسلب والنهب، وليس لديهم ما يشترون به حتى عتادهم للمعارك التي يخوضونها بإخلاص وإيمان» [٥].

بعد القضاء على الثورة تشتت الثوار، ففرّ عبد الرحمن الشهبندر ونسيب وفوزي البكري وسعد الله الجابري الى مصر، أما شكري القوتلي وصبري العسلي وشكري الطباع فاتجهوا الى حيفا بفلسطين، واضطر سلطان الأطرش ومئات من الثوار الدروز وعائلاتهم للجوء الى شرق الأردن، إلا أن السلطات الانكليزية أعلنت الأحكام العسكرية وطلبت من الثوار أن يرحلوا عن المنطقة، عملاً بالاتفاقية المعقودة مع فرنسا، وقامت القوات البريطانية بتطويق المعسكر وأنذرتهم بضرورة الرحيل خلال ٤٨ ساعة، كما أصدرت سلطة الانتداب أحكام الإعدام للمرة الثانية بحق شكري القوتلي وصبري العسلي، والشهبندر والعشرات من الزعماء الوطنيين والثوار. وطلب سلطان الأطرش من شكري القوتلي التوسط لدى الملك عبد العزيز للسماح

لهم بالإقامة في السعودية، فاستجاب الملك لطلب القوتلي الذي تعمقت صلاته بالسعوديين، وسمح للثوار السوريين بالدخول الى أراضي نجد والإقامة في وادي سرحان والبقاء هناك حتى صدور العفو عام ١٩٣٧ [٦].

الكتلة الوطنية

وهكذا تبعثر كيان الوطنيين وانهار حزب (الشعب) وعادت لتنشط فئة من السياسيين المتعاونين مع الانتداب، بينما راحت الزعامات السياسية الوطنية تراجع تجربة العمل المسلح، متجهة إلى تبنّي سياسة (التعاون المشرف) واتّباع أسلوب التدرج للوصول إلى الأهداف الوطنية في الوحدة والاستقلال، وضرورة تحقيق توازن بين سلطة الانتداب والقيادة المحلية على نحو ما كان قائماً في أواخر العهد العثماني. وبدأ الوطنيون لملمة كيانهم في تشكيل جديد يجمع الاستقلاليين والشهبندريين تحت مظلة (الكتلة الوطنية) و ضمّت أبناء الطبقة البرجوازية من الملاكين والتجار، ولعبت المنافسة الاقتصادية مع الشركات الفرنسية التي غزت الساحة السورية دوراً في نضوج هذا التكتل الذي بدأت ملامحه بالظهور أواخر العام ١٩٢٦، عقب دعوة المندوب السامي بونسو في تموز ١٩٢٦ السوريين إلى التفاهم على أساس مهمة فرنسا الانتدابية[٧]، ففي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧ عقد مؤتمر في بيروت برئاسة هاشم الأتاسي حضره إبراهيم هنانو، وعبد الرحمن الكيالي، وعبد الحميد كرامي وعبد الله اليافي والامير سعيد الجزائري، ورد المؤتمر على دعوة بونسو ببيان دعا الى تحديد نقاط الخلاف، وأخذ على سلطة الانتداب إبقاءها القيود على الحريات، واعتبارها سورية شعوباً ودولاً مفككة، وطوائف، وإهمالها المصالح الاقتصادية للبلاد. وأعلن عن رغبة المؤتمرين في التفاهم.

(المقتبس)

في تلك الفترة كان نجيب الريس قد بدأ العمل في جريدة (المقتبس) اليومية السياسية الاقتصادية لصاحبها محمد كرد علي، فكرس كتاباته عام ١٩٢٧ لدعم الكتلة الوطنية الآخذة في التشكل، إذ وجد نفسه في صفوفها وأحد المشاركين في تأسيسها، وأبرز المدافعين عنها،

في مواجهة خصومها ممن تعاونوا مع سلطة الانتداب. و(المقتبس) يومية أصدرها العلامة محمد كرد علي في ١٧/ ١٢/ ١٩٠٨، بعد عودته من مصر إلى الشام في أربع صفحات نصفية، شارك في تحريرها شقيقه أحمد كرد علي وشكري العسلي ومختار المؤيد وجرجي حداد وغيرهم.

وركز محمد كرد علي في افتتاحياته منذ الأعداد الأولى على قضايا الإصلاح، وفساد الإدارة والتنديد بسلوك الفاسدين من الولاة والموظفين. لتصبح من أشهر وأهم جرائد دمشق من حيث الموضوعية والرصانة والجرأة، مما عرضها خلال حكومة الاتحاديين، للتعطيل عدة مرات، ونفي صاحبها عن البلاد لمرتين، عدا المحاكمات و الملاحقات والاعتقالات، ووصل التضييق عليه حد الاعتداء عليه بالضرب من قبل الشرطة في الشارع عام ١٩١٣.

وعندما عقد محمد كرد علي العزم على تغيير حجمها لتصدر في أربع صفحات من القطع الكبير كأول جريدة يومية تصدر في دمشق بهذا الحجم، أسند إدارتها إلى شقيقه أحمد، واحتفظ هو برئاسة التحرير إلى أن طلب منه جمال باشا التخلي عنها وتسلم رئاسة تحرير جريدة (الشرق) صحيفة ـ الدعاوى العثمانية ـ في صيف ١٩١٦، فتسلم أحمد كرد علي رئاسة تحرير (المقتبس) إلا أنها توقفت بعد فترة قصيرة مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

مع بدء أفول الحكم التركي، و بداية الحكم العربي كان محمد كرد علي ما يزال في الآستانة، فأرسل خلفه الملك فيصل طالباً منه العودة إلى الشام، وإصدار (المقتبس)، وهكذا عادت للصدور عام ١٩١٩ لتهتم بقضايا التربية والاجتماع والاقتصاد إلى جانب القضايا السياسية. واستمرت بالصدور لغاية عام ١٩٢٥، ثم تعرضت للتعطيل شهرين لتبريرها اندلاع الثورة السورية الكبرى، ودعوتها الى وحدة البلاد السورية.

كانت (المقتبس) في مقدمة الصحف التي دأبت على الدفاع عن حرية الفكر والصحافة. ففي افتتاحية عدد ٥/ ٨/ ١٩٢٤ وجهت نقداً واضحاً لسياسات فرنسا المنافية للمبادئ التي نادت بها وسألت : «ماذا نريد من فرنسا؟.. ضغط هؤلاء على الحرية الفكرية والحرية الصحافية ضغطاً لم نر مثله زمن الأتراك. وقبضوا على أزمّة الحكم واتخذوا لهم أعواناً من السوريين الذين عرفوا بالسمعة الشائنة وبالتهالك على مصالحهم الخاصة فجعلوا يديرونهم بأيديهم، كما يدير

صاحب خيال الظل أشباح خيمته، حتى أصبح تعيين المختار في أحقر القرى يتوقف على موافقة المستشار...». وفي عدد ٢٧/ ١٠ عام ١٩٢٤ أشارت (المقتبس) في افتتاحية تحت عنوان «حرية الصحافة في سورية» إلى الاعتداء على يوسف العيسى صاحب جريدة (ألف باء)[٨] وصدى ذلك في الأوساط الصحافية، وفي العام التالي عادت لتتناول موضوع حرية الصحافة. وبعد مقال نشر في صيف ١٩٢٥ نددت فيه بالعسكر الفرنسي، ودعت إلى سياسة معتدلة وانتداب صحيح لحقن الدماء، عطلت لمدة شهرين، في هذه الفترة من التعطيل صدر بدلاً منها جريدة (بريد الشرق) وأسندت إدارتها ورئاسة تحريرها الى نجيب الريس، لكن هذه الجريدة توقفت لدى عودة (المقتبس) الى الصدور في خريف ١٩٢٥، بأربع صفحات كبيرة وإخراج متطور وموضوعات قوية. وفي أول عدد بعد الإفراج عنها، راحت تكتب عن سلبيات الثورة وما تركته من ويلات لم تسلم منها حتى الجريدة نفسها، وبحسب المؤرخ جوزيف الياس أن أحمد كرد علي كتب افتتاحية يفهم منها أنه تعرض لعقاب قاس، تبعه رقابة صارمة فرضت على جميع الصحف.

مثال على تلك الرقابة خبر ورد في عدد (المقتبس) ٢٠/ ١٢/ ١٩٢٥ وهو عبارة عن بلاغ رسمي بحرفيته دون تعليق أو تدخل: «**ذهب أعيان قرى ملح وعرفان وامتان في جبل الدروز الى السويداء في ٢٤ الجاري للاحتجاج على متابعة الحرب، وهم يصرحون أن سلطان الأطرش لا يتبع غير مصالحه الذاتية، وانه يقود جميع الدروز إلى الخراب**»[٩].

استمرت (المقتبس) على هذا النحو من المهادنة ستة أشهر دون أن تحيد عن الخط الرسمي الذي كان ينعت الثوار بـ «العصابات».

تناوب على كتابة افتتاحيات (المقتبس) بالإضافة إلى أحمد كرد علي، أديب الصفدي، وعبد الله الأسطواني وعمر الطيبي ونجيب الريس ونصوح بابيل، إلا أن افتتاحيات نجيب الريس كثرت عام ١٩٢٧، وكانت في غالبيتها داعمة للكتلة الوطنية، وراحت تحسب (المقتبس) على الكتلة الوطنية بعد أن كانت محسوبة على (حزب الشعب) الذي تفكك. وبرز نجيب الريس في تلك الآونة كأحد أكثر الصحافيين جرأة في الدفاع عن الحريات لاسيما حرية الصحافة، ولذا كان أكثرهم تعرضاً لإجحاف الإجراءات الجائرة، كما كانت افتتاحياته تطالب بتحرير الصحافة

وحماية الحرية الفكرية وحق السيادة القومية كشروط أساسية للتفاهم مع سلطة الانتداب إذا كانت ترغب فيه، فيقول في افتتاحية بعنوان: «**بانتظار وصول العميد السامي، مطالب الأمة والصحافة**» : «**نحن الصحافيين لا نريد أن تكون صحفنا تحت رحمة الأشخاص مهما كانوا عادلين أحراراً يفهمون حرية النقد وإباحة الكلام بل نريد أن يكون القضاء وحده الذي يعاقب ويجازي...**» مؤكداً على أن السيادة القومية هي التي تجعل السوريين في تفاهمهم مع فرنسا أن يكونوا على «صداقة دائمة»، وطالب بانتخاب جمعية تأسيسية حرة تتولى وضع دستور[١٠].

كانت هذه مطالب الكتلة الوطنية الناشئة، التي راحت تتطلع الى عقد اتفاقية مع فرنسا تنهي الانتداب، بعد فشل الثورة المسلحة، وفي آخر عهد (المقتبس) دعا نجيب الريس إلى المؤتمر الصحافي العام للبحث في سبل حماية الحرية الفكرية، وحماية الصحافة ورد الاعتبار لكرامتها المضيّعة، وأيضاً وهو الأهم «**تصفية هذه الصناعة الصحافية الشريفة مما أحاط بها من تضخم وفوضى وإنقاذها من التدجيل..ووقف تعطيل الحكومات في دمشق وفي بيروت الصحف اليومية بقرارات ادارية وأن تعامل الجرائد كما يعامل الناس**». وقد كان هذا مناخ الصحافة السورية الوطنية عموماً في العشرينيات، حيث انتقدت سياسة المفوضين السامين والسياسة الفرنسية في سورية، مركزة هجومها على الموظفين السوريين المتعاونين مع الانتداب من رؤساء حكومات ووزراء وموظفين كبار، فحملت عليهم بعنف، متصدية للدفاع عن مصالح الشعب وحقوقهم ومحاربة الفساد والاستغلال، إلى جانب مناوأة سلطة الانتداب، والرد على حملات الصحف الموالية لها، إذ لم تكن جميع الصحف في العشرينيات ذات موقف واحد حيال الانتداب، فكان بعضها موالياً أو مهادناً لسلطة الانتداب وبعضها الآخر مناهضاً لها، وكان من الطبيعي أن تنشب معارك صحافية وتراشق للاتهامات، لا سيما بين الصحف السورية الوطنية والصحف السورية المهادنة واللبنانية الناطقة بالفرنسية، فمنذ ١٩٢٤ بدأت جريدة (المقتبس) الدمشقية بالتصدي لجريدتي (لاسيري) و(الأوريان) الصادرتين في بيروت. في المقابل حققت سلطة الانتداب والحكومات المتعاقبة على الصحافة الوطنية، وراحت ترهقها بقرارات التعطيل المتواترة، وقوانين الصحافة الجائرة التي تشتد وتتراخى بحسب سياسة المفوض السامي ومدى تقبله للنقد[١١].

أول من اضطهد الصحافة

في عام ١٩٢٥ صدر قانون التعطيل الإداري الذي يخول الحكومة حق تعطيل الصحف. ويشير نجيب الريس إلى أن شاكر الحنبلي حين كان نائباً في المجلس التمثيلي عن دمشق بعد دمج دولتي دمشق وحلب، كان وراء إصدار هذا القانون وقد تبناه لدى طرحه على المجلس في ربيع ١٩٢٥، ودافع عنه لأن «الصحافة في سورية لا تستحق الحرية» بحسب رأيه، وخلال سنوات عمله كنائب ومن ثم وزيراً للمعارف في حكومة الداماد أحمد نامي ووزيراً للعدلية في حكومة الشيخ تاج استحق لقب أول من اضطهد الصحافة كونه أعطى للحكومة سلاحاً تهدد به الصحف، علماً أن هذا الحق كان حكراً على المندوب السامي وينحصر في ما يخص الشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية. والمفارقة التي أشار إليها نجيب الريس في مقال كتبه عام ١٩٣٦ أن الحنبلي الذي تبنى هذا القرار ودافع عنه وطُبق في عهده، شاءت الأقدار بعد أحد عشر عاماً أن يعمل في ميدان الصحافة ويصدر جريدة (القلم) الأسبوعية وتعرضت كغيرها للتعطيل وفق القانون الذي وضعه، فأرسل إلى المفوض السامي في بيروت برقية يحتج فيها على التعطيل جاء فيها: «عطلت الحكومة السورية جريدتي (القلم) تعطيلاً إدارياً لأجل غير مسمى. أحتج على هذا التعطيل الكيفي. وأعجب لحكومة الانتداب وهي حكومة أمة حررت الشعوب والأفكار كيف تسمح بإبقاء هذا السلاح المشين في القرن العشرين بيد حكومة تحت انتدابها، وأطلب الإفراج عن جريدتي وإلغاء التعطيل الإداري من قانون المطبوعات».

نجيب الريس الذي عانى الأمّرين من التعطيل ومن مضايقات حكومة حقي العظم لم يفوّت الفرصة ليرد بكثير من التشفي على تظلم الحنبلي الى المندوب السامي[١٢] وقال له:

«لولا قانونك يا سيدي الزميل لما وجدت هذه الحكومة سلاحاً تضربك به لأن القانون الذي وضعته حكومة حقي العظم أيام دولة دمشق وصدّقه المجلس التمثيلي لهذه الدولة كان خالياً من التعطيل الإداري، ولا يخول الحكومة تعطيل أي جريدة ساعة واحدة بل يجعل عقوبة الصحف من حق المحاكم بالغرامة أو بالسجن. أما التعطيل فقد احتفظ به المندوب السامي في حالات استثنائية تتعلق بالجيش وتمس علاقات الدول الخارجية، حتى إذا تألفت حكومة الاتحاد برئاسة

صبحي بركات وتوحدت دولتا حلب ودمشق وامتزج مجلسهما التمثيلي في مجلس واحد، وضعتم لقانون المطبوعات ذيلاً خوّلتم به الحكومة حق تعطيل الصحف إدارياً ساعة تريد وتشاء إذا مست الوزراء والنواب مجتمعين أو منفردين أو إذا نشرت شيئاً يخلّ بالأمن العام، وتركتم حق تقدير هذا الإخلال لها وحدها حتى أصبح إغلاق الجريدة بفضل هذا الذيل أهون على الحكومة من إغلاق محششة.. إن في السماء عدلاً ومن مظاهر هذا العدل أن يصبح أول من اضطهد الصحافة صحافياً يذوق مرارة الاضطهاد فالصحافة التي كانت في نظرك عام ١٩٢٥ لا تستحق الحرية قد جرتك إلى غمارها عام ١٩٣٦ وإن القانون الذي وضعته لقتل حريتها قد قتل حريتك أنت ومن يزرع الريح يحصد العاصفة».

القبس بدل المقتبس

دأب نجيب الريس على مهاجمة الداماد أحمد نامي (رئيس الدولة ١٩٢٦) وحقي العظم (رئيس الحكومة لعدة مرات ورئيس حزب (الإصلاح)، وصبحي بركات (رئيس الاتحاد السوري ١٩٢٣). وغيرهم من موظفي الحكومة الموالين للانتداب. وكان له معهم صولات وجولات في الصحافة وفي المحاكم، بتهم ارتكاب جرائم نشر كالقدح والذم والتحريض، ولم تكن تلك الخصومة سوى جزء لا يتجزأ من الخصومة السياسية بين المهادنين لسلطة الانتداب وبين الوطنيين المناهضين له. واحتدم الخصام مع تطور العملية السياسية، وموافقة الكتلة الوطنية على المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية، وبدء التنافس على احتكار التمثيل الوطني.

تمنى الفرنسيون أن تجري الانتخابات بهدوء، إلا أن وجود الداماد أحمد نامي الشركسي صهر السلطنة العثمانية على رأس الحكومة كان حجر عثرة، بسبب وجود نقمة شعبية عليه لتوليه مناصب في أوج الثورة، وصرفه أموال طائلة على دعايته لترويج فكرة تنصيبه ملكاً على سورية، ما سرّع بإقالة حكومته في شباط ١٩٢٨ـ بضغط من المندوب السامي هنري بونسو الذي أفصح عن «أنها لم تكن تتمتع بثقة كافية لكي تشرف على الانتخابات بنزاهة تامة»، داعياً الشيخ تاج الدين الحسني إلى تأليف حكومة مؤقتة للإشراف على الانتخابات. اشترك محمد كرد علي

في الحكومة الجديدة وزيراً للمعارف، وكان لذلك دور في انشغاله عن رئاسة تحرير جريدته (المقتبس) فأسند إدارتها ورئاسة تحريرها لشقيقه أحمد، يساعده شقيقه الآخر عادل، وبعد وفاة أحمد في ١٩٢٧/٨/٧، لم يتمكن عادل من الاستمرار وحده في إدارة الجريدة، فأشرك معه في امتيازها نجيب الريس، وتم إصدارها باسم (القبس) في أيلول ١٩٢٨ في استعادة لاسم (القبس) الجريدة التي سبق أن أصدرها عام ١٩١٢ شكري العسلي، أحد شهداء ٦ أيار.

تسلُّم نجيب الرئيس رئاسة تحرير (القبس) جاء في وقت كان فيه الخلاف قد اشتد بين الكتلة الوطنية والشيخ تاج الذي اعتبره زعماء الكتلة خارجاً على الصف الوطني المناهض للفرنسيين، وراحت (القبس) تشن حملاتها العنيفة على الشيخ تاج وحكومته. وفي افتتاحية العدد الأول أكد رئيس التحرير نجيب الريس أن (القبس) ستسير على خطى الوطنيين الأولين [١٣]، ممثلين بالشهيد شكري العسلي (مؤسس القبس)[١٤] مشيراً إلى أنها عادت لتحل محل (المقتبس) كما صدرت منذ خمس عشرة سنة لتملأ الفراغ الذي عم العالم العربي إثر تعطيل (المقتبس) من قبل حكومة الاتحاديين، وقال:

«إذا كان التاريخ يعيد نفسه قضية صحيحة قلّ أن تخطئ، فها هو ذاك التاريخ يبدو لنا وقد أعاد نفسه اليوم، وها هي (القبس) التي أوت الى الانزواء والصمت خمس عشرة سنة كاملة راقدة بجانب مؤسسها شكري العسلي.. تطل على الناس من جانب القبر.. وكأنه أبى إلا أن يكون نجدة الوطنيين في حياته وفي مماته، فما كادت حكومة الاتحاديين في عام ١٩١٣ تعطل (المقتبس) وتحاول إسكات صوتها الصارخ في أنحاء البلاد العربية وتحطم منبر احرار العرب، وقد كانت (المقتبس) إذ ذاك منبرهم الوحيد حتى جاءهم شكري العسلي بـ (القبس) فأقامها منبراً عالياً في عاصمة الأمويين، يهز خطباؤه منابر الآستانة والقابضين على الحكم في دار الخلافة، وظل يصدر (القبس) مائة يوم حتى عادت (المقتبس) إلى الصدور، فحجبها وما برحت محتجبة حتى شاء صاحب امتياز (المقتبس) أن يحجب اسم جريدته، فإذا باسم (القبس) يتراءى لنا فيجدد في نفوسنا أروع ذكرى من ذكريات الماضي المندثرة وإذا بصاحب هذا الاسم ينجدنا من قبره بجريدته.. ونحن نتقدم بها الى الأمة جريدة وطنية من الوطنيين الأولين الى الوطنيين الحاضرين».

ياله من يوم

استبقت سلطة الانتداب انتخابات الجمعية التأسيسية بإصدار عفو عن الثوار مع قائمة سوداء ضمت ٦٤ اسماً لم يشملهم العفو، على رأسهم عبد الرحمن الشهبندر وشكري القوتلي وسلطان الأطرش، الذين منعوا من العودة، وكان الهدف من ذلك إحداث شرخ في صفوف الوطنيين قبيل الانتخابات. ونجحت في ذلك إذ أعلن الشهبندر من القاهرة أن «المدعوين وطنيين من الذين شملهم العفو قد حصلوا على العفو بطرق ماكرة».

انتزع الوطنيون أغلبية مقاعد دمشق وحلب في معركة الانتخابات نيسان ١٩٢٨، وفرضوا على البرلمان حضورهم كنخبة شابة متعلمة مقابل نواب دعمتهم فرنسا من الزعامات التقليدية من أعيان و بدو وفلاحين، فاعتبر ذلك اول انتصار للكتلة الوطنية. يصف نجيب الريس فرحة دمشق بافتتاح الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران ١٩٢٨ بأنها كانت

«من قاسيون الى الربوة ضاحكة هانئة، ورجال الشرطة بملابسهم الرسمية يحتفلون مع الشعب بذلك اليوم الباسم وهي اول مرة بعد ثماني سنوات يظهر رجال الشرطة في مظاهرة وطنية من غير أن تلهب سياطهم وجوه المتظاهرين، وهم يهتفون للحرية والاستقلال... وهنا وهناك بين دار البلدية ودائرة الشرطة يجتمع (أركان الحرب) من الشباب الوطني[١٥] لينظموا استقبال أعضاء الجمعية التأسيسية، وهذا نائب الشباب فخري البارودي بقامته الطويلة الهيفاء وضحكته الرنانة يفتح ذراعيه استعداداً لعناق نائب.. أو تقبيل آخر ليأتي بهما الى صف الوطنيين في المجلس. ولا تنس أن فخري البارودي أكرم مخلوق في تقبيل الناس، لا فرق عنده بين كهل أو فتى، جميلاً كان أو مشوهاً.

وأوشكت الساعة التاسعة أن تدق فازدحمت المناكب، واشتد الهتاف.. يا له من مشهد كانت فيه الدموع تسيل فرحاً، ويا له يوماً كان له ما بعده، بل يا له فتحاً لو كان له رجال يعدون عشرة ملايين فقط ولكنهم لم يكونوا إلا سبعين رجلا ومن ورائهم مليون ونصف مليون ثلثاهما نساء وأطفال وشيوخ وطلاب وظائف!»[١٦].

وأد مشروع الدستور

عقدت الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية، وطالب النواب الوطنيون باستقالة حكومة الشيخ تاج الدين الحسني المؤقتة، وتمكنت الأقلية الوطنية من دعم انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للمجلس بدلاً من الشيخ تاج، وانتخاب إبراهيم هنانو رئيساً للجنة الجمعية لوضع الدستور السوري، و٢٦ نائباً آخرين، معظمهم من الوطنيين. وبدورها انتخبت اللجنة اثنين من أكفأ أعضائها المحاميين البارزين: فوزي الغزي وفايز الخوري، عضوين في لجنة الصياغة الفرعية.

انهمكت اللجنة الفرعية خلال صيف ١٩٢٨ في وضع مسودة الدستور، وأنجزتها بأقل من شهرين. تألف الدستور من ١١٥ مادة؛ استلهمت من قوانين أنظمة ديموقراطية أوروبية. وتبنى النظام الجمهوري البرلماني، برلماناً ذا مجلس واحد، ينتخب لمدة أربعة أعوام، باقتراع شامل يتم على مرحلتين. وعكس لمشروع ذهنية قانونية منسجمة، وروحاً ديموقراطية إذ راعى المساواة بين جميع الطوائف الدينية، لكنه أثار حفيظة الفرنسيين لتضمنه ست مواد ترسخ مطالب الوطنيين بأن سورية، بما فيها لبنان وشرق الأردن وفلسطين، وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن حق الحكومة السورية تنظيم جيشها الوطني، وتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات عقد اتفاقات واستقبال سفراء ومنح العفو وإعلان الأحكام العرفية. طالبت المندوبية بتعديل تلك المواد إلا أن موقف الغزي كان متشدداً في رفض التعديل أو إضافة مادة تكبل الدستور، وقال كلمته الشهيرة: «الأفضل أن تظل الحالة مائة سنة على ما هي عليه، على أن نعترف بشيء لم تكن لنا يد فيه، أو أن نجعل الحالة الواقعة حالة حقوقية».

توترت الأجواء في البلاد. إلا أنه في ٣ آب وعلى نحو غير متوقع، أعلن مونوغراس مدير مكتب المندوب السامي أن المواد الست «مخالفة لمواثيق الانتداب الدولية»، ولا يمكن إعلان الدستور بشكله الحالي.! وما زاد في تأزم الوضع توصية الشيخ تاج بقبول الجمعية التأسيسية مطالب المندوب السامي، و بعد تعهده للفرنسيين بقبول الجمعية إجراء تعديلات.

وقامت جريدة «الاستقلال» لصاحبها القاضي الشرعي راغب العثماني بنشر قائمة مزعومة بأسماء عدد من أعضاء الجمعية التأسيسية قالت إنهم وقّعوا على مضبطة تقر بقبولهم التعديلات

الفرنسية، الأمر الذي استفز نجيب الريس، واتهم راغب العثماني بتعمد الإساءة للنواب الوطنيين ونشر أنباء كاذبة، وحصلت مشادات انتهت بقيام نجيب وابن عمته منير الريس بضرب راغب العثماني(١٧). وعلقت على تلك الحادثة جريدة (البشير) اللبنانية التي كانت من أشرس خصوم (القبس): «طالعنا في صحف دمشق رواية اعتداء السيد نجيب الريس محرر القبس على السيد راغب العثماني صاحب جريدة (الاستقلال)، فساءنا أن يلجأ رجال الصحافة إلى مثل هذه الوسيلة لإسكات خصومهم أو إقناعهم كما يزعمون. فإن العصا لا تقوم مقام القلم، والقوة المادية لا تغني عن القوة المعنوية، فنؤمل أن تكون الحادثة المذكورة خاتمة أمثالها ضناً بمقام الصحافة والصحافيين».

وفي الجمعية التأسيسية هاجم الكتلويون حكومة الشيخ تاج لتوصيتها بقبول التعديلات، ووصل الهجوم حد توجيه فخري البارودي اتهاماً للشيخ تاج باختلاس الأموال العامة لأغراض شخصية، فخرج الشيخ تاج من المجلس غاضباً، وأصدرت الجمعية التأسيسية بياناً يؤكد بأن بتر هذه المواد «يوازي بتر الدستور» لأنه ينكر على سورية حقوقها في السيادة والاستقلال.

تابع المجلس أعماله لإقرار مسودة الدستور في ٧ آب متجاهلاً تحذيراً فرنسياً، وأعد لمناقشة كل مادة والتصويت عليها، ولكن في ١١ آب أجل المندوب السامي جلسات الجمعية التأسيسية ثلاثة أشهر. كان هذا أول موقف سياسي وقفته سورية من فرنسا، وأول أزمة تعترض سياسة (التعاون المشرف). ويؤكد نجيب الريس أن يوم ٩ حزيران كان..

«عمراً كاملاً للحرية المحاطة بحراب فرنسا وأسطولها ولو كان عمراً للحرية القومية المستقلة لما جاء يوم ١١ آب من بعده، فهدم كل ما بني فيه، ولكن نتائج الحرية التي تمنح منحاً لا تكون غير ذلك. والويل لمن لا يأخذ حريته أخذاً، فقد تطورت نفوس البشر حتى عافت كل ما يمنح منحاً بل أن الحب قد تطور حتى أصبح المحب يرفض القبلة من محبوبته إذا كانت منحة ومنة. تلك هي نتيجة سياسة التفاهم النزيه بين القوي العابث والضعيف المخدوع. يوم خلاب كيوم ٩ حزيران ترتفع الأكف فيه بالتصفيق، وتتمزق الحناجر من الهتاف للحرية الممنوحة ثم يعقبه يوم كيوم ١١ آب توأد فيه هذه الحرية في مهدها» (١٨).

دساتير لا دستور

بعد تعطيل الجمعية التأسيسية، سافر المندوب السامي الى باريس، لمناقشة أزمة المواد الخلافية في الدستور مع حكومة بلاده، وعاد باقتراح إضافة المادة ١١٦ للدستور، التي تبطل مفعول المواد الخلافية وتزيد في تقييد الدستور، فرفضت الجمعية التأسيسية الاقتراح، وأصدر المندوب السامي قراراً بتعليق أعمالها الى أجل غير مسمى منهياً أولى جولات سياسة «التفاهم النزيه». ضعف موقف الكتلة الوطنية واتهمت بالتساهل في التفاوض مع الفرنسيين وخيانة قضية الشعب السوري، حتى اضطر هاشم الأتاسي إلى إصدار (نداء للشعب) في ١٥ نيسان قال فيه: «إنه لا يسمسر» لمصلحة الفرنسيين[١٩]، ثم سافر الى بيروت للقاء المندوب السامي بونسو لإقناعه بضرورة تفعيل العمل السياسي. في غضون ذلك وافقت حكومة الشيخ تاج على منح عدد من الشركات الفرنسية امتيازات متهاونة لإنشاء شركة كهرباء في كل من حلب وحمص وحماه، وتعديل اتفاقية شركة السكك الحديدية المعروفة باسم دمشق ـ حماه، كما فرضت ضرائب جديدة، في ظل أوضاع اقتصادية متأزمة، أدّت إلى إضرابات احتجاجية في أوساط التجار والصناعيين وأصحاب الحرف، الداعمين للحركة الوطنية. وجاء ذلك متواكباً مع إصدار بونسو في ٢٥/ ٥/ ١٩٣٠ ستة مراسيم تضمنت قوانين تنظيمية لحكومات دولة العلويين وجبل الدروز ولواء إسكندرون ودستورين لكل من سورية ولبنان. كما وافق على المواد الخلافية الست شرط إضافة المادة ١١٦[٢٠].

وزاد الاحتقان العام إصدار حكومة الشيخ تاج في أيلول ١٩٣٠ قراراً يحظّر على أي عامل أو موظف في الحكومة المشاركة في أي نشاط أو تجمع أو اجتماع أو تظاهرة سياسية تحت طائلة العقوبة بالطرد من العمل أو السجن أو كلتيهما. وأنشئت محاكم أجنبية لتطبيق هذا القانون.

سوف نقهقه يوم يبكي

خاض نجيب الريس حرباً مفتوحة مع الشيخ تاج، الشخصية الداهية البالغ من العمر حين ذاك ٤٣ عاماً، فقد كان «يخفي خلف مظهره شخصية غادرة تناسب اللعبة الفرنسية (فرّق تسد)»، فهو سليل بيئة محافظة وكان محاطاً بمريدي والده المرموقين من جميع أنحاء العالم

الإسلامي، لكنه لم يكن مثقفاً ولا ورعاً، بل استفاد من شعبية وسمعة والده. وتمكن من الاحتفاظ بكرسي الحكومة لأربع سنوات في ظروف قلقة أثبت خلالها قدرة فائقة على تحمل الهجوم الشرس من الكتلة وصحافتها، (بتوجهاتها العلمانية) التي شكلت التحدي الأكبر لميوله الدينية التسلطية، حيث كان يزدري العلماء ولا يرى فيهم نفعاً سوى أنهم يعززون المعتقدات الخرافية لدى العامة[٢١].

ومنذ بدأ نجيب الريس رئاسة تحرير(القبس)، تفنن في مهاجمة الشيخ تاج، وكان أقذع هجوم شنه يوم حرض الشيخ تاج الرعاع على الاعتداء بالضرب على فخري البارودي ١/ ١٠/ ١٩٢٨ رداً على اتهامات ساقها له باختلاس المال العام أمام الجمعية التأسيسية. ووصف نجيب الريس الشيخ تاج في افتتاحية لاذعة بـ «**الشيخ الذي لم يذق طعم السيادة في عمره**» معتبراً تصرفه انتقاماً من الأمة السيدة والحكومة المستقلة والبرلمان الحر، وأضاف متوعداً:

بأن الشيخ تاج لا يعلم أن هذا الاعتداء يجني عليه ما جناه مقتل عثمان على علي. وأن يوم فخري البارودي له ما بعده.. فالثمن الذي سيدفعه وحكومته أقله، إقالته وإقالتها.. ولسوف نقهقه يوم يبكي.. وحسب فخري أن تكون داره محجاً لسكان دمشق من جميع الطبقات.. ما كنا ندري أن لزعيم الشباب مثل هذه المكانة قبل الاعتداء: مدينة تغلق أسواقها، ونصف مليون من السكان يضربون عن أعمالهم ومئات الاحتجاجات تبرق للمراجع الفرنسية طالبة إقالة الحكومة ومدير الشرطة والشيخ في المقدمة، ثم مظاهرة وسجون تمتلئ بالشباب الوطني المتعلم».

واستشهد نجيب الريس بتصريح لأحد أعيان دمشق لم يسبق له العمل في السياسة جاء فيه:

«ما رأيت حظاً أتعس من حظ الشيخ تاج وما شهدت رئيساً وحكومة يحترقون بمثل السرعة التي احترق فيها هذا الشيخ وحكومته، بل ما شهدت سورية رئيس حكومة يأتي إلى الحكم، فيجرد خلال ثلاثة أشهر من صداقة الوطنيين والرجعيين وطلاب الوظائف، وحتى رجال الدين الذين ينتسب إليهم الشيخ في جبته وعمامته فقط».

ردّت الحكومة على هجوم نجيب الريس بإرسال رجال شرطة مسلحين الى مطبعة (القبس) ولم يكن قد أكمل الشهر في رئاسة تحريرها، فصدر بلاغ بتعطيلها إلى أجل غير مسمى.

توقّع نجيب الريس ألّا تزيد مدة التعطيل عن ثلاثة أشهر ولا أن تقل عن خمسة عشر يوماً، بحسب ما اعتادت عليه الصحافة في عهد الحكومات السابقة، إلا حكومة الشيخ تاج عطلت (القبس) خمسة أشهر وأهانتها، فتجاوز التعطيل العقوبة ليصبح انتقاماً، ووأداً للجريدة الناشئة والقضاء على أصحابها ومحرريها، فتركوا النحو نصف عام يعانون البطالة. ولدى عودة (القبس) للصدور في ١٩/٣/١٩٢٩ كتب:

«دفعنا ثمناً غالياً بل دفعنا ثمن هذه الغفلة التي غفلها الزمن والجناية التي جناها علينا الضعف، فحرمنا من دستور كان خير كفيل للحريات العامة لو أن الله أتم أمره ولا سيما للحرية الصحافية، ولا أعلم متى يستيقظ هذا الزمن من غفلته فيعلم الذين نعموا بهذه الغفلة قليلاً أنّ شر أنواع الاستبداد إنما هو استبداد يصدر عن حكم مؤقت ووظيفة زائلة، وإلا فهل كان في وسع رئيس من رؤساء الحكومات التي تعاقبت على هذه البلاد أن يعطل جريدة خمسة أشهر كاملة لو أن للأمة برلماناً يحاسب الحكومات على أعمالها، وهل كان يجوز أن يكون الخصم هو الحكم نفسه في إرهاق حرية مقدسة وتعطيل عمل مشروع أم كان القضاء وحده هو الذي يحكم بيننا وبين رئيس الحكومة إذا خرجنا على القانون؟ على أننا إذا حُرمنا نحن الصحافيين من قانون يجعل القضاء حَكَماً بيننا وبين الذين يتلذذون بتعطيل صحفنا كلما أرادوا أو كلما آلمهم ما يقال عنهم».

كافح ولم يظفر

بعد تعليق عمل الجمعية التأسيسية دخلت البلاد في أزمة سياسية ومراوحة في المكان، استمرت شهوراً طويلة لم يكسر إيقاعها سوى نبأ مقتل فوزي الغزي صيف عام ١٩٢٩ مسموماً على يد زوجته وعشيقها والذي يكون ابن شقيقه، الا أن أحداً لم يصدق أن هذه الجريمة

كانت محض جريمة جنائية، فجميع الظروف التي أحاطت بها أكدت أنها اغتيال سياسي. فالغزي الذي تعرف إليه نجيب الريس لأول مرة في سجن أرواد عام ١٩٢٥ وقد نزلا في منفردتين متجاورتين، يتبادلان الأحاديث عبر نافذتيهما، كان محامياً لامعاً وديناموالحركة الوطنية، برز اسمه خلال سنوات الثورة كمعارض سياسي وكان ضمن الوفد المفاوض[٢٢] الذي سُمح له بالذهاب الى السويداء لمقابلة زعماء الثورة سلطان باشا الأطرش، وعادل إرسلان وعبد الرحمن الشهبندر، حاملاً إليهم رسالة من المندوب السامي دي جوفنيل، لكن حكومة الداماد حينها لم تُبد التعاون اللازم لإنجاح مساعي الوفد، كما أصرت السلطة الفرنسية العسكرية على قمع الثورة بالحديد والنار. في تلك الفترة كان الغزي الأكثر اتصالاً مع الداماد أحمد نامي ضمن مجموعة من الوطنيين وضعت خطة لتأليف حكومة بالاتفاق مع الداماد والمفوض السامي دي جنفيل يُراعى أن يكون نصف الوزراء من غلاة الوطنيين، والفريق الآخر من المعتدلين[٢٣]. إلا أن الغزي لم يقبل الدخول في الحكومة، وانقسم الوطنيون إلى فريق قبل بالاشتراك في حكومة الداماد أحمد نامي ووضع برنامجها، وفريق آخر وضع ميثاقاً وطنياً[٢٤].

نجيب الريس الذي عرف الغزي عن قرب في المعتقل، ولمس عمق الحب الذي يكنّه لعائلته، لم يصدق أن تقدم زوجته على قتله لأنها تعشق ابن شقيق زوجها المدعو رضا الغزي

«ففي يوم من أيام أرواد أطل وجه فوزي من خلال حديد الشباك وأخذ يمر يده على عينيه يكفكف من دموعها الجارية.. ثم نظر الى نجيب الريس وقال: جاءني كتاب من البيت فأثر في نفسي أن زوجتي وحدها، وقد بعدت عنها وعن أولادي، قرأت الكتاب أكثر من عشرين مرة، فكنت أبكي كلما أعدت قراءته لأنني أتذكر الآن كيف حيل بيني وبينها. وأفاض في شرح حبه لها، وكيف أنه منذ أن تزوج بها، لم تمل عينه الى امرأة ولم تستهوه امرأة، وأقسم أنه سافر الى باريس عام ١٩٢٢، وكان في نزوة شبابه وعنفوان نفسه وجودة صحته، ومكث فيها ما مكث، وعاد إلى دمشق، فلم يخن زوجته، ولا حاول ولا فكر في أن يأتي أمراً لا ترضى به الرابطة الزوجية، ثم قال إن من يطلب إلى امرأته أن لا تخونه يجب أن يكون هو كالعذراء»[٢٥].

قاد نجيب الريس حملة صحافية شنتها الكتلة الوطنية لتجييش الرأي العام باعتبار قتل الغزي

جريمة سياسية، استهدفت رجل الدستور الذي وقف ضد رغبات الانتداب، الأمر الذي زاد في نقمة الحكومة وسلطة الانتداب على جريدة (القبس) ورئيس تحريرها، لا سيما أنه رأى في المشاركة الشعبية الواسعة في تشييع الغزي «ثورة شعب» و«استفتاءً شعبياً على الدستور فقد جاء يؤيد الكلمة التي قالها في ٢٤ نيسان ١٩٢٨ يوم رفع فوزي الغزي وإخوانه إلى مقاعد النيابة، وأتى يطوف حول الراية التي جللت النعش ليؤيد كلمة الوطن التي سجلت في قاعة الجمعية التأسيسية يوم ١١ آب ١٩٢٨، وهذا الشعب اجتمع أصيل يوم ٦ تموز ١٩٢٩ يصوّت مرة ثانية للدستور كما وضع، إن الشيء الذي لا يمكن نكرانه هو أن يوم الموت هو أعظم أيام الشعوب صراحة وأصدقها بياناً»[٢٦].

التجييش الذي قامت به (القبس) والغضب الشعبي وحالة الاحتقان الكبيرة في الشارع لم تغير شيئاً في مسار القضية التي أقفلت على اعتبارها جريمة جنائية، والحكم بالسجن على المتهمين ليخرجا بعد عشرين سنة في عفو عام، كشف خلالها عن رسالة كتبها رضا الغزي الى سلطة الانتداب يلتمس منها الرأفة لأنه شارك في قتل عمه لغايات تصب في مصلحتها[٢٧].

سارت عجلة الحركة الوطنية بدون الغزي، ولم يبق سوى قلة قليلة تذكره، منهم نجيب الريس الذي أخلص لذكراه حتى سنين عمره الأخيرة فكان دائم التذكير به وبضرورة إعانة أولاده، لاعتقاده بأنه من قلة الوفاء لمؤسسي العهد الوطني إغفال مجلس نوابه توجيه تحية للميت النائي في الدحداح المنسي المهمل، الذي ترك قبره في العراء مهجوراً متهدماً؟ لا يزوره صديق ولا يقف عليه رفيق. متسائلاً:

«هل نكون عليه والموت معاً؟! هذا الرجل الذي كافح ولم يظفر وجاهد ولم ينتصر، ولكنه مات في قلب المعركة في اليوم الذي كانت البلاد في أشد الحاجة إلى حياته»[٢٨].

المسطول والبلعوط

بالإضافة إلى مناهضة سياسات الانتداب والتصدي لحكومة الشيخ تاج والمتحالفين معه، كان على نجيب الريس الكتلوي مواجهة الأحزاب الناشئة في ظل الانتداب، والتي كانت أقرب لتجمعات وتكتلات منها الى أحزاب سياسية، في مواجهة الكتلة كأقوى تنظيم سياسي يقوم

على التحالف بين الوطنيين في المدن الرئيسية الأربع، (دمشق وحلب وحمص وحماه) والذي سعى إلى احتكار تمثيل الشعب السوري وقيادة الحركة الوطنية نحو الاستقلال.

فقد عرفت دمشق في الفترة ما بين عام ١٩٢٨ ـ ١٩٣٤ ما يزيد على خمسة وعشرين حزباً لم يحتفظ أي منها بعد عام ١٩٣٤ بأي كيان سياسي، منها حزب (الإصلاح) بزعامة حقي العظم، وغالبية أعضائه من الطبقة الأرستقراطية، بينهم موظفون متعاونون مع الانتداب، عارض حزب الإصلاح حكومة الشيخ تاج وخاصم الكتلة الوطنية، وكان موقفه من الانتداب «أخذ ما يمكن أخذه» أما غاياته فكانت تحقيق الاستقلال ووحدة البلاد بالطرق والأساليب «الحكيمة»، ووضع دستور يضمن الحرية والاستقلال، محدداً شكل الحكومة بأن تكون دستورية نيابية.

ووسم هذا الحزب بـ(الرجعية) بسبب العنجهية والفوقية التي صبغت تعامل أعضائه مع عامة الشعب، حتى أن نجيب الريس أنب بعض وجهائه على ازدرائهم أبناء الطبقة الوسطى من اصحاب الحرف والصناعات والتجار، وقرفهم من ذكر اسماء: المسطول والبلعوط والحلاق والطيان الذين احتجوا على حزب الإصلاح أثناء انتخابات الجمعية التأسيسية، فطلب نجيب الريس من وجهاء حزب الإصلاح الترفق في احتقارهم للناس لأن

«الزمن الذي كان فيه البشر فريقين: أسياداً وعبيداً، انتهى واندثر، وانتشرت روح الديموقراطية في العالم وأصبحت الكلمة في مقدرات الأمم وفي إدارة الدول والحكومات بل في عالم التأليف والتدريس والاختراع والفن، وفي كل شأن من شؤون الحياة.. أصبحت هذه جميعها للطبقة الوسطى وحدها، فأميركا التي هي أعظم الدول وأغناها وأكثرها عدداً واختراعاً إنما هي في قبضة الطبقة الوسطى، وإنكلترا وفيها آلاف المعامل والمناجم والمناسج هي أيضاً في يد جماعة العمال». وقال إن «الانتخابات في سورية ولا سيما في دمشق كانت خير محك للطبقات وتأثيرها، فإذا بالطبقة الوسطى طبقة الوطنية والمروءة هي الفائزة وحدها، وإذ بغيرها من الطبقات الأخرى التي تدعي القوة من وجاهة موروثة ومال مدخر وحسب مكتوب..إذ بهذه تغدو ضعيفة جداً أمام تلك» (٢٩).

ومن الأحزاب أيضاً كان هناك حزب (الاتحاد الوطني)، وضم الموظفين والضباط المتقاعدين وتزعمه المحامي سعيد محاسن الذي شغل منصب وزير داخلية في حكومة الشيخ تاج. ورفض هذا الحزب احتكار الكتلة الوطنية تمثيل الشعب السوري، وعاب زعيمه على الصحف الموالية للكتلة، ويقصد (القبس) قولها أن «الكتلة هي الحزب الوحيد الحائز على ثقة الشعب»، ويسأل ماذا أعطى الله جماعة الكتلة حتى ميزوا عن غيرهم؟!» مستغرباً كيف يوصف من خرج من صف الكتلة بالرجعية؟ مؤكداً على أن الكتلة باتت «أقلية وهناك أحزاب كثيرة»، فرد عليه نجيب الريس ساخراً مستخفاً بمزاعمه:

«وزير سابق ومرشح للنيابة سقط ولم ينجح مع أنه وزير داخلية، ورئيس حزب ويستغرب أن يفضّل الناس جماعة الكتلة عليه، وهو يعلم أنهم فضلوا بما حرمه الله منه، فقد عفّوا عن الوزارات وركض هو وراءها، وأحسنوا الى بلادهم وأساء إليها، وجاهدوا من أجلها وجاهد هو بها، ومثلوها خير تمثيل ومثلها هو شر تمثيل، وهو لا يزال يقول بخرافة مضبطة[٣٠] راغب العثماني، المواد الست وقول الأكثرية بحذفها.. لا بأس، ليتكلم بالسياسة والأحزاب والبرامج والخطط بقدر ما يشاء.. وليشتم الكتلة الوطنية.. فهو حر بكل ما يقول، ولكن الشي الوحيد الذي لا يستطيعه ولو ضرب رأسه بأربعة جدران المفوضية العليا هو أن يعود وزيراً» [٣١].

وعلى هذا المنوال ثابر نجيب الريس على مهاجمة سعيد محاسن والسخرية منه، رغم ادعاء الأخير أمام القضاء على (القبس) أكثر من مرة بتهمة القدح والذم مطالباً بتعويض مالي باهظ، حتى أن نجيب الريس وصفه بـ «**الرجل الذي يستثمر بشرفه**»[٣٢]، حيث عرف بكثرة رفعه دعاوى في المحاكم على الأفراد أو الصحف بتهمة القدح والذم مطالباً بتعويض مالي كبير يصل إلى الخمسة آلاف ليرة أو الألف ليرة ذهبية.!! ويذكر نجيب الريس أن سعيد محاسن كان يضع (تسعيرة) مرتفعة ثمناً لشرفه وكرامته، مع أن أمر تخمين ثمن شرفه يعود للقضاء فهو الذي يحدد مقدار التسعيرة (الغرامة)، وعندما ادعى على (القبس) في أيار ١٩٢٩، كانت المرة الخامسة التي يدّعي فيها إهانة كرامته وقدحه وذمّه، فقد سبق أن ادّعى على محام متدرب وعلى جريدتي (أبو النواس) و(الخازوق)، وطالب القضاء بأن يحكم له بألف ليرة ذهبية ثمناً لكرامته

التي مستها جريدة (القبس)، لكن القضاء أبى إلا أن تكون التسعيرة ٤٥ ليرة!!. ولا يغفل نجيب الريس عن الفارق بين سعيد محاسن والزعماء الذين كانوا يرفعون دعاوى مماثلة، بهدف استصغار شأنه، فيقارنه بالزعيم المصري سعد زغلول عندما كان يقيم دعاوى ذم وقدح على جريدة معارضة مثل «السياسة» أو «الاتحاد» أنه كان يطلب قرشاً واحداً كتعويض معنوي عن الإهانة أو التحقير لأنه أضن بشرفه وكرامته أن يطرحهما للتقدير بثمن[٣٣].

حزبية مبعثرة

شجعت سلطة الانتداب ظهور تلك الأحزاب، لإضعاف الكتلة، إلا أنها ظلت مجموعات سياسية كثيرة ومبعثرة إذ لم تمتلك إرادة التحالف، رغم تشابه أهداف بعض تلك المجموعات مثل الأحزاب الملكية، ابرزها الحزب الملكي الذي بدأ تشكيله ما قبل الثورة السورية بقليل وأكثر أعضائه من رجال الجندية القدماء، وحزب الأمة الملكي الذي نشأ في أجواء انتخابات الجمعية التأسيسية وهادن الكتلة الوطنية وخاصم حزبي الإصلاح والملكي، ودعا إلى جعل دين الدولة الإسلام وإقامة النظام الملكي، والرابطة الوطنية الملكية التي أذاعت بياناً بمناسبة دخولها انتخابات ١٩٣٢ دعت فيه إلى عقد معاهدة مع فرنسا لبلوغ الاستقرار السياسي والإداري والانتعاش الاقتصادي وإقامة النظام الملكي الدستوري بما قد ينجم عنه في المستقبل الاتحاد مع العراق اقتصادياً وسياسياً لإنقاذ سورية من أزمتها الاقتصادية لكن لم تلق دعواتها تأييداً شعبياً يذكر، بالإضافة الى جماعة من التجار سميت بالميثاقيين. وقد عبّرت تلك التجمعات بكثرتها العددية عن عدم نضوج سياسي في تلك الفترة، ورواج أفكار خاطئة حول المفهوم الحزبي، إذ كان يكفي اجتماع عدد من الأشخاص وتوافقهم بالآراء ليعلنوا عن تشكيل حزب جديد. وهو ما كانت تستغله السلطات المنتدبة للبرهنة على عدم النضوج السياسي لدى السوريين.

لماذا السكوت؟

خصومة نجيب الريس مع زعماء الأحزاب المنافسة للكتلة ومع حكومة الشيخ تاج وكبار الموظفين ممن اتهمهم بالفساد ومحاباة الانتداب، أورثته الكثير من الضغائن والأحقاد،

وحمّلت جريدة (القبس) ما لم تعد تطيق حمله من تعطيل ورقابة، انعكست على أوضاعها فكثرت الخلافات في إدارتها، وراحت فكرة الانسحاب من (القبس) تفرض نفسها عليه لتجنيب الجريدة قراراً جديداً بالتعطيل وأيضاً تحمل تبعات الدعاوى المرفوعة ضده وضد ابن عمه منير الريس الذي كان يحرر في (القبس)، والأخير محكوم بالإعدام على خلفية ضلوعه بالعمل المسلح خلال الثورة، إلا أن نجيب الريس سعى لتسوية وضعه والتوسط له لإعفائه من الإعدام.

وجاء ذلك في وقت وصلت فيه مضايقات الحكومة للصحافيين المعارضين حد إرسال موظفيها من المرتزقة لتأديب الصحافيين المعارضين بالضرب، ما جعل نجيب الريس يذكّر الشيخ تاج بماضيه قبل تسلمه الحكومة عندما كان يرتاد نادي (دار الحديث) الذي سمي حينها بنادي المعارضين، وكان الأكثر تحريضاً على حكومة الداماد أحمد نامي، والأكثر تذمراً من تضييقها على حرية الصحافة. وفي إحدى مقالاته يستعرض أجواء النادي في تلك الفترة بسيناريو مسرحي هزلي فيقول:

«نحن في مدرسة دار الحديث بدمشق طبعاً، وفي الغرفة الصغيرة ذات الموقد الذي لا تخمد ناره، والنافذة المطلة على سوق العصرونية والسقف الواطي الذي كانت توضع في ثناياه أوراق الرهان على أعمار الحكومات، وفي الزاوية الشمالية من الغرفة حيث يحجب دخان السجاير المتصاعد من أفواه المدخنين رؤية الحاضرين وجوه بعضهم البعض. يجثم الأستاذ الشيخ تاج زعيم المعارضين للداماد وحكومة الداماد! وهنا وهناك، على مقاعد ضيقة، يزحم الجالسون عليها بعضهم البعض ترى واثق بك المؤيد، الوزير المعزول، سعيد محاسن نقيب المحامين المعارضين الذي فاز بالرئاسة رغماً عن الحكومة، معروف الارناؤوط الصحافي المعارض، خليل معتوق لولب المعارضة والمعول الذي يهدم في أساس الداماد وحكومته. عمر نبهان الموظف المتمرد على حكومته، حبيب كحالة صحافي بلا جريدة. ابو الهدى اليافي الطالب المزمن في معهد الحقوق يومئذٍ، نجيب الريس مراسل (الأحرار) في ذلك الحين..

والشيخ يحيى زميتا، أو المكتبي كما يريد هو.. يشق باب الغرفة فجأة فلا ترى غير رأسه ممدوداً بينما جسمه خارج الباب، فيبادر الحاضرين بجملته المشهورة اليومية التي لا تتبدل: تشربوا شاي. شاي أكرك، شاي أخضر. الصوبا شاعلة؟ حط لكم حطبة...؟ أصوات.. لا لا لا نريد شيئاً.

الشيخ يحيى: التحري واقف تحت!

الشيخ تاج ـ «بنشوفه» لا نريد شيئاً أغلق الباب.

هذا مشهد يومي دام سنتين كاملتين لا يتبدل ولا يتغير، لا بأشخاصه ولا بحوادثه. أما الموضوع، فهو الداماد وحكومته وتعيين مواعيد لإقالتها؟ هل نصوم رمضان تحت ظل الداماد؟ نصوم! لا نصوم!

موضوع الجلسة: اعتداء على صحافي!

الشيخ تاج: ما هذه الفظاعة؟! أين الحكومة؟ إنما هي تدفع المعتدين لضرب المعارضين! لماذا السكوت؟..

تستمر الجلسة ويشتد حنق الأستاذ الشيخ على ضرب الصحافيين، فلا تسمع غير صوته يدوّي في أنحاء الغرفة: هل مات الناس؟ ألا يوجد مرجع يضع حداً لهذه الفظائع؟! إلهذه الدرجة الضغط على حرية الفكر؟!.. وتنتهي جلسة النهار.. وننتقل الى جلسة في الليل في أحد بيوت الصالحية، والموضوع الاعتداء على الصحافيين! والشيخ تاج يعود إلى اللهجة نفسها، بل يندفع الى اقتراحات لا نسمح لأنفسنا بذكرها!

الآن، وبعد مضي سنتين ونصف على حكومة الأستاذ الشيخ تاج الدين، هل بلغ الاعتداء على الصحافيين في عهد الداماد عُشر معشار ما بلغه في عهدك؟! وهل سمعت باعتداءات حلب على مراسل الاحرار وغيره؟! لقد بلغت في هذا الشهر فقط أكثر من خمسة اعتداءات من اشخاص معينين يقترفون جرائمهم أمام الشرطة

في حلب فلا يقبض عليهم ولا يحالون على القضاء. هذه ذكرى ليست قديمة العهد يرسلها رئيس الحكومة الشيخ تاج الدين المعارض الى الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة بقلم أحد أعضاء نادي المعارضة في دار الحديث»(٣٥).

حادثة المؤذن

كثرت في تلك الفترة حوادث الاعتداءات على الصحافيين المناهضين للحكومة عموماً، ونالت (القبس) وصاحبها ومحرروها النصيب الأكبر منها، فضلاً عن الدعاوى القضائية، إلا أن أخطرها كان دعوى رفعها ضابط فرنسي أمام القضاء العسكري ضد جريدة (القبس) ورئيس تحريرها ومديرها المسؤول نجيب الريس، بتهمة التحقير والإهانة. وذلك بعد نشر محرر في (القبس) خبراً عما عُرف حينها بـ (حادثة المؤذن)، وهو عن ضابط فرنسي قال إنه بعدما :

«قضى ليله في معاقرة الشراب وعشرة بنات الهوى مرّ يرافقه أحد الباعة الأرمن بجامع السنانية، وكان المؤذن السيد محمد محمود الصالحاني يجأر بأذان الفجر فاسترعى الأذان سمع الضابط وسأل رفيقه الأرمني عما يقوله المؤذن! فانتهز الأرمني الفرصة ليخرج ما في صدره من غل وحقد على هذه البلاد وأبنائها وعلى المسلمين بنوع خاص، فأجاب الضابط بأن هذا الصائح في جوف الليل يدعو على الفرنسيين ويصمهم بشتى الوصمات ويستنزل عليهم جام السخط والغضب، فكان لأقوال الأرمني صداها في نفس الضابط فصرخ بالمؤذن المسكين وأنزله وانهال عليه مع الأرمني شتما وضرباً ثم سلّمه لأحد رجال الشرطة الذي حضر بسبب الضجيج، لدى تجمهر الناس والمصلين والدهشة تملك نفوسهم لهول هذه المأساة الاليمة قائلاً له: خذ هذا الجاني الأثيم الى السجن وأنا سأقدم تقريري في القضية!. وقد سرى النبأ في المدينة فذعر له الأهلون وذهبت وفود العلماء ورجالات المدينة إلى دار المندوب وإلى سعادة قائد جيوش دمشق يحتجون على عمل الضابط وانصياعه لأباطيل ذلك الأرمني طالبين الإفراج عن المؤذن المهان. المعتقل وإنزال العقاب بالأرمني المفتري..»(٣٦).

حين نُشر الخبر كان نجيب الريس في حلب ولم يعلم بنشره، كما لم يعلّق أي من الدوائر الفرنسية أو الحكومية عليه أو يكذبه، ليفاجأ بعد أسبوعين بمذكرة استدعاء للتحقيق صادرة عن ديوان الحرب الفرنسي، باللغة الفرنسية، على خلفية نشر (القبس) خبراً يصف ضابطاً بأنه كان سكران لدى خروجه من المحل العمومي (بيت دعارة)، ما يعتبر ماساً بكرامة الضابط. عاد نجيب الريس لأعداد (القبس) واطّلع على الخبر، وسأل عن الضابط وكان بحسب رواية رفاقه الفرنسيين أنه «محترم وكان ماراً من جانب جامع سنانية، لدى عودته من مناورة عسكرية. وتزامن نشر الخبر المسيء عنه في (القبس) في اليوم الذي تلقى فيها خبر وفاة ابنته، فكانت مأساته كبيرة». حاول نجيب الريس تفادي هذه القضية بتقديم اعتذار علني في الجريدة للضابط عن خبرٍ نشر أثناء غيابه منوهاً بأخلاقه «الحميدة»، ملقياً المسؤولية على الجهات الرقابية الفرنسية التي لم تلفت نظر (القبس) إلى ما ورد من إساءة ولم يصدر أي تكذيب للحادثة، سواء بشكل رسمي أو بطريقة خاصة، كما جرت العادة قبل اللجوء للقضاء أو تحويل القضية لديوان الحرب، «نافياً **أي قصد كان للتحقير أو الإهانة**»(٣٧).

إلا أن الاعتذار لم يعفِ نجيب الريس من المثول أمام القضاء العسكري، ودفع كفالة ألف ليرة سورية كي لا يعتقل على ذمة التحقيق، وكان ذلك مستغرباً جداً، فإحالة هذه القضية الى ديوان الحرب أكدت أنها ليست محض قضية تخص شخص الضابط بقدر ما هي وسيلة لتشديد الخناق على (القبس) وصاحبها، الذي خضع للمحاكمة، بالنيابة عن المحرر كاتب الخبر، وصدر بحقه حكم عسكري، كان الثاني من نوعه في حياته، وسئل عن أسبابه عام ١٩٤٠ عندما خضع للمرة الثالثة لمحاكمة أمام القضاء العسكري الفرنسي، كما سيرد لاحقاً.

وطنية مومس

تحولت المحاكمة بقضية المؤذن إلى حكاية طريفة، تداولها الناس شفهياً لعقود حتى تغيرت وقائعها، قام بكتابتها الدكتور الأديب عبد السلام العجيلي بأسلوبه الشيق عام ١٩٩٠، نقلاً عن ظريف دمشق حسني تللو، إلا أن هذه الحكاية غاب عنها ذكر الأرمني «الحاقد» كما انطوت على عدد من المغالطات. وتتلخص بأن «ضابطاً فرنسياً، كان يرتدي ثياباً مدنية ولدى خروجه

آخر الليل من بيت البغاء مخموراً، سمع المؤذن شتائماً وسباباً، وحصل ذلك أمام الناس، وأحدث نشر الخبر في (القبس) ضجة وأوقفت الجريدة عن الصدور وأقيمت الدعوى على رئيس تحريرها، أمام المحكمة العسكرية بتهمة المساس بما لا يمس، أي شرف جيش فرنسا. وكانت فرصة للاستعمار للتخلص من (القبس) وصاحبها، لكنها كانت لحركة التحرر الوطني ضربة قاصمة لو تحقق للاستعمار ما يسعى إليه، واستبد القلق برجالات الكتلة الوطنية، فبعث شكري القوتلي إلى شباب الكتلة لنجدة نجيب الريس، والبحث عن شهود يؤكدون صحة الحادثة؟ أو على الأقل تكذيب أدلة النيابة العسكرية العامة في تزكية الضابط الفرنسي. فقصد اثنان من الشباب الوطني المبغى وطلبا من صاحبته الموافقة على أن تشهد إحدى مومسات بيتها أمام المحكمة بأن الضابط الفرنسي كان عندها ليلة الاعتداء على المؤذن، وشرحا لها أهمية ذلك في إنقاذ صاحب (القبس) من العقوبة، فكان لهما ما أرادا. وفي الجلسة الختامية، وكانت المحكمة قد استمعت الى شهود الإثبات وحسن السلوك، طلب محامو الدفاع السماح لهم بتقديم شاهد جديد يعرف الضابط، ولم يكن متوقعاً من «المومس المطرقعة بالعلكة والملطّخة بالأصباغ ربيبة المحل العمومي» أن تتمتع بطلاقة في الكلام وبراعة في التمثيل، فأجابت عن أسئلة رئيس المحكمة والادعاء حول معرفتها بالضابط ولم تتورع عن تسمية الأشياء بمسمياتها، مهما بلغت من ابتذال وبذاءة، وقالت: كيف لا أعرفه إنه حبيب قلبي وروحي، وأنا كذلك حبيبة، قلبه يقولها لي دائماً عندما نكون في الفراش معاً وقبله وبعده.. متى عرفته؟ أوه.. منذ شهور لا يمضي اسبوع إلا ونعمل الحب يا سيدي الجنرال ليس مرة واحدة.. مرات. غير أنه انقطع عني منذ أيام. آخر مرة رأيته فيها الليلة التي سألني عنها الأفندي المحامي. كان عندي حبيب قلبي وروحي تلك الليلة حتى الفجر.. يا سيدي الجنرال». ولم يكن رئيس المحكمة جنرالاً، ولكنها أصرت على منحه هذا اللقب. ولم تكن تنتظر المترجم أن ينتهي من ترجمة أقوالها بل أغرقت أسماع المحكمة والحضور بكلمات فاضحة في تفصيل ما أرادها عليه الضابط تلك الليلة.. ولم تدَعْ فرصة لرئيس المحكمة لإسكاتها ولا منع قهقهات الحضور التي ضجت بها القاعة، فما كان منه إلا أن رفع الجلسة. دوّت فضيحة المحاكمة ولم يسهل التخطية على آثارها. بعدها طلب شكري القوتلي من الشباب الوطني منح فشكة ليرات ذهبية (أربعون ليرة ذهبية عثمانية) ملفوفة في ورقة، للمومس مكافأة على موقفها الوطني. وذهب الشباب لإيصالها، للمومس

الشاهدة، وبعد الثناء عليها وضعوا فشكة الليرات أمامها على الطاولة وقالوا: رجالنا الكبار يحيونك وقد بعثوا إليك هذه الهدية وأنت تستحقينها كل الاستحقاق. كانت الليرات، ملفوفة فقامت المومس الشابة بفكها فتناثرت القطع على الطاولة والتمعت في ضوء المصابيح. ثبتت البنت نظرها عليها للحظة ثم رفعت بصرها نحو الشباب ومدت يدها تدفع الليرات نحوهم بشيء من التقزز وهي تقول: كثر الله خيركم. خذوا ليراتكم. هل تظنون أن ما من أحد يحب الوطن إلا أنتم؟ ونهضت من كرسيها وخرجت من الغرفة تاركة الشباب فاغري الأفواه بين الدهشة والتعجب والخجل»[٣٨].

التبليغ ركلاً

عدا الدعاوى القضائية التي حاصرت نجيب الريس، راح واثق المؤيد حاكم دمشق الإداري بما يملكه من نفوذ مدعوماً بسلطة مدير الشرطة بهيج الخطيب، يهدد (القبس) والعاملين فيها، ووصلت التهديدات حد إرساله اثنين من موظفيه، توفيق الحبوباتي وتيسير العمادي، إلى مكتب (القبس) لتبليغ منير الريس بمذكرة محكمة، فقاما بالاعتداء عليه بالضرب والركل في مكتبه، فأبلغت (القبس) وفداً وطنياً زارها بتفاصيل الاعتداء، وبدوره أبلغ الوفد ممثل المندوب السامي بما جرى فتعهد أمامهم بعدم تكرار تلك الحوادث، إلا أن نجيب الريس لم يكن مقتنعاً بجدوى هذا الإجراء «**لأن الأذى الذي نزل بابن عمته جاء من الذين عيّنهم المندوب حكّاماً على رقاب الأمة رغماً عنها ونكاية بها، ولأنها هي المسؤولة عنهم وعن أعمالهم**». حتى أن واثق المؤيد عندما سئل عن الحادثة تنصل من تصرف موظفيه، مقسماً أنه بريء منه، رافضاً فتح تحقيق بالحادث، بزعم أن منير الريس هو الذي بدأ بالاعتداء.

تعززت قناعة نجيب الريس بأن سلطة الانتداب راضية عن سلوك موظفي الحكومة العدواني مع المعارضين والاعتداءات، التي عادت لتتكرر بعد تعهد ممثل المندوب السامي، بل تحول الاعتداء من الصفع واللكم والركل الى محاولة قتل بالمدي والخناجر، حيث عاد أحد الموظفين الذي شارك بالاعتداء الذي وقع في مكتب (القبس) ومعه شخص آخر وهاجما منير الريس وشقيقه المحامي سعيد الريس بالسكاكين في الطريق، أمام الناس وقريباً من دائرة الشرطة،

فأصيب سعيد ونجا منير، وعندما ساقت الشرطة الجاني الى السجن رفض الرضوخ ما لم يحضر حاكم دمشق واثق المؤيد!!. وسأل نجيب الريس:

«هل كان الجاني يتمرد على الشرطة لو لم يكن معتزاً بحماية سيّده ورعايته، وهل كان يتمرد على الشرطة لو لم تكن له دالة على مديرها بهيج الخطيب الذي أفلس الزمن فجعله مديراً للشرطة في العاصمة السورية؟ وإذا كانت هناك شهامة تذكر فهي الشهامة التي أبداها الضابط الفرنسي قائد الهجانة الذي شهد الحادثة من أولها إلى آخرها، ففرق المعتدين بينما دائرة الشرطة وهي على قيد خطوة من محل المعركة، لم يأت أحد منها كأنه لا يعنيها أن يذبح الناس بعضهم بعضاً، ولكن بلاداً مدير شرطتها بهيج الخطيب ذلك الموظف الذي لا يتقن غير الدس والابتسامة الصفراء، والذي مهدت له الظروف المجرمة طريق الوصول إلى مثل هذه الوظيفة. إن بلاداً هذا مدير شرطتها وواثق المؤيد حاكمها الإداري، لا يستكثر فيها كل شيء لا سيما إذا كان حفظة الأمن مثل هذين الرجلين.. إن سورية الآن تعيش بلا قانون ومن غير وازع، وأي وازع يرهب الناس وهم يرون رجال الحكومة يعتدون على خصومهم ويحاولون الفتك بهم»[٣٩].

لم يهادن نجيب الريس رغم الاعتداءات، ونشر وثائق تدين خصومه بالفساد، لتكون مقالاته اللاذعة ذريعة لملاحقته قضائياً، فرفعت بحقه خمس دعاوى في وقت واحد وبذل خصومه قصارى جهدهم لتصدر فيها أحكام تدينه فتكون ضربة قاضية تريحهم منه نهائياً.

بعد إرهاق نجيب الريس وجريدة (القبس) بالدعاوى القضائية اضطر إلى الانسحاب من الجريدة لتجنيبها التعطيل، وعاد للعمل مراسلاً لجريدة (النداء) اللبنانية، في دمشق، بالإضافة لمراسلته عدداً من الصحف اللبنانية الأخرى كـ(الأحرار) و(النهار) لصاحبها جبران تويني. وذلك بالتوازي مع تحضيره لإصدار جريدة ينفرد بامتيازها وملكيتها، كما قام عام ١٩٣٠ بعدة رحلات إلى حيفا ومصر لهذا الغرض، وذلك بينما كان يخضع للمحاكمة في الدعاوى المرفوعة ضده من قبل من سمّاهم «**خطيب أبناء عم وشركاهم ليمتد**»، وهم وزير العدلية شاكر الحنبلي وقائم مقام الرقة جمال الجابي والوزير السابق والصحافي شاكر نعمت الشعباني، وواثق المؤيد حاكم دمشق الإداري ومتصرف حوران نسيب الخطيب، قريب بهيج الخطيب رئيس الشرطة.

راسبوتين درعا

موضوع الدعاوى كان نشر(القبس) شكوى قدّمها مواطن حوراني اتهم المتصرف نسيب الخطيب بالتحرش بزوجته وتقاضيه رشوة. واستغل نجيب الريس وابن عمته منير الشكوى لشن حملة تشهير بفساد كبار الموظفين المتصلين بهذه القضية وغيرها من القضايا. كان واضحاً أن أصحاب الدعاوى الذين تجمعهم علاقة وثيقة بالشيخ تاج قد عقدوا العزم على إنهاء حياة نجيب الريس المهنية عبر قرار محكمة يمنعه من الكتابة، لذا اعتبر الأخير المحاكمة «مؤامرة»، لا سيما أنها تزامنت مع عزمه على الحصول على امتياز جريدة جديدة، فمن شأن حكم بالسجن لأكثر من نصف عام أن يجرده من حقوقه المدنية ومنها حقه بالحصول على امتياز إصدار جريدة، بحسب القانون العام.

خلال غياب نجيب الريس في حيفا بداية عام ١٩٣٠ أصدرت محكمة الجزاء البدائية حكمها الغيابي بسجنه شهراً ونصف شهر وتغريمه مائتي ليرة سورية «ثمناً لشرف كل من جمال الجابي قائم مقام الرقة ونسيب الخطيب متصرف حوران» بتهمة الطعن بـ«كرامات» كبار الموظفين بحسب تعبير النائب المركزي آنذاك يوسف روكس والذي كان صديقاً لبهيج الخطيب رئيس الشرطة. وبعد صدور الحكم البدائي تمنى نجيب الريس أن تكون هناك هدنة مؤقتة مع المدعين الذين وصفهم بـ «الشركة الوظائفية المرتزقة» ريثما يبلّغ بالحكم الغيابي ويعترض عليه وتعاد المحاكمة من جديد، إلا إن يوسف روكس طلب استئناف الحكم الغيابي عليه في دعوى الخطيب والجابي، معتبراً الجزاء الذي ناله قليل قياساً الى «فظاعة» التهم التي وجهتها (القبس) إلى نسيب الخطيب. ومع أن الدعوى تخص الخطيب والجابي إلا أن روكس استأنف بهدف الدفاع عن الخطيب فقط، ويقول نجيب الريس:

> **«قرار المحكمة لم يترك مجالاً للدفاع عن جمال الجابي بعد أن اعترفت المحكمة بأن الشهادات التي أدلي بها لإثبات رشوته جديرة بالاعتبار، بينما نسيب الخطيب في نظر النائب المركزي هو الجدير بالاعتبار، وعنه يجب الدفاع، وعلينا العقوبة الصارمة لأننا اذينا كرامة تلك البكر العذراء التي يحمر خدها لمجرد ذكر اسمها مقروناً بعبارات العرض والاعتداء عليه».**

ويقسم نجيب الريس بأن كل شيء قد يعرفه الخطيب إلا شيئاً واحداً هو «الخجل، وشيءٌ آخر هو وخز الضمير» مؤكداً أن «بين هذا المخلوق وبين الخجل حرب عوان وعداوة خالدة». ويضيف موضحاً أن دعوى نسيب الخطيب الذي لقبه بـ راسبوتين درعا» بسبب نشر شكاوى وردت (القبس) بحقه تتهمه بالاعتداء على الأعراض والتسبب بطلاق إحدى السيدات اللواتي التجأن إليه فاعتدى عليهن، مستغرباً أن لا يعجب النائب المركزي الحكم الصادر بحقه بالحبس خمس وأربعين يوماً يقضيها في سجن القلعة في الصيف القائظ، ودفع مائتي ليرة قيمة ستة وثلاثين اشتراكاً، أي اثنتي عشر ألفاً وستمائة نسخة من جريدة يومية، وشكّ بأن يكون وراء طلب استئناف الحكم رئيس الشرطة بهيج الخطيب لأنه يعتبر الحملة على ابن عمه متصرف حوران حملة شخصية عليه، خصوصاً أنها كانت المرة الأولى التي يستأنف فيها حكم صادر عن محكمة البداية في دعوى صحافية[٤٠].

صدّقت محكمة الاستئناف حكم السجن ستة أشهر ونصف الشهر، وزادت الغرامة المالية لتصبح ٣٠٠ ليرة سورية تدفع للمدعين الشخصيين. وذلك بعد تدخل الحكومة بشكل مكشوف في القضاء حيث قامت قبيل صدوره بإقصاء قاضيين لرفضهما تطبيق (الأوامر) الوزارية وأصرارهما على تطبيق القوانين، وجاءت بعضوين جديدين دفعاً لأن يأتي الحكم بأقصى العقوبة.

لدى الاستئناف، نقض الحكم البدائي من حيث التضمينات المعنوية المحكوم بها لواثق بك المؤيد حاكم دمشق الإداري فقط وقدرها مائة ليرة، وصدقت الحكم من بقية الجهات لأنه موافق للقانون!!

بعدها أحيلت الدعوى على محكمة التمييز العليا فنقضته في العاشر من تشرين الثاني ١٩٣١. وأبطلت الحكم بالسجن، لتنتهي القضية بعد نحو عام كامل شغلت خلاله الرأي العام في سورية ولبنان، لاتصالها بشكل مباشر بالشأن السياسي وحرية الصحافة ومناهضة الانتداب وادواته من الموظفين في الحكومة والدولة، وانبرت كبريات الصحف وكبار الصحافيين في سورية ولبنان للدفاع عن نجيب الريس في حملة واسعة، اعتبرت محاكمته سياسية أكثر منها قضائية قانونية.

الأسياد المتسكسكون

تزامنت محاكمة نجيب الريس في سورية مع محاكمة الأديب عباس محمود العقاد[٤١] في مصر، لقوله في البرلمان «إن هذا البرلمان قادر على سحق أكبر رأس في الدولة»، وبعد سوقه للتحقيق وثبوت تهمة العيب في الذات الملكية، حكم بالسجن تسعة أشهر. كما تعرض في تلك الفترة الصحافي روفائيل بطي[٤٢] في العراق للمحاكمة، ما استدعى المقارنة بين نزاهة واستقلالية القضاء في الدول الثلاث. وطالب الكتّاب والصحافيون في سورية ولبنان القضاء أن ينصف نجيب الريس كما أنصف القضاء في القاهرة وبغداد العقاد وبطي، وتصدى عدد من المحامين للدفاع عن نجيب الريس في المحكمة وفي الصحافة السورية واللبنانية، وأجمعوا على أن الحكم كان «انتقامياً». ونشرت جريدة (الأحرار) اللبنانية التي انتقدت المحاكمة، رسالة بتوقيع (محام متمرن) هاجم بها القضاة وحكومة الشيخ تاج الدين الحسني واتهمهم بالفساد، وعبّر عن خيبة الأمل بالقضاة الذين طالما دافع عن نزاهتهم نجيب الريس، فكان «ضحية هذا الدفاع في الحرم الذي قاموا على حراسته». واعتبر «أن القضاة لم يكونوا إلا تدبيراً من تدابير السياسة التي زج بها في المحاكم قاضي القضاة السابق الشيخ تاج الدين ووزيره الحنبلي صاحب ذيل قانون المطبوعات الذي تعطل الصحف باسمه وتخنق حرية القول في سبيله». واستعرض كاتب الرسالة محاضر المحاكمة في جميع أدوارها بالتفصيل قبل أن يؤكد أن «القضية تقوم بين الحكومة مجتمعة وبين صاحب (القبس) وحده لأنه كتب عن اعتداء متصرف على عرض أحد المواطنين ودفعه مكرهاً ليكون قواداً يأتي له بالنساء».

ورأى معروف أرناؤوط، صاحب جريدة (فتى العرب) أن الفصل في هذه القضية «يحدد مستقبل الحرية الفكرية» لأن نجيب الريس من «الكتاب القلائل الذين استطاعوا في كثير من الظروف والأحوال أن يدافعوا عن كرامة شعب خسر حياته السياسية، ولكنه لم يخسر شرف قضاته!»، وقال «إن أشد ما يرمض نفس الصحافي العاكف على خدمة وطن مكفهر الحظوظ كهذا الوطن أن لا تفهم حقيقة دعوته إلى الإصلاح، وأن تفسر رسالته تفسيراً حائراً غامضاً. ثم أن يعاقب على دعوته إلى الإصلاح عقاباً لا يستحقه رجل كره أن يصغي إلى جميع الأصوات فأصغى إلى صوت ضميره!»[٤٣].

وكان لفيلسوف الفريكة أمين الريحاني مقالة مطولة دافع فيها عن نجيب الريس «الوجه الله والحرية» لأنه لا يعنى بالشأن السياسي وكان بحسب وصف نجيب الريس:

«قابعاً في قريته المتواضعة، موطن فلسفته ومهبط وحيه، لا يرى من حوله غير كتبه وأوراقه، وحيث لا يصابحه ولا يماسيه في رواحه سوى عجائز الفريكة المؤمنات، فيستوحي من مرح الأطفال سرور النفس وبهجتها، ومن نظرات العجائز حنان القلب وحب الخير، فيعرف كيف يقول للظالمين: أيها الظالمون اتئدوا، وللحكام الأقوياء: أيها الحكام اعدلوا، وللمظلومين الضعفاء: أيها الإخوان اصبروا، وللمجاهدين في بلاد العرب والجبل الأخضر: أيها المجاهدون امضوا في جهادكم الى الموت، وللقتلى منهم: أيها الشهداء يرحمكم الله».

وتحت عنوان «ظلم دستوري» ندد أمين الريحاني بمن سماهم بـ«الأسياد المتسكسكون لدار الاعتماد، والرجل منهم على رأس صغير، والرأس تحت رجل كبيرة»، وقال لهم: «إن هناك صحافة حرة هي لكم بالمرصاد، وإن من الصحافيين من لا يزعزع التعطيل إيمانهم بالحق والحرية، ولا تروعهم القيود والسجون، ولكنه لعدل نفزع له وننادي باسمه. إن لنجيب الريس صفحة في الجهاد الوطني رائعة المتن، سديدة الحواشي. فقد خدم القضيتين السورية خصوصاً والعربية عموماً خدمات صافية لا يشوبها شائب من خصوصيات المصالح والمآرب.. وهو اليوم في مخالب الحكومة أمام القضاء السوري الأعلى، فهل يحكم عليه كما حكم على البطي قبله وعلى العقاد؟ هل تقتدي دمشق بالقاهرة بالسياسة الحائرة، وبغداد المستبدة؟ أم هل يقف قضاؤها الأعلى وقفة تبيّض وجه الأمة السورية، وتشرّف القضاء العادل في كل مكان؟».

طالب الريحاني القضاة الذين يريدون حكومة دستورية وديموقراطية بأن يتذكروا «أن من أوليات الدستور ضمان حريات الأمة وفي مقدمتها حرية الصحافة، وأن الديموقراطية الحقة تحرم الحكام من أوهام الأبهة ومن خزعبلات القداسة، وتحترم فيهم الكفاءة والنزاهة فوق كل احترام». وقال:

«إن الحاكم، أميراً كان أو ملكاً أو رئيساً لجمهورية إنما هو خادم الأمة... فإذا كانت دساتيرنا

حبراً على ورق وإذا كانت ديموقراطيتنا كذبة مموهة، فالخطر ليس على الصحافة بل على أصحاب المعالي وأصحاب السمو والجلالة»[٤٤].

بعد هذه المقال التقى نجيب الريس مع أمين الريحاني في دمشق في القصر الأموي، فأبلغه أنه سيشكر اهتمامه بمقالة، فطلب الريحاني أن يكون رده بصدور حكم عادل من محكمة التمييز ولا يريد مقالاً لشكره. وبعد نحو شهر على هذا اللقاء وفي اليوم الذي تبلغ فيه نجيب الريس بصدور حكم التمييز لصالحه، تلقى نبأ وفاة طفله البكر رياض، وهو اول ولد يرزق به وكان من زواجه الأول. فكتب معتذراً من أمين الريحاني لتأخره بنشر مقالة شكر:

«صباح ٢٧ تشرين الأول ١٩٣١ تلقيت الخبر بأن محكمة التمييز نقضت الحكم، ولكنني في هاتيك الساعة التي أرسل إلي بها البشير يزف بشراه، كنت أنعى فيها لأصدقائي وإخواني طفلي الوحيد، فماذا تريد مني أن اقول عن تلك الساعة العجيبة؟ أمل عذب ينطفئ إذ تمتد يد الموت القاسية، فتخطف مني أعز ما ملكت وما أملك وما سوف أملك، وتعلمني كيف يذوق الآباء مرارة الثكل بالأبناء وكيف تحترق قلوبهم عليهم إلى الأبد، ثم رجاء لم يخب في عدل الله وقضاة محكمة التمييز يأتيني نبأه» لافتاً إلى أن أحد موظفي محكمة التمييز طلب منه إبلاغ الريحاني **«أن في دمشق حرمين مقدسين الجامع الأموي ومحكمة التمييز»** مؤكداً أن نداء الريحاني **«وجد له أذنين للعدل لا أذناً واحدة، فقد كان على حق بعدم قبول مقالة بل جواب محكمة التمييز»**.

جاء حكم التمييز ليفرج هموماً استولت على نجيب الريس لمدة عام، فهو لم يكن يخشى السجن ولا دفع الغرامة، لكنه خشي إذا لم ينقض الحكم أن يكون في عداد المجرمين العاديين لا داخل السجن فحسب بل خارجه لأن فظاعة الحكم ليست في الستة أشهر بل هي في النصف المضاف الى الستة، لأن كل من يحكم أكثر من ستة أشهر يحرم بموجب القانون من أن يكون صاحب امتياز جريدة أو مديراً مسؤولاً لجريدة، كما يجرد من جميع الحقوق السياسية والأدبية الأخرى، فالضربة التي وجهها الخصوم له كانت محكمة جداً، والإيعاز بإضافة نصف شهر على الستة أشهر إنما كان للقتل الأدبي لا للعقوبة المادية. بعد انتهاء المحاكمة بنحو شهر أعلن نجيب الريس صدور جريدته (القبس الجديد) صباح ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١، مستقلاً بملكيتها. وهكذا تم

إغلاق ملف جريدة (القبس) القديم، وكانت قد اندمجت بداية عام ١٩٣١مع جريدة الكتلة الوطنية (الأيام)، وقد حصلت على ترخيصها مع جريدة رديفة اسمها (اليوم) تحل مكانها في أوقات التعطيل، ومنح الامتياز إلى كل من هاشم الأتاسي، وإبراهيم هنانو، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، لطفي الحفار، فخري البارودي. وترأس تحريرها عارف النكدي وإدارة التحرير تولاها نجيب الأرمنازي، فيما تعهد بالطباعة نصوح بابيل الذي اشترى مطبعة خاصة لها، وصدر العدد الأول من جريدة الأيام المسائية بثماني صفحات في ١٠/ أيار/ ١٩٣١، استمرت لعام وعدة أشهر وكانت أقوى الصحف في سورية المناهضة لسياسة الانتداب، فتحملت عناء التعطيل إلى أن انتهى الأمر بقرار الكتلة بيعها بأربعمائة وخمسين ليرة عثمانية، لنصوح بابيل ودفع ثمنها بالتقسيط [٤٥].

الهوامش

(١): في آخر حملات الفرنسيين على الثورة استهدفت مدينة دمشق بالقصف المدفعي والجوي لثلاثة أيام متتالية أدى لتدمير عدد من الأحياء لتتجاوز قيمة الأضرار التي لحقت بالمدينة بـ١٣ مليون جنيه. ورغم ذلك طالبت سلطة الانتداب وجهاء دمشق بدفع غرامة ثلاثمائة ألف جنيه استرليني مع ثلاثة آلاف بندقية، ثمناً لعصيان المدينة.

(٢): حزب (الاستقلال العربي) انبثق من جمعية العربية الفتاة السرية التي نشأت في ظل الحكم التركي وظل نشاطها سرياً حتى أذاعت هيئتها المركزية في الخامس من شباط ١٩١٩ أنها ستمارس نشاطها العلني باسم حزب الاستقلال العربي وهدفه استقلال العرب ووحدتهم الشاملة.

(٣): يشار الى أن الاستقلاليين تبادلوا الرسائل مع معتمد ابن سعود في (كاف) على حدود الاردن على أمل أن تدعم نجد الثوار السوريين بجيش من الوهابيين لمقاتلة الفرنسيين.

(٤): (شكري القوتلي ودوره السياسي) ـ دراسة يوسف غيث ـ «القدس العربي اللندنية»، / ٩ / ١١/ ٢٠٠٠.

(٥): (الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ـ الثورة السورية الكبرى)، منير الريس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

(٦): (شكري القوتلي ودوره السياسي) ـ دراسة يوسف غيث ـ «القدس العربي اللندنية»، / ٩ / ١١/ ٢٠٠٠.

(٧) : (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت.

(٨): يوسف العيسى صحافي فلسطيني أصدر جريدة (الف باء) في دمشق أيلول ١٩٢٠.

(٩): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥) ج ٢ ـ جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(١٢): افتتاحية (القبس) ٣/ ٩/ ١٩٣٦.

(١٠): افتتاحية (المقتبس) ٤/ ١٠/ ١٩٢٧.

(١١): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني ـ جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(١٢): افتتاحية (القبس) - ٣/ ٩/ ١٩٣٦.

(١٣): الوطنيون الأولون: شهداء ٦ أيار ١٩١٦ الذين أعدمهم جمال باشا السفاح في دمشق وبيروت.

(١٤): (القبس) لصاحبها شكري العسلي، كانت رديفة (المقتبس) وصنوها، أسست لنصرتها ومساندتها في محاربة الفساد والاستبداد، وأول ما ظهرت باسم (القبس) في ١٩ آذار ١٩١٢، بأربع صفحات نصفية، وكان مديرها الإداري لطفي العسلي ومقرها في مطبعة (المقتبس). وسرعان ما عطلها الاتحاديون حتى عام ١٩١٣، إلا أن شكري العسلي ومحمد كرد علي استعادا ترخيص(قبس) باسم (القبس) يومية سياسية اقتصادية اجتماعية،

وصدر العدد الأول منها ٣٠/ ٩/ ١٩١٣ في أربع صفحات تقرب من القياس الكبير، وكتب شكري العسلي بافتتاحيته: الغاية من (القبس) «تنوير الفكر العام ببث الحقائق العلمية ونشر الأخبار الصحيحة وإحياء شعور الأمة». قارعت (القبس) الاتحاديين حتى توقفت في ٢٩ / ١٢/ ١٩١٤ بعد صدور مائة عدد منها، ثم أعدم صاحبها مع شهداء ٦ أيار.

(١٥): الشباب الوطني تنظيم رديف للكتلة الوطنية تشكل عام ١٩٢٩ بتشجيع من فخري البارودي، زعيم الشباب، الذي كان يعقد في منزله بحي القنوات اجتماعات للطلبة من شباب الأحياء الدمشقية، وشباب وقبضايات الحارات، وكان على رأسهم محمود البيروتي صاحب محل تحف في شارع رامي والذي تعرف إليه نجيب الريس في معتقل أرواد، وخالد الشلق وهو محام من حي القنوات. كان لدى فخري البارودي قناعة بحاجة الحركة الوطنية الى ميليشيا خاصة بها، فشكل (الفرقة الأموية) كملحق لـ (الشباب الوطني) عام ١٩٢٩ وكان يفترض أن الفرقة الاموية النموذج الأولي لجيش سورية الوطني في المستقبل، لكنها ما لبث أن انحلت عام ١٩٣١ لتعرضها لصعوبات كثيرة، بالإضافة الى انشقاقات داخل الشباب الوطني على خلفية تبنّي الكتلة لسياسة التعاون المشرف مع فرنسا.

(١٦): افتتاحية (القبس) ١١/ ٦/ ١٩٣١.

(١٧): مجلة (المصور المصرية) ٢٨/ ٩/ ١٩٢٨.

(١٨): افتتاحية (القبس) ١١/ ٦/ ١٩٣١.

(١٩): (صحافة وسياسة:سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الرّيس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٢٠): المادة ١١٦ التي رفضتها الجمعية التأسيسية تنص على: «ما من حكم من أحكام الدستور يعارض، ولا يجوز أن يعارض، التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية، لا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم، ويطبق هذا التحفظ بنوع خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام والأمن والدفاع عن البلاد، وبالمواد التي لها شأن بالعلاقات الخارجية ولا تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس بتعهدات فرنسا الدولية فيما يختص بسورية إلا ضمن الشروط التي تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين الفرنسية والسورية. والقرارات ذات الصفة الشرعية والتنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها الا بعد الاتفاق بين الدولتين».

(٢١): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

ـ استفاد الشيخ تاج الدين الحسني من صيت والده العلامة بدر الدين الحسني محدث الشام في عصره (١٨٥٠ ـ ١٩٣٥) الذي دعي بشيخ الشام لعلمه وورعه، وارتفاع مكانته عند الناس والحكام، إذ كان المرجع في

كل أمر؛ إن قال، وقف العلماء عند قوله يُجمعون على تعظيمه. ومما قيل فيه أنه كان يصلي الفجر في المسجد الأموي جماعة، ثم يخرج إلى دار الحديث، وله فيها غرفة صغيرة، يؤمها كبار رجال الدين، والعلماء والحكام، ومنهم جمال باشا السفاح وغيره ممن ترتجف القلوب من خشيتهم، لكنهم عندما يدخلون عليه ينزعون أحذيتهم، ويجلسون على ركبهم صامتين.

الا أن الشيخ تاج الذي كان يظهر بسترة سوداء تبلغ الركبتين وعمامة في المناسبات الرسمية، فكان على عكس والده الجليل، فلم يكن ورعاً، كما اظهر شغفاً بأن يذكره التاريخ كأحد العظماء حتى أنه منح محمد كرد علي مبلغ ألف جنيه استرليني ليؤلف كتاباً يمدح فيه إنجازاته، ويقول كرد علي: إن الشيخ تاج أراد تنظيم احتفال شعبي بشفائه من المرض، ورغم عدم وجود ميزانية لذلك، حث مشايخ الأحياء وفرق الدراويش على النزول الى الشوارع «رافعين بيارقهم وقارعين طبولهم وملوحين بسبحاتهم الطويلة» ليهنئوه بالشفاء، وصرف لهم مكافآت من أموال عامة كانت مخصصة لعلاج مصابين بالسل!.

(٢٢): تشكل الوفد المفاوض من فوزي الغزي ولطفي الحفار وأمين ارسلان وعفيف الصلح.

(٢٣): (الحياة الحزبية في سوريا ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥)؛ محمد حرب فرزات، منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥.

(٢٤): بعد مشادة حامية بين الوزراء وأحد الجنرالات الفرنسيين، قدم الوزراء استقالتهم، يوم١٣ حزيران ١٩٢٦، وفي الليل دهمت قوة عسكرية منازلهم واقتادتهم إلى المنفى في الحسكة (الحسجة) شمال شرق البلاد، ولم تعلم عائلاتهم بمصيرهم إلا بعد مرور أربعة أيام، فهب زعماء دير الزور لنجدتهم، وصاروا صلة الوصل بينهم وبين أهاليهم. فخشيت السلطات الفرنسية من زيارات أمراء البادية للمنفيين، فقامت بإبعاد المعتقلين آخر صيف ١٩٢٦الى لبنان ووضعتهم تحت الإقامة الجبرية.

(٢٥): افتتاحية (القبس) ١١/ ١٢/ ١٩٢٩.

(٢٦): افتتاحية (القبس) ٩/ ٧/ ١٩٢٩.

(٢٧): (مجلة الناقد) ٣٠/ آب/ ١٩٣٠، رسالة رضا الغزي.

(٢٨): افتتاحية (القبس) ١/ ١٢ / ١٩٣٧.

(٢٩): (القبس) ٢٢/ ٤/ ١٩٢٩.

(٣٠): نشرت جريدة (الاستقلال) لصاحبها راغب العثماني، قائمة بأسماء عدد من أعضاء الجمعية التأسيسية قالت إنهم وقّعوا على مضبطة يوافقون فيها على قبول التعديلات على مشروع الدستور التي طلبها الجانب الفرنسي.

(٣١): (القبس) ١٦/ ٦/ ١٩٢٩.

(٣٢):(القبس) ١٢/ ٥/ ١٩٢٩.

(٣٣):(القبس) ١٤/ ٥/ ١٩٢٩.

(٣٤): (الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي ـ الثورة السورية الكبرى)، منير الريس، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

(٣٥): (القبس) ٢٤/ ٩/ ١٩٣٠، ونشرت في كتاب (نضال)، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٣٤، مطبعة القبس.

(٣٦): (القبس) ١٠/ ١١/ ١٩٢٩.

(٣٧): (القبس) ٤/ ١٠/ ١٩٢٩.

(٣٨): من مقالة كتبها الدكتور عبد السلام العجيلي في ١٩٨٩ ونشرت في مجلة (الناقد)، العدد السابع.. كما نشرت في كتاب (القبس المضيء ـ نجيب الريس)، دار رياض الريس، بيروت الطبعة الثانية، ٢٠٠٨.

(٣٩): (القبس) ٨/ ١٢/ ١٩٣٠.

(٤٠): (القبس) ٣/ ١١/ ١٩٣٠.

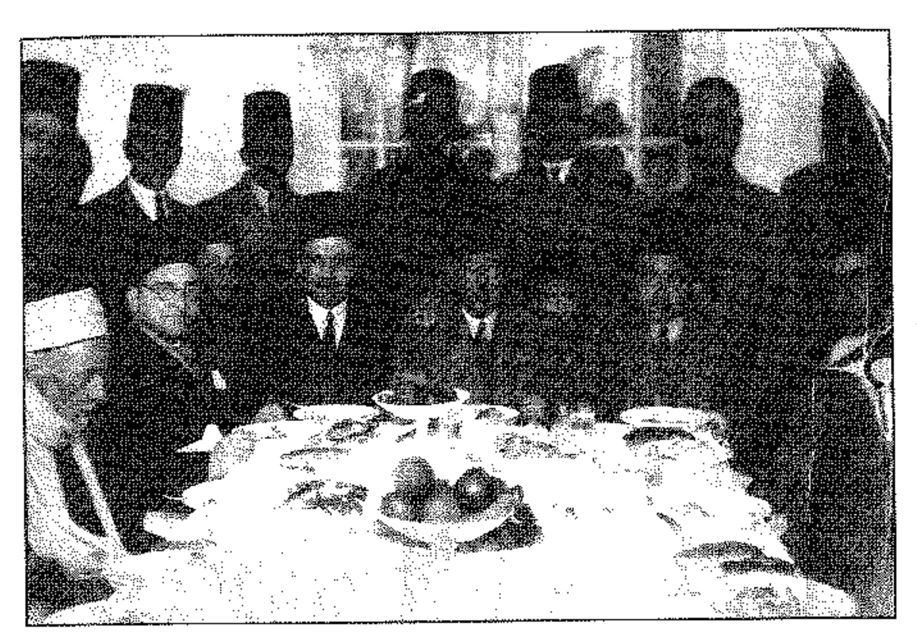
(٤١): عباس محمود العقاد (أسوان،، ١٨٨٩ -القاهرة، ١٩٦٤) أديب ومفكر وصحافي وشاعر مصري. وعضو سابق في مجلس النواب المصري. لم يتوقف إنتاجه الأدبي رغم ما مر به من ظروف قاسية.

(٤٢): روفائيل بطي، أديب عراقي (١٩٠١ ـ ١٩٥٦) من رواد الصحافة العراقية رأس تحرير جريدة العراق (١٩٢١ ـ ١٩٢٤) ثم أنشأ مجلة (الحرية)عام ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٩ أصدر جريدة (البلاد) اليومية وبقيت تصدر أكثر من ربع قرن. انتخب نائباً على البصرة ثم انتخب عميداً للصحافيين، وفي عام ١٩٥٣ أصبح وزيراً للدولة مرتين. له العديد من المؤلفات الادبية والصحافية.

(٤٣) : جريدة (فتى العرب) ١٨/ ١٠/ ١٩٣١.

(٤٤): جريدة (النداء) ٢١/ ١٠/ ١٩٣١.

(٤٥): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.



جلوساً من اليمين إلى اليسار: نجيب الريّس، فخري البارودي، نصوح بابيل، (القاهرة - ١٩٣٦).



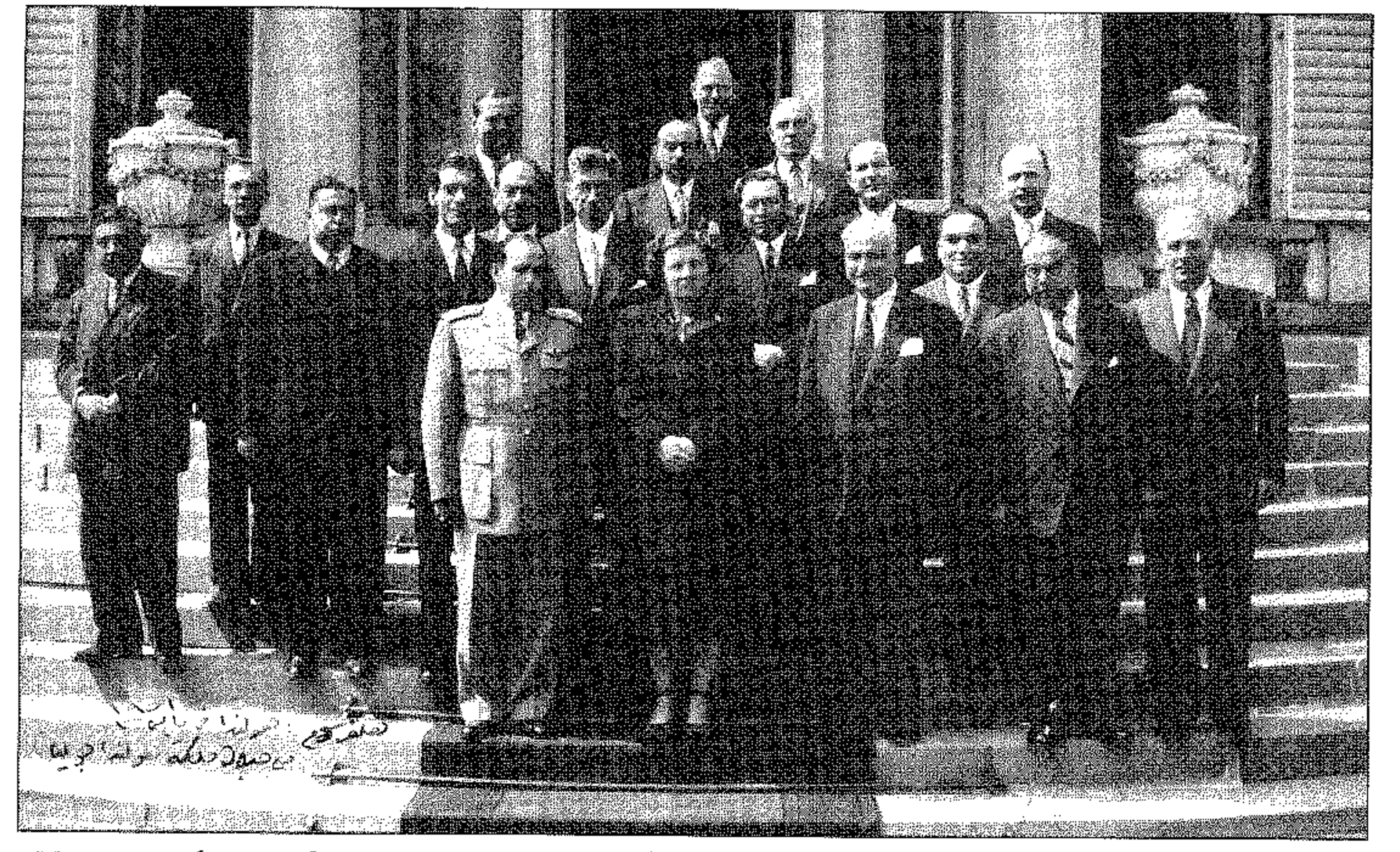
في يوم زفاف الملك فاروق وعيد جلوسه في ٦ أيار ١٩٥١ في قصر الزعفران في القاهرة. من اليمين إلى اليسار: أحمد حمزة باشا وزير التموين، نجيب الريس، جميل مردم بك، فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والمالية.



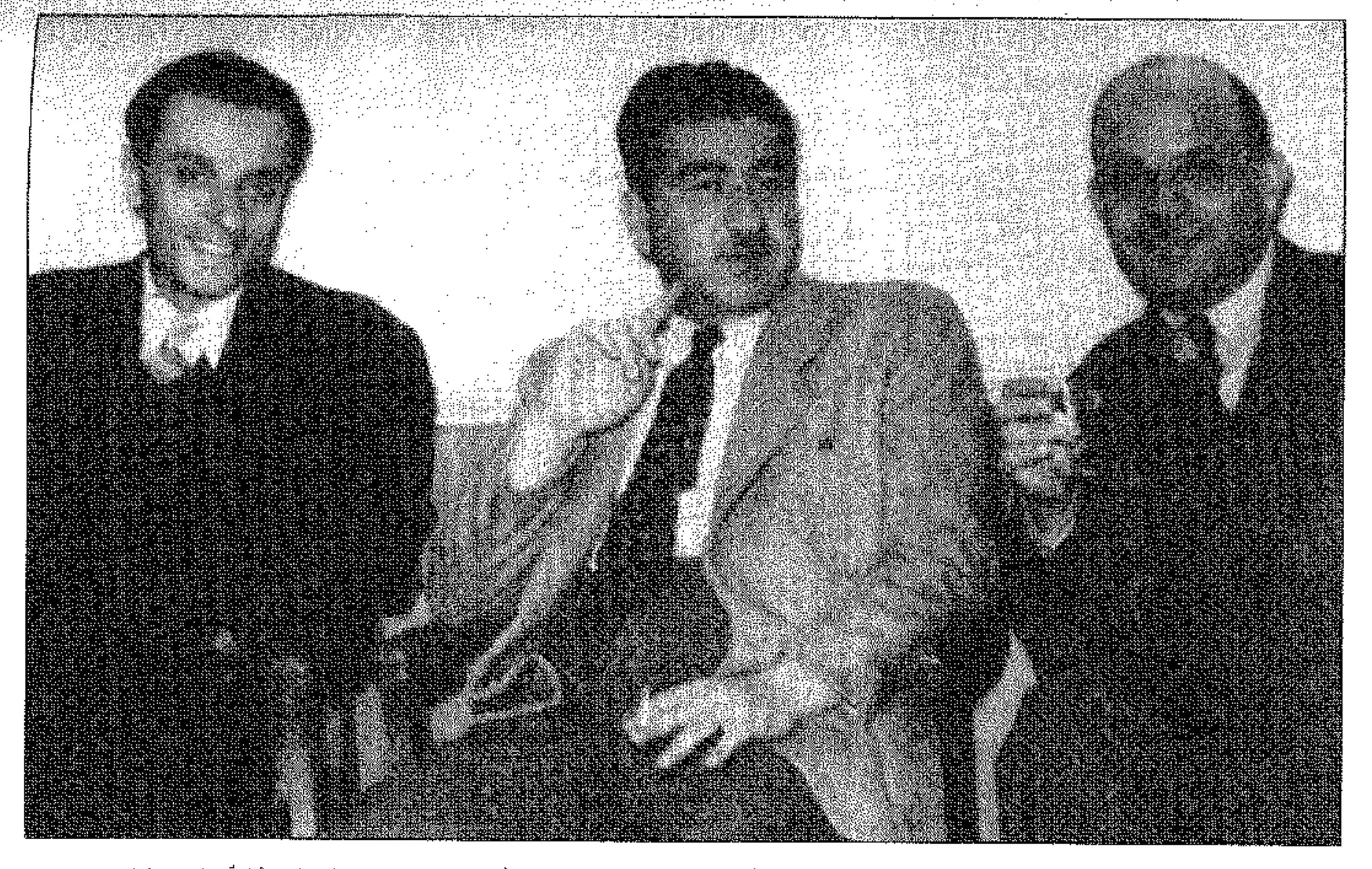
نجيب الريس في مؤتمر الروتاري في الاسكندرية، ١٩٥١.



في مكاتب جريدة «الديلي تلغراف». من اليسار الى اليمين جلوساً: اميل البستاني، رئيس تحرير «الديلي تلغراف»، وديع صيداوي،
وقوفاً: محي الدين نصولي، نجيب الريس، حنا غصن، توفيق يوسف عواد، جبران تويني، الياس حرفوش.



زار وفد صحافي سوري - مصري مشترك هولندا في أيار ١٩٥١. ويبدو نجيب الريّس في أقصى يسار الصورة التي التقطت مع الملكة جوليانا، ملكة هولندا، عند استقبالها للوفد في القصر الملكي في هلفرسوم. وقد بدا إلى اليمين محمود أبو الفتح صاحب جريدة «المصري» وفوزي أمين صاحب جريدة «النظام». كذلك بدا سعيد التلاوي صاحب جريدة «الفيحاء» (الخامس في الصف الثاني من اليسار).



نجيب الريس يتوسط وديع الصيداوي (من اليمين) وتوفيق يوسف عواد (من اليسار) في مكاتب وزارة الإعلام البريطانية عام ١٩٤٥.



نجيب الريس يلقي كلمة وفد دمشق في تأبين الملك فيصل، ملك العراق، في بغداد ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٣. ومما قاله في خطابه: «إن سورية تتجه إلى العراق وهي جزء منه (...) وإن استبعاد سورية هو استبعاد العراق (...) وإذا كان في العراق فياصل (جمع فيصل) ففي سورية غزاة (جمع غازي)، وكان لخطبته تأثيرها.

من مذكرات أكرم زعيتر - «الدستور» الأردنية ١٩٧٩/٩/١٥.

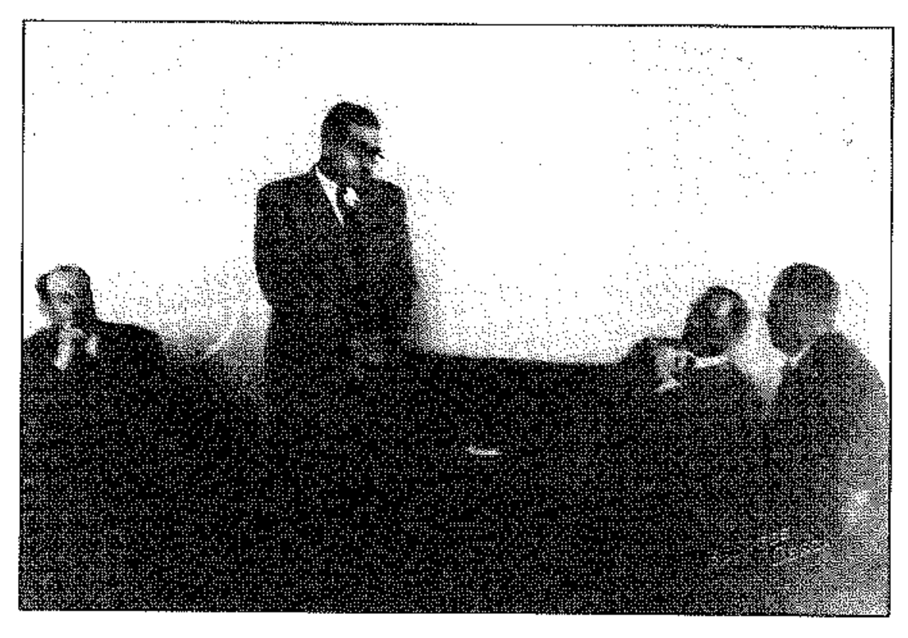


نجيب الريس (الثالث من اليسار) وإلى يمينه نصوح بابيل، مع مجموعة من الصحافيين والفنانين المصريين. من بينهم محمد عبد الوهاب (الثالث من اليمين).

(القاهرة - ١٩٤١)



نجيب الريّس في مؤتمر الحزب الوطني خطيباً. وقد بدا إلى يساره الدكتور عبد الرحمن الكيالي رئيس الحزب، إلى جانب تمثال سعد الله الجابري. (دمشق - ١٩٤٩).



نجيب الريس واقفاً وإلى يمينه الجنرال سبيرس، المندوب السامي البريطاني في سورية ولبنان، وإلى يمينه نصوح بابيل. (بيروت - ١٩٤٣).

القسم الثالث: ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠

القبس الجديد

بعد عام من المعارك القضائية وفي ظل جمود سياسي كبير، انصرف نجيب الريس لإصدار قبسه الجديد، ما تطلب منه تفرغاً كاملاً، فأرسل إلى جريدة (النداء) اللبنانية التي عمل مديراً لمكتبها في دمشق بعد انسحابه من (القبس) القديمة، يعتذر عن الاستمرار في مراسلتها، وأعلن ذلك على صفحات جريدته:

«من على صفحات (القبس) إلى (النداء) وأصحابها: عندما طويت صفحة (القبس) القديمة في جريدة (الأيام)، وتسلمت مكتب جريدة (النداء) وكتبت أول مقالة فيها جعلت عنوانها هكذا: / من القبس إلى النداء/ورددت قول أمير الشعراء في رواية مجنون ليلى:

فكلّ دار قربتْ منكِ منزلي   وكلّ مكان أنتِ فيه مكاني

وأوضحت بأن الجندي في ساحة الجهاد لا يسأل عن مكان الجبهة، أكان في دمشق

أم في بيروت. وإذا كانت (القبس) قد طويت رايتها فإن راية (النداء) منشورة بفيء ظلها على القضية الوطنية ويصمد أصحابها الفتيان الشرفاء لكل ما ينزل بها في سبيل المبدأ الأسمى من نكبات. وقد عملت في تلك الجريدة ستة شهور فما كنت أشعر إلا أنني واحد من أصحابها وعضو في أسرتها، واليوم أعود إلى إصدار (القبس الجديد) وأنا أذكر اليوم ما ذكرته بالأمس من أن الجندي لا يسأل عن مكان الجبهة فقد كانت في بيروت وها هي الساعة في دمشق».

صدر العدد الأول من (القبس الجديد) في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١، وأراد صاحبها أن تكون «جريدة جديدة في عهد جديد» يفتح فيها صفحة جديدة تعود فيها (القبس) مستقلة متخففة من أعباء القبس القديمة بكل ما لها وما عليها، وأعلن في افتتاحية العدد الأول أن

«القبس الجديد ليست لها أية علاقة بـ(القبس) القديمة، لا بمشتركيها ولا بديونها. فقد زالت تلك الجريدة من عالم الصحافة وأدغمت في جريدة (الأيام) التي حلت محلها جريدة (اليوم)، وغدت مؤسسة (القبس) القديمة بمشتركيها وإعلاناتها وحساباتها ودفاترها وحتى (الطاولات) والكراسي ومواقد النار في أيام الشتاء.. ملكاً لأصحاب (الأيام) ومن ثم لأصحاب (اليوم)».

جاءت (القبس الجديد) بأربع صفحات من الحجم الصغير، وذلك في وقت كانت الجرائد عموماً تتجه إلى زيادة عدد صفحاتها من اربع إلى ثماني صفحات «تماشياً مع تطور الصحافة وتلبية لحاجة القراء»، إلا أن نجيب الريس لم يكن يرى في ذلك تطوراً حقيقياً، لأن زيادة الحجم لا تعني بالضرورة تقديم المزيد من الفائدة المعرفية، ويقول مبرراً إصداره (القبس الجديد) بالحجم الصغير بالنزول عند حاجة القراء الذين أصبحوا لا يرون في أكثر الجرائد الكبرى غير «مقالات تحشى حشواً يحررها الأستاذ (المقص)[1] لا تهمّ سورية ولا السوريين في شيء، أو مقالات في الفلسفة والأدب لا يقرأها إلا كتّابها وعمّال المطبعة الذين يرتبونها والمحرر المسكين الذي يصححها». ومن وجهة نظره اختيار الحجم الصغير خلّص القراء من مقالات «تتخم أذهانهم وقدم إليهم جريدة صغيرة تبحث عن شؤون بلادهم الخاصة وشؤون العالم في الحوادث المفاجئة وتحرر بلغة تلغرافية صرفة».

بهذا المفهوم لطبيعة المهنة الصحفية، أو الإعلامية، تقدم نجيب الريس معاصريه، حيث كان لايزال هناك التباس بين مفهوم الصحافة كصناعة وظيفتها نقل المعلومات والتأثير في الرأي العام بلغة مبسطة، وبين مفهوم الصحافة كمهنة تربوية تعليمية ثقافية ترفيهية تنقل الأخبار وتعلّق عليها بلغة أدبية منمقة تنزع نحو التبشير والإرشاد من موقع الوصاية على المجتمع. إلا أن نجيب الريس بدا متابعاً مُجيداً لتطور مفهوم الصحافة والإعلام سواء في مصر أو في أوروبا. وسعى لأن تكون (القبس الجديد) متقدمة على زميلاتها من حيث التركيز على نقل المعلومة بلغة إخبارية مختزلة، بهدف الوصول لشرائح أوسع وبوقت أسرع، معتبراً أن معيار النجاح هو إقبال القارئ، فالجريدة ليست باباً للارتزاق والتكسب، وإنما هي وسيلة للتواصل، فإما أن يجد القارئ فيها فائدة ويقبل عليها أو لا يكون لها فائدة ويعزف عن شرائها فتفشل، وقد أوضح ذلك لدى تناوله موضوع سياسة الاشتراك في جريدته، بأن «**بعض الجرائد إن لم تكن أكثرها قد أصبحت عالة على الناس حتى صاروا يعدّونها ضريبة من الضرائب التي تفرض عليهم بموجب قانون الحياء أو الوقاحة**» مؤكداً أن جريدته لن تكون في عداد الجرائد التي تعيش بحكم هذا (القانون) فهي «**إما أن تكون في نظر القارئ جديرة بالقراءة أو لا تكون، فإن كان الأمر الأول فليشترها من أيدي الباعة أو ليرسل اشتراكها سلفاً لنرسلها إليه في الساعة التي تصدر فيها مهما كان مكانه بعيداً. وإن كان الأمر الثاني وكانت هذه الصحيفة الصغيرة المتواضعة غير جديرة بالقراءة فقد يكون إعراض القارئ عنها درساً قاسياً لنا ولغيرنا من الذين يحسبون الصحافة أو العمل الصحافي وسيلة سهلة من وسائل العيش والارتزاق**» منطلقا من مبدأ مهني متقدم للصحافة فـ «**إما أن تكون قراءة الجرائد حاجة ضرورية يومية أو تكون وسيلة من وسائل التسلية. فإن كانت حاجة ضرورية فيجب أن تضع الصحافة نفسها في قائمة الحاجيات وأن يعاملها الناس على الأقل كما يعاملون الحلاقين والفرانة والقهواتية وباعة العرقسوس والليموناضة، و إن كانت الصحافة وسيلة من وسائل التسلية والتفكهة فلسنا مكلفين أن نفكه الناس ونسلّيهم بالقوة ونرسل إليهم الجريدة ثم نرسل وراءهم الجابي يزعجهم بمطالباته فيسددونه بدل الاشتراك من عملة (على راسي) و(بكره) و(آخر الشهر) وحقهم أن يفعلوا**».

وفق هذه الرؤية المهنية المتخففة من الشعارات والادعاءات طرح نجيب الريس «**بضاعته في السوق بين هذه البضائع المختلفة عاملاً بقاعدة العامة المؤمنين (القناعة كنز لا يفنى) و(الدين ممنوع والعتب مرفوع والرزق على الله)**».

إقالة حكومة الشيخ

تزامن صدور(القبس الجديد) مع عودة المندوب السامي بونسو إلى دمشق في تشرين الثاني ١٩٣١، في أجواء متوترة بسبب المراسيم التي استبق بها عودته بالإضافة إلى القرارات القمعية الصادرة عن حكومة الشيخ تاج، والتي زادت في النقمة الشعبية. وبما أن بونسو كان على وشك إجراء انتخابات عامة وإصدار مراسيم بهذا الخصوص، لم ير بداً من التضحية بالشيخ تاج وإقالة حكومته لتنفيس الاحتقان العام، فأرسل إليه يبلغه الاستغناء عن خدماته، قبل الانتخابات التي تقرر إجراؤها على مرحلتين من ٩ / ١٢/ ١٩٣١ ولغاية ٨ / ١/ ١٩٣٢، بالتزامن مع إصدار ثلاثة مراسيم؛ **الأول** ويقضي بتأليف مجلس استشاري ضم رؤساء الحكومات التي تعاقبت على رئاسة الحكومة منذ عام ١٩٢٠ وآخرين [٢]، و**الثاني** يقضي بتسليم إدارة الدولة السورية لسكرتير عام والأعضاء الباقين من وزارة الشيخ تاج، والمرسوم **الثالث** يقضي بتولي بونسو منصب رئيس الدولة للإشراف على الانتخابات.

أثارت المراسيم الثلاثة مخاوف الكتلة الوطنية، فسارعت إلى المطالبة بإعلان خطة واضحة تؤدي إلى توقيع اتفاقية قبل الانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات. إلا أن اعتراض الكتلة لم يمنع انعقاد الاجتماع الوحيد للمجلس الاستشاري في ٧ كانون الأول ١٩٣١ بحضور بونسو الذي أعلن رفض مطالب الكتلة. وفي موقف جريء للداماد أحمد نامي الذي كان يروج لعودته ملكاً على البلاد، نصح بونسو «بأن يتخذ طريقاً مستقيماً بعيداً عن اللف والدوران». فجاء الرد بإلغاء المجلس، ولدى تبلغ الكتلة رفض مطالبها أعلنت تحفظاتها على الانتخابات واتهمت سلطة الانتداب بالتلاعب بها، محتجّة على عدم السماح لمناضلين وطنيين بالعودة وترشيح أنفسهم أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وشكيب إرسلان وإحسان الجابري.. وغيرهم.

هذه دمشق لا شحيم

شاركت الكتلة في الانتخابات رغم تحفظها، وبرزت في دمشق أربع فئات سياسية متنافسة؛ الشيخ تاج وأتباعه في الحكومة، حزب الإصلاح برئاسة حقي العظم، الملكيون بزعامة رضا باشا الركابي، والكتلة الوطنية. وكان الفرنسيون قد عملوا قبل الانتخابات الاولية بأسبوع

على تشكيل ائتلاف من الفئات الثلاث بمواجهة الكتلة الوطنية. وضمت قائمتهم الشيخ تاج، وحقي العظم ورضا الركابي وبديع المؤيد الذي كان يتعاون مع الفرنسيين لإنجاح الموالين للانتداب. جرت الانتخابات في أجواء من التنافس والاضطراب، وأدّى تدخل الشرطة برئاسة بهيج الخطيب ونائب حاكم دمشق واثق المؤيد بشكل مباشر، أثناء التحضير للاقتراع، إلى حصول مناوشات بين انصار الشيخ تاج وأنصار الشباب الوطني، تلاها ثلاثة أيام من الإضرابات والتظاهرات في كل أرجاء المدينة، وبلغت أوجها مع بدء الانتخابات صباح ٢٠/ كانون الأول، في حي القيمرية مركز ترشح الشيخ تاج وجميل الألشي، عندما قام رجال الشرطة بمنع دخول الناخبين إلى مركز الاقتراع، ثم أحضروا ناخبين آخرين حشوا الصناديق بأوراق تحمل أسماء مرشحي الحكومة. ولدى وصول أعضاء من الكتلة لتفقد الصناديق علموا بما جرى، فدعوا إلى مقاطعة الانتخابات، وراح قبضايات الأحياء من أنصار الكتلة والشباب الوطني يفرضون المقاطعة بالترهيب، فتصاعدت الاضطرابات وخرجت مظاهرات غاضبة في ساحة المرجة، حاول رجال الإطفاء تفريقها بالمياه، فرد المتظاهرون بالحجارة، وجابهتهم الشرطة بإطلاق النار، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح خمسين آخرين. التهبت الأوضاع وامتدت الاحتجاجات إلى باقي المدن السورية لا سيما حماه وحلب، وسقط المزيد من القتلى والجرحى، فنزل الجيش الفرنسي إلى الشارع وفرض حظر تجول، وعُلّقت الانتخابات في دمشق ثلاثة أشهر، واصل خلالها زعماء الكتلة دعواتهم إلى التظاهر ومهاجمة الشيخ تاج ورئيس الشرطة بهيج الخطيب وحاكم دمشق واثق المؤيد، في حين أتمت كل من حمص وحلب جولتي الانتخابات في موعدهما، ففازت لائحة الكتلة في حمص منطقة نفوذ هاشم الأتاسي، أما في حلب، حيث نشرت سلطة الانتداب جنودها السنغال شاكّي السلاح في مراكز الاقتراع، انهزم زعيما إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري، وفازت قائمة خصومهم صبحي بركات وشاكر الشعباني.

تابعت (القبس) مجريات الأحداث، وكانت الى جانب زميلتها (اليوم) جريدة الكتلة الرديفة لجريدة (الأيام)، في حملاتها العنيفة على الشيخ تاج وأعضاء قائمته الانتخابية لتزويرهم الانتخابات، وعلى رئيس الشرطة بهيج الخطيب لإطلاقه النار بنفسه على المتظاهرين في دمشق. وقال محرر جريدة (اليوم) إنه كان على شرفة فندق أمية حين رأى بهيج الخطيب يأمر رجال

الشرطة بقتل المتظاهرين ويناديهم «عليهم.. قوصوهم.. اذبحوهم». نجيب الريس قرأ ما نشرته (اليوم) وقال إنه «بكى حتى شبع من البكاء لا على الشهداء والجرحى، وإنما على القدر الهازل الذي يرفع مخلوقاً مثل بهيج الخطيب الى مديرية الشرطة، ويجعله يأمر بتقتيل أبنائها»، مؤكداً أن أول رصاصة أطلقت على الناس هي رصاصة بهيج الخطيب، وأول كلمة قالها مدير الشرطة لجنوده: «قوصوهم..اذبحوهم». وعقد مقارنه بين رئيس الشرطة وقائد الدرك الفرنسي، في التعامل مع المتظاهرين فرأى أن «قائد الدرك الفرنسي النبيل والضابط المحارب الشريف، لم يأمر رجاله بإطلاق النار بل صبر على المتظاهرين صبر الكرام حتى جعلهم يهتفون له ويحيّونه، وأقل ما يقال في قائد الدرك أنه شجاع لا يبالي بالحجارة يقذفها شباب صغار، وأما مدير الشرطة بهيج الخطيب فرجل جبان ينخلع قلبه من حجر يقذفه طالب صغير أو قروي ساذج. لا بل إن قائد الدرك رجل خاض المعارك الحربية في سبيل الدفاع عن وطنه، فهو وطني يحترم الوطنية أينما كانت، ومدير الشرطة مخلوق لا يعرف من الوطنية الا أنه خلق ليدس عليها ويكيد لرجالها وينتقم من فتيانها. مدير الشرطة هذا المخلوق الذي لو أنصف القدر وأعطاه منا يستحقه من المكانة والجاه لما جعله أكثر من مختار رابع في قريته شحيم أو مكاري متواضع يحمل الزيت على حماره الموروث عن آبائه وينادي في أزقة دمشق الضيقة: حلو يا زيت!».

واسترسل الريس في قدحه وشتمه لخصمه الدائم بهيج الخطيب مجدداً المعركة التي شنّها عليه في القضاء قبل عام، عندما أرسل مهدداً بإغلاق (القبس) إذا لم تكفّ عن التشهير به، فكانت الجريدة الوحيدة التي خاصمت رئيس الشرطة وفضحت فساده وفساد ابن عمه متصرف حوران السابق، كما كانت الجريدة الوحيدة التي تحملت وزر خمس دعاوى قضائية حاول بهيج الخطيب عبر صداقاته مع القضاة أن تؤدي الى إلغاء امتياز (القبس) نهائياً، وتجريد نجيب الريس من حقوقه المدنية لمنعه من إصدار جريدة جديدة، إلا أن الخطة لم تنجح، ليبقى العداء بينهما قائماً. ولم يجد نجيب الريس حرجاً في وصفه بـ «الرجل الذي أسفّ القدر وهزل وتشرشح فجعله مديراً للشرطة في عاصمة العرب والإسلام، يقول عن نساء دمشق المتظاهرات أنهن (مومسات)، وعن رجالها الكرام (قوادون) والذي كان يهدد البلد بأنه قادر على اكتساحها بأربعين شرطياً، ولكن بهيج الخطيب لم يستطع بجميع جنوده أن يكتسح باب السراي فتوارى وراءهم وصوّب مسدسه بيده المرتجفة، وعينيه المغمضتين وعنقه الملتوية إلى خلف حتى لا

تري النار من شدة جبنه، ثم أطلقه على الناس، ولما فرغت رصاصاته لم يعرف كيف يضع فيه رصاصات أخرى، فأعطاه للشرطي يحشوه له، وأخذ منه مسدسه، وهو يحمل بضعة مسدسات لا ليحارب بها لأنه أذل من أن يحارب بل لدسّها في جيوب الناس وإحالتهم على المجلس الحربي بتهمة حمل أسلحة ممنوعة». وقال نجيب موجهاً كلامه للخطيب باستهزاء: **«لقد لبست جلد النمر يا صديقي (العزيز) في أسبوع الانتخابات، وقد عشت في هذه المدينة عشر سنين بثوب الثعلب، لا تتقن غير الزلفى، ولا تجيد غير الابتسامة الصفراء، حتى إذا رفقنا بك وكففنا عن نشر دسائسك وفضائح ابن عمك متصرف حوران السابق بعد أن التجأت الى رجل كريم في قومه عدت الآن إلى الكيد لهذه المدينة التي أطعمتك من جوع وآمنتك من خوف».**

وأكد أن بعد الذي جرى فإن دمشق لن تقبل ترضية عاجلة عن قتلاها وجرحاها إلا إقالته وإقالة الحاكم الإداري وإقالة الشيخ عبد القادر الخطيب كأقل ما يقضي به العدل، وأن أول ما يجب عمله هو خروج بهيج الخطيب من مديرية الشرطة ولكن ليس إلى وزارة الداخلية بل إلى بلدته «شحيم» لأن دمشق لن تقبل أن يقوم على أكبر وظيفة في وزارة الداخلية فيها «رجل قاتل» صفة الرجولة كثيرة عليه لأنه **«مخلوق يحمل في صدره حقد الجمل في ثوب الحمل»**.. **«فهذه المدينة اسمها دمشق لا شحيم أما بقاؤه فيها، فوقاحة لأنه الجاني عليها، فدمشق لا تستطيع أن تحمل الأذى وتحتمله في وقت واحد»** [٣]

قبر الرجعية

تصاعدت حدة المواجهات في البلاد، وتوضّحت حدّة الانقسام في المشهد السياسي بين وطنيين «بوصفهم ديموقراطيين» يسعون إلى إقامة دولة ديموقراطية، وبين كبار الموظفين في الدولة والحكومة من المتعاونين مع سلطة الانتداب، بوصفهم «رجعيين» ينحدر معظمهم من الطبقة السلطوية التقليدية التي نشأت في ظل الحكم العثماني، ويسعون إلى استعادة نفوذهم عبر التعاون مع سلطة الانتداب، وبرز نجيب الريس في قبسه الجديد كواحد من أشرس الصحافيين الوطنيين الذين تعقبوا بمقالاتهم، هؤلاء الذين كان ينعتهم الشباب الوطني بـ«الأذناب والفلول». حيث اعتبر يوم ٢٠ كانون الأول الذي شهد بدء المواجهات صباح أول أيام الانتخابات، يوم

«**فتح قبر الرجعية الذي سيساق إليه رؤوس وأذناب الرجعية بلا هوادة**» مع قناعته التامة بأن «**الثورة المسلحة أفلست وستفلس كل ثورة مثلها، ولكن الثورة السلمية الديموقراطية على الرجعيين قد بدأت ويجب أن تنتصر**». ولذلك شن هجوماً استباقياً على صبحي بركات الذي عاد إلى الواجهة ليطرح اسمه ضمن مرشحي سلطة الانتداب لرئاسة الجمهورية أو الحكومة، بالتزامن مع شائعات بعقد مجلس النواب في حلب بعد فوز مرشحي فرنسا بالانتخابات هناك.

وكان نجيب الريس ينقم على صبحي بركات الذي بدأ حياته ثائراً على فرنسا في شمال غرب البلاد، قبل أن يتصالح مع الانتداب وينقلب على الزعيم إبراهيم هنانو، ومن ثم تسلمه منصب حاكم دمشق لثلاث سنوات أثناء الثورة، لم يتكلم خلالها باللغة العربية، ولم يقرّب إليه إلا كل أرمني أو تركي طريد، وصرح أكثر من مرة بأنه سيعامل دمشق بأفظع مما عاملها جمال باشا السفاح، بحسب ما أورده نجيب الريس عنه في مقالات تفند دعايات ترشحه لرئاسة البلاد، وتذكّر بتاريخ تعاونه مع الفرنسيين أثناء الثورة ومسؤوليته عن تدمير دمشق حتى أنه «**حوّلها الى خرائب اختلط ترابها وحجارتها بأشلاء القتلى وجماجم الضحايا. ولاحق الثوار إلى المنافي وحمل أكثر شبابهم على الالتحاق بالثورة فراراً من اضطهاد حكومته وهرباً من سياط قائد دركه وحيد بك**». أما سكان الميدان والشاغور وسيدي عامود فقد تحولت قصورهم في عهد صبحي بركات إلى أكوام من الحرائق. ويقول نجيب الريس إن بعض أهالي دمشق عندما ناشدوا الجنرال سراي وهم تحت نيران القنابل، الرحمة بالأطفال والنساء وإيقاف النار، رد عليهم بأن رئيس حكومتكم هو الذي وافق على ضرب المدينة، كما لم ينس نجيب الريس أن صبحي بركات أقام حفل عرس كبير له في السراي الحكومي، وأهرق كؤوس الشمبانيا في قاعة المجلس التأسيسي.. عندما كان قائد شرطته يسوق رجال حزب الشعب، ومنهم فوزي الغزي وفارس الخوري، مكبلين بالسلاسل الى منفاهم بأرواد. بينما معركة المزرعة مستعرة ويُقتل فيها السوريون والفرنسيون بالمئات، والأمهات ثكالى والقبور تنتشر في الغوطة(٤).

وفي مقالة ساخرة وقعها (المقنع) تحت عنوان «**صبحي بركات غول الوطنيين؟**» عرضت (القبس) أبرز صفات بركات التي زعم بعض الفرنسيين أنها تؤهله ليكون رجل الساعة في سورية وهي «طول اللسان» وأنه بهذه الصفة يستطيع مناهضة الوطنيين الذين عجزت عن

مناهضتهم جميع الحكومات والأشخاص الذين جيء بهم إلى مقاعد الحكم. وخلص المقنع إلى أن بركات «**جبان يخاف خوف الأطفال**».

وبدورها ردّت صحافة حلب الموالية لصبحي بركات على ما كتبه (المقنع) وكان أبرزها جريدة (الوقت) لإدوار نون الذي سبق أن وصف الزعيم إبراهيم هنانو بـ«الدجال»، ودافع عن بركات عبر «التزلف» لدمشق وأهلها، وكتب يطمئنهم بأن المجلس سيعقد في دمشق وأن «ابن بركات مع سائر النواب سيذهبون الى مدينتهم الزاهرة.. وإذا ما نزل فخامته في دمشق فإنه ينزل بين أهله وأصدقائه وخلانه..» وقالت: «لو علم المقنع كيف استقبلت دمشق فوز صبحي بركات بالنيابة وكيف أرسل رجالاتها ألوف البرقيات وتحارير التهاني لخجل من نفسه»، إلا أن نجيب الريس تحدّى محرر (الوقت) أن يمتلك الشجاعة وينشر تلك البرقيات، لأنه إذا كان هناك فعلاً من أرسل برقيات تهنئة، فسيكون رضا سعيد وزير المعارف، وحمدي النصر وزير المالية في عهد صبحي بركات. أو ربما يوسف الحكيم الوزير في كل وزارة. وقال:

«أما دمشق التي خربت بيوتها في عهد صبحي بركات فإن أطلالها الصامتة هي التي تبرق بالعزاء كما تبرق الثواكل إلى قتلة أولادهن. إن الأطلال المحترقة في دمشق وتلك القبور المنتشرة في الغوطة هي وحدها التي تمثل دمشق وأفضل من في دمشق، وإن حفنة من تراب الميدان والغوطة ذلك التراب الذي امتزج بدم الشباب الغالي لن تسمح أن تطأها قدم ابن بركات رئيساً للجمهورية أو رئيساً للحكومة إلا إذا نسي الفرنسيون ذكرى قتلاهم ومصارع رجالهم واغتفرت دمشق لابن بركات ما اغتفرته لجمال باشا، وهيهات أن تنشف دموعكن أيتها الأمهات في دمشق والغوطة». وأضاف موجهاً كلامه لصديقه القديم محرر (الوقت) بأن «**الزلفى لدمشق قد فات وقتها وأن القاعدة الفقهية تقول الساقط لا يعود وإذا كانت تفهم العربية على طريقة سيدك صبحي بركات فتعال أقل لك مثلاً عربياً ينطبق عليكم: الصيف ضيعت اللبن**»[٥].

حملات نجيب الريس على مدير الشرطة بهيج الخطيب والمطالبة بإقالته، وهجومه على صبحي بركات رد عليها المندوب السامي بالمصادقة على قرار الحكومة بتعطيل جريدة (القبس) ثلاثة أشهر بتهمة التهييج والإخلال بالأمن. ولم يكن قد مضى على صدورها أكثر من ثلاثة أشهر.

عودة (القبس)

عندما أجريت الانتخابات في دمشق بعد ثلاثة أشهر من تعليقها فاز سبعة عشر مرشحاً من الكتلة، واجتمع مجلس الكتلة للتشاور في ما إذا كان من الأفضل دخول النواب الوطنيين المجلس أم مقاطعته، فحصل انقسام بين داع إلى المقاطعة، وفي مقدمتهم الزعيم هنانو وهاشم الأتاسي، وبين داع إلى المشاركة وإتمام العمل السياسي عبر المجلس وفي مقدمتهم جميل مردم بك ومظهر رسلان. وكان نجيب الريس مع الفريق الثاني. وبعد جدل طويل قررت الكتلة دخول نوابها السبعة عشر إلى المجلس، والمشاركة في الجلسة الافتتاحية في ٧ حزيران ١٩٣٢ وسط إجراءات أمنية مشددة فرضتها سلطة الانتداب.

إلا أنه وقبيل افتتاح المجلس جرت تسوية في اجتماع خفيّ بين جميل مردم بك وبين المسيو سولومياك مندوب المفوض السامي في دمشق أسفر عن اتفاق جنتلمان بأن يدخل مردم بك ومظهر رسلان الوزارة، على أن يكون محمد علي العابد رئيساً للجمهورية عوضاً عن صبحي بركات الذي كان مرشحاً قوياً لهذا المنصب، إلا أن تاريخه الأسود في دمشق أيام الجنرال سراي وحملات (القبس) عليه جعلت أسهمه في دمشق تنخفض إلى الحضيض.

وفي أول جلسة للبرلمان انتخب صبحي بركات رئيساً له، وتم تأجيل الاجتماع إلى ٩ حزيران لانتخاب رئيس الجمهورية، ولدى عقد الجلسة في موعدها، طالب نواب الكتلة الوطنية بإلغاء المادة ١١٦ من الدستور، إلا أن النواب الموالين للانتداب اقترحوا النأي عن السياسة في جلسة مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية، فجرى التصويت ونال محمد علي العابد ٣٦ صوتاً، بينما نال صبحي بركات ٣٢ صوتاً، وعليه أعلن محمد علي العابد رئيساً للجمهورية. ثم انصرف المفوض السامي إلى تأليف الوزارة برئاسة حقي العظم وضمت اثنين من النواب الوطنيين، جميل مردم ومظهر رسلان.

مع إعلان انتخاب رئيس للجمهورية وحكومة دستورية وبرلمان، في ١١ / ٥ / ١٩٣٢ أطلقت المدافع الفرنسية طلقاتها معلنة فتح صفحة جديدة، وكانت (القبس) تنتظر في اليوم التالي عودتها للصدور بعد تعطيل نحو ثلاثة أشهر. وبينما تمنى صديق فرنسي لنجيب الريس أن تكون مدافع الفرح قد أشاعت السرور والحبور لديه لأن أول مرسوم يصدره رئيس الجمهورية هو الإفراج

عن (القبس)، اعتبر نجيب الريس «أن مدة التعطيل تنتهي في اليوم التالي ولا حاجة لها بإصدار مرسوم رقم واحد، متمنياً أن يأتي مرسوم رقم واحد أول مرسوم ذي قيمة وخالٍ وطنية من كلمتي (شُوهد) أو (صُدق) التي اعتاد المندوب السامي أن يمهر بها المراسيم الصادرة عن الحكومة السورية، قبل انتخاب رئيس جمهورية».

أما المدافع فلم تسرّه لأنها فرنسية والبارود فرنسي، وقد سبق أن سمع السوريون صوتها ثلاث سنوات الثورة من عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، لذلك ما عاد يدهشهم «سواء كانت تطلق حمماً وويلات أم ترسل سلاماً ومسرات» فالذي قبضه السوريون عام ١٩٣٢ دفعوا ثمنه أضعافاً عام ١٩٢٥ ورأى «من عجائب المصادفات أن يجري حساب الدفع والقبض تحت أصوات المدافع». والذي يريده السوريون حقاً بعد إعلان الجمهورية والدستور هو «الاطمئنان على الحريات المهددة، فمع أن الدستور صان حرية الكتابة والخطابة والصحافة، ونص على أن التعذيب الجسدي ممنوع ولا يجوز إبعاد السوريين عن موطنهم، ولكن المادة ١١٦ انتهكت حرمات الحريات، فالدستور والجمهورية والبرلمان وحتى الوزارة الدستورية الأولى جميعها تذوب وتتلاشى إذا غضبت عليها يوماً ما فقرة واحدة من فقرات المادة ١١٦. السوريون يحتاجون للشعور بطعم الحرية وأن يتذوقها الكاتب في جريدته والنائب في برلمانه والوزير في مكتبه وأن يعتقدوا أنهم أحرار في ضمائرهم وأعمالهم»[٦].

«التعاون المشرّف» مرة أخرى

عاد موضوع عقد اتفاقية ليُطرح مجدداً في صيف ١٩٣٢ مع عودة اليسار الفرنسي إلى السلطة في انتخابات ١٩٣٢، وتسلم إدوار هريو الذي كان يعد «صديقاً» للسوريين، رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، حيث طلب من مندوبه السامي هنري بونسو الذي كان يقضي عطلته الصيفية في باريس، وضع خطة مع جدول زمني لتمكين توجه سورية بشكل أسرع إلى التحرر، وذلك بتأثير الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع العراق.

انهمكت الكتلة الوطنية في تدارس إمكانية عقد اتفاقية عبر اجتماعات كانت شاقة وكشفت عن انقسامات عميقة داخل الكتلة، وبصعوبة تم التوافق على اعتبار الاتفاقية الإنكليزية ـ العراقية

مرجعاً للاتفاقية الفرنسية ـ السورية ومتطابقة في امتيازاتها، ومطالبة المندوب السامي بتوثيق خطي لأسس الاتفاقية الرسمية، وربط عودة النواب الوطنيين إلى البرلمان باستجابة المندوب السامي لهذا المطلب. وضع هذه الشروط وتمسك بها فريق المتشددين هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وأعضاء الكتلة من الحلبيين، مقابل فريق جميل مردم بك ومظهر رسلان اللذين كانا مؤيدين لفكرة التعاون المشرف. وقد اضطر هذا الفريق للقبول بتلك الشروط على مضض.

لدى عودة المندوب السامي بونسو من إجازته الصيفية عبّر عن حسن نيات حكومته، وأعلن بدء المفاوضات بشأن عقد اتفاقية ووعد أن تأتي أكثر ليبرالية في محتواها من الاتفاقية الإنكليزية ـ العراقية. رغم هذه الوعود المبشرة الا أن غالبية زعماء الكتلة لم يكن لديهم ثقة بجدية فرنسا في عقد اتفاقية، لا سيما أن الصحافة الفرنسية كانت تشيع أنباء تتناقض مع تصريحات المندوب السامي، حيث نفت صحيفة «لوماتان» نفياً قاطعاً أن تحل الاتفاقية مكان الانتداب، و رأت في تخلي فرنسا عن الانتداب احتمالاً بعيداً جداً.

في هذا الجو المرتبك طالبت (القبس) باستقالة مردم ورسلان، الوزيرين الوطنيين، من الحكومة، بداية تشرين الثاني من العام ١٩٣٢، وسبق ذلك عرض نجيب الريس لرأيه في اجتماع صاخب للكتلة الوطنية استمر حتى ساعة متأخرة عشية الأول من تشرين في منزل النائب عفيف الصلح في دمشق، دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، حيث ظل الموقف مرتبكاً بين رأي يقول بدخول مجلس النواب في جلسته الأولى ومطالبة الوزارة ببيان ينص على أن الثقة لن تمنح إلا على أساس تقييدها بمفاوضة الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة على أساس المعاهدة العراقية والاستمرار بأعمال النيابة، وبين رأي آخر يقول بالإصرار على الانسحاب من المجلس النيابي ريثما ينشر المفوض السامي بياناً رسمياً يحدد فيه أسس المعاهدة. ورأى نجيب الريس أن «**الارتباك النازل بموقف الوطنيين ناشئ عن حرصهم الشديد على معرفة أسس المعاهدة والصعوبة التي تواجهها الوزارة في الوصول إلى هذه الأسس، وأن ليس من سبب لهذا التبلبل سوى أنهم أقلية في المجلس وأن أكثرية النواب ليست في جانبهم**». واعتبر صاحب (القبس) أن هذه المسألة يجب معالجتها والوقوف منها موقفاً برلمانياً دستورياً صريحاً». وذكّر برأيه يوم أجريت الانتخابات في ٢٠ كانون، أي كانون الأول، بأن مشاركة الوطنيين في البرلمان يجب أن تكون «إما

أكثرية حاكمة أو أقلية معارضة» ولم يكن من رأيه دخول اثنين من الوطنيين في الوزارة بعد أن اتضح أن عدد النواب الوطنيين لا يزيد عن السبعة عشر نائباً، وقال: «**ما دمنا خسرنا الأكثرية، فليس من حقنا أن نحكم، ولكن من واجبنا ونحن أقلية أن نكون نواباً معارضين**».

عقد البرلمان أولى جلسات الدور التشريعي في ظل مقاطعة ١٥ نائباً من الوطنيين، وبدا الجو مشحوناً فعقدت الكتلة اجتماعاً سرياً في حمص بين ٢ و٤ تشرين الثاني، اعتبر من أخطر الاجتماعات، لما طرأت فيه من تغييرات داخل الكتلة، إذ عادت الكفة لتميل لصالح فريق المعتدلين بقيادة جميل مردم بك بعدما انضم سعد الله الجابري إلى صفه، مقابل الفريق المتشدد إبراهيم هنانو و هاشم الاتاسي، وبذل الأخير جهوداً مضنية للتقريب بين الجابري وهنانو.

تقسيم ثقافي

انتهى اجتماع حمص إلى أن يكون تحقيق تقدم في المفاوضات شرطاً لعدم مقاطعة الوطنيين للبرلمان، الذي رحب بهذه الصيغة. وهكذا عاد النواب الوطنيون إلى المجلس وطالبوا بمنح الرئيس العابد صلاحية التفاوض بشأن الاتفاقية. وباشر بونسو مناقشة الخطوط العريضة للاتفاقية مع الرئيس العابد وحكومة حقي العظم. لكنه لجأ للمراوغة والغموض في ما يخص بند وحدة سورية. وحين حان موعد إلقاء خطابه أمام عصبة الأمم في جنيف في كانون الأول ١٩٣٣ فاجأ السوريين باقتراح تقسيم الإقليم الخاضع للانتداب الفرنسي إلى منطقتين: إحداهما «منطقة المعاهدة» لتشمل دولة سورية، والأخرى «منطقة انتداب» وتشمل لبنان الكبير، ودولة العلويين وجبل الدروز. وحين سأله رئيس لجنة الانتدابات الدائمة عن مسألة وحدة سورية، رد بونسو بالتشديد على الحاجة إلى تطور سياسي قبل دمج الأقليتين العلوية والدرزية في سورية، بسبب تخلفهما السياسي. وأشار بونسو في خطابه أيضاً إلى العناصر الوطنية المختلفة في سورية وتعمد تجاوز المطالبة الشرعية للكتلة الوطنية بالقيادة السورية الموحدة[٧].

رد الوطنيون على كلمة بونسو بمشاعر الخيبة والغضب، وكتب شكيب إرسلان وإحسان الجابري أعنف الانتقادات في دوريتهما (الأمة العربية) وتدفقت على مقر العصبة موجة من العرائض مطلع عام ١٩٣٣ كانت في معظمها تطالب بالوحدة السورية[٨].

فنّد نجيب الريس كلام بونسو بصيغة تهكمية أبرزت تناقضات السياسة الفرنسية حيال وحدة سورية، مذكراً بما سبق وتذرع به المندوب السامي السابق روبير دوكيه أمام لجنة الانتدابات من أسباب لتجزئة سورية لأسباب سياسية دينية مذهبية طائفية، وعندما جاء بونسو عدل تلك الأسباب في محاولة لتكون «أقل جرحاً للشعور وأكثر لباقة وكياسة، وساق أسباباً طريفة مبتكرة.. سياسية علمية ثقافية» وقال إن «اختلاف درجة الثقافة بين البلاد الخاضعة للانتداب يحول دون وحدتها، ولا بد للتطور أن يعمل عمله في منطقة اللاذقية وجبل الدروز كما عمل في منطقة الجمهورية السورية، وعندئذ يفكرون في إمكان الوحدة أو عدم إمكانها». واستنتج نجيب الريس من هذا الطرح أن «اختلاف المذاهب بين السوريين ليس هو الحائل دون توحدهم في دولة واحدة ـ وقد كانوا موحدين من قبل في نصف ولاية منذ أن خلقهم الله ـ بل إن اختلاف الثقافة فقط هو الحائل». وسأل بتهكم «ما هي درجة الثقافة التي يطلبونها في العلويين والدروز؟ هل يريدوننا أن ننتظرهم حتى يصبحوا جميعهم أو أكثرهم من حملة البكالوريا أو الليسانس؟». ومع ذلك افترض أن تلك الأسباب صحيحة، فإن السؤال الذي يفرض نفسه:

«كيف سيتم التوفيق بين اختلاف درجة الثقافة في الشعب السوري نفسه القاطن في أراضي الجمهورية السورية والاستعداد لإلغاء الانتداب عنه والاعتراف ببلوغه درجة من التطور تسمح له بأن يحكم نفسه بنفسه؟ ولمن سيعطون المعاهدة في الجمهورية السورية وعمن سيلغون الانتداب؟» وليتبعها بجملة تساؤلات: «إن سكان الجمهورية السورية مليون ونصف المليون نسمة يوجد بينهم أضعاف عدد العلويين والدروز ممن هم أقل ثقافة من العلويين والدروز، فكيف سيسمح لهؤلاء أن يتمتعوا بإلغاء الانتداب ونعمة الحكم الذاتي ما دامت الثقافة هي المقياس بين الانتداب والتحرير؟ وكيف يتمتع أهل دمشق وأهل حوران بنظام واحد وهما مختلفان جداً في الثقافة والتعليم بل كيف سيتم التوفيق بين ثقافة أهل حمص؛ وأهل الرستن وتعليم أهل حماه وبين أميّة سكان القرى والبادية؟ ولكن ليس عند أهالي حوران وحمص وحماه بحر ومرفأ بل عندهم بادية وإبل، فالثقافة إذن واختلافها بين هذه المناطق وتلك أسباب تضرب المنطق على عينيه». ورأى نجيب الريس أن ما قاله المفوض السامي لا يعني سوى أمر واحد وهو أن فرنسا تريد فرض معاهدة مع المدن الأربع وانتداب على ما عداها من مناطق، وسواء قبل الوطنيون أم لم يقبلوا فإن عملية البتر ستتم، وسيخرج لواء اللاذقية وجبل الدروز من

الكيان السوري الجمهوري الصالح لعقد المعاهدة. وأكد أن «**المسألة ليست مسألة ثقافة ولا مسألة منطقة طلبت الانفصال وأخرى طلبت الانضمام، بل هي مسألة قوي يعامل ضعيفاً، وحاكم يفاوض محكوماً. والوطنيون بين أمرين: إما مسألة حق ومنطق وإما مسألة قوة وإملاء إرادة، فإن كانت الأولى فليس هذا طريقها، وإن كانت الثانية، فلا يملك الوطنيون جواباً على ذلك أكثر من كلمة واحدة هي كل قوتهم ورمز ثقة الأمة بهم وهي كلمة لا**»[٩].

بعد مناقشة رجال الكتلة في دمشق وحلب ما قاله المندوب السامي بونسو أمام لجنة الانتدابات، أجمعوا على أنه لا يصلح أساساً للمفاوضات المنتظرة بين الفرنسيين والحكومة السورية. وقال إبراهيم هنانو في تصريح لـ (القبس): «يجب أن يعلم الفرنسيون أنه قد مضى الوقت الذي يظن فيه أن الوطنيين ينجرّون وراء الحوادث والمفاجآت.. إن السيادة الوطنية والوحدة هما اللذان يجب أن يكونا أساساً لكل عقد وكل اتفاق»[١٠]. كما طالب نجيب الريس الفرنسيين بتوضيح موقفهم وعما إذا كانوا في مفاوضتهم يريدون العودة إلى الوراء؟ لأن الشروط المعروضة على السوريين في عام ١٩٣٣ أقل من الشروط التي عرضت في عام ١٩٢٦. وتتناقض مع تعهدات بونسو لدى تسلمه منصبه خلفاً لـ «دي جوفنيل» وقد تعهد باتباع سياسته، حيث عرض على حكومة الداماد أحمد نامي الأولى وقد ضمت ثلاثة وزراء وطنيين ـ فارس الخوري، ولطفي الحفار وحسني البرازي ـ مطالب قبلوا بها على مضض، واعتبرت ضئيلة قياساً إلى مطالب الثورة، وتضمنت قبول فرنسا ببرنامج الحكومة المتضمن الوحدة السورية على أساس اللامركزية، وأن يكون لسورية منفذ على البحر في أقرب ساحل. وطرح مسألة الأقضية الأربعة التي ألحقت بلبنان على التحكيم بين حكومة سورية وحكومة لبنان، فإذا لم يقبل أحد الطرفين بحكم فرنسا يستأنف الحكم في جمعية الأمم. وأعلن ذلك دي جوفنيل في حديقة الأمة بدمشق. وعندما جاء بونسو تعهد بالمتابعة بما بدأه سلفه، لكن بيانه الأخير تنكر لكل ذلك. وأكد نجيب الريس على «**إنه لا يجوز لفرنسا نفسها أن تعرض على سورية قبل سبع سنوات وحدة عامة على أساس اللامركزية يدخل فيها جبل الدروز واللاذقية في دولة سورية واحدة مع إيجاد شكل مركزي محلي موضعي لكل من هاتين الولايتين أو المنطقتين، كما تطرح حلاً للأقضية الأربع عبر الاستفتاء، ثم تأتي لاحقاً وتخرج جبل الدروز واللاذقية من حدود الجمهورية**

السورية التي يراد عقد المعاهدة معها. وتتناسى الحل الذي طرحته للأقضية الأربعة.!!» وطالب المفاوض السوري بالتمسك بوحدة عامة بين جبل الدروز واللاذقية وسورية الحاضرة على أساس اللامركزية واستفتاء الأقضية الأربعة، وأن تكون طرابلس لا أرواد منفذاً بحرياً للجمهورية السورية بلا قيد أو شرط، والتي سبق أن عرضتها فرنسا كوثيقة لتكون أساساً للمفاوضات[١٠].

في غضون ذلك عقد المجلس المركزي للكتلة مؤتمراً في حلب في منزل إبراهيم هنانو شباط/ ١٩٣٣، وبعد تسعة أيام من المناقشات المحتدمة خرجت الكتلة ببيان شديد اللهجة وقعه رئيس الكتلة هاشم الأتاسي اعتبر بيانات الجانب الفرنسي أمام لجنة الانتدابات: لا تقيّد الأمة بشيء، وأن الجانب السوري من رجال الكتلة الوطنية لا يشرع بمفاوضات لعقد معاهدة لا تقوم على أساس تحقيق الوحدة السورية[١١].

هاجمت الصحف الموالية لحقي العظم ورئيس البرلمان صبحي بركات موقف الكتلة الوطنية، ورأته موقفاً جديداً يهدف إلى عرقلة الحياة السياسية لتحقيق مآرب شخصية، معتبرة الوطنيين طلاب مناصب ومكاسب خاصة لا يعرفون معنى الوطنية والإخلاص. وردّت (القبس) على تلك الحملة بالتأكيد على أن موقف الكتلة الرافض للبيانات الفرنسية الأخيرة ليس جديداً بل هو نفسه موقف الوطنيين قبل دخول رجال منهم في الحكم وفي خلاله. وقد ثبتوا على هذا الموقف. ولخص نجيب الريس فحواه بـ «**إما مفاوضة على أساس قبول الوحدة وعقد معاهدة تنص عليها بجلاء ووضوح مع سيادة وطنية تتفق مع معنى الاستقلال التام، وإما انسحاب من الوزارة والنيابة معاً. وبعد ذلك فلتبك أم علي على علي!**» أما الذين رأوا عكس ذلك فهم «**الذين هبطت عليهم الوطنية فجأة! بعد أن عملوا في ظلال الأجنبي على تمزيق وحدة البلاد**».

مفاوضات سرية

بعد مؤتمر حلب وعدم تجاوب الفرنسيين، أعلن هنانو أن الانتداب غير شرعي وطالب رسمياً باستقالة وزراء الكتلة. وانطلقت حملة لإرغام جميل مردم ومظهر رسلان على الاستقالة من

الحكومة، وذلك بينما كان مردم قد بدأ مفاوضات سرية استمرت لغاية شهر نيسان مع بونسو عبر مدير المكتب السياسي شوفل وويبر، لقناعته بأن التقرب من الفرنسيين هو الأمر العملي الوحيد. إلا أن تصرفه المنفرد كان خروجاً على ما قررته الكتلة في مؤتمر حلب، الأمر الذي عمّق الخلافات داخل الكتلة، وباتت مهددة بالانشقاق مع تنامي الهواجس من تمكن مردم من إقناع مؤيديه المعتدلين بمواصلة المفاوضات بشكل مستقل عن الكتلة. والمخاوف كانت لدى الوطنيين الحلبيين جدية إلى درجة أنه حين انتشرت شائعة أن اتفاقية قد وقعت، حضر هنانو إلى دمشق لإبطال ما لم يكن قد حدث. وفي عشرين نيسان قدم مردم استقالته وتبعه مظهر رسلان، وتمكنت الكتلة من إيجاد إخراج لهذا المشهد بحيث لا يبدو أنه نتيجة لخلاف في الكتلة وإنما العكس، إذ هيأت مظاهرة تأييد لمردم إثر إعلانه الاستقالة فحُمل على الأكتاف إلى منزله، كما بذلت الكتلة جهوداً لدفع الرئيس العابد إلى الاستقالة لكنها باءت بالفشل[١٢].

استمرت المفاوضات حتى نهاية عام ١٩٣٣، لكنها تحولت إلى نوع من تضييع الوقت بعد استقالة الوزيرين الوطنيين من الحكومة، واتخاذ بونسو موقفاً متشدداً في فرض رقابة على الزعماء الوطنيين مع اصدار مرسوم بتعليق صدور جريدتي (الأيام) و(القبس) إلى أجل غير مسمى بتهمة «نشرهما أخباراً، ومقالات مهيجة للرأي العام لتحريض الأهلين على عدم تأدية الضرائب، وتمس بكرامة الحكومة» حسبما جاء في مرسوم التعطيل ١٩٣٣.

إلى ذلك الحين كانت جريدة (الأيام) هي جريدة الكتلة، وكانت (القبس) الجريدة المتعاطفة مع الكتلة ومحسوبة عليها، إذ كان معظم مشتركيها من المؤيدين للكتلة، ومكثت (القبس) مؤيدة للكتلة لغاية عام ١٩٣٥ لتتحول بعدها إلى جريدة الكتلة و الناطقة بلسانها.

لسنا وحدنا المضطهدين

حين تبلّغ صاحبا (القبس) و(الأيام) نجيب الريس ونصوح بابيل المرسوم، رقم (١٩٦٧) الصادر عن رئيس الجمهورية محمد علي العابد في ٢٥/ حزيران/ ١٩٣٣، والقاضي بتعليق إصدار جريدتيهما إلى أجل غير مسمى، قاما بنشره في ملاحق خاصة بالإضافة الى نشره من قبل جريدة (النداء) مع بيان [١٣] قالا فيه إن التعطيل كان متوقعاً من «حكومة تسلطت على رقاب

الأمة وأفسح لها المجال للبطش بحريات الناس وكراماتهم، وبالجرائد الوطنية التي فضحت أعمالها وكشفت مؤامراتها». ولأن الحكومة غير واثقة من التهم الباطلة التي ساقتها عن قيام الجريدتين بتحريض الأهالي على عدم دفع الضرائب، لجأت إلى التعطيل الإداري المبني على «خنق الحرية والعبث بالدستور الذي تزعم أنها وليدته»، لأنها لو كانت واثقة من التهم للجأت إلى القانون الذي يعاقب على هذه الجريمة أشد العقاب. وأعلن صاحبا الجريدتين قرارهما «إقامة الدعوى لدى مجلس الشورى على الوزارة التي بنت مرسوم التعطيل على حيثيات غير حقيقية وتهم باطلة» وتطوع كبار المحامين في بيروت ودمشق للدخول في هذه القضية لتكون «محكاً للعدل في عهد قالوا عنه إنه عهد احترام الحريات وتطبيق القوانين»(١٤).

ثم قام نجيب الريس ونصوح بابيل بجولة على أسواق المدينة وأحيائها يساعدهما عشرات من الشباب الوطني لتوزيع الملاحق المتضمنة المرسوم وبيان الرد عليه، وبعد ساعتين من طوافهما استدعيا إلى دائرة الشرطة السرية لضبط إفادتهما فذهبا ومكثا فيها قرابة ساعة، ولدى خروجهما وجدا لفيفاً من تجار دمشق الداعمين للكتلة بانتظارهما.

عقد التجار عدة اجتماعات في الأسواق وخرجوا بعريضة موجهة لرئيس الجمهورية تحتج على تعليق صدور (القبس) و(الأيام) مذيلة بمئات التواقيع، وقرروا الإضراب في اليوم التالي، ساعتين وقت الظهيرة، على أن يحمل العريضة الى القصر الجمهوري وفد كبير من التجار(١٥). وتضمنت العريضة الكثير من تعابير الإحباط وخيبة الأمل برئيس الجمهورية مثل: «لقد اسودّت الدنيا في عين كل فرد من أفراد هذه الأمة، واليأس بالغٌ حدّه، زراعة بائرة، وتجارة خاسرة، وصناعة معطلة، والضائقة مستحكمة الحلقات من كل جانب. لقد كانت الصحف الوطنية منبراً يتنفس فيه الصعداء الشاكون والمتألمون، فإذا بنا أمام تعطيل جريدتي (القبس) و(الأيام)، وليست هاتان الجريدتان إلا رمزاً لشعور هذه الأمة البائسة.. هيهات هيهات أن نصبر على قطع اللسان الوطني الناطق وهيهات هيهات أن نرضى بهذا الإرهاق وهذا الذل الذي لا يطاق».

بعد نحو ثلاثة أشهر أُفرج عن جريدتي (القبس) و(الأيام) وكانت عودتهما أقوى إذ صدرتا بثماني صفحات بدلاً من أربع صفحات قبل التعطيل. ونكاية بالحكومة نظم الشباب الوطني

بالتعاون مع التجار الموالين للكتلة، حفل تكريم كبير للجريدتين في القصر الأموي في ٨ تشرين الأول ١٩٣٣، شاركت فيه وفود من الساحل وحماه وبعلبك والنبك ويبرود ودوما. بحضور زعماء الكتلة الوطنية. ليكون الحفل الأول من نوعه من حيث تكريم جرائد تعرضت للغبن، ومن حيث الحضور الجماهيري الواسع الذي شاءت من خلاله الكتلة استعراض شعبيتها ليس فقط في دمشق بل في المدن التي وفد منها المهنئون بالعشرات للمشاركة في مهرجان خطابي لهجاء الحكومة وسلطة الانتداب.

وكانت الحفلة مناسبة لنجيب الريس ليؤكد موقف جريدته الداعم للكتلة وتوضيح عدم تلقيه تمويلاً منها، مستغرباً ما يقال عن أن (القبس) تساير الكتلة، بدل أن يقال العكس أي أن تكون الكتلة هي التي تساير (القبس) وقال نافياً تلقّي تمويل منها :

«يقولون إن جرائدنا كتلوية وللكتلة الوطنية وحدها لا تخرج عن إرادتها ولا تخالف أمرها. هذا شرف لنا نعتز به.. أجل: جرائدنا كتلوية وللكتلة الوطنية. نقولها بملء أفواهنا لا نجد في قولها غضاضة فليست لأحد علينا منة لها حين يغضب... ولكن لماذا ينسون أن الكتلة الوطنية هي نفسها تسير مع جرائدنا وتعمل بآرائنا وتنزل عند إرادتنا إذا كانت هذه الآراء وهذه الإرادة متفقة قبل كل شيء مع إرادة الوطن وإرادة المصلحة العامة؟

الكتلة لا تؤيد سياستها بالمال ولا تشتري ضمائر الكتاب ليؤيدوها، بل حسبها فخراً أن تتبرع الصحف من تلقاء نفسها لتأييدها والسير معها ما دامت الأمة تؤيدها وتوليها زعامتها وقيادة أمرها... فالحق لا يدفع له ثمن وأما الباطل فمهما دفعوا في سبيله فإنه لن يصير حقاً. (الأيام) و(القبس) ملكنا ونحن وحدنا المسؤولون عن صدورهما وتحريرهما، ونحن وحدنا الذين ندفع نفقاتهما هذه النفقات التي نفتخر بأنها من اشتراكاتكم ومن ثمن ما تدفعونه كل يوم ثمناً لجرائدنا، ولكننا في الوقت نفسه لسنا مستقلين في الخطة التي نسير عليها في هاتين الصحيفتين فأنتم الذين تملون علينا مبادئكم وأنتم الذين تغذوننا بتحريرها من مقالات أو أخبار. أنتم ومصالحكم وحريتكم وكرامتكم هي موضوعاتها الحقيقية.

هذه الحفلة.. هي أول حفلة تقام لتقرير مبدأ جديد هو مبدأ التقدير والمسؤولية، هذا المبدأ الخطير الذي دشن به الشباب الوطني عمله وقد كان منسياً مهملاً وهو من أقدس الواجبات وأشرفها، لأنه يحدد قوة الدعاية ويفرق بين خيرها وشرها ويفصل بين حقها وباطلها. أما المسؤولية فقد ألقاها الشباب الوطني علينا في هذه الحفلة. وأما التقدير فقد ألقاه عليكم أنتم.. ولو أنكم غير راضين عن خطتنا ومبادئنا لما غضبتم يوم تعطيلها ولما أغلقت مدينتكم عن بكرة أبيها ولما زحفت وفودكم المحترمة إلى قصر الرئاسة ودار الحكومة تحتج على هذا التعطيل وتطلب إلغائه بإلحاح.. إن (الأيام) و(القبس) عطلتا ثلاثة أشهر فاحتججتم وعددتم ذلك قتلاً للصحافة وضرراً كبيراً ينزل بأصحابها.. لسنا وحدنا نحن المضطهدين الذين تحملنا الأذى وقبلنا التضحية بصبر ورضاء، بل إن المضطهدين في سبيل وطنهم كثيرون، ولكنكم أقمتم لنا هذه الحفلة لتقرير مبدأ قويم هو مبدأ المسؤولية والتقدير»[١٦].

الهوامش

(١): صحافة «الأستاذ المقص» مصطلح كان يطلق على الصحف التي تعتمد على النقل الحرفي من الصحف الأخرى، وتعني «قص ولصق». بدون جهد، لملء المساحات، ولاحقاً صارت تسمى «صحافة الدبوس» أي قص الأخبار من الصحف بواسطة دبوس لإعادة نشرها. ومع ظهور الإنترنت باتت عملية القص واللصق أسهل وأسرع.

(٢): تألف المجلس الاستشاري الذي شكله بونسو من: جميل الألشي، حقي العظم، مصطفى برمدا، صبحي بركات، الداماد أحمد نامي، الشيخ تاج الدين الحسني، الدكتور رضا سعيد، إبراهيم مؤمن رئيس مجلس سنجق إسكندرون، سليم جنبرت رئيس غرفة تجارة حلب، عارف الحلبوني رئيس غرفة تجارة دمشق، هاشم الأتاسي رئيس الحكومة العربية ورئيس الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨. ورفض الأخير المشاركة فيه.

(٣): افتتاحية (القبس) / ٢٤/ ١٢/ ١٩٣١.

(٤): افتتاحية (القبس) ٢٠/ ١/ ١٩٣٢.

(٥): افتتاحية (القبس) ٢٠/ ١/ ١٩٣٢.

(٦): افتتاحية (القبس) ١٦/ ٦/ ١٩٣٢.

(٧)(٨): افتتاحية (القبس) ٧/ ٢/ ١٩٣٣.

(٩): افتتاحية (القبس) ٧/ ٢/ ١٩٣٣.

(١٠): (القبس) ١٢ / ٢ / ١٩٣٣.

(١١): (القبس) ٢١/ ٢/ ١٩٣٣.

(١٢): (سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(١٣): مما جاء في بيان جريدتي (القبس) و(الأيام) رداً على قرار التعطيل: «كنا نتوقع دائماً بعد أن تسلطت مثل هذه الحكومة على رقاب الأمة أن ينالنا مثل هذا التعطيل الظالم، وكنا نتوقع أيضاً أن يقبل فخامة رئيس الجمهورية توقيع مثل هذه المراسيم، ولكن الشيء الذي لم تكن نتوقعه هو أن تعطل صحفنا بمرسوم جمهوري بني على حيثيات غير صحيحة وعلى تهمة باطلة... ومن المؤلم للنفوس الحساسة الشريفة ألّا يتورع فخامة رئيس الجمهورية عن توقيع هذا المرسوم دون أن يتثبت من صحة هذه التهمة،... وبعد تعلن أننا قررنا إقامة الدعوى لدى مجلس الشورى على الوزارة التي بنت مرسوم التعطيل على حيثيات غير حقيقية وتهم باطلة..».

(١٤): جريدة (النداء) اللبنانية / ٢٧/ ٦ / ١٩٣٣.

(١٥): تألف وفد من التجار الذي حمل العريضة إلى القصر الجمهوري من: هاني الجلاد، عبدالله القباني، مدني الحفار، حسني الزين، مهدي مرتضى، سليم السمان، حسن نظام، أبو عبدو القصار، رمزي الحفار، فؤاد نظام، عادل الدير، منيب الرفاعي.

(١٦): (القبس) ١٠/ ١٠/ ١٩٣٣.

وزارة الأماني القومية والعياذ بالله

لم تنعم (القبس) طويلاً بالإفراج عنها، وعادت بعد فترة قصيرة لتعطل سبعة أشهر. من ٢٠ كانون الأول ١٩٣٣ حتى ١٢ تموز ١٩٣٤. كما واجهت طوال عام ١٩٣٣ دعاوى عديدة رفعتها حكومة حقي العظم، وذلك في خضم معارك صحافية دارت بين جرائد الكتلة والجرائد الموالية للحكومة التي كانت تتزايد أعدادها وتكبر أحجامها بفضل زعماء و مسؤولين حكوميين راحوا يدعمونها بالمال والمعلومات والتسريبات لتقويتها في مواجهة الوطنيين، منها (الأهالي) و(الوقت) و(النهضة) و(ألف باء) حيث صعدت حملاتها على زعماء الكتلة وطعنت بكراماتهم، من خلال ترويج شائعات تضعف شعبيتهم، وفي المقابل تولت (القبس) وغيرها من الجرائد الموالية للكتلة الرد على تلك الحملات، واصفة حكومة العظم بـ «الحكومة السعيدة و حكومة الوحدة السورية ووزارة الأماني القومية والعياذ بالله» لتكون أول دعوى قضائية ترفعها الحكومة في بداية عهدها، بتهمة نشر أخبار كاذبة، ضد (القبس) [1].

ومع أن نجيب الريس لم يتخوف من رفع الحكومة دعوى ضد جريدته أمام القضاء، فقد

حذّر من تدخل الحكومة في عمل القضاء، فتكون الحكومة المدعي والقاضي في وقت واحد، «فتتّهم الجريدة، وتصدر حكمها بالتعطيل»، كما سبق وحصل في ظل حكومة الشيخ تاج وكان حقي العظم أحد أعضائها. وعبّر عن ترحيبه بلجوء الحكومة الى القضاء شرط أن تكتفي بهذا الأسلوب للرد على (القبس) دون اللجوء إلى التعطيل الإداري والتهديد به بين حين وآخر، الأمر الذي يعني عدم ثقة الحكومة بالقضاء، لأنها لو كانت واثقة به ومطمئنة إليه لما لجأت مباشرة الى التعطيل. وفي افتتاحية له حول هذا الموضوع سأل مموّلي جرائد الحكومة التي تطعن بالوطنيين ووزرائهم ونوابهم لماذا لا تطالها يد القضاء ولماذا لا تتهم بنشر أخبار كاذبة؟!! وأعلن عزمه على عرض نماذج مما تكتبه تلك الجرائد على القضاء لمعرفة ما إذا كان لكرامات الناس حماية في القوانين إذا هوجمت وطعنت من قبل جرائد الحكومة.

بالإضافة إلى دعوى الحكومة بتهمة نشر أنباء كاذبة، خضع نجيب الريس للمحاكمة أمام محكمة بداية الجزاء بدمشق في سبع دعاوى بتهم الذم والقدح أقامها رئيس ديوان المحاسبة في وزارة المالية، خيري عبد الهادي، الذي هاجمته (القبس) وقالت إنه فلسطيني الجنسية زوّر جواز سفره وادعى أنه سوري للحصول على وظيفة حكومية، كما زور شهادة صادرة عن مدرسة الحقوق في الجامعة السورية، التي درس فيها ولم يتخرج، بالإضافة إلى مغادرته مكان عمله خلال الدوام الرسمي قبل الظهر على أن يعوضها بعد الظهر ويقبض عليها تعويضاً فوق مرتبه، لذا اتهمته (القبس) بإلحاق الضرر بالحكومة مرتين «**لأنه عطل عمل الدولة قبل الظهر. وقبض أجراً إضافياً على عمل بعض الظهر!**» بالإضافة إلى شرائه كتباً حقوقية من خزينة وزارة المالية، واستعمالها في سنوات الدراسة توفيراً على نفسه ثمن الكتب التي يدفع ثمنها التلاميذ. بإضافة مخالفات أخرى اعتبرت استغلالاً لوظيفته، وتبديداً لأموال الخزينة.

وتحت عنوان «**دعوى التزوير في محكمة بداية الجزاء - القبس تطلب تحقيقاً عن أعمال خيري عبد الهادي**» نشرت (القبس) تغطية لوقائع المحاكمة في صفحة الأخبار ذكرت فيها بالتفصيل التهم التي وجهتها للمدعي، وطالبت بفتح تحقيق لتحديد إذا ما كانت تلك التهم قدحاً وذماً أم كشفاً لفساد موظف حكومي[٢].

ومن الدعاوى التي رفعتها الحكومة على نجيب الريس واحدة لنشر (القبس) مقال بإمضاء

قاض متقاعد بعنوان: «**لا تلوموا حكومة تلجأ إلى القضاء بل اعتبوا على قضاء يخالف تقاليده**» هاجم فيه القضاء وشكك بنزاهته، إلا أن المحكمة برّأت نجيب الريس من التهم المسوقة ضده.

في غياب القبس

خلال تعطيل (القبس) وقعت عدة أحداث هامة، فقد نقل بونسو إلى مراكش وجرى تكليف شارل دي مارتيل بمهام المندوب السامي في سورية ولبنان، ليكون المندوب السادس، وباشر مهامه لدى وصوله بيروت في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣، متبعاً سياسة مختلفة عن سياسة سلفه بخصوص الاتفاقية، إذ رآها عقبة يجب الانتهاء منها، لينصرف إلى مهمات أكثر أهمية، فانخرط فوراً مع حكومة حقي العظم لدراسة شروطها والسعي إلى إقناع المجلس النيابي بالتصويت لإقرارها، بأي وسيلة، حتى لو تطلب الأمر دفع الرشاوى من المخصصات السرية للمندوبية العليا.

وراحت الجرائد تتداول تسريبات عن مساع تجري في الخفاء لوضع صيغة المعاهدة، وفي ١٦ تشرين الثاني توصل دي مارتيل وحكومة العظم إلى صيغة للاتفاقية وباتت جاهزة للعرض على المجلس النيابي. وفي خطوة استباقية اجتمعت الكتلة في منزل فارس الخوري بدمشق في ١٩ تشرين الثاني، وبعد مناقشات مستفيضة خرجت ببيان مطول أكدت فيه رفض أية مفاوضات ومعاهدات لا توصل البلاد إلى الوحدة والاستقلال.

أعتبرت سلطة الانتداب بيان الكتلة تحدياً لها وإنذاراً بثورة جديدة، فاتخذت تدابير واحتياطات أمنية مشددة، وتعاظمت المخاوف مع خروج مظاهرة حاشدة من الجامع الأموي في دمشق تأييداً للمظاهرات التي عمّت فلسطين احتجاجاً على إخراج العرب من أراضيهم وتسليمها للصهاينة، وتحسبت الحكومة من انقلاب المظاهرة ضدها، فحضّت سلطة الانتداب على قمع تلك المظاهرة بالعنف، وتم تفريق المتظاهرين بالرصاص، ما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى، كما اعتُقل اثنان من النواب الوطنيين، بتهمة التحريض على العصيان، على خلفية مهاجمة المتظاهرين مخفر باب توما ومقتل رجل من الشرطة وشاب من المدنيين.

التهبت أجواء العاصمة وأغلقت الأسواق واعتصم الناس في الشوارع، عشية انعقاد جلسة البرلمان، ونشرت سلطة الانتداب الدبابات والمصفحات في محيطه. ولدى انعقاد المجلس أعيد انتخاب صبحي بركات رئيساً له، أما النواب الوطنيون فقد امتنعوا عن التصويت، وقدم فائز الخوري مداخلة برر فيها سبب امتناع الوطنيين عن التصويت بالتأكيد على أن غاية الوطنيين «بحث المعاهدة في جو ملؤه الصراحة»، لكن ذلك غير ممكن في ظل حكومة متصدّعة تحت ظل المادة ١١٦، محتجاً على جلوس ممثل فرنسا على مقاعد النيابة بدل أن يجلس في مقصورة المتفرجين، معتبراً هذا «سيفاً مسلطاً على رؤوس النواب يبطل كل أعمالهم».

كذلك لوحظ في هذه الجلسة غياب سليم جنبرت وزير الأشغال العامة عن الجلسة، وتبين لاحقاً أن الوزير الحلبي الكاثوليكي استقال قبل أسبوع من موعد الجلسة، احتجاجاً على مشروع نص المعاهدة الذي طرحه دي مارتيل في اجتماع عقد في بيروت مع الرئيس محمد علي العابد ورئيس الحكومة حقي العظم والوزراء، للضغط عليهم لقبول نص المعاهدة على علاته أو رفضه لأن لا مجال للتعديل فيها. رفض جنبرت هذا الطرح «لأن المعاهدة تكرس انفصال جبل الدروز ومنطقة العلويين»، فضلاً عن هنات أخرى كثيرة لا يقبلها أهل البلاد، وهدد بتقديم استقالته في حال تم فرضها، لكن الوزير شاكر الشعباني[٣] رأى أنها «معاهدة ممتازة» وتعهد بالعمل من أجل تصديقها في المجلس النيابي، ما اضطر جنبرت إلى التوضيح بأنه يحب فرنسا ولا يمكن الطعن في عاطفته نحوها، غير أن المعاهدة ستجرّ عليهم المصائب، وأن الشعباني يضللهم.

حاول المندوب السامي إقناع جنبرت بالعودة عن استقالته مع تهديد مبطن بضرب مصالحه التجارية، ولكن دون جدوى. وبعد الاجتماع عاد من بيروت إلى منزله في حلب بينما استقبل الشارع هذا النبأ بالترحيب، وهتفوا في المظاهرات «لا إله الا الله جنبرت حبيب الله.. لا إله الا الله والشعباني عدو الله»[٤]. لتكون هذه أول ضربة يتلقاها الفرنسيون من موالين لهم دعموا صعودهم إلى الوزارة.

جلسة تاريخية

أثار نشر مشروع المعاهدة الغضب في الشارع، وتداعى رجال الكتلة ومؤيدوها للاجتماع في دمشق، وعقدوا لقاءً حاشداً حضره الرئيس هاشم الأتاسي والزعيم إبراهيم هنانو ووفود

شعبية من كل المحافظات، واعتبر هنانو أن المعاهدة لم تعد قضية النواب بل هي قضية كل فرد من أفراد الأمة. وتقرر في الاجتماع تشكيل لجنة قانونية لدراسة المعاهدة وإعلان موقف منها، وصدر في اليوم التالي بيان دعا الأمة إلى رفض مشروع المعاهدة لتنافيه مع مبادئ الوحدة والاستقلال والسيادة، وقّع عليه عدد كبير من الوجهاء والتجار والأطباء والمحامين والناخبين الثانويين.

بالترافق مع ذلك التحرك أعدّ النواب ليلة ٢٣/ ١١/ ١٩٣٣ مقترحاً لرفض المعاهدة يقدم للبرلمان، وقعّه ٤٤ نائباً يشكلون الأكثرية، إلا أن أحد النواب الذين رفضوا التوقيع سرب أمر المقترح الى الوزير الشعباني، فسارع إلى تبليغ المندوب السامي، الذي اتصل برئيس البرلمان صبحي بركات طالباً تأجيل عقد الجلسة صباح اليوم التالي أربعة أيام، إلا أن بركات تعلل بعدم شرعية ذلك إذ إن قراراً كهذا يجب أن يتخذ بموافقة النواب، لكنه وعد أن يؤجل الجلسة عند انعقاد المجلس. وفي اليوم التالي انتشرت الدبابات في محيط البرلمان، وافتتحت الجلسة في أجواء شديدة التوتر، لكنها كانت جلسة تاريخية بكل المعايير، إذ بدأت بطلب النواب توزيع نص المشروع عليهم لقراءته، بهدف جرّ المجلس إلى طرح المعاهدة للنقاش، فاعترض الشعباني إلا أن اعتراضه لم يلق استجابة من الغالبية، واحتدم الجدل حول بنود مشروع المعاهدة فيما كانت أعداد المتظاهرين تتزايد في الخارج وهتافهم يعلو مطالباً بإسقاط مشروع المعاهدة، إلى أن انفتح باب قاعة البرلمان رغم ممانعة رجال الأمن وتدفق متظاهرون من الشارع إلى القاعة ومعظمهم من النساء، وعلت أصواتهن تخوّن من يقبل بالمعاهدة، لتختلط بأصوات النواب تحت القبة، وانبرى النواب الوطنيون فائز الخوري وزكي الخطيب وتوفيق الشيشكلي يخطبون ويحمسون المتظاهرين، فطلب مندوب المفوض السامي من رئيس المجلس صبحي بركات إغلاق المجلس، فلم يستجب، وفي هذه الأثناء تقدم جميل مردم بك إلى المنبر وبدأ بتلاوة اقتراح النواب الرافض للمعاهدة، ووافق المجلس على المقترح بالأكثرية[٥]، ما أغضب الموظف الفرنسي، الذي رد على البرلمان بإعلان قرار المندوب السامي إغلاق المجلس، فجاوبه النائب فائز الخوري بصرخة مدوية: «إننا هنا بإرادة الأمة فلا نخرج إلا بإرادتها».

ومع بلوغ المناقشات حداً خطيراً، دعا صبحي بركات النواب إلى منزله القريب، فخرجوا

معه، وبينهم نواب وطنيون كانوا من أشد خصومه. وهناك كتبوا عريضة احتجاج على إغلاق المجلس رفعوها إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى جمعية الأمم. وبعد أربعة أيام وقبيل الموعد المقرر لاجتماع المجلس، فوجئت البلاد بصدور قرار المفوض السامي بتعليق جلسات البرلمان باعتباره قد أصبح تحت تأثير التظاهرات، وخوّل المفوض السامي رئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ مراسيم لها قوة القانون، فيما أصدرت الكتلة بياناً إلى الشعب السوري جددت فيه رفضها المعاهدة.

هكذا فشل دي مارتيل بتمرير المعاهدة، وعادت البلاد إلى أجواء ١٩٢٩، بعد أن تلقّى الفرنسيون ضربتين موجعتين من حلفائهم، إذ كانوا يعولون على النواب والوزراء الحلبيين الذين دعموا وصولهم إلى البرلمان، لتمرير المعاهدة. ومثلما فاجأهم موقف الوزير جنبرت الرافض للمعاهدة والتقسيم، فاجأهم رفض صبحي بركات تأجيل عقد جلسة البرلمان، وانتهازه الفرصة للتقرب إلى الدمشقيين وتبييض تاريخ تعاونه مع الفرنسيين.

بعد شهرين فقط من بدء دي مارتيل مهامه في سورية قفل عائداً إلى فرنسا في إجازة طويلة. استمرت حتى آذار ١٩٣٤، مدد خلالها تعطيل البرلمان ستة أشهر أخرى، وأبعد المستشارين والمندوبين الفرنسيين، وحل حكومة حقي العظم. وخلال لقائه مع الشيخ تاج الدين الحسني في باريس كلفه بتشكيل حكومة بعد غيابه لأكثر من عامين عن النشاط السياسي[٦]. وما أن أعلن نبأ تشكيل الشيخ تاج للحكومة في ١٧ آذار حتى أغلقت الأسواق في المدن الرئيسية، وفقد الوطنيون المعتدلون الأمل في استئناف المفاوضات في ظل حكومة تشكلت في يوم واحد ويرأسها من يعتبرونه (خائناً) و(عدو الله).

بعد شهر تقريباً من تشكيل الحكومة قام رئيس الجمهورية محمد علي العابد ورئيس الحكومة الشيخ تاج بجولة في حمص وحماه وحلب، حيث استقبلا بمظاهرات الطلاب والشباب الوطني، فاجأتهم بعدائيتها إذ ألقيت عليهم أوراق تتضمن عبارات وشتائم نابية، ولما توجها لأداء صلاة الجمعة في الجامع الكبير، وكانت السدة مهيأة لجلوسهما وجلوس حاشيتهما، وجدا أن الوطنيين من أعضاء الكتلة وغيرها من الأحزاب المناوئة للحكومة قد احتلوا السدة، فاضطر إلى الجلوس في مكان آخر، وبعد أن أتم خطيب الجامع كلمته، ألقى سعد الله الجابري

من على المنبر خطبة نارية حمل فيها على الحكومة وسلطة الانتداب ووصف رجال الحكم بأذناب الاستعمار وأعداء الوطن واستقلاله.

ولم تكد الصلاة تنتهي، حتى حاصر رجال الشرطة وقوى الجيش الجامع، واعتقلوا ثمانين شخصاً من الوطنيين أولهم سعد الله الجابري، وساقوهم إلى السجن ومن ثم الى المحكمة المختلطة المؤلف نصابها من أكثرية فرنسية. وتصدى للدفاع عن الوطنيين فريق محامين من حلب ودمشق وبيروت واللاذقية وحماه وحمص، فكانوا يجتمعون قبيل الجلسات في نقابة المحامين ليخرجوا منها بأثواب المحاماة سيراً على الأقدام إلى بهو البلدية حيث تجري المحاكمة، ويجتمع حولهم الناس في مظاهرات حاشدة للضغط على المحكمة. وفي النتيجة أخلي سبيل البعض، ونال البعض الآخر عقوبات بالسجن تفاوتت مددها، حيث حكم على الزعيم الجابري بستة أشهر (٧).

عودة الى الجهاد

لدى عودة (القبس) إلى الصدور في تموز ١٩٣٤ بعد تعطيل دام عشرة أشهر، منها ثلاثة أشهر عطلت فيها مع جريدة (الأيام)، ثم سبعة أشهر منفردة، كان أول افتتاحياتها تحية لزعماء الكتلة في حلب، الزعيم إبراهيم هنانو الذي ألمّ به مرض نقل على أثره للاستشفاء في لبنان، وسعد الله الجابري ورفاقه المعتقلين تحت المحاكمة، الذين وصفهم نجيب الريس بـ **«الأسد المريض والليوث المكبلين»** مرسلاً لهم.. **«تحية المطلق سراحه إلى المكبلين في عرينهم الأحرار في نفوسهم الأباة في مواقفهم»**. وكتب: **«أصيب الزعيم الكبير في خلال تعطيل (القبس) بمرض أرغمه على مبارحة العرين الذي حماه بصحته وذاد عنه بنفسه (....) والقبس وهي تعود للصدور والتي كان وسيظل اسم إبراهيم هنانو غذاءها الذي لا ينضب ووحيها الذي لا يكذب، لها ضراعة وتحية، الضراعة لله بأن يحرس مهجة الزعيم، وأما التحية المملوءة بالفخر إلى تلك الصخرة الصلبة في العقيدة والإيمان إلى سعد الله الجابري، ووجهاء الأحياء والشباب في سجون حلب.. إن سعد الله الجابري وإخوانه لا يخجلون من أن يحكموا ستة أشهر أو أكثر أو أقل، ولكن ألا تخجل الأساليب والأسباب التي جُعلت سبباً لهذا السجن.. لو أحصينا حياة سعد الله خلال اثني عشر**

عاماً لأوشكنا أن نعد له أيام سجنه ومنافيه أكثر من أيام حريته وانطلاقه، فهل تبدل الرجل أو بدل رأيه في قضية وطنه وفي أساليب الكفاح السلمي المشروع المباح في كل أمة وفي كل بلد؟!»(٨).

استقبل الوطنيون عودة (القبس) إلى الصدور بفرح كبير وراحت البرقيات تنهال على الجريدة وصاحبها، من كل أنحاء البلاد، وتوافد المهنئون من النواب ونخبة من كبار الأعيان والتجار والوجهاء والشباب الوطني، إلا أن (القبس) لم تنشر أي خبر عن الاحتفاء بها بعد نكبة عشرة أشهر لأن نجيب الريس ليس جديداً في هذا المقدور حتى «يبطره الإطراء ويزهو به المدح» ولا يبرر «شغل أعمدة الجرائد بشؤون أصحابها الخاصة من مدحهم أو تهنئتهم أو مواساتهم كلما عطلوا أو نالهم مكروه أو جاءهم مولود..» واكتفى بنشر رسالة تهنئة كتبها شاعر الشام شفيق جبري، لأنها «خرجت عن كونها قطعة من المدح والثناء تستثمر في الدعاية للجريدة وصاحبها، بل موضوعاً أخلاقياً يتساوى في سماعه والاستفادة أكبر زعيم في البلاد مع أصغر عامل من أبنائه، فقد جاءت درساً ملؤه الأخلاق، يهيب بالأمة انها إذا كانت لا تكافئ المحسن على إحسانه ولا تعاقب المسيء على إساءته، فلا تساوي بينهما على الأقل لئلا يستولي اليأس على نفوس المحسنين، لأن هذه المساواة تشجع السيئ على الإمعان في إساءته وتملأ نفسه احتقاراً لكل مقدسات الوطن ومصالحه ما دام لا يخسر درهماً من رزق ولا ابتسامة عن فم ولا زيارة من زائر».

درس في الأخلاق

أشارت رسالة شاعر الشام إلى انكفاء الوطنيين وعودة أعوان فرنسا لاحتلال الساحة السياسية، كما لو أنهم كسبوا جولة انهيار مفاوضات المعاهدة، فتعرض للظلم الذي لحق بجريدة (القبس) وصاحبها، وشماتة الخصوم والتباس المفاهيم الأخلاقية و«انخفاض الخلق الوطني» وبات الصالح من الناس لا يبالي «أماتت القضية أم عاشت»، بعدما كوفئ بالتجاهل وزراء في حكومة حقي العظم رفضوا الاتفاقية رغم حبهم لفرنسا، وتمتع الذين روجوا لها بالمناصب والمكاسب في حكومة الشيخ تاج.

ومما جاء في الرسالة: «عرضوا المعاهدة على الوزارة الماضية، فشاور قلبه فيها الوزير

سليم بك جنبرت النصراني الكاثوليكي الملآن قلبه من حب فرنسا، فلم يجد في أعماق هذا القلب أثر الارتياح وما أراد أن يأتي عملاً تحاسبه عليه نفسه أبد الدهر، على الرغم من وساطة بطريرك ومطران، واعتزل الوزارة، وكان من أمره ما كان. أما الوزراء الباقون فلم يجدوا في المعاهدة إلا نعيم الجنة، وبينهم صاحب عمامة وقاضي الحرمين الشريفين[٩] فصدقوها، والله وحده يعلم بحقائق ضمائرهم، أهي مستريحة أم هي تعبة بعد هذا التصديق.. فما الذي كان؟ أما سليم جنبرت فقبع في عقر داره لم يفكر فيه أحد، و الوزراء الباقون يمرحون وأنوفهم في السماء... إذا كان المحسن والسيئ سواء فما هو تأثير هذا التساوي في بنياننا الوطني، أفيظل الطيب منا يضحي بماله وغبطته في سبيل وطن لا يحفظ له يداً، أم يخرج هذا الطيب عن التضحية ويقول في نفسه: ما لي وللوطن؟!»[١٠].

ما لم يشر إليه شفيق جبري صراحة في رسالته، عبّر عنه نجيب الريس في رده على الرسالة، منتقداً الأمة التي تساوي المحسن بالمسيء، وتأثير ذلك في إضعاف النفوس وإشاعة اليأس. فحمل رده على شاعر الشام من الغضب أكثر بكثير من العتب على **«الأمة التي لم تتعلم حتى الآن كيف يجب أن تعاقب المسيء إذا كانت لا تريد أن تكافئ المحسن»** وقال: **«أما النكبة في سبيل الوطن فما فررت يوماً من طريقها وأما المكافأة من أبناء الوطن فما انتظرتها ولا طلبتها!»** مؤكدا أن **«ليس ماضي الرجل سبباً في ارتفاعه وسقوطه فقد يرتكب واحدة من أفظع الكبائر في حق الوطن وأهله، فيغمره السخط والنقمة، فتحسب أنه مات إلى الأبد ثم لا تلبث أن تراه وقد بعث حياً في غفلة من غفلات الزمن وفي ساعة من ساعات الحماس لأنه عرف كيف يستغل سذاجة العامة وكيف يدجل على الوطن باسم الوطن، فتنطلق الألسنة بالثناء عليه والأكف بالتصفيق له!...»** وكان يقصد صبحي بركات. وتابع **«وقد ترى رجلاً قضى أنضر أيام حياته مشرداً بين المنافي والسجون زاهداً في مصالحه وبيته وأولاده ويضحي بأوفر نعم الحياة، وأكبر مراكز الحكم والسلطان فتغمره الأمة بالحب والتأييد يقف موقفاً لم يوافق هوى بعض الدجالين على الوطن وباسم الوطن... فلا تلبث أن ترى تلك الحناجر التي بحت في الهتاف له تنقلب إلى الهتاف عليه... لا تقدير ولا مسؤولية في هذه الأمة التي لم تتعلم حتى الآن كيف يجب أن تعاقب المسيء إذا كانت لا تريد أن تكافئ المحسن؟»**. ورأى أن لا داعي إلى ضرب أمثلة بعيدة على ذلك بما ناله الرجال على مواقفهم سواء سليم جنبرت أو قاضي الحرمين الشريفين، ما دام هناك

مثَل ناطق حي أقرب، هو تجربة نجيب الريس الذي نكب بتعطيل جريدته عشرة أشهر، وشاعر الشام شفيق جبري الذي أعفي من وظيفته في وزارة المعارف وقد أمضى فيها أربعة عشر عاماً كان في خلالها مركزه ووظيفته وراتبه الضخم ونفوذه الواسع يغري أغنى الناس بالمحافظة عليها والزلفى إلى الرؤساء والمستشارين في سبيلها، لكن شاعر الشام ما كتمت الوظيفة له «**عقيدة وطنية ولا رأياً سياسياً صريحاً**» بل كان الموظف الوحيد الذي «**يعزز سلطة وزيره السوري بينما كان غيره يعزز سلطة المستشار الفرنسي، فما احتقره يوماً المستشار ولا اعترف بجهده وزير**»، كان يفعل ذلك رغم علمه بما يحاك حول منصبه من المؤامرات فما فكر بأن يطرق باب أجنبي يطلب حمايته، ولا رئيس حكومة يستجدي عطفه، وثابر على خدمة الناس وقضاء مصالح الأصدقاء، إلى أن تم استبعاده، ونشرت الصحف اسم شاعر الشام ومغذي نهضتها وناشئتها بشعره القومي الوطني، في جملة الأخبار المحلية بين المنسقين الآخرين من كتّاب وحجاب وآذنين، ولم تعلّق أي جريدة على خبر استبعاده، ولم يتضامن معه أي كاتب من الذين يعرفون مكانته العلمية والأدبية، ولم يحتجّ أحد على الحكومة، بل وأيضاً تناساه من كان يحترمهم ويعمل على نفعهم، فلم يزره أحد منهم لدى عودته من مصر التي أقام فيها فترة طويلة بعد خروجه من الوظيفة، عرف خلالها علماء وأدباء مصر قدره وفضله وأحاطوه بالتكريم.

أما عن نفسه، فعاد نجيب الريس لتأكيد أنه لا يمنّ على أحد بتضحية ولا يتبجح بخسارة وقال: «**ما كنت وطنياً من أجل الوطنيين ولا ضحيت من أجل أحد وإنما ضحيت من أجل عقيدتي وأخلاقي... وعدت إلى الجهاد أصلب عوداً، وأشوق إلى التضحية من قبل.. فالذين يفون أو يعقّون يزولون وهذا الوطن باق رغم الوفاء والعقوق**»[11].

اضطهاد مستمر

عادت (القبس) بعد تعطيل عشرة شهور أقوى رغم كل ما واجهته من الخصوم الذين سعوا دائماً إلى القضاء عليها، وصدرت بثماني صفحات بدل أربع، حتى أن أحد خصوم صاحبها لم يُخف استغرابه وقال له: «إذن أنتم لم تموتوا حتى الآن رغم تعطيلكم سبعة شهور!» فرد عليه: «**لا بل رغم تعطيلنا عشرة شهور، فقد عطلتنا حكومة شاكر الشعباني في تموز العام الماضي**

ثلاثة شهور ثم صدرنا شهرين، ثم عطلتنا ثلاثة أيضاً وهي طوال أيامها الباقية في الحكم، ثم جاءت الحكومة اللاحقة فتبنت التعطيل أربعة أخرى فإذا بمجموع تعطيلنا خلال عام واحد يبلغ عشرة أشهر كاملة.. ومع ذلك فنحن كما تقول لم نمت بل إن (القبس) يوم تعطيلها كانت تصدر بأربع صفحات وها هي الآن تعود إلى الصدور بثماني صفحات. أفلست ترى ذلك دليلاً على الحياة وعلى الاستعداد للحياة أيضاً؟!..».

التحدي الذي أظهره نجيب الريس للخصم لم يمنعه من الاعتراف بحجم الضرر الذي أصاب جريدته: «أوذينا أذى كبيراً خصوصاً هؤلاء العمال الذين استعذبوا العمل في الصحف الوطنية فقد تعذبوا كثيراً وصبروا صبراً جيلاً ولكنهم ربطوا مصيرهم وحياتهم بمصير الوطنيين فأصبحوا جزءاً منهم. وكثيراً ما تكون العاطفة النبيلة في نفس عامل فقير أكبر منها في نفس صاحب جريدة غني!.. وها نحن نعود إلى الصدور فلا نتبجح بتضحية، ولا نمن على أحد ببذل، فحياة الوطنيين في هذه البلاد كلها كفاح دائم واضطهاد مستمر وألم لا ينقطع.. والقبس التي غيبت وأقصيت عن الساحة.. تعود إليها، فقد وأدوها صغيرة، وها هي الآن تعود كبيرة قوية» وتمنى من الله أن «لا يجعلها في هذه الحياة كالمصيبة تبدأ كبيرة ثم تصغر، بل كالثروة الحلال تبدأ صغيرة ثم تنمو» وذلك بعد تعبيره عن قناعته بأن «الصحف مهما كانت قوية منتشرة ومهما كانت موثوقة ومطاعة فليس في مقدورها أن تهدم حكومة أو تشوه من سمعة وزارة إذا كانت أعمال هذه الحكومة في حدود مصلحة الوطن وخدمة أهله. وإن الذي يهدم الحكومات ويسقط الوزارات إنما هي الأعمال وحدها، سواء أكانت هناك صحف تنطق بالحق أم لم تكن فإن للشعب منابر، وللناس ألسنة وآذاناً» مشيراً إلى بعض الصحف التي والت الحكومة السابقة خلال تعطيل (القبس)، كيف فشلت في التغطية على أعمال الحكومة، رغم استبسالها في الترويج «للتبذير وخراب بيوت الناس ومضاعفة بعض الضرائب باعتباره اقتصاداً وعدلاً». فلا تعطيل الصحف المعارضة، ولا تغذية الصحف الموالية قادرة على جعل الباطل حقاً وأذية الوطن بطولة. ورأى صاحب (القبس) أن في البلاد «فريقين لا ثالث لهما. الفريق الوطني الذي يمثل الشعب ويتمتع بثقته، والفريق الفرنسي فقط وما عدا هؤلاء وأولئك فأشخاص يعيشون على الهامش ويقومون على حساب غيرهم في هذا الوطن التاعس». أما (القبس) فهي تمثل المعارضة، وتعبّر عن ضمير الأمّة، وتمتلك حق التعبير عن المعارضة المشروعة والمعترف بها، وما من وجه حق في تعطيلها. وقال:

«لسنا شيوعيين ولا فوضويين حتى يمنعوا صحفنا من الصدور طوال هذه المدة، ولسنا سلبيين في سياستنا للذة في السلبية، فقد نكون إيجابيين يوم تكون الإيجابية في مصلحة البلاد، وقد نكون سلبيين يوم نرى السلبية تدفع شراً وتصون سمعة، وعلى أصحاب العقول السياسية الاعتراف بأن هناك فرقاً كبيراً بين إيجابيتهم وإيجابية غيرهم، فهذه الإيجابية المطلقة، القائمة في نظرهم على الضعف والقوة وقلة العدد وكثرته إنما هي استسلام. ولن نكون من أصحاب هذه الإيجابية المستسلمة سواءً أكان عددنا مليونين أم كان أربعين مليوناً. إننا من دعاة الإيجابية الشريفة التي تنفع البلاد وتدفع الأذى عنها، ومن أنصار الاتفاق العادل بين سورية وفرنسا»[١٢].

ضرب الوزير

استأنف نجيب الريس مهاجمة حكومة الشيخ تاج خصمه وخصم الكتلة التقليدي، مثيراً غضب الوزراء، حتى بلغ الأمر حد اعتداء مجموعة من شباب آل البرازي على نجيب الريس بالضرب أثناء زيارة أقاربه في مدينة حماه، رداً على توجيه (القبس) نقداً لاذعاً لوزير المعارف حينذاك حسني البرازي ابن حماه. ولم يسكت أقارب نجيب الريس عن الاعتداء، فبعد مضي أقل من يومين على الحادثة، تربص منير وابن عمه عدنان الريس للوزير البرازي وكان عائداً إلى منزله وقت الظهيرة برفقة صديقه وزير العدل عطا الأيوبي، ولدى وصولهما قريباً من المستشفى الإيطالي في الصالحية بدمشق، انهالا عليهما لكماً وضرباً على مرأى من الناس ثم لاذا بالفرار.

كان هذا الاعتداء على الوزيرين في الشارع وفي وضح النهار، ثم التمكن من الفرار، سابقة هزت دمشق وأثارت اللغط والشائعات. وانتهى التحقيق البدائي إلى أن سبب اعتداء منير الريس على وزير المعارف استبعاده معلمة من آل الريس عن عملها في مدرسة حكومية. ويوم النظر في الدعوى، سلم المتهم منير الريس نفسه، ولم يثبت لدى المحكمة صحة السبب المتعلق بوظيفة الوزير، بل ثبت أن الاعتداء كان رداً على اعتداء آل البرازي على نجيب الريس في حماه، وتوسطت الوجاهات بين آل البرازي وآل الريس في حماه وتراجع الوزير عن دعواه الشخصية مكتفياً بملاحقة دعوى الحق العام. وقررت المحكمة براءة المتهم منير الريس، مراعية رغبة

الوزير حسني البرازي في إغلاق ملف القضية التي تسيء لكرامته، وقبول المصالحة مع آل الريس وجميعهم أبناء حماه. حكم التبرئة خيب أمل الحكومة، التي حاولت استثمار الحادثة في تشويه سمعة الوطنيين، بينما استقبل الشارع الحكم بالارتياح باعتباره حكماً عادلاً، أما رجال القانون فرأوا تبرئة المتهم مخالفة للواقع الثابت بشهادة وزير العدل الذي كان مرافقاً لزميله حين وقوع الاعتداء[١٣].

العطشان لا يسقى شمبانيا

كان عام ١٩٣٤ عام الركود السياسي الذي أعقب انهيار مفاوضات الاتفاقية، وإغلاق المجلس النيابي، في ظل أزمة اقتصادية خانقة حلت بالبلاد بعد موجة قحط، أدّت إلى تراجع الموارد. وكان ذلك فرصة للفرنسيين لشغل السوريين عن السياسة بالاقتصاد، وراحوا يدعونهم إلى العمل على تطوير بلادهم وإنمائها قبل طلب الاستقلال، وروّجت الجرائد الفرنسية لهذه الدعوات تحت عنوان «تطوروا قبل أن تتحرروا وتتوحدوا، واشتغلوا في شؤونكم الاقتصادية قبل أن تطلبوا الحرية والاستقلال»، كما تبنّت جرائد الحكومة السورية فكرة أن «الاستقلال السياسي لن يتم إلا على أساس الاستقلال الاقتصادي»، فالسياسة هي للبلاد الغنية «الشبعانة» لا للبلاد الفقيرة «الجوعانة».

إلا أن نجيب الريس دحض تلك الدعوات بالتأكيد على أن «التحرر قبل التطور». وفي رسالة مفتوحة إلى المندوب السامي دي مارتيل وهو في طريقه إلى باريس للمشاركة في اجتماعات لجنة الانتدابات في الأمم المتحدة ايلول ١٩٣٤ قال: «**الشعوب لا تشبع بطونها خبزاً قبل أن تشبع نفوسها حرية وأوطانها استقلالاً** وأن «**السوريين يطلبون الحرية أولاً والخبز ثانياً، الحرية وحدها تطعم الخبز وتشفي المرض وتصلح الأخلاق وتنوّر العقول**». ورأى في الحض على الانصراف لحل أزمات الاقتصاد وترك السياسة مخالفة للمنطق والواقع، لأن الشعوب التي لا تملك حريتها لا تستطيع أن تأكل خبزها إلا صدقة واستجداء. وأكد الريس أن الانهيار الاقتصادي حصل نتيجة لفقدان الاستقلال والحرية، ولو أن السوريين مستقلون في شؤونهم أحرار في بلادهم، يقبضون على التشريع

في السياسة والإدارة والاقتصاد لما كانوا أزعجوا فرنسا بالشكوى المستمرة من القحط والجدب والضرائب والفقر والجوع بل كانوا هم المسؤولين وحدهم عن أمورهم. ولو كانوا أحراراً مستقلين لما تركوا الأنهار تمر في أراضيهم «ترانزيت» إلى البحر وتغرقهم في أيام الفيضان فقط، ثم يتحسرون في أيام الصيف على ساقية ماء لسقاية بستان أو إنقاذ قرية في حوران تشكو الظمأ كما تشكو الجوع، بل كانوا جعلوا من أراضيهم الغنية بالمياه بلاداً تنافس في زراعتها وثمارها العالم، وبدل أن تنفق الحكومة خلال خمسة عشرة عاماً مائة وخمسين مليون ليرة ونيفاً، جبتها من الضرائب المباشرة على تزفيت الطرق وإقامة الفنادق واقتناء السيارات وتشييد السرايات والأبنية الرسمية والمتاحف والرواتب الباهظة على جيوش الموظفين، بل كانوا أقاموا بثلثها أو بنصفها أعظم مشروع للري في حوران ووادي العاصي والجزيرة، و جاؤوا بالفرات الى حلب[١٤].

رغم معارضة الوطنيين لمشاريع سلطة الانتداب الاقتصادية في سورية ولبنان تم إقرار مشروع توسيع مرفأ بيروت ومد خط سكك حديدية، دون العودة للسوريين، الذين لم يروا فيها فائدة لإنقاذ الاقتصاد بقدر ما فيها من تبديد مال الشعب.

عند عودة المندوب السامي إلى المنطقة، بدا من السياسة التي اتبعها وتركيزه على المشاريع الاقتصادية الخدمية، أن فرنسا لم تعد مهتمة بعقد اتفاقية مع سورية، وعبّر الوطنيون عن عدم قبولهم لهذه السياسة على أمل إحياء العملية السياسية، وعاد نجيب الريس ليذكره بأن «**الحرية قبل الخبز**» وأن «**العطشان لا يروى بالشمبانيا**»، كما قام جميل مردم بزيارة إلى باريس في تشرين الأول من عام ١٩٣٤ دون إطلاع رفاقه بالكتلة حيث أمضى شهراً هناك يستطلع أجواء الفرنسيين ليعود ويبلغ رفاقه أن لا يتوقعوا تغييراً في السياسة الفرنسية، داعياً إلى اجتماع للكتلة في حلب فيما قاد مسيرة صامتة في دمشق إلى السرايا للاحتجاج على تصلب السياسة الفرنسية، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٤، شارك فيها عشرات النساء غالبيتهن من المحجبات، قمعتها سلطة الانتداب واعتقلت احدى عشرة امرأة وساقتهن للمحاكمة بتهمة إشاعة الفوضى والإخلال بالأمن، كما وقعت حوادث مماثلة في حلب وزج بكثير من نساء أسر أعيان المدينة في السجن، في أحداث كانت الأولى من نوعها في البلاد.

محاكمة سيدات دمشق

مظاهرة النساء التي انطلقت من جامع الاقصاب في دمشق وهنّ يحملن لافتة كتبن عليها «نحن فتيات العرب - ليحيَ الوطن ليحيَ الوطن» كانت حدثاً سياسياً ضخماً فهي الأولى التي تتعرض فيها النساء للاعتقال والمحاكمة، بتهمة المشاغبة وإقلاق الراحة العامة والتحريض على الثورة والعصيان بموجب قانون قمع الجرائم، الأمر الذي أثار الرأي العام، لا سيما أن ممثل النيابة العامة المسيو موغان وجّه إهانة الى رجال دمشق ووصفهم بالأنذال والجبناء قائلاً: «من المؤسف أن نرى هؤلاء الناس يرسلون بناتهم ونساءهم للتظاهر في الشوارع والإخلال بالأمن، إن هذا ضرب من النذالة والجبن» وفق ما نقلته (القبس) في تغطيتها لوقائع جلسة المحاكمة. واعتبرت الكتلة الوطنية قضية النساء المعتقلات قضيتها هي، وتطوع للدفاع عنهن عدد من المحامين الوطنيين[١٥].

نجحت المعتقلات بتحويل الاستجواب في المحكمة إلى مسرحية هزلية، إذ أنكرن التهم المنسوبة إليهن، وكررت كل منهن في إفادتها نفي الأخرى مشاركتها في المظاهرة و أنها تواجدت في المكان مصادفة، وهي في الطريق إلى الخياطة أو السوق أو الطبيب أو ما شابه، وأنه تم القبض عليها ظلماً، وتعرضن للإساءة من قبل الشرطة فأصررن على الدفاع عن أنفسهن، وأنهن شتمن الشباب في الشارع الذين لم يهبّوا لنجدتهن ووصفوهم بقلة «الشرف والناموس»، فظن رجال الشرطة أن الشتيمة موجهة لهم.

نشرت (القبس) وقائع المحاكمة حرفياً وإفادات السيدات بالدمشقية المحكية، فجاءت أقرب إلى فصل من مسرح العبث منها إلى محاكمة متهمات بإثارة الشغب والتحريض على الثورة، وعلى سبيل المثال قالت إحداهن بأنها تعمل قابلة، ولدى توقفها في الشارع للسؤال عن الترامواي ساقها رجال الشرطة مع النساء فراحت تصرخ فيهم وتكلمهم بالعربي والتركي فلم يفهموا عليها، وقد سمعتهم يقولون «سنركبكن بالسيارة» وهي لا تعرف الشام، فحسبت أنه عليهن خطر عظيم فقلّ عقلها وقالت لنفسها: «نحنا نسوان بيخافوا علينا وفرنسا هللي بتحب الحرية وبتحافظ على النسوان بدها تحافظ علينا، وما شفنا حالنا إلا بالحبس»!!.

سير المحاكمة وتخفيف الأحكام بحق بعضهن وتبرئة بعضهن الآخر أغضب موغان ممثل النيابة العامة فضرب بيده على الطاولة معتبرا أن المحكمة تشد من أزر النساء، وتشجع غيرهن على التظاهر. استاء رئيس المحكمة من موغان وعدّ كلامه إهانة للمحكمة، ما اضطره لتقديم اعتذار[١٦].

كانت (القبس) الجريدة الوحيدة التي اهتمت بشكل خاص بتغطية محاكمة السيدات الدمشقيات، كما رد نجيب الريس على إهانة موغان للدمشقيين والعرب،[١٧] وقال: إنها المرة الأولى التي يتعرض فيها السوريون لمثل هذه الإهانة من موظف فرنسي مدني، فهم منذ خمسة عشر عاماً يساقون إلى المحاكم الفرنسية عسكرية ومدنية ومجالس عدلية.. وكانت تصدر الأحكام بحقهم فتختلف في شدتها ولينها، وبلغت أحياناً درجة من القسوة بحيث يحكم على الرجل عشرين سنة بالسجن من أجل هتفه للاستقلال أو تحيته للحرية. ومع هذا فقد شكوا من القسوة ولكنهم ما شكوا من إهانة وجهت إليهم من نيابة أو من مدّع عام ولا عسكري ولا مدني على الرغم من أن الجو السياسي في هاتيك الأيام كان «**أفعل في الأعصاب وأشد تأثيراً في النفوس**». واستهجن قيام قاض مدني فرنسي يقبض راتبه من أموال السوريين ويعيّن بقرار من وزير سوري في محكمة تحمل اسم «**المحكمة السورية الناظرة في قضايا الأجانب**» بمخالفة سنن جميع الذين تقدموه ويوجه للسوريين إهانة فيقول عن مظاهرة نسائية عادية، سواء أكانت قامت من تلقاء نفسها أم أرسلها الرجال كما يدعي المسيو موغان: «**إن هذا ضرب من النذالة والجبن**»؟ وتساءل:

> «**لماذا تكون مظاهرة النساء في سورية جبناً ونذالة وتكون في أوروبا أو مصر أو تركية شهامة ومروءة؟ فهل كانت هذه المظاهرة في دمشق الأولى من نوعها في سورية حتى يراها المسيو موغان عجيبة العجائب؟ ألم تقم مثلها في حلب أكثر من مرة وكان هو نفسه في حلب يشهدها، ولكن الحقيقة العجيبة أكثر من مظاهرة النساء هي أن يقبض رجال الشرطة على النساء ويزجوهن في السجن، فهل يقبضون في اوروبا وفي فرنسا بصورة خاصة على النساء أم يكتفون بتفريقهن فقط؟**».

وكان الأغرب أن يوجه موغان هذه الإهانة إلى دمشق بأسرها، فلا يعتذر، بينما يعتذر لمحكمة

مؤلفة من ثلاثة رجال متجاهلاً مدينة مؤلفة من أربعمائة ألف نسمة ونيف، فلا يعتذر لها عن إهانة أقل ما يقال فيها إنها «تجرح النفوس وتسيء إلى الكرامات» واحتج نجيب الريس على المدعي العام موغان «بكل ما في حق الاحتجاج من معنى» وقال: «هناك من أساليب القول وعبارات الخطابة التي تتعلق بالمتهمات والتهمة في حد ذاتها ما يغنيه عن توجيه الإهانات للناس الذين يعيش في بلادهم ويترافع ويتحاكم في قضاياهم ودعاويهم كل يوم». لافتاً إلى أن موغان «رجل كثير الحوادث والمشاكل، ففي خلال بضعة أشهر سجل عليه عدة حوادث ومشاكل آثارها هو بنفسه من غير أن تكون هناك أقل ضرورة لها، في حلب خلال محاكمة رجال الكتلة الوطنية. وفي دمشق أثار في المحكمة بينه وبين فائز الخوري حادثة ثانية، وفي محاكمة النساء أثار بينه وبين المحكمة التي يؤلف جزءاً منها حادثة ثالثة، اعتبرتها المحكمة إهانة لها، وحملته على الاعتذار. ثم لم يتورع عن إثارة حادثة بينه وبين الناس جميعاً، ورماهم بالنذالة والجبن، دون أن يعتذر».

قضية اعتقال السيدات وتصريحات موغان أثارت موجة من الاحتجاجات. ومن ردود الفعل الطريفة حين ذاك، كتاب أرسله النائب الوطني فخري البارودي إلى موغان دعاه فيه إلى الاعتذار أو المبارزة. و في اليوم التالي جاء ترجمان المكتب الثاني إلى فخري البارودي وسأله عن السلاح الذي يفضله في المبارزة، سيف أم مسدس، فقال البارودي لا فرق فالسلاح الذي يروق للمدعي العام أقبل به، فسأله الترجمان عن استخدامه للمسدس فأجاب البارودي: منذ دخول الفرنسيين لم أستعمل المسدس ولا أدري هل أتمكن من استخدامه أم لا، على أني سأتمرن من الآن حتى يحين موعد المبارزة. وعلى خلفية الاحتجاجات انعقد اجتماع في دار المشيرية وتم الاتفاق على إنهاء القضية بتقديم بيان اعتذار للرأي العام جاء فيه:

«إن السيد موغان مدعي عام المحكمة الاستئنائية الفرنسية، يعلن للرأي العام السوري أن الجرائد المحلية حرّفت مطالعته في محاكمة سيدات دمشق تحريفاً سيئاً هيج الرأي العام، والحقيقة أنه لم يقل إن: «السوريين أنذال يختبئون في دورهم ويرسلون نساءهم إلى الشوارع» ولكنه قال: «إن الرجل الذي يرسل زوجته إلى الشارع للاشتراك بالمظاهرات ويختبئ في داره هو نذل جبان، أما السوريون فإنهم أبطال في جميع مواقفهم فليطمئن الشعب السوري وليتق الله كتّابُ الجرائد في ما ينقلون»[١٨].

تحريض على الفتنة

بهذا البيان تملصت سلطة الانتداب من تصريحات موغان العنصرية المهينة، محاولة احتواء الأزمة، لقطع الطريق على الوطنيين الذين سعوا إلى إحراجها، وحمّلت المسؤولية للصحف التي غطت وقائع المحكمة، وكانت تقصد جريدة (القبس) لأنها الوحيدة التي اهتمت بالقضية وطالبت بتقديم موغان اعتذاراً للدمشقيين، الأمر الذي اعتبرته سلطة الانتداب تحريضاً على الفتنة، فأصدرت أمراً بتعطيلها خمسة أشهر، تضاف إلى ما سبقها من تعطيل عشرة شهور خلال أقل من عامين.

بعد خمسة أشهر عادت (القبس) إلى الصدور، وقد أنهكت تماماً من تعطيل متواتر كاد أن يقضي عليها لولا استمرار الاشتراكات، فقدم نجيب الريس عميق الشكر لمشتركي (القبس) على إخلاصهم «**من القبس الذي لا ينطفئ الى النفوس التي لا تذل**» قائلاً: بعد صمت خمسة أشهر كان علي أن أبدأ القول «**من القبس المنطفئ الى النفوس المرهقة اليائسة، ولكني لا أريد أن أشعر بالانطفاء وإن كان أمراً واقعاً، ولا أحب أن أعترف باليأس وإن كان هذا التعطيل كله يائساً وخيبة أمل لأن الشعور باليأس أقتل للنفوس من اليأس، والاعتراف بالذل هو الذل بعينه.. أما القبس فكيف لا ينطفئ وقد عطلوه أكثر مما أفرجوا عنه؟! وأية صحيفة لا تشعر بالانطفاء وهي تعطل عن الصدور حوالي خمسة عشر شهراً خلال واحد وعشرين شهراً ؟!.. لا نشكو إلى مخلوق مصيبة، فالعقيدة عقيدتنا، والوطن وطننا، وليس في قضاء الواجب منّ ولا شكوى، فالذي يتألم في سبيل وطنه لا يعرف اللذة في حبه وما لا تتعب به الأيدي لا تحزن عليه القلوب**».

أما الذي واسى صاحب (القبس) في محنته أعظم مواساة وأفضل ترضية معنوية على إرهاقها، فهو أسباب التعطيل، إذ كانت الوحيدة التي غضبت لكرامة أهينت، ووقفت يوم محاكمة النساء المتظاهرات موقفاً دفعت ثمنه تعطيلاً مرهقاً في أيام لم تكد تنفض فيها غبار التعطيل السابق.

وأبت (القبس) بعد استئنافها الصدور أن تقطع وعوداً لقرائها حول ما ستكون عليه، بل وضعت تاريخها خلال السنوات الماضية أمامهم وقالت ما قاله أكثم بن صيفي «**إن قول الحق لم يدَعْ لي صاحباً**» لكن أصدقاء (القبس) لم يفقدوا من قول الحق وإنما يخشى أن يفقدوا من كثرة التعطيل [١٩].

تعاطفاً مع (القبس)، في محنة تعطيلها ولتأكيد دعم الكتلة لها، أرسل جميل مردم بك باسم الكتلة الوطنية كلمة، إلى نجيب الريس، صدّرت بها (القبس) صفحتها الأولى عدد ٦/ ٥/ ١٩٣٥ تعبيراً عن «**فخرها بتحية الكتلة الوطنية وتشجيعها**». وكان واضحاً في طريقة نشر الرسالة أنها تحد لإجراءات الحكومة وسلطة الانتداب، وتأكيد رضا الكتلة التام عن سياسة (القبس)، حيث أشاد مردم بك بمواقف نجيب الريس معتبراً «**الخسارة المادية أضعف من أن ترده عن عزمه، لأنه يعمل لغاية معنوية سامية، ولا بأس عليه بأن يكون شهيد التضحية، فإن جريدته للأمة، وهو يضحي للأمة لا لنفسه وكفاه هذا الشرف**» وقال له «**امض أيها الأستاذ في طريقك، لا غمغمة في تعبيرك، ولا إبهام في مذهبك، ولا ضعف في عزمك**».

السود المستقلون

لم تطل مدة الإفراج عن (القبس) أكثر من شهرين ونصف الشهر، حتى عادت سلطة الانتداب لتعطلها لمدة شهر في حزيران ١٩٣٥ على خلفية دعوة صاحبها الضباط السوريين إلى التطوع في جيش الحبشة لرد العدوان الإيطالي، وذلك تلبية لاستغاثة الأحباش، مبرراً دعوته «**بواجب الوفاء لأمة آوى سيدها الكبير ومؤسس دولتها العظيم المسلمين المضطهدين في بلاده**».

ويقول صاحب (القبس) إن سبب «**التعطيل الذي دام شهراً كاملاً طوله ثلاثون يوماً وعرضه ثلاثون ليلة وفي وقت لم يمض على صدور (القبس) شهران ونصف بعد تعطيل خمسة أشهر كاملة لأننا لم نقف الموقف المفروض في جريدة تصدر في بلاد تخضع لانتداب دولة أوروبية محايدة من دولتين كلتاهما عضوان في عصبة الأمم، فدفعنا غرامة الحرب الإيطالية الحبشية قبل أن تعلن الحرب وقبل أن تفرض العقوبات وتقرر الغرامات**»[٢٠].

غداة تعطيل (القبس) صادف نجيب الريس وزير مسيحي سابق ومعه رجل دين مسيحي أرثوذكسي، قال له «**ما كنت أظن أنهم يعطلونك شهراً كاملاً من أجل الحبشة**»، فرد عليه نجيب الريس: «**لا، إنهم لم يعطلوني من أجل الحبشة، ولكنهم عطلوني من أجل إيطاليا، فقد احتج القوي إلى القوي على عاطفة الضعيف نحو الضعيف، وهكذا جرت العادة في هذه الحياة فإن الأقوياء دائماً يرضي بعضهم البعض على حساب الضعفاء**»، فتدخّل رجل الدين المسيحي

وقال بكثير من التأثر والحماسة: «لقد كان واجباً عليهم أن يشكروك بدلاً من أن يعطلّوك لأنك كنت الكاتب المسلم الوحيد الذي اعترف بعد نيف وألف وثلثمائة وخمسين سنة بفضل دولة نصرانية في هذه الدنيا على الإسلام ونشر في جريدته تلك الفضيلة وفاءً للتاريخ الإسلامي والنصراني معاً في هذا الشرق» فرد عليه نجيب الريس «ولكن كل عواطف الدين والتاريخ يا سيدي المحترم تتلاشى جميعها أمام العواطف السياسية والمجاملات الدبلوماسية خصوصاً في هذا الوطن الذي لا يملكه أهله وفي هذه البلاد التي أصبح إغلاق الجريدة فيها أهون على الحكام من إغلاق محششة ما دام لا يوجد فيها وضع مستقر ونظام دستوري صحيح ومسؤولية وطنية سورية، وإلا فلماذا استطاعت سفارات إيطاليا وقنصلياتها أن تفعل في البلاد المستقلة التي تحمل جرائدها على السياسة الإيطالية وعلى مطامع زعيم إيطاليا في الحبشة حملات أقل ما يقال فيها إنها تحريض صريح على الوقوف مع الحبشة في وجه إيطاليا بجميع الوسائل المادية والمعنوية؟ فهل احتجّ سفير إيطالي في أمريكا أو وزير مفوض في أمريكا أو وزير مفوض في إنكلترا أو قنصل صغير في مصر على تلك الصحف التي تفيض بالتحريض على الطليان وبالعطف على الأحباش؟ المسألة بسيطة، هناك صحف تصدر في ظل الاستقلال، وهنا صحف تصدر تحت وطأة الانتداب».

وما كاد نجيب الريس أن يودع الوزير السابق ورجل الدين حتى لقيه بعد خطوات صديق من أصدقاء (القبس) فقال له: اسمع، لقد قال لي الآن أحد الأبواق الذين يعيشون في هذا البلد على بضاعة الشتم والمدح حسبما يلهمون: قل لصديقك صاحب (القبس) لقد عطلوه هذه المرة والحمد لله على حساب الحبشة وإيطاليا لا على حساب الوطن، فلا فضل له في هذا التعطيل، لا مزية لجريدته في هذه التضحية. فرد نجيب الريس:

«وهل كنت أنتظر الاعتراف بجميل أو الإقرار بتضحية في أي تعطيل نزل بالقبس من قبل ومن بعد من هؤلاء الأذناب، سواء أكان التعطيل من أجل الحبشة أم من أجل سورية؟ إنني حينما تعطل جريدتي أدفع وحدي ثمن التعطيل، وأحمل وحدي نتائجه القاسية، وخسائره المرهقة لا يشاركني فيها أحد. أما أولئك الذين شمتوا بالتعطيل.. فهم آخر من يحق لهم الكلام في هذا الموضوع لأنهم إن

قرأوا الجريدة فإنهم يقرأونها نصباً واستجداء..أجل إنني عطلت هذه المرة من أجل الحبشة السوداء لا من أجل سوريا البيضاء..عطُلت في سبيل الوفاء لتاريخ الإسلام والشرق ولماضي الحبشة القديم السمح. ففي هذه المرة فقط تعطل القبس على حساب السود المستقلين لا على حساب البيض المستعبدين. فإلى أولئك العراة أحفاد النجاشي الكبير الذين آووا المسلمين الأولين وحموهم، إلى الذين يقفون اليوم تحت خط الاستواء تشوي الشمس أجسادهم العارية ليموتوا في سبيل وطنهم، وحريتهم إلى هؤلاء الشجعان عاطفة القبس وتحيتها قبل التعطيل وبعده»(٢١).

الهوامش

(١): (القبس) ٣٠/ ٥/ ١٩٣٣.

(٢): (القبس) ٢٠/ ١٠/ ١٩٣٣.

(٣) شاكر الشعباني، سياسي وصحافي سوري ولد ونشأ في حلب، برز في عهد الانتداب الفرنسي واتهم بالتعاون مع سلطات الانتداب، أسس في حلب ١٩٢٠ «الجمعية الديموقراطية الوطنية» وصحيفة (الوطن) الناطقة باسمها، شارك في تأسيس الحزب الوطني السوري واصدر صحيفة (الأهالي) الناطقة باسمه، تقلب في عدد من المناصب، انتخب نائباً عن حلب وعين وزيرا للمالية عام ١٩٢٦ وعام ١٩٣٣.

(٤): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٥): جاء في مقترح النواب الموجه الى رئيس المجلس النيابي: نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على المجلس النيابي لإقرارها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنه لمصالحها من وحدة وسيادة واستقلال، ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من ١٥ نائباً لكتابة قرار الرد.

(٦): تشكلت الحكومة من الشيخ تاج لرئاسة الحكومة ولوزارة الداخلية، وعطا الأيوبي لوزارة العدلية وحسني البرازي لوزارة المعارف وجميل الألشي للأشغال العامة، وهنري هندية لوزارة المالية، ومحمد اطه لي لوزارة الزراعة.

(٧): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٨): افتتاحية (القبس) ١٧/ ٧/ ١٩٣٤.

(٩): قاضي الحرمين الشريفين: سليمان جوخدار ممثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني ومفتي دمشق وقاضي المدينة المنورة وعضو في محكمة التمييز العليا وأستاذ في معهد الحقوق بدمشق ثم وزير العدل سنة ١٩٣٣.

(١٠): رسالة شاعر الشام شفيق جبري المنشورة في (القبس) بتاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٣٤.

(١١): (القبس) / ١٩/ ٧/ ١٩٣٤.

(١٢): افتتاحية (القبس) ١٦/ ٧/ ١٩٣٥.

(١٣): (ذكريات يوسف الحكيم - سوريا والانتداب الفرنسي)، ج ٤ / دار النهار، بيروت، ١٩٨٦.

(١٤): افتتاحية (القبس) ١٧/ ٩/ ١٩٣٤.

(١٥): من المحامين الوطنيين الذين تطوعوا للدفاع عن النساء المتظاهرات: منير العجلاني وسيف الدين المأمون والياس الضباعي ورزق الله أنطاكي وصهيب العطار.

(١٦): (القبس) ١٩/ ١١/ ١٩٣٤.

(١٧): افتتاحية (القبس) ٢٣/ ١١/ ١٩٣٤.

(١٨): (المحاكمات السياسية في سورية) هاشم عثمان، رياض الريس للكتب والنشر بيروت، ٢٠٠٤.

(١٩): افتتاحية (القبس) ٢٢/ ٤/ ١٩٣٥.

(٢٠): (القبس) ٢٣/ ٩/ ١٩٣٥.

(٢١): (القبس) / ١١/ ٨/ ١٩٣٥.

الفصل الثالث

الملكية

كان عام ١٩٣٥ عام المراوحة في المكان، إذ لا تطورات جديدة تبشّر بتحقيق أي تقدم، وما تزال حكومة الشيخ تاج تواصل عملها كحكومة تكنوقراط في ظل أزمة اقتصادية وأجواء ساخطة، أما الصحف فراحت تعتاش على التسريبات والتكهنات، منها إشاعة البحث عن «ملك لسورية» روجتها الصحف السورية واللبنانية، مجددة بذلك طرح مسألة شكل نظام الحكم في سورية، والتي سبق وطرحت عدة مرات، وكان نجيب الريس في مرحلة ما من أنصارها، قبل أن يتحول إلى أحد الأكثر تشدداً برفضها.

فبعد أفول مملكة فيصل في سورية عام ١٩٢٠، ظل الموالون للهاشميين في سورية يحلمون بعودة الملكية ويروجون لها، ورغم خشية الفرنسيين من دعم بريطانيا لعودة الهاشميين، لجأوا عدة مرات لترويج مشاريع الملكية، ففي عام ١٩٢٨ أبلغ المندوب السامي بونسو وزير خارجيته بأن غالبية السوريين يرغبون بإقامة نظام ملكي، لضمان الاستقرار وحماية التقاليد القومية وهيبة البلاد، ووضع قائمة بأسماء المرشحين للعرش، منهم الأميران زيد وعلي شقيقا

الملك فيصل، وعلي حيدر أو ابنه الأمير عبد المجيد منافس الشريف حسين على لقب شريف مكة، عام ١٩٠٨ ـ والأمير فيصل نجل الملك عبد العزيز آل سعود، والأمير المصري يوسف كمال والأمير سعيد الجزائري و الداماد أحمد نامي صهر السلطان عبد الحميد. لكن بونسو نبه في رسالته إلى أن نجاح الملكية متوقف بشكل أساسي على شخصية المرشح الذي سيشغل هذا الموقع.

فكرة الملكية استهوت كثيراً من السوريين لاسيما المتدينين، كونه النظام الأقرب للخلافة الإسلامية، لكنها لم ترق للكتلويين وغالبيتهم من العلمانيين، بالتوازي مع ذلك كان هناك انقسام بين المؤيدين للهاشميين المحسوبين على فيصل، والوطنيين الذين مالوا للملك عبد العزيز آل سعود الذي دعم بشكل رئيسي الثورة السورية، وأحاط نفسه بمستشارين سوريين ولبنانيين[١].

مال نجيب الريس نحو الملك فيصل وظل معجباً به ومؤيداً له ملكاً على سورية الكبرى ورأى فيه:

«ابن القضية العربية البكر، وابن الثورة الأولى والأخيرة والوطني المخلص، القائد والمحرر، رئيس حزب الاستقلال العربي، أمبراطور العرب، صقر قريش، حامل الاستقلال والإسلام والتحرر، الذي ضحى بنفسه وعرشه في سبيل سورية ليخرج منها مجروح الكبرياء، فثأر لكبريائه بعرش في بغداد وتاج واستقلال، فكان كالأموي الطريد: خسر الملك في الشام فعوض خيراً منه في الأندلس، فبعدما طويت رايات بني هاشم في مكة نشرها ثانية في الشام»[٢].

وامتلك نجيب الريس مفهوماً مختلفاً للملكية في سورية، لا سيما أنه تم اعتماد النظام الجمهوري لاحقاً وانتخب النواب رئيساً للجمهورية، وهو ما اعتبره مؤقتاً، كونه تم في سورية المجزأة من قبل نواب أربع مدن سورية فقط، فالجمهورية قامت في قطعة صغيرة من سورية التي يعيش فيها مليون ونصف المليون نسمة، أما الملكية فيجب أن تنشر راياتها من قناة السويس إلى خليج فارس وتظلل أعلامها أمة تعد نيفاً وخمسة عشر مليوناً من العرب في القدس وعمان واللاذقية والسويداء وبيروت وبغداد وتؤلف بين شواطئ البحر المتوسط وبردى ودجلة والفرات، يحمل

تاجها رجل واحد بويع بالملك عليها بيعة شرعية ابن الثورة العربية البكر، فيصل الأول. لذا فإن إقامة الجمهورية في جزء صغير من البلاد لا يعيق العمل الكبير، لأن الأمة ونواب سورية الكبرى جميعها بايعت الملك فيصل من رفح حتى طوروس»[٣].

لم يُسمح لفكرة الملكية أن تنضج وتتبلور لأسباب كثيرة، أهمها تعارضها مع مصالح الانتداب، لكن الفرنسيين كانوا يطرحونها بين فترة وأخرى لخلخلة صفوف الوطنيين وتحويلهم إلى جماعات متنافسة، كما جرى عام ١٩٢٨ عندما طرحها بونسو بالوقت الذي كان فيه واضحاً فيها أن حكومة الشيخ تاج والكتلة الوطنية كانوا ملتزمين بالنظام الجمهوري.

أما في عام ١٩٣٠ فعادت فكرة الملكية لتطرح بجدية أكبر ضمن مجموعة مشاريع، منها إقامة وحدة بين العراق وسورية، يقوم عليها العرش الهاشمي بزعامة فيصل. وجاء ذلك بينما كانت فرنسا تتطلع إلى تسوية مع الإنكليز بخصوص مسألة أنبوب النفط مع العراق، فبدت وكأنها ترحبّ بالفكرة. وبالقوة ذاتها طرح مشروع تنصيب نجل عبد العزيز آل سعود ملكاً على سورية، وقد كلف شكري القوتلي نجيب الريس خلال لقائه في حيفا، بالترويج للمشروع في جريدته والسعي إلى إقناع الكتلة لتبنيه. وتشير مراسلات شكري القوتلي مع أسعد داغر إلى أن القوتلي لم يكن مندفعاً في تبني المشروع وطلب التريث فيه ودراسته وضرورة موافقة كل أعضاء الكتلة، وقد اتفق مع نجيب الريس الذي رأى أن الأجواء العامة مناسبة للترويج للفكرة في الصحف لكن رجال الكتلة لن يتنازلوا عن تمسكهم بالنظام الجمهوري. وقال لشكري القوتلي **«إن رجال الكتلة الوطنية لا يمكنهم التنازل بصراحة عن مبدأ النظام الجمهوري لأنهم يخشون الفشل، وكي لا يكونوا عرضة لهزء الملكيين، فإذا طالبوا بالملكية فإنهم يخشون أن ترفض فرنسا قبول أحد أبناء الملك عبد العزيز آل سعود وتأتي عندئذ بعلي حيدر أو غيره باسم ملك على البلاد»**. ويقول شكري القوتلي إنه طلب منه طرح الفكرة على رجال الكتلة واقترح انتخاب رجل أو اثنين يوفدان بتفويض من كل أعضاء الكتلة إلى حيفا لبحث الفكرة. كما طلب منه طرح فكرة ملكية ابن سعود في (القبس) لنشرها امام الرأي العام داخل البلاد.

وتُظهر تلك المراسلات أن إلحاحاً سعودياً مورس في تلك الفترة على شكري القوتلي والوطنيين لتحديد موقفهم من هذا المشروع بسرعة، وعبّر القوتلي عن رأيه في إحدى الرسائل بأنه ليس

من المعتقدين بأن مشاريع الملكية وتوحيد سورية والعراق يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية فيها على هذا الوجه من السرعة لأن **«مثل هذه المشاريع لها أسس أقوى وأبواباً أخرى يجب ولوجها وطرق أمثل ينبغي سلوكها»**(٤).

رغم أن نجيب الريس عُرف بولائه للملك فيصل وقد عاصر عهده في سورية، إلا أنه جارى شكري القوتلي في الترويج لمشروع الملكية بدون تسمية مرشح للعرش، وكان ترويجه متحفظاً إلى حد ما، كما امتدح عبد العزيز آل سعود ضمن ما كانت الصحف الوطنية الميالة للاستقلاليين تروجه في تلك الفترة عموماً. وبعد عودته من حيفا تناولت جريدة (القبس) الناشئة فكرة النظام الملكي، وفي عددها الخامس بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٣١ تساءلت في مقال افتتاحي **«هل تعاد الخلافة قريباً؟ فؤاد أم فيصل أم ابن سعود»** ثم أتبعت ذلك بمقالة أخرى في ٢٦/ ٨/ ١٩٣٢ بعنوان **«هل يفكر ابن سعود بسورية؟ وابن سعود والإمبراطورية العربية»**. و ظهرت في الجرائد السورية، عدة اتجاهات؛ جرائد تنتصر للبيت الهاشمي وأخرى للأسرة السعودية، وثالثة أشبعت بالتيارات الفكرية الثقافية الغربية، وراحت تدعو إلى الجمهورية وترى فيها بديلاً عن الملكية والخلافة، وكانت مواقف الصحف تتطور وتتبدل بحسب التطورات السياسية، فمنها ما كان يدعو إلى الخلافة ثم راح يدعو إلى الملكية وانتهى إلى الترويج للنظام الجمهوري.

كذلك لوحظ بعد وفاة الملك فيصل بن الحسين في أيلول ١٩٣٣، نشاط الدعاية السعودية بين أوساط الوطنيين، وبات تحالف الكتلة الوطنية مع السعوديين معلناً، حيث قام وفد منها برئاسة جميل مردم بك صيف ١٩٣٤ بزيارة إلى الحجاز، كما انحازت لجانبهم في حربهم مع اليمن(٥)، وأبرزت الصحف الوطنية أخبار الانتصارات السعودية على صفحاتها الأولى.

برر نجيب الريس **«توجُّه عواطف الوطنيين نحو الحجاز بأنه جاء بعد أن جرحت وأهينت في العراق، وبعد أن نسف رجال السياسة في بغداد ذلك الماضي السوري العراقي الفيصلي من أساسه، قبل أن يمر عام على وفاة الذي أوجد ذلك الماضي.. فنفض أبناء سورية أيديهم من بغداد ومدّوها إلى مكة لأنهم يطلبون إنقاذاً وينشدون رجلاً عربياً قوياً يجعل وحدة العرب فوق الأقاليم، وقد وجدوا ذلك أو أملوه في عبد العزيز بن سعود، فراحوا يتمنون له الظفر ويعلّقون آمالاً قومية ضخمة على احتلال اليمن وضمها إلى المملكة العربية السعودية الناشئة، حيث**

تتألف دولة عربية واحدة من جوار الخليج إلى أواسط البحر الأحمر من أمة لا تخجل إذا عُدّت الأمم، ولا تطرق برأسها حياء وذلاً إذا قيل إن إيران تعد حوالي العشرين مليوناً، ومصر تربو على الخمسة عشر وتركيا على أكثر من هذا العدد، بل يكون عدد هذه الدولة العربية السعودية إذا ضمت اليمن العليا وعسير وتهامة مع الحجاز ونجد عشرة ملايين على أقل تقدير..». وأكد أن تأييد احتلال السعوديين لليمن ليس بغضاً بالإمام يحيى بل أملاً «بتوحيد الجزيرة على يد أي رجل كان، شرط يكون جديراً بأن يضطلع بأعباء هذه الزعامة. وقد عرف ابن سعود نفسه بأنه كفوء لهذه الزعامة قبل أن يعرفه الناس، إذ لم يأخذ الزعامة أخذاً فلن يقدمها إليه أحد».

ويروي نجيب الريس ما جرى مع أمين الريحاني الذي كان أول من تحدث عن عبد العزيز بن سعود وقدمه للعالمين الشرقي والغربي وكان لقبه السلطان، كتب «أن عبد العزيز ابن سعود مستعد للاتفاق مع ملوك العرب وأمرائهم على إنشاء اتحاد عربي أو على توحيد الجزيرة تحت لواء رجل واحد، وأنه يتنازل لهذا الرجل عن زعامة العرب ويبايعه. وحين عرض الريحاني عليه ما كتب تناول قضيباً بيده وضرب على الأرض قائلا: «اسمع يا أستاذ أنا أعلمك.. أشطب القسم الثاني اشطب، نحن لا نريد أن تكتب عنا ما ليس فينا، الرياسة فينا وزعامة العرب لنا، ولا نقبلها في غيرنا.. ترى الصحيح»[٦].

جمهورية الشحادين

رغم كل ما قيل عن مسألة الملكية، ما أن وصل عام ١٩٣٥ حتى باتت (القبس) على قناعة بأن الملكية لا تحل مشاكل سورية مادامت في ظل الاحتلال. وفي افتتاحية بعنوان «إبدال الجمهورية بالملكية لا يحل المشاكل» قال نجيب الريس:

«ماذا جنت الجمهورية على البلاد وما عسى أن تفيد الملكية إذا كان الذين يعلنون النظام الجمهوري أو يوافقون عليه، لا يلبثون أن يوقفوا سير الجمهورية ويعطلوا مظهر الدستور الوحيد، وهو الحياة النيابية، تعطيلاً ليس عليه نص في الدستور.. إن المسألة بيننا وبين الفرنسيين لم تعد مسألة أشكال وأوضاع، وليس الخلاف على أسماء هذه الأوضاع والأشكال بل الخلاف كله على شيء واحد: هو ايجاد الكيان السوري الصحيح المشروع وفقاً لمصلحة السوريين والفرنسيين معاً».

وبالنظر إلى تناول الصحف في تلك الفترة موضوع الملكية، يمكن القول أن جريدة (القبس) كانت الأكثر وعياً ونضجاً في مفاضلتها بين النظامين الجمهوري والملكي[٧]، فقد جاء في إحدى افتتاحياتها:

«هل صحيح أنهم يبحثون عن ملك لهذه البلاد؟.. هل وجوده هو الذي يرضي الساخطين ويعزّي الخائبين ويشبع الجائعين؟. ماذا يفعل الملك لو جيء به الآن؟ أيكون موظفاً من كبار الموظفين صاحب مرتب ضخم وقصر فخم وموكب كموكب باي تونس؟ إن البلاد التي لا تعيش فيها الحريات لا تعيش فيها الملكية ولا الجمهورية أيضاً.. وإن الوطن الذي لا يملكه أهله ولا يتصرفون بأموره الداخلية على الأقل لا يكون الملك فيه إلا نكبة من نكبات الاحتلال، أو عبئاً من أعباء سياسة الأجنبي تضاف على كواهل هذا الشعب المسكين..».

وسخر نجيب الريس من الشائعات حول البحث عن ملك في عمان أو بغداد لتنصيبه على عرش سورية باعتبارها أحد مظاهر الركود السياسي، ونتاج «السياسة الفقيرة في جمهورية الشحاذين، فإذا جمدت الحركة السياسية في بلد من البلدان الفقيرة في حرياتها ومبادئها، شغلت نفسها بالشائعات، فتستعذب الحديث بها مع علمها بأن هذه الشائعات غير معقولة أو مستحيلة الوقوع.. فإذا كتبت جريدة في بيروت أو مراسل في بغداد أو صحيفة في فلسطين خبراً عن سورية ترانا جميعاً نهتمّ بهذا الخبر ثم نعلّق عليه بالبحث والاستنتاج والشرح، فلا نلبث أن نصدقه يوماً بعد يوم حتى نصبح مثل المرحوم جحا، يخلق الشائعة ثم يصدقها.. الصحف ليست وحدها مسؤولة عنها بل المسؤول الأول هو فقر السياسة وجمود الأوضاع الطبيعية القائمة في البلاد فترى الناس كتّاباً وصحافيين ومراسلين يستعذبون الشائعات، فيعزّون بها أنفسهم عن هذا الملل الذي يشعرون به.. وهكذا تكون السياسة الفقيرة في البلاد الفقيرة أو جمهورية الشحاذين..»[٨].

الهوامش

(١): (سوريا والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٢): من مقالة لنجيب الريس نشرت في جريدة (النهار اللبنانية) ١٥/ ٩/ ١٩٣٣.

(٣): افتتاحية (القبس) ١/٦/١٩٣٣.

(٤): مراسلات شكري القوتلي مع أسعد داغر، في نهاية عام ١٩٢٩ وبداية ١٩٣٠ المنشورة في (مذكرات أسعد داغر) ـ رسالة من شكري القوتلي الى أسعد داغر، مؤرخة بـ (٢٢/ ١/ ١٩٣٠) تشير إلى لقاء جمعه مع نجيب الريس في حيفا وأنه تداول معه مسألة الترويج لتنصيب نجل الملك عبد العزيز آل سعود ملكاً على عرش سورية، ويبدو أن ذلك جاء بناء على طلب المرسل إليه، حيث يقول القوتلي: «صاحب القبس نجيب الريس هنا(حيفا)، وقد كان عندي على الغداء هذا اليوم، وبعد الظهر تناولت رسالتك الثانية، وقد كنت بالأمس بحثت مفصلاً بموضوع الملكية وأمر الهمام (الملك عبد العزيز آل سعود) وولده، وخطأ الجماعة داخل البلاد، وقد بحثت معه بصراحة تامة، وذكرت له كل ما يسيرون عليه من الأخطاء المحلية والخارجية وفي مساعيهم التي يجرونها باسم التفاهم والتعاون وإلخ.. وقد كان يوافقني في أكثر وجهات نظري في هذا الشأن، ولكن تبين لي من خلال حديثه بالأمس بموضوع الملكية أن الروح في البلاد قابلة للدعاية بشأن ملكية ابن الهمام، إنما رجال الكتلة الوطنية لا يمكنهم التنازل بصراحة عن المبدأ الجمهوري لأنهم يخشون الفشل، ولأنهم يكونون عرضة لهزء الملكيين، وحجة الكتلة في هذا الموضوع أنهم إذا عدلوا عن المبدأ الجمهوري، وطالبوا بالملكية فإنهم يخشون أن ترفض فرنسا قبول أحد أبناء الهمام وتأتي عندئذ بعلي حيدر أو غيره باسم ملك على البلاد. وجرى بحث مطول بيني وبينه وتبين لي أن عقلية جماعة داخل البلاد محدودة كما صرحت له بذلك وقلت له إن تفكير جماعة الداخل لا يتجاوز دائرة محدودة، وهم أعجز من أن يبحثوا بخارج الدائرة التي رسموها لأنفسهم وضيقوا بها الخناق على أنفسهم، وتبين لي أن التفسخ موجود بكل معانيه بين رجال الكتلة وأن الكل تنقصهم الجرأة والصراحة والإقدام والعزم.

(...) الخلاصة بعد ورود كتابك بحثت معه بهذا الموضوع، ولم أدعه يشعر بها تودون عمله، ولم أذكر له ورود كتاب منكم بهذا الشأن الى أن قنع بوجهة نظري: وهي **أولاً** الخروج من هذا التبلبل الحاضر، وعقد مؤتمر خارج سورية من رجال الكتلة الوطنية، ومن الرجال الموجودين خارج البلاد في فلسطين أو مصر حيث يقرر فيه خطة نهائية حاسمة وأن يخرج رجال الكتلة من ادمغتهم فكرة المثابرة على الخطة (المترددة المخبأة) الحاضرة. وثانياً أن تعلن الكتلة او المجلس بصورة رسمية وعلنية ملكية ابن الهمام، والدعوة له والدفاع عن هذه الفكرة وإدخال ذلك في صلب الدستور».

وتتابع الرسالة: ولكنه يقول بأن ذلك لا يمكن إلا بعد عقد اجتماعات لإقناع رجال الكتلة بقبول هذه الفكرة وضرورة إعلانها الآن. وأنه بعد عودته إلى دمشق حيث سيزور القدس هذين اليومين ثم يعود الى دمشق سيعمل بما نرسمه له في هذا الشأن أو أن رجال الكتلة ينتخبون رجلا أو اثنين ويرسلونهما الى هنا لنبحث معهم على شرط أن يكونوا مفوضين من قبل الجميع. وقد كنت كلفته الذهاب الى دمشق اليوم أو غداً ولكني وجدت منه عدم الميل لذلك خوفاً من ممانعة السلطة له بإمكان العودة الى فلسطين مرة أخرى وهو مضطر من أجل الجريدة لهذه الجولة ولو أسبوعاً آخر. وجاء الشيخ كامل(القصاب) وبحثت معه بهذا الشأن وأطلعته على كتابك واشترك مع بالبحث مع نجيب، وتأجل البحث بيني وبين الشيخ كامل الى الغد على أن نكتب إليك مشتركين بهذا الشأن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنك تطلب مني إبداء الرأي بعجلة وسرعة زائدة مع انني لست واقفاً على ما يوجب تسرعك هذا وعجلتك هذه. مع علمك بأن أول من بحث بهذا الموضوع معكم ومع الهمام ومع ابنه هو أنا. إني أستغرب طلبك أن أبدي الرأي خلال ساعتين، وأن أضمن لك الداخل وأؤمن سيره مع أن قسماً كبيراً من رجال الداخل بل كلهم يقولون إننا معكم على شرط أن توافق فرنسا على هذه الفكرة، وإذا رفضت فإننا نرغم بقبول مير علي حيدر أو غيره، وفي هذا من الضرر ما لا قبل لأحد بالتسليم به. لهذا فإني أكتب إليك بصراحة: إني موافق على فكرة الهمام وولده كما تعلم بل إنني من الساعين لها، بل إنني أول من حمل الفكرة في رأسه، ولكن لا أوافق على الإعلان والظهور الآن لأسباب تعود بالضرر التام على الفكرة من اساسها، فيما إذا لم نكن على أتم الاستعداد للسير بها، وإني أعلم بالهمام وبمحيطه وبروحه أكثر من كل مختلط به، ومع ذلك فاكتب الي بما لديك من التفصيل والإيضاح لأكون على بصيرة ولأبدي لك رأيي بوضوح تام. وتراني بانتظار ذلك. وإني أخشى جداً أن يكون الفشل نصيبنا، فيما لو أعلنت الفكرة الآن دون الاستعداد لها، لهذا أرجو التبصر بالأمر».

شكري القوتلي. حيفا٢٢/ ١/ ١٩٣٠.

في رسالة مؤرخة بـ ٤/ ٢/ ١٩٣٠ يقول شكري القوتلي لأسعد داغر: «علمت أنك وافقت على رأيي بضرورة التريث وإعداد المعدات لذلك.. ربما عاد نجيب الريس إلى حيفا من جولته وسأطلب منه الإشارة دوماً في صحيفته الى ما يهمنا نشره بين الرأي العام داخل البلاد».

وفي رسالة ثالثة مؤرخة بـ ٢٨/ ٢/ ١٩٣٠ يقول شكري القوتلي: «لست من المعتقدين بأن هذه المشاريع يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية فيها على هذا الوجه، (مشاريع الملكية وتوحيد سورية والعراق) إن لمثل هذه المشاريع أسساً أقوى وأبواباً أخرى يجب ولوجها وطرقاً أمثل ينبغي سلوكها، ولو لم تسألني رأيي الخاص بهذا الشأن لما أبديت لك شيئاً عن مطالعتي، كما أني لم أبد رأياً في مالم أسأل عنه، ومع ذلك أطلعت الحاج على جميع

ما أفهمت نجيب الريس عنه قبيل مغادرته حيفا، وطلبت الكتابة في صحيفته والاجتماع الى جميع رجال الكتلة الوطنية وعقد مؤتمر معهم جميعاً للبحث في موضوع المشروع الذي تبحثون عنه والبت في ما يفيد إعطاء رأي موافق لمصلحة المشروع المذكور. وإني لمنتظر ما يقوم به نجيب الريس في صدد هذا الموضوع، وقد كنت طلبت منه السعي للخروج من سياسة الصمت الحاضرة وقد بدأت أقرأ مقالاته في هذا الشأن بعد أن تشبع بهذه الفكرة أثناء وجوده هنا، ومما طلبته منه السعي لدى الوطنيين في الشام أن يوافقوا على عقد مؤتمر خارج سورية يضم نخبة منهم ونخبة من الإخوان الموجودين خارج البلاد لاتخاذ خطة حاسمة تسير عليها هذه الأمة بعد السكوت العميق».

(٥): شهد صيف ١٩٣٤ حرباً سعودية ـ يمانية انتهت بعقد معاهدة بين الملكين عبد العزيز ابن السعود والإمام يحيى.

(٦): من مقال لنجيب الريس نشر في جريدة (النهار) اللبنانية ٢٣/ ٥/ ١٩٣٤.

(٧): (تطور الصحافة السورية في مائة عام (١٩١٨ ـ ١٩٦٥))، الجزء الثاني جوزيف الياس، دار النضال بيروت.

(٨): افتتاحية (القبس) ١٩/ ١١/ ١٩٣٥.

الإضراب الستيني

ترافق الركود السياسي عام ١٩٣٥ مع أزمة اقتصادية خانقة أدت الى اضطرابات أشعلتها سياسة احتكار فرضتها سلطة الانتداب، لاسيما في قطاع الكهرباء، حيث دعت الكتلة الوطنية إلى مقاطعة «شركة كهرباء سورية» ونظمت مظاهرات وإضرابات صيف ١٩٣٥ قادها فخري البارودي الذي أثبت فاعلية كبيرة في تحريك الشارع، إلا أن السوريين نكبوا بوفاة الزعيم إبراهيم هنانو في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥ بعد معاناة من مرض السل، بعدما بذل كل حياته وممتلكاته من أجل استقلال سورية ووحدة الحركة الوطنية.

وما ساهم في ازدياد الاستياء هواجس الوطنيين من قيام فرنسا بتوطين الآشوريين العراقيين في سورية وتحولهم إلى طابور خامس، بعد هربهم من الحكم المستقل في العراق الذي سحق ثورتهم عام ١٩٣٣، لمطالبتهم بالانفصال بدعم من بريطانيا، وتعززت الهواجس مع إعلان فرنسا عام ١٩٣٤ مساعدتها الإنسانية للآشوريين ومنحهم بيوتاً في الجزيرة، بينما تنوء الحكومة بأعباء هائلة جراء قحط طال مناطق واسعة في حوران اضطرت أهلها إلى النزوح، ولم تُجِدِ

احتجاجات الوطنيين، وقامت فرنسا بتوطين مزيد من الآشوريين، بإشراف عصبة الأمم، ومنحهم المواطنة السورية الكاملة في ظل مشاعر من السخط على الحكومة وتعطيل الحياة السياسية والمماطلة في استئناف مفاوضات الاتفاقية.

واصلت (القبس) شن حملاتها على الحكومة وموظفي الانتداب، ولم يقفل عام ١٩٣٥ إلا وقد تلقت في ٣٠ كانون الأول إنذاراً شديد اللهجة، من وزير الداخلية، لنشرها مقالاً تعرضت فيه لكاتب القضاء في معرة النعمان. وكان ذلك جزءاً من حملة لمعاقبة الوطنيين والتضييق عليهم، فلم يكد يمر عشرون يوماً على تعطيل (القبس) [1] حتى قامت سلطة الانتداب في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦، بإغلاق مكتبي الكتلة في دمشق وحلب بزعم أنها غير مرخصة، واعتقل زعيم الشباب فخري البارودي والمحامي سيف الدين المأمون. وردّ الوطنيون بمظاهرات غاضبة في حلب وحماه وحمص، وفي دمشق قاد المظاهرات نسيب البكري وجميل مردم وشكري القوتلي، وتحولت الى أعمال شغب لدى محاصرتها من قبل الجنود الفرنسيين وإطلاقهم النار لتفريقها. وفي اليوم التالي طوقت القوات الفرنسية الجامع الأموي لتعطيل مهرجان طلابي نظمه الشباب الوطني، وجرت مواجهات عنيفة قتل فيها أربعة أشخاص، وفي حلب دهمت القوات الفرنسية بيت هنانو وصادرت جميع الوثائق، وقتل شخصان في المواجهات واعتقل العشرات. تحولت جنازات الشهداء في دمشق وحلب إلى سيل غضب هادر، أضربت عقبه المدن الداخلية دمشق حمص حماه حلب، إضراباً عاماً عرف بالإضراب الستيني. وأعلنت المدن الساحلية اللاذقية وطرابلس وبيروت تضامنها مهددة بالإضراب. كما آزر تجار بيروت لجنة الإضراب، مع خروج مظاهرات في فلسطين تندد بالسياسة الفرنسية وأرسلت برقيات تضامن من شعب «الجنوب السوري» وهو اسم فلسطين حينها.

عاشت دمشق خلال الإضراب أجواء غير مسبوقة، فقد أغلقت كل المحلات والدكاكين الكبيرة والصغيرة، وبقيت فقط الأفران تعمل، وشهدت ازدحاماً كبيراً، أما البقاليات والمطاعم الصغيرة فكانت تفتح «نصف فتحة» وتغلق بشكل كامل بمجرد سماع أصوات مظاهرة من تلك التي كانت تجوب الأزقة والحارات وتدعو أصحاب المحال إلى إغلاقها بالقول «سكّر يا عرصة» و «عرصة اللي ما بيسكر»، بينما يحاول جنود فرنسا فك الإضراب بكسر الأقفال.

ومن القصص التي تذكر حينها أن «شيخ الحرامية في دمشق تعهد لأصحاب المحال في الأسواق الرئيسية، سوق الحميدية وسوق مدحت باشا وسوق البرزورية بألاّ ترتكب سرقة واحدة فيها أثناء الإضراب. وبذلك باءت إجراءات الفرنسيين بالفشل، وكسر أقفال بعض المحال في الأسواق لم يغر اللصوص بنهبها، وكان لصوص دمشق في إضراب الستين وطنيين بحق»[٢].

يمكن القول إن السوريين أظهروا روحاً معنوية عالية جداً، مع قدر كبير من التنسيق والالتزام، واستطاعت الكتلة الوطنية بدعم من التجار جمع تبرعات وإقامة مراكز لتوزيع المساعدات الإنسانية الضرورية.

حاول المندوب السامي إقناع التجار في دمشق وحلب بوقف الإضراب لقاء حمايتهم من عنف الوطنيين، الذين فرضوا إغلاقاً إلزامياً عليهم، إلا أن وفد التجار، وعلى رأسهم عارف الحلبوني رئيس غرفة تجارة دمشق وخالد العظم المدير الإداري لشركة الاسمنت الوطنية، رَفَضَا عرض المندوب السامي مطالبيْن بتنفيذ مطالب السوريين، وكحل وسط دفع المندوب السامي الشيخ تاج الى تقديم استقالته من الحكومة، وكلف عطا الايوبي بتأليف حكومة جديدة ضم إليها ثلاثة من الوطنيين المعتدلين، ثم أفرجت الحكومة الجديدة عن بعض المعتقلين السياسيين مقترحة العودة إلى الحياة البرلمانية.

لكن الكتلة لم تكتف بهذه الإجراءات لإنهاء الإضراب، وطالبت بالعودة الى مفاوضات الاتفاقية للوصول الى الاستقلال، مجددة دعوتها للإضراب العام ومقاطعة كل السلع والخدمات الأجنبية، وحصلت أعمال شغب في المدن الكبرى. وفي ٢٦ شباط أفرج عن جميع المعتقلين الذين لم يقدموا إلى المحاكمة وبقي المحكومون ممن شاركوا في الإضراب، وفي ٢٨ شباط أصدر هاشم الأتاسي بياناً شديد اللهجة أعلن فيه أن برنامج الكتلة هو الحل الوحيد المقبول للمسألة السورية، وخرجت على إثره تظاهرة حاشدة في دمشق وحصلت مواجهات عنيفة مع الشرطة وسقط أربعة أشخاص وجرح العشرات. وكانت هذه آخر المواجهات في الإضراب العام، تلاها اجتماعات بين الكتلة والحكومة والمندوب السامي في بيروت. وتم الاتفاق على استئناف مفاوضات المعاهدة، وإطلاق سراح المعتقلين والسماح للمنفيين بالعودة وعودة الصحف الوطنية إلى الصدور.

انتهى الاضراب بخروج مسيرة طافت على بيوت الوطنيين المفرج عنهم، وعادت (القبس) للصدور وراحت تغطي وقائع الأحداث اليومية وتداعياتها في الداخل والخارج وتنشر البرقيات المتدفقة من مختلف الأنحاء، بينما غاب صاحب (القبس) في مكة المكرمة لأداء فريضة الحج. وانخرط قادة الكتلة بالإعداد للسفر إلى باريس، وتشكل الوفد من هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري وضُم اليهما، وزيران، مصطفى الشهابي وإدمون حمصي، وعدد من المستشارين الشباب ورفضت فرنسا مساعي ضم عبد الرحمن الشهبندر للوفد المفاوض[٣].

علّقت (القبس) على سفر الوفد إلى باريس بافتتاحية حررها منير العجلاني بعنوان «**وماذا يحمل وفدنا إلى باريس؟ رسالة الشرف والألم والفقر؟**» كشف فيها عن أن مهمة الوفد تعدت البحث في مشروع معاهدة إلى وحدة الأراضي السورية، وما يشكو منه الاقتصاد السوري. وتمنى عودة الوفد ظافراً «**فالقلوب تخفق لسفرته، وستخفق لعودته، لأنه سيعود ظافراً، وإذا لم يظفر في فرنسا، فسوف يظفر في سورية، لأنه سيحمل أسلوباً جديداً في العمل، الأسلوب الذي تنتظر**»[٤].

سلام مكة

في الأشهر الأولى من عام ١٩٣٦ والتي شهدت الإضراب، تعرضت (القبس) لضغوط قاسية أجبرت نجيب الريس على المهادنة، وفي غمرة أحداث الإضراب تلقى مع عدد من الصحافيين السوريين دعوة من حكومة الملك عبد العزيز آل سعود لتأدية فريضة الحج، وفي الأسبوع الأول من آذار سافر مع تيسير ظبيان (الجزيرة) ونصوح بابيل (الأيام) ومعروف الأرناؤوط (فتى العرب) من دمشق الى بيروت ومن هناك إلى جدة على متن الباخرة (بيروت) ووصلوا خلال ثلاثة أيام، ووقفت الباخرة بعيداً عن رصيف اليابسة حيث لم يكن هناك مرفأ، ومن ثم نقل الركاب بالزوارق إلى الرصيف. وكان في استقبال الوفد الصحافي حاكم جدة وعدد من موظفيه، ومكث الوفد يومين في جدة و كانت ما تزال بلدة صغيرة، ثم توجه إلى مكة عبر طريق صحراوية مقفرة، وفي مكة نزل الوفد في فندق مصر الذي جعلته الحكومة مقراً وسكناً

لضيوفها أيام الحج. خلال تواجد الوفد في مكة أصيب كل واحد من الوفد بإعياء مختلف عن الآخر حيث اصيب نجيب الريس بسعال أقرب للسعال الديكي، ومعروف الأرناؤوط تورمت ساقه، وتيسير ظبيان ونصوح بابيل أصيبا بالرعاف، وتم نقلهم الى مديرية الصحة للعلاج، فقال الطبيب المعالج وهو المدير العام للصحة إن «ما أصابهم هو سلام مكة، فهي تسلم على كل قادم إليها لأول مرة».

كان الحجاج في الطواف عندما وردت الأنباء من سورية عن استجابة فرنسا لمطالب الوطنيين، وطلبت منهم إرسال وفد إلى باريس لإجراء مفاوضات حول عقد معاهدة. أحدثت تلك الأنباء موجة فرح في صفوف الحجاج السوريين، والوفد الصحافي، الذي التقى الملك عبد العزيز فور عودته من عرفات، واستغرق اللقاء خمساً وأربعين دقيقة، عبّر خلالها عن تفاؤله بالأنباء الواردة من سورية. كذلك التقى الوفد الأمير فيصل بن عبد العزيز أحد المرشحين للجلوس على عرش سورية في حال تم اختيار النظام الملكي شكلاً للحكم، حيث لـمّح لذلك أحد أعضاء الوفد إلا أن الأمير فيصل رد بأن « أمنية السعوديين أن تنال سورية استقلالها، أما شكل الحكم والحاكم فهذا ما ستقرره إرادة الشعب السوري وحده» (٥).

محجر صحي

قبل عودة الوفد إلى سورية تلقى دعوة من علي ماهر رئيس وزراء مصر للمشاركة في افتتاح أول وأكبر معرض زراعي في تاريخ مصر، فأبحر على متن الباخرة (زمزم) مع الحجاج المصريين، ووصل الجميع الى محجر طور الصحي وأقاموا فيه ثلاثة أيام قبل السماح لهم بدخول مصر، وذلك ضمن إجراءات صحية كانت متبعة في مصر حينذاك. ثم غادر الوفد إلى السويس ومنها الى القاهرة ليستقبله هناك الزعيم عبد الرحمن الشهبندر وأسعد داغر وآل الحلبوني وآل عبد ربه من السوريين المنفيين والمقيمين في القاهرة، ثم توجه الجميع إلى فندق كونتيننتال وراح السوريون في القاهرة يتوافدون إلى الفندق للقاء الوفد الصحافي، وكان حديث الساعة وشغلهم الشاغل سفر الوفد السوري إلى باريس، حيث أجمعت الآراء على معارضة أي معاهدة لا تحقق المطالب السورية.

لدى عودة نجيب الريس والوفد الصحافي إلى دمشق بعد غياب خمسين يوماً سأله صديقه:

كيف كنتم تشعرون حينما علمتم بالنتائج التي صارت إليها حوادث سورية الأخيرة ؟ وهل كنتم تتوقعون أن تروا البلاد بمثل هذه الصورة الجميلة التي رأيتموها بها الآن وقد فارقتموها ترزح تحت أثقال القوة وضغط السياسة، سجونها ممتلئة بالشباب ومنافيها ضيّقة بالرجال، وصحافتها ذليلة وحكومتها عاجزة ورؤساؤها مطاويع؟. فرد عليه نجيب الريس بقول لشاعر القطرين خليل مطران حين وقف في حفل وداع للأمير عادل إرسلان أقيم في مصر أواخر عام ١٩٢٧، وكانت الثورة السورية قد انتهت وألقى أقصر خطبة في أبلغ كلام «لقد رفعتمونا أيها المجاهدون من مرتبة المذلولين الى مرتبة المقهورين!» وأضاف نجيب الريس إلى قول شاعر القطرين:

«لقد رفعتنا حوادث سورية الأخيرة من مرتبة المقهورين إلى مرتبة الموجودين. هذا هو الشعور الذي كان يغمرنا في خلال إقامتنا في مصر بعد عودتنا من الحجاز، وهذه هي الصورة الجديدة التي استطعت أن أرسمها لهذا الوطن الصبور وهي صورة الوجود بعد صورتي الذل والقهر، أما الصورة الأولى، فقد محتها الثورة الدامية، ثورة الضحايا والاستشهاد، فأبدلتها بالصورة الثانية صورة القهر فمكثنا عشر سنين مقهورين غير أذلاء، لكننا أصبحنا الآن بعد تسعين يوماً موجودين غير مستقلين، ومتى وجد الوطن والشعب وجد الاستقلال ووجدت الحرية، فاللهم انقلنا من مرتبة الموجودين إلى مرتبة الأحرار المستقلين».

ثم روى وقائع سفر الصحافيين السوريين على متن الباخرة «زمزم» أول باخرة عربية وطنية تسبح في البحر العربي من شاطئ الحجاز الى شاطئ مصر، وكان ركاب «زمزم» حجاجاً مصريين وإيرانيين وفلسطينيين وعراقيين وجزائريين وتونسيين، ولكن السوريين بين هؤلاء جميعاً كانوا وحدهم موضع العطف والإعجاب، فقد كانوا **«موجودين لأن وطنهم الفقير الصغير قد أثبت وجوده، ووقف على قدميه يصيح بملء صوته: إنني موجود بينما كان نفر مغتربون من أهله يصيحون بملء أصواتهم في عرفات: لبيك اللهم لبيك!»**.

ويعبّر نجيب الريس عن مشاعره في تلك اللحظات بأنه ما تمنى ساعة واحدة وهو بين تلك الشعوب المستقلة وأنصاف المستقلة أن يكون غير سوري وهو يعلم أن في مصر الوحدة

والثروة، والخمسة عشر مليوناً، وفي فلسطين الملايين، وفيها الأرض تباع وتشرى بثقلها ذهباً، وفي إيران الاستقلال الكامل، وفي العراق الحكم الوطني الناجز والدولة الناشئة، بينما هو من بلاد فقيرة مجزأة لا تكاد تعد مليونين، حريتها مضيّعة، واستقلالها مغتصب، وأرضها محتلة ووطنيتها مضطهدة، وجهادها عذاب أليم. لكنه ما تمنى أن يكون غير سوري لأن «هذه السورية العربية قد استقرت في وطن صغير فقير، عرف كيف يثبت وجوده، وكيف يرتفع في خلال خمسة عشر عاما من مرتبة المذلول الى مرتبة المقهور ثم مرتبة الموجود، فقد يكون هذا الفقر وهذا الاضطهاد وهذا العدد القليل من السكان موضع فخره وعزته. هذا هو الوطن الذي لا يخجل أهله في بعدهم عنه ان ينتسبوا إليه»[٦].

القمصان الحديدية

أثبتت الكتلة الوطنية بقيادتها للإضراب الستيني تمثيلها للشعب السوري في المفاوضات وتأهلها للوصول إلى الحكم، وتكرست زعامتها في مواجهة سلطة الانتداب لدى إنشاء قوة شبه عسكرية، في الوقت الذي انشقت فيه قيادة منافستها عصبة العمل القومي التي تشكلت عام ١٩٣٣. فمنذ إنشاء (الشباب الوطني) كان هناك فكرة بتحويله إلى نواة للجيش الوطني، وعقب الإضراب تحوّل إلى قوة عسكرية في ظل تراخي سيطرة الفرنسيين العسكرية في بعض المدن. وعلى غرار تجارب أوروبية حديثة[٧]، تم إنشاء (القمصان الحديدية) الذي أشرف عليه الزعيم فخري البارودي وشعاره يد تحمل المشعل. وأخذ التنظيم اسمه من زي أعضائه المؤلف من قمصان وسراويل رصاصية اللون (حديدي)، وربطة عنق سوداء وأحزمة وفيصليات مماثلة للتي كان يعتمرها الملك فيصل وأخذت اسمها منه. واعتمد في تمويله على عدة مصادر، كالتبرعات والاشتراكات. كما تبنى كل حي شراء تجهيزات قسم من أقسام التنظيم، بالإضافة إلى تبرعات تدفقت من شركات ومؤسسات وطنية والمغتربين ومن حفلات وعروض مسرحية وسينمائية خصص ريعها للقمصان الحديدية.

باشر تنظيم (القمصان الحديدية) تلقي تدريبات ألوية مشاة وخيالة وجيش متطوعين لتحقيق هدفه بالكفاح لتحقيق الاستقلال ووحدة سورية ضمن حدودها الطبيعية. قاد فخري البارودي

فرع (القمصان الحديدية) في دمشق، وتولّى منير العجلاني الأمانة العامة، وسيف الدين المأمون الإدارة المالية. واختلف الأخيران في توجيه إدارة التنظيم، فالعجلاني حرص على استقلاليته بينما سعى المأمون إلى إبقائه تابعا للكتلة عبر توثيق الصلة مع زعمائها الأكثر نفوذاً في أحياء دمشق.

أثبت تنظيم (القمصان الحديدية) حضوره في المدن السورية ولاسيما دمشق وحلب، فتصدر المظاهرات والعروض والاحتفالات طوال عام ١٩٣٦ وكان لتواجده تأثير في مراكز الاقتراع في الانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الثاني ١٩٣٦، وحصدت فيها الكتلة أغلبية ساحقة الأمر الذي أقلق سلطة الانتداب، فاعتبرت «فكرة تنظيم القمصان الحديدية غير الطائفي وذي التوجه النضالي فكرة خطيرة، يتبع سياسة تجنيد ناجحة، ويستقطب الشباب المثقف في المدن»[٨].

الكتلة والعصبة

وبينما كان تنظيم (القمصان الحديدية) يتشكل ويتنامى، راحت (عصبة العمل القومي)[٩] التي رأسها في دمشق صبري العسلي خلفاً للراحل عبد الرزاق الدندشي[١٠] تتزعزع، وتعرضت لأكبر انقسام فيها. فقد كانت مهمة (العصبة) المناهضة للانتداب والرافضة لسياسة التفاهم معه، تنسيق الأنشطة القومية لـ (جمعية التحرير) السرية وغير المنظمة. ولما كان مركزها دمشق، كان لابد من اصطدامها مع (الكتلة الوطنية) التي تبنت سياسة «التفاهم النزيه» في تعاملها مع الانتداب. وانغمست بالعمل السياسي اليومي، لتحقيق الاستقلال الوطني، ما أثار مخاوف شباب (العصبة) من أن تكون الكتلة الوطنية في قيادتها لحركة الاستقلال تبتعد عن التراث العروبي باتجاه بناء وطنية سورية محلية. فلم يكن أمامهم من سبيل للتعبير عن استيائهم سوى تحدي جناح الشبيبة في الكتلة أي (الشباب الوطني). هذا الى جانب عوامل أخرى جعلت التنافس بين الكتلة والعصبة يتصاعد، منها اعتماد الجيل الوطني الأول في الكتلة على الروابط العائلية في العلاقات الداخلية، دون الالتفات إلى الأساس الاجتماعي والاقتصادي للدولة المأمولة بعد تحقيق الاستقلال.

وفي خضم التنافس السياسي بين (العصبة) كنخبة شبابية متعلمة و(الشباب الوطني) الذي يقوده قبضايات الأحياء، دفع جميل مردم بك باتجاه دعم وتجديد (الشباب الوطني) عبر جذب

شباب مثقف إليه مع المحافظة على العلاقة مع قيادات الأحياء التقليديين، فيما كان شكري القوتلي؛ نائب رئيس الشؤون الداخلية في الكتلة وبالوقت ذاته يتمتع بنفوذ داخل العصبة، يمهد لوصول الكتلة إلى الحكم ساعياً لضم العصبة تحت جناح الكتلة، مقابل فريق آخر من العصبويين كان يطمح إلى دور أكبر في الحركة الوطنية. وتمكن القوتلي من جذب العسلي الى الكتلة فترشح للمجلس النيابي عن الكتلة وفاز في الانتخابات، لكن العصبة قامت قبل ذلك بفصله ليحصل أول انقسام فيها، تبعه انضمام عدد من العصبويين الى الكتلة[١١].

مفاوضات باريس

بدأت المفاوضات في ٢ نيسان ١٩٣٦، ولم تكن طريقها سهلة كما توقع الوفد الذي واجه مساومة فرنسية مضنية. وكان نجيب الريس قد توقع ذلك ودعا إلى «**عدم الغرق بالتفاؤل، لأن ماضي السياسة الفرنسية في سورية لا يحمل كثيراً على التفاؤل**» مع أن فوز الجبهة الشعبية الفرنسية بالانتخابات مؤشر إيجابي كون مبادئ زعمائها تعطف على حريات الأمم الضعيفة، وبعضهم بذل وعوداً سخية قبل وصولهم إلى الحكم، متمنياً ألا تنسى. كما تمنى على بعض الموظفين الرسميين في منطقتي اللاذقية وجبل الدروز الكف عن تشجيع الحركات الانفصالية واضطهاد أصحاب فكرة الوحدة السورية، بكل أنواع الاستفزاز لأن «**المعاهدة أصبحت مشروعاً مكتوباً رسمياً وفي مقدمته مسألة الوحدة، وفي أبرز ملاحقها ضم اللاذقية وجبل الدروز، وإذا اتفق الجانبان الفرنسي والسوري على مسألة الوحدة وشروطها فإن جميع المؤتمرات التي عقدت وتعقد، وسوف تعقد وكل المضابط والعرائض والبرقيات التي تعاكس الوحدة لم تؤثر مثقال ذرة في ضم هاتين المنطقتين الى سورية**»[١٢].

وتزامنت المفاوضات في فرنسا مع مظاهرات في اللاذقية وجبل الدروز وأماكن أخرى بعضها مؤيد لوحدة البلاد وبعضها معارض. ومع ذلك فقد تمكن الوفد المفاوض من التوصل إلى اتفاق يضمن بقاء منطقتي اللاذقية وجبل الدروز ضمن الدولة السورية، وهذا مكّن الوفد من العودة بمشاعر الظفر. لكن شكري القوتلي طالب الوطنيين بأن يستقبلوا أنباء هذا الانتصار بـ«حزم وحكمة» والحفاظ على «السلوك الهادئ الرصين» خشية المبالغة في الابتهاج، وربما

قصد من ذلك تجنب استفزاز المعارضين للكتلة من الانفصاليين خشية وقوع أحداث لا تحمد عقباها، وقد وافقه في هذه الدعوة نجيب الريس وقال: «**ليس المهم أن يظفر الإنسان فقط بل المهم أن يحمي ظفره.. لسنا أول أمة انتقلت من عهد العبودية إلى عهد الحرية، ولسنا أول من ضحى في سبيلها، وإذا كنا نحسب أن الثمن الذي دفعناه في سبيل الحرية التي جاءتنا بها المعاهدة كثير، فإن ما يجب أن ندفعه للمحافظة على الحرية، سيكون أكثر بكثير لأننا سنكون مسؤولين عن كل شيء مباشرة بعد أن كنا محرومين من كل شيء**»، وطلب من زعماء الأحياء والقادة الوطنيين في دمشق وحلب واللاذقية «**الاحتفاظ بوقارهم وأن لا يسلموا بأيديهم لخصوم الاستقلال سلاحاً يطعنون به هذا الاستقلال لأن حادثة واحدة تقع بين الأحرار الوطنيين والعبيد الأذلاء هنا وهناك تنغص على الأمة أفراحها**» (١٣).

لا شك أن الوفد السوري بذل جهوداً استثنائية للتوصل الى معاهدة تضمن وحدة البلاد مدتها ٢٥ عاماً مع ثلاث سنوات تجربة قبل مصادقة البرلمان الفرنسي عليها، ورفع هذا الإنجاز الهائل من أسهم الكتلة الوطنية في مواجهة خصومها. وفي حديث بين نجيب الريس وصديق له أديب ومفكر حول الفرق بين معاهدة مصر ومعاهدة سورية، من حيث الوفد المفاوض، ومن حيث العقلية الفرنسية والعقلية الانكليزية، قال الأديب: إن الإنكليز في مصر رفضوا أن يعترفوا بالوفد المصري ممثلاً وحيداً لمصر فألّفوا وفداً للمفاوضة حشدوا فيه من كل حزب رجلاً فجمعوا بين الرجعية والوطنية، وبين الديموقراطية والأرستقراطية. وحملوا أشد الناس عداء لبعضهم البعض على أن يكونوا الطرف المصري في المعاهدة. فالإنكليز في مصر أحيوا الرجعية بجميع أحزابها وألوانها. أما الفرنسيون في سورية فقد راعوا شعور الأمة أدق المراعاة فلم يحاولوا أن يحشدوا الرجعية والوطنية في وفد واحد بل اعترفوا بأن الكتلة الوطنية هي وحدها الممثلة الشرعية للأمة السورية، وأن هؤلاء الذين كانوا في الحكم لا يستحقون أن يكون لهم رأي في مصير البلاد لأنهم مكروهون من الأمة. وتم التعاقد بين سورية وفرنسا في شخص الوطنيين دون الرجعيين. فكان ذلك قضاءً على الرجعية إلى الأبد. ومع أن نجيب الريس أيد ما قاله صديقه الأديب، معتبراً أن المعاهدة السورية امتازت من الجانب المعنوي كدليل للقضاء على الرجعية، وتكريس للكتلة كممثل شرعي للأمة السورية، إلا أن ذلك «**ما كان ليتم لولا حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية وبعض رجالها الذين يعترفون بحقوق الشعوب الضعيفة في الحرية والاستقلال**»(١٤).

مات الانتداب

ظهر يوم الاربعاء في٩ أيلول ١٩٣٦ تم التوقيع على المعاهدة التي تضمنت شروط السلام والصداقة والتحالف بين فرنسا وسورية، على أن يسري مفعولها حالما يتم قبول سورية في عصبة الأمم. ألحق بالمعاهدة عدد من الوثائق التي تحدد وضع فرنسا العسكري في سورية وحقوقها وواجباتها وعلاقات الدولة السورية بالدروز والعلويين والأقليات الأخرى وبلبنان. إلا أن هذه الملاحق ستكون موضع جدل وتفاوض طويلين جعلا من العسير وصول المعاهدة إلى البرلمان الفرنسي لنيل المصادقة، وعاشت البلاد في تلك الفترة مرحلة خطيرة جداً[١٥].

بعد أربعة أيام من توقيع المعاهدة أرسلت إلى البرلمان السوري للمصادقة عليها، واقتصرت المعارضة على طرفين غير ممثلين في البرلمان: عصبة العمل القومي، وتنظيم زكي الخطيب الموالي للشهبندر. ويمكن القول أن ردود الفعل عموماً كانت إيجابية ومؤيدة للمعاهدة، وانعكس ذلك في غالبية الجرائد السورية، وعبّرت جرائد الكتلة عن بهجة عارمة معتبرة المعاهدة أول خطوة موفقة لنيل الاستقلال التام. وبتفاؤل مبالغ فيه نشرت جريدة (القبس) في ١٠ أيلول ١٩٣٦ افتتاحية حررها منير العجلاني تنعى الانتداب «**مات الانتداب ومات العائشون معه**»، ولم يكن قد اطلع بعد على نص المعاهدة إلا أنه ومن خلال التغطية اليومية لوقائع المفاوضات وضع تصوراً لنصوصها بأنها «**أقل من طلب السوريين وأكثر من عطاء الفرنسيين**». ووصف فترة التجربة لثلاث سنوات «**بالبرزخ الفاصل بين الموت والحياة**» متمنياً لو أنه لم يكن. وقال: «**ليست المعاهدة كل شيء ولكنها بداية الانتهاء من عهد الذل والفقر والجوع**» داعياً إلى عدم إضاعتها ومن ثم البكاء عليها كما سبق وأضاع السوريون من قبل مُلْك فيصل ثم راحوا يبكون عليه، فالظفر الجديد الذي تحقق بالمعاهدة يتطلب التضامن حتى لا يضيع ويعود السوريون ليغرقوا في «**ظلمات عهد يلفظ أنفاسه، لقد مات الانتداب ومات العائشون معه. فعاشت الحرية وعاش أنصارها وحراسها**». وفي العدد التالي من (القبس) أشارت إلى بيان خطير أذاعته الكتلة الوطنية وشرحت بالتفصيل كيف أعلن رسمياً نبأ توقيع المعاهدة. ثم نشرت في ٢٩/ ٩/ ١٩٣٦ افتتاحية بعنوان «**هذا الظفر ملك الأمة كلها**» أعربت (القبس) فيها عن فرحتها بالإنجاز العظيم، داعية إلى «التفاهم» مع فرنسا وإلى «**خطوات لاحقة على درب الاستقلال التام**».

أما جريدة (الأيام) فلم تقلّ في المبالغة بالتفاؤل عن زميلتها (القبس)، ووصفت المعاهدة بأنها «بداية عهد جديد بين سورية وفرنسا الحقيقية» في افتتاحية لنصوح بابيل تحدّث فيها عن مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا والتي وجد فيها السوريون «الحكومة التي قدرت دعوتهم إلى التفاهم فمدت يدها إليهم». كما غطت (الأيام) الاحتفالات الشعبية بالمعاهدة، ودعت الى «التأهب والتحفز لخوض المعركة الأخيرة في الحياة الاستقلالية». وفي ٢٧ أيلول نشرت الجرائد السورية نص المعاهدة الكامل.

عودة الوفد

بعد الاحتفالات الشعبية بعودة الوفد المفاوض من باريس أول تشرين الأول ١٩٣٦، كان من الطبيعي أن تتطلع الكتلة إلى الاستئثار بالحكم في وقت راحت التساؤلات تطرح حول مصيرها بعد أداء مهمتها وتحقيق الاستقلال. ويذكر نجيب الريس أن صديقاً له عراقياً علق على مهرجانات استقبال الوفد العائد من باريس بالسؤال عما إذا كانت الكتلة ستتولى الحكم في سورية باعتبارها صاحبة المعاهدة التي ستطبقها بنفسها؟ وهل ستظل الكتلة قائمة أم ستحل كما جرى في العراق، حيث إن رجال حزب الإخاء الوطني الذي كان أكبر حزب قد حل نفسه مع باقي الأحزاب عندما تولوا الحكم وأصبحوا مسؤولين عن إدارة الدولة، فأصبح العراق بلا أحزاب سياسية؟ وكان هذا السؤال يطرح مقابل ما تطرحه الكتلة عن ضرورة حل كل الهيئات والأحزاب الأخرى والاندماج فيها لتكون الحكومة الوطنية التي ستتألف بعد الانتخابات هي وحدها الهيئة المسيطرة في الحكم وخارج الحكم، تتعاون على حماية الاستقلال وتنفيذ المعاهدة. وردّ نجيب الريس على سؤال صديقه العراقي بأنّ تولي الكتلة الحكم هو نتيجة طبيعية بعد تحقيق المعاهدة، موضحاً أن:

«الكتلة ليست حزباً، بل هي تمثل وحدة وطنية نظمت الأمة في هيئة واحدة وأظلتها بنظام واحد وقادتها إلى العمل الوطني صفاً واحداً تحت راية الكفاح السياسي.. وإن انتزاع استقلال البلاد لا يكون بتعدد الأحزاب وتفرق الجماعات بل بإجماع الأمة على راية واحدة وقيادة واحدة وبرنامج وطني واحد، فكان الشباب الوطني

وفرق القمصان الحديدية وفتيان الكتلة والحرس الوطني ورجال الأحياء وحدات وطنية من وحدة الكتلة الكبرى يعملون بنظامها وتحت رايتها. فهي ليست حزباً أو تشبه الأحزاب حتى تتلاشى بعد الوصول إلى مقاعد الحكم. وهي ليست أول هيئة في الدنيا جمعت الأمة كلها في حدة وطنية وربطتها بنظام واحد. فقد تحررت تركيا بفضل حزب الشعب، ونهضت إيطاليا بفضل الحزب الفاشيستي وألمانيا وثبت الوثبة التي حررتها من القيود بفضل النازية.. الكتلة باقية وهي الرقيبة على الحكومات والبرلمانات وتنفيذ المعاهدات»(١٦).

أول حكم وطني

مرت الانتخابات العامة دون مشاكل تذكر، وحققت الكتلة فيها فوزاً ساحقاً، ليكون هذا أول حكم وطني، حيث ترأس فارس الخوري المجلس النيابي، وتولّى هاشم الأتاسي رئاسة الجمهورية، فيما تولى جميل مردم رئاسة الحكومة، إلى جانب حقيبة الاقتصاد الوطني. وتسلم سعدالله الجابري وزارتي الخارجية والداخلية، أما حقيبتا الدفاع والمال فكانتا لشكري القوتلي.

عبّر نجيب الريس عن ابتهاجه بنتائج الانتخابات واكتساح الوطنيين لمقاعد البرلمان، وكان منهم منير العجلاني المرشح عن الكتلة، لينتقل من إدارة تحرير(القبس) الى البرلمان، ورأى في ترشيح الكتلة له أنه كان **«موفقاً إلى أبعد حدود التوفيق»** فقد اجتمعت فيه العناصر كافة، ويكاد يكون **«وحده الوجه الجديد في المجلس النيابي، الذي تمثلت في نيابته ثلاثة عناصر قوية: الأدب، والصحافة والشباب»** فهو **«ثروة من الأدب الناضج والأخلاق الفاضلة، وكنز ثمين من العلم والإنتاج وقوة البيان... وهو صحافي قبل كل شيء، فلم يؤخذ من حانوت في السوق بل أخذ من الصحافة... وانتقل من منبر(القبس) إلى منبر البرلمان، ليكون نائب الصحافة وممثلها الغيور عليها، لأنه الكاتب الذي رفع مستوى الصحافة في المعركة الوطنية الأخيرة على صفحات (القبس) من لهجة الذل والاستجداء إلى لهجة السيادة والقوة والحق، ولكن (الصحافة) بكل خجل وأسف لم ترشحه ولم تعتبره مرشحها، فإذا به يمثلها من حيث لا تدري ويخدمها من حيث لا تفكر»**. وأشار نجيب الريس إلى أن العجلاني أفنى حياته في خدمة

(الشباب الوطني) وهو الذي وضع نظامه، ووحّد كيانه. المفارقة أن العجلاني، وبعد دخوله البرلمان وتبدّل ولاءاته ليصبح أحد أشرس معارضي الكتلة، انتقل من خانة أصدقاء نجيب الريس إلى خانة الخصوم وخاض معه مواجهات عنيفة على صفحات الجرائد، انقلب فيها كل ذلك المديح الى النقيض تماماً. كما سنقرأ لاحقاً[١٧].

في البرلمان الوطني

مع بدء البرلمان الوطني أعماله برئاسة فارس الخوري عرضت المعاهدة عليه في تشرين الثاني ١٩٣٦، واستقبلت الجرائد السورية هذا الحدث بكثير من التهليل والتفاؤل بقرب تحقق أماني الأمة بالاستقلال، وكانت في المقدمة صحف الكتلة وجريدة (القبس) التي روجت منذ تأسيسها ١٩٢٩ لعقد معاهدة مع فرنسا باعتبارها سبيل الخلاص الوحيد. إلا أن الفرنسيين ماطلوا طويلاً لتصديق المعاهدة، ثم رُدّت الى الجمعية الوطنية الفرنسية بعد سقوط حكومة الجبهة الاشتراكية، و«بقيت ورقة ميتة لا نفع لها»[١٨].

مع وصول حكومة اشتراكية راديكالية إلى السلطة في فرنسا عام ١٩٣٧، وكانت ميالة للدفاع عن إمبراطورية فرنسا الاستعمارية، تؤيدها قوى اليمين التي كانت تمارس ضغوطاً كبيرة على البرلمان لرفض المصادقة على معاهدة تمنح تنازلات للسوريين، فيما سعت سلطة الانتداب في الوقت الضائع وبشكل خفي إلى تنشيط الحركات الانفصالية في الجزيرة وجبل الدروز واللاذقية وتحريضها على الحكومة الوطنية، الى جانب التآمر مع تركيا للاستيلاء على لواء إسكندرون. وتولت جرائد اليمين الفرنسي مهمة الترويج للحركات الانفصالية لخلخلة تمثيل حكومة الكتلة لسورية موحدة. وراحت الدوائر الفرنسية تدعو قادة الأقليات من الانفصاليين إلى زيارة باريس للإعراب عن معارضتهم أمام الرأي العام الأوروبي، وليكون موضوع الأقليات ذريعة لمعارضي المعاهدة في الدوائر الفرنسية لرفضها، إذ توجهت السياسة الفرنسية إلى التملص من الالتزام بتصديق المعاهدة عبر تفتيت الجغرافية السورية وتفكيك الكتلة الوطنية من خلال الإبقاء على قناة مفاوضات منفردة مع رئيس الحكومة جميل مردم بك، ليخوضها دون موافقة الكتلة، وراح يناور على إدخال بعض التعديلات مجازفاً بصدقية حكومته، إلا

أن وزارة الخارجية الفرنسية خيبته، وكان ذلك سبباً في تصاعد الأصوات المعارضة لحكومة الكتلة، واشتدت حدة الانتقادات مع تسرب أنباء عن صفقات سرية بين مردم والفرنسيين بعد زيارة له الى باريس عام ١٩٣٨ لإجراء بعض التعديلات على الاتفاقية.

طفت الخلافات على السطح، وحصلت موجة انشقاقات داخل الكتلة. مع بلوغها حالة من الضعف وفقدان الثقة شعبياً، نتيجة المماطلة الفرنسية، وعجزها أمام الاتفاق الفرنسي ـ التركي المتعلق بمصير لواء إسكندرون، وانفراد جميل مردم بك باللقاءات مع الفرنسيين. ولم يتبق له حلفاء داخل الكتلة سوى قلة من قادتها، أما نجيب الريس صاحب (القبس) فكان من بين الأشخاص الذين اعتمد عليهم مردم أكثر من غيرهم في إدارة العملية السياسية، لكنه لاحقاً، وبعد الاستقلال تحوّل الى خصم عنيد لحكومته. ويروي رضا صافي أنه زار نجيب الريس في مكتبه في جريدة (القبس) وكانت الحكومة الوطنية في بداية عهدها وتتعرض لضغوط شديدة، فيما تبذل كل ما في وسعها للإسراع في التصديق على المعاهدة، وبينما هما جالسان يتبادلان الحديث، رن الهاتف فأجاب نجيب محدثه بـ«حاضر أمركم اليوم مساء تقرؤونها»، وبعدما وضع السماعة قال لضيفه: أتدري من المتحدث؟ إنه رئيس الوزارة ـ جميل مردم ـ يقول إن الفرنسيين «زاحوه» أي يلحّون عليه بالمضايقة ويرهقونه بطلباتهم لتعديل المعاهدة، ويطلب مني «مهاجمته بمقالة حامية يتذرع بها لرفض طلباتهم أو الحد منها على الأقل».

الهوامش

(١): دافعت جريدة (التقدم) الحلبية عن جريدة (القبس) عام ١٩٣٥ رغم أنها تعد من الجرائد المناوئة لها، وقالت في مقال وقعه سعيد فريحة: «ليس من العدل والإنصاف أن يعطوا الجرائد اللبنانية بعض الحرية بينما الجرائد الوطنية في دمشق تكاد تكون محرومة من الحرية تماماً، وإذا كان يحق لأولياء الشأن أن ينكروا على اية جريدة في إثارة الأفكار والشغب والتهويش، فلا أظن أنهم محقون في هذا التضييق الشديد على جرائد يشهد الله بأنها حريصة على رصانتها وسمعتها من حيث إثبات الحقائق بحكمة وتعقل وبنية بعيدة عن الشغب والافتراء».

(٢): (دمشق أيام زمان)، عادل ابو شنب، إصدار خاص.

(٣): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٤): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(٥): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٦): (القبس) ٢٠ / ٤/ ١٩٣٦.

(٧): تنظيم القمصان الحديدية تم استلهامه من تنظيم شبيبة هتلر.

(٨): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٩): انبثقت عصبة العمل القومي كتنظيم سياسي مركزه دمشق وله صلة بأحزاب مماثلة في المناطق العربية المجاورة عن مؤتمر قرنايل في لبنان في ٢٠ آب ١٩٣٣، الذي شارك فيه نحو خمسين شخصية قومية عربية من مختلف أنحاء البلاد العربية، اتفقوا على هدف «تمتين أرضية حركات الاستقلال الوطني العربية».

وتعود فكرة المؤتمر الى (جمعية التحرير العربية) التي أسسها فريد زين الدين ونافع جلبي من سورية ودرويش المقدادي من العراق، وتواصلت الجمعية مع الشباب العربي الاستقلالي، منهم شكري القوتلي ونبيه العظمة وأكرم زعيتر وياسين الهاشمي، ثم قامت بإنشاء لجنة تنسيق مركزية ذات فروع في أنحاء العالم العربي، و هيئات اتصال بعد مؤتمر قرنايل، في بيروت وبغداد ثم سورية وفلسطين وشرق الأردن وتونس ومراكش واليمن. ورأت اللجنة التنفيذية تأليف خلايا في مختلف المناطق تعتمد طريقة الاتصال السري بينها، وتعتمد استراتيجية التسرب السري الى التنظيمات العربية القائمة والتشجيع على تشكيل تنظيمات أخرى جبهوية بحيث يمكن للجنة التنفيذية لـ «جمعية التحرير العربية» توجيه أنشطتها.

(١٠): تولى المحامي الشاب عبد الرزاق الدندشي ابن مدينة تلكلخ والذي ترعرع في طرابلس واستقر في دمشق، أمر إقامة تنظيم جبهوي تابع للعصبة، وبحلول ١٩٣٤ كان الدندشي قد ذاع صيته بطلاً لقضية القومية العربية،

حتى أن خلية دمشق من خلايا (جمعية التحرير العربية) أولته عناية خاصة وكان ضمن اللجنة التحضيرية لمؤتمر قرنايل وأول أمين عام منتخب للعصبة ولم يكن يعلم بوجود (جمعية التحرير العربية) السرية.

(١١): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(١٢): (القبس) ١١ / ٥ / ١٩٣٦.

(١٣): (القبس) ٧/ ٩/ ١٩٣٦.

(١٤): (القبس) ٨/ ٩/ ١٩٣٦.

(١٥): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(١٦): افتتاحية (القبس) ٩/ ١٠/ ١٩٣٦.

(١٧): افتتاحية (القبس) ٢٧/ ١١/ ١٩٣٦.

(١٨): (يوم ميسلون)، ساطع الحصري، دار الاتحاد، بيروت.

اللواء السليب

شكلت النزعات الانفصالية أبرز تحدّ واجه الحكم الوطني الذي اقترب من إقرار معاهدة تعترف بوحدة البلاد. ففي ربيع وصيف ١٩٣٦ الذي شهد المفاوضات، تصاعدت أصوات الانفصاليين في جبل الدروز واللاذقية والجزيرة على وقع مفاوضات تركية ـ فرنسية، برعاية إنكليزية أفضت إلى التنازل عن إسكندرون لتركيا مقابل انضمامها إلى محور الحلفاء قبيل الحرب العالمية[1]، لتكون تلك آخر قطعة أرض تقضمها تركيا من سورية. فحسب اتفاقية سايكس بيكو كان اللواء ضمن المنطقة الزرقاء التابعة للانتداب الفرنسي أي أرضاً سورية. وفي معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي رسمت الحدود السورية ـ التركية اعترفت السلطنة العثمانية المنهارة بتبعية منطقتي اللواء وكيليكيا للأراضي السورية، إلا أن القوميين الأتراك رفضوها، ودارت معارك عنيفة بين عصابات الأتراك والقوات الفرنسية انتهت بتوقيع اتفاق فرنكلين بويون في ٢١ تشرين الأول ١٩٢١ الذي تم بموجبه تعديل الحدود ودفع خطها باتجاه الجنوب، لتضم الشريط الشمالي من نهر دجلة شرقاً مروراً بمدن نصيبين وماردين وحرّان وعينتاب وكلّس انتهاءً بسهول كيليكيا على الساحل الشمالي حيث مدن طرسوس ومرسين. ودعا الاتفاق إلى

إنشاء نظام إداري خاص بلواء الإسكندرون واعتراف باللغة التركية رسمياً. كما وعدت فرنسا الأتراك بالسماح لهم برفع علم خاص بإسكندرون، واستئجار منطقة في ميناء الإسكندرون لتسلم البضائع الواردة إلى تركيا. وتم تثبيت الحدود باتفاقية لوزان لعام ١٩٢٢.

التزم الفرنسيون بوعودهم حول منح اللواء مقداراً محدوداً من الحكم الذاتي والإداري والمالي مع استثناء الجانب السياسي. بينما ثابرت الصحافة التركية على ترسيخ فكرة استعادة إسكندرون وأنطاكية، مشيرة إلى المعاملة «السيئة» التي يلقاها الأتراك هناك. وراحت تذكي الانقسامات بين مكونات المجتمع وتبالغ في أرقام الإحصائيات حول نسبة عدد السكان الأتراك، فتزعم أن عدد سكان اللواء ثلاثمائة ألف نسمة، بينهم ما لا يقل عن مائتين وأربعين ألف مواطن تركي. كما أذكت الاضطرابات مستغلة التنوع الديموغرافي الشديد إثنياً ودينياً واجتماعياً، والذي يحوي العرب والأتراك، والأرمن، والمسيحيين والمسلمين والعلويين واليهود، كما يضم فئة مدينية ثرية وعدداً كبيراً من الفلاحين الفقراء. وبحسب أرقام المندوبية الفرنسية العليا عام ١٩٣٦، قدر عدد سكان اللواء بنحو ٢٢٠٠٠٠ نسمة، منهم ٣٩٪ أتراك، و٢٨٪ علويون ينطقون بالعربية، و١١ ٪ أرمن، و١٠٪ عرب سنة، و٨٪ عرب مسيحيون غالبيتهم أرثوذكس و٤٪ خليط من أكراد وشراكسة ويهود.

بدأت قضية اللواء تستحوذ على اهتمام السوريين والأتراك. عام ١٩٣٤، مع بدء تركيا التدخل بشكل مباشر في إسكندرون، والذي ازداد عام ١٩٣٦ بعد وضع مسودة المعاهدة السورية ـ الفرنسية، وتصريح الزعيم هاشم الأتاسي في طريق عودته من باريس عن طريق أنقرة أن «اللواء سيبقى متمتعاً بحكم ذاتي تحت السيادة السورية»، رغم تجاهل معاهدة ١٩٣٦ الإشارة إلى مصير اللواء، في حين نصت صراحة على ضم منطقتي اللاذقية وجبل الدروز إلى دولة سورية.

ورداً على تصريح الأتاسي شنّت الصحف التركية حملة تؤكد رفض تركيا المطلق لسيطرة العرب على إسكندرون، وطالبت فرنسا بتوضيح مستقبل اللواء.

لم تتمكن حكومة دمشق من مواجهة حملات الأتراك وضغوطهم على فرنسا وبريطانيا لجعل

اللواء مستقلاً، حيث اقترحت فرنسا إحالة قضية اللواء على عصبة الأمم، فرحّبت تركيا، وبعد أن كانت تطالب بجعله منطقة محايدة مستقلة بإدارة ذاتية راحت تطالب بضمّه، وهدّد نواب أتراك بالاستيلاء عليه بالقوة في جلسة للجمعية الوطنية التركية.

البرنيطة إلزامية

بالتزامن مع بدء المباحثات في عصبة الأمم حول اللواء، قام نجيب الريس بزيارته لتمضية عيد الفطر في كانون الاول عام ١٩٣٦، وفي طريقه من حلب إلى إسكندرون شعر أنه في بلاد «**لا تبكي تركيا على من فيها من العنصر التركي، ولكنها تبكي على سهول وجبال ومضايق وخليج ومرفأ هي في مجموعها أثمن ما في سورية من بلاد بعد أن ضاعت منها طرابلس وبيروت**». إلا أن الأمر الذي راعه هو «**نُواح تركيا على الأقلية التركية في أنطاكية وإسكندرون ودعواها بالمظالم التي تنصبّ عليها، هي أشبه بقول الشاعر: يرضى القتيل وليس يرضى القاتل، فليس في الدنيا قتلى شهداء مثل العرب في هذا اللواء، وليس فيه مثل الأتراك قاتلون متعمدون، ولكنهم يعرفون كيف يشوّهون الوقائع وتعرف جرائدهم وراء الحدود كيف تهاجم وتتهم، ويعرف النواب في المجلس الوطني التركي كيف يهددون ويصرخون بينما نحن يسكت السوريون**». ومن مشاهداته هناك «**توافد القناصل الأتراك الرسميين في سورية من حلب وبيروت الى إسكندرون وانطاكية، واجتماعهم في منازل الأتراك ونواديهم مع المندوب الفرنسي والموظفين، ويحققون ويستجوبون في كل ما يجري من حوادث وكأن هذه البلاد قطعة من تركيا لا جزء من سورية**». كما يحكي عن غرائب سلوك قائمقام بلدة قرقخان، وهو تركي عيّنته الحكومة السورية، إلا أنه سخّر وظيفته لخدمة تركيا «**فعمل بكل ما لديه من سلطة وظيفية على مقاطعة الانتخابات، وأعلن أمام الناس بأن هذه البلاد قطعة من تركيا، ولم يكتف بأن يلبس البرنيطة وحده، بل أرغم الناس على لبسها، فلا يقضي مصلحة لأحد ولا يحوّل عريضة لرجل لا يدخل عليه والبرنيطة تحت إبطه بل لا يسمح لمريض فقير أن يدخل مستشفى إذا كان على رأسه عمامة أو طربوش!**». كما استغرب نجيب الريس صمت الفرنسيين عن تصرفات الأتراك المسلحين وإطلاقهم الرصاص على العرب، في حين إذا حمل عربي مسدساً يُحكم عليه بالسجن سنتين كاملتين. والأغرب صمت الوطنيين عن سياسة الفرنسيين في اللواء والتي لولاها لما كان طمع

الأتراك به. وفي مقارنة أجراها بين وضع الأتراك في إسكندرون تحت الإدارة السورية، ووضع العرب في الأراضي التي ضمتها تركيا، وجد أن «**هناك سبعون ألف تركي من أصل مائتين وعشرين ألفاً يحاولون أن ينقلوا أجمل بقعة في سورية إلى الوطن التركي رغم ما يتمتعون به من الامتيازات والوظائف والدلال، ومائة وخمسين ألفاً من العرب في كيليكيا يعاملون معاملة الحيوانات، ومثلهم في ماردين وديار بكر وأورفه وشط الجزيرة لا يرتفع لهم صوت، ولا تذكرهم جريدة عربية بكلمة شفقة**»[٢].

أجمل مظاهرة

في جلسة للبرلمان السوري ٢٣/ ١٢/ ١٩٣٦ قدمت الحكومة بيانها مشيرة إلى أن من أولوياتها سلامة لواء إسكندرون، وأعربت عن ثقتها بنتيجة المفاوضات في عصبة الأمم بخصوص هذه المنطقة العربية واطمئنانها إلى مستقبلها[٣]. إلا أن المفاوضات خلصت مع بداية عام ١٩٣٧ إلى إرسال لجنة دولية إلى إسكندرون لاستطلاع آراء السكان ودرس الحالة على الأرض. ودعا نجيب الريس اللجنة إلى التحقيق في ادعاءات الصحف التركية وأخبارها «المختلقة» عن تعرّض الأقلية التركية للاضطهاد والحرمان من الوظائف، ومن حقوق نصت عليها معاهدة أنقرة. وطلب التدقيق في عدد الوظائف الكبرى التي يحتلها الأتراك وتوزيع الضرائب والمعاملات الرسمية وبأية لغة تكتب، مؤكداً أن «**المديريات كلها ما عدا المالية هي في أيدي موظفين أتراك، حتى أن رئيس ديوان المحافظ تركي، ولغة الديوان تركية، في حين أن معاهدة أنقرة نصت على أن تكون اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والتركية لغات رسمية في اللواء**». وأشار إلى أنه حتى العلَم السوري لا أثر له بينما «**العلم التركي يخفق في كل عيد تركي، والعلم الفرنسي وحده على الدوائر الرسمية، أما العلم السوري فما كان يعرف له لون لكثرة ما مر عليه وهو مطوي وكبّل بحباله لا يرفع إلا في كل سنة مرة، والناظر إليه لا يعرف ما هو بسبب امتزاج ألوانه حتى أصبح لا هوية له وكأنه من أعلام مشائخ الطرق أو من شارات أضرحة الأولياء**»[٤].

وبحسب ما يرويه نجيب الريس عن وقائع تلك الأيام أن «**الأتراك تفننوا في إثبات حقهم في لواء إسكندرون حتى أنهم جربوا لبس البرنيطة فوق العباءة والشروال والصرماية الحمرا**

فشرشحوا البرنيطة وهي أجمل لباس أوروبا ـ يقصد الأتراك الكماليين العلمانيين ـ إلا أن مندوب وكالة رويترز الذي كان يغطي أعمال اللجنة الدولية، أكد أن أكثرية الأتراك المحافظين لا يريدون الالتحاق بتركيا لأنهم يفضلون الحياة في ظل دولة تبيح لهم إقامة شعائرهم الإسلامية كما يريدون. ورداً على مندوب (رويترز) حاولت الأقلية التركية أن تثبت لمندوبي عصبة الأمم بأن أتراك أنطاكية كلهم ملاحدة، فأغلقوا المساجد في وجوه المصلين من العرب والترك يوم الجمعة، وعطلوا فريضة من فرائض الدين الإسلامي، إلا أن الكنائس الأرثوذكسية البيزنطية فتحت أبوابها للمسلمين، لتقام لأول مرة صلاة الجمعة في الكنائس إلى جانب المسيحيين، ووقف خطيب المسلمين في هيكل المسيح يتلو القرآن، في أعظم مظاهرة سياسية امام أعضاء لجنة المراقبة الدولية». ويصف نجيب الريس تلك الحادثة «بأنها كانت أجمل مظاهرة سياسية وطنية وأبلغ دفاع عن عروبة اللواء واتحاد سكانه».

تسوية فاشلة

في نهاية كانون الثاني عام ١٩٣٧ تبنت عصبة الأمم حلاً لتسوية قضية اللواء يقضي بتحويله إلى كيان منزوع السلاح مستقل إدارياً، ويتبع سورية بعلاقاته الخارجية، تعتمد فيه اللغة التركية إلى جانب العربية لغةً رسمية. رفض الانفصاليون الأتراك القرار ودعت (لجان استقلال هاتاي) التي شكلت في اسطنبول ومدن تركية أخرى إلى مظاهرات للمطالبة باستقلال اللواء التام على وقع أنباء عن تحركات للقوات التركية على الحدود. وفي المقابل خرجت مظاهرات عربية مضادة.

خاب أمل الوطنيين بدمشق في جهود اللجنة الدولية، وباتوا على قناعة أن:

> «المعاهدات لا قيمة لها، لا معاهدة لوزان التي تنازلت فيها تركيا بها عن سورية، ولا اتفاقات الحدود التي تمت بإشراف لجنة من عصبة الأمم والتي عينت فيها الحدود تعييناً واضحاً وجعلت اللواء قطعة من سورية، ولا معاهدة أنقرة وقبول تركيا باستقلال السنجق الإداري والمالي. فكل هذه المعاهدات لم تحمى سورية من مطامع الأتراك»(٥).

يوم صدور القرار كان الوطنيون في دمشق يقيمون مأدبة عشاء في القصر الأموي على شرف الفريق طه الهاشمي[٦] بحضور لفيف كبير من السياسيين والعلماء والصحافيين، فقال أحد الحاضرين بيأس وكآبة تعليقاً على قرار عصبة الأمم بخصوص إسكندرون: «ولكم بالحبشة أسوة حسنة» فردّ عليه نجيب الريس:

«بل أسوة سيئة لأن الذين أضاعوا الحبشة وهي دولة مستقلة وعضو في عصبة الأمم والمضمون استقلالها بعشرات المعاهدات والاتفاقات بين فرنسا وإنكلترا وإيطاليا، لم يتورعوا اليوم عن العبث بالوطن السوري، وإرضاء تركيا على حسابه كما أرضوا إيطاليا فوهبوها الحبشة، وكانت إنكلترا، وهي أول من أثار الدنيا على إيطاليا، وأول من اعترف بالإمبراطورية الإيطالية، وأول من بارك الفتح الإيطالي الاستعماري، وهكذا فإن تسوية إسكندرون أتت عن طريق اقتراح وزير خارجية إنكلترا فكيف نستطيع أن نؤمن بعد الآن بالصكوك والمعاهدات والاتفاقات»[٧].

وضع متناقض

قرار التسوية لم يكن مرضياً للطرفين التركي والسوري، وصرح رئيس الوزراء التركي في خطاب أمام الجمعية الوطنية: «أن سورية ربحت من هذه التسوية حفظ حدودها، أما تركيا فلم تكسب سوى المحافظة على كيان الأقلية التركية في اللواء وسلامة ثقافتها». أما الصحف التركية فاعتبرت أن قضية إسكندرون لا تعني السوريين، بل هي قضية تهم الجانبين الفرنسي والتركي، حتى أن يونس نادي رئيس تحرير جريدة «جمهوريت» جريدة الحكومة الرسمية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي، تمنى على السوريين أن لا يجعلوا قضية إسكندرون تؤثر على علاقة الشعبين لأن ليس للسوريين ما يعنيهم في اللواء، ونصحهم بالاهتمام بتحقيق وحدتهم التي هي أبعد ما يكون عن التحقق وتجنب «الاشتباك في مناقشات حول مسألة ليسوا منها في شيء». علماً أن يونس نادي كبير الصحافيين الأتراك كان قبل صدور قرار التسوية من أصحاب الرأي المعتدل في قضية اسكندرون ولم تكن تتحدى مطالباته «حفظ حقوق الأتراك تحت السيادة السورية».

ترجمت (القبس) ما كتبه يونس نادي، وأمام غياب المنطق عن كلامه وجد نجيب الريس نفسه يؤدي التحية لجريدة (الأوريان) اللبنانية وصاحبها جبرائيل خباز المتطرف في عدائه للسوريين والموالي لسلطة الانتداب، فحيال إنكار علاقة السوريين بلواء إسكندرون بات تأييد سلطة الانتداب أهون الشرور، ويوجب الانحناء احتراماً!! بحسب ما قاله نجيب الريس مضيفاً بسخرية أنها المرة الثانية التي يهتف فيها إعجاباً بـ(الأوريان) وصاحبها الذي «لم يكن في حياته في موقف يوجب هذا الإعجاب وهذا الهتاف». أما المرة الأولى فكانت في بيروت عام ١٩٣٢ عندما كان جالساً في مقهى النجار، وقدمه رفاقه لرجل لبناني اسمه نجيب صفير «**ضعيف البنية، أصفر الوجه، يسيل اللؤم والتعصب من عينيه**»، وبعد حديث المجاملة سأله عن الشام، فأخبره أنها سيئة جداً، حيث لا حياة برلمانية ولا دستور وترزح تحت الانتداب، بينما الوضع في لبنان أفضل على الأقل هناك دستور وحكومة نيابية وبرلمان، ويعتبر مستقلاً إلى حد ما.

فخالفه نجيب صفير الرأي إذ «لا استقلال في لبنان إذا كان يسمح لسوري مثل نجيب الريس بأن يأتي إلى بيروت من غير جواز سفر ومن غير تفتيش على الحدود!!» وقال: «إن لبنان لا يريد الاستقلال من فرنسا، ولا يشكو سلطتها وحكمها بل يشكو من وجود السوريين فيه والعلاقات معهم، فاستقلال لبنان مهدد من السوريين». رد عليه نجيب الريس بالتأكيد على أن «سورية ولبنان مقبلان على الوحدة رغم كل شيء وسيتم إنشاء نظام اتحادي يجمع مصالحهما».

غضب صفير قائلاً: «لا، اعمل معروف، لا أريد أن أسمع مثل هذا الكلام. نريد أن ننتهي. إما أن تذبحونا وتحلّوا محلّنا في بلادنا، وإما أن نذبحكم ونحل محلّكم. الدم؛ هو الوسيلة الوحيدة للفصل بيننا وبينكم لأن الإسلام والنصرانية لا يجوز أن يجتمعا في مكان واحد».

بعد أن سمع نجيب الريس هذا الكلام التفت فوجد خصمه صاحب «الأوريان» جالساً إلى طاولة قريبة، ومعه آخرون منهم الشاعر أمين نخلة، فصاح مدهوشاً: رضي الله عنك يا جبرائيل خباز، لتحي جريدة «الأوريان» تعالوا اسمعوا هذا الحديث.!.

وعاد ليكرر هذه الصيحة بعد قراءته مقالة يونس نادي، معتبراً قوله أن البت في مصير إسكندرون حق لفرنسا وتركيا فقط، إنما يقال لطائفة من طوائف (النوَر) لا وطن لها ولا كرامة

لها، أما «السوريون فقد دفعوا ثمن وطنهم وثمن استقلالهم من فوق مشانق الترك وفي الحرب العامة وفي جميع الظروف والمناسبات والثورات و ملأوا بطاح هذا الوطن وجباله بعظام الموتى ورفات الشهداء»(٨).

لم يرض السوريون عن قرار التسوية لأنه لم يوضح حدود السيادة السورية على اللواء، أين تبدأ وأين تنتهي، لا سيما أن القرار تزامن مع عقد اتفاق عسكري فرنسي ـ تركي لحماية اللواء من الاعتداء الخارجي، في حين أن ما من شيء يهدد إسكندرون سوى مطامع تركيا.

شكل هذا الوضع المتناقض فرصة لمعارضي الحكومة الوطنية للطعن بها واتهامها بالتخلي عن اللواء، ورأى نجيب الريس أن المعارضة تستخدم قضية إسكندرون «وسيلة للنكاية بالكتلة الوطنية وهم لا يعرفون سوى الدس على زعماء البلاد بعد الإخفاق في عرقلة الانتخابات، وتلقّيهم صفعة المعاهدة»(٩) مطالباً الحكومة الوطنية بإرسال وفد إلى باريس وجنيف لبحث تفاصيل السيادة السورية على اللواء(١٠).

استفزاز بكامل معانيه

لكن قبيل سفر الوفد السوري إلى جنيف أعلنت الحكومة التركية عن افتتاح خط بحري لتسيير السفن التجارية بين اسطنبول وإسكندرون، بأسعار تشجيعية ودعت الكثير من الشخصيات إلى المشاركة في أول رحلة «لتكون شبه مظاهرة تركية في اللواء»(١١).

اعتبرت (القبس) أن هذا العمل «استفزاز بكامل معانيه واستهتار بحكومة البلاد وبسيادتها وبالقائمين على تمثيلها والدفاع عنها، ويتناقض مع التأكيدات الفرنسية بأن اللواء لا يزال في نطاق الدولة السورية وتحت السيادة السورية.. وسألت الحكومة الفرنسية عما إذا كانت هي التي سمحت للأتراك بتنظيم هذه الرحلة لأن هذا معناه فتح الباب على مصراعيه للشعب التركي والحكومة التركية بغزو السوريين في عقر دارهم وتحدّيهم واستفزازهم.. وإذا كانت حكومة فرنسا لا تعلم بأمر الرحلة فهذا يعني أن تركيا لم تستأذنها وتتصرف وكأن إسكندرون جزء من بلادها بعد تسوية جنيف» (١٢).

تابعت (القبس) باهتمام بالغ ما يجري في اللواء، ورصدت كل ما تكتبه الصحف التركية وردت على دعاياتها منبّهة إلى خطورتها، لا سيما مطالبة تركيا بضم مناطق «الباير والبوجاق والبسيط» التابعة للاذقية إلى اللواء، وقد وعدت فرنسا بحل هذه المسألة بعد الاتفاق النهائي على نظام إسكندرون الداخلي. بالإضافة إلى ترويج شائعات عن هجرة العرب من اللواء إلى حلب، لكن الحكومة الوطنية رأت في اهتمام (القبس) الزائد إقلاقاً للناس ومساهمة في نشر الشائعات التي تبثها وسائل الإعلام التركية، والذي من شأنه التشويش على المفاوضات، فطلبت من نجيب الريس عدم الإكثار من نشر الأخبار التركية. لكنه استاء من هذا الطلب ووجد نفسه حائراً حيال أمر لا يتفق مع الواجب الوطني والصحافي، فلم يعرف بماذا يسميه لأنه «**إذا كتمنا الداء فإن الداء يقتلنا، واذا سكتنا على الدعاية التركية وعن طمع الأتراك كل يوم بقطعة جديدة فإن السكوت علامة رضا**» مؤكداً أن ما تقوم به (القبس) يقع ضمن نطاق الواجب الوطني والصحافي وعلى الحكومة القيام بواجبها بإحالة الذين تثبت عليهم المؤامرة على سلامة البلاد إلى القضاء **لأن تركيا «ربحت في لواء إسكندرون بواسطة الصحف أكثر من أية واسطة أخرى، ونشرت دعاياتها وتهويلها وتهويشها أيضاً بواسطة الصحف**» بينما وقف السوريون ساكتين، فاتخذت الحكومة التركية من سكوتهم حجة على رضاهم بحقها الموهوم في اللواء، واستنتجت من المجاملات تأييداً، فالبرقية التي أرسلها النائب فخري البارودي إلى مصطفى كمال في عيد الجمهورية استُغلت بشكل سياسي وزعمت تركيا أن نواب سورية يعطفون على مطالب تركيا!!.

هاتاي الطورانية

بداية شهر شباط ١٩٣٧ توجّه رئيس الحكومة جميل مردم على رأس وفد إلى باريس ومنها إلى جنيف، وكان مهتماً أيضاً بحثّ الفرنسيين على الإسراع بتصديق المعاهدة والعفو عن المنفيين. إلا أن المفاوضات في جنيف جرت بمشقة كبيرة على وقع مع أحداث دامية بين العرب والأتراك في اللواء. وكل ما حصل عليه الوفد السوري تطمين فرنسي بالعمل على تأويل قرار عصبة الأمم تأويلاً مرُضياً.

بعد شهر ونصف الشهر من التفاوض لم يتم الاتفاق على شيء، رفض السوريون التنازل عن

أي شرط نالوه في التسوية الأولى، والتي أوّلها الأتراك على أن اللواء بات جزءاً من الاناضول، فطلبوا أن يكون دستوره وقانونه نسخة عن الدستور والقانون التركيين، وأن تكون الانتخابات على درجة واحدة ومستقلة عن الانتخابات السورية العامة، وله علَم خاصّ، وتبديل اسم (إسكندرون السورية) ليصبح (هاتاي الطورانية). تأجلت المفاوضات وعاد كل وفد إلى بلاده، بينما انصرفت لجنة الخبراء الدولية لإنجاز تقريرها، واتفقت على جميع الأمور الداخلية والخارجية، لكنها لم تستطع البت في مطالب الأتراك، باعتماد التركية لغة رسمية إلى جانب العربية، وضم نواحي «الباير والبوجاق والبسيط» إلى اللواء، فتركت البت فيها لمجلس العصبة.

بدا واضحاً للسوريين أن الغلبة للأتراك، وشبّه نجيب الريس موقف سورية الواقعة تحت الانتداب في هذه القضية بشخص محكوم بالإعدام لا يطلب منه فقط دفع ثمن الحبل الذي يشنق به، بل أن يقوم هو بلف الحبل حول عنقه، وقال: «**نفهم بأن يقرر مصير إسكندرون بالقوة رغماً عنا وعن أهل إسكندرون أنفسهم، أما أن نعترف نحن بما قرره غيرنا على حساب صداقات دولية فهذا أمر لم نستطع احتماله**»[١٣].

النظام الجديد

في ٢٩ أيار ١٩٣٧ صادقت عصبة الأمم على قرار النظام المستقل للواء إسكندرون ليدخل حيّز التنفيذ، وتضمّن مواد تفضي إلى التحاق اللواء قريباً بالحكومة التركية، فالأكثرية العربية التي انفرط عقدها بحسب قانون الانتخابات باتت مجموعة أقليات علويين وسنيين وأرثوذكس، كما حرم الأميين من المشاركة بالتصويت، علماً أن سبعين بالمائة من العرب، سنيين وعلويين، كانوا أميين، في تلك الفترة. كما تتيح فقرة في النظام الجديد لحكومة اللواء عقد اتفاق دولي يقتصر على مصالح اللواء، على أنْ تبلّغ به الحكومة السورية وإذا رفضت يعرض على عصبة الأمم، وفسّرت (القبس) هذه الفقرة بأنها تمهّد لإلحاق اللواء بتركيا عاجلاً أم آجلاً. ورأى نجيب الريس أن النظام الجديد أضاع إسكندرون «**من أمة لا تملك إلا ما يملكه العاجزون الضعفاء: الألم والبكاء وإذا كان اسمها اليوم لواء إسكندرون السوري المستقل فغداً سيكون «لواء هاتاي التركي»**»[١٤]. لم يعد هناك أدنى شك بأن مفاوضات عصبة الأمم لم تكن سوى

غطاء لتمرير سلخ اللواء. وسارع رئيس الحكومة السورية جميل مردم إلى إبلاغ القنصل البريطاني أن الحكومة السورية لن تقبل انتزاع اللواء من السيادة السورية. كما رفض البرلمان السوري اتفاق جنيف وقرار عصبة الأمم. وفي جلسة برلمانية عاصفة طالب بعض النواب بإلغاء المعاهدة السورية ـ الفرنسية للعام ١٩٣٦ واعتبروها سبباً في ضياع إسكندرون، مطالبين بعودة البلاد كلها إلى تحت الانتداب ومن ضمنها لواء إسكندرون، إلا أن نجيب الريس وجد في تلك المطالبات خيانة وطنية، فإسكندرون واقعة تحت انتدابين فرنسي وتركي، ولا علاقة لاتفاقية ١٩٣٦ بضياعها، و بدل أن يطالب النواب برفع الانتداب عن جزء من البلاد يطالبون بإعادتها كلها الى تحت الانتداب!!.

أعلن المندوب السامي دي مارتيل في ٢٩ / ١١ / ١٩٣٧ بدء تنفيذ النظام الجديد في إسكندرون، وحدد موعد إجراء انتخاب مجلس تمثيلي تحت إشراف لجنة أممية، يتولى ترشيح رئيس وتعيين حكومة للواء، وقال إن النظام الجديد حريص على «إيجاد تمثيل عادل لجميع المكونات». وريثما تجري الانتخابات، سيتسلم هو إدارة اللواء[١٥].

تبع بيان دي مارتيل إقالة محافظ إسكندرون وقائمام أنطاكية المعيّنين من قبل حكومة دمشق، وانزل العلم السوري عن المؤسسات العامة، ورفع العلم الفرنسي مكانه، مع أن قرار عصبة الأمم لم ينص على إبدال العلم السوري، بل ترك ذلك كله، لقرار مجلس اللواء التشريعي. لكنْ حصل ما حصل مراعاةً للأتراك الذين سمح لهم برفع الأعلام التركية وأعلام (هاتاي) في كل مكان وإقامة الاحتفالات الشعبية[١٦].

اللواء الشهيد

وصفت (القبس) بيان دي مارتيل بـ«**تنفيذ حكم الإعدام باللواء الشهيد**» وبداية الفاجعة، وقال نجيب الريس إن فرنسا لم تكتف بقتل لواء إسكندرون بل «**مثّلت بجثته، وهذا جرم أشد من القتل وأكثر مدعاةً للاشمئزاز.. لاسيما إذا كان القتيل ضعيفاً**» وقد كان هذا الدفعة الأولى الواجب على السوريين تسديدها من ثمن معاهدة ١٩٣٦ قبل أن تصدق! متسائلاً عن الدفعات الأخرى التي يجب تسديدها حتى تصدّق وبعد أن تصدّق؟!

«فإسكندرون أجمل قطعة من الوطن تنتزع من قلبه، وتفصل عنه مرغمة كارهة وتحرم من رؤية علم كانت عيون أهلها ترمقه في الصباح وفي المساء! ترضية لتركيا.. ترضية قاسية على سورية ومخالفة لقرار جنيف أيضاً». واستنكر تصرفات الفرنسيين المتناقضة مع معاهدة الصداقة والتحالف، لافتاً الى أن «أعضاء اللجنة الدولية الذين جاؤوا إلى إسكندرون صرحوا عشرات المرات بأنها لواء مستقل في شؤونه الداخلية وأن سيادة اللواء الخارجية وتمثيله السياسي ونقده وجماركه كلها في يد الدولة السورية. لكن الفرنسيين أنزلوا علم سورية المعترف به رسمياً وسمحوا للأعلام التركية الأجنبية أن ترتفع ولأعلام (هاتاي) الجديدة التي اخترعها الأتراك لهذا اللواء بصورة مخالفة لكل حق وقانون أن تخفق على جنازة العرب في إسكندرون!» مؤكداً على أن «إسكندرون عربية وللعرب وحدهم فليس الاسم هو الذي يبدل القوميات بل الأخلاق هي التي تبدلها به»[١٧].

كانت هذه المرحلة الأولى من عملية سلخ اللواء عن سورية قبل إجراء الانتخابات، وإعلان أن كل ألف ناخب يمثلهم نائب واحد، وقد قبل العرب في إسكندرون هذا القرار على مضض وبكثير من الاحتجاج والصخب، وأقدموا على التسجيل، ولكن الأتراك احتجو باسم حكومة أنقرة على تسجيل اسماء الناخبين، لأن الأكثرية تركية، ويجب أن يكون لهم اثنان وعشرون نائباً ولجميع المكونات الأخرى ثمانية عشر نائباً فقط! وإلا فإن تركيا ستحتل اللواء بقوة الجيش[١٨].

مع تصاعد الأحداث في إسكندرون خصصت (القبس) خلال شهر حزيران ١٩٣٨ أعداداً كاملة لتغطية تفاعلات هذه القضية وردود الأفعال في الصحف العربية و الدولية[١٩] مستطلعة أجواء باريس ولندن وأنقرة، وقد بات واضحاً أن هناك اتفاقاً دولياً على سلخ اللواء ومنحه لتركيا، وتحت عنوان «كيف تمت مؤامرة الاعتداء على اللواء العربي- الأتراك يهددون والإنكليز تضغط، وفرانسا توافق، والعرب يرفضون!» نشرت (القبس) تسلسل مؤامرة سلخ اللواء.

تسليم اللواء

أذعنت فرنسا للمطالب التركية واستدعى المندوب الفرنسي في الإسكندرون قادة الحركة العربية وأنذرهم بأن تركيا هددت باحتلال اللواء إذا لم يوافق على طلبها. وأمهلهم ٣٨ ساعة لإعلان

موقفهم، فعقدوا عدة اجتماعات خرجوا منها برفض المطالب التركية. ومع تأزم الموقف قدم المندوب الفرنسي في إسكندرون استقالته، فعُيّن بدلاً عنه الكومندان كوليه الذي كلف بإدارة الحكم المدني والعسكري في الثالث من حزيران ١٩٣٨، ففرض الأحكام العرفية. وبدأ بتسليم الإدارة للأتراك، وأضطر بعض الموظفين لتسجيل أنفسهم أتراكاً كي لا يخسروا وظائفهم.

أدت هذه الإجراءات إلى صدامات نزح إثرها العرب الى حلب. وعقدت الكتلة الوطنية اجتماعاً في حلب وقررت إعلان الإضراب العام احتجاجاً على عدم أيفاء فرنسا بتعهداتها. وفي اليوم التالي انطلقت مظاهرة حاشدة من الجامع الأموي إلى دار المندوبية، وفي دمشق اجتمعت الكتلة وقادة الشباب الوطني وزعماء الأحياء وممثلون عن عصبة العمل القومي والحزب الشيوعي وعن اتحاد نقابات العمال. وتشكلت لجان لجمع التبرعات لعرب اللواء بالتنسيق مع (لجنة الدفاع عن إسكندرون) التي سبق أن شكلتها الكتلة الوطنية[٢٠]. كذلك عُقد اجتماع شعبي كبير في مقهى اللونابارك في شارع بغداد، في٧ حزيران ١٩٣٨، أطلقت فيه حملة جمع تبرعات شملت كل المدن السورية[٢١].

وفي إسكندرون أصدرت الحركة العربية والأرمن بيان احتجاج قدم للجنة الدولية، نشرت نصه كاملاً جريدة (القبس) في ٨/ حزيران/ ١٩٣٨ [٢٢]، فيما دعا كوليه الموظفين إلى دار المندوبية وأنذرهم «أن المنطقة أصبحت تركية برؤساء دوائرها وبرجال الأمن فيها. وعليهم القيام بوظائفهم كما يجب وإلا فإنهم سيتعرضون لعقوبة صارمة»، واستدعى ممثلي الطوائف والتقى كل واحد منهم على حده فقال للعلويين إنهم حيثيون والواجب عليهم أن يسجلوا أنفسهم أتراكاً. وطلب من ممثل الطوائف الأرثوذكسية أن ينصح أبناء طائفته الذين لم يسجلوا عرباً، بأن يسجلوا أتراكاً ليتخلصوا من شر العصابات التركية المسلحة والمنتشرة في اللواء، وطلب من الأرمن مطران دفع الأرمن المقاطعين إلى التسجيل[٢٣].

انتقد نجيب الريس بعنف القومندان كوليه، وسأله:

«إذا أصبح اللواء تركياً وتابعاً للحكومة التركية سياسياً وإدارياً، ماذا يفعل القومندان كوليه وجنوده فيه؟ ولماذا لا ينسحبون منه إذن ويسلمونه لتركيا؟ وإذا

كان لا يزال لواء إسكندرون خاضعاً لقرار عصبة الأمم من الوجهة السياسية وفرنسا لا تزال مسؤولة عن حفظ الأمن فيه، فبأي حق يقول ممثلها ومندوبها وقائد من قوادها العسكريين للمسيحيين: يجب أن تسجلوا أنفسكم أتراكاً حتى لا تتعرضوا لشر العصابات التركية؟! هل تخلت فرنسا عن حماية المسيحيين حتى قبل جلائها عن المنطقة التي يعلن مندوبها بأنها صارت تركية؟ فهذا معناه أن قرار جنيف قد نسف، وأن فرنسا تمهد لتسليم اللواء إدارياً وعسكرياً وسياسياً للحكومة التركية».

وأضاف ساخراً «متى كان القومندان كوليه يبحث في علم الأنساب وتاريخ الأجناس ويعود إلى ما قبل المسيح في بحثه التاريخي؟!.. فالأرثوذكسية النصرانية، إذا جاز لها أن تكون يونانية في أثينا، لا تستطيع أن تكون تركية في أنطاكية، لأن ألفاً وتسعمائة سنة كاملة ليس من الهيّن أن تُنسى في ساعة واحدة، وإن كراسي البطاركة الأنطاكيين لا تزال تملأ عناوينها ببلاد العرب حتى في قمة كسروان المارونية وعلى باب مدينة بيروت حيث تلمع قبة البطريركية السريانية الكاثوليكية، وحيث يفخر الكاردينال تبوتي، (محامي) الأقليات المسيحية، ولسانها في وزارة الخارجية الفرنسية وحامي حركات الجزيرة التي قامت علينا باسم المذابح التركية القديمة، حيث يفخر الكاردينال بأنه بطريريك أنطاكية وسائر المشرق للسريان الكاثوليك! فكيف تريد فرنسا إذن أن تكون هذه النصرانية تركية في أنطاكية، التي تحمل كراسي بطاركتها اسمها الكبير على اختلاف المذاهب والكنائس؟! أما العلويون الذين يفخرون بأنهم من تنوخ نسباً وبالإسلام ديناً، وبالعلوية الهاشمية شيعة ومذهباً، فإنهم يرفضون أن يكونوا حيثيين مثل بقايا الفخار وقطع الجرار التي يخرجها علماء الآثار من حفريات حماه ومن تحت أنقاض قلعتها لأن الحيثية لم تعد تصلح لتكون شعباً أو أمة، بل أصبحت تاريخاً وآثاراً مهما عظمت فإنها لا تزيد عن جرة مكسورة أو قبر مهجور!.. نحن نفهم أن تتخلوا أيها الفرنسيون عن عهودكم وعن وعودكم وعن حماية الأقليات والأكثريات، أمام الحوادث الدولية، ولكن لا نفهم أن يكون فيكم من يعمل للأتراك أكثر من الأتراك أنفسهم، وأن يقول للمسيحيين كونوا أتراكاً وللعلويين لا تكونوا عرباً!».

تمكن الأتراك المدعومون بالإجراءات الفرنسية من تذويب قرى بكاملها سواء بترهيب الفلاحين وتهديدهم بلقمة عيشهم ليسجلوا كأتراك أو بالترغيب بدفع رشى للمغتربين من أبناء السنجق للعودة والتصويت كأتراك، خصوصاً أنهم قد حصلوا على وعد فرنسي بالحصول على أغلبية طفيفة في البرلمان تتمثل في ٢٢ نائباً من أصل ٤٠، لتكون نتيجة الانتخابات محسومة قبل أن تبدأ[٢٤].

الصورة المخجلة

استنكر نجيب الريس التخاذل الدولي أمام الضغوط التركية مستغرباً الانشغال لمدة عام بالقوانين والقرارات واللجان والأرقام، ليصلوا الى نتيجة على «**هذه الصورة المخجلة**» منتقداً السياسة الفرنسية حيال مسألة حماية الأقليات والتي لولاها لما كان لفرنسا حق أن تطلب إلى عصبة الأمم الموافقة على الانتداب، وقال: «**ماذا تقولون اليوم لأوروبا ولدولها وأنتم تتركون الأقليات تحت سلطة الحكومة التركية وخصوصاً الأرمن المساكين الذين لم يجف دماء مذابحهم من كيليكيا وحدها فضلاً عن مذابح الحرب العامة؟**». ولفت إلى أن بعض الفرنسيين وبعض الراهبات الذين يلاقون العطف والتأييد من الدوائر الفرنسية في بيروت وفي باريس، سبق أن أكدوا أن «**نصارى الجزيرة يخافون من استقلال سورية لأنهم لم ينسوا المذابح التركية في ماردين وديار بكر والموصل، ولما كان الأتراك مسلمين، فإن السوريين المسلمين أيضاً إذا استقلوا فسيكونون مثل الأتراك، ولذلك لا يجوز أن تترك الأقليات بلا حماية فرنسية عسكرية ومدنية!. وأبلغ هذا الموقف للنائب الفرنسي غرات في القامشلي ونشرته جريدة (البشير) وقد قيل هذا تضليلاً ولكن سرعان ما تلاشى هذا الشعور الفرنسي نحو الأقليات المسيحية في إسكندرون أمام أخلاق السياسة وتهديد السلاح، وتجنّب خطر الحرب!.. على حساب الأقليات وعلى حساب العرب وعلى حساب سورية**». وأكد أن القضية بين السوريين والفرنسيين إنما هي «**قضية أخلاق قبل أن تكون قضية قانون، حتى صرنا نخجل من ترديد كلمات (الحق) و(المنطق) و(القانون)! لأن قوانين عصبة الأمم الصادرة عنها بشأن إسكندرون والمسجلة خلال سنة واحدة، قد خرقت حرماتها**»[٢٥].

إقليم هاتاي

تحت وطأة اضطرابات عنيفة أوقفت اللجنة الانتخابية عملها وغادرت اللواء، فيما سمحت فرنسا بدخول الجيش التركي، وأعلنت نتائج الانتخابات تحت الحراب التركية مقابل اتفاقية فرنسية - تركية تنص على عدم انضمام أي من البلدين إلى أي ائتلاف سياسي أو اقتصادي موجه ضد الآخر، والتعاون في تحمل مسؤولياتهما تجاه إسكندرون بموجب اتفاقية ٢٩ / ٥/ ١٩٣٧، في حال تعرض أراضيه لأي خطر.

وبحلول شباط ١٩٣٩ كانت (هاتاي) قد أصبحت جزءاً من تركيا. في الوقت الذي نشط فيه عملاء الاتراك في الجزيرة وحلب في الدعوة إلى ضمها هي أيضاً لتركيا. وبكثير من الغضب والأسف ردّت (القبس) على تلك الدعايات منتقدة ضعف الحكومة الوطنية في مواجهتها، وتحت عنوان «الذين يخونون بلادهم.. يريدون الأجنبي والأجنبي يحتقرهم.. ماذا فعلت الحكومة بدعاة الاحتلال التركي بحلب؟!» كتب نجيب الريس:

«أناس يموتون في أنطاكية، وأناس يخونون في حلب. هؤلاء يطلبون إلى تركيا أن تحتل وطنهم، وأولئك يصارعون القوى الدولية والتركية ليدفعوا أذى الاحتلال عن بلادهم! هذه صورة مختلفة متناقضة ترسم على الأفق في شمالي سورية: منها ما يرسم بدم الشهادة والموت، ومنها ما يكتب بعرق الخيانة والذل والجريمة!. هذه أول مرة في حياة سورية يعترف بالخيانة الوطنية جهراً.. على أن دعاة الاحتلال التركي في حلب، لم ينالوا احتقار الأمة السورية جميعها في مختلف بلادها، واحتقار مواطنيهم في الشهباء فقط، بل نالوا أيضاً احتقار الدولة الأجنبية التي يدعون إليها، فها هي تركيا تعلن في بلاغها الرسمي «أنها لا تزال ولن تزال مصممة على احترام حدود سورية عاملة على توطيد سيادتها واستقلالها». وإن إشاعة ضم حلب وشمالي سورية إلى تركيا، إنما هي «أخبار مغرضة أذيعت في مثل هذه الظروف قصد إثارة الشعب السوري على تركيا». هذه هي النتيجة المخجلة لهذه الخيانة الوطنية الفظيعة.. يريدون الأجنبي التركي، ولكن هذا الأجنبي يعلن أنه لا يريدهم لأنه لا يزال يحترم حدود سورية واستقلالها وسيادتها.

.. إن ضرب هذه الدعاية ومحقها واستئصالها من حلب ومن كل مكان غير حلب موقوف على موقف الحكومة وعلى قدر ما تظهر به من حزم أو حلم تجاه هؤلاء، لأنه لا يجوز أن ينشر أحد من رعايا الدولة السورية هذا الذعر والاضطراب في نفوس الناس، وسورية دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة فإن لها حدوداً دولية رسمية معترفاً بها من جمعية الأمم وحتى من تركيا. فكل دعاية أو محاولة أو إشاعة ترمي إلى تغيير هذه الحدود أو إلى تبديل هذا الوضع السياسي أو الحقوقي سواء إلى الشمال أو إلى الجنوب، عبارة عن خيانة وطنية نص عليها قانون الجزاء. إننا نريد أن نرى القانون في بلادنا سيد الجميع وفوق الجميع».

في أواخر حزيران ١٩٣٩ رفع الفرنسيون سيطرتهم عن اللواء رسمياً لقاء وعد تركيا بعدم السعي إلى الحصول على مزيد من الأراضي السورية واحترام الحدود. وهكذا سلخ اللواء عن سورية، ونزح عنه نحو خمسين ألف نسمة منهم حوالي ٢٢ ألفاً من الأرمن، وعشرة آلاف من العرب السنة، وعشرة آلاف علوي وخمسة آلاف عربي مسيحي. لكن نجيب الريس لم يفقد الأمل بالحق أنه **«لا يجوز أن يستسلم المنكسرون وأن ييأس المغلوبون؟»**.

الهوامش

(١): لواء اسكندرون ومساحته ٤٨٠٠ كلم يقع في الزاوية بين الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط والحدود التركية ـ السورية، أكبر مدنه أنطاكية وإسكندرونة والسويدية والريحانية يتمتع بطبيعة جبلية تتخلله بعض السهول مثل سهل العمق في الوسط وسهل أرسوز في الساحل. وكان يعد المنفذ البحري التاريخي لولاية حلب، كما تعتبر إسكندرون من أهم الموانئ البحرية التي تعتمدها تركيا لتصدير النفط.

(٢): (القبس) ٢٠/ ١٢/ ١٩٣٦.

(٣): (القبس) ٢٤/ ١٢/ ١٩٣٦.

(٤): (القبس) ٣/ ١/ ١٩٣٧.

(٥): (القبس) ٢٦/ ١/ ١٩٣٧.

(٦): طه بن سليمان الهاشمي ١٨٨٨ ـ ١٩٦١ قائد عسكري عراقي وكاتب غزير الإنتاج ولد في بغداد، تخرج من كلية الأركان في اسطنبول ١٩٠٩ خدم في الجيش العثماني وشارك في حروب البلقان واليمن. بعد الحرب العالمية الأولى لحق بشقيقه ياسين في دمشق وعين مديراً للأمن العام ثم غادرها بعد معركة ميسلون الى الآستانة ثم بغداد. شغل منصب رئيس أركان الجيش العراقي سنة ١٩٢٢ ثم وزير دفاع ١٩٣٨ ثم القائد العام للجيش العربي المجاهد في فلسطين ١٩٤٨.

(٧): (القبس) ٢٦/ ١/ ١٩٣٧.

(٨): افتتاحية (القبس) ١٥/ ١/ ١٩٣٧.

(٩): (القبس) ٢٨/ ١/ ١٩٣٧.

(١٠): من تفاصيل السيادة التي حاول الوفد السوري تثبيتها في نص تسوية جنيف الأولى: أن يكون البرلمان السوري هو مصدر السلطة والتشريع. وتعيين المحافظ من حق الحكومة السورية وحدها. و أن يرتبط القضاء في إسكندرون بالقضاء الأعلى في دمشق، ولا يكون في اللواء سوى علم الدولة السورية على أن يتمتع اللواء باستقلاله المالي والاداري ويكون للعرب مدارس رسمية ابتدائية وثانوية تدرس جميع العلوم باللغة العربية كما تكون للأتراك مدارس مثلها تدرس باللغة التركية على أن يكون برنامج التدريس واحداً، وأن يرتبط الدرك بالقيادة السورية العامة. وغيرها من تفاصيل أخرى.

(١١): (القبس) ٤/ ٢/ ١٩٣٧.

(١٢): (القبس) ٤/ ٢/ ١٩٣٧.

(١٣): افتتاحية (القبس) ١٨/ ٥/ ١٩٣٧.

(١٤): (القبس) ٣١/ ٥/ ١٩٣٧.

(١٥): مما جاء في بيان دي مارتيل بخصوص بدء تنفيذ النظام المستقل في اللواء:

«الحرص على إيجاد تمثيل عادل لجميع عناصر الأهالي يجب أن يقابل بالائتلاف والمعاونة على العمل من قبل جميع الوطنيين. واحتراماً لمؤسساتهم المشتركة ومصالحهم، يصبح هذا العمل سهلاً إذا تقيدت كل طائفة بروح القانون الأساسي، واعترفت للآخر بالمساواة...».

(١٦): (القبس) ٣٠/ ١١/ ١٩٣٧.

(١٧): (القبس) ٣٠/ ١١/ ١٩٣٧.

(١٨): (القبس) ٧/ ٦/ ١٩٣٨.

(١٩): خصص عدد يوم ٨ / ٦/ ١٩٣٧ من (القبس) لقضية لواء إسكندرون وكان مانشيت الصفحة الأولى: «مندوب فرنسا يعلن؟.. منطقة إسكندرونة أصبحت تركية أما آن تصفية الموقف مع فرانسا نهائياً؟!».

(٢٠) (القبس) ٨ / ٦/ ١٩٣٨.

(٢١): مما جاء في نص نداء لجنة الدفاع عن إسكندرون إلى الشعب السوري: «بالرغم من إرهاب الكماليين والسلطات فالعرب من علويين وأرثوذكس وحيثيين والأرمن يريدون أن يسجلوا أنفسهم في طوائفهم، حتى تبرهن نتائج التسجيل بالأرقام والوقائع أن العرب أكثرية ساحقة في اللواء» وأهابت اللجنة بالشعب السوري المبادرة إلى التبرع «لأن عرب اللواء بحاجة إلى نفقات لأجل التسجيل وليس عند عرب اللواء من مورد إلا ما يتبرع به إخوانهم السوريون والعرب بينما يصرف الكماليون مئات الألوف من الليرات لأغراضهم».

(٢٣): أشار بيان الحركة العربية والأرمن في اللواء الى التركيب السكاني في اللواء وتلاعب الأتراك بالنسب السكانية. فقضاء قرقخان من المناطق التي يزعم احتواءها على أكثرية تركية بين الإحصاء أقلية العنصر التركي في هاتين المنطقتين، وفي مدينة أنطاكية ظهر أن الأكثرية من العناصر غير التركية أيضاً. وبعد فشل الأتراك وبقاء المناطق المعروفة بكثافتها اللا تركية بدون تسجيل، بادروا لإحداث جو مضطرب ودفع السكان إلى الهرب والالتجاء إلى مدن سورية. وقال البيان إنه تم الاتفاق بين فرنسا وتركيا على منح الأتراك الأكثرية كما طلب من الأرمن الامتناع عن التسجيل فرفضوا لعدم منطقية وعدالة هذا الطلب.

(٢٤): (القبس) ٨/ ٦/ ١٩٣٧.

(٢٥): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥) ـ فيليب خوري ـ مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٢٦): افتتاحية (القبس)، (٧/ ٦/ ١٩٣٨) «أخلاق السياسة وحساباتها..٢ و٢ يجمعان على ٤ فقط! أما في حسابات فرنسا وتركيا فعلى ٤٠؟؟!..».

(٢٧): لاحظ القنصل البريطاني أنه «عندما أدى النواب يمين الإخلاص للدستور، وجد بعضهم صعوبة في ذلك إما لأنه لم يكن يعرف اللغة التركية وإما لأنه كان لا يعرف القراءة والكتابة». فيليب خوري / (سوريا والانتداب الفرنسي)، ص ٥٦٩.

النزعات الانفصالية

تفاعلات قضية إسكندرون وحصوله على حكم ذاتي قبل سلخه بشكل نهائي، شجعت الانفصاليين على التمسك بالحكم الذاتي القائم، في جبل العرب واللاذقية والجزيرة، التي نصت معاهدة ١٩٣٦ على ضمها إلى سورية، ولعبت الشركات الأجنبية دوراً خفياً في تذكية النزعات الانفصالية لإضعاف الحكومة الوطنية التي راحت تعيد النظر في اتفاقية البترول مع الشركة الإنكليزية ـ العراقية، كما لم تبت في تجديد إدارة البنك السوري. فزادت الانتقادات للحكومة الوطنية، واستغلت المعارضة التي لم تكن راضية عن المعاهدة تلك الظروف لتصعيد هجومها على الحكومة والكتلة الوطنية، واشتدت الخلافات وتعمقت مع عودة المنفيين بعد صدور عفو عام في أيار ١٩٣٧، وفي مقدمتهم سلطان باشا الأطرش وعبد الرحمن الشهبندر.

جبل الدروز

كان جبل الدروز يتمتع بنظام إداري مستقل بموجب اتفاق بين زعمائه وسلطة الانتداب جرى عام ١٩٢٢، وجاء تفكك الثورة السورية ونفي قادتها، وبينهم زعماء الدروز، ليسهم في بقاء

الجبل مستقلاً إدارياً. لكن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ انقسم الدروز حول تقرير مصير منطقتهم، وزادت الإضرابات وتعمّقت الانقسامات لدى تشكيل أول حكومة وطنية، حيث مال الزعيم سلطان حليف الشهبندر ومواليه يميلون إلى دمج الجبل في الدولة السورية، بينما رفض فريق من آل الأطرش الوحدة أثناء طرحها في مفاوضات باريس، وسعت الكتلة الوطنية إلى تبديد مخاوفهم، عبر إجراءات إدارية تنظيمية وخدمية تم إهمالها من قبل سلطة الانتداب. فعيّنت نسيب البكري محافظاً في الجبل، ورغم ما يتمتع به من تعاطف هناك، إلا أن هذا التعيين كان له رد فعل عكسي، واعتبره مناهضو الوحدة خطوة أولى باتجاه حرمان الدروز من سلطة إدارة شؤونهم الخاصة، الأمر الذي أدى إلى ظهور انقسامات جديدة في المواقف؛ **الأول** موقف معارض لحكومة دمشق مثّله حسن الأطرش وكان يرى أنه من المهين لوحدة الدروز وتراثهم أن لا يكون المحافظ درزياً. في المقابل أيدت عشيرة عامر حكومة الكتلة الوطنية في اختيارها محافظاً من غير أبناء الجبل، لظنهم أن لا أحد يمكنه الترفع عن التحزبية العشائرية الدرزية ووضع حد لاستغلال الفرنسيين للصراعات بين الزعامات الدرزية، سوى من كان من غير أبناء الجبل. أما سلطان الأطرش فتأرجح موقفه بين عدم اتفاقه مع الكتلة الوطنية وفي الوقت نفسه معارضته الانفصال عن الدولة السورية.

انفجرت تلك المواقف لدى عودة سلطان الاطرش من منفاه في أيار ١٩٣٧ إلى الجبل بعد غياب عشر سنوات، وخروج مؤيديه في مظاهرات حاشدة لاستقباله وتأكيد دعمهم للوحدة، فخرجت في المقابل مظاهرات مضادة بزعامة حسن الأطرش الذي شكل «جماعة الدفاع الوطني» لتقع مواجهات عنيفة. ولمنع الانهيار في الجبل، بدأت المساعي تبذل للتوصل إلى حل، ودخل عبد الرحمن الشهبندر، وبعد جهود مضنية تم التوصل إلى تسوية تقضي ببقاء البكري ستة أشهر فقط، ليعين بعده توفيق الأطرش، الذي سبق أن تولى منصباً إدارياً رفيعاً في الجبل خلال الحكم العثماني. لكن الاضطرابات عادت لتتجدد لدى فرض سلطة الانتداب على حكومة مردم تعيين رجلها بهيج الخطيب محافظاً للجبل، إلا أنه لم يمكث طويلاً وغادر منصبه بعد انتهاء الانتخابات في كانون الأول ١٩٣٧.

غطت (القبس) حوادث جبل الدروز باهتمام كبير وتابعت أخبار الزعيم سلطان الأطرش، ونشاط الشباب الوطني الدرزي الذي تزعمه علي مصطفى الأطرش ومعه

يوسف وسليم الأطرش، وتواصلهم مع الكتلة الوطنية في دمشق، وتنظيمهم لقاءات بين وجهاء الدروز وزعماء الكتلة في دمشق، التي نشطت كثيراً خلال فترة الإضراب الستيني ١٩٣٦ [١]. ودأب الشباب الوطني الدرزي في تلك اللقاءات على التأكيد أن «الدروز سوريون عرب يحرصون على الوحدة والاستقلال ويستمدون من دمهم ونسبهم العربي ومن جهاد زعيمهم الاكبر سلطان الأطرش روح الجهاد في سبيل الوحدة والاستقلال، والدم المهراق الذي سال في الثورة السورية دليل على تعلق الدروز بالوحدة»[٢].

في المقابل شهّرت (القبس) بالانفصاليين ووصمتهم بالعمالة فكانت طرفاً في الأحداث الجارية هناك حتى صدر أمر بتعطيلها في أيار ١٩٣٧ على خلفية تعليقها على الأحداث، لكنها سرعان ما عادت إلى الصدور، وعاد نجيب الريس ليقف إلى جانب الحكومة الوطنية في حلول التسوية التي اقترحتها، فأيد تعيين بهيج الخطيب محافظاً على الجبل رغم خصومته القديمة المتجددة معه، ورغم عدم موافقته على هذا الحل الذي اعتبره «سيئاً»، لكن بما أنه تم بموجب اتفاق بين الكتلة الوطنية ومشائخ الجبل، رأى أن من الأفضل تأييده وقال:

«إن الخلاف كان بين المجاهدين ورجال الكتلة الوطنية في الجبل من جهة، وبين جماعة الأمير حسن من جهة ثانية على شيء واحد، وهو أن الفريق الأول كان يطلب تعيين الوكيل السوري قبل كل شيء في حين أن الفريق الثاني كان يطلب صدور المرسوم بتعيين الأمير حسن، وهو الذي سيعين المحافظ الوكيل بالاتفاق مع الحكومة، ولكن هذا الرأي رفضته الحكومة حتى جاء المفوض السامي إلى دمشق، وطلب إلى جماعة الأمير حسن أن يقبلوا باقتراح الحكومة واقتراح الفريق الوطني، فقبلوا به». وأوضح نجيب الريس **«إن بهيج الخطيب ليس أكثر من موظف في وزارة الداخلية و والحكومة تملك حق انتدابه لأية وظيفة، كما تملك حق تنسيقه أو إلغاء وظيفته إذا شاءت.. ولكن الذي بلبل هذا الحل هو حديث أدلى به الأمير حسن الأطرش للزميلة (الأيام) والذي نقل به كلام المفوض السامي في مجلسه الخاص وأمام معاونيه وكانت أمانة المجالس الخاصة تقضي على الأمير حسن بأن يكون أميناً على مجلس المفوض السامي بدلاً من أن ينشر ما جرى فيه ذات اليمين وذات الشمال وأن يملأ به أعمدة الصحف».**

ويؤكد الريس في نهاية روايته أن هذه هي حقيقة حل جبل الدروز كما وقعت، متحدياً أياً كان أن يكون قد جرى العكس مع احتفاظه برأيه المخالف[٣].

في آب ١٩٣٨ رُفعت إلى المفوض السامي عريضة دعت إلى التحرر الكامل من سلطة دمشق والإبقاء على الوصاية الفرنسية وحدها، ثم عقد في الشهر ذاته مؤتمر في بيروت دعا إلى إحياء اتفاقية ١٩٢٢ الفرنسية ـ الدرزية، ووجه عبد الغفار الأطرش نداء دعا فيه إلى الانفصال التام عن سورية. وفي البرلمان وجه أحد النواب اتهاماً لعبد الغفار الأطرش بأنه «أداة فرنسية» وقال بحقه كلاماً غير لبق. وفي رد فعل على هذا الاتهام انسحب النواب الدروز من البرلمان واضرب القضاة السوريون في الجبل، وعمّت المظاهرات الغاضبة هناك، فسارعت سلطة الانتداب لتعيين قضاة فرنسيين مكانهم، كما قام المندوب السامي غابرييل بيو بزيارته الأولى لجبل الدروز وشاهد هناك تظاهرات ضد الانفصال وأخرى تطالب به. وعلى أثر زيارته اعتزل حسن الأطرش منصب المحافظ وحل محله في السويداء عقيد فرنسي، وتلا ذلك فترة حفلت بالمداهمات لبيوت المتعاطفين مع الحركة الوطنية، وزج بعدد كبير من الأعيان في السجون بتهمة التهرب من دفع الضرائب. أما سلطان الأطرش فاختار التزام الصمت حينذاك، بينما كانت ضغوط المعارضة تتزايد على حكومة مردم لإنهاء التعاون مع الفرنسيين. وبعد استقالة الحكومة بداية عام ١٩٣٩ وضع الجبل ثانية تحت حكم إداري مستقل عن سورية.

اضطرابات الجزيرة

بالتوازي مع اضطرابات جبل الدروز، شهدت منطقة الجزيرة شمال سورية اضطرابات مماثلة، على خلفية مفاوضات معاهدة عام ١٩٣٦. ولعل حوادث الجزيرة كانت أخطر ما واجه الحكومة الوطنية بداية تشكلها، إذ لم يسبق للسياسيين الوطنيين خلال خمسة عشر عاماً من الانتداب الاهتمام كما يجب بما يجري في الجزيرة السورية؛ المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة والتركيبة الديموغرافية الشديدة التعقيد. فقد كان هناك قبائل عربية وكردية وجماعات مدينية مسيحية أغلبها أرمن، ويعاقبة وآشوريون يميلون في انتمائهم إلى بلاد ما بين النهرين أكثر من انتمائهم لسورية، بالإضافة الى تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من تركيا والعراق، ونشوء نزاعات

بين القبائل العربية والكردية على المراعي والأراضي الزراعية، ما جعل المنطقة بحالة اضطراب دائم. ولم تكن تجدي مساعي الموظفين السوريين الذين عينتهم سلطة الانتداب لحل تلك النزاعات، بل كان التوتر بين العرب والأكراد يتنامى بالتوازي مع نشاط الموظفين من الوطنيين في بث الأفكار القومية العربية، وازداد التوتر حدة مع تدفق أقليات مسيحية (أرمن وآشوريين) من العراق وتركيا، سيطرت على التجارة والمهن الحرة واستفادت من موقع القامشلي القريب من الحدود واتصالها مع حلب بسكة حديد، فتمركزت فيها لتغدو المركز التجاري لإقليم الجزيرة، في وقت كان يأتي فيه مقرضو المال (مسيحيون) من حلب لشراء الرهونات وتحصيل الديون على شكل أراض من زعماء البدو والفلاحين، فنشأت علاقات مالية وتجارية أسست لنزاعات بين مختلف المكونات الاجتماعية في الجزيرة.

في هذه التركيبة المتناحرة أفرز الولاء للعائلة أو العشيرة أو الجماعات العرقية، نزعة انفصالية، ولم يكن هناك أي حامل اجتماعي لفكرة دولة سورية موحدة سوى أقلية نخبوية من متخرجي المدارس الثانوية المشبعين بالمثل الوطنية، الذين مالوا إلى الحكومة الوطنية في دمشق، بتأثير من الحركة الوطنية التي بدأت نشاطها مطلع الثلاثينيات في أوساط القبائل العربية بالحسكة، وتزعم التيار الوطني الداعي إلى الوحدة هناك دهام الهادي زعيم عشيرة شمر المنتمية لقبيلة طي(٤).

لعبت تلك النخب دوراً في مواجهة النزعات الانفصالية عام ١٩٣٣، حيث طالبت مجموعات مسيحية بحكم ذاتي تحت الحماية الفرنسية. تبعها قيام قوى انفصالية أخرى بحركة (استقلالية) في شباط ١٩٣٦ وقفت خلفها القبائل الكردية وبعض القبائل العربية ومقرضون مسيحيون بقيادة رئيس بلدية القامشلي حاجو آغا ومحمود بك من ملية والمطران حبي أحد أساقفة الطائفة السريانية في الجزيرة - والكردينال تبوني(٥). وطالبت الحركة بحكم ذاتي إداري ومالي، وتعيين موظفين محليين تحت أمرة حاكم فرنسي.

واجه الوطنيون (الحركة الاستقلالية) بحملة تشهير وتخوين لقادتها، ما أرغم الأقلية المسيحية على تعديل مطالبها لتحصرها بالحكم الذاتي الإداري والمالي، وسعت إلى الحصول على دعم القبائل العربية، لكن عدم تنسيقها مع زعيم عشيرة شمر دهام الهادي جعل محاولتها تبوء بالفشل.

في هذه الأجواء المشحونة وبعد توقيع المعاهدة، أوفدت الحكومة الوطنية في دمشق بهجت الشهابي محافظاً إلى الجزيرة، وبدأت بتنفيذ خطة تقضي بسحب السلاح من السكان المحليين، وحض فلاحي حلب وحمص وحماه على الهجرة إلى الجزيرة لتعزيز الأغلبية العربية، مع استبعاد الموظفين المعادين للوحدة واستبدالهم بآخرين متعاطفين مع الوطنيين، والعمل على تحسين الوضع الأمني وإخماد الدعوات الانفصالية. إلا أن هذه الخطة هيأت الأرضية لاندلاع أحداث عنيفة في الجزيرة، أشعلها تنافس على زعامة قبيلة طي بعد وفاة زعيمها في بيروت في تشرين ١٩٣٦.

رفض دهام الهادي أن يتزعم القبيلة شخص مرتبط مع شمر العراق لعدائه لهم، فتدخل المحافظ بهجت الشهابي في الخلاف لصالح دهام الهادي، ما أثار العشائر العربية. واستغل الأكراد الفرصة لزيادة التحريض على الشهابي والحكومة الوطنية، وعندما اجتمع زعماء العشائر أواخر حزيران ١٩٣٧ لمبايعة خصم الهادي زعيماً لطي، هدد المجتمعون بانتفاضة مسلحة ما لم تقم حكومة دمشق بطرد الشهابي، إلا أن الأخير تجاهل التهديد وعزز قوات الشرطة في المدن واعتقل رئيس بلدية الحسكة المعادي للوطنيين في أول تموز، فاندلعت أعمال عنف واضطر الشهابي للالتجاء إلى العشائر التابعة لدهام. وسرعان ما اندلعت ثورة كردية ـ مسيحية بزعامة حاجو آغا بتحريض من المطران حبي، فامتدت أعمال العنف من الحسكة إلى القامشلي وعامودا والدرباسية، وهوجم رجال الدرك والموظفون التابعون للحكومة الوطنية، واختطف محافظ دير الزور توفيق شامية، أما بهجت الشهابي فتمكن من الفرار إلى دمشق.

تدخل الفرنسيون لتهدئة الأجواء وفرض هدنة مؤقتة، واشترطت قوى الانفصال تعيين محافظ محلي لا تسميه دمشق وأن يكون جميع الموظفين من أبناء الجزيرة، وبقاء ممثل المندوبية العليا في الجزيرة بشكل دائم، وعدم سحب الجيش الفرنسي، والعفو عن الثوار، فرد قادة الوطنيين في الجزيرة وممثلو القبائل العربية بمقاطعة القامشلي والحسكة، واتهام سكانهما بخيانة القضية العربية. في غضون ذلك طلب دهام من الكتلة الوطنية مدّه بمزيد من السلاح والمال، وبالمقابل قام الأكراد بتجنيد رجالهم في القرى، بينما أرسلت الحكومة لجنة لتقصّي أسباب الاضطرابات.

حرب مقدسة

بعد وصول الدعم من حكومة دمشق أعلن دهام الهادي في ٢٥ تموز بدء حرب مقدسة، للدفاع عن وحدة سورية، وشن عدة هجمات على الانفصاليين المسيحيين في القامشلي والحسكة. وعقب سلسلة من الحوادث في قرية عامودا، انشقّت إحدى القبائل الكردية وانضمّت إلى صف دهام الهادي، وفي ٩ آب قامت باكتساح الحي المسيحي في عامودا وأضرمت النار فيه، وذبحوا ٢٤ شخصاً من المسيحيين، عند ذاك تدخلت القوات الفرنسية وشنت غارات جوية تأديبية على القرى الكردية أدت الى مقتل ٣٠ كردياً، وأعاد الفرنسيون تثبيت سلطتهم في الجزيرة وزادوا دعمهم للتكتل الكردي - المسيحي الانفصالي.

خاضت (القبس) في حوادث الجزيرة الى جانب الوطنيين، ضد الانفصاليين، ونبهت بشكل متأخر من تحرك الانفصاليين المسيحيين في أوروبا والسعي لدى المجتمع الدولي إلى تعطيل تصديق البرلمان الفرنسي معاهدة ١٩٣٦، إذا لم يتم تعديلها بما يضمن لهم حكماً ذاتياً تحت سلطة الانتداب، حيث أرسل الانفصاليون بتشجيع من الفرنسيين وفداً الى باريس وجنيف للتشويش على المعاهدة لدى طرحها على البرلمان الفرنسي، في تشرين الثاني من عام ١٩٣٧، وبينما تمت الموافقة على تصديق المعاهدة اللبنانية، عارض نواب فرنسيون تصديق المعاهدة السورية، بزعم عدم إثبات الحكومة السورية صدقيتها في التعاون مع فرنسا لاسيما في قضايا الاقتصاد، فما تزال مسألة البنك السوري معلّقة، بالإضافة إلى ورود عرائض من أنحاء البلاد تحتجّ على المعاهدة، وأنباء عن مظاهرات في دمشق وحوادث دامية في المناطق النائية. أما في لجنة الانتدابات في جنيف، فلم يكن الموقف أفضل إذ أبدت اللجنة قلقها على حقوق الأقليات ومصيرها بعد تصديق المعاهدة، وخشيت من تكرار ما حصل في العراق تجاه الآشوريين[٦]. ويصف نجيب الريس كفاح الوطنيين لتصديق المعاهدة بأنه كان ضد قوتين من أشد القوى؛ قوة التجار والمرابين الفرنسيين الممثلين في البرلمان الفرنسي، من أصحاب المصالح الاقتصادية المعلقة في سورية. وقوة التعصب والحقد على كل ما هو مسلم وشرقي في لجنة الانتدابات

«المؤلفة من مزيج سويديين ودانمركيين وهولانديين يلبسون ثياب رجال السياسة لكنهم في حقيقتهم قسس ورهبان لا يفهمون لماذا بقي الإسلام حياً في بعض أنحاء

الدنيا. وإذا كان التبشير الكاثوليكي والبروتستانتي في نظرهم لم يجعل من أهل سورية ما جعل من سكان شمالي أفريقيا وبقي السوريون مسلمين، فلا أقل من أن يظلوا محكومين مستعبدين خوفاً على الأقليات منهم إذا استقلوا». وقال: «هذه نكبتنا نحن المسلمين في الدنيا: فريق يتاجر على حساب الأقليات غير المسلمة، فيهدم في حريتنا واستقلالنا، ويشوه سمعتنا عامداً متعمداً، وفريق آخر يفهم من منحنا الاستقلال أن نكون وحكوماتنا وما في بلادنا من مشاريع أجراء عند الشركات الأجنبية.. والا فإن معاهدتنا مهددة بالرفض». وانتقد المخاوف بشأن مصير الأقليات بالقول: «نسي أعضاء لجنة الانتدابات وبعض النواب الفرنسيين اضطرابات وثورات واحتجاجات عشرين سنة من الانتداب وسياسة الحديد والنار وضرب المدن ونسف القرى وتعطيل الحريات وقتل الألوف بالرصاص والدبابات والإضرابات من أكبر مدينة إلى أصغر قرية.. فلم يتخذوها دليلاً على سوء السياسة القديمة ونقمة الشعب السوري على الانتداب.. واتخذوا مظاهرة واحتجاج بعض الأقليات خلال سنة واحدة دليلاً على فشل المعاهدة وعدم قابلية السوريين للاستقلال.. فلم تلحظ لجنة الانتدابات حوادث الأقليات في الجزيرة، والاعتداء على موظفي الحكومة وقتل جنودها وإهانة رعاياها من غير أن ينال المعتدين أقل عتاب فضلاً عن أقل عقاب. كما لم يخبر أصحاب العرائض والاحتجاجات لجنة الانتدابات كيف نسفت بيوت العرب والأكراد في عامودا وكيف كانت الحرائق تعمل بها وبهم وكيف عوملوا بعد النسف والحرق وكيف حملوا على دفع غرامات ونزع سلاحهم، بينما الذين حملوا السلاح في الحسكة والقامشلي وقتلوا الجند وأهانوا الحكومة لم ينلهم إلا الخير والتشجيع والدلال».

إلا أن نجيب الريس وبعدما ظهر تأثير دعايات الانفصاليين في أوروبا، اعترف بأن الصحافة الوطنية لم تقم بواجبها في الرد على دعايات الانفصاليين كما يجب، وحمّل الحكومة الوطنية المسؤولية عن التقصير من الناحية الرسمية في عدم إرسال أحد من قبلها إلى باريس وجنيف، والاتصال بأصدقاء سورية لتنقية الأجواء التي تطرح فيها المعاهدة، والرد على «**الأكاذيب التي يرسلها أعداء سورية وأعداء استقلالها إلى وزارة الخارجية وإلى عصبة الأمم في تشويه الحكم**

الوطني والشعب على دور الانتقال». وقال: «جميعنا نمنا على توقيع المعاهدة من قبل الوزارة وعلى تصديقها من قبل البرلمان السوري.. وفاتنا بأن في سورية وفرنسا أيضاً فريقاً ليس بالهيّن، يعتبر تصديق المعاهدة قضاءً على كيانه.. وهذا فريق يتألف من سوريين حاقدين وفرنسيين ناقمين؟!» (٧).

تواصلت دعايات الانفصاليين، وكان كردينال حلب «تبوني» يدير هذه الحركة على المستوى الدولي مستقياً معلوماته من المطران «حبي» المتورط بشكل مباشر في اضطرابات الحسكة أيلول ١٩٣٧. وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٧ أرسل الكردينال تبوني مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية أكد فيها مخاوفه من تأثير تنفيذ المعاهدة السورية ـ الفرنسية على حماية الأقليات طالباً من فرنسا أن يكون لها سلطة التدخل العسكري والمدني في كل وقت وكل مكان لأن هناك مذابح واضطهادات سافرة موجهة ضد الأقليات بصورة عامة والمسيحيين بصورة خاصة ـ لافتاً إلى أن «الأخطار التي يمكن أن تهدد المسيحيين في سورية تختلف في جوهرها حسب وقوعها في الأوساط المأهولة أو في القرى. ففي المدن كدمشق وحمص وحلب وأنطاكية إلخ... يتخذ هذا التدبير شكل اضطهاد مستتر خسيس يكاد المرء لا يلمسه في الواقع. أما في المناطق المنعزلة كالجزيرة خاصة، فإن وقوع مذابح حقيقية يمكن أن يجري على الطريقة التركية الرائجة قبل وخلال حرب ١٩١٤ والتي طبقها العراقيون بنجاح تام». ولاقت المذكرة صدى في البرلمان الفرنسي، وقال النائب الشيوعي الفرنسي باريل أمام البرلمان إن «في الحسكة والقامشلي بضعة ألوف من الناس البؤساء الذين أدخل في روعهم الخوف من المستقبل والخوف من الإرهاب التركي أو غيره.. من الانتهاء إلى حالة أشد بؤساً».

تزامن نشر تلك الأنباء في جريدة (البشير)(٨) مع خبر نشرته جريدة (ألف باء) في دمشق عن «استدعاء شباب الأرثوذكس في أنطاكية والطلب إليهم أن لا يقوموا بالدعاية العربية وأن لا يغادروا منازلهم إلا إلى المقاهي، فرفضوا وقالوا إننا سنقوم بواجبنا حيال وطننا. ولما قيل لهم بأن عقاباً شديداً ينتظرهم وإنهم سيحالون إلى أيدي الدرك والبوليس التركي يفعل بهم ما يشاء، أجابوا قائلين: لتفعل بنا القوة ما تشاء».

ورداً على تلك الأنباء وجّه نجيب الريس كتاباً مفتوحاً من (القبس) الى الكردينال تبوني والآباء

اليسوعيين والرهبان في جريدة (البشير) و الياس مقسي مرشو وبحدي قريو وميشيل دوم[٩] كونهم أثاروا على سورية حكومة وشعباً حرباً دينية باسم المسيحيين في الجزيرة والأقليات في الدولة الذين يخافون عليهم من مذابح سورية إسلامية تجري على الطريقة التركية وشنّوا حرباً على المعاهدة السورية باسم نصارى الجزيرة وطلبوا أن لا تصدق المعاهدة قبل أن تكون الحماية الفرنسية المدنية والعسكرية مقررة بلا قيد ولا شرط. فعطلوا بموقفهم «**تحرير أمة كاملة وحالوا دون استقلال وطن لم يعرف الخلافات الدينية إلا بعد تحريضهم**». وقال لهم: «**أثرتم هذه الحرب الدينية علينا لأننا مسلمون ولأن الأتراك مسلمون أيضاً، فحملتمونا وزر حكومة كانت تضطهدنا أكثر ما تضطهدكم، ونسيتم عمداً بأن المذابح الأرمنية طالما دفع شرها العرب وأن الأرمن الذين نجوا من الموت غرقاً في الفرات أو ذبحاً في الصحراء لم يلجأوا إلى فرنسا ولا إلى إنكلترا بل لجأوا إلى مدن سورية وإلى المسلمين فوجدوا عندهم كل العطف والحب والرحمة لأن السوريين العرب لم يقترفوا جناية القتل والذبح في حياتهم لأناس يخالفونهم في دينهم وفي طريقة عبادة ربهم**». ورداً على إشارة الكردينال تبوني إلى وجود «اضطهاد مستتر خسيس ضد الأقليات» قال نجيب الريس: «**الكردينال يتهم المسلمين السوريين باضطهاد مقنّع للمسيحيين، لكنه ماذا يقول الكردينال اليوم وما يقول رهبان (البشير) واليسوعيون في الاضطهاد السافر غير المقنّع الجاري في أنطاكية لا في الجزيرة، وعلى النصارى الأرثوذكس والأرمن ومن قبل الأتراك بأيدي الفرنسيين؟!.ماذا يقولون في (الحماية) الفرنسية التي يطلبونها للمسيحيين ضد السوريين المسلمين في الجزيرة ويتخلون عنها في أنطاكية؟!..أليس نصارى أنطاكية المهددون بالاجتياح التركي أحق بطلب الحماية من نصارى الجزيرة الذين ثاروا على حكومة الأكثرية وذبحوا دركها وشرطتها وخطفوا محافظها الثاني وحاولوا قتل محافظها الثالث؟.. لقد جاء الأتراك إلى أنطاكية فأين نفوذ الكردينال لحماية المسيحيين وأين مذكراته، وأين احتجاجه؟.. فرنسا نفسها التي يطلبون حمايتها لنصارى الجزيرة قد تخلت عن حماية نصارى أنطاكية! وقد يأتي يوم تتخلى فيه أيضاً عن حماية جماعة الانفصاليين في الجزيرة فماذا تفعل هذه الدعاية التي استعملوها ضد سورية واستقلالها؟!**». وطالب زعماء الانفصال بأن يرحموا نصارى الحسكة والقامشلي وأن ينصحوهم بالوقوف مع إخوانهم في سورية ليوحّدوا جهودهم في حماية هذا الاستقلال وفي تصديق المعاهدة لأن «**النصارى في هذه البلاد من دمشق إلى القامشلي لا يعيشون بهناء وسلام إلا مع المسلمين السوريين العرب فقط**».

شجع التدخل العسكري الفرنسي الانفصاليين على تصعيد حملتهم لنيل حكم ذاتي، واستمروا في تحميل الوطنيين في الجزيرة مسؤولية التحريض على إثارة الاضطرابات. وبعد أحداث عامودا واصل المسيحيون نشاطهم، لا سيما في الحسكة، وسعوا إلى تعيين موظفين محليين بدلاً من الموظفين الوطنيين، ولم تكن الحكومة في دمشق تشك في أن الفرنسيين وراء حركة الحكم الذاتي في الجزيرة. فقد رفع الانفصاليون قضيتهم إلى الفاتيكان وعصبة الأمم والحكومة الفرنسية.

بعد انهزام الحزب الاستعماري في الانتخابات الفرنسية وصعود حزب الجبهة الشعبية وتشكيله الحكومة، أبدت فرنسا برودة حيال مطالب الانفصاليين المسيحيين ورأت أن الغالبية المسلمة في الجزيرة تفرض على الأقلية المسيحية، إذا أرادت البقاء، التوصل إلى تسوية مؤقتة. من جانبها استفادت حكومة دمشق من هذا الموقف لتتقدم بحلول وسط نجحت في تخفيف التوتر، وتم تعيين محافظ جديد في آذار ١٩٣٨، إلا أن الاضطرابات عادت لتتجدد، ووقعت أعمال شغب مناهضة للحكومة، بما فيها إضراب دام ١٥ يوماً، مع مقاطعة موظفي الحكومة كافة بصرف النظر عن انتمائهم. استمرت طوال صيف ١٩٣٨، ما أصاب الحكم المحلي بالشلل، فعقد مؤتمر للانفصاليين كي يعيدوا إقرار مطالبهم من أجل تعديل المعاهدة، في أجواء بدت أنها تسير لمصلحتهم إذ صرح المندوب السامي دي مارتيل أيلول ١٩٣٨ في حديث إلى جريدة (البيرق) في أيلول ١٩٣٨ بأن المعاهدة بحاجة إلى التعديل مهدداً باستخدام القوة وفي تقليص صلاحيات الحكومة الوطنية.

وعندما نشر التصريح كان نجيب الريس يزور الجزيرة، ففوجئ بموقف دي مارتيل، واعتبره انقلاباً على مواقفه السابقة، لا سيما أنه هو من وقع نص المعاهدة، وكانت خيبة أمل الوطنيين بالمندوب السامي كبيرة إذ جاءت تصريحاته بعد سلخ لواء إسكندرون لتعطي زخماً للانفصاليين للتمسك بطلب الحكم الذاتي. وقال نجيب الريس [١٠]: «**الأمة السورية إذا كانت تنتظر من كل فرنسي في الدنيا أن يتنكر للمعاهدة وأن يحاول العبث بها والحؤول دون تصديقها وتنفيذها فإنها ما كانت تنتظر من رجل مثل الكونت دي مارتيل أن ينفحها بمثل الحديث الذي نشرته (البيرق)، لأنه يعتبر نفسه الطرف الفرنسي المعاقد الذي لا يزال توقيعه يتوج المعاهدة، بل إن حديثه لـ(القبس) وتصريحه بأنه الأب الروحي لهذه المعاهدة لم تمض عليه سنة كاملة ولم يحن للناس أن ينسوه**».

وأوضح أنه لم يكتب رده على دي مارتيل، في دمشق لتكون أعصابه مضطربة باضطراب العاصمة وجوّها الصاخب، بل كتبه «من قلب الصحراء الصامتة، ومن على ضفاف الفرات الهادئ في أواخر الصيف ومن المدينة الخامسة في الجمهورية السورية وبينه وبين الحسكة، عاصمة الفتنة والعقوق والمؤامرة على الحكم الوطني، والمعاهدة السورية مسافة بعيدة حيث لا يشهد أعراس العصاة وأفراحهم.. ولا يسمع أجراس كنيسة المطران حبي وهو يقيم فيها قداسه الإلهي ابتهاجاً بحديث العميد السامي» الذي شكّل «خيبة أمل في السياسة والصداقة والرجال؟!». ووصف أجواء الوطنيين في الجزيرة لدى قراءتهم تلك التصريحات وقال موجهاً خطابه لـ دي مارتيل «إن الشوايا في الصحراء والزعماء على ضفاف الفرات كانوا يسهرون على حديثك وكل واحد يقول: أأنت تطلب تعديل المعاهدة على هذه الصورة المخيفة، وتهدد بالثكنات العسكرية والحقوق الموهوبة لحكومة دمشق؟! فماذا تركت إذن للعسكريين المحتلين؟ وماذا بقي للرهبان والكرادلة عن حقوق الأقليات وضمانات الأقليات؟!!... لقد نكبنا في سبيل المعاهدة نكبة بالمال ونكبة بالوطن. نكبنا بسقوط الفرنك الذي أضاع على سورية الفقيرة ثلثي ثروتها، ونكبنا بإسكندرون في سنة واحدة، فضاع منا ربع الوطن في أجمل بقاعه وأغلى سواحله.. ولكنكم فوق ذلك تريدون أن ننكب بتعديل المعاهدة بجعلنا نخسر الجزيرة بعد إسكندرون ونجعل من هذه الجمهورية السورية العربية جمهوريات للأقليات الجنسية والدينية المتفرقة والمتجمعة. ونحن لا طاقة لنا على احتمال هذه النكبات لأن الوطن ليس لنا بل لأطفالنا من بعدنا، ولسنا مستعدين أن نكتب عليهم الذل ونورثهم من بعدنا تركة مثقلة بديون لا تقضى ومشاكل لا تبلى.. و إذا كان يوجد في هذه الأمة رجال يقبلون تعديل المعاهدة على أساس الاحتلال العسكري وحماية الأقليات المطلقة وعزل الجزيرة عن الوطن السوري، فهم على كل حال غير رجال الكتلة الوطنية».

بحلول عام ١٩٣٩ كان الوضع قد تدهور في الجزيرة وفي جميع أنحاء سورية، وحدثت إضرابات جديدة في الحسكة، وأعاد الانفصاليون تسليح أنفسهم استعداداً لمعركة ستكون فرصتهم الأخيرة، كما قامت مجموعة من أعيان الجزيرة كانت في ما سبق قد أيدت الوحدة بالدعوة إلى إلحاق إقليمهم بتركيا، بعدما رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على معاهدة ١٩٣٦، التي كانوا يعولون عليها للوصول إلى مناصب في الجيش السوري. ومع مطلع ١٩٣٩ رفعت الأعلام الفرنسية فوق كثير من البيوت في الجزيرة لاستقبال المندوب السامي الجديد، وكانت

الكتلة الوطنية في حلب قد أرسلت ألف علم سوري إلى القامشلي صادرها الانفصاليون. ولدى وصول المندوب السامي بيو الى الجزيرة في آذار قابلته مظاهرات للانفصاليين وأخرى للوحدويين، ثم اجتمع مع ممثلين عن الجانبين، وفي مقدمتهم دهام الهادي وحاجو آغا، إلا أن المندوب السامي تردد في اتخاذ قرار بشأن الجزيرة حتى بعد استقالة الحكومة في دمشق. إلى أن اندلعت مواجهات دامية بين الانفصاليين والدرك السوري على خلفية تمزيق الانفصاليين الأعلام السورية الوطنية، فكان أن صدر القرار الفرنسي في تموز ١٩٣٩ بوضع نظام خاص للجزيرة يبقيها تحت السيطرة الفرنسية، كما هو القرار الذي اتخذ في جبل الدروز في الفترة ذاتها وكذلك في اللاذقية.

في اللاذقية

تصاعدت النزعة الانفصالية في محافظة اللاذقية مع نظيرتيها في جبل الدروز والجزيرة، لكن في الساحل كان الأمر مختلفاً، فمنطقة اللاذقية كانت تتمتع بمقدار من الاستقلال تحت الحكم العثماني، ونتيجة لجغرافية الجبل عاش سكانه العلويون عزلة نسبية، وكانوا كالدروز قادرين على تعبئة مقاومة شديدة ضد أي تدخل خارجي في شؤونهم. وهذا ما فعلوه بين عامي ١٩١٩ و١٩٢١ عندما حاول الفرنسيون بسط سيطرتهم على الجبل، فاتبع معهم الفرنسيون سياسة فرّق تسد، وأداروا سنجقي اللاذقية وطرطوس بشكل منفصل عن الأراضي السورية، وأطلقوا عليهما اسم «الدولة العلوية» من عام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦.

ناهض نجيب الريس دعايات الفرنسيين الهادفة إلى تكريس فصل الساحل، وعندما أعلنت المفوضية العليا في نيسان ١٩٢٩ تلقّيها برقية من المجلس النيابي العلوي تقول إنه يؤيد «استقلال العلويين» علّق بأن هذا الإعلان **«رواية تتجدد فصولها كل سنة حيث يفتتح بها المجلس الذي سمّوه مجلس النواب في الدولة العلوية، والذي يعرف هذا المجلس ويعرف من هم أعضاؤه وممن تتألف أكثريته لا يسعه إلا أن يستغرق في الضحك وشر البلية ما يضحك.. وإذا قلت العلويون يؤيدون انفصال العلويين فإنك تقول المفوضية الفرنسية تؤيد المفوضية الفرنسية»**. فبحسب رأيه أن العلويين في المجلس هم أكثرية معينة ومنتخبة،

والسنيين بفضل النظام الذي اتبعته الحكومة الفرنسية في لواء اللاذقية ليس لهم في المجلس سوى أربعة نواب وهؤلاء الأربعة في كل دورة وفي كل مناسبة يرفضون الاعتراف بانفصال هذا اللواء عن جسم الدولة السورية، و«**لكن السلطة تأبى إلا ان تجعل من تلك البلاد الصغيرة دولة ومجلساً وحكومة تسير جميعها بيد الحاكم الفرنسي**»، لذا اعتبر نجيب الريس استقلال العلويين أمراً «**وهمياً و تدبيراً طائفياً أرادته سياسة التجزئة والتفرقة بين الشعب الواحد، وهو أيضاً لذة لا بأس بها للموظفين الفرنسيين الذين ترنح أعطافهم نشوة الاستعمار فيجدون في الدولة العلوية سلطة واسعة دونها سلطة المقيم في تونس والحاكم في الجزائر**»، فكان يستغرب من سعي الفرنسيين إلى تنشيط الإقطاع، مع أنهم أول من ثار عليه في بلادهم وحطموه كما تحطم الحجارة والخشب. ثم يقولون لجمعية الأمم إن سورية **عناصر وطوائف لا تتحد؟.. ولكن هل تقسيم البلد إلى سنية وعلوية ودرزية ثم إلى مسيحية وإسلامية هو من تعهدات الانتداب الذي يقولون إنه تهذيب وتمدين؟ فإن كان الانتداب معناه أن يجعلوا أصحاب كل دين ومذهب مستقلين عن الآخرين فلماذا جمعوا في لبنان ثلاث طوائف مسيحية وثلاث طوائف محمدية؟ وكيف أجازوا للدرزي أن يكون هو والماروني في دولة واحدة ولا يجيزون للعلوي في اللاذقية أن يكون مع السني في دمشق، بل كيف أجازوا للشيعي في جبل عامل أن يكون مع السني في بيروت ولا يجيزون للدرزي في حوران الذي طلب الوحدة تحت نيران المدافع وقذائف الطيارات أن يكون مع السني في دمشق؟ وهل الدرزي في الشوف يعيش مع الماروني في الجمهورية اللبنانية أهنأ من عيشة الدرزي الحوراني مع السني الدمشقي؟!**»[١١].

لكن رغم وعي الوطنيين للسياسة الفرنسية في تجزئة البلاد، وقفت القوى المؤيدة للوحدة من أبناء المدن الملاكين عاجزة أمام ما يجري في اللاذقية، ففي مطلع الثلاثينيات حصلت نزاعات عدة مهّدت لمواجهات ساخنة مع تولي الكتلة الوطنية الحكم، وتعمّق الانقسام العلوي ـ العلوي، لدى توقيع معاهدة ١٩٣٦، لتظهر حركات مؤيدة للوحدة على أساس اللامركزية الإدارية، تزعمها كبار مشائخ العلويين[١٢]. كما قام عدد من المفكرين والمهنيين بتشكيل (عصبة الشباب العلوي المسلم) لمكافحة الانفصالية والعمل على تحقيق وحدة سورية[١٣] كأمر لا بد منه ويفيد المجتمع العلوي.

في المقابل تشكلت حركة رافضة للوحدة تزعمها عدد من المتنفذين في الجبل من موظفين حكوميين وبعض الزعماء الروحيين[١٤]. قامت الحركة الانفصالية بحملة دعائية ذات مضامين طائفية بدفع من الحاكم الفرنسي، فكانت تخرج مظاهرات للشباب الانفصالي لتخويف العلويين من الوطنيين في دمشق باعتبارهم أحفاد الأمويين الذين قتلوا الإمام علي، وأنهم يريدون سوق الشباب العلوي الى التجنيد الإجباري[١٥].

قادت (القبس) حملات الرد على تلك الدعايات، كما أفردت صفحات كاملة لنشر أنشطة وبيانات وبرقيات وعرائض الوحدويين من زعماء وشباب الساحل والأقليات السورية. ومما يرويه الكاتب عارف تامر، ابن الطائفة الإسماعيلية، عن تجربته بهذا الخصوص مع (القبس) أنه كان طالباً في كلية «بانياس الوطنية» عام ١٩٣٦ عندما كان الوفد السوري يتفاوض في فرنسا حول الاتفاقية، وقد نشرت الصحف السورية أن الجانب الفرنسي أثار قضية حماية الأقليات لعرقلة إتمام الاتفاقية، ولدى قراءته الخبر شعر بإحساس غريب، وعلى الفور كتب مقالة قصيرة أرسلها الى جريدة (القبس) أعلن فيها كفرد من الأقليات في سورية، أنهم يفضّلون ألف مرة الهجرة من الوطن وأن يصبحوا بلا وطن ولا هوية، وأن تسحقهم تحت أرجلها خيول الأكثرية في سورية على أن يكونوا عقبة في طريق استقلال ووحدة البلاد.

صدرت (القبس) وفي صفحتها الأولى برزت المقالة بأحرف كبيرة. ابتهج عارف تامر بنشر مقالته لكن سرعان ما انقلب فرحه إلى غضب بعد تعرضه للوم وعتاب الأهل والأقارب والأصدقاء على ما اعتبروه مغامرة طائشة، وبذلت محاولات كثيرة لتكذيب المقالة تبعتها مساءلات واستجوابات... وبعد نحو عام جاء عارف تامر الى دمشق وذهب لزيارة مكتب (القبس) القريب من مقهى الهافانا، وهناك التقى نجيب الريس وكانت أول مرة، فلم يصدق أنه هو ذاته كاتب المقال وقال له: المقالة التي نشرتها في (القبس) لا يمكن أن يكتبها من هو في سنك[١٦].

نشط الجانبان الوحدوي والانفصالي في إرسال البرقيات وتدبيج العرائض الموقعة من الأهالي إلى المندوب السامي ووزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الامم لأخذ مطالبهم في الاعتبار قبل إقرار المعاهدة الفرنسية ـ السورية. وكانت مطالب الانفصاليين أن يكون محافظ اللاذقية ورجال الدرك من أبناء المنطقة، وتحسين الخدمات العامة وتوظيف المزيد من أبناء الطائفة العلوية[١٧].

الابتسامات المؤقتة

في هذه الفترة برز الشاعر بدوي الجبل ـ صديق نجيب الريس ـ في تزعم الحركة الانفصالية، وكان قد أصبح عضواً في المجلس التمثيلي للدولة العلوية مغادراً صفوف رفاقه من الوطنيين، بعد عشر سنوات من الكفاح معهم. لذلك قسّت (القبس) بهجومها عليه وكانت تتهكم من تأييده الانفصال بأنه يفعل ذلك حرصاً على مرتّبه في المجلس التمثيلي البالغ خمسين ليرة. وفي عام ١٩٣٦ أفردت مساحات واسعة على صفحاتها لنشر ردود الوطنيين العلويين على خطاباته التي كان يدّعي فيها تمثيل غالبية العلويين ومطالبهم بالحكم الذاتي، في مؤتمرات دعت إليها حكومة اللاذقية لترويج الأفكار الانفصالية. ففي آذار ١٩٣٦ وجّه مستشار قضاء الحفة في اللاذقية دعوة للعلويين إلى الاجتماع بغية جمع تواقيعهم على عرائض لرفض الوحدة، وكان قد سبقه اجتماع مماثل في طرطوس، وقبيل بدء الاجتماع حضر من الشباب الوطني عبد الله العبد الله، ومحسن العباس، وأحمد الخير ووزعوا مناشير على الأهالي دعوا فيها إلى عدم الانجرار وراء «الزعامات الزائفة» الساعية إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وأن يلتفّوا حول زعمائهم «الأحرار» الذين يناضلون لإيصالهم الى حقهم في «الحياة والحرية»[١٨]. مراسل (القبس) في اللاذقية حضر الاجتماع ووصفه بـ «المأساة المؤلمة»، وروى أنه قبل الاجتماع راح أحمد الخيّر يخطب في الجمهور على قارعة الطريق، فتوقف القائمقام لسماع خطابه وكان يقول للناس «ويحكم أتموت الألوف منكم في سبيل رفاهية أفراد يبيعونكم بيع الغنم؟»، وقريباً منه التفّت حلقة كبيرة مماثلة حول محسن العباس، فاغتاظ بدوي الجبل وتقدم منه سائلاً: من الذي دعاكم إلى هذا الاجتماع إنكم طفيليون؟!!. فأجابه العباس: بل نحن دعاة خير لا دعاة شر نظيركم، نحن وطنيون يدفعنا الواجب الوطني إلى طلب الحق والجهر به، أما أنتم فلم تخجلوا من التمادي بالباطل، لقد كذبتم على هذا الشعب البائس ستة عشر عاماً فيكفيكم خداعاً. رد البدوي بأن هذا الكلام سفاهة. فأجابه محسن: إنكم أنتم الذين علّمتم الناس السفاهة وصفاقة الوجه فانسحبوا بشرف ذلك أحسن لكم.

انصرف بدوي الجبل يجمع أنصاره ليأخذهم إلى مكان آخر فلم يتيسر له ذلك بسهولة، فأغار عليهم «مهتاجاً وبيده السوط يشتمهم أقبح الشتائم». وعندما انتقد الصحافيون سلوكه الخشن قال لهم: «هؤلاء لا يفهمون إلا بمثل هذه اللغة»[١٩].

ثم عقد الاجتماع تحت شجرة زيتون وألقى خطاباً بشّر فيه بأن «الاستقلال العلوي» قد بت أمره، معلناً تشكيل (جمعية الاستقلال العلوي) وحذر العلويين من أن تخدعهم «الابتسامات المؤقتة» لطلاب الوحدة لأنها ستنقلب عليهم بعد حين، وقال: «ستسبب ديانتكم وإمامكم الأكبر، وسيُهان أكبر سيّد فيكم!!» هاتفاً «ليحيَ الاستقلال العلوي تحت الانتداب الفرنسي، ليحيَ التضامن العلوي».

خرج الاجتماع بعريضة مطالب تألفت من أحد عشر بنداً، أبرزها، تحقيق الاستقلال الإداري تحت الانتداب الفرنسي وإعادة تسمية (الدولة العلوية) وتوسيع صلاحيات المجلس النيابي ونشر الثقافة وزيادة عدد المدارس على أن تكون أكثرية معلميها من العلويين، ومنع التبشير الديني، والجندية الإجبارية[٢٠].

رداً على الاجتماع، رفع الوطنيون شكوى إلى حاكم اللاذقية، احتجّوا فيها على نشاط موظفي الحكومة في اجتماعات كهذه وإجبارهم الناس جهاراً على توقيع المضابط بطلب الانفصال، خلافاً لرغبتهم ولمصالحهم المادية والمعنوية.

عودة البدوي

الخصومة العميقة التي حصلت بين بدوي الجبل والوطنيين أثّرت على علاقته بصديقه المقرب نجيب الريس، لكنها خصومة لم تدم طويلاً، فقد كانا رفيقين أيام الحكم العربي ومن ثم أيام النضال خلال الثورة، وعادا صديقين مقربين جداً بعد أن تراجع البدوي عن دعوته إلى الانفصال، وتحت تأثير رفاقه الوطنيين كان أول من ضحّى بنيابته عن منطقته الانتخابية وعضويته في مجلس إدارة اللاذقية نهاية عام ١٩٣٦، فكان قدوة للخائفين والمترددين، وساهم في تقوية أصوات الوحدة في جبال العلويين. ويبرر نجيب الريس لصديقه البدوي مواقفه السابقة بأنه وجد في «**منطقة خارت فيها عزائم الأغنياء والزعماء والأقوياء؛ منطقة كانت تحكم حكماً خاصاً من دمشق وحلب فكان طالب الوحدة والاستقلال لسورية يحارب على جبهتين الداخلية والخارجية وهو تمرد على الجبهتين**».

وبالشراسة ذاتها التي هاجمته فيها (القبس) حين دعا إلى الانفصال، دافع نجيب الريس عن بدوي الجبل عندما عاد إلى صف الوطنيين، وطالب دمشق بإنصافه لدى تعرضه لهجوم لاذع عام ١٩٥٠ بعد نشر جريدة (الفيحاء)، لصاحبها سعيد تلاوي، قصيدة لبدوي الجبل عن يوم دخول القوات الفرنسية إلى دمشق زعمت أنه ألقاها بين يدي الجنرال غورو. وقد نفى بدوي الجبل تلك المزاعم في برقية أرسلها لـ(الفيحاء) قال فيها: «والله ما غنّى شاعر عربي دمشق في محنتها كما غنّيتها، ولا جابه عنها قوة المستعمر كما جابهتها، وهذا ديواني المطبوع سنة ١٩٢٤ في أشد الأيام حلكة وسواداً، وهذه منابر دمشق في تلك الأيام السود شاهد على ما أقول، وإذا لم تنصفني دمشق فسينصفني التاريخ القومي يوم تخلو القلوب من الأحقاد والضغائن».

لم يتوقف الهجوم على بدوي الجبل بعد نشر برقيته التي كان لها أثر بالغ في نفس نجيب الريس فدافع عنه موضحاً أن القصيدة وصفت احتلال دمشق، وعرف بأمرها أصدقاؤه فاقترحوا عليه نشرها ولكن المراقبة يومئذ حذفت منها أبيات تمجيد ميسلون وأبطالها، وقد قرأها الجميع ولم يستنكروها لأنهم يعرفون ملابساتها ويقدرون «**قيمة الكلمة أو الإشارة أو الدمعة التي كانت تراق في تلك الأيام المرعبة**». وغمز نجيب الريس من قناة بعض السياسيين الذين يهاجمون البدوي وهم من المستجدّين على الوطنية بسبب قصيدة كان قولها ونشرها في ذلك الحين شجاعة بل مغامرة. وقال:

«إن قصائد بدوي الجبل بين ١٩٢٠ وعام ١٩٢٥ كانت أناشيد الشباب الوطني يغنونها في المدارس والحفلات، وقد سجن بدوي الجبل في حماه واللاذقية سنة ونصف السنة فما لان. وعذّب فما ذلّ. ولكن الطبقة الحاكمة اليوم تحاول أن تسلخ البلاد عن ماضيها المشرق في الجهاد لأن معظمهم بلا ماض ولا سابقة بالجهاد، فهم متهالكون على تجريد الأمة من ماضيها وجهادها بحملة على أشخاص معروفين، لكن بدوي الجبل كان من التواضع والصراحة في الدفاع عن نفسه بحيث اعترف بهنات ارتكبها في ساعة من ساعات الضعف والضيق وفي محيط كان القابض على وحدة البلاد واستقلالها كالقابض على الجمر، فقال إنه أساء قليلاً وأحسن كثيراً ولكن من هو الذي له حسنات البدوي وشجاعته وصبره»[٢١].

ومن جانبه، روى بدوي الجبل قصته مع الوطنيين بأنها بدأت في فجر الشباب الأول عام ١٩١٩، عندما التقى في دمشق عاصمة بني أمية مع نجيب الريس، وكانا في فورة الشباب حين جمعتهما القضية الوطنية، وفي عام ١٩٢٠ سبق بدوي الجبل صديقه إلى «شرف السجن» ولكن نجيب الريس سبقه في ما تلاه من الأعوام، وبقيا معاً في طليعة ركب الشباب الوطني عشر سنين يكافحان الانتداب ويتحديان الطغيان. ويقول بدوي الجبل «ثم أخّرني عن الركب غفلة الشباب ونزقه وضعفه وهَنَاتٌ وَجْد عاثر، فلما طلع عام ١٩٣٧، راعني تقدم رفاقي وتأخري وحزَّ ذلك في كرامتي وشمائلي، ووثبت أقطع المدى بيني وبينهم عدْواً وشداً ووثباً، فألقيت بنفسي في غمرة الموجه الأولى. ومن تلك الساعة ونحن معاً نتقاسم أحزان الحق وهموم الحرية.. فشردنا وسجنا وأوذينا، وكان قسط تجيب الريس من هذا كله أوفى وأوسع وأشمل»[٢٢].

الهوامش

(١): أول برقية أرسلها زعماء المجاهدين الدروز في المنفى إلى الكتلة الوطنية بتأييد الوحدة نشرتها (القبس) في ٢٣/ ٣/ ١٩٣٦، وقعّها أعضاء اللجنة التنفيذية لإدارة شؤن المجاهدين في عمان: محمد عز الدين الحلبي، علي الملحم قاسم، أبو خير عبد الكريم، عامر عقلة القطامي، صياح الأطرش.

(٢): (القبس) ٢٣ / ٣/ ١٩٣٦.

(٣): افتتاحية (القبس) ١٣ / ١٠/ ١٩٣٧.

(٤): (سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٥): الكاردينال جبرائيل الأول تبوني (١٨٧٩ ـ ١٩٦٨) ولد في الموصل وتوفي في بيروت، أصبح بطريرك السريان الكاثوليك سنة ١٩٢٩ وكاردينالاً سنة ١٩٣٥، اشترك في لجنة رئاسة المجمع الفاتيكاني (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥).

(٦): (القبس) ٥/ ١١/ ١٩٣٧.

(٧): (القبس) ١٦/ ١١/ ١٩٣٧.

(٨): جريدة (البشير)، سياسية أسبوعية ثم يومية، أصدرها الآباء اليسوعيون ببيروت في أيلول ١٨٧٠، وكانت إحدى الجرائد المناوئة لجريدة (القبس).

(٩): الياس مقسي مرشو: مزارع سوري من الحسكة من الأرمن الكاثوليك وأحد زعماء الحركة الانفصالية في الجزيرة.

ـ عبد الأحد قريو: مزارع سوري من القامشلي من السريان الارثوذكس وأحد زعماء الحركة الانفصالية في الجزيرة.

ـ ميشيل دوم: من مواليد ماردين، تعلم في مدارس الآباء الكبوشيين والآباء الدومينيكان. تقلب في عدة مناصب في الجزيرة ثم رئيساً لبلدية القامشلي. عين عضواً في لجنة الحدود السورية ـ التركية وكان من نتائج عمله إعادة الحكومة التركية إلى سورية منطقة منقار البط قضاء دجلة.

(١٠): افتتاحية القبس ٢٦ / ٩/ ١٩٣٨.

(١١): (القبس)، نيسان ١٩٢٩.

(١٢): تزعم الحركات المؤيدة للوحدة على أساس اللامركزية الإدارية من مشائخ العلويين جابر بك العباس،

وصالح العلي، ومحمد علي كامل، وصالح ناصر الحكيم شيخ مشائخ العلويين، وعلي محمد سليمان، أحمد ديب الخير نائب لواء اللاذقية في المجلس التمثيلي، وإسماعيل اليونس، ومحسن علي حرفوش. وانضم إليهم عدد كبير من وجهاء الطوائف المسيحية ومن وجهاء السنة في قضاء اللاذقية. وتزعموا وفد اللاذقية الذي زار دمشق في آذار ١٩٣٦ لمناصرة الكتلة الوطنية أثناء الإضراب الستيني، وجاء في تغطية (القبس) لزيارة الوفد ١٠ / ٣ / ١٩٣٦: «أن حماسة ممثلي الطوائف المسيحية في منطقة اللاذقية لم تكن أقل من حماسة العلويين، وفي خطاب ألقاه ابراهيم الخوري الكاثوليكي أحد وجهاء صافيتا قال: «يزعمون أنهم يريدون أن يحموا حقوق الأقليات ولا سيما حقوق النصارى بهذه التجزئة التي قضت على الوطن السوري الجميل مع أننا في المنطقة العلوية أقلية، وفي الوطن الكبير المتحد أقلية أيضاً، ولكنني أقول لكم أنا المسيحي الكاثوليكي: إذا كنا نحن الأقلية سنقف عقبة في طريق الاستقلال فاقضوا علينا، اسحقونا سيروا على جثتنا الى الاستقلال».

(١٣): تزعّم (عصبة الشباب العلوي المسلم) المحامي المثقف منير عباس ابن الشيخ جابر عباس، الذي يتمتع بشعبية واسعة مكنته من تزعم الوحدويين، والنخبة المثقفة التي برز منها عبد الله العبد الله، ومحسن العباس، وأحمد الخيّر.

(١٤): من زعماء العلويين الذين قادوا الحركة الانفصالية إبراهيم الكنج وسليمان المرشد ذو النفوذ الروحي الواسع، والنائب في المجلس التمثيلي، بالإضافة الى سكرتير قائمقام بانياس سليمان مهنا.

(١٥): (القبس) ١٠/ ٣/ ١٩٣٦.

(١٦): مجلة (الثقافة السورية)، عدد خاص عن نجيب الريس ١٩٨٨. أعيد نشره في (الأعمال المختارة ـ نجيب الريس ـ القبس المضيء، ج١٠).

(١٧): جاء في برقية الزعيم جابر العباس الى المندوب السامي: «أحتج على ادعاء إبراهيم آغا الكنج تمثيل ٢٥٠ الف علوي وأعتبره مسؤولاً عن سوء التفاهم بين العلويين وفرنسا حول الاستقلال الإداري، وأطلب باسم الأغلبية الساحقة التي أمثلها تحقيق الوحدة السورية على أساس لا مركزية ادارية. جريدة القبس (٥/ ٣ / ١٩٣٦).

(١٨): جاء في المنشور الذي نشرت نصه (القبس) في آذار ١٩٣٦ أيها الشعب، لقد زادوا في إرهاقك، إنهم يحجزون الأموال ويزرعون بذور الفوضى ويدسّون سموم التفرقة، واليوم يحاولون إقناعك بالرضاء عن الحالة الحاضرة عن يد فئة مأجورة تقوم بالدعايات السيئة ضد زعمائك ومشائخك المخلصين امثال الأحرار

جابر بك العباس، اسماعيل بك هواش، الشيخ صالح ناصر الحكيم، حامد بك المحمود، الشيخ صالح العلي، الشيخ علي كامل، الشيخ علي شهاب، الشيخ أحمد ديب الخير، الشيخ صالح ناصر، نديم عزيز إسماعيل، محمد حسن نصور، علي سليمان الأسد، ومحمد حسن إسبر، عثمان علي سليم درغام، الذين أوقفوا أنفسهم لخدمة المصلحة الدينية والقضية الوطنية والمبادئ القومية.

(١٩): (القبس) ١٠/٣/١٩٣٦.

(٢٠): من خطاب بدوي الجبل في اجتماع الحفة العلوي: «أيها العلويون: إن الاستقلال يحميكم من الجندية الإجبارية ويبقى لكم الأربعة آلاف متطوع الذين يتناولون من خزينة فرنسا نصف مليون ليرة سورية. وإذا وقعت الوحدة كان الامر بالعكس، فسيطرد هؤلاء المتطوعون، وستساقون إلى الجندية الإجبارية سوقاً».... وإنني أزفّ إليكم الآن بشارتين الأولى أن استقلالكم قد بت فيه وتقرر نهائياً منذ أربعة أيام، والثانية أننا ألفنا جمعية بأسم (جمعية الاستقلال العلوي) غايتها مد يد المساعدة والمعونة إلى كل علوي مهما كان شأنه».

(٢١): (القبس) ٢٠/٥/١٩٥٠.

(٢٢): مقالة بدوي الجبل في رثاء نجيب الريس ١٩٥٢ (الأعمال المختارة ـ نجيب الريس ـ ج١٠).

فلسطين

في الوقت الذي كانت تتفاعل فيه النزاعات الانفصالية وقضية سلخ لواء إسكندرون مع أزمات أخرى أنهكت الحكومة الوطنية. تفاعلت قضية فلسطين الواقعة تحت الانتداب الإنكليزي، كتحد اتصل بالشأن السوري فكانت موضع مساومة لتصديق معاهدة ١٩٣٦.

وبرز تياران داخل الكتلة الوطنية، أحدهما يميل إلى الاعتدال، ويمثله جميل مردم بك وآخر لا يفصل بين القضية الوطنية وبُعدها العربي ويمثله الاستقلاليون بزعامة شكري القوتلي. وكان تيار يقوى على آخر على وقع الأحداث، إذ لم يكن بإمكان الكتلة تجاوز قضية فلسطين التي ولّدت منذ وعد بلفور أنماطاً من النضال المشترك تغذت من القومية العربية. فالدعم المادي والمعنوي الأكبر الذي تلقته الثورة السورية عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ جاء من فلسطين، التي كانت ملاذاً آمناً للثوار والوطنيين الفارين من الانتداب الفرنسي، لا سيما حزب الاستقلال بزعامة شكري القوتلي. كما كان المؤتمر السوري ـ الفلسطيني خلال عقد العشرينيات العنوان الأبرز

للنضال المشترك في الدفاع عن حقوق السوريين والفلسطينيين في عصبة الأمم. ومن نافل القول أن فلسطين ومنذ العشرينيات كانت في صلب نضال الشعب السوري.

قلق مبكر

منذ بدء بالعمل الصحافي اهتم نجيب الريس بفلسطين، وكتب نحو ١٢٩ مقالاً بين عامي ١٩٢١ و١٩٥١، تتعلق بالشأن الفلسطيني، وفي وقت مبكر أجرى مقارنات وقدم إحصاءات تكشف التغلغل المبكر للصهاينة في فلسطين حين كان عدد العرب (مسلمين ومسيحيين) عام ١٩٢١ ما يقارب ٦٠٠ ألف نسمة يقابلهم نحو ستة آلاف يهودي و:

«لكن إذا دخلت دائرة من دوائر الحكومة تجدها أشبه بمستعمرة يهودية، فالمعاملة فيها باللغة الإنكليزية والتكلم بها أيضاً.. فرئيس الإدارة الأعلى - أي المندوب السامي - يهودي، والسكرتير القضائي يهودي وسكرتير التجارة يهودي وسكرتير الزراعة يهودي. هذا عدا بقية رؤساء الدوائر كلهم يهود صهيونيون رغماً عن وجود بعض من أبناء فلسطين ممن هم قادرون كل القدرة على توسد هذه الوظائف لاسيما القضاء والتجارة. أبناء فلسطين يدفعون أموالهم لتنفق على رواتب اليهود. أما اللغة، فقد جعلت الحكومة اللغات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية لغات رسمية في دوائر الحكومة ولكن الأولى لا أثر لها أللهم إلا في دوائر العدلية الابتدائية كالتحقيقات الأولية مثل الاستنطاق، ومسكين من يقدّم عريضة باللغة العربية!!»[1].

وسجّل نجيب الريس الوقائع اليومية لارتدادات الحدث الفلسطيني على الساحة السورية، لاسيما أحداث حائط البراق، وتوافد المهاجرين اليهود تحت الرعاية البريطانية. وعكست مقالاته منذ العشرينيات قلقاً عميقاً من التخطيط لإقامة كيان صهيوني، وقصور الأداء السياسي العربي في مواجهته، ففي عام ١٩٢١ كتب محذراً من الاكتفاء بنداءات الاستغاثة والاحتجاجات وإرسال الوفود لعرض قضية فلسطين وقال: **«لا نقبح فكرة إرسال الوفود وتحبير الاحتجاجات واسترقاق قلوب أحرار السياسة في العالم وإنما نعتقد تمام الاعتقاد بأن**

المسألة الفلسطينية لا تحل إلا في فلسطين نفسها، فلا الوفود ولا الاحتجاجات ولا المظاهرات بأجمعها تؤثر تأثير رجل وطني واحد يدافع عن قضيته بكل قوته».

كما لم يُخفِ إعجابه بوطنية الفلسطينيين مقارنة بوطنية السوريين في معرض انتقاده لمفهوم الأقليات وتعارضه مع الانتماء الوطني، وجاء في مقالة كتبها عام ١٩٢١ نشرت في جريدة (سورية الجديدة) في العام الأول للانتداب الفرنسي:

«إذا كان إخواننا الفلسطينيون يحسدوننا على نعمتنا التي نحن فيها وعلى أن لنا حكومة وطنية وحاكماً وطنياً، وعلى أن إدارة بلادنا في أيدينا ومعاملاتنا بلغتنا العربية، إذا كانوا يحسدوننا على ذلك كله، فليسمحوا لنا أن نغبطهم نحن أيضاً لا على إدارتهم ولا على حكومتهم بل على اتحادهم العظيم، على تضامنهم القوي، حيث يقطن فلسطين ٦٠٠ الف مسلم و٦٠ ألف مسيحي، لكن لم نسمع من أحد المسيحيين كلمة «أقلية»؟ ولا من مسلم قول: نحن الأكثرية الساحقة نحن أهل البلاد؟

أما عندنا فيقف المسيحي ينادي من على رؤوس الجبال: حقوق الأقلية، موظفو الإسلام أكثر من موظفينا، هضمت حقوقنا، أما المسلم فيقول: لا حقّ للنصارى بالوظائف. هم أقلية. إلخ من كلمات تدل على انحطاطنا الأخلاقي وجهلنا المطبق.

أما في فلسطين فلهم اسمان فقط، وطني ويهودي، فما أعظم الفرق! يقف الكاهن المسيحي خطيباً في إحدى الحفلات فيقول: إذا كانت دول أوروبا تدّعي أنها حامية المسيحيين في الشرق وأن إنكلترا حاميتهم في فلسطين، فهل تريد أن نعتنق الدين الإسلامي لنتخلص من حمايتها؟!!».

ويروي حادثة عن تضامن المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين وقعت يوم عيد النبي موسى في القدس حين «توافد سكان القرى الفلسطينية من كل حدب وصوب لزيارة الحرم، فأوقفت الحكومة حراساً على الباب تمنع دخول غير المسلم، فدخل أحد المسيحيين وهو يتأبط ذراع رفيقه المسلم فناداه الحرس: يا أفندي الدخول ممنوع، ففاجأه المسلم بالقول: إن هذا الأمر لا

يعني الحكومة وليس لها فيه علاقة، وإنما هو راجع إلينا. فهل تريد الحكومة أن تفرق بيننا؟ ألم تعلم أننا اتحدنا ولن نفترق؟ فمانع الجندي دخول المسيحي واحتدم الجدال حتى أتى قيّم الحرم، فأخذ المسيحي من يده وقال له: ادخل ولا تؤاخذ هذا الجندي. ويؤكد نجيب الريس قناعته: «شعب كهذا جدير بالحياة والفوز ولا شك بأنه ظافر إن شاء الله».

النضال المشترك

انعكس النضال الفلسطيني ـ السوري المشترك على الصحافة الوطنية في سورية وزميلتها الفلسطينية، فكرست الأولى جلّ اهتمامها للدفاع عن سورية وانتقاد سياسية الانتداب الفرنسي، ودعت إلى استقلالها، بينما استشعرت الصحافة السورية فترصدت الأنشطة المريبة للصهيونية والسياسة البريطانية، وأنشط تلك الصحف كانت جريدة (ألف باء) اليومية التي رأس تحريرها يوسف العيسى الفلسطيني المسيحي[٢]. أما جريدة (القبس) الجديد التي أصدرها نجيب الريس في الثلاثينيات فكانت في مقدمة المناهضين لهجرة اليهود، ضمن حملة وطنية ساهمت في تراجع حركة الهجرة لعدة سنوات قبل أن تعود لتتزايد في النصف الثاني من عقد الثلاثينيات. لدى توسع خطر بيع الأراضي العربية لليهود، ليشمل أراضي سورية، بعد إفلاس الكثير من عائلات كبار الملاكين بسبب الركود الاقتصادي، حيث شاعت أنباء عام ١٩٣٤ عن عزم ورثة عبد الرحمن اليوسف بيع أراضيهم الواسعة (ثلاثمائة ألف دونم) في منطقة البطيحة على بحيرة طبرية لسداد ديون للبنوك، وقد عرض الصندوق القومي اليهودي شراءها بمائة وخمسين ألف ليرة عصملية ذهبية. وجاء ذلك في الوقت الذي بدأ فيه الفلسطينيون مساعيهم لمنع بيع أراضيهم لمنظمات صهيونية بعد نحو عقد من نشاطها[٣]. فانطلقت صيحات الاستنكار في دمشق، وتجاوب التجار بزعامة توفيق القباني، وكانوا يعانون من تهريب البضائع الصهيونية إلى سورية، تحت وطأة الركود الاقتصادي، فقاموا بتوسيع الحملة لتشمل مقاطعة المنتوجات الصهيونية، فكانت تلك أول حملات مقاطعة البضائع الصهيونية في المنطقة العربية، وتضمنت مهرجانات خطابية وتوزيع مناشير وإعلانات في الصحف الوطنية تدعو إلى المقاطعة. وخصصت جريدة (القبس) مساحة ثابتة لنداء «قاطعوا البضائع الصهونية»؛ لتبلغ الحملة ذروتها مع تأكد بيع البطيحة للصندوق القومي اليهودي، فقام التجار بجمع كميات

كبيرة من البضائع الصهيونية وأحرقوها وسط سوق الحميدية، وحلّت عدة جمعيات يهودية ناشطة في تهريب اليهود الى فلسطين[٤].

حين اندلعت ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ انصرفت (القبس) لتغطية يومياتها، ويمكن القول إن أعدادها في تلك الفترة تمثّل واحداً من أهم السجلات التي وثّقت وقائع الثورة الفلسطينية، التي لاقت دعماً شعبياً عفوياً واسعاً في سورية، في وقت بدأ فيه القوميون العرب يحذّرون من خطر إقامة دولة صهيونية ستحول دون توحد العرب وتقدمهم، لما تشكله المشاريع الاقتصادية الصهيونية من خطر على اقتصادهم، بدأت تتكشف ملامحه في الثلاثينيات بالنشاط المفاجئ لميناء حيفا ومنافسته لميناء بيروت، بالتوازي مع ظهور حركة صناعية يهودية مستقلة في فلسطين، تفوقت على الحركة الصناعية السورية الناشئة، ما دفع التجار والصناعيين السوريين المناصرين للكتلة إلى الانخراط، إلى جانب القوميين العرب والوطنيين السوريين، في دعم الثورة الفلسطينية. ولم يكن بوسع السوريين تجاهل أن أقوى دعم مادي ومعنوي تلقوه خلال إضرابهم الستيني جاء من فلسطين[٥].

سورية الجنوبية

ويقول نجيب الريس: كان على سورية الشمالية (سورية) دين يجب أداؤه لسورية الجنوبية (فلسطين) فإذ «**وقف أهلها من حوادث الإضراب في سورية موقفاً كله عطف وتأييد، من واجبنا أن نقف مثل هذا الموقف لأنه واجب قومي نحو قطعة من وطن عربي يجاهد في سبيل إنقاذ نفسه من أقوى خصم وأغنى شعب**». ورداً على ما نشرته بعض الصحف الفلسطينية من أن التجار السوريين مازالوا يتعاملون مع الصهاينة، طلب كشف أسماء هؤلاء التجار، لأنهم مجهولون في دمشق، لفضحهم ومنعهم من الاستمرار في هذه «**التجارة المشؤومة**» وقال: «**أما اتهام التجار السوريين بأنهم يمونون على الصهيونيين، فهذا من قبيل القول بأن أهل فلسطين يبيعون أراضي بلادهم للصهيونيين، في حين أن السماسرة والباعة فريق معروف في فلسطين**»[٦].

وشهّرت الصحافة الوطنية في سورية وفلسطين بالمتعاملين مع البريطانيين واليهود ضد الثورة، الذين أطلقت عليهم (القبس) لقب «الخوارج»، كالجماعة التي تزعمها فخري النشاشيبي

وعقدت مؤتمراً في بيروت بهدف بث دعايات ضد الثورة، وعلّق عليه نجيب الريس: «إن **القدر يأبى إلا أن ينكب كل بلد من بلاد العالم - وخاصة البلاد الضعيفة - بنفر من أبنائه، فنكبت فلسطين بفئة من الناس.. وكأنها خلقت من ضلع إنكليزي - يهودي، للقضاء على الثورة وتهديم الأماني الوطنية والرقص على قبور الشهداء.. إن الدم الإنكليزي البارد، لا يرمي السلاح بسرعة - مهما أصيب بالفشل - وهو يحاول بمختلف الوسائل، تحقيق أغراضه، وأهدافه، مهما طال الوقت، ومهما تنوعت المناورات والمؤامرات.. وعلى أساس هذه الفكرة، وصلت فلول الخوارج إلى بيروت لاستئناف المناورات والمؤامرات والسعي - بمختلف الوسائل - إلى القضاء على الثورة، ومحاربة رجالات فلسطين اللاجئين إلى هذه البلاد.**»[٧].

مساومة على المعاهدة

اتخذ دعم السوريين للثورة الفلسطينية أشكالاً عدة، وكان المكتب العربي القومي للدعاية والنشر بإدارة فخري البارودي الأنشط في مجال الحملات السياسية وتوزيع المناشير ورفع عرائض الاحتجاج للقنصلية البريطانية والمندوبية السامية في فلسطين ولندن وعصبة الأمم. أما في مجال الإضرابات والمظاهرات، فكانت (عصبة العمل القومي) والجمعيات الخيرية الإسلامية، والتي رعت نشوء شبكات لجمع التبرعات في المدن السورية، وقد نشطت فيها النساء بشكل لافت، فيما تولت لجنة الدفاع عن فلسطين التنسيق بينها[٨]. كما نشط تهريب السلاح إلى فلسطين، وفي أواخر صيف ١٩٣٧ رعت لجنة الدفاع عن فلسطين مؤتمراً عربياً حاشداً في بلودان ساعد في إطلاق المرحلة الثانية والأشد من الثورة، ومنحت حكومة الكتلة الوطنية اللجوء السياسي لعدد كبير من القادة والثوار الفلسطينيين، حيث تولى بعض السوريين قيادة عدد من مجموعات الثوار الأكثر فاعلية[٩]. وردعاً للدعم السوري للثورة الفلسطينية، لوحت بريطانيا باستخدام نفوذها لمنع تصديق المعاهدة السورية ـ الفرنسية، حتى أن السفير الانكليزي في باريس طلب صراحة من فرنسا عدم تصديق المعاهدة قبل حل قضية تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية في البلاد المقدسة.

رد الوطنيين السوريين جاء على لسان نجيب الريس بأن «**السوريين لن يشتروا المعاهدة بفناء فلسطين**» واتهم الإنكليز بافتعال قضية إسكندرون، حيث «**جربوا أن يضربوا سورية ضربة**

قاسية وأن يُشغلوها بنفسها ومصائبها عن مساعدة عرب فلسطين، وراحوا يحضّون تركيا على المطالبة بها وساعدوها في عصبة الأمم رغماً عن حليفتهم فرنسا التي شوهت سمعتها في العالم من جراء تخليها عن حفظ البلاد التي انتدبت عليها، وتعهدت بصيانة أراضيها وحدودها، ولكن سورية رغم جرحها الدامي في إسكندرون ورغم انشغالها بهذه النكبة الفاجعة.. لم تنس جرح العرب الأكبر فلسطين، ولم تضعف في عطفها على شطرها الجنوبي بل لم تكتم في ساعة من الساعات تأييدها المطلق لجهاد فلسطين العربية، ومقاومتها العنيفة للدولة اليهودية وفكرة إنشائها بل للهجرة الصهيونية إلى فلسطين من أساسها.. فإذا كانت الحكومة الفرنسية تقبل أن تخضع لإنكلترا في كل ما تطلبه إليها، يأبى السوريون.. الخضوع لجريمة تقسيم فلسطين وإفناء العرب وقيام دولة يهودية على حدودهم ستكون أكثر خطراً عليهم وعلى قوميتهم وأخلاقهم وثروتهم من الوباء والطاعون. لقد خسر العرب في سورية وفلسطين كثيراً ولم يبق لهم إلا هذه الأخلاق القومية، وإلا هذا التضامن الذي تغذّيه المصيبة المشتركة، والسوريون غير مستعدين أمام تهديد إنكلترا لخسارة هذه البقية الباقية من الأخلاق والتضامن القومي» [١٠].

يهود يتبرعون لفلسطين

رغم الأزمات والحوادث الانفصالية الدامية التي شهدتها سورية خلال عام ١٩٣٧، تواصلت الأنشطة الخاصة بدعم فلسطين وامتازت بالتنسيق والانضباط العام، حتى أن يهود سورية لم يتمكنوا من الوقوف خارج الصف السوري الواحد، وظهر هذا في (يوم فلسطين) أيلول ١٩٣٨. وبحسب رواية نجيب الريس لوقائع ذلك اليوم أنه امتاز بظاهرتين اثنتين، الأولى سخاء لم يسبق له مثيل في أكثر التبرعات الوطنية، والثانية «إقبال اليهود في دمشق وحلب على التبرع ونشر أسماء المتبرعين منهم في مقدمة تجار حلب، وأكبر مبلغ تبرع به تاجر مسلم حلبي تبرع بمثله تاجر يهودي، وعدة محلات تجارية يهودية تبرعت ليوم فلسطين بمبالغ لم تقلّ عما دفع أكثر المحلات التجارية الاسلامية والمسيحية في حلب». وفسرت مشاركة اليهود بحملة التبرعات بالخوف من الرأي العام لأن كل يهودي في الدنيا إنما هو صهيوني يحلم بتأسيس الدولة الصهيونية، ورد عليهم يهود عرب في سورية بأن «ليس كل يهودي صهيونياً، كما أن ليس كل صهيوني يهودياً، فاللورد بلفور كان صهيونياً في الفكرة أكثر من روتشيلد وروايزمان.

ووزير المستعمرات البريطانية السابق السير أورمسبي غور كان مندفعاً في الصهيونية وفي فكرتها أكثر من السير هربرت صموئيل المندوب السامي الأسبق في فلسطين، وكلا الوزيرين بلفور وغور مسيحي بروتستانتي».

أما نجيب الريس فرأى أن «يهود سورية لا يبتعدون عن الحقيقة إذا قالوا نحن سوريون مولداً وموطناً وجنسية وشعوراً، لأن وطن الإنسان هو حيث تكون فيه مصالحه وآماله ومورد رزقه ومستقبل أبنائه، ولا يكونون في هذا الاعتقاد كاذبين لأن فيها مصلحتهم الحقيقية». ولفت إلى أن اليهود العرب ومنذ الاحتلال حتى ١٩٣٨، كانوا حياديين، فلم يكونوا مع الحركة الوطنية ولم يكونوا عليها أيضاً، ولم يحاربوا الاستعمار ولم يؤيدوه. ويقول «بالمقارنة بين ماضي بعض النواب السوريين المسلمين ومواقفهم الماضية والحاضرة وبين ماضي نائب اليهود يوسف لينادو ومواقفه أيضاً لانحنينا له باحترام وإكبار أمام أخلاقه ونبله وإخلاصه، بل إن اليهود في سورية كانوا أكثر إخلاصاً وأشد وفاء لهذا الوطن من بعض سريان الجزيرة وبعض أكرادها، وبارك الله في يوسف لنيادو وغفر للمطران حبي وتجاوز عن سيئات حاجو آغا».

خذلان أميركي

بعد انعقاد المؤتمر العربي البرلماني في مصر، ووعد إنكلترا بحل القضية الفلسطينية، برزت على الساحة الدولية الولايات المتحدة وأعلن وزير خارجيتها أن مشروع الوطن القومي في فلسطين يهم أميركا لأنها أعلنت بلسان برلمانها عطفها على هذا المشروع منذ عام ١٩٢٢، وإن كل تبديل أو حل يمس الوطن القومي اليهودي يجب أن ينال موافقة حكومتها.

اعتبر نجيب الريس الموقف الأميركي «نكبة جديدة توجه من أميركا إلى العرب والإسلام في العالم كله» لأن أميركا التي لم تثر عطفها على اليهود مذابحهم في ألمانيا وانتحارهم في النمسا واضطهادهم في رومانيا وذلهم في بولونيا.. تحركت في صدر حكومتها عاطفة الشفقة على اليهود لأن إنكلترا «أوشكت أن تنصاع إلى الحق وأن تدنو قليلاً من العدل وأن تجامل الملايين العظيمة من العرب والإسلام في مصر وسورية والعراق وإيران والهند والصين وأفريقيا.. متجاهلة أنها تسيء إلى العرب والإسلام في الدنيا كلها بهذا العطف الذي جاء متأخراً من جهة، والذي لم

يكن موجوداً يوم كان اليهود في أشد الحاجة إليه في ألمانيا والنمسا وشرق أوروبا، ولكنه وجد ضد العرب فقط في الأيام التي كادت بلادهم تغرق فيها بالخطر الصهيوني في فلسطين حيث يقدم أهل البلاد المقدسة أرواحهم ومنازلهم وأطفالهم ضحايا في سبيل دفع الخطر الصهيوني عن وطنهم الصغير». وتساءل نجيب الريس عن معنى «الدعاية المجرمة التي تبثها صحف الولايات المتحدة ومحطات إذاعاتها لمصلحة الوطن الصهيوني ولقتل العرب وإبادتهم في فلسطين؟ ولماذا لا تقبل حكومة الولايات المتحدة أن تفتح بلادها لليهود المضطهدين في أوروبا والذين كانوا في أشد الحاجة إلى حمايتها من الذبح وإنقاذهم من الانتحار والسلب والتهجير؟! ولماذا تقبل حكومة بولونيا أن يعقد مؤتمر يهودي في بلادها وهي من أشد الحكومات التي تضطهد اليهود من رعاياها؟ بل لماذا لا تسمح إنكلترا أن يهاجر اليهود المضطهدون في النمسا وألمانيا وإيطاليا وبولونيا ورومانيا وشرق أوروبا، إلى أوستراليا مثلاً وهي قطعة من الأمبراطورية البريطانية وأراضيها الزائدة عن حاجة أهلها تتسع لجميع يهود الدنيا والآخرة! ولكن اليهود في أميركا وفي أوروبا وحتى في إنكلترا بضاعة للتصدير لا للاستيراد».

وفي تعبير عن خيبة الأمل الكبيرة بأميركا التي مثلت في ذلك الوقت «مثلاً أعلى للحق والعدل والإنصاف لأن أسطورة (تحرير الشعوب) خرجت من عندها ومن إنجيل الرئيس ويلسن، حتى أن سورية يوم الاستفتاء رفضت انتداب إنكلترا وفرنسا وطلبت انتداب أميركا وحدها».
قال نجيب الريس: «ظن العرب بأن الأمة النبيلة التي أنجبت الرئيس ويلسن تحترم الشعوب في بلادها وتقدّس مبادئ استقلال الناس في أوطانهم الصغيرة فإذا بها تسيء إلى العرب والإسلام على حساب حماية الاعتداء اليهودي، وإذا بالسوريين في الشام والقدس الذين عادوا إنكلترا وفرنسا في سبيل أميركا وطلب انتدابها يتمثلون بالمثل العربي: من بيت أبي ضربت».

الهوامش

(١): جريدة (سورية الجديدة)، ١٩٢١. (الأعمال المختارة - نجيب الريس - فلسطين الصفقة الخاسرة ١٩٢١ ـ ١٩٥١)، ج ٨.

(٢): يوسف العيسى (١٧٨٠ ـ ١٩٤٨) صحافي فلسطيني ولد في يافا وتعلم في المدرسة الارثوذكسية، أصدر أولاً جريدة (الأصمعي) في يافا ثم جريدة (فلسطين) بالاشتراك مع ابن عمه عيسى العيسى وأتبعهما بجريدة (الف باء) في دمشق سنة ١٩٢٠.

(٣): (سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٤): بذل شكري القوتلي الناشط في (جمعية التحرير العربية) السرية المنبثقة عن (عصبة العمل القومي) مساعي كبيرة لدى المندوبية الفرنسية لمنع بيع أراضي البطيحة، وساعده أن فرنسا لم يكن لديها مصلحة في بيع أراضي سورية لليهود ضمن تنافسها مع الانكليز المنتدبين على فلسطين. فنجحت مساعي القوتلي وصدر مرسومان يحظران بيع أجانب أراضي على الحدود ـ السورية ـ اللبنانية، وجعلت للمرسومين مفعولاً رجعياً بحيث يشملان صفقة البطيحة. كما سعت لجنة البطيحة بكل الوسائل إلى شراء الأراضي إلا أنها عجزت عن تأمين السعر المطلوب. وأسست لجنة البطيحة شركة وطنية زراعية على غرار شركتي الاسمنت الوطنية و مياه عين الفيجة، لتأمين ثمن الأراضي برأسمال يعادل ثمنها، وقُسم على عدد أسهم بثمن ثلاث ليرات عصملية للسهم، إلا أن الشركة لم تتمكن من جمع سوى ثلث المبلغ المطلوب، فتم حلها عام ١٩٣٥، وبعدها وجد آل يوسف حلاً لمشكلتهم المالية.

(٥) (سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٦): افتتاحية (القبس) في ١٠ / ٥/ ١٩٣٦.

(٧): (القبس) ٢٠/ ٦/ ١٩٣٩.

(٨): رأس لجنة الدفاع عن فلسطين في الفترة الأولى يوسف العيسى ثم تولاها عدد من أعضاء حزب الاستقلال. ويذكر أنه في الشهر الأول من الإضراب تمكنت اللجنة من إرسال أربعة آلاف وخمسمائة جنيه إنكليزي.

(٩): تبين وثائق وأوراق نبيه العظمة أن الاستقلاليين العرب كانوا يجمعون التبرعات بزعامة شكري القوتلي ويرسلونها إلى نبيه العظمة المنفي في القدس ليقوم بتسليمها الى القيادة الفلسطينية. أي اللجنة العربية العليا».

(١٠): افتتاحية (القبس) ١٧/ ٨/ ١٩٣٨.

عودة الشهبندر

في النصف الثاني من عقد الثلاثينيات خاضت الكتلة الوطنية معتركاً قاسياً، ولم يصل عام ١٩٣٨، حتى انقسمت إلى أربعة تكتلات متناحرة، جماعة تزعمها جميل مردم، وجماعة تزعمها شكري القوتلي وضمت خالد العظم والتاجر أديب خير والأخوين بشير ونبيه العظمة والصحافي عثمان القاسم والمحامي صبري العسلي، وجماعة ثالثة بزعامة فارس الخوري، وإحسان الشريف، ولطفي الحفار الذي حول جريدة ابن أخيه وجيه الحفار (الإنشاء) إلى جريدة معادية لمردم، وجماعة رابعة تزعمها الأخوان فوزي ونسيب البكري وفايز الخوري. وجاءت هذه التكتلات لتضاف إلى الانقسام الرئيسي بين فرعي الكتلة في دمشق وحلب. في الوقت الذي كان فيه على الكتلة مواجهة المعارضة الوطنية بزعامة عبد الرحمن الشهبندر والتي ازدادت قوة بعد عودته من منفاه في القاهرة عام ١٩٣٧ مع سلطان باشا الأطرش وزعماء الثورة السورية المنفيين، حيث دخلت الحركة الوطنية السورية مرحلة مفصلية ارتبطت بمصير معاهدة ١٩٣٦.

قضية الحزبية

اليوم الذي عاد فيه عبد الرحمن الشهبندر ورفاقه من زعماء الثورة من المنفى الى دمشق لم يكن كغيره من الأيام[1]، فعدا الاستقبالات الشعبية والرسمية الحاشدة التي أقيمت لهم في كل محطة توقفوا فيها من مصر إلى فلسطين إلى سورية، شكل هذا اليوم انعطافاً في تاريخ الحركة الوطنية، فحجم الاستقبالات غير المسبوقة دل بشكل ما إلى حجم الانقسام الذي سيتعمق لاحقاً بين المعارضين الشهبندريين والكتلة الوطنية. فبعد انتهاء مراسم الاستقبالات، بدأ العائدون من المنفى بزيارات إلى مقر الكتلة، وفي مقدمتهم سلطان باشا الأطرش ونبيه العظمة وإحسان الجابري وحسن الحكيم وسعيد حيدر، وكان جميل مردم رئيس الكتلة يؤكد لهم أن «الكتلة مجموعة من الرجال المخلصين في داخل البلاد وخارجها» ويدعوهم باسم الكتلة للانضمام إلى صفوف قيادتها، كما اقترح على الشهبندر لدى زيارته مقر الكتلة تمثيلها في المنتديات الدولية والأوروبية، فيما دعاه لطفي الحفار صراحة للانضمام إلى قيادة الكتلة الوطنية التي كوّنتها طبيعة العمل السياسي بعد الثورة من رجال الأحزاب الوطنية الاستقلالية القومية لتحقيق استقلال البلاد، وقال: إن «الكتلة، يسرّها اعتبار الدكتور الشهبندر والمجاهدين العائدين للبلاد منها وإليها وتدعوكم لأن تكونوا في محل القيادة الحازمة ضمن المجموعة الكبرى». لكن الشهبندر رد على الدعوة بخطبة عبّر فيها عن مخاوفه من «حزبية» الكتلة قائلاً: «أنا من الكتلة الوطنية، ولكن لست من حزب الكتلة الوطنية، فإذا أردتم أن تتعرفوا إلى الحقيقة، فهذا هو الطريق، أنا من الكتلة الوطنية التي هي مستعدة لأن تمد يدها إلى كل رجل نافع فتجذبه إلى ساحة العمل ولا تترك رجلاً وطنياً نافعاً خارج هذه الساحة، وأنا عدو الكتلة الوطنية إذا كانت حزبية الكتلة الوطنية تمنع الأمة من أن تجتمع في صعيد واحد».

حاول فارس الخوري الشهبندر مؤيداً ما قاله بخصوص الحزبية مع التأكيد على أن «الكتلة ليست حزباً بل رمزاً لمبادئ تدين بها الأمة جمعاء» وقال: «نحن لا نرى تأليف الأحزاب مؤتلفا مع وجوب المثابرة على الجهاد، بل إننا لا نشجع ولا نوافق على تأليف الأحزاب في بلادنا، وندعو الجميع إلى الاشتراك معنا والنهوض بالعبء مع الكتلة الوطنية، ولم نقل هذا القول في الماضي فقط، بل أيضاً عندما أعلنّا ميثاق الكتلة يوم اربعين الزعيم هنانو، ونقوله في الماضي

والحاضر والمستقبل، نحن ندين بإيمان وعقيدة راسخة في نفوسنا بأن الكتلة الوطنية ليست حزباً ولا يمكن أن تكون حزباً».

اعتبر نجيب الريس أن رجال الكتلة قدموا للشهبندر الضمانات التي طلبها في ما يتعلق بالحزبية و«لم يبق بالنسبة للكتلة ولرجالها شيئ جديد لم يقل» داعياً الشهبندر إلى قول كلمته، والدخول جميعاً في دور التنفيذ. وقال للزعيم الشهبندر بصراحة ما لم يقله رجال الكتلة حول أسباب الانقسامات داخل الكتلة:

«إن الكتلة الوطنية لم تُخرج أحداً من الوطنيين النافعين لأنها ليست حزباً لتخرج زيداً وتُدخل عمراً كما تفعل الأحزاب، ولكن بعض الذين كانوا من مؤسسي الكتلة الوطنية من كهول وشباب قد خرجوا منها وتركوها في منتصف الطريق بعد أن وافقوا على كل عمل سياسي سلبي وإيجابي، فاشتركوا في التقرير والتنفيذ ولكنهم لم يكملوا الطريق فذهبوا وأسسوا شيئاً سموه (الجبهة الوطنية) وهيئة أخرى سموها (عصبة العمل القومي)، مع ذلك ورغم خروجهم من الكتلة وبعد تأليفهم هذه الهيئات، فقد تمت دعوتهم عند سفر الوفد الى عقد المعاهدة ليكونوا من الكتلة، فلم يقبلوا. وحاولنا مرة أخرى وقبيل عودة الوفد، أن نرجوهم العودة، فأبوا، فهل نحن مكلفون بعمل أكثر مما عملناه في سبيل وحدة الكلمة وجمع النافعين المخلصين في صعيد واحد؟»[٢].

عزلة الكرنتينا

بعد نحو شهر من إقامة الشهبندر في دمشق قرر العودة إلى القاهرة، وهو مازال على موقفه من دعوات رجال الكتلة، فوجّه إليه نجيب الريس رسالة مفتوحة نشرها في (القبس) في ١٦ حزيران ١٩٣٧، في محاولة أخيرة لإقناعه بالانضمام الى الكتلة. وجاء فيها:

«نريدك زعيماً في الكتلة الوطنية لا خارجها، ونريد أن تجمع كل رجل نافع ومخلص في هذه الكتلة التي قدمت إليك بلسان أكبر رجالها أوثق الضمانات على انعدام الحزبية فيها. ودعتك إلى مكان القيادة الحازمة في مجموعتها.. ولكن الذين خارجها

لا يكتمون أنهم حزب وأحزاب وحزبيون، فادعهم يا سيدي الى إلغاء حزبيتهم كما الغت الكتلة حزبيتها.. فإذا قبلوا دعوتك، فتكون أحسنت الى هذه الأمة بضم البعض إلى الكل، وإذا رفضوا فتكون قد أديت رسالتك وقضيت واجبك.. وعندئذ نرجوك أن تقول لهؤلاء كما قلنا نحن: من لم يكن معنا فهو علينا.. ومن لم يكن ضمن الصفوف فهو مارق من دين الوطنية... إننا نريد صفوفاً متجانسة في أخلاقها وعقائدها وفي نظافة ماضيها، أما الذين لا يحملون هذه الصفات وعلى وحدة الكلمة وعلى روح التضامن، وأنت طبيب ماهر فهل تسمح بدخول المصابين بالأمراض السارية إلى صفوف الأصحاء السالمين.؟ نعتقد أن واجبك الطبي وإخلاصك لصحة المجموع يجعلك ترفض قبول هؤلاء المصابين لأنهم في حاجة الى حجر صحي وعزلة أشبه بعزلة (الكرنتينا) ريثما يشفون من دائهم الخبيث الساري».

لم يستجب الشهبندر لدعوات رجال الكتلة وبالأخص دعوات ألدّ خصومه شكري القوتلي، منذ سنوات الثورة في منتصف العشرينيات؛ الخصومة التي أدّت بعد فشل الثورة المسلحة إلى انقسام حركة الاستقلال الوطني إلى فريقين الأول من الثوار وتزعمهم الشهبندر بدعم من الهاشميين، والثاني جماعة حزب الاستقلال العربي وتزعمهم شكري القوتلي بدعم من آل سعود.

بعد انقضاء أيام الاستقبال والاحتفالات والزيارات غادر الشهبندر دمشق التي استقبلته استقبال الفاتحين عائداً إلى القاهرة في حزيران عام ١٩٣٧، بحجة التحاق أولاده بالمدارس هناك، إلا أن رسائله إلى أقاربه تشير إلى أنه فضّل النأي عن دمشق والانتظار ريثما تنحسر شعبية الكتلة في مواجهة المشكلات والتحديات الكثيرة التي تواجهها[٣].

مغادرة الشهبندر دمشق بسرعة، أذكت شائعات أطلقها خصومه حول تلقّيه سبعين ألف ليرة من الحكومة ثمناً لسكوته عن مهاجمة الكتلة ونأيه عن دمشق، وشائعات حول علاقته مع الشيخ تاج الدين الحسني والمؤيدين للانتداب الفرنسي حيث استغل خصومه لقاءه مع الحسني في باريس، أواخر تشرين الثاني ١٩٣٧، بينما تجنّب لقاء جميل مردم بك الذي زار باريس لبحث ملاحق المعاهدة المختلف عليها، في كانون الأول ١٩٣٧، كي لا يفسر اللقاء بأنه موافقة على توقيع ملاحق المعاهدة.

زعيم الأمة

عندما عاد جميل مردم الى دمشق في نهاية كانون الأول ١٩٣٧ باتت الحرب معلنة بينه وبين الشهبندر، وراح أنصار كل طرف يسيّر مظاهرات في الأحياء ضد الآخر، وبلغ الخصام حد تحريض الرعاع على ضرب كل جماعة مناصري الجماعة الأخرى، لتصل إلى أعلى مستوى عندما انفجرت عبوة ناسفة بسيارة مردم بك لدى عودته من الريف الى دمشق في ١٦ حزيران ١٩٣٨، نجا منها بأعجوبة، وسارع إلى اتهام أنصار الشهبندر، وألقى القبض على ستة منهم وحوكموا، وكان بينهم نزيه المؤيد العظم شقيق زوجة الشهبندر.

في تلك الأجواء وتحت إلحاح أنصاره في دمشق، أنهى الشهبندر أعماله في القاهرة وعاد مكرهاً إلى دمشق في ٢٧ تموز ١٩٣٨، ليقود المعارضة التي واصلت حملاتها ضد الحكومة الوطنية، محملة رئيسها مردم بك المسؤولية عن ضياع لواء إسكندرون. وفي المقابل رد مردم على حملات الشهبندريين بالهجوم على زعيمهم والغمز من قناة علاقته مع البريطانيين واتهمه بالعمالة للإنكليز والتبعية للأمير عبد الله الذي أيّد مشروع تقسيم فلسطين، واتخذ حزمة إجراءات للحد من نشاطه كمنعه من افتتاح مكتب سياسي في دمشق بدعم من المندوبية الفرنسية، واستبعاد أنصاره من الوظائف الحكومية، والتضييق على الصحف المتعاطفة معه. كما فرضت عليه الإقامة الجبرية، ومنع من مغادرة منزل عائلة زوجته في بلودان، لفترة ثم سمح له بالانتقال الى دمشق، في تشرين الأول ١٩٣٨ تحت رقابة رجال الشرطة، الذين تمركزوا أمام منزله بشكل دائم. ما أجج المواقف فتعالت صيحات الاستنكار لحجز حرية زعيم الأمة.

تصدعات الكتلة

بعد فشل استراتيجية (التعاون المشرف) التي كانت حكومة مردم تتبعها، وتصدعات الكتلة، سعى الشهبندر إلى جذب السياسيين الساخطين على الكتلة. وشكل حركة معارضة ساندة فيها شقيق زوجته نزيه المؤيد العظم، وحسن الحكيم، وعدد من التجار، أبرزهم هاني الجلاد وبشير اللحام. وبرز في قيادة الحركة ثلاثة هم: زكي الخطيب و منير العجلاني اللذان انشقا عن (الشباب الوطني) و (القمصان الحديدية) التابعين للكتلة عام ١٩٣٧ ــ وأخذا معهما أتباعهما

من الشبان. والثالث الصحافي نصوح بابيل صاحب جريدة (الأيام) التي انقلبت على الكتلة وتحوّلت الى جريدة معادية لجريدة (القبس) التي بدورها باتت ناطقة بلسان حال الكتلة.

وما أقلق الكتلة أن جيلاً جديداً شاباً تعاطف مع الشهبندر وقيادته فمارست الحكومة الوطنية ضغوطاً على رؤساء تحرير الصحف في دمشق للكف عن وصفه بـ(زعيم الأمة) بعد تأسيسه مكتباً سياسياً في دمشق أطلق عليه اسم «بيت الأمة» تيمناً باسم بيت سعد زغلول في مصر، وبيت إبراهيم هنانو في حلب، وتزايد نشاطه واشتداد حملاته على الكتلة. وتصاعد رفضه المعاهدة باعتبارها بعيدة عن تحقيق الأماني القومية والاستقلال الناجز والحرية التامة، واتهام رجال الكتلة بالانتهازية والانشغال بالسلطة عن التفكير بمستقبل البلاد. وكان صدور قانون الأحوال الشخصية مناسبة ليبلغ هجوم الشهبندر على الحكومة ذروته بوصفها «حكومة رعاع»، معلناً عداءه الصريح لجميل مردم وسعد الله الجابري. فرد عليه جميل مردم بخطبة عنيفة ألقاها في الجامع الأموي في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٨ قال فيها: «إن البعض منهم لم يتق الله فقال إن هذه الحكومة هي حكومة الرعاع.. إننا نفخر بنيل الصفة من هذه الفئة التي ليس لها غاية ولا مصلحة. أما الذين ابتعدوا عنا فهؤلاء هم المنافقون لعنة الله عليهم أجمعين»[٤].

ومع احتدام الهجوم والهجوم المضاد بين الكتلة والمعارضة الشهبندرية تخلى نجيب الريس عن دبلوماسيته في انتقاد الزعيم الشهبندر، وراح يهاجمه وأتباعه بعنف، لاسيما بعد حفل أقيم في منزل هاني الجلاد في ٨ آذار ١٩٣٩ بمناسبة ذكرى الاستقلال الأول ١٩٢٠، وألقى فيه الشهبندر خطاباً سخر فيه من الكتلة والمعاهدة لتسميتها (عروسة الشرق) ورأى أنها لا تختلف عن اتفاق فيصل كليمنصو عام ١٩١٩، بل إنه كان أفضل منها، ومع ذلك رفضه مستشارو الملك فيصل. وأضاف مهاجماً حكومة الكتلة التي اعتبر أنها عينت من قبل إدارة الانتداب وقال إنها: «لم تستح أن تسمي الحماية استقلالاً ولم تستح أن تسمي الخضوع والخنوع حرية تامة، ولم تستح أن تدعو الأغلال الموضوعة في رقاب الناس سياسةً واعتلاءً، هذه هي الحكومة التي غالت وأطنبت في المعاهدة التي أتت بها، فسكتنا على مضض ولم نُبد إلا نقداً بريئاً ومقابلة علمية تاريخية بين تلك المعاهدة عروسة الشرق؟ وبين المعاهدة العراقية، فوجدنا البون شاسعاً، ولكننا رأينا الناس مندفعين إلى تأييدها فانتظرنا وكتمنا ما في نفوسنا على أن نعود الى ذكره متى

حان الحين.. بيد أن الذين أتوا بها لم يكتفوا بالافتئات على حقوق الأمة، بل عادوا وسافروا إلى باريس ودخلوا في مفاوضات سرية.. وأرادوا أن يحملوا الأمة على تصديقها، لكن من حسن حظ البلاد أن الفرنسيين أنفسهم رفضوها ولم يبرموها. إن الذين يمثلون سورية على زعمهم، تقدموا الى الطامعين بسورية بشروط لو قبلت لحولت هذه البلاد الى أمثال بلاد نيام في جوف أفريقيا..» (٥).

شجع خطاب الشهبندر الحضور على التمادي بسخريتهم من الكتلة حتى أن نجيب الريس اتهم منظمي الحفل بأنهم أقاموه بهدف «**تفرقة الأمة وتمزيق صفوفها وتشويه التاريخ الوطني**» واصفاً الخطب التي ألقاها الشهبندر و(المؤمنون) بزعامته بأنها «**حملة شتائم على أكبر هيئة وطنية في البلاد وتشويه لأشرف صك سياسي (المعاهدة) نالته الأمة على يدها منذ الحرب العالمية**» لافتاً إلى أن بعض الخطابات التي نشرت في الصحف: «**جاءت خالية من التهذيب الأدبي واللفظي وساقت أمثلة يخجل التهذيب السياسي والذوق الاجتماعي من التمثل بها، لاسيما في منزل يضم في بعض غرفه وعلى أسطحته بعض الأمهات والزوجات والبنات**» حتى أن بعض الحضور انسحب خجلاً من تلك اللغة، وبينهم أعضاء في (عصبة العمل القومي) الموالية للشهبندر والمعارِضة للكتلة. ورداً على ما جاء في خطاب الشهبندر بخصوص اتفاق فيصل ـ كليمنصو قال:

«ليت الدكتور الشهبندر وهو يفاخر بأعماله أيام السلطان عبد الحميد، فاخر برفض مشروع فيصل ـ كليمنصو، ولكنه حرم نفسه فعلاً من هذا الفخر.. على الرغم من أنه كان في مقدمة الذين حملوا على الملك فيصل وعلى مشروعه قبل أن يصير وزيراً للخارجية في حكومته ـ ولكنه لا ينسى أنه بعد دخوله الوزارة قبل إنذار الجنرال غورو، أي الانتداب الفرنسي بلا قيد ولا شرط، وباحتلال حلب وجميع الخطوط الحديدية احتلالاً عسكرياً وبتسريح الجيش العربي واتخاذ النقد الورقي السوري عملة رسمية، لكن فرنسا، رغم هذا القبول أبت إلا أن تكتسح البلاد اكتساح الفاتحين، وأبى الشعب إلا أن يدافع عن وطنه أعزلَ من السلاح ومن الجيش ومن الحكومة، فدخلت جيوش الجنرال غوابيه على جثة وزير الحربية يوسف العظمة

في الساعة التي كان فيها زميله الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزير الخارجية يضع قدمه في القطار إلى حيفا».. وفي ما يخص معاهدة ١٩٣٦، أكد نجيب الريس أنها ليست هي الاحتلال والأغلال والحماية كما قال عنها الشهبندر **«ولكن مشروع فيصل كليمنصو الذي يعلن أسفه عليه بعد أن حرم نفسه بنفسه من فخر رفضه هو الاحتلال والأغلال والحماية بالنسبة إلى معاهدة ١٩٣٦»**. وقال: **«إن الحديث عن التاريخ وعن الماضي وعن النصوص ليس سهلاً إلى الحد الذي تتوهمون، وليست الأمة من الجهل بتاريخها وتاريخ رجالها بحيث تؤخذ بخطاب يلقى، وتهمة تلصق، وحملة ظالمة تثار.. فإذا أردتم البحث في هذا الماضي، فاذكروا الأحياء وقارنوا بين النصوص ولا تسيئوا الظن بذاكرة الناس»**(٦).

كان لهذا الصراع بين الكتلة والشهبندر انعكاسات سلبية على الحركة الوطنية، وبالأخص لدى الشباب الناشئ المتطلع الى الاستقلال، إذ شعر بالخيبة جراء الصراع بين رجال الكتلة وزعيم وطني كرّس جلّ حياته للدفاع عن الوطن وحريته.

الصبي الملدوغ

تحولت صفحات الجرائد الوطنية والمعارضة، في تلك الفترة الى ساحات سجال ساخنة، وفي مداد التنابذ غمس نجيب الريس قلمه، فكان لاذعاً في نقده حاداً في ردوده على خصوم الكتلة من الشهبندريين. وفي المقابل، لم يكن ما ناله من خصوم الكتلة أقل شدة وتطرفاً. وكان أعنفَهم الصحافيون المنشقّون عن الكتلة مثل منير العجلاني ونصوح بابيل، اللذين تحولا الى خصمين عنيدين لنجيب الريس في النصف الثاني من عقد الثلاثينيات ليعودوا زملاء وأصدقاء في مراحل لاحقة.

فالعجلاني السياسي والحقوقي اللامع، خريج الكلية العلمية الوطنية ومن ثم المعهد العربي بدمشق، أتم دراسته في السوربون بباريس ونال شهادة دكتوراه في الحقوق، عاد إلى دمشق في الثلاثينيات وعمل في الصحافة، ثم ترأس تحرير (القبس) لفترة من الفترات، قبل أن ينسحب منها ليعمل في جريدة (الجزيرة)(٧) المعارضة، فقد تقلب مع تقلبات السياسة في أكثر الفترات

قلقاً واضطراباً، حيث انضم للكتلة ودخل البرلمان نائباً عنها ثم انسحب منها أكثر من مرة، وراح يهاجمها بعد التحاقه بالشهبندريين، فدعا إلى عقد مؤتمر وطني عام يضع للبلاد سياسة ومبادئ وقرارات، وبما يتنافى وسلطة البرلمان الذي دخله نائباً عن الكتلة، فشن عليه نجيب الريس حملة شعواء سخر فيها من دعوته تلك ونعته بـ «**رجل لا يثق بنفسه ونائب لا يصلح ليمثل الأمة**». وفي معرض دفاعه عن البرلمان، سحب ثقة الكتلة من العجلاني، ناسفاً ما سبق وقاله من مديح فيه لدى فوزه بالانتخابات باعتباره «**ثروة من الأدب الناضج والأخلاق الفاضلة، وكنزاً ثميناً من العلم والإنتاج وقوة البيان**».

رد العجلاني بهجوم أعنف وقال متهكماً: «إلى نجيب الريس وشركاه واضع قسَم: الجهاد للوطن والطاعة للكتلة الوطنية»، ووصف الحجج التي ساقها بأنها «سخيفة ومضحكة، أو هي مضحكة لأنها سخيفة.. ولو أردنا أن نعرف قراءة رأيه لكان رده علينا يتلخص في أننا انتخبنا مبادئ الكتلة الوطنية فلا يجوز لنا أن نخالفها».. ثم قال مؤكداً: «إذا لم يبق في الكتلة سوى ثلاثة يحافظون على مبادئها فأنا واحد من الثلاثة، وإذا لم يبق سوى اثنين فأنا ثاني الاثنين، وإذا لم يبق سوى واحد، فأنا ذلك الواحد. ولكننا لسنا مقيدين بسياسة تتبعها قبضة من الأشخاص باسم الكتلة، فالمبادئ شيء والأشخاص شيء آخر».

وعاد نجيب الريس ليرد مستهزئاً: «**من نجيب الريس وشركاه إلى منير العجلاني (وحده)**».. وبنبرة تجاوزت السخرية والتسخيف لتصل حد التشاتم كتب:

> «**كنت أتمنى أن يكون أمامي رجل كامل الرجولة، صحيح الأعصاب، قوي الذاكرة، يقول فلا يتراجع، ويهاجم فلا يفرّ، ويثبت فلا يتقلّب، ويناقش فلا يبكي، ولكني بكل أسف وخجل أمامي صبي مدلوع، وولد مغرور قالوا له إنه عالم وإنه أديب، وإنه لامع، فظن أن العالم والأديب واللامع من حقه أن يشتم الناس وأن يكون وقحاً عليهم، يقول للوزير إنه جاهل وللنائب إنه حسود، وللصحافي إنه سخيف، بل كنت أحب أن أناقش رجلاً يثبت في حياته على مبدأ واحد ورأي واحد وجماعة واحدة سنة واحدة على الأقل، ولكني بكل خجل وقرف أيضاً.. أمام واحد اتخذ المبادئ والأحزاب والأشخاص مثل الثياب يبدل**

كل يوم ثوباً.. هذا شأن السيد منير العجلاني في حياته السياسية ليس مع الكتلة الوطنية فقط التي وضع بها يمين (الجهاد للوطن والطاعة للكتلة) بل مع عصبة العمل القومي ومع الجبهة الوطنية المتحدة، ومع بعض الزعماء السوريين يوم كان طالباً في فرنسا أيضاً، فلقد جاء إلى سورية فعمل مع إخوان محترمين كانوا يطلقون على أنفسهم اسم (الميثاقيين) ولكنه انسحب منهم وجاء إلى صفوف الكتلة الوطنية، فأيد سياستها ومدح رجالها، ولما تألفت عصبة العمل القومي ترك الكتلة وانضم إلى العصبة، فعمل معها مدة، ثم نقم عليها وعاد إلى الكتلة، يهاجم كل واحد لا يقول بقولها ويشتم كل هيئة لا تنضوي تحت لوائها، ولكنه لم يتم السنة حتى تركها وراح إلى (الجزيرة) يكتب فيها على الكتلة وعلى رجالها، ثم ترك (الجزيرة) وجماعتها رجال الجبهة المتحدة، وعاد إلى الكتلة يخطب ويكتب في تأييد رجالها وسياستها ومبادئها، بل صار يعبدها ويدعو الناس إلى عبادتها، ويكفّر كل إنسان لا يعبد الكتلة ولا يطيع زعماءها.. ولما تم انتخاب مكتب المجلس ولم ينتخب العجلاني أميناً للسر انقلب يلعن المعاهدة ويهاجم الكتلة. واندفع يفتش عن حزب جديد وأسياد جدد لأنه لا يستطيع أن يعيش من غير سيد..وإنني أراهن على رقبتي إذا كان العجلاني لا ينقلب عليه بعد مدة ويدعو إلى الكفر به وتحطيمه.

نحن؛ أجل نحن: نجيب الريس وشركاه، أعضاء الكتلة الوطنية الذين نتشرف ونفتخر بأن نكون من الكتلة منذ خلقنا وسنظل حتى نموت، نقول لك وحدك في كثير من الازدراء والاحتقار: إذا كنا كلنا عبثنا بمبادئ الكتلة وبقيت أنت وحدك أميناً عليها، فلا كانت هذه الكتلة ولا عاشت هذه المبادئ!»[٨].

الصك المطعون

وفي واحدة من أشد حملات صحف المعارضة على (القبس) كتب نصوح بابيل صاحب جريدة (الأيام) وقد غدت لسان حال الشهبندريين: «إذا قال المعارضون أو الشهبندريون، أو ما شاءت

(القبس) أن تسميهم نريد معاهدة كمعاهدة العراق، قالت إنهم ارتكبوا جناية واحدة ودعوا الأمة إلى ارتكابها. وإذا ما قال المعارضون أو الشهبندريون بوزارة حيادية وبتخليص البلاد من الطغيان الحزبي الذي سيطر على المجلس والوزارات قالت إنهم يدعون الأمة إلى فتنة داخلية، يذبح الناس بعضهم البعض، وهذه جناية ثانية ارتكبوها، ودعوا الأمة إلى ارتكابها. وإذا ما وجه المعارضون أو الشهبندريون إلى الذين ملأوا أفق هذه البلاد إجراماً، حملة حقائق مدعومة بالأرقام والوقائع، قالت (القبس) إنها حملة شتائم يريدون فيها أن يستفزّوا خصومهم إلى مقابلتهم بالمثل ليصرفوا الناس عن مطالبهم من الأجنبي... أو إذا ما قالوا في خطبهم، ورددوا في مقالاتهم كل يوم بل كل ساعة استنكارهم لسياسة الفرنسيين واحتجاجهم عليها، ودعوة الأمة إلى التمسك بمطالبها الوطنية أصمّت (القبس) وجماعتها آذانهم ووضعوا على أبصارهم ستاراً كثيفاً، وقالوا المعارضون يسكتون على كل ما ارتكبته السياسة الفرنسية، ويعطفون على جميع الحركات الانفصالية، وهذه جناية ثالثة يرتكبونها ويدعون الناس إلى ارتكابها».

وترفع (الأيام) من حدة هجومها فتخاطب الكتلة وأنصارها بالـ يا هؤلاء: «أنصفوا الحقيقة، وأشفقوا على المنطق قليلاً، حتى ينصفكم الناس ويشفقوا عليكم... الفرق بينكم وبين المعارضين أن هؤلاء قالوا وما زالوا يقولون بمعاهدة كمعاهدة العراق ولم يبدلوا ولم يغيروا... أما أنتم فقد نكلتم وعبثتم، وخرجتم وغيرتم وتبدلتم.. ومع ذلك تريدون من الأجنبي أن يحترمكم، ومن الأمة أن تعود لتسير وراءكم... وإذا عدتم اليوم إلى المطالبة بمعاهدة ١٩٣٦ دون قيد أو ذيل أو ملحق فلم تعودوا من أنفسكم مختارين، بل عدتم تحت ضغط المعارضة ونقمة الأمة مكرهين، فأنتم مدينون إذن للمعارضة، لأنها ردّتكم إلى (دينكم) ولأنها حملتكم على أن تسبغوا على موقفكم لوناً وطنياً جديداً إذا غيّر الظواهر فلن يغير الحقائق ولن يبدل من الوقائع شيئاً.. من الخير لهؤلاء إذا كانوا وطنيين حقاً، أن يوحدوا مطالبهم مع مطالب المعارضين أو الشهبندريين أو مرتكبي الجنايات الثلاث؟... بطلب معاهدة كمعاهدة العراق ـ تجمع الأمة على تأييدها»[١٢].

الهوامش

(١): في أيار ١٩٣٧ غادر الشهبندر مصر مع عائلته ورفاقه المنفيين متوجهاً الى فلسطين ومن ثم إلى سورية، وكانت في استقبالهم جماهير حاشدة في سائر محطات القطار في فلسطين، حيث انضم إليهم المنفيون السوريون في فلسطين، ولدى وصولهم الى الحدود السورية، كان بانتظارهم وفود حزبية وشعبية من سورية ولبنان أقلتهم أكثر من ألف سيارة. أما الاستقبال الرسمي فكان في القنيطرة. وفي دمشق سار الوفد في موكب سيارات مكشوفة بين جموع الجماهير ترافق فرق الخيالة وسط الاهازيج والعراضات، حتى وصل الى مقبرة باب الصغير، وهناك وقف الشهبندر ورفاقه لتلاوة الفاتحة على أرواح الشهداء. وخرجت صحف دمشق بمانشيتات ترحب بعودة أبطال الثورة، وكتبت جريدة (الأيام): «لم تنم دمشق ليل أمس فقد بقي رجالات الأحياء ساهرين حتى الصباح يعملون على رفع الزينة، التي امتدت من باب مصر إلى ساحة الشهداء، واسترعى الانتباه كثرة المصورين ووجود مندوبي ثلاث شركات سينمائية لتصوير الموكب».

(٢): (القبس) ١٦/ ٦/ ١٩٣٧.

(٣): كتب الشهبندر الى ابن حميه نزيه المؤيد العظم رسالة من القاهرة في ١٠ أيلول ١٩٣٧: «أما عودتي الى سورية فهي مقررة ولا مفر منها ولكن السرعة فيها هي موضوع البحث».

(٤): (عبد الرحمن الشهبندر ١٨٧٩- ١٩٤٠)، عبد الله حنا، دار الأهالي دمشق، ١٩٨٩.

(٥): (الأعمال الكاملة)، عبد الرحمن الشهبندر، مذكرات وخطب، وزارة الثقافة السورية ١٩٩٣.

(٦): افتتاحية (القبس) ١٢/ ٣/ ١٩٣٩.

(٧): جريدة (الجزيرة) أصدرها في دمشق الصحافي تيسير الظبيان ١٩٣٢ و كان محرراً في جريدة (المقتبس).

(٨): افتتاحية (القبس) ٢٨/ ١٢/ ١٩٣٧.

(٩): جريدة (الأيام) / ٥/ ٤/ ١٩٣٩.

الفصل التاسع

بين الوطنية والمأجورة

معارك الصحافة التي دارت في عقد الثلاثينيات على خلفية المعاهدة، لم تقتصر على الجرائد السورية، الوطنية والمعارضة، بل شملت الجرائد الفرنسية في باريس ونظيرتها في بيروت، حين عدلت فرنسا عن تصديق المعاهدة، وراحت تبذل كل ما بوسعها لإضعاف الكتلة الوطنية وتفريغ الساحة السياسية، مستفيدة من الانقسامات في الحركة الوطنية، فأذكت الهجوم على الكتلة حتى أن نجيب الريس رأى في التناغم بين صحف باريس وصحف بيروت الموالية للانتداب وصحف المعارضة:

«أول محالفة تعقد في تاريخ الكتلة الوطنية في سورية، بين فريق فرنسي استعماري يسوعي ينادي علناً بوجوب استعمار البلاد وتجزئتها على أساس الطوائف والأقاليم، وبين فريق من أهل البلاد يدّعي الوطنية بل التطرف في الوطنية ويعتبر عقد المعاهدة السورية بلا ملاحق ولا ذيول جريمة قومية، وأن الذين عقدوها أناس يستحقون الإعدام لأن الجيش الفرنسي وإن كان سيجلو عن البلاد بموجب تلك المعاهدة إلا أنه

سيظل في لبنان يهدده بالاحتلال بين ساعة وساعة، حتى إن الدكتور الشهبندر نفسه لم يتردد في أن يصرح لمجلة (المصور) في مصر قبل صدور العفو عنه بأنه لا يرى فرقاً بين أن يجلو الجيش الفرنسي عن الزبداني أو يعسكر في رياق!... ولكن الذين كشفوا سر المحالفة بين هذين الفريقين: المستعمر المتطرف والوطني المتطرف، أدركوا أن في سورية هيئة وطنية قومية متماسكة لها أنصارها الأقوياء وماضيها الكبير وعقيدتها الصحيحة، وأنها ما دامت موجودة فإن كل سياسة تفرضها فرنسا على هذه البلاد لا تتم، وإن تمت فلا تعيش وإن عاشت فلا تدوم، ولذلك من الواجب تهديمها لأن في هدمها هدما للعنصر الوطني المنظم المقاوم الشجاع. ولذلك وحده عقدت المحالفة بين هذين الفريقين. لكن بعض صحف الفريق الفرنسي على ما يظهر ارتاب في نجاح عملية الهدم، فقال بلسان (الأوريان) و(لاسيري) : إن إيجاد كتلة تتمتع بنفوذ وقوة الكتلة الوطنية يحتاج إلى وقت وإلى مصاعب؟!»[1].

اعتادت الجرائد الوطنية، لاسيما (القبس) وعبر تاريخها، على شن حملات على الصحف المشايعة للانتداب. وبعد تسلّم الكتلة للحكم تولت الصحافة الوطنية أيضاً مهمة الرّد على الصحف المأجورة والتي وصفت بالمعارضة. إلا أن الحملات الأعنف بقيت من نصيب الصحافة الناطقة بالفرنسية في لبنان، فمنذ عام ١٩٢٤، كانت (المقتبس) الدمشقية تشن حملاتها العنيفة على جريدة (لاسيري) البيروتية، وبعدها كانت الحملات على جريدة (الأوريان) البيروتية، والتي وصفها أحمد كرد علي بأنها «لا لون لها ولا غاية، مهمتها الكيد للأسر الكريمة ومحاربتها بالسعايات والوشايات العلنية». وبعدما توقفت (المقتبس) جاءت (القبس) لتؤدي دورها ضد تلك الصحافة[2].

ويشار الى أنه خلال السنوات التي تلت الثورة والتي شهدت المسيرة المتعثرة للمعاهدة، برزت في الصحافة ثلاثة اتجاهات؛ **الأول** وطني معارض للانتداب تمثل في (المقتبس) ومن ثم (القبس) و(سورية الشمالية) وصحف أخرى، **والثاني** صحافة وطنية معتدلة تشايع سلطة الانتداب قليلاً ولا تخلو من نقد ومطالب، بصوت أقرب إلى الهدوء والرصانة، فهي ليست معارضة كل المعارضة ولا مشايعة كل المشايعة، وأبرز هذه الصحف (ألف باء) في دمشق و(التقدم) في حلب، والاتجاه **الثالث** كان بصحافة ممالئة ومشايعة للانتداب، منها الصحف الصادرة بالفرنسية كـ (الأصداء)

و(الصباح) و(بريد سورية) و(الدردنيل)، وبعض الصحف العربية (العمران) و(الزمان) و(الأمة)[٣]. ضمن هذا التصنيف خاض نجيب الريس الكتلوي المرّ معاركه ليس فقط ضد الصحافة الموالية للانتداب وإنما الصحافة المعتدلة مثل جريدة (ألف باء)، حتى أنه اتهمها عام ١٩٢٩ بـ**«التخاذل والانهزامية، والاستسلام للانتداب، والسعي وراء مصالحها»**.

تعلم الفرنسية في السجن

وكان نجيب الريس يتندر بأنه تعلم الفرنسية في السجن بشكلها الابتدائي ليقرأ مقالات جورج نقاش في (الأوريان) لأنه كان يمثل وجهة النظر الموالية لفرنسا. وبقلم وصف بأنه أمرّ الأقلام وأقساها، كتب نجيب الريس ما يقارب ١٨٢ افتتاحية على مدى ربع قرن ١٩٢٨ ـ ١٩٥١، تردّ باستفاضة على الصحافة المشايعة للانتداب بوصفها صحفاً «استعمارية». وضمن السياق التاريخي يلاحظ أن نجيب الريس أكثر من مهاجمة الصحافة اللبنانية الناطقة بالفرنسية، خلال عام ١٩٣٣، لا سيما في ما يخص مسألة الوحدة مع لبنان، والمعاهدة السورية ـ الفرنسية. وفي أحد أعداد تلك السنة وردت افتتاحية بعنوان «**لزيكو ولاسيري والأوريان: لا تعيّرونا بميسلون فنحن فخورون بها. فرنسا عملت التجزئة وفرنسا تعمل الوحدة**»، وفي هذه المقالة يتهم جريدة (لاسيري) بأنها «**تدافع عن انفصال جبل العلويين وجبل الدروز وتتباكى على الأقليات لأنها بحاجة الى حماية غربية**».

وفي عام ١٩٣٥ احتدم الصدام بين (القبس) و(الأوريان)، الأولى تدافع عن المعاهدة وتدعو إليها، والثانية تدافع عن الانتداب، ويطول الخصام بينهما وتوصم (الأوريان) بالعمالة، وتعدّ بنظر الصحافة السورية الوطنية أنها لا تدعو إلى الانتداب وحسب بل إلى الاحتلال الكامل، ففي ١٠/ ١٠ / ١٩٣٥ صبّت افتتاحية (القبس) جام غضبها على (الأوريان) ونعتتها بالمهالئة للاستعمار[٤]. وفي عدد لاحق ١٧ / ١٠/ ١٩٣٥ كتبت (القبس) رداً عليها بعنوان «**ليس معنى المعاهدة خروج فرنسا. لو استطعنا أخذ الاستقلال لما طلبنا المعاهدة**» تبعتها بافتتاحية بعد نحو أسبوع بعنوان «**الأوريان تعترف بأن نظام الانتداب لا يصلح أبداً**» وقال نجيب الريس: «**لقد تراجعت الأوريان بكثير من البلاهة حينما قالت إنه لم يبق بيننا وبين القبس سوى سماكة ورقة هي صك الانتداب فلا يمنعنا مانع من تمزيق هذه الورقة..**».

قميص عثمان

لم يكن لدى الحكم الوطني في دمشق أدنى شك بأن فتور السلطة الفرنسية حيال الاضطرابات التي سادت البلاد على خلفية توقيع المعاهدة كان بتأثير حملة الشركات الأجنبية على الحكم الوطني وعلى المعاهدة، وأنه لو كانت تلك الشركات القوية في الدوائر السياسية راضية عن الحكم الوطني لعملت على تأييد الحكومة الوطنية وحفظ هيبتها حمايةً لمصالح هذه الشركات. لكن العكس تماماً قد جرى، فأضعفت الأنباء عن خلافات بين سلطة الانتداب والحكم الوطني وتراجع فرنسا عن المعاهدة وغيرها من أنباء حكومة جميل مردم بك، وزاد التحامل عليها كتمان مردم بك حيثيات اتصالاته مع الفرنسيين حتى عن حكومته التي ظلت صامتة، عن اتهامات لها بالتفريط بثروات البلاد والإضرار باقتصادها على خلفية شائعات وتسريبات عن مفاوضات شركة البترول العراقية والبنك السوري التي ملأت صحف المعارضة والصحف الموالية للانتداب لاسيما في أيلول ١٩٣٧ الساخن، حتى أن نجيب الريس انتقد الحكومة واعتبر صمتها دليل صحة كل ما يثار من شائعات، وطالبها بكشف حقيقة ما يجري، وقال:

«لقد أصبح امتياز البترول في سورية مثل قميص عثمان يوم كان بنو أمية يحملونه ويطوفون به البلاد لمحاربة علي وأنصاره وانتزاع الخلافة منهم واستصفائها لمعاوية، واليوم نرى المعارضين وأعداء الحكم الوطني يحملون امتياز البترول، ويطوفون به يندبون الثروة المدفونة والذهب الأسود الذي تريد الحكومة الوطنية إضاعته وإعطاءه لشركة أجنبية. لكن الحكومة الوطنية واجبها أن تقف غير هذا الموقف الصامت.. هذا شيء لا يطاق، ولا يستقر العهد الوطني في ظل هذه المشاكل وتحت هذه المتاعب لأننا نريد أن يشعر الناس بأن الحكم الوطني باسط ظله وهيبته على دمشق والسويداء والحسكة بمقياس واحد.. أما أن يكون حكماً وطنياً محترماً في دمشق، ثم يكون حكماً غير معروف في السويداء والحسكة لا هو وطني ولا هو إفرنسي، فهذا من أعجب العجائب، رضي الله عن علي بن أبي طالب القائل: الناس من خوف الفقر في فقر، ومن خوف الذل في ذل»(٥).

بعد نحو شهر، وبعدما توضح موقف الحكومة من مسألتي البترول والبنك السوري، كذّب

نجيب الريس ما قيل عن طلب المفوض السامي إلى الحكومة التوقيع على اتفاقيتي البترول والبنك السوري، وقال مدافعاً عن الحكومة:

«البترول هو ملك الأمة، وإن الحكومة حينما تجد الشروط المعروضة عليها موافقة لمصلحة الأمة لا تتردد في منح الامتياز من غير أن يطلب المفوض السامي إليها ذلك لأننا أحرار في أراضينا وفي معادننا ونحن وحدنا نملك حق إبقائها في الأرض إلى الأبد أو حتى استخراجها بواسطة أية شركة من الشركات. وأما البنك السوري، فهو مثل البترول أيضاً قضية شروط ومنافع... أما القول بأن المعاهدة نصت على التعادل النقدي بين الفرنك الفرنسي والليرة السورية، فيجب أن يفهم أصحاب النظرية أن التعادل شيء واتفاقية البنك السوري شيء آخر... ومع ذلك فنحن نريد أن تنتهي الحكومة من اتفاقية البترول والبنك السوري بسرعة وبصورة تحفظ حقوق الجميع»[٦].

في نهاية شباط ١٩٣٨ أعلنت الحكومة توقيع اتفاقين بشأن كلا الامتيازين، إلا أن ذلك دفع شكري القوتلي للاستقالة من منصبه في الوزارة مطلع آذار تحت ضغط فريق الاستقلاليين الذين عارضوا الاتفاقية منذ البداية، وعصبة العمل القومي المنضمّة إليهم. وزاد الخلاف تفاقماً مع سريان شائعات عن أن مردم حين كان في باريس وافق على بنود سرية مجحفة في الاتفاق المتعلق ببنك سورية، وكان لا يزال أمام حكومة الكتلة تقديم الاتفاقين كليهما إلى البرلمان السوري للمصادقة، وذلك بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على اتفاقية ١٩٣٦.

يد القوة

بعد تأكد ضياع اسكندرون وخروج محافظات جبل الدروز واللاذقية والجزيرة من سيطرة الحكومة الوطنية بدمشق لم يتبق للكتلة سوى تصديق معاهدة ١٩٣٦ كطوق نجاة أخير، إلا أن فرنسا خلخلت الكتلة وأضعفتها، وتنصلت من تصديق المعاهدة نهاية ١٩٣٨، ودفعت حكومة مردم بك الى الاستقالة في شباط عام ١٩٣٩، ليتسلم لطفي الحفار رئاسة حكومة جديدة غالبيتها من الكتلة[٧]. لم تصمد حكومة الحفار أكثر من عشرين يوماً، إذ أجبرت على الاستقالة بضغط من المعارضة والمنشقين عن الكتلة، لما أبدته من استعداد لحل وسط في ما يخص قانون الأحوال

الشخصية، إذ نفذ إضراب عام في دمشق وخرجت مظاهرات في باقي المدن اتسم أغلبها بالعنف. وفي ٢٠ آذار سحبت سلطة الانتداب الشرطة، وأنزلت الجيش ليحتل الأحياء الرئيسية بالترافق مع حملة اعتقالات واسعة في صفوف الوطنيين، شملت نبيه العظمة ومنير الريس وسيف الدين المأمون وعدداً من القادة البارزين بتهمة التآمر على سلامة الجيش، والاتصال بدولة أجنبية، فتأزمت الأوضاع وعمّت الاضطرابات والمظاهرات حماه وحلب.

وفي ٢٩ آذار أقرّ البرلمان بالإجماع إمكانية استئناف المفاوضات مع الفرنسيين على أساس معاهدة ١٩٣٦ فقط، وفي الخامس من نيسان عين الرئيس هاشم الأتاسي نصوح البخاري رئيساً لحكومة محايدة ليس بين أعضائها أحد من الكتلة(٨)، وذلك بعد اتفاق البخاري مع المندوب السامي بيو على إصدار بيان يؤكد فيه حرص فرنسا على تصديق المعاهدة، غير أن المندوب السامي سافر الى باريس، وبقيت الحكومة مشلولة لعدم تمكنها من تقديم بيان وزاري، كما لم تحظ بدعم البرلمان الذي تسيطر عليه الكتلة التي وصلت إلى درجة من الضعف دفعت كلاً من نجيب الريس وفايز الخوري وفخري البارودي في دمشق ورشدي الكيخيا وناظم القدسي في حلب إلى الاستقالة، فيما فقد جميل مردم وسعد الله الجابري السيطرة على الكتلة، ليتولى زمام الأمور مكانهما مجلس إدارة ضم شكري القوتلي ولطفي الحفار وأحمد اللحام.

قضية المعتقلين

دخلت البلاد في ربيع ١٩٣٩ في محنة قاسية بعد تمزقها وانهيار الحكم الوطني وتشتت الحركة الوطنية التي بلغت من الضعف حد وقوفها صامتة أمام اعتقال نخبة من زعمائها والزج بهم في السجون العسكرية في تدمر وبيروت، وتقديمهم الى المحكمة العسكرية بتهمة التآمر على سلامة الجيش والاتصال بدول أجنبية لتهيئة ثورة أو انقلاب في البلاد السورية، وليس هذا وحسب بل منعوا من اختيار محامين للدفاع عنهم، وانتُدب لهم محامون فرنسيون. ووجّه نجيب الريس عبر(القبس) نقداً شديد اللهجة للأمة السورية جميعها ورئيس جمهوريتها ووزارتها، وبرلمانها و صحافتها، لأنه من المخجل أن أشخاصاً لم توصلهم إلى السجون إلا وطنيتهم، أن تكافئهم بلادهم بالتخلي عن نصرتهم وعدم المطالبة بالإفراج عنهم، ولفت إلى أنه يوجد

في دمشق «عشر صحف يومية بين عربية وفرنسية لم تكلف نفسها عناء كتابة مقالة أو قطعة بالاحتجاج على اعتقال المعتقلين أو الدفاع عنهم أو المطالبة بإخلاء سبيلهم». وعن الاتهامات الموجّهة للمعتقلين قال: «قد يوجد في سورية عمال للأجانب وقد يوجد دعاة لإيطاليا أو تركيا أو لألمانيا، ولكننا نستطيع أن نقول بكل فخر: إن هؤلاء لم يوجدوا، ولن يوجدوا لا في الكتلة الوطنية ولا في الشباب الوطني، فليفتشوا عنهم في خارج هذه الصفوف، ليفتشوا عنهم في الصفوف التي تقاتل الكتلة الوطنية والشباب الوطني وتحاربهما ليل نهار».

تجاهلت حكومة نصوح البخاري التي ولدت ضعيفة في البداية قضية المعتقلين، وراح بعض أنصارها ممن عارضوا الكتلة ينكرون على الحكم الوطني السابق وحكوماته كل شيء قدموه للبلاد، ويصفونه بـ«**العهد البائد، عهد الاستسلام والخنوع لإرادة الأجنبي!**». وردّ نجيب الريس عليهم بأن في إمكانهم نكران كل شيء لكن ليس باستطاعتهم إنكار أن «**حكومة الكتلة الوطنية الأولى قد أعادت لجميع المحكومين والمعتقلين والمنفيين حرياتهم بعد أن قضى أكثرهم عشرات السنين بعيدين عن وطنهم وبلادهم**». وكان يقصد زعماء الثورة الذين عادوا الى البلاد عام ١٩٣٧ وخاصموا الكتلة. وقال قوله بعيداً عن التبجح لأن «**من أبسط شروط الحكم الوطني في ظل المعاهدة والدستور، أن لا يكون السوريون فريقين اثنين: فريقاً محكوماً أو منفياً أو ممنوعاً من دخول بلاده، وفريقاً يتمتع بالحرية وحق الإقامة في وطنه وفي قلب بلاده**»[٩].

شرف الاعتقال

كشفت قضية المعتقلين عما آلت إليه حال الوطنيين ورئاسة الجمهورية والحكومة من ضعف، وراحت الصحف الموالية للانتداب تعلن شماتتها «**بأسلوب أقل ما يقال فيه أنه غير شريف**»، بحسب تعبير نجيب الريس، بينما بقيت الحكومة والصحافة تلتزم الصمت، ويقول بأنه كان من الممكن تجاهل تلك الشماتة لو انحصرت بالرجال الذين يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم، ولكنها «**شمتت برجال وشباب اعتقلتهم السلطة الفرنسية في الثكنات العسكرية في جنح الليل، وساقتهم مخفورين بحراسة القوة إلى تدمر، فأصبحوا لا يملكون من أمرهم شيئاً في ظل القوة المسلحة، وهذا أبلغ ما يصل إليه اللؤم السياسي، وأحط ما تنزل به النفوس الصغيرة والضمائر**

الحقيرة». حتى أن إحدى الجرائد الموالية للانتداب قالت إن «السلطة الفرنسية أخطأت في اعتقال (بعض الأفراد)، وهي تعني بهم الوطنيين نبيه العظمة ورفاقه ـــ لأنهم لا قيمة لهم بين الشعب، إلا إذا كانت السلطة تريد إحياء هؤلاء عن طريق اعتقالهم لتظهرهم بمظهر الأبطال!. وقد وافقها نجيب الريس بأن السلطة الفرنسية أخطأت «**لأن اعتقال نبيه العظمة وسيف الدين المأمون ومنير الريس وتوفيق القباني وغيرهم من رؤوس الكتلة الوطنية والشباب الوطني والتجار وزعماء الأحياء ـــ لا ينهي مشكلة تقوم بين فرنسا وسورية من عشرين سنة لأن الأمة من أقصى قرية في جبل الدروز، إلى آخر مزرعة في الجزيرة، إنما هي مثل نبيه العظمة وإخوانه في طلب الاستقلال والوحدة والحرية ما عدا فئة قليلة ألفت الذل وأحبت العبودية يسخّرها الأجنبي القوي مهما كان شكله ولونه وجنسه، في كل زمان ومكان**». لكنه اعتبر نفي تلك الجريدة لأهمية شأن المعتقلين بين الشعب وأن سلطة الانتداب تجعل منهم ابطالاً «**دناءة نفوس صغيرة**» أعربت عنها جريدة عاشت حياتها عالة على الأجنبي، مؤكداً بفخر أن «**الاعتقال شرف لا يناله إلا الذين يستحقونه من المخلصين لبلادهم الذين أبت نفوسهم الكريمة أن يكونوا مطايا الأجانب..**»[10]. مع وهن الحركة الوطنية وعجز الحكم الوطني تحولت قضية المعتقلين من قضية سياسية إلى قضية إنسانية وتعالت الأصوات تطالب بالإفراج عنهم، بعد أنباء عن إصابة منير الريس بمرض عصبي خطير في وجهه وإصابة الآخرين بأمراض مستعصية مميتة[11]. وخصصت (القبس) عدد يوم ٢٨ / ٥ / ١٩٣٩ كاملاً لقضية المعتقلين الوطنيين، وكتب نجيب الريس افتتاحية العدد بعنوان: «**صوت الإنسانية! هل تريد فرنسا أخيراً أن تسمعه؟ المعتقلون يقاسون الآلام والأمراض بالسجون**» قال فيها «**لقد كنا في الماضي نطلب الإفراج عن المعتقلين، مسوقين بسائق الوطنية التي تجمعنا بهم، موقنين أنهم أبرياء من كل تهمة تنسب إليهم، ولكننا اليوم نطلب الإفراج عنهم مدفوعين بدافع الإنسانية فقط..**».

جاءت حملات الصحف والرأي العام بالتوازي مع إصدار المجلس النيابي قراراً بطلب الإفراج عن المعتقلين، وبذل رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي مساعيه بعد أن ضج الناس لإساءة معاملتهم، إلى «**حد لم تسمع به البلاد في أظلم عهودها**». ورغم كل ذلك صدر حكم عسكري بحقهم نهاية شهر نيسان ١٩٣٩ بالسجن مع الأشغال الشاقة عشرين عاماً بتهمة التآمر على السلطة العامة وإثارة الفتن. ثم أفرج عنهم بموجب عفو بعد عدة أشهر[12].

الهوامش

(١): افتتاحية (القبس) ٢١/ ٦/ ١٩٣٩.

(٢) (٣) (٤) : (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(٥): افتتاحية (القبس) ٥/ ٩/ ١٩٣٧.

(٦): افتتاحية (القبس) ١٣/ ١٠/ ١٩٣٧.

(٧): تألفت الحكومة من لطفي الحفار ومظهر رسلان وفائز الخوري وسليم جنبرت ونسيب البكري.

(٨): تألفت حكومة نصوح البخاري من: محمد خليل المدرس للمالية، وحسن الحكيم للمعارف وسليم جنبرت للأشغال العامة.

(٩): افتتاحية (القبس) ١٩/ ٣/ ١٩٣٩.

(١٠) : افتتاحية القبس ١٤/ ٥/ ١٩٣٩.

(١١): نشرت (القبس) نص برقية أرسلها عثمان الريس شقيق منير الريس إلى المندوب السامي بيو سأله فيها التدخل، لإنهاء المعاملة القاسية التي يعامل منير الريس بها، لإصابته إثر الاعتقال بالفالج. وقد أدى سوء المعاملة إلى مضاعفة خطورة المرض.

واشارت (القبس) في العدد نفسه الى قيام تجار دمشق بتوقيع عريضة رفعت لرئيس الجمهورية للتدخل لإطلاق سراح المعتقلين.

(١٢): (الزعيل العربي الأول، حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة)، د.خيرية قاسمية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ١٩٩١.

استقالة البخاري

عندما طالت غيبة المندوب السامي في فرنسا اضطر نصوح البخاري إلى تقديم استقالة حكومته بينما وصلت العلاقة بين رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي وعضوي الكتلة جميل مردم بك وسعد الله الجابري الى طريق مسدود، وباتت استقالة رئيس الجمهورية حتمية. وفي ٧ تموز ١٩٣٩ أرسل الأتاسي كتاب استقالته إلى البرلمان، موضحاً أن السبب مماطلة فرنسا في تحقيق وعودها طوال ثلاث سنوات، ومحاولتها تنفيذ خطط تناقض ما تم التعاقد عليه. حاول رئيس البرلمان فارس الخوري إيجاد مخرج دستوري لئلا تدخل البلاد في حالة فراغ سياسي، واستنبط من المادة ٨٤ مخرجاً بقيام مجلس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية عند خلو منصب الرئاسة، وكذلك المادة ٧٥ التي تنص على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويقبل استقالتهم، وبما أن الوزارة استقالت بتاريخ ١٥ أيار ولم تقبل استقالتها بالصورة الدستورية، لذا يجب عودتها للعمل ريثما يبت المجلس النيابي بالموضوع. وهكذا عادت حكومة نصوح البخاري للعمل في ٨ تموز ١٩٣٩. غير أن المفوض السامي سارع إلى إصدار قرار بتكليف مجلس مديرين بالسلطة التنفيذية تشكل من مختلف الوزارات برئاسة مدير الداخلية العام بهيج الخطيب، الخصم

التقليدي للكتلة والزعماء الوطنيين. ويوم ٩ تموز حلّ المندوب السامي المجلس النيابي وعلق العمل بالدستور، وراح بهيج الخطيب يتصرف كرئيس دولة، ويضيق الخناق على الوطنيين بهدف إبعادهم عن الساحة السياسية، لتبدأ مرحلة صعبة من التخبط والفشل السياسي.

وجاء ذلك متزامناً مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، فزادت فرنسا بتشديد قبضتها العسكرية على البلاد، وإعلان الحكم العرفي، وفرض رقابة صارمة على الصحف، وحظر اقتصادي على الأسواق من حيث تثبيت الأسعار، مع تقنين بيع المواد الغذائية، وتسخير وسائط النقل لأغراض عسكرية، كما تم وقف أنشطة الأحزاب كالحزب الشيوعي السوري والقومي الاجتماعي السوري والنادي العربي والمكتب العربي القومي، واعتُقل قادة عصبة العمل القومي والمتعاطفون مع دول المحور، واشتد الخناق على قادة الكتلة وعلى المعارضة الشهبندرية.

الرجعية الذليلة

اعتبرت الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية، وفي مقدمتها (الأوريان)، تعطيل الحياة السياسية السورية نتيجة طبيعية لرفض البرلمان السوري اليد الفرنسية التي مدها المندوب السامي دي مارتيل، وقالت إنه «لا يستطيع أن يترك ذراعه في الهواء» ورأت أن «تعطيل المجلس يسجل قصور الوطنيين، وفيما عدا هذا فالحياة تستمر».

ورد عليها نجيب الريس بأن تعطيل المجلس النيابي لم يزده: «**معرفة بالروح الرجعية الذليلة التي تهيمن على نفوس فريق من الكتاب اللبنانيين كجماعة (الأوريان) و(الاتحاد اللبناني) الذين لا يفكرون إلا على حساب غيرهم ولا يقولون غير الكلمة التي تسيء إلى الحرية وإلى أهلها سواء أكانوا في سورية أم في مصر أم في العراق وحتى في لبنان**». ووصف جماعة (الأوريان) بأنهم «**لا يحبون غير سيادة الأجنبي ولا يحبذون إلا عمله. وأنهم يمدون رؤوسهم ويرفعون أصواتهم المنكرة، ويعرضون صورهم البشعة على جثة الحياة النيابية في سورية**»، وقال عنهم إنهم «**لا يخجلون أن يجعلوا الوطنيين مسؤولين ومقصرين، وإنهم رفضوا اليد الممدودة لهم وقبضوا كفهم عنها مع أنهم ما قبضوا يدهم مرة إلا بعد أن شعروا بشوكة واخزة! هذه صورة فريق من الكتاب اللبنانيين أنكروا لبنان وحاربوا الحرية فيه.. أما قول (الأوريان): الحياة تستمر..**

فهذا صحيح، وأما أن القضية تحل مع غير الوطنيين فهذا غير صحيح إلا إذا أرادت فرنسا أن لا يكون في البلاد إلا طرف واحد وهو فرنسا نفسها. وفرنسا لا تتعاقد مع فرنسا»[1].

مناشير ضد الكتلة

بالإضافة إلى حملات المعارضة والموالين للانتداب ضد الكتلة الوطنية، كان هناك هجوم غير مسبوق عليها من القوى الانفصالية التي راحت تظهر بتشجيع من الفرنسيين، وكانت المناشير توزع في أنحاء البلاد تطالب الشعب بمحاربة رموز الكتلة، ووصفهم بأقذع الصفات واتهامهم بالخيانة والفساد ونهب البلاد ومنها ما جاء فيه: «حاربوا الدجال فخري.. حاربوا الدجال الثاني الداعية لإيطاليا شكري القوتلي: حاربوا (شركة الكتلة الوطنية ليمتد)»[2].

تزامنت حملات إلقاء المناشير مع ممارسات شجعت عليها سلطة الانتداب بهدف تهشيم زعماء الكتلة وتحطيم شعبيتهم، فشجعّت الاعتداء على محافظ الجزيرة الذي عينته حكومة دمشق توفيق شامية، ومنعته القوى الانفصالية الآشورية من دخول دار الحكومة ثم قامت بخطفه، وعندما ذهب سعد الله الجابري الى الجزيرة لحل المشكلة استقبل بشكل غير لائق فعاد إلى دمشق. كما قامت سلطة الانتداب بإقالة دي مارتيل الذي سعى جدياً إلى عقد المعاهدة وعيّنت بدلا عنه غابرييل بيو، ولدى زيارته دمشق لم يستقبل من قبل الحكومة الوطنية كما جرت العادة في استقبال المندوبين الساميون، فكتم الموقف، ولدى زيارته السويداء أقيم له حفل استقبال ضخم وتم إنزال العلم السوري كخطوة أولى نحو إعلان انفصال جبل الدروز. وفي اللاذقية تعرض المحافظ إحسان الجابري لمحاولة اغتيال في جبل العلويين فهرب إلى دمشق، وخرجت اللاذقية من تحت سيطرة حكومة دمشق.

تجربة فاشلة

خلال سعي سلطة الانتداب إلى التنصل من توقيع المعاهدة لم توفر أي مسعى لزعزعة الكتلة الوطنية التي شارفت على الانهيار بعد استقالة حكومتها، أما الجرائد الفرنسية فراحت تبث دعايات عن أن الوضع في سورية تحت سيطرتها، وعن ضرورات فرض حكم عسكري مباشر وتسلّم كل الصلاحيات في البلاد. وكانت (القبس) تنقل ما تكتبه جرائد باريس، وبدوره

كان نجيب الريس يردّ عليها مستقرئاً نيات فرنسا التي نحت باتجاه الحكم المباشر، ورأى في دعاية سلطة الانتداب في الجرائد الفرنسية «**تنصلاً صريحاً من سياسية التفاهم**» ومحاولة لإقناع الرأي العام الفرنسي بأن «**كل شيء هادئ في سورية، وأن السياسة الفرنسية الجديدة ستنفذ بحزم وقوة ودون أي تردد**»، وقال: «**لا تكتفي الصحف بهذه الدعاية السخيفة للسياسة الفرنسية الجديدة، بل تضيف إليها مقترحات مختلفة عن طريقة التنفيذ والتطبيق، فتقول إحداها إن (الحكم العسكري) أصلح نوع من أنواع الحكم في الظروف الدولية الحاضرة، وتقول أخرى بأن من واجب السلطات الفرنسية في سورية استلام جميع الصلاحيات الإدارية والسياسية والاقتصادية؟!** وقد كان واضحاً أن تلك الصحف تكتب وتنشر ما يوحى إليها من الدوائر الرسمية، وتعلق على هذا الوحي بكثير من التأييد والحماسة. على أن هذه الدعوة إلى أخذ زمام الأمور، وإعلان الحكم المباشر، لم تقتصر على الصحف الفرنسية في باريس بل تعدتها إلى الصحف الفرنسية في بيروت. فقد علقت (الأوريان) على الأزمة الوزارية قائلة: «بعد أن قررت الكتلة عدم العودة إلى الحكم، واستقالت الوزارة الحيادية ماذا بقي؟! لا نعتقد أن احداً يقدم بعد اليوم على تحمل مسؤوليات الحكم. فماذا يجب أن نفعل؟ إن الحل الوحيد ـ وليس هناك سواه ـ هو أن تتسلم السلطة الفرنسية زمام الأمور وأن تحكم حكماً مباشراً»، ورددت (لاسيري) و(لوجور) نغمة الحكم المباشر ـ وقالتا إنها الحل الوحيد للأزمة السورية. ورأى نجيب الريس أن الجانب الفرنسي حاول إقناع السوريين بأن حل الأزمة السورية ليس في إبرام المعاهدة وتحقيق أماني الأمة وتنفيذ الوعود والتعهدات بل في إحراج الموقف، وحمل الوزارات على الاستقالة وإعلان الحكم المباشر.. وتجزئة البلاد وإعلان الحكم المباشر وتسلّم جميع الصلاحيات، إلا أن ما أثار استغرابه بيانات الجانب الفرنسي التي واصلت الحديث عن «**الصداقة والتعاون**»، وطالبه بإعلان «**حقيقة سياسته**»، والاعتراف للملأ أجمع بأن الفرنسيين تعاقدوا مع سورية، ونكلوا عن العقد وعادوا إلى سياسة الانتداب ومناوراته ومصائبه؟! متسائلاً عما إذا «**كانت سياسة فرنسا الفاشلة منذ بدأت الانتداب يمكن أن تنجح بعد ان طعنت الأمة طعنة جديدة في تراجعها عن سياسة التعاقد والتحالف، وبعد أن فقدت البلاد كل ثقة، وكل أمل بحسن نية الفرنسيين؟**»[3].

وفي تلخيصه لأحداث تلك الفترة، يصفها نجيب الريس بـ «**مرحلة تجارب فاشلة ومحاولات**

غير موفقة». واستعرض وقائعها منذ استقالت وزارة الحفار وظلت البلاد أسبوعين من دون وزارة، حين «حاول البعض أن يجعل من الأزمة أزمة وزارات وأشخاص، وطالب بتأليف وزارة حيادية تتولى إدارة شؤون البلاد. وأعلنت بعض الصحف المعادية للكتلة أن الأزمة انتهت ـ إلا أن نصوح البخاري وافق على تأليف الوزارة بعد أزمة طويلة، على أسس صريحة، أهمها إبرام معاهدة ١٩٣٦ وتنفيذ أحكامها، ثم قامت الصحف الموالية للحكومة تطلب الانتظار والتريث عشرة أيام ثم عشرين، ثم ثلاثين، إلى أن ينجلي الموقف، وتتحقق مطالب الوزارة، بينما كانت التدابير المتخذة في المدن والمحافظات كافية لإقناع أشد الناس تفاؤلاً بأن السياسة المنتظرة لن تكون متفقة وأماني البلاد في شيء! وعاد العميد ـ بيو ـ من باريس بعد غياب طويل، وأعلن سياسة حكومته الجديدة، وانتهت تجربة الوزارة الحيادية بالفشل، وكشفت أشد الصحف ولاء للحكومة بأن رئيس الوزراء ذكّر العميد بأنه قبل الحكم على أساس إبرام معاهدة عام ١٩٣٦، فأجابه بأنه لا يذكر شيئاً من ذلك. وأن هناك سوء تفاهم. علمتنا هذه التجربة أن الأزمة سياسية صميمية لا علاقة لها بالأشخاص»[٤].

تحقير الصحافة

في منتصف شهر شباط ١٩٣٨ صدر المرسوم رقم (١٤٣) بتعطيل (القبس) إلى أجل غير مسمى، لكنها وما أن عادت للصدور بعد أشهر حتى عاجلها مرسوم آخر عطلها في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٨، لمدة شهر، وما أن انقضى وباشرت الصدور حتى عطلت مجدداً لمدة شهر للمرة الثالثة خلال عام واحد بموجب مرسوم صدر في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٨.

ولم يكن عام ١٩٣٩ أفضل على (القبس) من سابقه، فقد واجهت عدة قرارات وعلى فترات متقطعة، بمنعها من دخول فلسطين وجبل الدروز، وذلك على خلفية ما نشرته عن حوادث الجبل والجزيرة والساحل وفلسطين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لو حسب مجموع عمر (القبس) من ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١ وحتى ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ على سبيل المثال، لبلغت نسبة التعطيل أكثر من الثلث إلى مجموع سنوات عمرها، وإذا جمعت فترات التوقف والتعطيل بالسنين، يكون مجموعها حوالي

سبع سنين من أصل تسع عشرة، أي ما يزيد عن أربعة أشهر في السنة الواحدة، وهذا بدوره ينعكس سلباً على المشتركين، والمعلنين. لكن الشعبية الواسعة التي حققها نجيب الريس جعلت من تجربة (القبس) استثناء في تلك القاعدة[٥].

لقد كافحت الصحافة السورية خلال الانتداب من أجل بقائها في ظل قوانين وقرارات مقيدة لحريتها[٦]، فقد صدر إبان الانتداب عدة قوانين وملاحق بحجة تنظيم الصحافة، منها قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٢٤ والقرارات اللاحقة في عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦، اللذين شهدا الثورة السورية الكبرى، وجميعها تقضي بمنح صلاحية للحكومة بالتعطيل الإداري دون اللجوء للقانون. ولم تفلح مطالبات الصحافيين بإلغاء التعطيل الإداري، بل تكرّس في «ذيل قانون المطبوعات» للعام١٩٣٠، ومرسوم خالد العظم عام ١٩٤١ وجملة القرارات والملحقات الصادرة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وكانت سلطة الانتداب تعلل تلك القيود بأنها للجم أفواه المتطاولين على شخصيات الحكام والذين يطعنون للطعن فقط. ولا تهدف لتقييد الأقلام.

إلا أنه يمكن القول أن أصعب فترة عاشتها (القبس) تحت الانتداب، بل الصحافة السورية عموماً، كانت في عقد الثلاثينيات خلال عهد المندوب السامي دي مارتيل ـ من ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣ إلى ٥ كانون الثاني ١٩٣٩ـ حيث تردت الصحافة السورية إلى درجة غير مسبوقة، وخرج نجيب الريس ينعي فقرها وبؤسها في افتتاحية (القبس) يوم ٨ كانون الثاني ١٩٣٧ متسائلاً بحسرة:

«هل الصحافة حقيرة في سورية إلى هذا الحد... لقد كانت الصحافة السورية وخصوصاً صحف دمشق خلال عشرين سنة صحف فكر وعقيدة أكثر مما كانت صحف فن وأخبار وصناعة. وكانت صفحاتها وقفاً للدفاع عن حرية الوطن أكثر مما كانت وقفاً على مدح الحكومات وتأييدها ونشر دعايتها...».

في الفترة التي شهدت أعقد الاضطرابات السياسية عانت سورية أيضاً من أزمة اقتصادية خانقة انعكست آثارها على الصحافة، فاضطرت كثير من الجرائد اليومية إلى تقليص أحجامها

وراحت تصدر منكمشة، ابتداء من تشرين الأول ١٩٣٧، تنفيذاً لقرار الاتحاد الصحافي الذي اتخذه بعد اجتماعين عقدهما يومي ١٢ و١٣ أيلول ١٩٣٧. الا أن الأمر الأسوأ الذي واجهته الصحافة السورية حينها كان تعطيل المندوب السامي دي مارتيل الصحف لآجال غير مسماة، ولأسباب تافهة. الأمر الذي كان يثير عواصف من ردود الفعل الحادة. وذلك بينما كانت الحكومة تنظر في تعديل قانون المطبوعات بهدف فرض قيود جديدة عليها، ما أثار حفيظة أصحاب الصحف الذين رفعوا عريضة إلى رئيس الجمهورية أعلنوا فيها الإضراب لمدة أسبوع احتجاجاً على تعديل قانون المطبوعات، وعلى القيود الصحافية المقترحة.

وعندما كثرت شكاوى أصحاب الصحف طالب النائب منير العجلاني بتحديد مدة التعطيل، وقدم إلى المجلس النيابي بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧ مشروع قانون ينص على أنه يجوز لرئيس الجمهورية بناءً على اقتراح مجلس الوزراء «أن يصدر مرسوماً بوقف الجريدة عن الصدور لمدة تتراوح بين يوم وعشرة أيام، وذلك لنشرها أخباراً مخالفة للحقيقة، ومن شأنها استثارة الرأي العام. ولا يجوز أن يعمد إلى وقف الجريدة مرة ثانية إلا بعد إحالتها على المحكمة والحكم عليها بصورة قطعية بإحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات».

لكن الحكومة تجاهلت هذا المشروع وسكتت عنه. وبعد أخذ ورد في البرلمان، اقترح استبدال المادة الأولى من ذيل القرار ٦٩ الصادر في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٥ بالعبارة التالية: «لرئيس الدولة أن يقرر بناء على اقتراح وزير الداخلية التعطيل لمدة معينة أو عدم إدخال كل جريدة أو نشرة تنشر مقالات وأخباراً من شأنها تهييج الرأي العام أو إهانة رئيس دولة سورية، وأعضاء الحكومة، وأعضاء المجلس النيابي، والموظفين الملكيين والعسكريين بكافة دوائر الدولة».

وقد وعد سعد الله الجابري، وزير الداخلية والخارجية، بألا تصدر مراسيم التعطيل إلا وفيها ذكر المدة ريثما يتسنى للحكومة إنجاز المشروع العام.

وحين طرح هذا الاقتراح على التصويت قُبل بالأكثرية الساحقة وصارت مراسيم التعطيل تصدر وفيها ذكر مدة التعطيل. لكن ذلك لم يحل دون تفاقم التعطيل إلى أجل غير مسمى بعد عام ١٩٤١ وإعلان الجنرال كاترو بيان الاستقلال.

الهوامش

(١): افتتاحية (القبس) ٢٣/ ٥/ ١٩٣٩.

(٢): (الأحزاب السياسية في سورية)، هاشم عثمان، رياض الريس للكتب والنشر ص ١٣٩.

ـ نص أحد المناشير المناهضة لرجالات الكتلة والتي كانت تلقى في شوارع المدن السورية:

«حاربوا الدجال فخري.. حاربوا الدجال الثاني الداعية لإيطاليا شكري القوتلي: حاربوا (شركة الكتلة الوطنية ليمتد).

أيها الشعب، ليكف أولئك الدجالون الذين باعوا دينهم وضمائرهم وأوطانهم.. أحدهم فخري البارودي الذي يتقاضى عن شركة الجر والتنوير (١٠٠) ليرة سورية شهرياً عدا عن أربعة وعشرين باصاً لغلمانه وقد تطفل على شركة الشمينتو وأصبح يتقاضى منها راتباً شهرياً (٥٠) ليرة ذهبية عثمانية عدا عما ابتلعه مما أصابه كأحد مؤسسي شركة ليمتد عن أموال منكوبي السيول وإضراب الخمسين يوماً ومشروع الكرنك ومشروع الطيران فضلاً عن الخمسة والعشرين ألف مد قمح التي جباها من حوران، كل ذلك باسم الإخلاص المزيف. إن كل الأموال صرفت على موائد الخمور وبيوت الدعارة واللوطية، إن فخري سيعيد إحدى مناوراته يوم الجمعة في مسجد بني أمية فاحذروه. أيها الخائنون الكتلويون متى هبطت عليكم الوطنية بعد أن شيعها مردم بعهد حكمه ودفنها تحت قدمه منذ ثلاث سنوات. أيها المنافقون لا تعيدوا الفتن الى مسجد الأمويين بدمشق بعد أن مثل سعد الشيطان الجابري دوره في أموال حلب منذ أسبوع، فحسب مسجد دمشق ما رأى منكم في عهد حكمكم في السنوات الثلاث أيها الكتلويون حسبكم الليدو وأولمبيا... والحمامات حيث يصفع فخري البارودي بالطاسات..».

(٣): افتتاحية (القبس) ٢٣/ ٥/ ١٩٣٩.

(٤): افتتاحية (القبس) ١٨/ ٦/ ١٩٣٩.

(٥): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(٦): من الظواهر اللافتة أن عدد المجلات الصادرة في عهد بونسو فاق عدد الصحف: ثلاث وأربعون مجلة في مقابل أربعين صحيفة، بينما كانت هذه النسبة مختلفة في العهود السابقة وهي تميل لصالح الصحف. ويمكن القول: إن بعضاً من خيرة الصحف والمجلات التي عرفتها سورية صدرت في هذا العهد، كجريدة (القبس) وجريدة (الأيام)، ومجلة (الحديث) ومجلة (المضحك المبكي) وغيرها.

أخطاء الكتلة

الهجوم على الحكومة الوطنية والكتلة لا يعفيها من تحمل جزء كبير من المسؤولية عما آل إليه حالها من ضعف، فقد ارتكبت من الأخطاء ما سهّل النيل منها، كتشكيل أول وزارة وطنية مخالفة للبروتوكول إذ تألفت من أربعة وزراء فقط هم جميل مردم بك وسعد الله الجابري وشكري القوتلي وعبد الرحمن الكيالي، دون مراعاة التوزيع المناطقي. وأيضاً قيام مردم بك بعقد اتفاق مع البنك السوري دون الرجوع للقوتلي الذي كان وزيراً للمالية والدفاع، ما دفعه للاستقالة من الوزارتين، والمجيء بلطفي الحفار وفائز الخوري لتلافي الخلل الحاصل. كما راحت الحكومة الوطنية تعيّن أنصار الكتلة في الوظائف العامة، وفق مبدأ المحسوبيات، ما جرّ عليها السخط من الشباب المثقف، بالإضافة الى غياب الثقة بين رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي الذي كان راديكالياً في فرض الشفافية على العهد الوطني، ورئيس الحكومة جميل مردم الذي جنح نحو مقابلات واتصالات سرية مع الفرنسيين، ما دفع الأتاسي إلى عدم السماح لمردم بك بالتوجه إلى فرنسا للمرة الثالثة لحل المشاكل القائمة دون التعهد بأن لا يوقع أي اتفاق قبل أخذ رأيه ورأي الوزراء، إلا أن مردم وقع الملاحق المعدلة للمعاهدة

دون العودة للرئيس ولأعضاء حكومته. وهكذا تحول الخلاف الى خصومة، وضعفت هيبة الحكم الوطني في ظل أزمة اقتصادية نجمت عن هبوط الفرنك الفرنسي بسبب الاتفاقية النقدية وربط الليرة بالفرنك.

نجيب الريس الذي دافع خلال عقد كامل عن الكتلة وتوجهاتها السياسية على كل الجبهات بعزم لا يلين كهيئة «**وطنية شعبية منظمة تقاوم الانتداب لم ينشأ مثلها في البلاد العربية حينذاك**» لم يعف زعماءها من تحمل جزء كبير من المسؤولية عن الضعف الذي أصابها وهي «**بين هجوم أعدائها و(حياد) أعضائها**»[1]. ورأى أن رجال الكتلة هم من هدم الكتلة أيضاً، وليس فقط خصومها الفرنسيون واليسوعيون وصحفهم، والدكتور شهبندر وسعيد المحاسني وهاني الجلاد والصحف التي تنطق بلسانهم في دمشق. وكل الذين عملوا على تهديم الكتلة حتى لا تبقى في البلاد «**هيئة وطنية منظمة تقاوم سياسة الأجنبي**» لكنهم لم يستطيعوا ذلك وإن تمكنوا من النيل منها بعض الشيء وبعض الوقت. الا أن «**الذي يهدم الكتلة ويمحوها هم أعضاء الكتلة أنفسهم**» لأنهم لم يبدلوا أسلوبهم العجيب الذي اتخذوه لأنفسهم، وهو الصمت والحياد حيال ما يصيبهم من ضربات «**لقد أخفقت فرنسا طوال عشرين عاماً في تهديم الكتلة حتى جاء أعضاء الكتلة أنفسهم وبأيديهم يخذلون بعضهم البعض.. فعندما شنت الحملات على مردم والجابري وعبد الرحمن الكيالي باعتبارهم وحدهم مسؤولين عن السياسة و المعاهدة والدين وتعيين (المحاسيب) وتبديد الأموال وضياع الأخلاق، سكت لطفي الحفار وفائز الخوري وشكيب إرسلان وشكري القوتلي وإحسان الشريف، توهماً منهم أن في سكوتهم نجاة من الحملة عليهم. لكن الحوادث القريبة وجهل خصوم الكتلة برهنت لحسن حظ الكتلة نفسها، أن كل واحد من أعضائها يجب هدمه ويجب تشويه سمعته تنفيذاً لسياسة المستعمرين واليسوعيين وتطبيقاً لخطة حلفائهم (الوطنيين) المتطرفين بدمشق في إخلاء الميدان من هيئة سياسية شعبية قوية منظمة تقاوم وتناضل وتقود الشعب**» «ولم يكد الهجوم على مردم والجابري أن يتوقف، حتى هوجم فارس الخوري وشكك بأمانته رغم أنه أكبر ضامن للدقة والأمانة والعدل. كما تناولت الحملات لطفي الحفار وشكك بنزاهته في إدارة مؤسسة الفيجة مع أنها أفضل مؤسسة حكومية وأهلية و «**إدارتها كلها توفير وتقتير ونظام ودقة وأن ما يدفعه أكبر مشترك في الماء في دمشق لا يوازي أقل ما يدفعه أصغر مشترك في مياه بيروت أو حلب**» بحسب

تعبير نجيب الريس الذي عتب على لطفي الحفار لتجاهله الدفاع عن إخوانه في الكتلة حين تعرضوا لحملات التشويه. وكذلك شكري القوتلي الذي دعا إلى توحيد الصفوف بعد استقالة سعد الله الجابري من رئاسة الكتلة، واعتزال جميل مردم للسياسة، فكان جواب خصوم الكتلة «**طعناً وشتماً وإهانة**»، وهذا كان ما يلاقيه كل أعضاء الكتلة الذين لم يحمهم الصمت ولا الاعتزال، ومع ذلك يؤكد أن «**كل تلك الدعايات والحملات ليس بإمكانها هدم الكتلة وإنما سكوت أعضاء الكتلة وعدم تضامنهم في الدفاع عن بعضهم البعض كما كانوا قبل عام ١٩٣٧ هو الذي يهدمها**»، حذر من ذلك لأنها «**بنيان تعبت الأمة في تشييده، إذا تصدع وانهار فلن يقوم في هذه البلاد كيان بعده**».

مأساة السياسة السورية

مع انهيار الكتلة ظهرت مأساة السياسة السورية بتحقق ما توقعه نجيب الريس بأن يقوم مكان الكتلة كيان آخر ينال الثقة، فالمعارضة (الشهبندرية) التي ناهضت الكتلة وسعت إلى تحطيمها، لم تقدم كياناً سياسياً منظماً يملأ الفراغ الذي أحدثه انهيار الكتلة، ولا مشروعاً سياسياً يحل مكان المعاهدة التي رفضتها، بل لم يكد عام ١٩٣٩ يحل حتى تبعثرت معارضة الشهبندر وصار نصوح بابيل ومعه أحد كبار الأثرياء في الحركة وممولها الرئيسي هاني الجلاد ضد منير العجلاني وتنظيم شبيبة الشهبندر، كما قام العجلاني بتأسيس تنظيم (كتلة الشعب البرلمانية) وجريدة تنافس (الأيام) اسمها (النضال)، إلا أن تحالف بابيل - الجلاد لم يدم طويلاً، ففي صيف ١٩٣٩ افترقا على خلفية افتراق آخر حصل في حركة الشهبندر بين نقيب المحامين سعيد المحاسني وزكي الخطيب، فذهب بابيل إلى صف الخطيب والجلاد إلى صف المحاسني. وهكذا انهارت المعارضة.

فشل المصالحة

جاء تشتت المعارضة بعدما أحبطت مساعي المعارضة الشهبندرية والموالين لها زكي الخطيب[٢] ومنير العجلاني، لتشكيل ائتلاف يجمع كل الفرقاء في دمشق (الشهبندريين، والكتلة الوطنية، وعصبة العمل القومي، والشباب الوطني، والمستقلين) وذلك بعدما فشلت محاولة شكري

القوتلي في عقد مصالحة بين الكتلة والمعارضة بسبب اشتراط الشهبندر استبعاد جميل مردم وسعد الله الجابري من الكتلة لقاء موافقته على دخول المصالحة. واتهم نجيب الريس المعارضة وصحفها بمقاومة الكتلة والمناورة على دعوات توحيد الصفوف، متأسفاً على أن نداء القوتلي إلى توحيد الصفوف «لاقى من الصحف المعادية للكتلة ـ لوجه الشيطان ـ كل مقاومة واصطدم بمناورات ومقترحات غريبة، إن دلت على شيء فإنها تدل على الرغبة الدفينة في تفريق الصفوف ومحاربة الاتفاق والوئام والتضحية بمصالح البلاد الحقيقية على حساب الضغائن الشخصية والحسابات القديمة والجديدة.. كأن مصالح البلاد الحقيقية وأمانيها وقضيتها السياسية العليا متوقفة على إبعاد شخص ومحاسبة آخر. فأين ما تقوله هذه الصحف ودعاتها من نظرية الدكتور الشهبندر في قوله بأنه يفضّل أن نغرق متحدين على أن نعيش متفرقين؟!»(٣).

يوجد قاتل ولا يوجد قتيل

في نهاية عقد الثلاثينيات ركدت الحياة السياسية تحت وطأة الأحكام العرفية والانعكاسات السلبية للحرب العالمية سياسياً واقتصادياً وأمنياً حيث جرت حملات اعتقال واسعة للمتعاطفين مع دول المحور واعتقل قادة عصبة العمل القومي وشدد الخناق على قادة الكتلة والمعارضة الشهبندرية. وفي عام ١٩٤٠ اعتقلت السلطات الفرنسية عشرات من الوطنيين بتهمة التآمر على الجيش والحض على الثورة، والضلوع في محاولة اغتيال بهيج الخطيب، وسيق نجيب الريس ونبيه العظمة ومنير الريس وعثمان الريس وعرفان الجلاد وآخرون إلى سجن القلعة بدمشق، ثم نقلوا الى سجن حلب للمثول أمام المحكمة العسكرية، فحكم نجيب الريس بالسجن عشرين عاماً وبالنفي عشرين عاماً أخرى، ونال رفاقه أحكاماً أخرى إما مماثلة وإما أقسى أو أخف، وبعضهم كان الحكم عليهم السجن عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة، وهو الثاني بحقهم خلال أقل من عام، مثل منير الريس ونبيه العظمة (٤).

وأثناء المحاكمة سئل نجيب الريس عن استخدام مطبعته لطباعة المنشورات الثورية، وتنظيم البيانات السرية التي يحرّض فيها على العصيان والثورة، وعن معلوماته عن مؤامرة اغتيال بهيج الخطيب، فأنكر ضلوعه وعلمه بوجود مؤامرة وأكد بعده، عن الأعمال السرية، فقال له المحقق

العسكري: ولكنك كتبت المنشورات الثورية بيدك وطبعتها في مطبعتك وكنت على صلة دائمة مع منير الريس، وإنك على صلة بالنادي العربي (وكان قد حظر نشاطه). فقال نجيب الريس بأن كتاباته جميعها صريحة وتنشر في جريدته وإن مطبعته من حيث التركيب الفني لا يمكن أن تطبع منشورات صغيرة، وأما صلته بالنادي العربي فهي ليست صحيحة. واستشهد بعبد الرحمن عيد الموجود بين المتهمين والقائم على أمانة الصندوق في النادي العربي.

وأما علاقته بمنير الريس فهي طبيعية لأنه ابن عمته، فضلاً عن أن الزيارات بينهما قليلة جداً لانتساب كل منها لأصدقاء غير أصدقاء الآخر. فطلب محامي الدفاع مقارنة حروف جريدة (القبس) بحروف المناشير، وجرت هذه المقارنة وثبت اختلافها. ثم سأل القاضي العسكري نجيب الريس عن أسباب صدور حكمين بحقه من القضاء العسكري الفرنسي في الماضي، فأوضح له بأن الحكم الأول ناشئ عن اتهامه بتوزيع مناشير معادية في حين أن المناشير ضبطت مع مسافر جاء من فلسطين وأدعى أنها مرسلة الى نجيب الريس ولكنها لم تصله ولا علم له بها. والحكم الثاني هو أن أحد محرري الجريدة نشر خبراً يتعلق بالجيش[٥]، وثبت لدى المحكمة أن نجيب الريس كان في حلب في ذلك الحين، وقال: «**لكن لما كنت صاحب الجريدة والمسؤول مادياً عنها لم أشأ أن يتحمل المحرر الفقير المسؤولية وتقدمت متطوعاً لتلقي النتائج، وقد اعتبرت المحكمة هذا العمل وهذا الموقف فيه شهامة قدّرتني عليها، على أنني حكمت من أجل هاتين القضيتين وانقضى الأمر**»[٦]. ولدى سؤاله عن سياسة (القبس) أوضح: «**بأنه من طلاب الاتفاق مع فرنسا وأنصار المعاهدة وقد كان دائماً مؤيداً للديموقراطيات**». وهنا تلى القاضي بعض الفقرات من مقالات نجيب الريس التي كان يحرض فيها على سلطة الانتداب الفرنسي، وفقرات أخرى من بيانات نبيه العظمة نشرت في (القبس) فقاطعه نجيب الريس لافتاً نظره الى أنها بيانات نشرت في جميع الصحف، ولكن القاضي لم يشأ سماع الرد وانصرف للمتهم التالي.

ويصف نجيب الريس سجنه في هذه القضية بأنه كان: «**ألعن الحبسات**» فقد اتهم بمحاولة قتل وحكم عليه بالسجن عشرين عاماً وبالإبعاد عشرين عاماً، وبعد أن أصدر رئيس المحكمة الحكم سأله : هل لك ما تقول؟. فرد عليه: «**إنها لأول مرة يوجد قاتل ولا يوجد قتيل**» ويلفت نجيب الريس ساخراً إلى أن رئيس المحكمة «**كان لطيفاً جداً فلم يحاسبه على**

هذه العبارة بعشرين سنة أخرى مثلا»[٧]. وجدير بالذكر أن الاتهامات بنيت على تبليغ من موظف في الشعبة السياسية في الشرطة يدعى أحمد البرافي قال أن منير الريس طلب منه تدبير ثورة مسلحة فوافق خشية أن ينتقموا منه، وفي تفاصيل شهادته أثناء الاستجواب وردت أسماء عشرات الوطنيين بوصفهم ضالعين بتدبير ثورة مسلحة ضد سلطة الانتداب، والتخطيط لاختطاف ضباط فرنسيين واغتيال بعض الشخصيات السورية ومحاولة اغتيال بهيج الخطيب. واتضح من استجواب منير الريس أنه سبق وتوسط لأحمد البرافي المعروف بانتهازيته لدى وزير الداخلية سعد الله الجابري ليعيده إلى سلك الشرطة، وكان قبلها قد عمل شرطياً في الأردن لعشر سنين، ومع أن شكوك الوطنيين اتجهت إلى خصومهم الشهبندريين في دفع البرافي لتنفيذ مؤامرة ضدهم على خلفية خدمته في الأردن، فقد ثبت لاحقاً أن الفرنسيين فبركوا قضية محاولة اغتيال الخطيب بهدف إبعاد الزعماء الوطنيين عن الساحة السياسية، وكمّ الأفواه، وقد نجحوا.

اغتيال الشهبندر

همدت المعارضة الشهبندرية بعد انهيار الكتلة. ويقول حسن الحكيم: «بعد أن تخلص الشهبندر من تحكم خصومه هدأت ثائرته وثائرة إخوانه، وانصرف إلى العمل الهادئ الإنساني البارز في مهنته الطبية ومعاينته فقراء المرضى مجانا» في عيادته الواقعة أمام مدرسة راهبات الفرنسيسكان في الصالحية. وأخذ على أنصاره أنهم لم يشنّوا الحملات على حكومة المديرين برئاسة بهيج الخطيب صنيعة الفرنسيين، بينما نشط الشهبندر الذي بقي وحده في الساحة سياسياً لدى الهاشميين والإنكليز، وفي الوقت ذاته راح يتواصل مع الفرنسيين في ظروف بالغة التعقيد، أثارت حوله الكثير من اللغط وإشارات الاستفهام، وزادها نبأ اغتياله المفجع في السادس من تموز ١٩٤٠، في عيادته.

ورغم إلقاء القبض على القتلة والتحقيق مع عدد كبير من المشتبه بهم، بينهم مدير مكتب جميل مردم، إلا أن الجهة التي تقف وراء عملية الاغتيال بقيت مجهولة، في حين اتهم مناصرو الشهبندر خصومه جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار، الذين سهلت فرارهم الى

العراق سلطة الانتداب قبيل صدور مذكرة اعتقال بحقهم، وتمت تبرئة ساحتهم لاحقاً.

أدين في قضية اغتيال الشهبندر اربعة أشخاص وحكم عليهم بالإعدام في شباط ١٩٤١، كما حكم على اثنين آخرين بالسجن المؤبد، واعترف هؤلاء بقيامهم باغتيال الشهبندر لأسباب دينية وسياسية ولاعتقادهم أنه كان جاسوساً لبريطانيا وعدواً للإسلام. وفسرت المحكمة دوافع القتل بـ «غيرة دينية في غير محلها» (٨).

باغتيال الشهبندر وفرار زعماء الكتلة، ومن قبلها اعتقال عشرات الوطنيين بقضية اغتيال بهيج الخطيب، خلت الساحة السياسية تماماً، واكتملت حلقة عقد الثلاثينيات بما بدأت به من حالة ركود وخواء سياسي تام.

الهوامش

(١): افتتاحية (القبس) ٢٢ / ٦/ ١٩٣٩.

(٢): زكي الخطيب. ولد في دمشق سنة ١٨٨٧، تعلم في مدارسها ثم درس في الآستانة الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية. تقلد عدداً من المناصب الإدارية. ممثل دمشق في الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ وفي المجلس النيابي سنة ١٩٣١ و١٩٤٧ ثم في الجمعية التأسيسية سنة ١٩٤٩. وزير العدل سنة ١٩٤١ ثم سنة ١٩٥٠.

(٣): افتتاحية (القبس) ١٢ / ٥/ ١٩٣٩.

(٤): في رسالة بعثها نبيه إلى والده في ١٧ أيار / ١٩٤٠ يقول «وصلنا الى سجن حلب الملكي الساعة ٢,٣٠، وبعد ساعتين دعيت لعند كولونيل درك حلب في السجن وقد أعلمنا أننا نقلنا من سجن دمشق لسجن حلب لأسباب إدارية. الكولونيل خصص لي، ومعي نجيب الريس وعرفان الجلاد ومنير الريس، غرفة حسنة بالنسبة للسجن، وسمح لنا بجلب الطعام وقبول الزيارات ضمن غرفنا الخاصة، وغرفتنا واقعة خارج السجن وضمن دائرة الإدارة لأننا سجناء سياسيون».

(٥): (الرعيل العربي الأول/حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة)، د.خيرية قاسمية، رياض الريس للكتب والنشر،بيروت ١٩٩١.

(٦) : جرى ذلك في قضية المؤذن والأرمني الحاقد عام ١٩٢٩.

(٧): حوار نجيب الريس مع سعيد فريحة صاحب مجلة (الصياد) نشر في العدد الأول من (الصياد).

(٨): (سوريا والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.



نجيب الريس بريشة الدكتور صباح قباني ١٩٥٢

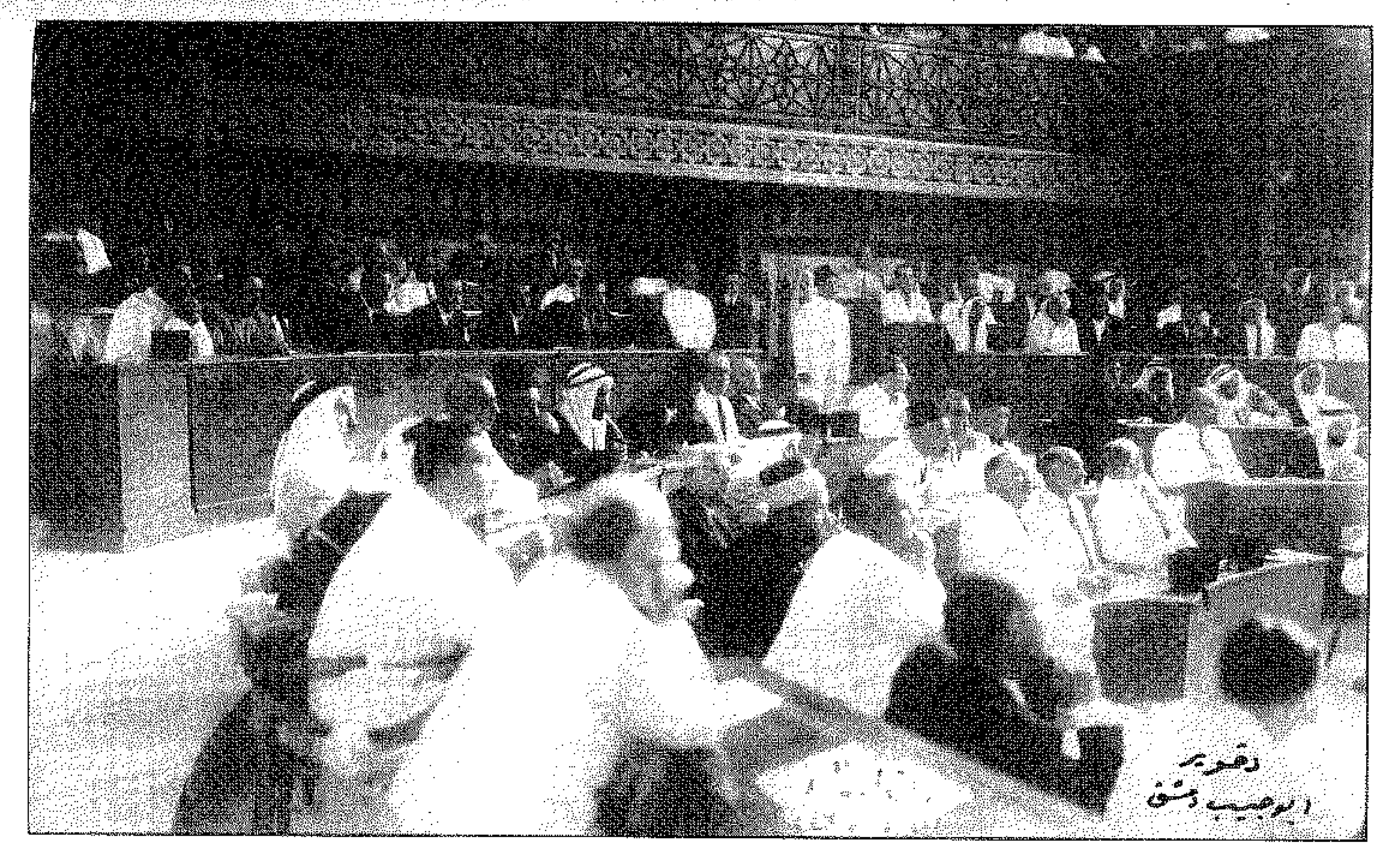
قائمة شكري القوتلي

لنواب مدينة دمشق

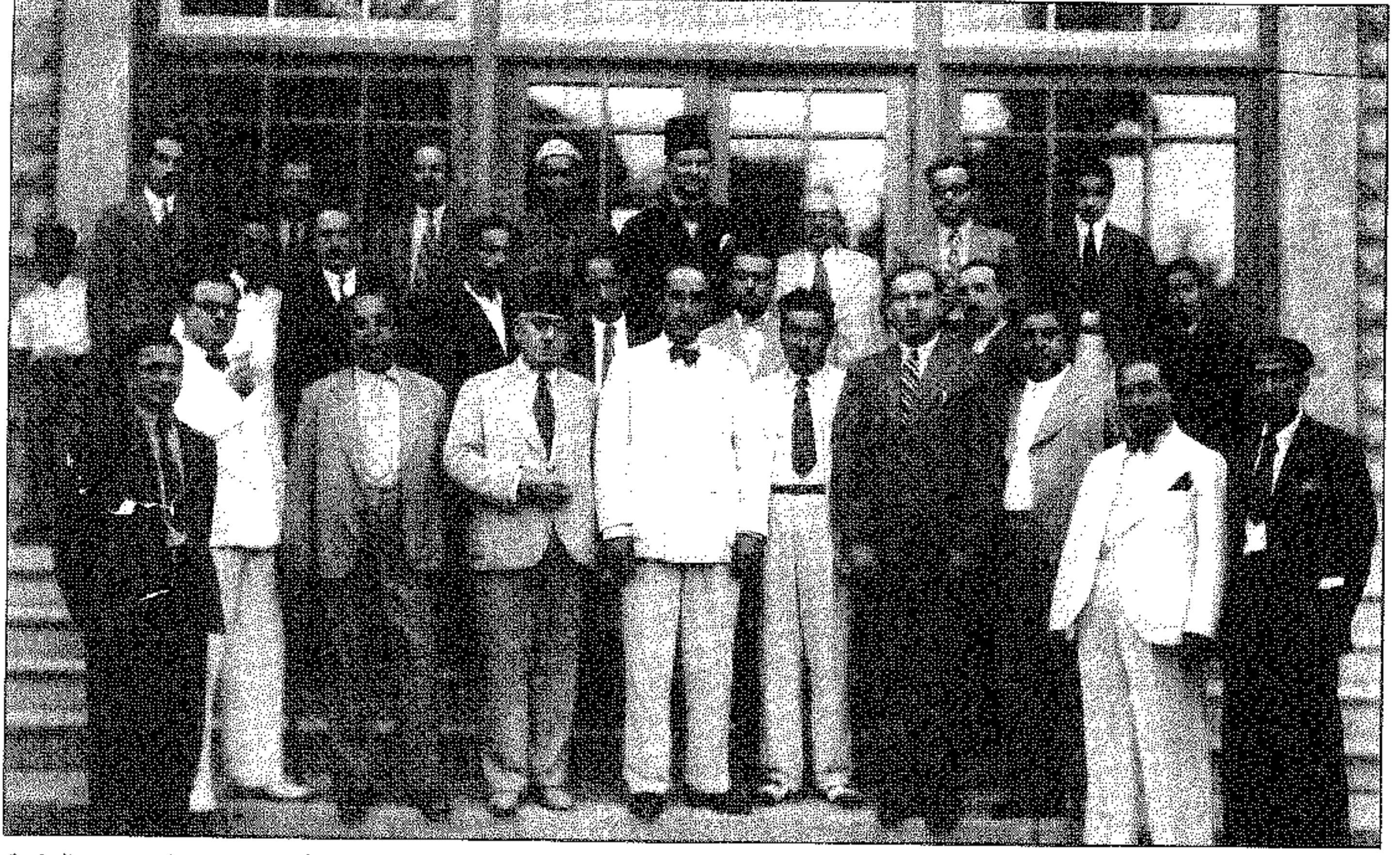
السادة :	السادة :
شكري القوتلي	عبد الحميد الطباع
لطفي الحفار	سعيد الغزي
جميل مردم بك	نجيب الريس
نصوحي البخاري	احمد الشراباتي
خالد العظم	فارس الخوري الاقليات غير المسلمة
صبري العسلي	جورج صحناوي الروم الكاثوليك
نسيب البكري	نعيم الانطاكي الروم الارثوذكس
عفيف الصلح	نزاريت يعقوبيان الارمن الارثوذكس

ملاحظة : على الناخبين إنتخاب هذه القائمة بدون زيادة او نقصان في العدد وان لايقبلوا قائمة لاتحمل هذا التوقيع . جرت انتخابات هذه القائمة في ٢٦ تموز ١٩٤٣ وفازت كلها

قائمة شكري القوتلي لنواب مدينة دمشق في انتخابات ٢٦ تموز ١٩٤٣، والتي انتخب من بينها نجيب الريس نائباً عن دمشق. وقد فازت كلها.



نجيب الريس في المجلس النيابي. (الثاني من اليسار)(دمشق - ١٩٤٤)



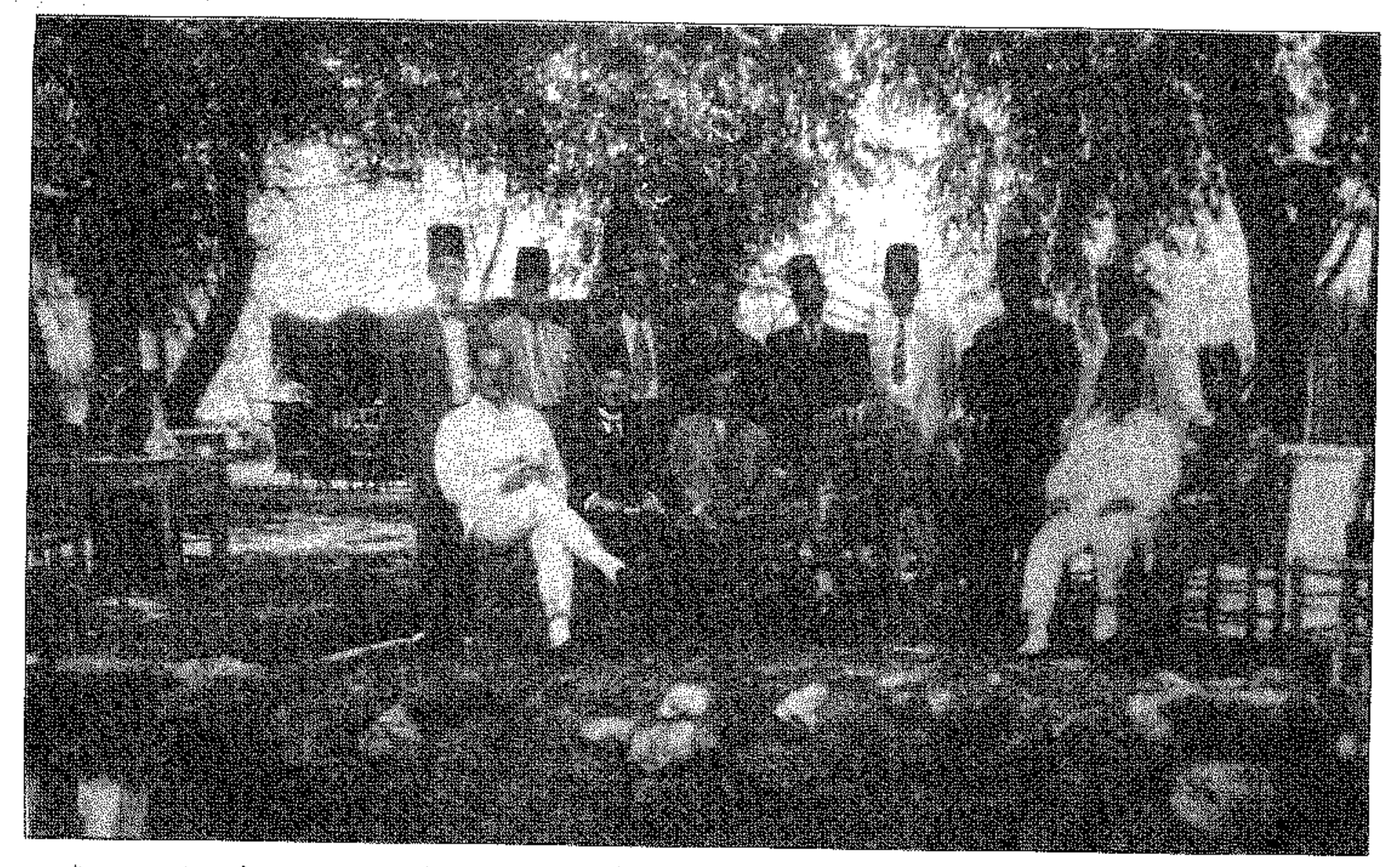
شكري القوتلي في الوسط يحيط به مجموعة من الصحافيين. من اليمين نجيب الريس ونصوح بابيل، ومن اليسار يوسف العيسى. وقدا بدا حبيب كحاله صاحب «المضحك المبكي» وقوفاً وراءه بالطربوش. (دمشق - ١٩٤٠)



نجيب الريس (الثاني وقوفاً من اليسار) مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر والأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود (الملك سعود فيما بعد) (جلوساً) في القاهرة عام ١٩٤١، مع لفيف من الصحافيين والسياسيين السوريين والمصريين. وقد بدا في الصورة (وقوفاً) نصوح بابيل ومعروف الأرناؤوط.



شباب الكتلة الوطنية (حلب - ١٩٣٦) يتوسطهم فارس الخوري. ويبدو نجيب الريّس (بالطربوش) السادس في الصف الثاني إلى اليسار.



زعماء الكتلة الوطنية في نبع الباروك - لبنان (٢٠ تموز ١٩٢٩). من اليمين إلى اليسار جلوساً: لطفي الحفار، هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، فارس الخوري، عبد الرحمن الكيالي، عبد الرحمن الشهبندر. ومن اليمين إلى اليسار وقوفاً: رياض الصلح، فخري البارودي، نجيب الريس، سعد الله الجابري.



نجيب الريّس (الثالث من اليمين) وإلى جانبه ميخائيل اليان مع وفد من المطارنة ورجال الكنيسة قدم لتهنئة شكري القوتلي (الثالث من اليسار) بالرئاسة. (دمشق - ١٩٤٣).

القسم الرابع: ١٩٤١ ـ ١٩٤٩

عود على بدء

أثناء غياب قادة الكتلة عن الساحة السياسية[١]، سعى شكري القوتلي إلى لملمة شتات الكتلة لإعادتها الى الساحة السياسية، وفي ٢٨ شباط ١٩٤١، دعا الى إضراب عام في دمشق احتجاجاً على ارتفاع الاسعار بسبب الحرب العالمية، وامتد الإضراب ليشمل حمص وحماه وحلب ودير الزور واستمر، لغاية بداية شهر نيسان، وخرجت مظاهرات قوبلت بالعنف، ما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى وحصول اضطرابات أجبرت المندوب السامي على استبدال مجلس المديرين والمجيء بآخر ذي صلاحيات تشريعية ورقابية، وأحدثت دائرة الإعاشة والتموين برئاسة خالد العظم، فكان هذا انتصاراً للكتلة أعادها بقوة إلى الساحة السياسية.

بعد غزو الحلفاء للشرق في حزيران ١٩٤١ تغير ميزان القوى، ورجحت كفة بريطانيا التي تسيطر على العراق وفلسطين وشرق الأردن ومصر، في حين مالت كفة فرنسا، وتنامت المخاوف من نية بريطانيا دحر فرنسا في الشرق، و تزامن ذلك مع وعد من الفرنسيين الأحرار باستقلال سورية ولبنان في بيان للجنرال ديغول[٢] أذاعه الجنرال كاترو، ليتضح لاحقاً أن الفرنسيين لم يكن في نيتهم

إنهاء الانتداب قبل عقد اتفاقيات مع سورية ولبنان تؤمّن مصالحهم، وعندما أصدر الجنرال كاترو في ٢٧ أيلول إعلان استقلال ثان، لم يأخذه الوطنيون على محمل الجد، لأنه لم ينص على سيطرة سورية الكاملة على الجيش وقوات الشرطة والخدمات العامة والشؤون الاقتصادية والاتصالات.

وتحت ضغوط الوطنيين والبريطانيين قدّم الفرنسيون الأحرار ما هو أكثر من الوعود، إذ أعيد العمل بالدستور السوري، وتشكلت حكومة برئاسة حسن الحكيم صديق الشهبندر، ليحل مكان مجلس المديرين الذي رأسه خالد العظم، أما رئاسة الجمهورية فعادت للشيخ تاج الدين الحسني، الشخصية المفضلة للفرنسيين، ما أزعج الوطنيين والحكومة، واتهمه حسن الحكيم بالتدخل الفاضح في شؤون عمله، وتقريب مواليه. لكن الحكومة أظهرت عجزاً كبيراً أمام المشكلات الاقتصادية لا سيما مشكلة تأمين الخبز وارتفاع تكاليف النقل ودفع الرواتب والتي أدت إلى اضطرابات في عموم البلاد.

انتهز الوطنيون الوضع الاقتصادي السيئ وراحوا يحرضون على الحكومة، ويحضون الطلاب والعمال والموظفين على الإضراب. إلا أن التطور الايجابي الوحيد الذي سجل لحكومة حسن الحكيم كان إعادة اللاذقية ومحافظة الدروز في شباط ١٩٤٢ إلى سلطة الحكومة. غير أن ذلك لم يكفل لها البقاء طويلاً، وبحلول نيسان ١٩٤٢ أجبر الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة حسن الحكيم على التنحي، وكلف حسني البرازي بتشكيل الحكومة، لكنه كان قد فقد صدقيته بداية الثلاثينيات حين قبل منصباً وزارياً في حكومة عارضتها الكتلة الوطنية، فلم تكن حظوظ حكومته رغم ضمها وطنيين معتدلين، أفضل من سابقتها، وتعرضت لهجمات من كل صوب بسبب الأزمات الاقتصادية والمعيشية واضطرت للاستقالة في نهاية عام ١٩٤٢، ليتم تكليف جميل الألشي بتشكيل حكومة، في الوقت الذي واظب فيه الوطنيون على شن حملاتهم ضد الشيخ تاج، مع بذل المزيد من المساعي لاستمالة البريطانيين أملاً بحصول خلاف بينهم وبين الفرنسيين بشأن سورية. كما بذل السعوديون والعراقيون دوراً في التقريب بين القوتلي والإنكليز، وبدورهم ضغطوا على الفرنسيين لإعادته من منفاه الى سورية، في أيلول عام ١٩٤٢ [٣]. كما عاد أيضاً جميل مردم، وكان لعودتهما أثر كبير في تفعيل النشاط الوطني، لاسيما بعد وفاة الشيخ تاج الدين في ١٧/ ١/ ١٩٤٣، حيث أعلنت فرنسا بعد أسبوع أن الحياة الدستورية ستعود، وحددت شهر تموز موعداً للانتخابات.

وسارعت الكتلة إلى التحرك لترتيب صفوفها، وحض رئيس الكتلة هاشم الأتاسي رفيقيه القوتلي ومردم على حل خلافاتهما وتسوية الخلافات بين رجال الكتلة في حلب ودمشق، لإقامة جبهة موحدة. وبذل، كالقوتلي، مساعي حثيثة لرأب صدع آخر داخل الكتلة بحلب، على خلفية علاقة سعد الله الجابري الوثيقة بكتلة دمشق، ومعارضته دعم تجار حلبيين صاعدين توجهوا لبناء علاقات متينة مع تركيا، خلافاً للوطنيين الدمشقيين المعادين للأتراك منذ أيام الحرب العالمية الأولى، وجاء استيلاء تركيا على لواء إسكندرون ليكرس هذا العداء.

في أيار توجه شكري القوتلي إلى حلب مع وفد من زعماء الكتلة بدمشق، وبعد أيام من المساومة العسيرة تم توقيع اتفاق مكتوب تعهد فيه زعماء الكتلة في حلب[٤] بالتنسيق والعمل معاً لتحقيق الأهداف الوطنية، ولم ينضمّ للاتفاق رشدي الكيخيا وناظم القدسي لكنهما وعدا بعدم العمل على تعطيل الانتخابات، وأن حلب ستصوت بالأغلبية للكتلة التي بدأ القوتلي يدفع لتحويلها إلى حزب.

حاول الجنرال كاترو مساومة القوتلي لإعادة برلمان ١٩٣٦ ورئاسة الجمهورية للأتاسي مقابل اتفاق غير معلن بقبول المعاهدة مقدمة لنيل الاستقلال، إلا أن القوتلي رفض العرض لقناعته بأنها تعني تضحية باستقلال سورية، بعدما بات بالإمكان تنظيم صفوف الوطنيين وضمان فوز الكتلة بالانتخابات[٥] التي بدأت الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى تتهيأ لها، وفي مقدمتهم الشهبندريون، الذين راحوا يروجون دعايات موالية للهاشميين لتنصيب الأمير عبد الله ملكاً على سورية. لتتجدد بذلك دعوات الملكية، وكانت قد بدأت منذ العشرينيات وتراجعت منتصف الثلاثينيات، لتعود وتنشط عام ١٩٤٣ وإلى ما بعد الاستقلال، تحت دعوات توحيد سورية الطبيعية، ومن ثم التوجه للاتحاد مع العراق تحت التاج الهاشمي، ليطوى هذا الملف نهائياً بعد انقلاب الشيشكلي.

التحضير للانتخابات

خلال فترة التهيئة للانتخاب عملت الكتلة على إضعاف حكومة جميل الألشي كي لا تؤثر في النتائج، ودعت في ٧ شباط بدعم من التجار في دمشق الى إضراب عام احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز دام خمسة أيام. وعلى العكس من توقعات الوطنيين، تجاهل الفرنسيون

الإضراب، فتم تنفيذ إضراب آخر في ٢٠ آذار، واجهه الفرنسيون بالقوة، ما أدى إلى أعمال عنف أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، وأضرار بالحافلات الكهربائية والمباني الحكومية والمدارس والمحال، فاضطر الجنرال كاترو إلى تكليف عطا الأيوبي بتشكيل حكومة من الوطنيين المعتدلين.

قادت (القبس) حملة الدعاية الانتخابية الكتلة القوتلي وتصدت لهجوم الجرائد المعارضة والجرائد الموالية للانتداب التي اتهمت مرشحي الكتلة بتقديم رشى للناخبين، منها جريدة (البشير) اللبنانية اليسوعية التي نشرت تقارير تفيد بأن بعض المرشحين اشتروا الأصوات علناً، وجريدة (التوفيق) الحمصية لقولها أن أحد المرشحين عرض ألف ليرة ثمناً لصوت الناخب الثانوي[٦]، واستهجن نجيب الريس استنكار جريدة (البشير) شراء أصوات الناخبين بينما برره لجريدة (التوفيق) إذ إن مراسل (التوفيق) موجود في دمشق ويعرف أن هذا السلوك غريب عن دمشق، أما (البشير) التي تصدر في بلد تنشر بعض صحفه أخباراً عن «أن فلاناً من مرشحي جبل لبنان رصد مائتي ألف ليرة لنجاحه في الانتخابات فهذا شيء طبيعي»!! وقال: «**من أبرك المصادفات أن تجيء شهادة (البشير) بدمشق في اليوم الذي يعلن فيه زعيم الأمة شكري القوتلي فيه استنكاره للإشاعات التي رويت عن محاولات للرشوة وقعت ويعلن بصراحته المشهورة أن هذه محاولات إذا صحت فهي جريمة يعاقب عليها القانون، وتؤدي بالراشي الى حرمانه من النيابة، وبالمرتشي الى السجن، وفعلاً فإن الحكومة والشرطة ودوائر القضاء تقوم بتحقيق دقيق عن هذه الإشاعات... وقد يكون في دمشق بعض مرشحين يشترون، ولكن ليس فيها ناخبون يبيعون، لأن المدينة التي تبيع أرواحها لا تبيع أصواتها**».

جسم واحد

أدار شكري القوتلي الانتخابات باقتدار مكّن قائمته من الفوز وقد ضمت مرشحين من الشهبندريين ووجوهاً جديدة شابة ذات شعبية واسعة، كما كان لتقربه من رجال الدين المسلمين، لاسيما الشيخ عبد الحميد الطباع إمام جامع دنكز، دور كبير في اكتسابه شعبية كاسحة، على أمل جني ثمار هذا التقارب لاحقاً في البرلمان والحكومة. وفي خطاب الفوز الذي

ألقاه شكري القوتلي في جامع دنكز في ٢ آب ١٩٤٣ أكد وقوف الشعب جسماً واحداً إلى جانب الوطنيين[٧].

هيمنت الكتلة على العملية السياسية كلياً، وانخرط القوتلي، وقبل بدء البرلمان دورته، في اختيار أسماء المسؤولين الذين سيتولون المناصب، فوجد نفسه يعود الى معادلة الكتلة ذاتها في تشكيل وزارة عام ١٩٣٦، وانتهاج الممارسات ذاتها من حيث استبعاد الموالين للانتداب وتقريب الموالين للكتلة، لاسيما في وزارة الداخلية، ما أرهق الحكومة لاحقاً بالانتقادات وأدى إلى إضعافها.

عقدت الجلسة الأولى للبرلمان عام ١٩٤٣برئاسة فارس الخوري الذي كان قد ترأس برلمان عام ١٩٣٦، وباشر البرلمان العمل على انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. امتعض الفرنسيون من نجاح الكتلة خصوصاً وقد تم التخلص من الكراسي العشرة التي تعيّنها سلطة الانتداب في البرلمان واستعيض عنهم بأربعة مقاعد على شرفة الدبلوماسيين، مع ثلاثة مقاعد للبريطانيين ومقعدين للأميركيين[٨].

نائباً عن دمشق

في أيام النضال والسجن والإبعاد لم يتوقع نجيب الريس أن يأتي يوم يغدو فيه نائباً في البرلمان، ولكن: «**هذه الأمنية لم تتحقق إلا بعد أن قاد المعركة الوطنية رجل (شكري القوتلي) من أبرز مزاياه الوفاء للذين وفوا لأوطانهم**»[٩]. اعتبر نجيب الريس النيابة عملاً وطنياً لوجه الوطن، فيعرّف النيابة بأنها «**تضحية لا يعرف صاحبها الكسب بل هو يعطيها لا يأخذ منها، ويخسر عليها لا يربح منها.. فإذا كان الذين يطمعون بترشيح أنفسهم من هذا الطراز في وطنيتهم، وفي تضحيتهم، فليتقدموا الى طلب النيابة لأنهم أهلها المستحقون لحمل اسمها والاستقلال بشرفها. أما الأكفياء الذين وهبهم الله كثيراً من العلم والعبقرية والفهم السياسي وحرمهم حتى القليل من الوطنية وأفقر نفوسهم من نعمة التضحية ولذة الجهاد الوطني فهؤلاء أشد الناس خطراً على النيابة وعلى البلاد التي يتكلمون باسمها ويقررون مصيرها لأنهم لا يحللون ولا يحرمون يوم تلوح أمام أعينهم المنفعة الخاصة، والغنم الشخصي، فهم دائماً جياع نهمون**

إلى المال والثروة ولذة الحياة، مفتونون بشهوة المنصب، وجاه الحكم، يتخذون النيابة ليتاجروا بها، ثم ليتخذوها طريقاً الى المنصب الأعلى، والتجارة الرابحة ولو كان هذا على أشلاء الأمة وأطلال البلاد»[١٠].

ترشح نجيب الريس ابن حماه للنيابة على قائمة شكري القوتلي[١١] ليكون أول سياسي غير دمشقي تنتخبه العاصمة السورية، ولدى تشكيل لجان المجلس، انتخب عضواً في اللجنة الداخلية[١٢] وظل نائباً لغاية عام ١٩٤٦. وعلى الرغم من نجاحه كبرلماني لم يترشح لانتخابات ١٩٤٧، وانقطع لجريدته معتبراً (القبس) أهم من البرلمان، وعندما سئل: لقد خبرت الصحافة وجربت النيابة فأيهما أحب إليك؟ أجاب: **«الصحافة طبعاً، فلولاها لما سجنت، ولولا السجن لما صرت نائباً»**.

تحت القبة

في البرلمان كان نجيب الريس كما هو في الصحافة؛ صاحب حجة ورأي، خطيباً مفوهاً، جريئاً عنيداً في دفاعه عن القضايا التي يتبناها، فكانت النيابة سلاحه الثاني في مواجهة خصوم الوطنيين، وتعقب أخطاء الحكومة، وانتقادها ومناقشتها في كل التفاصيل. ومن المسائل التي أثارها في جلسة ١٩ كانون الثاني ١٩٤٤ مسألة التعاقد مع شركة أميركية يشك بأن مالكها صهيوني، والتي شغلت الشارع السوري، وتم استغلالها من قبل المعارضة للنيل من الحكم الوطني، فتقدم نجيب الريس وزميله أحمد الشرباتي النائبان عن دمشق، باستفسارات لوزير المالية خالد العظم عما إذا تعاقدت وزارته مع وسيط صهيوني من تل أبيب لجلب كميات من الورق تكفي الدولة لسنوات، في حين رفضت طلب تجار الورق السوريين الاطلاع على الشروط العامة لصفقة الورق. وفي ردها على الاستفسارات، بيّنت وزارة المالية أنها تعاقدت مع شركة «ووكر كولارد بلين» الموجودة في أميركا بتوسط شركة الريجي التي تشتري منها الورق، فانتدبت الشركة شخصين لتوقيع العقد أحدهما لبناني مقيم في بيروت والثاني فلسطيني مقيم في تل أبيب، ولم تجر العادة في أعمال الدولة أن تسأل المتعاقدين معها عن دينهم ومذهبهم. وأوضحت أن الصفقة «أبرمت لمنفعة الخزينة ولا يوجد بها أية شائبة قانونية». إلا أن هذا الرد لم يقنع نجيب الريس وطالب بالكشف عن المبلغ الذي وفرته بين أن تتعاقد مع تجار سوريين أو مع شركات أجنبية، وقال

«التجار السوريون أبناء البلاد والذين يدفعون الضرائب من حقهم وحدهم أن يكونوا عملاء الدولة السورية لا أن يكون هناك شركة أجنبية مهما كان التوفير». كما أوضح أنه لم يأخذ على الوزارة تعاقدها مع أشخاص بالنسبة لدينهم أو مذهبهم إنما أخذ عليها تعاقدها مع شركة لمذهبها السياسي. فرد عليه وزير المالية خالد العظم بمداخلة مسهبة مفحمة بشقها الاقتصادي لكنها لم تكن كذلك بشقها السياسي، إذ إن «القضية لا تمس العهد الوطني، بل هي بحد ذاتها تافهة، فهي ليست توفير ثلاثين أو أربعين ألف ليرة سورية سنوياً، إنما توفير مليون ونصف المليون من الليرات السورية سنوياً، وتم الاتصال بالشركة الأميركية دون علم بمذهب أصحابها لأنها الشركة التي تجلب بواسطتها شركة الريجي الورق اللازم للتبغ. وبعد الوصول مع الشركة الى أدنى سعر ممكن، تم استدعاء التجار السوريين وسؤالهم إن كان بإمكانهم تقديم أسعار أقل، وكان جوابهم سلبياً ولا يمكنهم تقديم سعر أقل. وتابع خالد العظم: «قد يكون الشخص الذي وقع الاتفاق صهيونياً، أو الشركة صهيونية، ولكن هل كان تجار الورق السوريون الذين ينوون تقديم الورق اللازم سيتعهدون بأن لا يشتروا بضاعتهم من شركة صهيونية وألا يتعاقدوا مع شخص صهيوني، وهل جميع البضائع التي تشترونها حضراتكم وأفراد الشعب أيضاً مصنوعة بيد غير صهيونية؟». ثم وجه سؤاله لنجيب الريس: «هل يستطيع النائب أن يثبت لنا أن ما يلبسه ليس لباساً صهيونياً؟»، قاطعه نجيب الريس بتحد: **«نعم نستطيع أن نثبت و ما نلبسه هو لباس وطني»**.. فقد كان من الصعب عليه التسليم بكلام الوزير في ما يخص مقاطعة البضائع الصهيونية، وهو الذي قاد من خلال جريدة (القبس) أولى حملات مقاطعة البضائع الصهيونية في الثلاثينيات[١٣].

الدس على مردم بك

أما أول اصطدام حصل في البرلمان بين نجيب الريس ووزير الخارجية جميل مردم بك، عندما وجه النواب انتقادات لحكومة فارس الخوري وكانت تخوض مفاوضات متعثرة مع سلطة الانتداب لتسليم الصلاحيات كاملة، وتم لهم ذلك ما عدا الجيش وقوات الأمن، ما جعل الحكومة موضع مساءلة في البرلمان، وتركزت الانتقادات على أداء وزارة الخارجية في تصفية العلاقات مع دولة الانتداب، وافتتاح سفارات وقنصليات وتعيين الدبلوماسيين. ووجه نجيب الريس أسئلة

للحكومة و وزيري الخارجية والمالية، طالباً توضيح ما ورد في تقرير لمراسل جريدة (الأهرام) المصرية في جنيف عن أن «**اتفاقية مالية وقعت بين فرنسا وسويسرا، تسري على البلدان الفرنسية وعلى الجزائر والمستعمرات الفرنسية وعلى سورية ولبنان**» وقال: «**لا أفهم كيف تقحم بلادنا في عداد المستعمرات أو بلاد الحماية؟ فهل لا تزال فرنسا تتعاقد باسمنا وهل لا نزال تحت الوصاية والانتداب؟! لاسيما وأن هناك دولاً كبرى اعترفت باستقلال سورية ثم دعم ذلك بدعوة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو بموافقة فرنسا**»!! منتهزاً الفرصة للحديث عن تقصير الخارجية في تعيين سفراء وقناصل، مع أن موازنتها تكاد تكون الوحيدة التي لم يناقشها النواب لأن موازنتها هذه «سياسة» قومية، مستغرباً حجج الخارجية بالتفتيش عن رجال لوظائف السلك السياسي قائلاً: «**التمثيل السياسي ليس قضية كمالية للزهو والفخار بل هو دعم لاستقلالنا الداخلي وهي حقيقة واقعة، فإذا قلنا إننا لا نجد رجالاً فإننا نقول إننا نشك في كفاءتنا للاستقلال**».

اعتبر جميل مردم بك انتقادات نجيب الريس «نوعاً من (الدس) على الحكومة» وقال إنه لم يكن يرغب في التطرق لموضوع تعيين سفراء في جلسة تبحث أموراً عظيمة، أما وقد شاء النائب نجيب الريس أن يطرقه فلا بد من الإجابة أن «الخارجية بالرغم من مهماتها التي قامت بها أحسن قيام أنجزت تشكيلاتها بأسرع مدة ممكنة وأنشأت المفوضيات الأساسية في واشنطن ولندن وباريس ومصر، كما أنشأت قنصليات في القدس والإسكندرية وحيفا».

احتج نجيب الريس لدى رئاسة المجلس لاستخدام وزير الخارجية كلمة (الدس) قائلاً: «**هل يجوز أن توجه كلمات كهذه في الجواب على كلمات مسبوكة مهذبة؟! أريد من الرئاسة إنصاف المجلس من الحكومة فهل يجوز للحكومة أن توجه مثل هذه الألفاظ الى المجلس؟**». استجاب رئيس المجلس سعد الله الجابري وطلب عدم استعمال ألفاظ كهذه بعد الآن، وتم حذفها من محضر الجلسة وظل مكانها فارغاً. إلا أن جريدة (القبس) نشرت وقائع تلك الجلسة مع ذكر الكلمة المحذوفة[١٤].

ذمّ ممنوع ونقد مباح

ومن أبرز القضايا التي أجاد نجيب الريس الدفاع عنها، سواء كصحافي أو كنائب في البرلمان، كانت حرية ورعاية الصحافة. وفي كل مناسبة كان يذكّر بأن «**الصحافة السورية لا تعاني من**

الرقابة وغياب الحرية وحسب، بل تعاني من غياب رعاية ودعم الدولة». فأثناء الحرب العالمية الثانية اشتدت الرقابة على المراسلات البريدية والصحف، وكانت تتم قبيل النشر، ما يضطر الصحف إلى ترك مساحات بيضاء مكان الفقرات المحذوفة، مع الإشارة الى أنها حذفت بأمر الرقابة. ومع بداية الحكم الوطني وبدء تسلم صلاحيات إدارة البلاد. ومن ضمنها دائرة المطبوعات التي كانت تراقب الصحف وفق تعليمات قرار صادر عن المندوبية العليا السامي في ٣٠ آب ١٩٣٩، تقضي بحصر المراقبة بالمندوب المفوض في المدن وضباط الاستخبارات في الملحقات. لكن بعد نقل الصلاحيات لم تتغير آلية الرقابة، ما أدى إلى مشكلات شائكة شغلت مجلس النواب عام ١٩٤٤. ورغم اتفاق الجميع على إلغاء الرقابة إلا أن المناقشات حول هذه المسألة لم تخل من صدامات لا سيما وقد التبست مع مشاكل تقنية مهنية بحتة. وخصوصاً عندما اتهم النواب دائرة المطبوعات بالمساس بكرامة المجلس، بسبب إيعازها للصحف باجتزاء مداخلاتهم، ما شوّه أقوالهم وتسبب في بلبلة الرأي العام، بالإضافة إلى تجاوزها مهمتها المحصورة في مراقبة الأخبار العسكرية إلى مراقبة الأخبار الداخلية، التي من المفترض أن تكون الصحافة حرة تماماً في نقلها. وذلك بينما كانت الصحف السورية تعاني من تقنين الورق بسبب الأزمة الاقتصادية التي رافقت سنوات الحرب العالمية الثانية. والتي شهدت أيضاً ظهور العشرات من صحف الارتزاق الصغيرة القائمة على الابتزاز (الشانتاج) وترويج الشائعات.

وفي جلسة خاصة بمناقشة البيان الوزاري تشرين الثاني ١٩٤٤، عرّفت الحكومة الصحافة «وسيلة للتفاهم بين الحكومة والشعب وميزان الرقي وانعكاسه في الخارج»، وتعهدت بتعزيز الصحافة وتنشيطها. وانبرى عدد من النواب للدفاع عن حرية الصحافة والمطالبة بإلغاء الرقابة، وقدم نجيب الريس عرضاً لواقع الصحافة السورية ودول الجوار حينذاك، وأكد بداية «**أن الصحافة لا تعاني هواناً في حريتها وإنما تعاني هواناً في كيانها وفي شكلها وفي صورتها، وقد فرضت عليها مراقبة قيّدت حريتها لضرورات حربية وعسكرية لدى إعلان الحرب العالمية، وضعت لظروف تتعلق بكيان الدول المتحاربة ولم توضع لقصد داخلي سوري، وسرعان ما تحولت المراقبة لحماية شخصية للموظفين والحكومات. وكلما كانت تشكل حكومة تعد بإلغاء المراقبة ولكن في الواقع كانت تحبذها لأنها تجعل للصحافة هدفاً واحداً وهو معالجة أمور مسموح بها بنظر الحكومات لا بنظر الحقيقة**». ولفت الى أنه منذ فرضت الرقابة فإن أكثر

من ٩٩٪ من الأخبار المحذوفة ليست من الأخبار العسكرية، بل من الأخبار الداخلية، لأن لدى المراقبين تعليمات غامضة. و «معروف أن الصحافة ذم ممنوع ونقد مباح أما النقد المباح فقد حرمت منه، فلا يستطيع صحافي أن ينتقد دائرة أو يكتب عن أية وزارة أو أن ينتقد محافظاً إلا ويقال له هذا ممنوع مع العلم أن ليس هناك ما يتعلق لا بالأسرار العسكرية ولا بأغراض الحربية ولا بالأمن العام!!».

أما قول الحكومة «الصحافة معيار لرقي الأمة في الداخل والخارج» فرد عليه نجيب الريس بأن «التضحية في زمن الحرب فرضت على الصحافة وحدها دون سائر المهن الحرة، فالمحامون يرافعون كيفما شاؤوا والأطباء يطببون كما يشاؤون ويتناولون من الأجر كما يشاؤون، أما الصحافة فقد صودرت في مادتها الأولية وهي الحرية، ثم قنن عليها تقنين يشبه المصادرة في مادتها الثانية هي الورق»، إذ «نكبّت الصحافة في الحرب بمادتيها الأساسيتين وهما الحرية والورق»، فتم إدخال مادة ورق الجرائد ضمن المواد الخاضعة للكوتا والإعاشة لتباع، بسعر مرتفع قياساً إلى أسعار الورق في فلسطين ومصر وشرق الأردن. وعرض نماذج احضرها من الصحف السورية بدمشق وحلب ومن الصحف في دول الجوار العراق والأردن و فلسطين، التي يعادل حجمها ضعف حجم الصحف السورية وقال: «إذا كانت الحجة بعدم دعم الصحف بالورق هي كثرة الصحف في سورية، ففي بغداد والموصل عدد الصحف يعادل ضعف عدد الصحف في دمشق وحلب، كما أن الصحف الصادرة في يافا بفلسطين تعطى من الورق الكمية التي تتناسب مع حاجتها».

فالصحف السورية قبل الحرب كانت تصدر بثماني صفحات مصورة، ولم يكن حينئذ يصدر مثلها إلا في القاهرة، لكنها تراجعت إلى مستوى أقل من مستوى أية دولة عربية أخرى، ولم تعد مساحتها كافية لنقل كل أخبار الحرب والسياسة ومناقشات مجلس النواب والأخبار المحلية دون أن تختصر إلى حد التشويه. لذلك طالب بتشجيع الصحافة في عناصرها الأساسية. «فالصحافة إذا قيل إنها معياراً لرقي الأمة يجب أن تعطى ما تستحقه من عناية»[١٥].

دوى التصفيق تحت قبة البرلمان لدى انتهائه من عرض مداخلته، تأييداً لما جاء فيها وانتصاراً لقضية أخذت حيزاً هاماً من اهتمام النواب، لاسيما نجيب الريس الذي راح يطالب في جلسات لاحقة بتصنيف عمال المطابع في مطبعة الحكومة كموظفين وليس كعمال[١٦].

(القبس) شوهت أقوال صاحبها

من طرائف المناقشات حول مسألة الرقابة في الدورة الاستثنائية الثانية الخاصة بالموازنة، تلك التي شهدتها جلسة ١٣ كانون الثاني عام ١٩٤٤، لدى التباس أعمال الرقابة على الصحف مع مشكلات تقنية، حيث وجّه النائب عن حلب رشدي الكيخيا نقداً لاذعاً للحكومة واتهمها بحذف ما تشاء من تغطية جلسات البرلمان وترك مساحة بيضاء مكانها يكتب فيها «حذف بأمر المراقبة»، في تصرف اعتبره يمس بكرامة النواب والمجلس.

فأوضح رئيس الحكومة سعد الله الجابري أنه أصدر تعميماً بالتزام الصحف بنص محضر المجلس، وذلك بناءً على شكوى النواب من تحريف الصحف لأقوالهم.

وبعد جدل ونقاش مستفيض بين النواب ورئيسهم، توصل الجميع الى أن أسباب التحريف والاجتزاء هي جلوس الصحافيين في مكان بعيد، وعدم وجود مكبرات صوت تمكنهم من سماع أصوات النواب بوضوح، بالإضافة الى ضآلة حجم الصحف بسبب شح الورق. وزاد الالتباس اقتراح الحكومة تقيد الصحافيين بنص المحضر وتكليف مندوب من المطبوعات لمراقبة ما تنشره الصحف.

حاول نجيب الريس إزالة هذا اللبس بصفته صحافياً قبل أن يكون نائباً، ولفت إلى أنه هو شخصياً شوهت أقواله في جريدته، فإحدى المرات كان في المجلس وذهب إلى البيت، ثم جاءه عدد (القبس) وفيه تغطية للجلسة، ووجد أقواله مشوهة، وقال إن ذلك حصل بدون سوء نية، لأن الصحافيين لا يفهمون كل ما يقوله النواب سوى الذين يتكلمون على مهل وبصوت مرتفع. وقد اشتكوا من ذلك أكثر من مرة، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالمساحة المتاحة في الصحف والوقت اللازم للتحرير، وقال إنه في **«العهد البرلماني السابق كانت الصحف تكتب عن المجالس بالحجم الذي تكتبه عن المجلس الحالي، ولكن كانت مساحات الورق لديها أكبر والوقت اللازم للتحرير أطول. وسبب التشويه الحاصل هو أن الجريدة لا تستطيع نشر كل ما يكتبه مندوبها لأنه مهما اختصر من أقوال النواب والحكومة لا تكفيه أربع أو خمس صفحات، فلا مناص من الاقتصاص، فيختل المعنى»** لذلك اقترح على المجلس تغيير المكان

المخصص للصحافة، وعلى النواب الوقوف في مكان يراه مندوبو الصحف وأن يتكلموا على مهل قبل أن يلوموا الصحافة. أوضح رئيس البرلمان فارس الخوري أن إجراءات اتخذت لحل المشكلات التقنية، وسيتم نصب نصب (مايكرفون)، ولن يسمح لأحد التكلم من مكانه، بالإضافة إلى مشروع بناء قاعة مجهزة لاجتماعات البرلمان، وحاول رشدي الكيخيا العودة إلى إثارة مسألة رقابة الحكومة إلا أن رئيس الوزراء الجابري قاطعه طالباً الكف عن هذا الحديث لأن الحكومة متفقة مع النواب على وجوب الرقابة على المسائل الحربية وما يتعلق بالأمم المتحدة ما دامت سورية تشارك في مجهود الحرب، معتبراً المراقبة ضئيلة إلى حد أنها لا تستحق الذكر، حتى أن أخباراً قد تتسرب من غرفته وتكون سرية وتنشر في الصحف ولا تحذف. كما أن هنالك أخباراً محلية لها تأثير ونتائج سيئة تضطر الحكومة لمنعها، ولا يعني هذا أن المراقب قد يخطئ فيحذف خبراً لا موجب لحذفه. عدا أن الصحافة ليست وحدها مراقبة في الظروف الاستثنائية.. حتى الطعام يخضع للمراقبة. ووافق الجابري النائب الكيخيا حول وجود صحافة «وضيعة»، ولكن لا يمكن للحكومة أن تتدخل لإغلاقها إذا كانت مستوفية الشروط القانونية، ملقياً مسؤولية تمويت هذه الصحافة مسؤولية الرأي العام، فإما يشجعها أو يهملها فتموت. وسأل: «كم واحد منا مشترك بعدد من الصحف ولا يقرأ واحدة منها وإذا فتحها يتردد كثيراً في الحكم إن كان ما تنشره صحيحاً أو (شانتاج) ومع ذلك يدفع الاشتراك ويخجل أن يردها». ثم تعهد بتقديم مشروع قانون للمطبوعات في الدورة المقبلة لحل مشكلة «مهنة جليلة ومحترمة ولمنع المنحط من ابتلاع الراقي». وهكذا حسم الجدل حول موضوع الرقابة[١٧].

ديون الصحافة

من ضمن المسائل المتعلقة بالصحافة والتي ناقشها البرلمان، كانت مخصصات الصحافة من الموازنة العامة. إذ بعدما طالب نجيب الريس وعدد من النواب بزيادة الدعم للصحافة، اعترض بدوي الجبل النائب عن الساحل على ضآلة تلك المخصصات، معللاً اعتراضه بأن «للصحافة ديناً كبيراً على الجميع وزراء ونواباً ومجاهدين، يجب أن يوفى لها، فقد مضى على الأمة ردح من الزمن كمّت فيه الأفواه، وكانت الصحافة المصدر الوحيد الذي يوصل الأصوات التي كانت ترتفع بين فينة وأخرى». كلام بدوي الجبل لم يعجب النائب عن حلب

ناظم القدسي وقال معترضاً: «إن المجلس لا يعطي هذه الاعتمادات على اعتبار أن كل من فيه مديون للصحافة، فالمديون يمكنه أن يدفع دينه من جيبه لا من جيب الأمة». مؤكداً أن إقرار هذه الاعتمادات بفخر «لا كدين بل كواجب وطني، تجاه الأمة لا الصحافة».

تمت الموافقة على رفع مخصصات الصحافة [١٨] من ٣٦ ألف ليرة إلى ٣٨ ألفاً على حساب مخصصات السياحة التي انخفضت من ألفين إلى ألف ليرة، ومخصصات المنكوبين من ثلاثة آلاف إلى ألفين. الأمر الذي أثار استياء النواب وسخريتهم، باعتبار إعانة المنكوبين أهم من أي شأن آخر. ومنهم من سخر من ضآلة مخصصات السياحة مقترحاً حذفها من الموازنة نهائياً وإضافتها لمبلغ نفقات الصحافة «خوفاً من أن يطّلع على الموازنة أجنبي ويرى أن السوريين لا يدركون معنى السياحة»!!. وفي الجلسة التالية أقر المجلس إضافة مبلغ ٢٤ ألف ليرة سورية إلى نفقات مديرية المطبوعات، نصفها خصص للصحافة والنصف الثاني للتوجيه السياسي والدعاية، ليصبح المبلغ الإجمالي للصحافة والمطبوعات ٤٨ ألف ليرة سورية[١٩].

وهكذا أثمرت نقاشات النواب وتكللت بإعلان الحكومة انخراطها بوضع قانون للمطبوعات لتنظيم عمل الصحافة، لا سيما أنه في هذا العام أي ١٩٤٤ أقامت (القبس) الدعوى على وزيري المالية والداخلية وطالبتهما بتعويض مالي عن الضرر الذي لحق بها بسبب إغلاقها مدة (٢٤٨) يوماً من قبل مفوض شعبة التحري. وأثمرت الحملة الصحافية في المجلس النيابي بأن ألغيت كل أنواع الرقابة على الصحف في(٢١ / ١٢/ ١٩٤٤) باستثناء الأخبار العسكرية والشؤون السياسية المتصلة بالأمم المتحدة.

المعارضة الجديدة

بعد فوز الكتلة بقيادة شكري القوتلي في الانتخابات البرلمانية، شكلت الحكومة برئاسة سعد الله الجابري، لكنها لم تنجُ من الانتقادات، خصوصاً أنها لم تمتلك خبرة كافية في التعامل مع مسألة الأقليات، كما لم تمتلك برنامجاً للإصلاح الاجتماعي، بقدر ما أظهر أعضاؤها من حرص في المحافظة على نفوذهم الطبقي. فنشأت معارضة جديدة من الأقليات ومن المهمشين سياسياً وأيضاً من المتنافسين في الكتلة من الحلبيين الذين لم يوقعوا الاتفاق الذي

تم بمساعي شكري القوتلي قبل الانتخابات، وبرزت أسماء ناظم القدسي ورشدي الكيخيا، وزعماء من عصبة العمل القومي: عدنان وحلمي الأتاسي وأحمد الشراباتي. كما برز النائب الحموي الشاب أكرم الحوراني الذي رفض سياسة الوطنيين المتماهية مع قدامى المحاربين، وقاد مع ابن عمه عثمان حزب الشباب ضد الكتلة الوطنية وتنظيم الشباب الوطني التابع لها، وأدّى فوزه في البرلمان عام ١٩٤٣ إلى إبراز (المسألة الاجتماعية) لأول مرة. فمثّل تياراً معارضاً جديداً على الساحة السورية، بالإضافة إلى مجموعات أخرى وحركات أخرى صغيرة متنامية كالبعثيين والشيوعيين والإخوان المسلمين، وسعت كل مجموعة إلى وضع برنامج لمعالجة مسألتين كانت نخبة الوطنيين قد تعاملت معهما بسطحية، **الأولى** العروبة والإسلام، **والثانية** المجتمع والاقتصاد.

ومع نهاية الحرب باتت المعارضة الجديدة التي غلب عليها التوجه الاجتماعي قوة فاعلة على الأرض. وبدأت خطابات وكتابات ميشيل عفلق تجذب الشباب إذ قدّم أكثر الشروح تماسكاً بشأن علاقة القومية العربية بالإسلام. ودعا الى إنشاء حركة إنسانية عربية، بالإضافة إلى ظهور الحزب الشيوعي بزعامة خالد بكداش الدمشقي الذي كان قد انتسب إليه عام ١٩٣٠، ودعم الكتلة في مفاوضتها حول معاهدة ١٩٣٦. كما بدأت مجموعات دينية تتشكل في المدن كـ (شباب محمد) أو (شباب المسلمين)، ودار الأرقم التي أسست عام ١٩٣٥ في حلب وأصبحت (الإخوان المسلمين) عام ١٩٤٤. وبالتوازي مع ذلك تحول عدد من الجمعيات الخيرية الدينية التي أنشئت في العشرينيات والثلاثينيات إلى العمل السياسي، بعد أن كان نشاطها محدوداً في مناهضة مظاهر الثقافة الغربية في الحانات والسينما وملابس النساء المتحررة، حيث برزت خلال الحرب مسألتا المرأة والتعليم، مع انتشار الأفكار العلمانية وتنامي الانفتاح على حركات التحرر الغربية، التي أتاحت لنساء الطبقة العليا والوسطى، لاسيما نساء قادة الكتلة وبناتهن، الانخراط في العمل السياسي كمشاركات في تنظيم الإضرابات والمظاهرات وفي الأنشطة الاجتماعية الخيرية.. إلا أن هذا النشاط اصطدم برجال الدين الذين رأوا فيه خطراً على التقاليد والقيم الإسلامية، وتهديداً لمكانتهم ودورهم في المجتمع. فكان على الجمعيات الدينية في بداية الاربعينيات مجابهة هذا التوجه.

قمع الرذيلة

ففي عام ١٩٤٢ قام مشايخ جمعية (الغراء) وجمعية (الهداية الإسلامية) بتنظيم مظاهرة احتجاجاً عل خروج النساء سافرات إلى الأماكن العامة، وارتيادهن السينما والتنزه مع أزواجهن متكئات على أذرعهم. وطالبوا بتخصيص مقصورات للنساء في (الترام)، وإغلاق الحانات والملاهي المجاورة للأماكن الدينية والثقافية، وإنشاء شرطة أخلاقية لقمع الرذيلة، وأسلمة التعليم والتركيز على تاريخ الإسلام والعرب لا على التاريخ الأوروبي واللغة الفرنسية. إلا أن الاحتجاجات تلاشت بعدما لقيت مقاومة من طلاب مدرسة التجهيز وتجاهلاً من الحكومة، لتعود تلك الجمعيات إلى الواجهة بعد عامين لدى وقوع صدامات عنيفة جراء الاحتجاج على مشاركة نساء مسلمات سافرات في حفل رعته زوجة وزير التعليم نصوح البخاري دعت إليه جمعية مسيحية، وسط صعود لحركات تحرر المرأة التي قادتها نساء وبنات قادة الكتلة. وحين شاع نبأ إقامة الحفل، طلب المشايخ من رئيس الشرطة العقيد أحمد اللحام إلغاءه، إلا أنه رد بعدم إمكانية ذلك كون الحفل مسيحياً، ولكن بالإمكان الطلب من منظمي الحفلة منع دخول السيدات المسلمات. ولم يقبل المشايخ بهذا الاقتراح وتظاهروا احتجاجاً أمام منزل الوزير البخاري ونادي الضباط الفرنسيين، حيث كان مقرراً أن تقام الحفلة، وحصلت مواجهات بين متظاهرين مسلحين بالمسدسات والسكاكين ورجال الشرطة الذين أطلقوا النار وقتلوا اثنين من المتظاهرين، فتدخل رئيس الحكومة سعد الله الجابري وطلب تأجيل الحفلة، في حين طوقت الشرطة قادة المتظاهرين، وفي مقدمتهم الزعيم الثائر شيخ الميدان محمد الأشمر، وفي اليوم التالي حصل اضطراب في حي الميدان وقطعت الطرق، وسكة الحديد المتجهة إلى حوران.

جمعية (الغراء) التي نظمت حملات الاحتجاج، كانت تنتظر من الرئيس شكري القوتلي موقفاً مسانداً، رداً لـ«الدَين» إذ سبق وساندته في الانتخابات. وكان رئيس الجمعية الشيخ عبد الحميد الطباع، الذي فاز بمقعد في مجلس النواب، يطمح إلى بسط مزيد من النفوذ الديني على الدولة، وجاءت المظاهرات المسلحة التي نظمتها جمعية (الغراء) عرضاً للقوة، إلا أن رئيس الحكومة سعد الله الجابري تعامل مع المظاهرات كقضية انتهاك للنظام العام، وقال لمسؤول بريطاني: «إننا مصممون على معاملة جميع القضايا الدينية كقضايا نظام عام، فإذا ثار المسلمون

على المسيحيين فإننا سنعاقبهم، وإذا ثار المسيحيون على المسلمين فإننا سنعاقبهم كذلك» وتمكن من احتواء الأزمة، ونجح في الحصول على دعم الشارع، حيث قام بإبلاغ أهالي الميدان أن جمعية (الغراء) أقدر على تأمين الطحين للمحال هناك، لأن الحكومة لا تنوي فعل ذلك «إلا حين يقتنع الجميع بأن الحكومة هي السلطة المسؤولة الوحيدة»[٢٠].

ومع أن الحكومة الوطنية فرضت موقفها على الشارع في تلك الحادثة، إلا أنها كشفت عن الضعف الذي أصاب الكتلة الوطنية أمام صعود الحركات الدينية والثقافية والشيوعية والعلمانية، وما أثارته من قضايا سياسية واجتماعية حساسة، ستكون بعد الاستقلال محوراً للخلافات بين السياسيين التقليديين مهندسي الاستقلال وبين التيارات والحركات الصاعدة، وستنعكس بوضوح على صفحات (القبس) ومواقف صاحبها نجيب الريس النائب عن دمشق، الذي كان، وفق انتمائه لطبقة السياسيين التقليديين، على عداء مع الشيوعيين والاشتراكيين، وعلى خلاف مستحكم مع الإخوان المسلمين.

الهوامش

(١): قسم من الوطنيين حكم بالسجن بقضية التآمر على الجيش، كما غاب جميل مردم بك و سعد الله الجابري ولطفي الحفار في بغداد على خلفية اتهامهم باغتيال الشهبندر.

(٢): جاء في بيان الجنرال كاترو: «أعلن أني أتولى سلطات ومسؤوليات وواجبات ممثل فرنسا في الشرق... وباسم زعيمها الجنرال ديغول، وبهذه الصفة جئت لإنهاء نظام الانتداب وأعلن أنكم أحرار ومستقلون».

(٣): شكري القوتلي. لم يكن مريحاً للفرنسيين لتمثيله الجناح المتشدد في الكتلة قياساً إلى جميل مردم الدبلوماسي المرن، وكذلك كان موقف الإنكليز من القوتلي لمعارضته وقف دعم الثورة الفلسطينية، وجاء تعاونه مع دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية ليزيد النفور الفرنسي ـ الإنكليزي منه.

(٤): وقع اتفاق الكتلة في حلب الدكتور عبد الرحمن الكيالي، والدكتور حسن فؤاد إبراهيم باشا، وأحمد خليل المدرس وسعد الله الجابري.

(٥): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٦): (القبس) في ٢٣ / ٧ / ١٩٣٤.

(٧): قال القوتلي في خطابه بجامع دنكز «الآن أثبت الشعب وحدة طبقاته وأهدافه، وتبددت الشكوك كافة ونعلن اليوم موقفاً بمواكبة ماضينا وحاضرنا، موقفاً يعدّنا للمستقبل..».

(٨): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٩): من حوار مع سعيد فريحة نشر في العدد الأول من مجلة (الصياد) في بيروت.

(١٠): افتتاحية (القبس) ٢٨/ ٤/ ١٩٤٣.

(١١): ضمت قائمة شكري القوتلي في انتخابات ١٩٤٣: نجيب الريس ولطفي الحفار وجميل مردم بك ونصوح البخاري وخالد العظم وصبري العسلي ونسيب البكري وعفيف الصلح وعبد الحميد الطباع وسعيد الغزي وأحمد الشراباتي وفارس الخوري وجورج صحناوي ونعيم الأنطاكي ونزاريت يعقوبيان.

(١٢): ضمّت اللجنة الداخلية في البرلمان نجيب الريس وعلي هارون وحامد المحمود الحامد وجميل الشماط.

(١٣): الجريدة الرسمية، جلسة الدور التشريعي الثالث، الدورة العادية، الجلسة ١٧، يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٤٤.

(١٤): الجريدة الرسمية، الجلسة السادسة من الدورة العادية الرابعة، ٩ نيسان ١٩٤٥، برئاسة سعد الله الجابري.

(١٥) : الجريدة الرسمية، محضر الجلسة المخصصة لمناقشة البيان الوزاري في ٣١ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(١٦): الجريدة الرسمية، محضر جلسة ١٢ كانون الثاني ١٩٤٤ من الدورة الاستثنائية الخاصة بالموازنة.

(١٧): الجريدة الرسمية، محضر جلسة ١٣ كانون الثاني عام ١٩٤٤ من الدورة الاستثنائية الخاصة بالموازنة.

(١٨): الجريدة الرسمية، جلسة البرلمان الاستثنائية الخاصة بالموازنة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٤.

(١٩): الجريدة الرسمية، جلسة البرلمان، ١٨ كانون ١٩٤٤ الدورة الاستثنائية الخاصة بالموازنة.

(٢٠): (سورية والانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

لبنان وطن مسيحي

على عتبة الاستقلال مع بدء عقد الأربعينيات من القرن العشرين، اقتنع زعماء الحركة الوطنية في سورية ولبنان من دعاة الوحدة بأن انفصال البلدين بات أمراً واقعاً، بعد أن كانت هذه القضية موضع تجاذب كبير بين دعاة إلحاق لبنان بسورية، أو إعادة الأقضية الأربعة، وبين دعاة القومية اللبنانية، واستقلال لبنان الوطن الماروني. أثير هذا الجدل لدى طرح قضية التعاقد مع فرنسا وإلغاء الانتداب، حيث علت الأصوات السورية مطالبة بتوضيح مصير الأقضية الأربعة وما إذا أخرجت نهائياً من الجسم السوري وإلى الأبد؟. فدعاة الاستقلال، وفي مقدمتهم بطريرك الموارنة مار أنطونيوس بطرس عريضة، كانوا ينكرون تابعية تلك الأقضية لسورية بالأساس، وقد صرح بذلك في حوار مع جريدة (المقطم) المصرية ١٩٣٣ وأعادت نشره (القبس) ليردّ عليه نجيب الريس بأن:

«لستم أنتم يا سيدي الذين سلبتم هذه الأجزاء من سورية وألحقتموها بلبنان لأنكم أنتم وكل من في لبنان لستم قادرين على نقل حفنة من رمل طرابلس أو حجر

من قلعة بعلبك وضمها إلى لبنان القديم، بل الذين اقتطعوا وأخذوا هذه البلاد هم الفرنسيون أصحاب الأساطيل والجيوش والمدافع، فأنتم لستم الآخذين، بل أنتم المأخوذ لكم.. أما الوطن اللبناني الحقيقي والذي كانت له حدود ثابتة بعد عام ١٨٦٠ ومع ذلك لم يكن مستقلاً بالمعنى المفهوم من الاستقلال السياسي لأن راية السلطان كانت ترفرف عليه رغماً عن أن متصرفه كان يعيّن باتفاق الدول الأوروبية.. لبنان ليس وطناً مسيحياً أو إسلامياً بل هو وطن للجميع. وإن اختلاق لبنان وتكبيره وإعلان استقلاله كان مؤامرة إكليركية استعمارية والمستقبل للفكرة القومية الوطنية القومية لا للفكرة الدينية، لاسيما في هذه البلاد التي تحيط بها دول عربية مستقلة والفكرة القومية تكتسح كل ما يقف في طريقها من حواجز مذهبية أو طائفية وها هي المبادئ العلمانية ترضعها الأمهات مع اللبن. فلا وطن مسيحي بعد ذلك ولا إسلامي بل وطن سوري عراقي لبناني أردني وبالتالي وطن عربي لا عوج فيه».

وأضاف نجيب الريس مخاطباً زملاءه من اللبنانيين الموارنة:

«لم نكره هذه الصراحة التي تحدّث بها غبطة بطريرككم لنتخذ منها أبلغ تكذيب لكم على كل ما سبق وقلتموه، من أن لبنان ليس وطناً مسيحياً أو إسلامياً بل هو وطن للجميع.. إنكم كنتم غير صريحين وكنتم لا تقولون الحقيقة... أما الآن ومادام لبنان على وضعه الحاضر، وما دامت الطائفية تسوده والبطاركة والمطارنة يتكلمون باسمه فنحن نريد أن نسأل: كيف تريدون أن يكون لبنان وطناً مسيحياً والأكثرية العددية فيه والعقارية هي للمسلمين!!.. بالأمس يقف رجل عظيم كالأستاذ فارس الخوري في قلب مدينة حلب خطيباً في النصارى فيقول لهم: لا أقلية ولا أكثرية بل نحن جميعاً سوريون عرب نَدين بدين الوطنية والقومية، ويقف هذا المسيحي الكبير معلّم الشباب السوري في وسط الجامع الأموي في حلب، في سبعين ألف نسمة مسلمين ومسيحيين فيدعو إلى القومية وإلى تناسي هذه الفوارق

المذهبية. بينما يقف فارس الخوري مثل هذه المواقف الفخورة في سورية، يرتفع صوت أكبر رجل في الموازنة على صفحات المقطم بصفته زعيماً سياسياً لبنانياً، فيقول إن لبنان وطن مسيحي !!.»[1].

عدو للعرب والإسلام

دافع نجيب الريس عن عروبة لبنان في مواجهة التيار الماروني المتشدد ممثلاً بالرئيس إميل إده، الذي حوّل لبنان خلال خمسة وعشرين عاماً إلى «أكبر عدو للعرب والإسلام، مع أنه أكثر بلد عربي خدم اللغة العربية والآداب الإسلامية أيام كانت مهددة بالفناء». ويتأسف على ما وصل إليه لبنان في عهده حتى بات «العرب والمسلمون في مصر والعراق والشام وفلسطين والحجاز واليمن، يرون لبنان في سياسته الحاضرة، العدو الخطر للعرب والإسلام يتآمر رجاله المسؤولون على استقلال كل قطر من أقطارهما.. وكنا نحسب أن الحكومات اللبنانية في ظل رئيس الجمهورية إميل إده تكره سورية وحدها وتتآمر على استقلالها وتشجع كل فتنة تنشب.. وقد تكون معذورة بعض العذر لأن سورية إذا استقلّت فسيكون استقلالها سبباً في حرمان لبنان من نعم اقتصادية وفيرة ينعم بها على حساب السوريين. لقد كنا نظن أن عداء الحكومة اللبنانية في عهد إده موجّه لسورية وحدها، وإذا بنا أمام عداء عام لسورية والعراق والعرب والإسلام... لقد أرادت فرنسا أن تجعل في الشرق (دولة) غير عربية وغير إسلامية، فاختارت لبنان مكاناً لها رغماً عن أن نصف رعايا هذه الدولة عرب سوريون ومسلمون أيضاً، واختارت حكام هذه الدولة كلهم تقريباً من تلاميذ اليسوعيين ودعاة الرهبان ومحاسيب البطركيات والكنائس. فأقاموا دولتهم على أعناق المسلمين، ولكن الذين يؤلفون أكثر من نصف سكان لبنان في العدد وأكثر من ثلاثة أرباعه في الثروة، لم يعتقدوا يوماً في حياتهم بأنهم لبنانيون بل كانوا وما برحوا وسيظلون عرباً بأرواحهم وعقائدهم وميراثهم، لأنهم يعيشون في دولة يكرهونها ويخضعون لحكومات لا يحترمونها لأنها ليست منهم ولا من أخلاقهم ولا من ميراثهم... هذه الحقيقة تقلق دائماً حكومات لبنان، لأنهم يعتقدون بأن أكثرية سكان لبنان لا تؤمن بالدولة اللبنانية، ولا بالقائمين عليها، ولذلك فإن رجال هذه الدولة يبعدون عن هذه الأكثرية كل مظهر من مظاهر العرب والإسلام سواء أكان علماً أم كان لباساً أم كان (جملاً)!».

في عام ١٩٣٥ تبدلت الأجواء في سورية ولبنان لدى التوصل الى اتفاق اقتصادي وتراجع الوطنيين السوريين عن المطالبة بإعادة الأقضية الأربعة بعد تقاربهم مع الموارنة اللبنانيين، ما أثار حفيظة الفرنسيين فكتبت جريدة (لاديبيش نوفيل) الفرنسية تسخر من هذا التقارب معتبرة أن الوطنيين السوريين يقدمون باتفاقهم «أزهاراً مسمومة» لغبطة البطريرك عريضة، الذي سارع بدوره للرد عليها بأن الموارنة «يقبلون هذه الأزهار من السوريين سواء كانت مسمومة أم نقية، لأن هذا يعنيهم وحدهم» مستنكراً تدخل الفرنسيين، إذ «ماذا يضر الآخرين إن اتفقنا؟ إن قضية اتفاقنا مع السوريين ليست قضية أزهار مسمومة بل هي قضية مصلحة أو مصيبة جمعتنا».

رحبت (القبس) والجرائد السورية بموقف البطريرك، ولم ير نجيب الريس عجباً في الاتفاق والاتحاد بين السوريين واللبنانيين بل العجب في تأخره وهم يعلمون أنهم مرغمون على ما توجبه المصلحة ويفرضه حب البقاء. «**فالمسلم يظل مسلماً والمسيحي يظل مسيحياً والوطن يبقى للاثنين ما دامت مصلحة سورية في سيادتها وفي اقتصادياتها وفي ثروتها هي نفسها مصلحة لبنان**»[٢].

رسالة مجرمة

التقارب السوري ـ اللبناني لم يحدّ من الدعايات الفرنسية التي كانت تبثها الجرائد الناطقة بالفرنسية في بيروت ضد الوطنيين اللبنانيين، فكتبت (الأوريان) أن «فكرة الوطن اللبناني ولدت للدفاع عن كيان لبنان تجاه الفتح العربي الفيصلي، ثم نمت هذه الفكرة وترعرعت وكانت التراث الذي خلّفه الكهول للناشئة اللبنانية.. وإن مهمة تكوين الوطن القومي اللبناني تشبه في كثير من نواحيها مهمة تكوين الوطن القومي الصهيوني. أي أنها رسالة الوطن تكمن من ورائها فكرة الدين، فكما أن الرسالة الصهيونية تجمع تحت لوائها يهود العالم كذلك (الوطن القومي). هذه الرسالة ستؤدى حتماً ولكن تأديتها لن تكون على أيدي رياض الصلح وإخوانه من رجال المعارضة!».

اعتبرت (القبس) ما كتبته (الأوريان) بمثابة «**التردي في مهاوي الصغار، والنزول الى منزلة العبد**» وأن هؤلاء لا يمكنهم السموّ فوق أنفسهم ليبحثوا (فكرة الوطن)؟. وجاء ردّها في افتتاحية كتبها وجيه الحفار بيّن فيها أن «**فكرة الوطن اللبناني موجودة قبل الفتح الفيصلي وكان لبنان في العهد التركي معترفاً باستقلاله وبكيانه، وكلام (الأوريان) إنكار لوجود الفكرة فيها**

سبق، وليس من صالح لبنان في شيء أن يكون حديثاً في تأسيسه إلى هذا الحد! لكنها تفسح مجالاً رحباً لرميها بالجهل. وأما أن رسالة الوطن القومي اللبناني هي رسالة الصهيونية فهو قول يستنكره جميع اللبنانيين، لأن وطنية لبنان أيقظتها الحوادث وأثارها الألم من مكمنها، هي وطنية خالصة لا تمتزج بها أسباب الدين»، أما قول (الأوريان) إن (الرسالة الوطنية اللبنانية) - كما تفهمها هي - لن يؤديها رياض الصلح ورجال المعارضة، هي «رسالة مجرمة قد تكون رسالة (الأوريان) وحدها ولكنها على كل حال ليست رسالة لبنان»[٣].

سرعان ما ثبت صحة ما قالته (القبس)، ففي كانون الثاني ١٩٣٦ وبعد نحو تسعة أشهر من الاتفاق السوري اللبناني، مشت سورية إلى بكركي لتهنئ بطريرك الموارنة بعيده، وكتب نجيب الريس افتتاحية قال فيها: «هذه أول مرة تمشي فيها سورية إلى لبنان لا للنزهة ولا للتجارة بل لتدشين عهد طالما بقينا عليه وطالما نادينا به، وطالما قلنا إنه الوسيلة الوحيدة الناجحة لخلاصنا جميعاً، فإذا بهذا العهد الذي نشدناه طويلاً وأخفقنا في الوصول إليه كثيراً يدشن في بكركي وعلى باب كنيستها وأمام هيكل المسيح، بعد أن دشن في الجامع الأموي وعلى باب محرابه وإلى جانب ضريح النبي يحيى، فالتقى أصحاب العهدين وتصافحت أكف البلدين، ونفست زفرة الصدرين بالألم المشترك والمصيبة الواحدة ونادى سيد لبنان بصوته الداوي بالحرية وبطلب الخلاص. وصاح خطيب سورية ونائبها والمتكلم بلسانها فخري البارودي أن دماءنا ودماءكم أيها اللبنانيون قد سالت للدفاع عن هذه البلاد وعلى أرض الوطن الواحد وعلى ضفاف العاصي منذ مئات السنين. أجل لقد التقت سورية ولبنان على أعواد المشانق في عهد جمال باشا كما التقت دماؤنا على ضفاف العاصي في عهد الغزاة الرومانيين.. واليوم نلتقي من جديد في صعيد واحد وفي بكركي نلتقي لنطلب الحرية وننشد الخلاص»[٤].

صوت الوطنية المدوّي

إذا اعتُبر شكري القوتلي زعيم حركة الاستقلال في سورية في الأربعينيات، فإن صديقه رياض الصلح كان زعيمها في لبنان، أما صديقهما المشترك نجيب الريس فكان صوت الحركة الوطنية المدوي في الصحافة السورية، ليس فقط في الأربعينيات بل طوال فترة الانتداب

والحكم الوطني، فقد كان حارساً للهوية العربية لسورية ولبنان، جنباً إلى جنب مع رفاقه السياسيين والصحافيين من الوطنيين اللبنانيين الذين ارتبط معهم بعلاقات صداقة تعمقت أيام السجن والنفي، وكان كلما تعرض للسجن أو تعرضت جريدته للتعطيل يهبّون للدفاع عنه، من أصدقائه ميشال زكور وسليم تقلا وحميد فرنجية وكميل شمعون وحبيب أبو شهلا إلخ. وكان يفاخر بأنه تتلمذ على أيدي خليل كساب وجبران تويني، معتبراً صحافيي لبنان من أرقى وأنضج الصحافيين في البلاد العربية، عدا إعجابه وفخره بمن تتلمذوا على يديه كالكاتب توفيق يوسف عواد والصحافي سعيد فريحة. مع هؤلاء خاض نجيب الريس معارك الدفاع عن المصالح المشتركة السورية ـ اللبنانية، وعندما بات الجميع في البلدين على يقين بعدم جدوى دعوات ضم لبنان الى سورية بعد توقيع المعاهدتين السورية ـ الفرنسية (أيلول ١٩٣٦) واللبنانية والفرنسية (تشرين الثاني ١٩٣٦) تراجعت دعوات الوحدة، واتجه خطاب نجيب الريس المتشدد بهذا الخصوص، إلى الاعتدال واللين، وجاءت الحرب العالمية ومن ثم فترة الركود السياسي أواخر عقد الثلاثينيات لتؤجل الخوض في هذه الأمور.

جبهة سورية ـ لبنانية

في غضون ذلك بدأ زعماء السنة في بيروت بالتنافس على السلطة، وبينما مال سنّة طرابلس للوحدة مع سورية، رأى التجار السنّة بأن علاقات لبنان مع الغرب ستعود عليهم بالمنفعة كما تعود على المسيحيين المدعومين من الغرب، حيث كان لبنان مركزاً لاستيراد السلع الغربية وإعادة تصديرها الى سورية، جراء احتكارهم الوكالات الغربية بسبب الدعم الغربي، وفي عام ١٩٤٣ كان تحالف البرجوازية التجارية الإسلامية والمسيحية هو من أوصل أنصار لبنان عربي مستقل الى السلطة، ويمثلهم بشارة الخوري الذي أصبح رئيس جمهورية ورياض الصلح الذي أصبح رئيساً للوزراء(٥).

بارك نجيب الريس الحكم الوطني في لبنان، الذي اتفق مع الحكم الوطني في دمشق على طرح موقف تفاوضي موحد للحصول على الاستقلال التام، حيث كانت «**المرة الأولى منذ خمسة وعشرين عاماً التي يلتقي فيها لبنان وسورية في جانب واحد، في مدينة دمشق وتلتقي فرنسا معهما في جانب آخر**».

روّجت (القبس) للاتفاق، وردّ صاحبها أسباب إتمامه إلى «**السياسة اللبنانية الجديدة والموقف الاستقلالي الصحيح في ظل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري الرجل الكبير في وطنيته وأمانته وإصراره على استقلال لبنان وسيادته، وفي عهد رئيس الوزراء المجاهد القديم والمناضل الشجاع رياض الصلح**». وقارن بين هذا الموقف وبين موقف مثله عام ١٩٣٨ يوم كان البحث في تسلم المصالح المشتركة لا يجري بين سورية وفرنسا بل بين لبنان وسورية وفرنسا، حينها كانت فرنسا تبرر مماطلتها في تسليم الصلاحيات والمصالح المشتركة بعدم اتفاق سورية ولبنان. «**فالحكومة اللبنانية في عهد إميل إده كانت ترفض تقريباً استلام المصالح المشتركة وتعرقل المفاوضات مع سورية بحجة أن لبنان يكون مظلوماً. وكان البحث معها عقيماً لأنها لا تريد أن تتخلى فرنسا عن أي شيء**»[٦].

نال التحالف السوري ـ اللبناني دعماً عربياً واعترافاً أميركياً وسوفياتياً بالحكومتين اللبنانية والسورية الوطنيتين، وتعهُّد بريطانيا بحصولهما على الاستقلال التام. إلا أن فرنسا ظلت على تشددها، فيما اتخذ رياض الصلح المواقف الأكثر صدامية، وعندما تبنى البرلمان اللبناني اقتراحه باعتبار اللغة العربية لغة رسمية وحيدة في لبنان وحذف جميع ما يشير إلى امتيازات دولة الانتداب وسلطاتها وإنهاء عزلة لبنان عن العالم العربي، قام المندوب السامي هيللو باعتقال الرئيس بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح وثلاثة وزراء ونائب واحد في خطوة غير مسبوقة، وعلى مدى أسبوعين عمّت المظاهرات التي وحدت البلاد ضد الفرنسيين، فسارعت بريطانيا لدعم الحكومة اللبنانية، وأرغمت اللجنة الوطنية الفرنسية على إطلاق الزعماء المعتقلين، واستدعي الجنرال هيللو، وأعقب ذلك نقل سلطات للحكومتين اللبنانية والسورية كان الفرنسيون يحتكرونها.

استقلال منقوص

في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ ألقى رئيس الوزراء سعد الله الجابري خطاباً تاريخياً في البرلمان أعلن فيه نتائج مفاوضات تسليم الصلاحية وأكد أن الجانب الفرنسي أبدى استعداده لتسليم جميع الصلاحيات للحكومة السورية، وأذاع نص البيان المشترك الذي وقعه الجنرال كاترو

ورئيس الوزراء رياض الصلح ووزير خارجية لبنان سليم تقلا ورئيس الوزراء سعد الله الجابري ووزير الخارجية جميل مردم بك ووزير المالية خالد العظم. قوطع خطاب الجابري بعاصفة من التصفيق ثم وقف النواب دقيقة صمت على أرواح الشهداء، بينما خص النائب نجيب الريس قائد الثورة السورية سلطان باشا الأطرش بالشكر.

شكّل إعلان رئيس الحكومة حينها مفاجأة للشعب السوري، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن سورية حصلت على استقلالها التام، إذ عادت فرنسا للمماطلة في نقل أمرة القوات الخاصة والجيش والدرك للسوريين، وسحب جميع قواتها من سورية ولبنان، ما تطلب من السوريين واللبنانيين مزيداً من الإصرار على نيل الاستقلال التام. وواجهت حينها (القبس) الصحافة اللبنانية الموالية للانتداب التي ناهضت تشكيل جبهة سورية ـ لبنانية موحدة للتفاوض مع فرنسا.

سارت الحكومتان السورية واللبنانية في خط واحد في إنجاز عملية تسلّم المصالح المشتركة من الجانب الفرنسي، وكانت الاجتماعات تعقد تارة في دمشق وتارة في بيروت، وفي آذار ١٩٤٤ تم تعيين الجنرال بينيه [٧] مندوباً عاماً مطلق الصلاحية للجنة التحرير الوطني الفرنسية في سورية ولبنان، وكانت مهمته الإشراف على تسليم الجيش، تحت ضغط النواب والمظاهرات في البلدين.

تعنت فرنسي

كذلك شهد عام ١٩٤٤ مباحثات عربية مكثفة حول إقامة وحدة عربية، انتهت عام ١٩٤٥ إلى تشكيل جامعة الدول العربية، وفي خلال ذلك قدم سعد الله الجابري استقالته من رئاسة الوزارة بشكل مفاجئ، ودون توضيح الأسباب، فتم تكليف فارس الخوري بتشكيل الوزارة التي أعلن عنها في ١٤ أيلول [٨] بينما انتخب البرلمان بالأكثرية رئيساً له سعد الله الجابري.

وكان تعليق نجيب الريس على فوز الجابري برئاسة البرلمان أنه ردّ بليغ على شائعات قالت بأن استقالته كانت بسبب توقيع ستين نائباً على مضبطة تطالب بحجب الثقة عن حكومته، ورأى أن:

«ليس عجيباً أن يخسر سعد الله الجابري أربعين صوتاً ونيفاً من برلمان كان عدد الحاضرين فيه مائة وعشرة أصوات ونيفاً بعد أن تولى رئاسة الوزارة سنة وشهرين فكان له من جرائها في البلاد الناقمون والحاسدون والمغرضون، وكانت من حوله دعايات وشائعات مختلفة لا تستهدف إلا تهديم هذا الرجل والنيل من مكانته، بل ليس عجيباً أن يخسر مثل هذه الأصوات رجل عاش في قلب النضال السياسي طوال ثلاثين عاماً»(٩).

ازداد الاحتقان السوري اللبناني تجاه التعنت الفرنسي في تسليم أمرة القوات الخاصة، وأبدى السوريون موقفاً متشدداً في رفض أي تسوية مع الفرنسيين، وفي ظل العجز عن المواجهة العسكرية، توجهت الحكومتان اللبنانية والسورية نحو طلب دعم دولي، بالتوازي مع حض على التظاهر في دمشق وبيروت احتجاجاً على الوجود الفرنسي. ولم يعد السوريون واللبنانيون معنيين بتوقيع معاهدة مع فرنسا، خصوصاً وقد نالتا اعترافاً بالاستقلال من عدة دول وفي مقدمتها بريطانيا التي راحت تضغط على فرنسا لتليين موقفها.

وأعلن رياض الصلح في البرلمان قرار لبنان بعدم عقد معاهدة مع فرنسا والذهاب إلى مؤتمر السلام طليقاً من كل قيد، بالتنسيق مع الجانب السوري الذي سبق أن أعلن بلسان وزير الخارجية السورية جميل مردم بك «أن استقلال سورية لن يكون موضع بحث من قبل أي طرف بعد أن اعترفت الدول الكبرى الأوروبية والعربية بهذا الاستقلال»، وإعلان رئيس الحكومة فارس الخوري في بيانه الوزاري في ١٦ / ١١/ ١٩٤٤ عدم رغبة السوريين في عقد معاهدة لا مع فرنسا ولا مع غيرها وقوله: «لا ندري كيف يكون مصير الشعوب بعد هذه الحرب، وهل ستكون علاقة الدول مع بعضها البعض بواسطة المعاهدات السياسية، أم ينشأ نظام جديد يبطل المعاهدات ويقرر السلامة الاجتماعية والسلامة الدولية بلا معاهدات ولا اتفاقات».

وبرر نجيب الريس هذا الموقف:

«بأن الاعتراف بالاستقلال لا يعني أن تتحرر سورية من الانتداب أو الاستعمار لتكبّل بمعاهدة برهنت التجربة على أن الطرف القوي فيها لا يفرق بين طراز

المعاهدات وطراز الانتدابات في شيء، لا نريد أن نكرر تجربة كانت فاشلة بالنسبة إلينا وكانت خسارتها واقعة علينا وحدنا»[١٠].

جاء الموقفان السوري واللبناني بعد مفاوضات عقيمة استمرت طوال صيف ١٩٤٤، ولعب الجنرال إدوارد سبيرز السفير الإنكليزي في سورية ولبنان بين ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ دوراً في تليين الموقف الفرنسي، ودعم استقلال سورية ولبنان، حتى أن نجيب الريس اعتبره أنه كان «مبشراً باستقلال سورية ولبنان أكثر مما كان وزيراً مفوضاً لبلاده». فيما تقول مصادر أخرى أن موقفه الداعم للوطنيين نابع من كراهيته للفرنسيين.

ويشار إلى أن حفلات وداع الجنرال سبيرز تحولت إلى مهرجانات سياسية لاستقلال سورية[١١] تكلم فيها سبيرز عن سورية وشعبها واستقلالها أكثر مما تحدث عن بلاده وحكومته وأعمالها. وقال: «فأنتم الآن شعب مستقل معترف باستقلاله من قبل الدول العظمى، وبهذا المعنى انتهت مهمتي إذ أنتم الآن تعدّون جزءاً من العائلة الكبرى للشعوب الحرة»[١٢]. وبينما أكد وزير الخارجية جميل مردم في تلك الحفلات أن «الاستقلال وحده لا يصون الاستقلال ولا يحميه وإنما يحميه عقيدة الأمة وحزم رجالها وعظمة أعمالها.. لقد مر علينا ما يقرب من عام ونصف عام ونحن نمارس هذا الاستقلال الذي كان شكلياً في أول الأمر ولكنه أصبح الآن حقيقة واقعة» انتهز نجيب الريس الفرصة ليطلب من الحكومة ومن وزير الخارجية بعد هذا التصريح «تقديم مشروع إنشاء جيش وطني لمجلس النواب، لكي يصبح الاستقلال حقيقة واقعة، لأنه بدون جيش سيبقى الاستقلال شكلياً» فالأمة لا تطلب شيئاً من هذه الحكومة بقدر ما تطلب تأليف الجيش الوطني[١٣].

تسليم الجيش

على خلفية تعثر المفاوضات عام ١٩٤٥ جراء التعنت الفرنسي، وتأزم الوضع الاقتصادي، اشتدت حملات النواب على حكومة فارس الخوري وتركزت على خالد العظم وزير المالية والإعاشة لتشدده في تطبيق إجراءات إصلاحية صارمة، فاضطرت الحكومة إلى الاستقالة، ليتم تكليف فارس الخوري بتأليف وزارة جديدة استبعد منها

خالد العظم[١٤]، ومع أن هذه الوزارة لم تنل الرضا الكافي من مجلس النواب إلا أنها نالت الثقة باعتبارها «وزارة المائة يوم»[١٥] كي يتمكن فارس الخوري من تمثيل سورية في مؤتمر سان فرنسيسكو كرئيس حكومة. وأثناء سفره ناب عنه جميل مردم بك في رئاسة الحكومة. في غضون ذلك عززت فرنسا حاميتها في بيروت بالقوات السنغالية المتوحشة، وراحت تلوّح باستخدام القوة لإجبار السوريين واللبنانيين على توقيع معاهدتين تضمنان مصالحها في المنطقة، بعد تسليمها بعض المصالح المشتركة، ما عدا الجيش والمصرف السوري اللبناني والمدارس، الا أن الحكومتين السورية واللبنانية احتجّتا بمذكرات شديدة اللهجة، وشنت الصحف حملات مكثفة للمطالبة بتحقيق الاستقلال التام، وتأججت ثورات غضب في شوارع دمشق وبيروت، مطلع شهر أيار ١٩٤٥. وحاولت فرنسا الهروب الى الأمام عبر طرح تأجيل البحث في تفاصيل نقل «أمرة القوات الخاصة» حتى يوقع لبنان وسورية المعاهدتين، فرفضت الحكومتان رغم التصعيد العسكري الفرنسي. ولم تفلح الضغوط البريطانية في تليين المواقف. وفي ١٩ أيار عقد اجتماع سوري ـ لبناني في شتورا وتم الاتفاق على توحيد الجهود للدفاع عن سيادتهما واستقلالهما وأعلن الإضراب العام، وكثرت المواجهات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الانتداب، فأقيمت المتاريس حول مراكز القيادة ووزع وكيل المندوب السامي في دمشق أوليفا روجيه[١٦] تعميماً على الضباط والجنود عدّد فيه حوادث الاعتداء على الجنود الفرنسيين وختمه بالتهديد: «لقد حان موعد الانتهاء من هذا الوضع، فانتظروا ساعة الانتقام». احتجّت الحكومة السورية على البيان، ودعا مجلس النواب الشعب إلى التأهب لمعركة حاسمة مع فرنسا.

العدوان الفرنسي

وبينما تمكنت قوات الدرك والأهالي من طرد الفرنسيين من حلب وحمص وحماه، في ٢٦ أيار، تواصلت المواجهات في دمشق. وفي ٢٩ أيار، طلب الجنود الفرنسيون المرابطون أمام مركز رئاسة أركان الجيش الفرنسي من حرس البرلمان أن يصطفّوا لتحية العلم الفرنسي، فرفضوا فأطلق الفرنسيون عليهم الرصاص ليجري اشتباك دافع فيه الحرس

السوري عن البرلمان حتى نفدت ذخيرتهم، ثم تمكن الجنود السنغال من اقتحام البرلمان، فمثلوا بجثث الحرس وسرقوا الخزينة وأحرقوا الوثائق، على وقع اشتعال الرصاص في باقي أحياء المدينة مستهدفاً سراي الحكومة حيث كان الوزراء محتجزين هناك قبل أن يتمكنوا من الانتقال إلى منزل خالد العظم في سوق ساروجة الذي غص بنواب وموظفين لم يتمكنوا من الوصول إلى منازلهم.

وعلى مدى ثلاثة أيام دكّت المدفعيات والطائرات الفرنسية دمشق[١٧]، مكث في أولها النواب وأعضاء الحكومة في منزل خالد العظم، ثم غادر جميل مردم بك مع بعض رفاقه إلى الأردن، للإبلاغ عما تتعرض له دمشق، كما توجه سعد الله الجابري، وكان ينزل في فندق الاوريان بلاس، إلى القاهرة، أما الرئيس شكري القوتلي، وكان طريح الفراش، فقد استدعى السفير البريطاني ليبلغه الاحتجاج على أعمال الجيش الفرنسي والطلب من حكومته التدخل لوقف هذا العدوان. فجاءه السفير على متن دبابة، وعرض نقله إلى مكان آمن، إلا أن القوتلي رفض وقال له: «إذا كنت سأخرج من داري، فبسيارة الصحة الى سرايا الحكومة حيث أمكث هناك، وليأت الفرنسيون ليقبضوا علي هناك إذا تمكنوا من أخذي حياً»، وأضاف أنه سيفعل ذلك إذا أعيته الحيلة ولم تتدخل بريطانيا. أبرق السفير البريطاني إلى حكومته يحيطها علماً بالهجوم الفرنسي على البرلمان وإشعال الحرائق في بيوت المدنيين ونهب المحال في الصالحية وشارع رامي واعتداء الجنود السنغال بوحشية على الناس، واصفاً تلك الأعمال بـ«الطيش والحمق» وليس لها ما يبررها ولا تتفق مع شرائع الحرب، طالباً من حكومته إيقاف التعدي على بلد تعترف باستقلاله.

اضطرت بريطانيا إلى التدخل، وحذّرت فرنسا من مغبات ما تفعله، فصدر أمر للقوات الفرنسية بالعودة الى ثكناتها، ثم دخلت القوات الإنكليزية إلى دمشق وأمسكت بزمام الأمور ريثما تتمكن الحكومة السورية من استئناف مهماتها الطبيعية.

خلّف العدوان الفرنسي على دمشق في أيامه الثلاثة خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، وقدّر عدد الضحايا بنحو ٤٠٠ شهيد من المدنيين وعدد لا يحصى من الجرحى، كما دمر مبنى البرلمان، ونُهبت وأحرقت أسواق الصالحية. عدا البيوت التي دمرت على رؤوس ساكنيها[١٨].

لبوة العاصي

بعد العدوان الفرنسي جدد نجيب الريس تأكيد قناعته بأن هناك «حربين في الدنيا: الأولى ضد العدوان، والأخرى ضد الحرية». حيث إن دول الحلفاء كانت تحارب اليابان، وفرنسا تحارب السوريين، وباستقدام تعزيزات لقواتها أثبتت أنها لا تريد أن تحارب إلى جانب الحلفاء في الشرق الأقصى، بل هي تحشد لتحارب السوريين في دمشق وحلب وحمص وحماه ودير الزور وبقية المدن الآمنة المطمئنة. وذكّر بالتصريحات الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية «إن فرنسا ليست بحاجة الى انتصارات في سورية فقد انتصرت على ألمانيا وكفى. لكن فرنسا سجلت في سورية معركة الجريمة واللصوصية والغدر... وقصفت من الجو ومن القلاع ومن الشوارع، المنازل والأطفال والنساء ثم أمعن جنودها في السلب والنهب من الحوانيت ومن الدكاكين ومن دور الحكومة وبناية البرلمان. وسجلت أيضاً معركة الوحشية، فقد مثل جنودها بحرس البرلمان أفظع تمثيل حيث قطعوا أيديهم وحطموا أجسادهم بالسواطير ولم يتورعوا عن أن يطلقوا الرصاص على سيارات الهلال والصليب الأحمر.. ولكن كل ذلك يهون في سبيل الخلاص من فرنسا.. ودمشق التي هدمت وأحرقت ونهبت، تعرف كيف تصبر على هذه المصائب مهما عظمت، كما صبرت على مثلها من قبل، وتعلم أن سلامة وطنها وخروج فرنسا، من بلادها وصيانة استقلالها وحريتها موقوفة على مثل هذا التضحيات»[١٩]. واعتبر أنه من «الإجرام السياسي والدولي والإنساني أن تبقى فرنسا في بلاد غير بلادها أو تحكم شعباً غير شعبها أو تتعاقد مع دولة أو أمة لا تكون أقوى وأعظم منها لأن خلقها يأبى عليها إلّا عبادة القوة والخضوع للقوة»[٢٠].

أبدى السوريون في معركتهم الأخيرة من أجل الاستقلال بأساً شديداً، وقاتلوا الفرنسيين في حلب وحماه وحمص، إلا أن أروع البطولات سجلتها مدينة حماه حتى أن نجيب الريس اعتبر أن مدينته الأم انتقمت لسورية كلها. وقال واصفاً وقائع تلك المعارك:

«سبعة أيام بلياليها، مرت على مدينة حماه وهي تنتقل من معركة في الشوارع الى ثانية في القلاع، إلى ثالثة في الحقول إلى رابعة وعاشرة أمام الدبابات والمصفحات بين المطارات والثكنات. لم تعطل دبابة واحدة في كمين بل هجم الرجال عليها

كلها، فقتلوا قائدها وسائقها ثم استولوا عليها. ولم تسقط طائرة كانت تقذف المدينة لعطل طرأ على محركها بل إن رصاصات المقاتلين من أهل المدينة هي التي أسقطتها وأسقطت واحدة ثانية بعدها. أما السلاح من بنادق وذخيرة ورشاشات فقد استولى الرجال عليها محملة بسياراتها الكبرى وقاتلوا بها العدو وحملوه على أن يحاصر في ثكناته البعيدة عن المدينة حتى جاء الجيش البريطاني فطوق تلك الثكنات ونقل أولئك الجنود.. لقد انتقمت (لبوة العاصي) في سبعة أيام كاملة من ٢٧ أيار إلى ٢ حزيران وانتقمت لسورية كلها[٢١]».

ترددت في الدول العربية والشرق عموماً التنديدات بفرنسا، كما بلغت مشاعر العداء والكراهية في سورية تجاه فرنسا حداً غير مسبوق، وانقطعت الاتصالات بين المسؤولين السوريين والفرنسيين عدة أسابيع.

تسليم القوات الخاصة

مع حلول تموز وافقت فرنسا على نقل إمرة «القوات الخاصة» إلى الحكومتين السورية و اللبنانية. لكنها أبقت على المدارس والبنك السوري، وفي أيلول أثار مجلس النواب قضية المدارس الفرنسية، وطلب نجيب الريس في مداخلة له في البرلمان وفي جريدته من كل «العناصر الوطنية المخلصة» تركيز نشاطها على طلب الجلاء العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي والروحي. وقال في افتتاحية (القبس) يوم ١٩ أيلول ١٩٤ :

«نبحث مسألة لم تكن تخطر في البال وهي وجود ضابط فرنسي في دير الزور، ووجود ضابطين آخرين في القامشلي والحسجة (الحسكة)، ولكل واحد من هؤلاء الضباط لقب عجيب أو صفة غريبة وهي لقب (الضابط السياسي)، ولا ندري كيف يوجد أو كيف يجوز أن يوجد في بعض أنحاء البلاد ممثلون سياسيون لدولة انقطعت بيننا وبينها كل علاقة سياسية وكل صلة ودية، لأن الأمة التي نكلت فرنسا بمدنها وأبنائها، وأمعنت فيهم تقتيلاً وتهديماً لا تقبل أن يظل أي فرنسي بين ظهرانيها مهما تكن صفته ولقبه وعنوانه». واستغرب نجيب الريس بقاء السفير السوري

في باريس قائلاً: «إذا كانت البلاد ترفض أن تفتح فيها مدرسة فرنسية، والحكومة في دمشق طلبت إلى مدير اللاييك بواسطة الشرطة أن يخرج من المدينة، وأولياء الطلاب في هذه المدرسة رفضوا أن يلبّوا دعوة هذا المدير للبحث في تعليم أبنائهم، فكيف يجوز أن تسكت الحكومة عن بقاء هؤلاء الضباط السياسيين الفرنسيين الثلاثة في دير الزور والجزيرة؟!» مؤكداً على أن «استقلال سورية لا يتفق مع بقاء فرنسي واحد تحت سمائها.. كل فرنسي في هذه البلاد أساء بدوره ليس إلى سورية فقط، بل أساء حتى إلى المهمة أو الرسالة التي كان يضطلع بها، فالمدارس الفرنسية في خلال الحوادث قد استحالت إلى ثكنات حربية بالرصاص والقنابل والرشاشات، والمدرسون والقضاة والرهبان والراهبات في الفرير والفرنسيسكان قد عاونوا وساعدوا على الفتك بأطفالنا ونسائنا وبيوتنا، والأطباء في المستشفيات حولوا هذه المؤسسات الإنسانية من ملاجئ للرحمة والإسعاف إلى قلاع نصبت فوقها المدافع، وأطلقت من وراء جدرانها نيران القنابل، تقذف على الآمنين الحديد والنار في ظلام الليل.. هؤلاء نطلب جلاءهم ونريد أن تتحرر أرضنا من سلطتهم، وعقولنا وعقول أبنائنا من ثقافتهم.. لقد آن لنا حكومة ونواباً وصحافة وأحزاباً وشعباً أن نعقد هدنة بيننا، نعاهد الله على ألا ننقضها حتى يتم الجلاء الفرنسي الكامل عن آخر شبر من بلادنا، لأن كل ساعة نضيّعها في المناقشات والمقالات والبيانات، بدلاً من أن ننفقها في طلب الجلاء إنما تخدم فرنسا وتطيل في أجلها».

أتبع نجيب الريس مطالبه تلك بإعداد عقوبات لمن رفض خدمة العلم في الجيش السوري والتحق بالجيش الفرنسي، وعقوبات للموظفين في المصالح الفرنسية، واعتبارهم خونة، مبرراً مقترحه بأن فريقاً من السوريين الذين كانوا ضباطاً في الجيش السوري، قد التحقوا بالجيش الفرنسي الموجود في اللاذقية أو في لبنان، وفضّلوا الخدمة في جيش نكّل ببلادهم وأهلهم على أن يخدموا في الجيش السوري الذي تسلمته الحكومة السورية، ولقد بلغ بهؤلاء «المرتدّين أن بعضهم كان في أيام العيد يطوف في مصايف لبنان بشكل دورية مسلحة، ويتيه على السوريين الذين وجدوا في تلك المصايف متحدياً لهم، مستفزاً لشعورهم» مستهجناً سماح حكومة لبنان المستقلة لجيش فرنسي أجنبي بالتجول في مصايفها وشوارع مدنها كأنه مستعمرة من مستعمراتها،

كما أدهشه الموقف السلبي للحكومة السورية حيال هؤلاء، «كأن من الأمور المباحة أن تقترف الخيانة الوطنية علناً في بلاد مستقلة كانت ضحية مثل هذه الخيانة سنين طويلة» وطالب بمعاقبة العسكريين والموظفين المدنيين لدى فرنسا «لأن الذي ظل مرتبطاً بخدمة المدارس الفرنسية وظل يقبض مرتبه بصفته موظفاً فيها بعد تدمير بلاده وتقتيل أبناء وطنه ونهب أموالهم، لا يستحق أن يتشرف بالانتساب إلى هذا الوطن».

حكومات مستضعفة

بعد غياب لثلاثة أشهر في مؤتمر سان فرنسيسكو، عاد رئيس الوزراء فارس الخوري، وقد مثّل سورية خير تمثيل منتزعاً إعجاب الوفود الأجنبية والعربية «وكان بارزاً بين رؤساء وفود خمسين دولة. ونال تقدير الإنكليز والأمريكان والعرب.. إذ لم يكن متوقعاً أن سورية التي يريد بعض الدول استعمارها واحتلالها تستطيع أن ترسل إلى المؤتمرات الدولية رجلاً مثل فارس الخوري»[٢٢].

وكان على رئيس الحكومة العائد إلى دمشق مواجهة مطالب النواب بإسقاط حكومته التي باتت ضعيفة أمام قوى معارضة جديدة راحت تتكتل داخل مجلس النواب، في مواجهة قادة تقليديين لم يثبتوا جدارة في إدارة الحكم الداخلي، بالمستوى الذي أداروا به النضال لنيل الاستقلال.

اضطر فارس الخوري إلى تقديم استقالته في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات في أميركا بين ديغول والحكومة الأميركية بشأن سورية ولبنان، وفي الوقت الذي تستعد فيه الحكومتان البريطانية والفرنسية لعقد محادثات في الشأن ذاته. وللمرة الثالثة عاد الرئيس شكري القوتلي وكلف فارس الخوري بتشكيل وزارة جديدة، واقترح نجيب الريس عليه أن تكون حكومة ائتلافية تمثل جميع الأحزاب البرلمانية، أو على الأقل تنال تأييد الأكثرية في البرلمان لحاجة البلاد إلى الحكومة قويةً مؤيدة بثقة النواب حتى إتمام الجلاء، لافتاً إلى أن:

> «الرأي العام في سورية بات يشمئز من الحكومات المستضفعة في نظر النواب، وينفر من سرعة إسقاط الوزارات لأن هذا الأسلوب يشبه الأسلوب اللاتيني الذي سارت عليه فرنسا فكان السبب المباشر في ضياع هيبتها وتفسخ شعبها».

وجد فارس الخوري صعوبة كبيرة في تشكيل حكومة ائتلافية، فلجأ إلى تشكيل حكومة برلمانية تستند الى حزب الأكثرية، استبعد منها جميل مردم بك ليحل مكانه مخائيل ليان النائب عن حلب وزيراً للخارجية[٢٣]. لكن حظوظ الحكومة الجديدة لم تكن أفضل من سابقتها، وفي أول جلسة للبرلمان تعرضت لهجوم عنيف. ولدى تقديم الحكومة بيانها الوزاري لنيل الثقة كان جميل مردم بك قد شكل تكتلاً معارضاً ضم خصومه السابقين من أعضاء كتلة حلب (رشدي الكيخيا ورفاقه)، وفي جلسة كانت الأعنف حينها، هاجم مردم الحكومة ومما قاله: «نشكو دائماً وأبداً من سوء إدارتنا ومن الخلل فيها، ومن سوء نظامنا المالي والاجتماعي، حتى أصبحنا نشكو من نظامنا العائلي، وكل ذلك نتيجة لتلك السياسة التي هيمنت على البلاد وكان همها الأكبر تشجيع الرذيلة في كل مكان ومحاربة الفضيلة في كل مكان... وبينما كان المفكرون الوطنيون يعملون لأجل القضاء على كل فكرة طائفية أو عنصرية، كانت تلك السياسة تشجع على هذه النعرات وتنشرها بمختلف الوسائل، فتحارب الكفاءة والنزاهة وتوطد دعائم الفساد في كل ناحية من نواحي حياتنا القومية.. الوطن يمر بأزمة شديدة وخطيرة.. وإنني أعلم علم اليقين بأن هنالك مؤامرة مدبرة..»[٢٤]. وفي بيان وزع على الصحف، رد لطفي الحفار وزير الداخلية منتقداً هجوم مردم على الحكم الوطني ووصفه بـ «مهاترات تجاوزت كل حدّ وخلت من كل احترام للمبادئ العامة، ومبالغات وإمعان في تدبير الدسائس ضد الحكم الوطني بالاستعانة بفريق ممن كانوا عوناً للأجنبي ووسيلة من وسائل التجسس والخيانة للبلاد... وانسياقاً مع أهواء نفسية لمجرد الابتعاد عن الحكم».

لم يطل عمر الوزارة الثالثة لفارس الخوري سوى خمسة أسابيع، واتهم خالد العظم الرئيس شكري القوتلي بالعمل على حل الوزارة، وأنه حض أربعة وزراء على الاستقالة مستغلاً فترة مرض فارس الخوري، الذي قدم استقالته، ليتم تكليف سعد الله الجابري بتشكيل حكومة جديدة[٢٥].

تسميم الأجواء

مع اقتراب ١٩٤٥ من نهايته، توصلت فرنسا وبريطانيا إلى اتفاق أعلن عنه في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥، وتضمن قرارهما تسهيل الازدهار الاقتصادي في الشرق، وإبقاء قوات تحفظ السلام

الاجتماعي، والبدء بدراسة شروط تجميع قواتهما وجلائها عن سورية ولبنان. على أن يجتمع الجانبان لهذه الغاية في بيروت ٢١ كانون الأول ١٩٤٥ لتحديد موعد البدء بأولى عمليات الجلاء. رحبت الحكومة اللبنانية بالاتفاق رغم أنه يشير بشكل غير مباشر إلى حفظ مصلحة البريطانيين والفرنسيين والتدخل في شؤون سورية ولبنان الاقتصادية وفرض الحماية عليهما. ولدى انتشار نبأ الاتفاق في دمشق أبدى وزير الداخلية ارتياحه، الأمر الذي عرّض الحكومة لهجوم عنيف في مجلس النواب وصل حد اتهام رئيس الحكومة سعد الله الجابري بالكذب، فتوترت الأجواء على نحو غير مسبوق. أما نجيب الريس فقد رحب بـ «الجلاء» الذي اتفق عليه الجانبان الفرنسي والبريطاني، لكنه لم يرحب بالثمن الذي على السوريين أن يدفعوه ثمناً لهذا الجلاء، ووصف الاتفاق بأنه غامض شأنه شأن سائر الاتفاقات الدولية لأن «**الدول القوية أَلِفَت أن تكون اتفاقاتها غامضة بعض الشيء فإن لها من قوتها ما يزيل كل غموض يضر بمصلحتها**». وطالب الحكومة بنشر تفاصيل ما تم الاتفاق عليه للنواب معتبراً أن كل تطمين وتصريح أو تفسير يحاول إسباغ روح الأمان على الاتفاق لن يجد له محلاً من حسن الظن(٢٦).

أحال البرلمان نص الاتفاق على لجنة الشؤون الخارجية، وفي جلسة مناقشة تقرير اللجنة تقدم نجيب الريس بمداخلة مسهبة نبّه فيها إلى أن هذا الاتفاق «**هبط بالسوريين من مستوى الأمم المستقلة إلى درجة الأمم المشمولة بالوصاية**»، فالاتفاق يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، لأن سورية ومنذ وقعت ميثاق الأمم المتحدة تعتبر دولة مستقلة. كذلك طريقة الجلاء والتي تنص على بقاء قوات كافية لضمان الأمن إلى حين اتخاذ الأمم المتحدة قرارها بشأن السلامة الاجتماعية في المنطقة، حيث قررت الدولتان أن سورية ولبنان سيكونان مكاناً لجيوش الأمم المتحدة، وحرمانهما من حق الدفاع عن النفس بواسطة جيش وطني «**فالاتفاق أكثر من ذكر المصالح والحقوق التي لفرنسا وبريطانيا في الشرق، في حين أن الحكومات السورية المتعاقبة في عهد الاستقلال قد أعلنت بأنها لن تمنح حقاً أو مركزاً أو مصلحة لأي دولة أجنبية**» (٢٧).

بعد مناقشات ساخنة في البرلمان اتخذت لجنة الشؤون الخارجية برئاسة خالد العظم قراراً بشجب الاتفاق الفرنسي ـ الإنكليزي، ودعت إلى عدم تنفيذه. وهكذا تسممت الأجواء مجدداً بين السوريين والفرنسيين، وراحت التصريحات والتحركات الفرنسية تنذر بعدوان جديد،

حيث وصل إلى بيروت ٣٣٠ جندياً فرنسياً، بدون علم الحكومة اللبنانية، وعاد الجنرال أوليفا روجيه الذي أمر بقصف دمشق في ٢٩ أيار، الى دمشق وهبط في مطار المزة دون استئذان فرفضت الحكومة السورية دخوله وأعادته الى لبنان، كما رفضت دخول الجنود الفرنسيين الى سورية عبر الحدود مع لبنان، بينما قبلت بيروت بخجل إقامة روجيه على أراضيها وحاولت تبرير استقدام الجنود الفرنسيين بأنهم متفرقون وغير مسلحين.

وجاءت تلك التحركات مع نشر الصحف الفرنسية أنباء عن طلب الجنرال دولامينا رئيس البعثة العسكرية الفرنسية [٢٨]، في مفاوضات الجلاء من الحكومة الفرنسية، أن تبعث به الى سورية على رأس حملة لتأديب السوريين الذين «اعتادوا على الكرباج، وإلغاء الاستقلال الذي منح لهم لأنهم لم يصلوا بعد إلى المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي يخولهم التمتع بالحكم الذاتي». خطورة الأوضاع لم تثن النواب عن مهاجمة الحكومة، وحذّر نجيب الريس من مغبة استمرارهم بالطعن بالحكومة وقال:

«رغم الجو المسموم الذي نعيش فيه والضغط السياسي الذي نرزح تحته، والنشاط الفرنسي الذي نشهده بعيوننا، فنحن بدلاً من الوقوف صفاً واحداً، نختلف ونتبادل التهم والمطاعن في المجلس وخارج المجلس، وكلنا ثقة من أن الكارثة إذا نزلت فلن تستثني أحداً لا من الطاعنين ولا من المطعونين، ولا من الحكومة ولا من المعارضة لأننا كلنا هدف واحد مبيّت لاستعمار لئيم»[٢٩].

الجلاء التام

وفي شباط ١٩٤٦ تقدم كل من سورية ولبنان بشكوى إلى مجلس الأمن الذي انعقد في لندن لبحث إجلاء الجيوش الفرنسية عنهما، وقدم المندوب الأميركي مقترحاً يوصي الفرقاء الأربعة (سورية ولبنان وفرنسا وبريطانيا) بإجراء مفاوضات بينهم على أساس سحب القوات البريطانية والفرنسية، وقبل التصويت قال وزير خارجية فرنسا: «إن مفاوضات الجلاء يجب ألّا تبقى مستقلة عن المسائل الفنية الأخرى وإن ما تم مشتركاً لا يمكن تصفيته إلا مشتركاً»، مشيراً إلى أن فرنسا «ستتولى مهمة الحفاظ على السلامة الاجتماعية في الشرق لأن من المشكوك

فيه أن تستطيع سورية ولبنان حفظ الأمن لما يتطلبه من نفقات كبيرة وقوات منظمة». إلا أن فارس الخوري مندوب سورية رفض العودة الى المفاوضات الخاصة مع فرنسا قبل أن تسحب قواتها من سورية، وأصر على أن يتخذ مجلس الأمن قراراً صريحاً واضحاً بالجلاء وتعيين موعده بلا قيد ولا شرط [٣٠]. والمفارقة أن المندوب الروسي استعمل حق الفيتو ضد المقترح الأميركي وكادت الأمور تعود الى نقطة الصفر لولا أن المندوب الفرنسي قال إن حكومته ستنفذ المشروع رغم عدم إقراره[٣١].

بعدها عقد الجانب اللبناني مع الجانب الفرنسي اتفاقاً يقضي بجلاء الجيش الفرنسي عن لبنان لم تشترك فيه سورية، باعتبار أن الجلاء تم فعلاً، واكتفت بتوكيل المندوبين اللبنانيين للاتفاق مع الفرنسيين على قيمة مخلفات الجيش من عتاد وذخيرة.

ذكريات ممضّة

بداية ربيع ١٩٤٦ راحت قوافل الجلاء عن سورية تتوالى ساحبة القوات الفرنسية، وفي تغطية (القبس) لأخبار الجلاء كتب نجيب الريس عن ذكريات ممضّة لفرنسيين أساؤوا لسورية فنكبوها ونكبوا فريقاً منها بكفاءاتهم وأخلاقهم، وذكر نموذجاً منهم مسيو فوكنو الذي جاء مع الاحتلال وكان ضارباً على الآلة الكاتبة في ديوان مستشار حماه الكابتن ميك وغادر سورية مندوباً للمفوض السامي في حلب أو سورية الشمالية :

وكان لا يحسب أنه سيخرج من هذه البلاد هو وفرنسا معاً، ولكنه غادرها من غير أن يترك فيها لدولته سوى الذكريات المملوءة بالألم والبغض لفرنسا التي ما جربت يوماً أن تقيم للفضيلة وزناً، فلقد كان وأمثاله لا يفتشون إلا عن الذين أقفرت نفوسهم من حب الوطن. حَكَمَ فوكنو حلب لعشرين عاماً وفرض شخصيته على كل حكومة أقامتها فرنسا في إدارة الدولة، فكان له في وزارة الداخلية من المدير العام إلى الحاجب ومن المحافظ في العاصمة الى المدير في أبعد ناحية تتاخم الحدود، كما كان له في كل بلدية أو مجلس إدارة أو مختار قرية. كان له في هؤلاء جميعاً الأصدقاء الأوفياء والعمال المطيعون فكانت الشبكة على مرافق الأمة ومصالحها منصوبة من

الإدارة المركزية في العاصمة الى المستشارين في المحافظات وضباط الاستخبارات والحرس السيار في الأقضية والنواحي. ذلك هو المسيو فوكنو الذي أنشأ في الدولة مدرسة ما برح أكثر خريجيها يقبضون على شؤون الإدارة في هذه البلاد.. اللهم إن جلاء المسيو فوكنو عن سورية لا يعادله إلا جلاء فرنسا كلها عن بلادنا».

كذلك تحدث نجيب الريس عن تخريب الجنود الفرنسيين الثكنات التي ينسحبون منها، في الجزيرة ودير الزور وحلب وتدمر ودمشق وغيرها، وقال إنهم كانوا يقتلعون حنفيات الماء ومفاتيح الكهرباء وخشب الأبواب وحتى أنهم قد يدمرون جداراً لسحب الأسلاك المعدنية التي تمسك الاسمنت لبيعها!!. ويقول :

«كان الناس يلتمسون للفرنسيين بعض العذر على ما أجرموا وما اجترحوا في تلك الأيام، ولكن ما هو العذر الذي نلتمسه لأولئك الذين يجلون عن البلاد على ما يقترفونه من تهديم وتخريب وعبث وفساد فلا يتركون ثكنة إلا بعد أن يجردوها من كل شيء، ولا يعفون إلا عن الحجارة والتراب؟ حتى بلغ بهم الأمر أن يبيعوا الى أحد المتعهدين الشريط الشائك الذي يحيط بمطار المزة بعد أن اقتلعوه، كما أنهم باعوا الشريط الشائك الذي كان يحيط بمستودع الذخيرة مع الأوتدة الحديدية بثلثمائة ليرة سورية، وأمثال ذلك من التوافه والصغائر مما يدل على أن هذا العمل ليس من صنع جنود يرغبون في الربح البسيط بل أنه من عمل من هم أكبر من الجنود، بل هو سياسة الجلاء التي اختطها فرنسا... فليفعلوا ما شاؤوا.. ليهدموا وليدمروا ما أرادوا وليربحوا مئات الفرنكات وألوفها ومئات ألوفها وملايينها فلن يزعجنا ذلك أبداً ما دام ثمناً للخلاص»[٣٢].

عند منحدر ميسلون

في ١٧ نيسان ١٩٤٦ احتفلت سورية بالجلاء التام، وجرى عرض عسكري في مهرجان ضخم حضرته وفود من جميع الدول العربية. أما نجيب الريس الذي ألقى كلمة في هذا المهرجان، فكانت فرحته الكبرى يوم الخامس عشر من نيسان في طريق عودته من بيروت إلى دمشق وقت

الأصيل وعند الديماس، وعلى بعد خطوات من ميسلون رأى آخر موكب للجلاء ينسحب باتجاه لبنان، وكان مؤلفاً من عشر سيارات وفي آخرها سيارة رفع عليها العلم الفرنسي. فتذكر أنه رأى علم الاحتلال الفرنسي لآخر مرة يوم الجلاء مترنحاً في منحدر ميسلون يتوارى في الأفق الى الأبد، كما رآه لأول يوم الاحتلال منذ خمسة وعشرين عاماً فاتحاً مكتسحاً وقت الأصيل في دمشق في شارع النصر وأمام دار المشيرية يخفق منتصراً على مقدمة سيارة الجنرال غوابيه جلاد ميسلون وفاتح دمشق، وإلى جانبه القومندان أرلابوس جزار حملة غورو الذي أعدم في ميسلون من قبض عليهم. ورأى الأعلام الفرنسية على دار المندوب السامي في الصالحية وإلى جانبه الأعلام البيض أعلام الاستسلام والانكسار والذل ورآها تخفق على دار الحكومة وقصر البلدية ودائرة الشرطة، ثم رأى بعد ذلك علماً سورياً جديداً يخجل من ذكره حتى أنه نسي شكله، فقد كان خرقة ملونة حلّت بزاويتها الراية الفرنسية محل الأعلام البيض لأربع سنوات. ورأى علم فرنسا يحكم سورية حكماً مباشراً طوال خمس وعشرين سنة، ورأى كيف كانت تقترف الجرائم في ظله وتنتهك القوانين في حماه، ورأى كيف كان الموالون لفرنسا يحرقون الراية السورية ويدوسونها بأقدامهم في بعض النواحي النائية. فلطالما ارتفع علم فرنسا على رؤوس العصابات وقطّاع الطرق الذين يهتفون للانفصال عن وحدة الوطن في ظل هذا العلم. ورأى علم فرنسا في السجون والقلاع والثكنات التي كانت معتقلات للوطنيين، وكيف كان الضباط الفرنسيون وجنودهم يُخرجون المعتقلين ليؤدّوا التحية للعلم الذي يستعمر وطنهم ويذل كرامتهم، بل رأى ضابط الحرس في البرلمان السوري يوم العدوان في أيار يتقدم إلى النواب في قاعة المجلس ويقول لهم إن الفرنسيين في دائرة الأركان المقابلة يطلبون إلينا أن نصطفّ لنؤدي تحية العلم الفرنسي. وقد رفضنا وقلنا لا نؤدي التحية إلا لعلم بلادنا، ولم تمض ساعة حتى كان البرلمان وكل من فيه من حراس وحجّاب وشرطة يضربون بالقنابل والرشاشات ثم يموتون بأيدي الجنود الفرنسيين بعد التمثيل بأجسادهم لأنهم لم يؤدوا التحية لعلم فرنسا المستعمر. لقد رأى كل هذا خلال خمسة وعشرين عاماً، ورأى الاستقلال وهو ينهار في ميسلون والحكم الوطني يتداعى في دمشق وأحكام الموت تصدر على الوطنيين وفي مقدمتهم الرجل الصلب شكري القوتلي، ثم رأى المنهزمين في ميسلون يتمردون في دمشق والقاهرة وحيفا وحوران، ورأى الثورات تعلن في جبال الزاوية والعلويين والدروز وفي سهول الغوطة والقلمون وإقليم

البلاد ووادي التيم، رأى هذا كله، وكان علم فرنسا رغم سفك الدم يخفق في كل مكان حتى أن ضعفاء الإيمان كانوا يقولون: متى دخلت فرنسا بلداً عربياً أو إسلامياً وخرجت منه؟! وكان يرد عليهم بأن «**الأمة التي لا تستسلم ستنزل علم الفاتح من سمائها مهما طالت السنون**». وفي الخامس عشر من نيسان ١٩٤٦ رأى آخر علم لفرنسا يترنح عند منحدر ميسلون جالياً عن وطن عذّبه ربع قرن كاملاً.

وفيما يعبر نجيب الريس منطقة الديماس التفت الى ميسلون حيث يرقد جثمان يوسف العظمة وأنشد بيتاً من قصيدة لشاعر العاصي بدر الدين الحامد ألقاها في مهرجان الجلاء:

يا راقداً في روابي ميسلون أفق **بلغت ثأرك لا عاب ولا ذام** [٣٣]

في نهاية آب ١٩٤٦ أخلي لبنان أيضاً من الوجود العسكري الفرنسي. وحقق الوطنيون هدفهم بالاستقلال ونالت سورية حريتها أخيراً.

الهوامش

(١): (القبس) ٢٢/ ٢/ ١٩٣٣.

(٢): (القبس) ٢٨/ ٥/ ١٩٣٥.

(٣): (القبس) ٧/ ٧/ ١٩٣٥.

(٤): افتتاحية (القبس) ١٥/ ١/ ١٩٣٦.

(٥): (سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(٦): (القبس) ٢٤/ ١٢/ ١٩٤٣.

(٧): الجنرال بينيه ممثل الجنرال شارل ديغول والمندوب العام المطلق الصلاحية للجنة التحرير الوطني الفرنسي في سورية ولبنان، بدأ مهامه في ١٤ آذار ١٩٤٤ خلفاً للجنرال كاترو الذي أنهى مهمته في شباط ١٩٤٤.

(٨): (مذكرات خالد العظم)، ج ١، دار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

(٨): تألفت من فارس الخوري رئيساً للحكومة ووزيراً للمعارف والداخلية، وجميل مردم بك لوزارتي الخارجية والزراعة، وعبد الرحمن كيالي لوزارتي العدلية والأشغال العامة، وخالد العظم للمالية والإعاشة.

(٩): (القبس) ١٩/ ١٠/ ١٩٤٤.

(١٠): (القبس) ١٧/ ١١/ ١٩٤٤.

(١١): يذكر نجيب الريس في (القبس) ٨/ ١٢/ ١٩٤٤ أن الوطنيين أقاموا على شرف الجنرال إدوارد سبيرز السفير الانكليزي في سورية ولبنان ١٩٤٠ - ١٩٤٤ لدى انتهاء مهمته حفلة وداع لم يقم مثلها لرجل سياسي غيره، وألقى سبيرز فيها خطباً عبرت عن حماسته لاستقلال البلاد الصغيرة وحريتها وحقوقها الكاملة، ولم يسبق لأي رجل سياسي أجنبي غيره أن قال: «ستكون مهزلة مريرة إذا لم تنل الشعوب الصغيرة استقلالها في هذه الحرب». وأهاب باللبنانيين التعاون مع جيرانهم العرب، لأن عدم التعاون يجر عليهم الفقر والخراب، وبممثلي الطوائف اللبنانية التبشير بالتفاهم لأن لبنان لا يعيش إلا متفقاً ولا تستطيع طائفة بالذات فرض سياستها وإرادتها فيه على الطوائف الأخرى. كما حض على إنشاء مكتب صحافي للبلاد العربية في إنكلترا وأميركا لأنه «من الأهمية بمكان عظيم لأبناء البلاد العربية أن يتفهم القوم في الديموقراطيات الكبيرة مشاكلهم».

(١٢): (القبس) ١٢/ ١٢/ ١٩٤٤.

(١٣): (القبس) ١٧/ ١٢/ ١٩٤٤.

(١٤): تشكلت حكومة فارس الخوري الثانية من جميل مردم بك للخارجية والدفاع الوطني، وسعيد الغزي للمالية، وصبري العسلي للداخلية، حكمت الحكيم للأشغال العامة، أحمد الشراباتي للمعارف.

(١٥): (القبس) / ٢٢/ ٨/ ١٩٤٥.

(١٦): الجنرال أوليفا روجيه ضابط استخبارات، عمل في دمشق ثم عين مندوب فرنسا في جبل الدروز. من أركان حرب الجيش الفرنسي في الشرق، ممثل فرنسا في سورية من ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥، وهو الذي أمر بقصف دمشق.

(١٧): (مذكرات خالد العظم)، ج ١، دار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

(١٨): (سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، فيليب خوري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

(١٩): افتتاحية (القبس) ١٩ / ٦/ ١٩٤٥.

(٢٠): افتتاحية (القبس) ٣/ ٦/ ١٩٤٥.

(٢١): افتتاحية (القبس) ١٠/ ٦/ ١٩٤٥.

(٢٢): (القبس) ٢٢/ ٧/ ١٩٤٥.

(٢٣): تشكلت حكومة فارس الخوري الثالثة منه رئيساً للوزراء، ولطفي الحفار للداخلية، وخالد العظم للمالية والدفاع الوطني، وصبري العسلي للعدلية، ميخائيل إليان للخارجية، حسن جبارة للاقتصاد، حكمت الحكيم للأشغال العامة، وأحمد الشراباتي للمعارف.

(٢٤): الجريدة الرسمية الدورة الاستثنائية في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٥.

(٢٥): تألفت حكومة سعد الله الجابري منه رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية، ولطفي الحفار للداخلية ونعيم الأنطاكي للمالية والاشغال العامة، وحسن جبارة للاقتصاد والإعاشة. ثم استقال نعيم الأنطاكي في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦، وعين حسن جبارة للمالية. كما سمي فتح الله أسيون وزيراً للاشغال العامة.

(٢٦): افتتاحية (القبس) ٢٣/ ١٢/ ١٩٤٥.

(٢٧): الجريدة الرسمية، جلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السوري عن الاتفاق الفرنسي البريطاني حول الجلاء بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٥.

(٢٨): الجنرال دولامينا: رئيس أركان حرب الجيش الفرنسي في الشرق عند بداية الحرب العالمية الثانية والمسيطر على جهاز الاستخبارات، ويتهم بتحريك فتن الجزيرة واللاذقية وجبل الدروز.

(٣٠): (القبس) ٦/ ١/ ١٩٤٦.

(٣١): (القبس) ٢٠/ ٢/ ١٩٤٦.

(٣٢): مذكرات خالد العظم، ج ١، دار المتحدة للنشر ١٩٧٣.

(٣٣): افتتاحية (القبس) ١٧/ ٤/ ١٩٤٦.

الفصل الثالث

من الاستعمار الى الاستقلال

عندما سأل صحافي أميركي نجيب الريس عن أسباب الأزمة الوزارية، وكان ذلك قبل تشكيل وزارة سعد الله الجابري الثانية عام ١٩٤٥، وعن طبيعة الخلاف بين النواب والحكومة والقلق الداخلي في دمشق، قال: «هذا أمر طبيعي يحدث في كل أمة من الأمم تتحرر من الاستعمار حديثاً وتنتقل إلى الاستقلال، فقد كنا من قبل نقاتل الفرنسيين، ونشتغل بمكافحتهم. أما الآن فقد خرجوا من بلادنا، فأصبحنا نقاتل بعضنا بعضاً، ونختلف على أهون الأسباب، ولا بد لنا من وقت طويل حتى يستقر الأمر عندنا».

عبّر هذا الجواب عما سيؤول إليه واقع البلاد في السنوات التي تلت الجلاء، فالنخبة الوطنية التي قادت حركة الاستقلال، وجدت نفسها كنخبة سياسية تقليدية أمام استحقاقات جديدة فرضتها التغييرات السياسية والاجتماعية، ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الصراع العربي ـ الصهيوني، وما تشعب عنه من قضايا شائكة حالت دون استكمال الدول المستقلة تحررها التام من الوصاية الغربية.

داخلياً واجهت النخبة الوطنية التقليدية تحدّي بناء الدولة وتأسيس اقتصاد متماسك، لجعل الجلاء ناجزاً، لا سيما أن البلاد كانت ما تزال تعاني من الآثار الاقتصادية القاسية التي خلفتها الحرب العالمية، وعلى سبيل المثال بقيت قضية «خبز الفقير» واحدة من أهم القضايا الداخلية دون حل ناجع لغاية عام ١٩٤٩. أما سياسياً فكان الخلاف على شكل نظام الحكم والذي أفرز تيارين متصارعين؛ الأول برجوازي إقطاعي متأثر بالتقدم الحضاري الأوروبي، ودعاتُه من السياسيين التقليديين الذين تلقوا علومهم في أوروبا، واحتكّوا مع رجالات السياسة الدولية خلال مسيرة الاستقلال، وهو يميل إلى النظام الرأسمالي. وتيار شكّله الشباب المأخوذ بالنظام الاشتراكي وما حققه بعد الثورة الشيوعية. ومع صعود الاتحاد السوفياتي وانتشار موجة حركات التحرر العالمية، راحوا يستلهمون منها نماذج لدفع الدول العربية باتجاه التحرر من الهيمنة الغربية. وراح التياران يصطدمان كلما طرحت مسألة تتصل بالشأن الداخلي ومن شأنها المساس بالسيادة والاستقلال بشكل ما، كاتفاقيتي النقد مع فرنسا واتفاقية التابلاين. وهكذا تعمق الانقسام بين يمين ويسار، فنعت اليساريون التقليديون (اليمين) بـ «الرجعية والعمالة لقوى الاستعمار الرأسمالي» بعد أن كانوا يعتبرون أواخر العشرينيات تقدميين، قياساً إلى الرجعيين من فلول الدول العثمانية والمتعاونين مع سلطة الانتداب من أصحاب المصالح. في حين نعت (اليمين) التقدميين الجدد بـ«الشيوعيين الهدامين الفوضويين والمتسلقين الانتهازيين». ومثّل (اليسار) التقدمي جيل الشباب الصاعد الذي قطف ثمار الجلاء وراح يتطلع لمساهمة أكبر في إحداث حركة التغيير المأمول في المجتمع، ورفعوا شعارات تدعو إلى التحرر من الاستعمار والإقطاعية وكل ما يمثل الرجعية من قيم اجتماعية.

اجتماعياً كان على الشباب التقدمي والوطنيين التقليديين مواجهة تحدي نشوء تيار ديني إسلامي يتطلع إلى نظام الدولة الإسلامية، فالرئيس القوتلي الذي تحالف مع الإسلاميين خلال انتخابات ١٩٤٣، اصطدم بهم بعد الاستقلال لدى توسع نفوذهم الاجتماعي وسعيهم الى لعب دور في العملية السياسية، لفرض برامجهم وأفكارهم المناهضة للأفكار التحررية ودعوات تحرير المرأة والنزعات الإلحادية.

الاعتمال السياسي الناشئ بعد الجلاء جاء وسط تنافس إقليمي ودولي محموم، جدّد الانقسام

السوري السعودي ـ الهاشمي، وتمثل في الخلاف على شكل الحكم، بين داعين إلى نظام حكم جمهوري ضمن محور (مصر سورية السعودية) وداعين إلى نظام حكم ملكي تحت لواء العرش الهاشمي ضمن محور (العراق سورية الأردن)، ما عرف لاحقاً باسم حلف بغداد. وذلك ضمن مناخات بدء حرب باردة بين القطبين العالميين، قوى اليسار يقودها الاتحاد السوفياتي وقوى الرأسمالية الغربية تقودها الولايات المتحدة الأميركية الصاعدة، في ظل تراجع نفوذ قوى الاستعمار الأوروبي.

حيال تلك المتغيرات التزمت (القبس) جانب الوطنيين التقليديين، إذ كان نجيب الريس - رغم خلافاته مع بعضهم - واحداً منهم، وبعد الاستقلال التزم جانب الحزب (الوطني) مقابل منافسه حزب (الشعب) وقد ضمّ الحزبان فلول الكتلة. وهكذا وقف نجيب الريس وجريدته في خندق اليمين «الرجعي» في مواجهة اليسار «التقدمي» الصاعد. وأظهر إخلاصاً عز نظيره للرئيس شكري القوتلي كصديق ورفيق نضال و رمز لجيل الاستقلال، في الوقت الذي عارض فيه بشدة الحكومات الوطنية المتعاقبة، متصدياً لسوء الإدارة والضعف والفساد والمحسوبيات، ما جعله في حرب دائمة على عدة جبهات، فعانى أيام الحكم الوطني أضعاف ما عاناه أيام الانتداب، واشتد التضييق عليه وعلى (القبس) بعد الانقلابات وكاد يقضي على حياة (القبس) قبل القضاء على حياة صاحبها كمداً وهماً. فلا يذكر أنه خضع مرة لمحاكمة إلا وكان هناك أكثر من خمس دعاوى مرفوعة ضده، ولا تكاد تصدر جريدته بعد تعطيل حتى يصدر أمر بتعطيلها مجدداً، لاسيما في عهد حزب الشعب حتى أنه يقول: «**لو كتب مؤرخ منصف تاريخ سورية السياسي في الثلاثين سنة الأخيرة، وأفرد لصحافتها وأحزابها المعارضة صفحة خاصة لقال إنها عرفت السجون والتعطيل والاضطهاد في عهدين اثنين، عهد فرنسا وعهد حزب الشعب**»[1].

هيبة الحكم

خلال ولاية الرئيس شكري القوتلي الأولى تواصل التناوب على رئاستي الحكومة والبرلمان وكراسي الوزارة من قبل عدد محدود من نخبة السياسيين التقليديين أبرزهم سعد الله الجابري، وفارس الخوري، لطفي الحفار وخالد العظم، وجميل مردم، وحسني برازي، وصبري العسلي..

وآخرون، وبينهم من تسلم مناصب وزارية مثنى وثلاث ورباع.. ومع كل أزمة وزارية كان يعاد تدوير المواقع في وقت كانت فيه الحكومات الوطنية على عتبة الجلاء تتعرض لضغوط داخلية وخارجية منهكة، وبينما كانت الحكومات الوطنية تضعف، كانت المعارضة الجديدة تتكتل وتقوى.

نجيب الريس النائب في المجلس والذي كان في صف الوطنيين، لم يعجبه حال الحكومات الوطنية ونبّه أكثر من مرة الى أنها بلغت من الضعف وما أفقدها الهيبة، وهو ما اعترف به رئيس الحكومة سعد الله الجابري في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٥ في حديث للصحافة، حين أشار إلى الوهن الذي أصاب حكومته، لكنه رأى أن «الاستقرار» شرط أساسي لضمان هيبة الحكم، وقال: «عندما يكون الحكم بقواه الثلاث غير مستقر فإنه لا يستطيع الخطو والإنتاج» ورفع شعار «الاستقلال والاستقرار والاعتبار». ومع أن نجيب الريس اتفق معه حول شرط الاستقرار، لكنه خالفه في ما يخص هيبة الحكم مؤكداً:

«إن الذي يضمن هيبة الحكم ليس استقرار الحكومة في مراكزها مدة أطول حتى تعمل وتنتج، بل رؤية الناس للإصلاح وشعورهم به، هو الذي يمكن الحكومة من الاستقرار ونيل تأييد مجلس النواب والشعب معاً. أما إذا كان الاستقرار هو طول مدة الحكم فقط من غير أن يرافقه إصلاح ملموس في أيامها، فإنه مهما يكن طويلاً لا يسبغ عليها هيبة الحكم ولا يعطيها الاعتبار» [٢].

وبعد جلاء القوات الفرنسية طالب حكومة سعد الله الجابري بالاستقالة، خصوصاً وقد بلغت حملات النواب عليها حد توجيه الشتائم، وكان رأيه الذي كتبه في (القبس) وقاله في مجلس النواب أنه **«بعد جلاء الأجنبي ذهبت الأعذار التي كان بعض الرجال في الحكم يسبغونها من حولهم تبريراً لما كانوا يتحملونه من تهجمات هي أقرب إلى الإهانات منها إلى الانتقادات سواء كانت في مجلس النواب أم على صفحات الجرائد، وبات من الضروري للحكومة إما أن تستقيل وإما تعدّل خطتها التي سبق ووضعتها قبل الجلاء، فهناك مسائل داخلية مثل النقد والإعاشة والغلاء وغيرها باتت بحاجة للعمل عليها ولا يوجد حجة للتقصير فيها»**، كما طالب بإدخال عناصر جديدة لهم من القوة والكفاءة ما يعيد هيبة الحكومة أمام مجلس النواب، على أن تكون

الوزارة منسجمة انسجاماً تاماً بحيث لا يرهق وزير واحد بأكثر من عمل وزارة واحدة، كما عليه الحال في وزارة الجابري المؤلفة من رئيس وأربعة وزراء يمسكون بتسع حقائب وزارية.

ولأن نجيب الريس كان واثقاً بعدم استعداد حكومة الجابري لوضع خطة جديدة ولا تغيير أسلوبها، لتحقيق تفاهم مع مجلس النواب وإزالة أسباب التوتر في الدولة، نصح الجابري بالاستقالة لأن «**تهجم نائب على رئيس وزارة أو وزير يحدث سوء تأثير ما يجعل الأشخاص العاديين في أبعد المدن والقرى يتطاولون على المحافظين، ورجال الإدارة، وعلى رجال الأمن.. ونحن كأمة مستقلة تحررت من نير الأجنبي لا نستطيع أن نصبر على حكومة أو حكومات لا تفرض هيبتها وسلطتها أو سلطة القانون وهيبة النظام على كل كبير وكل صغير في هذه البلاد**».

وبرأ بزعامته الوطنية طلب من الجابري الوفاء لماضيه وترك الحكم والعودة إلى حلب بصفته رئيساً للكتلة الوطنية، ليجمع شملها استعداداً لمعركة الانتخابات المقبلة قائلاً: «**نربأ أن يضيّع الجابري ضخامة ماضيه وروعة التضحيات وجمال النصر الوطني والسياسي معاً بالبقاء في وزارة أو حكومة ينهال عليها الطعن**»[٣].

استقال سعد الله الجابري، في ٢٥ نيسان ١٩٤٦ ليصار إلى تكليفه مجدداً بتشكيل الوزارة الجديدة التي جاءت بالنصاب الكامل: ثماني وزارات ورئيس[٤]. ولدى تقديم البيان الوزاري في جلسة نيل الثقة ٦ أيار ١٩٤٦، تململ النواب من طول البيان الحافل بالوعود، حتى أن رئيف الملقي أحد النواب المعارضين أحصى عدد حروف سين التسويف (سوف) الواردة فيه فبلغ اثنتين وخمسين (سوف)، فقال ساخراً إن «الحكومة لو قامت بنصف أو بربع ما ذكره البيان لكفاها فخراً».

أما نجيب الريس فأشار في مداخلته إلى أن بيان الوزارة لا تنقصه البلاغة، لكن الثقة لا تمنح للبلاغة بل لقدرتها على تنفيذ الوعود، ومبادرتها إلى القضاء على الفساد والمحسوبيات بين العاملين في الدولة لا عبر تشكيل لجان تأديب، بل بالفصل فوراً، لأن لجان التأديب خلال الانتداب لم تفصل سوى بضعة موظفين من أربعين ألف موظف بينهم عشرات الفاسدين.

وحذّر الحكومة من المركزية الإدارية والمالية التي تسيطر على كل شيء في الدولة وتحول دون

الإصلاح، مقترحاً تحرير الإعاشة، بوصفها «محرقة» الرجال خلال خمس حكومات وطنية تعاقبت على البلاد منذ عام ١٩٤٣، وسبباً في الغلاء طوال الحرب العالمية، وقال: «اتركوا الناس أحراراً يتاجرون ويصدّرون، وجنّبوهم الاتصال مع موظفي الإعاشة، وراقبوا الاستيراد حتى لا تصبح ثروتنا عبارة عن خرق من أميركا أو لعب من بلجيكا».

وشدد على ضرورة تطبيق القانون بحزم لحفظ هيبة الحكم لأنه «بعد جلاء الأجنبي يشعر الشعب بالحاجة إلى حكومة يخافها لا حكومة تخافه، وعلى رجال العهد الاستقلالي الإصلاحي أن يعلموا بأن الشعب أصبح محتاجاً لحكومة قوية تطبق القانون» واستشهد بقول زميل له «أتمنى أن أرى ثلاث مشانق معلقة، مشنقة خائن ومشنقة مدلل ومشنقة ظالم» وأضاف موضحاً «يكون المدلل أخطر على الدولة من الخائن، والضرب على يد ظالم يجعل المجرمين يتورعون عن ارتكاب جرائمهم... نريد حكماً وطنياً ينتزع المجرم من حصنه ويرمي به بين أيدي القضاء وعندئذٍ يجب على الحكومة أن تطلب من الشعب مؤازرتها.. فالإصلاح يتوقف على الحزم، وعلى التنفيذ وإلّا فكيف تستطيعون أن تنفّذوا ما وعدتم به.؟»[٥].

مرسوم ٥٠ الجائر

حكومة سعد الله الجابري الثالثة جاءت أضعف من قدرتها على الصمود أمام حملات النواب التي اشتدت عليها، في وقت أشاع فيه خصوم الرئيس شكري القوتلي أنه يرغب بتنحية رئيسها مستغلاً مرضه، تمهيداً للاستئثار بالحكم، بينما واصل نجيب الريس مطالباته لسعد الله الجابري بالحفاظ على ماضيه النضالي وترك الحكم والاهتمام بالكتلة.

إلا أن إصدار حكومة الجابري المرسوم ٥٠ بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٤٦ ساهم في تعجيل القضاء عليها، لأن المرسوم أطلق صلاحيات وزير الداخلية في تقييد الصحافة، والحريات العامة، وبدل أن يحل القانون الجديد مشكلة تنظيم الصحافة المزمنة منذ أيام الانتداب، خلق أزمة جديدة وراعى مطالب الحكومة من الصحافة على حساب حريتها، وبحسب نقيب الصحافيين نصوح بابيل فإن «الصحافة السورية نعمت في عهد الرئيس شكري القوتلي خلال رئاستيه الأولى والثانية بحرّية واسعة تجاوزت حدّها المنطقي والمعقول، بالنسبة إلى بعض الصحف

الدخيلة على الصحافة، التي أسرفت بالإساءة إلى نفسها، وإلى الصحافة بوجه عام، وإلى المجتمع كله بما كانت تكيله من السباب والشتائم إلى بعض الناس، وهو ما تترفع عنه الصحف التي تحترم نفسها وقراءها»[٦].

أثار المرسوم رقم ٥٠ الذي وصف بـ«الجائر» عاصفة في الصحف ومجلس النواب، ضد الحكومة التي غادر رئيسها سعد الله الجابري الى مصر للعلاج بعدما تمكن منه المرض، وناب مكانه خالد العظم، ليتولى مهمة الرد على هجوم النواب الذين رأوا المرسوم ٥٠ مخالفاً للدستور في عدة مواد منه، إذ خول وزير الداخلية حق الترخيص للأحزاب والجمعيات والمنظمات والنوادي وعقد الاجتماعات والمراقبة والإشراف على الأحزاب والجمعيات، وحق فرض الإقامة الجبرية على المواطنين السوريين دون أن يكون في القوانين النافذة ما يجيز له ذلك، ومنحه حق تحديد عدد الصحف حسب عدد السكان وحق ترخيص إصدارها وتعطيلها وإغلاق المطابع وإصدار مراسيم تنظيمية تتعلق بتنظيم شؤون المطبوعات وممارسة الصحافة وتحديد أسعار الصحف وغير ذلك مما يخالف أحكام الدستور صراحة. كما منحت إحدى مواد المرسوم المحافظ حق التصرف بالجيش بصورة مستمرة حتى في الشأن الداخلي، مع أن الدستور منح هذا الحق لرئيس الجمهورية في حالات الاضطرابات التي تستدعي فرض الأحكام العرفية، على أن يعلم مجلس النواب. لذلك اعتبرت المعارضة هذه المادة تهيئة للانتخابات النيابية إذ من شأن التصرف بالجيش في المناطق الإدارية تغيير النتائج[٧].

وبعد مناقشات ساخنة أحال مجلس النواب المرسوم إلى لجنة الدستور لدراسته، فخرجت بالإجماع على أن المرسوم رقم ٥٠ يخالف الدستور، مقترحة حذف المواد المخالفة. وفي جلسة ٢٣/ ١١/ ١٩٤٦ أعلن خالد العظم، رئيس الوزراء بالوكالة، موافقته على تقرير لجنة الدستور معرباً عن أسف الحكومة لأنها ليست على اتفاق مع لجنة الدستور ولكن «كي لا يكون هناك ما يشطر المجلس ويشطر البلاد، يفضّل طي المواد التي نص عليها تقرير لجنة الدستور». وتمكن خالد العظم بذلك من نزع فتيل الأزمة، إذ لم يكن متوقعاً القبول بإلغاء المواد المخالفة[٨]. إلا أن ذلك لم ينه الجدل حول حرية الصحافة وإلغاء الرقابة، وعادت المعارضة لشن حملة عنيفة على الحكومة، بهدف إسقاطها، ما أدى إلى تعطيل عدد من الصحف، أولها جريدة (القبس)،

وتقدم سبعة نواب منهم (نجيب الريس، أكرم الحوراني، رئيف الملقي، عبد الرحمن الكيالي، ناظم القدسي) بطلب استجواب الحكومة حول أسباب التعطيل، بموجب قانون ٢٦٣٠ الذي سبق أن أصدره المندوب السامي بهدف حماية الجيش الفرنسي. وفي جلسة ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦، ردّت الحكومة بأنها «تعتبر عملها بتعطيل الصحف قانونياً لأنها طبقت قراراً أصدره المفوض السامي ولم يُلغ بعد». ورد النواب على الحكومة بعنف وقسوة وجرى تراشق عبارات ساخنة بين النواب ووزير الداخلية صبري العسلي الذي ألقى خطاباً حماسياً حرّض فيه الحكومة على الصحافة، مؤيداً مشروعية اللجوء إلى قانون أصدره الفرنسيون، لحماية الحكومة ومؤسسة الرئاسة التي تتعرض للانتهاك من قبل الصحف[٩]. وعندما هبّت غالبية النواب للرد عليه حدد رئيس المجلس محمد العايش خمسة نواب للتكلم هم: أكرم الحوراني، رئيف الملقي، عبد الرحمن الكيالي، ناظم القدسي، نجيب الريس، وقال للراغبين بالكلام من النواب «هؤلاء الخمسة يغنونكم عن خمسمائة».

تكلم نجيب الريس بصفته خبيراً بمسائل التعطيل لكثرة ما تعطلت جريدته، ولفت إلى أنه سبق أن اقترح على الحكومة إلغاء التعطيل نهائياً، ولدى مناقشة المقترح في المجلس فوجئ باتفاق تم بين رئيس الوزراء وفريق من النواب ينص على جعل التوقيف شهراً واحداً، وهكذا كان، ونشب الخلاف لأن الحكومة تعتبر التوقيف غير التعطيل الذي نص عليه قانون ١٩٤٦، بينما يصر النواب المستجوبون على أن كلا المعنيين واحد. وعرض نجيب الريس خبرته في هذا الخصوص قائلاً: **«بصفتي خبيراً عملياً وقد طُبقتْ عليّ جميع قرارات وقوانين التعطيل المعروفة، حيث عطلت جريدتي تعطيلاً مؤقتاً أكثر من خمسين مرة وتعطيلاً لأجَل غير مسمى أكثر من ثلاثين مرة وحتى هذا القرار نفسه الذي يحمل رقم ٢٦٣٠ قد طبق علي أيضاً، ويشترط في إحدى مواده أن يدعى صاحب الجريدة إلى دار الحكومة للسؤال عما جاء في مقاله المؤاخذ عليه، وقد طلبت مراراً وسئلت مراراً وعطلت جريدتي بسببه مراراً، لذلك بحسب اجتهادي وتجاربي العملية، أقول أن التوقيف والتعطيل الإداري لأجل غير مسمى يعطيان نتيجة واحدة ولذلك فإني أقول للحكومة إنها بتدبيرها كانت مخطئة»**[١٠].

عرض النواب مداخلاتهم التي أكدت مخالفة الحكومة للدستور، وأيدهم فارس الخوري

بعرض رأي قانوني خلص فيه إلى أن الحكومة بتوقيفها عدداً من الجرائد ارتكبت مخالفتين: دستورية بعدم الاعتراف بوضع البلاد بعد الاستقلال، وأخرى قانونية. إذ ضربت عرض الحائط بقانونين صادرين عن المجلس النيابي عام ١٩٣٨ وعام ١٩٤٦. تلا مداخلة فارس الخوري هجوم عنيف من نواب المعارضة على الحكومة، انتهى بدعوة أحد النواب إلى مقاومة الحكومة بكل سلاح، فردّ عليه وزير الداخلية صبري العسلي بصلافة: «إما أن ترضخ الأقلية لحكم الأكثرية أو أن تذهب من هذا المجلس، فالحكم للأكثرية».

استقالة الجابري

مع نهاية شهر تشرين ١٩٤٦ عاد محسن البرازي موفد الرئيس شكري القوتلي من الاسكندرية حاملاً استقالة الجابري حيث كان يخضع للعلاج من اليرقان الحبشي، ليتم تكليف جميل مردم بتأليف حكومة أشرك فيها المعارضة من كتلة رشدي الكيخيا النيابية، بهدف نيل الثقة في مجلس النواب[١١]. بعدها اقترح الكيخيا مشروع قانون جديد للانتخابات يستبدل نظام الدرجتين بدرجة واحدة أقرّته الحكومة وأحالته إلى مجلس النواب، فأثير الكثير من اللغط حوله، لتخوف النواب من السياسيين التقليديين خسارة مقاعدهم الانتخابية، ومال البرلمان إلى رفض مشروع القانون أو زيادة عدد الناخبين الثانويين كحل وسط، غير أنه لم يجر التصويت عليه في تلك الدورة. وفي نيسان ١٩٤٧ التأم مجلس النواب مجدداً في دورة استثنائية مخصصة لمناقشة قانون الانتخابات وسط معارضة من الحزب الوطني، بينما كانت المظاهرات الاحتجاجية لطلاب المدارس والجامعات تعمّ دمشق ومدناً أخرى تطالب بإقرار قانون انتخابات جديد، تخللها إضراب مدني في دمشق وحمص وحماه وحلب. كما خرجت مظاهرات نسائية تطالب بمشاركة المرأة في التصويت. وتحت الضغط الشعبي، وافق مجلس النواب على قانون انتخابات ينصّ على الاقتراع المباشر، مع إدراج شروط جديدة للترشح. وعلى الرغم من عدم إشراك المرأة في هذه الانتخابات، الا أنها كانت آخر انتخابات تشريعية تتم دون منح المرأة السورية حق التصويت. كما تم اعتماد نظام القائمة السريّة، وترك لوزير الداخلية تحديد موعد الانتخابات شرط أن تكون على الأقل قبل أربعين يوماً من موعد نهاية ولاية المجلس القائم.

عارض نجيب الريس قانون الانتخابات الجديد ورأى أنه صدر على عجل ودون دراسة، خصوصاً أن انتخابات ١٩٤٧ التشريعية كانت الأولى بعد الجلاء، والخامسة في تاريخ سورية الحديث، وهي أول انتخابات تنظم بطريقة الاقتراع المباشر أو الدرجة الواحدة، بحسب القانون الجديد، الذي عاني برأيه من ثغرات يسهل استغلالها لتزوير النتائج، وشاركه الرأي معارضو حكومة مردم في مجلس النواب وعلى رأسهم خالد العظم الذي رفض المشاركة في الحكومة، ووجهوا اتهامات للقوتلي ومردم بأنهما يهيئان الساحة لضمان وصول نواب يؤيدون بقاء القوتلي في الحكم، حيث تشير عدة مصادر إلى اتفاق غير معلن بين شكري القوتلي ورشدي الكيخيا بحيث يدعم القوتلي صعود الكيخيا في الانتخابات النيابية لقاء دعوته الى تعديل الدستور بما يسمح باحتفاظ القوتلي بالرئاسة.

من التكتل إلى التحزب

بعد الجلاء مزقت الخلافات ما تبقى من «الكتلة الوطنية» فانشقّ عنها عدد كبير من زعماء حلب وحمص وحماه، بزعامة هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا، وشكّلوا تكتلاً نيابياً خاض الانتخابات، كما انسحب من انسحب من الكتلة الوطنية، ومن تبقى من الدمشقيين شكلوا الحزب الوطني، إذ دفع الرئيس شكري القوتلي باتجاه تشكيل حزبين قويين يمسكان بدفتي الحكم ما بين السلطة والمعارضة.

نجيب الريس كان أول الداعين إلى تجديد الكتلة وإعادة بنائها ضمن حزب لديه أهداف وبرامج محددة، ودخول الانتخابات بقائمة واحدة على أساس المبادئ والبرامج لا على أساس الحارات والعائلات، ورأى أنه «**إذا كانت الحياة النيابية في عهد الاستقلال ستستمر من غير أحزاب سياسية منظمة، تكون سورية أول بلد استقل ولم يعرف قيمة استقلاله. وإذا كان الوطنيون القدماء الذين قادوا معركة النضال الوطني ضد الأجنبي طوال ثلاثين سنة، سيظلون يعيشون على ماضيهم، ويتخذون منه خطة لسياستهم أو عهداً للأمة في حكمهم، فيكونون هم الآخرون أصحاب بدعة سيئة في الحكم والحياة الدستورية**»، ودعا قادة الكتلة ذات التاريخ الوطني والسياسي القائم بذاته إلى تشكيل حزب سياسي «**ديموقراطي منظم، يقوم على أساس الشورى**

وإرادة الأكثرية ذي منهاج مفصّل في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، وأن يعقدوا مؤتمراً لهم يدعون إليه الكهول والشباب من مختلف الطبقات والمدن والأقضية الذين كانت تتألف الكتلة منهم ومات الزعيم إبراهيم هنانو راضياً عنهم، وأن ينتخب المؤتمر مجلس إدارة مؤقتاً لنيل الرخصة من الحكومة ووضع منهاج الحزب وتقديمه لوزارة الداخلية ثم تدعى الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة الحزب للمدة التي يعينها نظامه الداخلي، وعندئذ تكون قرارات هذا المجلس نافذة على الحزب وعلى أعضائه في نطاق الشورى وحسب إرادة الأكثرية»[١٢].

الحزب الوطني

للم نبيه العظمة شمل من تبقى من الكتلة، لتأسيس الحزب (الوطني) وشعاره «حرية، عدالة، مساواة». وبشّرت (القبس) به قبل الإعلان عنه رسمياً، باعتباره «الحزب الذي تنتظره البلاد». وقال نجيب الريس: «استجاب فريق من كبار الوطنيين ورجال السياسة لفكرة الحزبية في البلاد التي نادينا لها من ثلاث سنين فأجمعوا أمرهم وعقدوا اجتماعاتهم لتأليف حزب سياسي بدعوة من جميل مردم بك، وتم وضع برنامج الحزب ووقعت مواده واتفق تقريباً على الأشخاص الذين سيدعون إلى إقراره وإلى انتخاب مجلس إدارة، كما فاتح رئيس مجلس الوزراء في خلال زيارته لبعض المحافظات فخامة الرئيس هاشم الأتاسي والقائد العام للثورة السورية سلطان باشا الأطرش وبعض كبار الوطنيين في حمص وحماه وحلب، في موضوع التنظيم الحزبي. وها نحن بعد مضي هذه المدة الطويلة نسمع همسات كثيرة ونتلقى أسئلة عديدة عن هذا الحزب الذي ترقبه البلاد منذ زمن طويل».

في ٢٩ آذار عام ١٩٤٧ أعلن رسمياً في دمشق تأسيس الحزب الوطني، في اجتماع حضره حوالي سبعين شخصاً من محافظات دمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية لانتخاب لجنة لدراسة منهاج الحزب ونظامه. وكان نجيب الريس من بين أعضاء دمشق في المؤتمر.

في ٢٣ نيسان ١٩٤٧ انتخب الحزب هيئته المركزية، ففاز: سعد الله الجابري رئيساً، لطفي الحفار نائب الرئيس، صبري العسلي أميناً عاماً، مظهر رسلان مراقباً عاماً، الدكتور عبد الرحمن الكيالي خازناً. وفاز بعضوية الهيئة المركزية: عبد القادر شريتح، سليمان المعصراني، بدوي الجبل،

نجيب البرازي، ميخائيل إليان، فائز الخوري، جمال علي أديب. وانتخب للمجلس التأديبي: ليون زمريا وظافر القاسمي. وكان نجيب الريس، ضمن الأعضاء الردفاء للحزب، كما انتخب أميناً لسر لجنتي الشؤون السياسية والاقتصادية، وعضواً في لجنة الدعاية والنشر. بعد وفاة سعد الله الجابري، خلفه نبيه العظمة في رئاسة الحزب، ولكن ما لبث أن استقال عام ١٩٤٨، فأسندت الرئاسة إلى عبد الرحمن الكيالي والأمانة العامة إلى صبري العسلي.

أكد منهاج الحزب من الناحية القومية على وحدة الأمة العربية والسعي إلى تحريرها، واعتبر الجامعة العربية مؤسسة قومية يعلق عليها أكبر الآمال، وعرّف الصهيونية بأنها حركة عدائية ضد الكيان العربي. وبنى الحزب الوطني سياسته الخارجية على أساس عقد الصلات الودية مع الدول الأجنبية وفق مبدأ المساواة والمصالح المتقابلة. ومن الناحية الوطنية، دعا الحزب الوطني إلى «المحافظة على استقلال سورية والذود عنه بجميع الوسائل». ونص برنامجه على ضرورة «تنسيق قوى البلاد المختلفة في جميع نواحي حياتها العامة وتوجيهها في سياسة إنشائية تقوم على خطة شاملة منظمة تكفل تطورها الرفيع وترمي إلى رفع مستواها من جميع الوجوه وتحقيق العدل الاجتماعي فيها».

حزب الشعب

بعد نحو عام من تأسيس الحزب الوطني، وتحديداً في آب عام ١٩٤٨ أعلن رسمياً تأسيس «حزب الشعب» الذي عد هاشم الأتاسي أباً وراعياً روحياً له، في حين أسندت رئاسته إلى رشدي الكيخيا رئيس المجلس النيابي. وكانت نواة الحزب قد تشكلت من الكتلة البرلمانية الدستورية المعارضة التي سبق أن شكلها رشدي الكيخيا بعد انشقاقه عن الكتلة، وفازت بالأغلبية في أول انتخابات نيابية عام ١٩٤٧.

وبينما وصف الحزب (الوطني) بأنه حزب شامي أي يعبّر عن البرجوازية المدنية الدمشقية، والذي سيؤيد لاحقاً حسني الزعيم بطل الانقلاب الأول، وصف حزب (الشعب) الذي تكوّن من معارضي الكتلة، ومعظمهم من أبناء حلب بـ«حزب إقليمي إقطاعي» يعبّر عن مصالح طبقة كبار الملاكين الزراعيين المتمركزين شمال ووسط البلاد، ووسم حزب (الشعب)

بنزعة ملكية لمناصرته الهاشميين ومشروع الهلال الخصيب، والاتحاد مع العراق في ظل نظام ملكي، غير أن أعضاءه كانوا منقسمين على أنفسهم في أكثر من قرار.

يقرّ برنامج حزب (الشعب) بوحدة الأمة العربية والسعي لتحقيقها إما عن طريق اتحاد دولي بين البلاد العربية، وإما باتخاذ الجامعة العربية وسيلة تمهد الطريق إلى الاتحاد بتمكين الروابط العربية في جميع النواحي. كما نص البرنامج على أن فلسطين جزء من الوطن العربي ودعا إلى العمل على مقاومة النفوذ الأجنبي في البلاد العربية. وفي السياسة الخارجية دعا الحزب إلى سيرها على أساس المصلحة المتقابلة، وعدم تفضيل واحدة على أخرى إلا بالمقدار الذي تقتضيه المصلحة القومية. وفي السياسة الداخلية يلحّ الحزب على تحقيق شرط التوازن بين السلطات لتوطيد النظام الجمهوري والحكم الشعبي، وتضمن منهاجه فصلاً مستفيضاً عن السياسة الاجتماعية الهادفة إلى رفع سوية المواطنين، مؤيداً الحركة النقابية العمالية، وطالب بوضع تشريع لضمان حقوق الفلاح. وبينما ذهب الحزب الوطني إلى العناية بالناحية الصناعية في منهاجه لاعتماده على تأييد رجال الصناعة، مال حزب الشعب إلى اعتبار الزراعة أساس الحياة الاقتصادية ووضع بنوداً لتحديد الملكية في المستقبل، أي دون أن يكون لذلك مفعول رجعي[١٣].

معادلات انتخابية

في الانتخابات، أخفق الحزب (الوطني) مقابل منافسيه من الكتلويين المنشقّين من نواب حمص (الأتاسيين) ونواب حلب بزعامة رشدي الكيخيا الذين شكلوا تكتلاً برلمانياً قوياً، اكتسح الانتخابات، وكان رشدي الكيخيا قد أطلق برنامجاً انتخابياً مناهضاً للحزب (الوطني) وقال إن إعادة انتخاب أعضائه لأربع سنوات مقبلة تعني إبقاء مقدرات البلاد وخيراتها بيد مجموعة من الأشخاص استخدموا البلاد لمصالحهم الشخصية والفشل في محاربة التضخم وتقليص نفوذ العائلات الإقطاعية الغنية في الدولة. كما أخفق من التيارات اليسارية الصاعدة مرشحا حزب البعث ميشيل عفلق وصلاح البيطار ومرشح الحزب الشيوعي خالد بكداش.

وكما توقع نجيب الريس، لم يكن قانون الانتخابات في صالح الوطنيين التقليديين، حيث كانت الغلبة للتيار الديني ممثلاً بالجمعية الغراء (جامع دنكز) وزعيمها الشيخ كامل القصاب

وأنصارها من رجال الدين، وكادت قائمة علماء الدين أن تكتسح نتائج الانتخابات، لولا الانتخابات التكميلية. واتهم القوتلي وحكومة مردم بتزوير نتائج الانتخابات لمنع سيطرة رجال الدين[١٤]. وبرر جميل مردم التدخل في نتائج الانتخابات بأن المصلحة الوطنية اقتضت «إنقاذ مستقبل البلاد من حكم ديني متعصب ومتخلف» علماً أن رئيس الحكومة جميل مردم أثناء الحملة الانتخابية (الشرسة والمحتدمة) انسحب من الحزب (الوطني) وترشح كمستقل معلناً أنه لا يقوم بدعم أي حزب من الأحزاب.

ويشار هنا إلى أنه وبعد الانتخابات، بلغ العداء بين شكري القوتلي والجمعية الغراء حدود القطيعة لدى إصدار حكومة مردم قراراً بحلها ومصادرة موجوداتها بحجة أن «قانون الجمعية يحظر عليها الاشتغال بالشؤون السياسية ويحصر عملها الرئيسي بالتدريس. ولما كانت الجمعية قد خرجت عن القواعد المنصوص عنها في قانونها فقد صدر القرار بحلها والاستيلاء على سجلاتها وتدقيقها»[١٤].

ارتفعت بعض الأصوات متأخرة لتنتقد قانون الانتخابات الذي وضعته حكومة مردم تحت ضغط الشارع الذي طالب به، وعارضه الحزب الوطني، وحذر منه نجيب الريس باعتباره «سُلق سلقاً»، وقال: «**إن الذين سلقوا القانون سيكونون أول ضحاياه**» ويقصد المنشقين عن الكتلة الوطنية، فتلك الانتخابات أتاحت صعود نواب شباب من اتجاهات وتيارات سياسية من خارج إطار الوطنيين التقليديين الذين أمسكوا بزمام السياسة طوال السنوات الماضية. وفي تعليقه على نتائج الانتخابات تساءل مستنكراً «**هل جميع الذين ارتفعوا الى كراسي النيابة بذلوا لهذه الأمة بعض ما بذله الذين أخفقوا في الانتخابات؟ وهل يسر دمشق أن يكون الذين قادوها خمساً وعشرين سنة وأفنوا شبابهم في السجون والمنافي، وعاشوا في قراع الأجنبي أباة أعزاء يمثلون وجه بلادهم، يعربون عن عواطفهم الحقيقية وعن كبريائها وأنفتها، هل يجوز لهؤلاء أن لا تكون دمشق وفيّة لهم؟.. دمشق لن تكون من العقوق بحيث تتخلى عن رجالها وتمنح ثقتها لفريق من المرشحين لم يتعرفوا على هذا الوطن إلا في الانتخابات**»[١٦].

كرست انتخابات ١٩٤٧ الانقسامات في صفوف الزعماء التقليديين وكثرت الاتهامات الموجهة للرئيس شكري القوتلي، بتقاسم السلطة مع حكومة جميل مردم، واستبعاد منافسه على

الرئاسة سعد الله الجابري، الأمر الذي أضعف الحكم الوطني حيال اشتداد ساعد المعارضة التقليدية والأخرى الجديدة الصاعدة، بينما كانت القضية الفلسطينية تتفاعل على نحو ينذر بتغييرات كبيرة.

جميل مردم خصماً

بعد انسحاب جميل مردم بك الذي كان من الحزب الوطني، تحول الى خصم له، ولنجيب الريس الذي ثابر على انتقاد حكومته، إذ كان يرى فيها وهناً وفساداً من شأنه أن يضيّع الاستقلال، ما عرّض (القبس) للتعطيل لأكثر من ست مرات خلال حكومتي مردم عام ١٩٤٦ ـ في مدد تراوح من أسبوع إلى أسبوعين. وعقب انتخابات ١٩٤٧ طالب نجيب الريس باستقالة حكومة مردم، قبل انعقاد مجلس النواب الجديد، غامزاً من موقف رئيس التكتل المعارض في مجلس النواب الجديد رشدي الكيخيا، واتهمه بالعزم على «**ترقيع الوضع الشاذ وإبقاء الحكومة الضعيفة منذ تأليفها، والتي ثبت ضعفها خلال الانتخابات فكانت القوة والكلمة ليس لها ولا للقانون بل لكل حزب أو هيئة أو شخص فرض قوته وجماعته على مراكز الاقتراع ففاز بالنيابة تزييفاً وتزويراً وإخلالاً بالقانون**» كما اتهم جميل مردم بدعم جماعة نواب حلب وحمص من جماعة رشدي الكخيا طمعاً بدعمهم بقاءه رئيساً للحكومة وقال إنه يتصل بهم ويرشح نفسه لتأليف وزارة جديدة(١٧).

ومع تأخر انعقاد مجلس النواب الجديد، صعّد نجيب الريس هجومه على مردم وأثقل في الهجوم لحمله على الاستقالة بعدما فقدت حكومته ثقة الشعب، وباتت البلاد ترزح تحت وضع عبارة «**عن مسؤولين غير حاكمين وحاكمين غير مسؤولين**» حيث جاءت الانتخابات بأشخاص يدّعون أنهم الأكثرية في مجلس النواب وبات من حقهم تنفيذ برامجهم وخططهم في مقاعد الحكم لا في مقاعد النيابة ومن «**البداهة دعوة هؤلاء الى استلام الحكم وتحمل تبعاته. لكن أن يظلوا خارج الحكم ويفرضوا إرادتهم على الحكومة القائمة، فهذا وضع أقل ما يقال فيه أنه يزري بكرامة الأمة، ويجعل مفهوم الحكومات أقرب الى وضع العصابات منه إلى وضع الوزارات**»(١٨).

وفي افتتاحية ٩/ ٩/ ١٩٤٧ وصل نجيب الريس في هجومه على حكومة مردم حد نعته هو

ووزارته بـ«**الضعف والمهانة والجبن والعجز**» عن حماية بعض المحافظين من الطعن بذممهم ونزاهتهم، والعجز عن تطبيق القانون بحق الجمعية الغراء التي قررت الوزارة حلها ثم عجزت عن تنفيذ القرار، أمام تمرد الجمعية الغراء عليها، وقال إن جميل مردم بك «**يحاول بتمسكه بالحكم أن يظهر للناس بأنه رجل دستوري، وهو المعروف بأنه أجرأ الناس على انتهاك حرمات القانون والدستور، فما دام الدستور لا يفرض عليه الاستقالة ودعوة المجلس إلى الانعقاد فهو لا يفعل، حتى لو أن حكومته ورئاسته بلغت من التردي والتفسخ والاستهتار حد تجرؤ بعض الناس في عهده على مهاجمة بيت يوسف العظمة، والدفاع عن بيت سليمان المرشد**». ورد نجيب الريس عدم دعوة رئيس الحكومة للمجلس إلى الانعقاد ومماطلته وتسويفه إلى خشيته من أن لا يمنح النواب ثقتهم لحكومته.

المراسيم البغيضة

ضاق جميل مردم ذرعاً بنجيب الريس وكتاباته، وعقب تلك الافتتاحية صدر مرسوم رئاسي بتاريخ ١٠/٩/١٩٤٧ بناءً على اقتراح وزير الداخلية يقضي بتعطيل (القبس) لأسبوعين متتاليين لنشرها في عدد يوم ٩ أيلول ١٩٤٧ مقالاً يتضمن «أنباء من شأنها إثارة الرأي العام والإخلال بالأمن».

وكان هذا أول مرسوم يصدر بعد الجلاء بتعطيل (القبس) في ظل حكومة وطنية. ويقول نجيب الريس معرباً عن أسفه العميق: «**إن إضبارة المراسيم والقرارات التي صدرت منذ عام ١٩٢٨ بتعطيل هذه الجريدة، لا يوجد عليها توقيع يمت صاحبه للوطنية أو الجهاد بصلة، بل كلها تحمل تواقيع المفوضين السامين الفرنسيين أو رؤساء الحكومات الذين أقامهم أولئك المفوضون رغماً عن أنف الأمة.. وأنه ليعز علينا ويحز في نفوسنا أن نودع مرسوم جميل مردم إضبارة المراسيم التي تتشح بتواقيع بونسو ودي مارتيل وبيو وصبحي بركات وحقي العظم والشيخ تاج وبهيج الخطيب ولكن ما حيلتنا إذا أراد جميل مردم إلا أن يكون في تعطيل (القبس) صاحب مرسوم يضاف إلى هذه المراسيم البغيضة**».

كان لدى نجيب الريس قناعة بأن سبب تعطيل (القبس) ليس لنشر مقالة تثير الرأي العام وتخلّ

بالأمن، وإنما هناك أسباب أخرى تتوارى خلف «الكلمات المبتذلة والأساليب السمجة التي كان يتذرع بها المفوضون الساموون ورؤساء حكوماتهم» وهي أن رئيس الحكومة جميل مردم غيّر مواقعه، وتحالفاته أثناء الانتخابات. ويضيف: «حين قدر لجميل مردم أن يختار بين رفقاء الجهاد والاضطهاد والأذى والاعتقال وبين زملاء النعمة والنيابة والإرث، اختار أن ينزع ثوب الوطنيين القدماء ليلبس ثوب الوارثين الجدد. وكان تعطيل القبس الثمن الذي دفعه لهؤلاء ليظفر بتأييدهم ورضاهم عن وزارة يؤلفها لأن من يعتنق ديناً جديداً يظل موضع الريبة عند أهل هذا الدين، فهو يمعن باضطهاد أبناء الدين القديم وإيذائهم ليصدقه أهل الدين الجديد. وهكذا فعل جميل مردم بتعطيل القبس حين سجلت عليه أن انتزع النيابة رغماً عن قرار أكبر هيئة قضائية في البلاد من بعض إخوانه قدماء الوطنيين، وأعطاها بلا حق الى بعض النكرات في حلب وحمص إرضاءً للذين حسب أنه سيظفر بتأييدهم، ولكن الأيام أثبتت كما قلنا له من قبل بأنه سيكون فريسة لهم بعد الانتخابات. أفترى صدقت نبوءتنا أم صدق وهمه؟.. والشر بالشر والبادي أظلم»[19].

أعقم الوزارات

معاقبة (القبس) بالتعطيل لم تُجد نفعاً، ومع استئناف صدورها في ٢٧/ ٩/ ١٩٤٧ عاد نجيب الريس لمهاجمة حكومة مردم، وكتلة الأكثرية البرلمانية لاستنكافها عن المطالبة باستقالة الحكومة وعدم مشاركتها في الحكومة لتتحمل مسؤولية الحكم، بحجة أنها كتلة معارضة، لأن صفة المعارضة سقطت عنها بمجرد ادعائها السيطرة على الأغلبية في مجلس النواب، وعليها تحمل مسؤولية الحكم، فهم «أكثرية يتصرفون تصرفات الأقلية» ووصف جميل مردم بأنه «أخصب» رؤساء الحكومات المتعاقبة بالتصريحات و«أكرمهم» بعقد المؤتمرات الصحافية، وإذا كان تقييم الوزارات بما أنجزت فإن حكومة مردم «أعقم» الوزارات و «أسوأها» إدارة وأضعفها هيبة وأعجزها في تنفيذ القرارات. فقد وعد رئيسها عندما خلف سعد الله الجابري، بأن يجعل من البلاد «جنة عرضها السموات والأرض» من حيث الحريات وتطبيق القانون ومحاربة الفساد، وإذ بحكومته «تنغمس في السياسة الشخصية وأصبح كل وزير يسيّر مصالح الدولة وفق مصالحه الخاصة، ونُسيت الحريات الدستورية وأهملت القانون وطغى الشارع على النظام. حتى أصبحت هيبة

الحكم في الحضيض». وأخيراً قدمت حكومة جميل مردم بك استقالتها حسب التقاليد البرلمانية مع بداية العهد التشريعي الجديد، إلا أن القوتلي عاد وكلف مردم مجدداً بتشكيل حكومته الرابعة[٢٠].

تعديل الدستور

صحّت الشائعات عن اتفاق يقضي بدعوة رشدي الكيخيا إلى تعديل الدستور، ففي ٢٧/ ٧/ ١٩٤٧ دعا إلى تعديل الدستور قائلاً: «إن أسهل الطرق وأهونها هو أن يتفق المجلس مع الحكومة على شكل التعديل» مؤكداً أن «المجلس النيابي الجديد لن يدعى إلى الاجتماع إلا ويكون كل شيء جاهزاً ومعلناً». وجاء ذلك بينما تتهيأ كتلته البرلمانية التي باتت حزب (الشعب) للمشاركة في الحكومة. وفي الجلسة الثانية عشرة للبرلمان عام ١٩٤٧ تقدمت الحكومة بمشروع إلغاء مادتين وتعديل عدة مواد في الدستور، الذي صيغ عام ١٩٢٨، لاسيما المادة ٦٨ التي تقول: «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة. ويكتفى بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة، وتدوم رئاسته خمس سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته». وجاء في الأسباب الموجبة لمشروع التعديل «أن الدساتير الجمهورية في العالم خالية من القيد الوارد في المادة ٦٨ في ما يخص إعادة انتخاب الرئيس». لقد كان واضحاً أن الهدف من التعديل هو تمكين القوتلي من ولاية ثانية، حيث إنه بموجب هذه المادة تنتهي الولاية الأولى للرئيس شكري القوتلي صيف عام ١٩٤٨.

نال المشروع تأييد غالبية النواب ووقعوا عليه، قبل أن يحال إلى لجنة الدستور لينظر بإقراره. وحاول بعض النواب الشباب انتقاد الأسلوب الذي تم فيه تقديم المشروع والتسرع بتوقيعه، دون مناقشة وقبل إحالته إلى اللجان المختصة، فتم إسكاتهم. وفي جلسة ٢٨/ ٣/ ١٩٤٨، جرت الموافقة بإجماع الحضور، وكانوا ١٢٦ نائباً، فيما غاب ستة نواب. وفي ١٨ نيسان ١٩٤٨ أعيد انتخاب شكري القوتلي ليصبح رئيساً للمرة الثانية، وكان عدد النواب الحاضرين في جلسة الانتخاب ١٢٥ نائباً، صوّت منهم ١٢٣ للتجديد، وظهرت ورقتان بيضاوان، بينما غاب ستة نواب[٢١].

الرئيس الأمين

في ١٩/ ٤/ ١٩٤٨، خرجت جريدة (القبس) لتحتفل بعيد الجلاء وبإعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً لخمس سنوات مقبلة، وهنأ نجيب الريس في افتتاحيته القوتلي «بطل الجلاء» و«الرئيس الأمين»، لكنه لم يفوّت الفرصة للغمز من قناة حكومة مردم بك وتساءل: «أيجوز أن يظل يوم الجلاء وبطل الجلاء في هذه الدولة وحدهما مفخرتها وموضع تكريمها وإجلالها؟» مطالباً بأن تكون «أعمال حكوماته ووزرائه متفقة مع أعمال كل دولة، يكتب لها الظفر بالجلاء ويتاح لها رجل مثل شكري القوتلي» وقال: «إن الشعب يطمع أن يرى تغييراً أساسياً في نوع الرجال الذين يحكمون ويديرون مقدرات البلاد الاقتصادية والسياسية» وأنه حق للبلاد أن لا تقبل عذراً بعد الآن لحكم غير مستقيم وعمل غير مشروع». ومع أن نجيب الريس أقر في افتتاحيته بأن الفترة الرئاسية الأولى للقوتلي كانت «عهد ازدهار ورخاء وعمران في جميع ميادين الدولة» لكن «الشعب يريد رجالاً من طراز سعد الله الجابري يعمل واجبه في الحكم لوجه الله ووجه الدولة، لا يطلب شعبية ولا يربي أنصاراً، ولا يفكر بتجارة ولا شركة ولا زبائن يغدون ويروحون على مكتبه.. فالشعب يخشى إذا كتب تاريخ الوطن في أجمل عهوده وأزهر أدواره أن يكتب عنه أنه أحسن أخذ الاستقلال، ولكنه لم يعرف كيف يحافظ عليه، وأن رجاله أحسنوا القيادة ولم يحسنوا الحكم».

تقريب الأرذال

ثم عاد وكتب افتتاحية في اليوم التالي ٢٠/ ٤/ ١٩٤٧، صعّد فيها لهجة انتقاده لجميل مردم بك وذكّره بأقواله أيام الانتداب ومبادئه الوطنية ونقضه لها عندما أصبح في السلطة، وبدأ كلامه بالتوجه للرئيس القوتلي بالسؤال: «هل يجوز لمثل هذه الرئاسة أن يكون الحكم في ظلها حكماً غير صالح وغير مستقيم؟» وكان يقصد رئيس الحكومة جميل مردم الذي كان يردد أيام الانتداب والاضطهاد والنضال جملة واحدة بشكل مستمر (لا يوجد مع كل أسف في هذه البلاد لا تقدير ولا مسؤولية) لكنه بحسب نجيب الريس «نسي جملته منذ أن خلف سعد الله الجابري وتنكر لما كان يقوله أيام الشقاء والبلاء، حين كان أشد الناس حملة على الذين تعاونوا

مع الأجنبي، يهاجمهم هجوماً ملؤه الوعيد والتهديد وسوء المصير، لكنه اليوم يتجاهل كل هذه الأقوال ويتنكر لجميع تلك المبادئ، فلا يتعاون إلا مع الذين أقام النكير عليهم، ولا يثق إلا بالموظفين، الذين كانوا الآلات المنفذة لكل حكومة فرضتها فرنسا على سورية بقوة الحراب والسجون والاضطهاد. وهو في الوقت نفسه يشهد بعينيه أن بعض الوزارات التي يرأسها ويهيمن عليها قد أصبحت من قلة اكتراثه وعدم اهتمامه أشبه بالمزارع منها بدوائر الدولة، بل أصبح كل وزير في وزاراته يعمل أعمالاً تختلف كل الاختلاف عن أعمال الوزارة الأخرى، بحيث صارت كل منها دولة في قلب الدولة. ورئيس الوزارة لا يكترث و لا يراقب ولا يداوم..فإذا لم يكن مسافراً في مهمة سياسية، فهو مشغول عن رئاسة الوزارة وعن وزارة الخارجية، فهل مثل هذه الأساليب تتفق مع مبدئه القديم أو تعويذته العتيقة؟». وأضاف: «كان لجميل مردم جملة أخرى متلازمة مع جملته الأولى يكررها في كل مناسبة، وكان يوجه الصحافة الوطنية للأخذ بها، وهي سياسة إقصاء الأرذال عن أمور الدولة في عهد الفرنسيين، لكن مردم تنكّر لهذا المبدأ خلال ترؤسه الحكومة، وراحت حكومته تطبق عكسه، وتعمل وفق قاعدة تقريب الارذال وإقصاء الأوادم» وقد تم استبعاد الشرفاء من صناع الاستقلال عن البرلمان ودوائر الدولة وحل محلهم «الذين كانوا يهزؤون مع سادتهم القدماء بكل فكرة وطنية وخلق قومي متين».

ورغم ما أبداه نجيب الريس من عنف ومبالغة في مهاجمة حكومة مردم بك، إلا أنه كان محقاً في وصفه حالة سوء الإدارة حيث شكت البلاد حينها من عجز الحكومة وجهل بعض الوزراء في الشؤون التي يقومون عليها وخصوصاً في وزارات الاقتصاد والأشغال والزراعة والمالية. لذا راح نجيب الريس يؤكد في افتتاحياته على أن البلاد «ترفض وتشمئز أن يحكمها أشخاص يديرون الوزارات على أصول المزارع والمكاتب والشركات والمخازن التجارية».

واستثنى من النقد الرئيس شكري القوتلي الذي كان يقول عنه إنه «سخّر ماضيه وشبابه وماله لهذا الوطن قبل أن يتحرر ويستقلّ، وأعطى لهذه الدولة وهذه الرئاسة في عهد الاستقلال والتحرير أضعاف ما أخذ منها» وإن عهداً يتسنم رئاسته العليا مثل هذا الرجل «لا يجوز أن يسخّره أو يستغلّه أشخاص لا يعرفون روح الدولة ولا يقيمون شأناً لكرامتها وأهدافها العليا،

فهناك فرق بين رجل الدولة الذي يستطيب العمل والجهد في خدمتها، وبين المرتزق منها الذي تقذف به غفلة الزمن إلى النيابة فيصعد بواسطتها الى الوزارة، فإذا به يديرها لحساب مكتب للمحاماة أو مخزن للتجارة أو شركة للصناعة».

هذا كان حال الحكم الوطني عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وبلغ الغليان الشعبي حد الانفجار على نار القضية الفلسطينية، وما شهدته من سياسات عربية ضعيفة وسياسات دولية متلاعبة انتهت الى النكبة.

الهوامش

(١): (القبس) ١٤/ ٩/ ١٩٥٠.

(٢): افتتاحية (القبس) ٢٣/ ١٠/ ١٩٤٥.

(٣): افتتاحية (القبس) ٢٤/ ٤/ ١٩٤٦.

(٤): تألفت حكومة سعد الله الجابري الثالثة من الجابري رئيساً ووزيراً للخارجية، خالد العظم للاقتصاد والعدلية، صبري العسلي للداخلية، نبيه العظمة للدفاع الوطني، أدمون حمصي للمالية وأحمد الشراباتي للمعارف وميخائيل اليان للأشغال العامة.

(٥): الجريدة الرسمية، جلسة البرلمان ٦ أيار ١٩٤٦.

(٦): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٧): (مذكرات أكرم الحوراني) ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٨): يشير خالد العظم في مذكراته إلى أنه والوزير ميخائيل إليان لم يكونا موافقين على مشروع المرسوم ٥٠ وتوقعا أن يفجر أزمة في مجلس النواب، لكنهما منحا موافقتهما بعد موافقة جميع الوزراء ورئيسها، على أمل أن يرفض من قبل رئيس الجمهورية، لكن القوتلي وافق بعد رؤيته موافقة الحكومة بالإجماع. فكانت الأزمة.

(٩): الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب، ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦.

(١٠): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(١١): تشكلت حكومة جميل مردم بك منه رئيساً ووزيرا للخارجية، وأحمد الشرباتي وزيراً للدفاع الوطني، وسعيد الغزي وزيراً للمالية، وعدنان الأتاسي وزيراً للعدلية والاشغال العامة، عادل إرسلان وزيراً للمعارف وحكمت الحكيم وزيراً للاقتصاد الوطني. يشار الى أن جميل مردم بك ترأس ثلاث حكومات من ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٦ حتى ١٢/ ١٢/ ١٩٤٨ الفترة التي شهدت تعديل قانون الانتخابات و تعديل الدستور. اللذين كان لهما انعكاسات سلبية على مستقبل الحكم الوطني.

(١٢): افتتاحية (القبس) في ٤/ ٩/ ١٩٤٦.

(١٣): (الحياة الحزبية في سوريا ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥)، محمد حرب فرزات، منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥.

(١٤) جريدة (النصر) ١٩/ ٧/ ١٩٤٧.

(١٥): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٦): افتتاحية (القبس) ١٣/ ٧/ ١٩٤٧.

(١٧): افتتاحية (القبس) ٣/ ٨/ ١٩٤٧.

(١٨): افتتاحية (القبس) ٦/ ٧/ ١٩٤٧.

(١٩): افتتاحية (القبس) ١١/ ٩/ ١٩٤٧.

(٢٠): تألفت الحكومة من جميل مردم بك رئيساً ووزيراً للخارجية والداخلية والصحة، وسعيد الغزي للاقتصاد الوطني وأحمد الشراباتي للدفاع الوطني وأحمد الرفاعي للعدلية والأشغال العامة ووهبي الحريري للمالية ومنير العجلاني للمعارف. فيما عين محسن البرازي أمين السر في القصر الجمهوري.

(٢١): (ذكريات ايام السياسة)، عبد السلام العجيلي،الجزء الثاني، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠٠٠.

ظالم ووقح

بينما كانت الحكومات الوطنية المتعاقبة تتلقّى طعنات النواب في البرلمان، مترنحة تحت ثقل بناء الدولة المستقلة، راحت قضية فلسطين تتفاعل على نحو خطير، فمع بداية أيلول ١٩٤٧ أنهت لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين تقريراً قدمته للجمعية العمومية في الأمم المتحدة، وتضمن إحدى عشرة توصية وحلين لتقسيم فلسطين، حيث اقترح المشروع الأول إنشاء اتحاد بين العرب والإسرائيليين مع وحدة اقتصادية، فيما اقترح الثاني تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية منفصلتين. رفضت الهيئة العربية العليا لفلسطين ما جاء في التقرير وأصدرت بياناً أعلنت فيه دهشتها «لمبلغ ما انطوت عليه اقتراحات اللجنة من فظاعة واعتداء تجاوز كل حدود الاعتداءات السابقة». ووصف نجيب الريس التقرير بأنه كتب «**بأقلام يهودية وروح صهيونية واضحة كل الوضوح**» وأن الحل المقترح «**ظالم ووقح**» ومن شأنه إيجاد حالة نزاع دائمة تنذر كل يوم بقيام حرب جديدة «**فالإبادة كامنة وراء سطور التقرير، لأن إنشاء الدولة اليهودية المستقلة، وإدخال مئة وخمسين ألف مهاجر جدد إليها خلال سنتين فوق ما دخل إليها بطريق التهريب، ثم إعطاء هذه الدولة**

جميع المرافئ الساحلية ـ بما فيها يافا وساحلها وهما معقل العرب ومقر أكثريتهم الساحقة ـ إن إنشاء هذه الدولة على سواحل فلسطين وفوق أخصب أراضيها الزراعية، وتمكينها من التسلح وإنشاء المطارات والبواخر والبوارج، لا يعني إلا إجلاء العرب أو إبادتهم في ديارهم.. وتهديداً للدول العربية المجاورة بإقامة دولة أجنبية على حدود بلادها تهددها بالغزو والتوسع!». وأضاف بثقة أن «الدول العربية سترفض اقتراح التقسيم.. ولن تقبل إلا بإنشاء دولة عربية واحدة في فلسطين ويكون اليهود أقلية فيها على أساس العدد الذي تم إدخاله بموجب الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٩، أما الذين دخلوا بطريق التهريب فلن يكون لهم مقام ولا تصويت ولا جنسية!»[١].

في تلك الأثناء كان الصهاينة يصعّدون عملياتهم الإرهابية في مدن فلسطين وقراها، ويرتكبون جرائم مروعة بحق العرب والبريطانيين، بالتوازي مع توزيع منشورات في لندن يحذّرون فيها الشعب البريطاني من أن حكومته متحالفة مع هتلر وتحتل «أرض إسرائيل وعليها مغادرتها».

في المقابل أطلق العرب نداءات لإنقاذ فلسطين، ودعا فوزي القاوقجي إلى تشكيل قوات عربية لمحاربة الصهيونية، فيما عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية دورة في صوفر ما بين ١٦ و١٩ أيلول خلصت إلى اتخاذ تدابير فعالة ومكاشفة الشعوب العربية بحقيقة الوضع الخطير في فلسطين، ودعوة كل عربي إلى تقديم ما في وسعه لإنقاذها.

وكان أول مؤتمر قمة عربي عقد بشأن فلسطين في أنشاص ٢٨ و ٢٩ أيار ١٩٤٦، بعد فتح أبواب هجرة اليهود رسمياً إلى فلسطين بمساعدة بريطانية وتطويب أميركي[٢] عام ١٩٤٦، بالإضافة إلى تهريب المهاجرين اليهود المدربين على القتال. وحينها نبه نجيب الريس إلى «أن إنكلترا وأميركا أعظم الدول المسيحية في الدنيا باعتا المكان المقدس الذي ولد فيه المسيح»[٣]. وفي ٢٧ أيلول ١٩٤٧، وبعد صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية، أعلن وزير المستعمرات البريطاني في هيئة الأمم المتحدة أن بلاده قررت إعادة مشكلة فلسطين إلى المنظمة الدولية، مع إنهاء وصايتها على فلسطين وسحب كل قواتها منها.

بازار التصويت الأممي

في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ صدر قرار التقسيم عن هيئة الأمم المتحدة. وقضت الجماهير العربية ليلة صدوره على جمر الترقب في متابعة أخبار الجمعية العمومية في نيويورك. ولدى إعلانه انطلقت المظاهرات الغاضبة في سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر، تدعو إلى الجهاد في فلسطين. وبينما كانت غضبة الجماهير هائلة في دمشق، كان الحزب الشيوعي يجاهر بتأييده قرار التقسيم، ولسياسة الاتحاد السوفياتي الذي كان لمندوبه في هيئة الأمم المتحدة دور بارز في صدوره، فهاجم المتظاهرون مكتب الحزب الشيوعي، وقتل أحد الطلاب في الهجوم[٤].

لاحظت جريدة (القبس) أن إنكلترا وقفت ضد التقسيم بينما وافقت عليه الدول الواقعة تحت سيطرتها الاستعمارية مثل كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا في تناقض مريب، شكك به نجيب الريس لأن «**حكومات تلك الدول هي بمثابة الأبناء للأب البريطاني فكيف يقف الأب موقفاً يخالفه فيه الأبناء الذين ساقتهم بريطانيا إلى الحرب من غير اعتراض؟!**» معتبراً أنه لغز مازال بحاجة إلى حل[٥]. وفي اليوم الثاني نشرت (القبس) أخباراً مترجمة نقلاً عن مراسلي صحف نيويورك بأن «مندوب هايتي باع صوته لليهود ليصوت على مشروع التقسيم بعشرة آلاف دولار»، وقال نجيب الريس إذا صحّت هذه الأخبار «**فقد باعت قبله أميركا فلسطين بأربعة ملايين ناخب ليصوتوا مع الرئيس ترومان، وباعت بريطانيا البلاد المقدسة بأربعة مليارات دولار أخذتها قرضاً من أميركا، حتى قبلت أن تدخلها في قضية فلسطين وتجعلها ذات رأي في حلها، أما روسيا الشيوعية التي يتبجح أنصارها من الشيوعيين في سورية ولبنان بأنها المدافعة عن حق الشعوب والحامية لتقرير المصير، فقد دخلت هي الأخرى في هذه الصفقة**» مستشهداً بما أعلنه فاضل الجمالي مندوب العراق في قاعة الأمم المتحدة على مسمع ومرأى من الوفد الروسي بأن محاكمة الشيوعيين في بغداد أثبتت بأن هؤلاء يقبضون الأموال رشوة من الصهيونيين، كما كشف مندوب لبنان الستر عن مؤامرة روسيا على العرب في فلسطين، وقال لمندوبها في جلسة مجلس الأمن إن «روسيا تريد أن تتخلص من اليهود في بلادها لأنهم غير مخلصين للشيوعية. ومن يدري فقد يكون اليهود الذين رشوا شيوعيي العراق بالمال يرشون غيرهم أيضاً، ويرشون دولة الشيوعيين نفسها كلها بالمال، خصوصاً إذا علمنا بأن معظم

البواخر التي تحمل اليهود إلى فلسطين، إنما كانت تبحر من موانئ البحر الأسود التي تسيطر عليها روسيا». وقرأ نجيب الريس في تلك الشهادات دليلاً على المؤامرة التي تمت على فلسطين بين روسيا وأميركا وبريطانيا مستغرباً «**اختلاف الشيوعية والأنكلوسكسونية على كل شيء في الدنيا واتفاقهما على بيع فلسطين لليهود**»!! إذ لم يجد تفسيراً غير هذا «**لتظاهر بريطانيا بأنها ضد التقسيم بينما تندفع حكومات الإمبراطورية جميعها لتؤيد هذا التقسيم؟!**» وقال: «**لا يصدق أحد أن الحكومة البريطانية لو أرادت فعلاً أن لا تقوم دولة يهودية في فلسطين فهل كانت تسمح لليهود أن يؤلفوا خلال خمس سنوات فرقاً عسكرية مسلحة تفتك كل هذا الفتك؟! ولو أرادت فهل كانت تعمى عن رؤية سفن صغيرة عتيقة، تمخر عباب هذه البحار مكشوفة تحمل أولئك المتشردين اليهود الى فلسطين؟!**».

ثابر نجيب الريس على مطالبة العرب بعدم الاكتفاء بالمظاهرات والغضب والخطابات والمقالات، والعمل على ضرب المصالح النفطية لأميركا وبريطانيا في البلاد العربية، وإلغاء امتيازات شركات النفط الأميركية والبريطانية رداً على قرار التقسيم لأن هذه اللغة هي الوحيدة التي يفهمونها. فالملك عبد العزيز بن السعود أعلن أنه هو وأولاده وشعبه سيقدمون أرواحهم فداء فلسطين في سبيل الحؤول دون تقسيمها ودون قيام دولة يهودية، كما أكد الأمير فيصل وزير الخارجية السعودية أن قرار التقسيم سيظل حبراً على ورق. وسأل نجيب الريس:

> **«لماذا يصرح قادة العرب وساستهم بالاستعداد لإهراق دمائهم من أجل فلسطين، ولا يصرحون بإهراق بترولهم الذي لا يكلف أكثر من جعل الامتياز فيه حبراً على ورق كما جعلت الولايات المتحدة ميثاق سان فرنسيسكو وميثاق الأطلنطي والحريات الأربع كلها حبراً على ورق؟.. كنا نتمنى أن يهدد بإلغاء امتياز التابلاين في نجد والاستغناء عن جميع موارد البترول السعودي إذا وقفت أميركا في صف اليهود، كما يجب على حكومتي سورية ولبنان رفض توقيع اتفاقية المرور في أراضيهما قبل انتهاء الأمم المتحدة من مسألة فلسطين.. إن إهراق البترول العربي في المملكة السعودية والعراق أجدى لفلسطين من إهراق الدم.. ومع ذلك فيجب أن نهرق البترول والدم معاً لننقذ فلسطين»[٦].**

فتح باب التطوع

تواصل خروج المظاهرات في عموم سورية، وفتح باب التطوع وشكّلت لجان الشعبية لجمع التبرعات. وعقد المجلس النيابي إثر صدور قرار التقسيم في ١٩٤٧/١٢/١ جلسة خاصة، استمرت حتى الفجر، كشف فيها صبري العسلي لدى تأكيده على مواقف شكري القوتلي المشرّفة أن ثلاثة أشخاص من الوكالة اليهودية جاؤوا إلى دمشق عام ١٩٣٦ حين كان الوفد السوري يتفاوض في باريس لعقد معاهدة، وطلبوا من القوتلي، وكان نائباً للكتلة الوطنية، الاعتراف بالوطن القومي لليهود، مقابل أن تجعل الوكالة اليهودية المعاهدة الفرنسية ـ السورية نافذة ومعمولاً بها، وإلا فإنها لن تصدق، فأجابهم القوتلي: «ليس من فاضل أو مفضول بين سورية وفلسطين، فإذا قمتم عقبة في وجه استقلالنا فسنعرف كيف نجاهد ونموت في سبيله»[٧]. لكن هذه المعلومات ستستغلها المعارضة لاحقاً ضد شكري القوتلي ورموز الحكم الوطني للتشكيك بوطنيتهم وتبرير الانقلاب العسكري الأول.

وفي هذه الجلسة خصصت الحكومة والمجلس مليوني ليرة للقضية الفلسطينية، واقترح عدد من النواب الموافقة على تطوع النواب للقتال في فلسطين وسجّل اثنان وثلاثون نائباً أسماءهم، لم يذهب منهم سوى ثلاثة؛ أكرم الحوراني النائب عن حماه وعبد السلام العجيلي النائب عن الرقة وغالب العياشي النائب عن إدلب[٨].

كذلك ناقش النواب في هذه الجلسة مسألة خدمة العلم وبناء الجيش، ليصدر لاحقاً قانون جديد لخدمة العلم[٩]. إلا أنه ورغم أهميته، جاء قاصراً، مما استدعى تعديله، ولم ينفذ إلا بعد كارثة فلسطين عام ١٩٤٨!!.

مخدر أميركي

إزاء تفجر الغضب الشعبي العربي، راحت أميركا تروّج عبر وسائل إعلامها تقدير إدارتها لخطر قرار التقسيم وأنها ستعمل على عدم تنفيذه بعدما وجدت نفسها أمام خطر أشد في ما إذا قرر مجلس الأمن تنفيذه بالقوة وإرسال جيش من الدول الخمس الكبرى ليتولى

حماية الدولة اليهودية، إذ تكون روسيا السوفياتية إحدى هذه الدول، وعندئذ فإن المليون يهودي الموجودين في فلسطين سيكونون كلهم عوناً لروسيا وجنوداً لها، لا سيما وقد ثبت أن الشيوعيين والصهيونيين حلفاء متفاهمون، ولذا أخذت تفكر بتأجيل تنفيذه إلى أجل غير مسمى[١٠].

اعتبر نجيب الريس هذه الدعايات نوعاً من «المخدر الأميركي» الذي تحاول الولايات المتحدة الأميركية ودعاتها أن تخمد به حماسة العرب. **«فإذا تمكنت من إتمام جريمتها، حيث تجهز اليهود بالسلاح والمال والبواخر وتبعث بأكبر عدد منهم إلى فلسطين ليقاتلوا العرب، لأن سياسة أميركا وتقاليدها في بلادها تقوم في الدرجة الأولى على العصابات والقرصنة والتهريب، وحزب الرئيس هاري ترومان لا يتورع عن أن تنحط أخلاق الحزب وزعمائه إلى الاستعانة بعصابات شيكاغو وأشقياء آل كابوني وسفاكي البر وقراصنة البحر، فكيف به وقد وجد في اليهود هؤلاء الأنصار يدفعهم إلى الجريمة، إذ هم ينفعون أميركا قاتلين ومقتولين»**[١١].

ساعة محل العيطة

ترافقت حملات التعبئة والتبرعات والتطوع مع حملات إعلامية واسعة وصفت بأنها كانت تحمل الكثير من التهويل والمبالغة حول قوة العرب ومدى استعدادهم لإنقاذ فلسطين، وفي ذكر أرقام خيالية عن أعداد المتطوعين ومبالغ التبرعات، مثل ١٥٠٠٠ متطوع تم تدريبهم سيرسلون تباعاً للأرض المقدسة، والعراق يغمر فلسطين بمليونين من عشائر المتطوعين المحنكين. وراحت الصحف المصرية واللبنانية والسورية، ومن ضمنها (القبس) تنقل عن الوكالات والإذاعات التي تبث بالعربية، أنباء بطولات المجاهدين العرب في فلسطين وانتصاراتهم. وعبّر نجيب الريس عن الأسف لنشر تلك الأنباء التي تطغى فيها **«المبالغات على العناوين وعلى الحقائق في حين أن المجاهدين في تلك البلاد المعذبة يلقون الأهوال من فتك اليهود وغدرهم وضغط البريطانيين»**. وحول المسؤولية عن بث تلك المبالغات يقول: **«لو أردنا البحث عن المسؤول لا نستطيع أن نضع يدنا عليه لأن محطات الإذاعة التي تنشر أخبارها باللغة العربية لا تمحّص الأخبار بل تذيعها على علاّتها كما تتلقاها من مراسليها. كما أن وكالات**

الأنباء تفعل ما تفعله محطات الإذاعة بالنسبة لمراسليها، ثم تأتي الصحف العربية فتنشر أخبار هذه الإذاعات والوكالات كما تسمعها وتتلقاها، فإذا عاتبت مراسلي وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة قالوا إننا ننقل أخبارنا عن الصحف، وهكذا نجد أنفسنا في حلقة مفرغة». وهذه الحالة ذكّرت نجيب الريس بحالة مماثلة جرت في دمشق أوائل الاحتلال الفرنسي، عندما قررت السلطة يومئذ أن يطلق كل يوم في الساعة الثانية عشرة ظهراً مدفع في القلعة لتضبط عليه ساعات المدينة، فكان هذا المدفع يطلق أياماً قبل الساعة الثانية عشرة وأياماً بعدها، فلما سألوا المكلف بإطلاقه: على أية ساعة تضبط ساعتك وتطلق بموجبها مدفعك؟ أجاب بأنه يضبط ساعته على ساعة محل العيطة بالسنجقدار. ولما سئل صاحب هذا المحل: كيف تضبط ساعتك أجاب: على مدفع القلعة! [١٢].

جيش الإنقاذ

بدأت عمليات تسجيل المتطوعين وجمع التبرعات. ونظراً لعدم إمكانية مشاركة الدول العربية في حرب فلسطين بجيوشها النظامية، كون فلسطين ما تزال تحت الانتداب البريطاني، قررت اللجنة العسكرية في الجامعة العربية تشكيل «جيش التحرير» من المتطوعين العرب، ومن ثم تغيّر الاسم إلى (جيش الإنقاذ). وعين فوزي القاوقجي قائداً أعلى لوحداته[١٣]. إلا أن الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني عارض تعيين القاوقجي بشدة لخلافات معه تعود إلى سنوات ثورة فلسطين ١٩٣٦ -١٩٣٩ وثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١. وحاول المفتي، عبثاً، إقناع أعضاء اللجنة العسكرية بأن يتولى عبد القادر الحسيني قيادة المتطوعين على أن تكون المساعدات العربية بالذخيرة والعتاد، ولكن مطالبه لم تلق استجابة، فأنشأ المفتي وحدات فلسطينية مستقلة بقيادة عبد القادر الحسيني، أطلق عليها اسم (جيش الجهاد المقدس).

تشكل (جيش الإنقاذ) العربي من أربعة آلاف متطوع تقريباً، توزعوا على ثمانية أفواج، وتم تدريبهم على عجل في معسكرات خاصة، كان أكبرها معسكر قطنا شرق العاصمة دمشق، ثم بدأت الأفواج تدخل الأراضي الفلسطينية تباعاً[١٤].

الجهاد كتمان

تواصلت حملات التعبئة ودعايات التهويل في قدرات العرب العظيمة على دحر العصابات اليهودية وتحرير فلسطين، ومع انعقاد اجتماعات اللجنة السياسية في الجامعة العربية في ١٢/١٢/ ١٩٤٧، راح المشاركون بالاجتماعات يتصدرون المظاهرات الشعبية في القاهرة، ويطلقون تصريحات حماسية كتصريح أحمد شراباتي وزير الدفاع السوري بعد عودته من القاهرة: «**إننا اتخذنا قرارات ستهز العالم هزاً**» وتصريح وزير دفاع عربي آخر «**فلسطين ستنقلب الى حمام من الدم**» وأن السلاح الموجود عند العرب يكفي لتجهيز مئات الفرق والكتائب تجهيزاً كاملاً لإنقاذ فلسطين والقضاء على الدولة اليهودية فيها!![١٥].

انتقد نجيب الريس بشدة مبالغات المسؤولين العرب، وسبق أن حذّرهم من الاسترسال بتصريحاتهم والأقوال التي «**لا تخرج عن حد الدعاية والإعلان**» والتي زادت إلى حد مخجل بينما «**عرب فلسطين الذين يحترقون بنار اليهود، وتتهدم بيوتهم على رؤوسهم ورؤوس أطفالهم وهم يلتفتون نحو الشمال، يرمقون بعيونهم عبر الحدود هذه الأسلحة التي تجهز الفرق والكتائب، وتنفيذ تلك القرارات التي تهز العالم وتزلزل الأرض زلزالاً، فإذا بهم ترتد أبصارهم حاسرة يائسة فلا سلاح ولا مدد ولا عمل بل كلمات كبيرة يتشدق بها رجال السياسة الذين لم يتقنوا في حياتهم بكل أسف الا الإعلان عن أنفسهم والدعاية لأعمالهم**» مؤكداً على أن «**الجهاد كتمان لا دعاية وإعلان، وعرب فلسطين لا يريدون أموالاً ولا رجالاً بل يطلبون شيئاً واحداً وهو السلاح والسلاح فقط**»[١٦].

عانى (جيش الإنقاذ) من نقص الذخيرة والتخبط بالأوامر جراء الخلافات بين القاوقجي والمفتي، فضلاً عن صعوبات لوجستية إذ كان على المجتمع الفلسطيني بإمكاناته البسيطة أن يتحمل أعباء ٣٨٣٠ متطوعاً بحسب وثائق الجامعة العربية، زودوا بسلاح هزيل، ليخوضوا معارك شرسة، مع عصابات صهيونية منظمة خبرت القتال في الحرب العالمية. إلا أنه رغم ذلك تمكن (جيش الإنقاذ) من إحراز نتائج عسكرية جيدة على الأرض، مستنداً إلى الحماسة الكبيرة التي تمتع بها مقاتلوه، الذين أخفيت عنهم معلومات عسكرية بالغة الأهمية حول عدد وطبيعة العدو الذي يحاربونه[١٧]، وتركت الصحافة لتشطح بالدعاية الحربية، ليثبت لاحقاً أن الجامعة العربية كانت تعلم أن أعداد المقاتلين في العصابات الصهيونية تتجاوز الستين ألف مقاتل مدرب تدريباً جيداً، ولا يمكن مواجهتهم بأقل

من أربعة آلاف متطوع غير مدربين وبسلاح أقرب للخردة منه إلى السلاح الحربي[١٨]، لا سيما أن العصابات الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم ارتكبت فظائع ضد العرب، لذا رأى نجيب الريس: «**إذا خسر العرب مئة ألف قتيل وحالوا دون قيام دولة يهودية يكونوا من الرابحين**» معتبرا «**مجزرة دير ياسين في ١٠ نيسان ١٩٤٨ وما ارتكبه اليهود من فظاعة وهمجية ليس سوى بعض ما سوف ينتظره العرب إذا كانوا مصممين على إلغاء قرار التقسيم وزوال الدولة اليهودية**»[١٩].

هبوط الحكمة

ليل ١٥ أيار ١٩٤٨ قررت الحكومة البريطانية إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وسبق ذلك بساعات إعلان المجلس اليهودي الصهيوني في تل أبيب أن قيام دولة إسرائيل (دولة يهودية في إسرائيل) سيصبح ساري المفعول منتصف الليل، بدون تسمية حدود الدولة. وبعد إعلان الدولة بدقائق، أعلن الرئيس الأميركي هاري ترومان الاعتراف بإسرائيل، تلاه اعتراف الاتحاد السوفياتي بعد ثلاثة أيام.

أما الدول العربية فقد أعلنت بدء جيوشها النظامية حرب فلسطين. وانتقد نجيب الريس بشدة تلكؤ الزعماء العرب في إرسال الجيوش إلى ما بعد تنفيذ صك الانتداب.. «صك الاستعباد الذي تمردت عليه سورية والعراق ولم تعترفا به عليهما يوماً. في حين هبطت الحكمة على الحكومة السورية المستقلة ومعها الحكومات العربية الأخرى واعترفت بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، لدولة لم تحترم الحق والإنسانية عندما أخلت حيفا إخلاءً مصطنعاً ومبيّتاً حتى تم لليهود تنفيذ التقسيم وتأسيس الدولة اليهودية وتشريد العرب، مع أنها أعلنت عشرات المرات بأنها ستكون آخر مدينة يُخلونها مدنياً وعسكرياً؟! وتمنى نجيب الريس أن «**لا يتبدل الأمل يأساً لأن اليائسين من الظفر لن يكتب لهم النصر**»[٢٠].

التبرؤ من الصهيونية

بعد ثلاثة أسابيع من دخول الجيوش العربية فلسطين بدا النصر قريباً، فالقدس القديمة صارت بيدهم، والقدس الجديدة محاصرة واليهود داخلها يستغيثون، والقوات العراقية على بعد ثمانية

كيلومترات من تل أبيب، والقوات المصرية على بعد ثمانية عشر كيلومتراً منها، والطائرات المصرية تقصفها. حتى أن اليهود السوريين وجمعياتهم ورؤساءهم الروحيين راحوا يرسلون برقيات التبرؤ من الصهيونية و تأييد عروبة فلسطين حماية لأنفسهم. الكثير من البرقيات وصلت (القبس) ونشرت بعضها، ومع ذلك قال نجيب الريس: «**البلاهة أن يصدق أصحاب الصحف التي تنشر البرقيات بأن أي يهودي في الدنيا يسوؤه قيام دولة يهودية أو يحزن على ما يرتكبه اليهود في فلسطين من وحشية وبربرية في تقتيل النساء والأطفال والغدر بالرجال من العرب والمجاهدين**» مشيراً إلى أنه لم ينشر برقية وصلته من الحاخام موسى مزراحي رئيس حاخامي الطائفة الإسرائيلية والمجلس الملّي في حلب التي يتبرأ فيها من الصهيونية، ويعلن ولاءه للعروبة ولسورية بصورة خاصة، ولم ينشر برقية أخرى أرسلها الى الصحف فريق من المقامات العليا في الدولة ممن كانوا لسنين طويلة «**لا يقفون إلا حيث تقف روسيا ولا يعادون إلا من تعاديه حكومة الاتحاد السوفياتي ولا يصادقون إلا من تصادقه**». وعلل رفضه بعدم تصديقه إعلان هؤلاء «**إيمانهم بالعرب والعروبة وقضية فلسطين، الذي هبط عليهم في الساعات الأخيرة حين أصبح الأمر جدياً، وفتحت أبواب السجون للمشبوهين من اليهود والشيوعيين وأصدقاء الشيوعيين**». وذكّر بأن عصابات التهريب إلى فلسطين كانت تجند أبناء وبنات يهود سورية في صفوف الهاغانا، وأن رؤساءهم الذين يتبرؤون من الصهيونية في برقياتهم لم يمنعوا أبناءهم من أن يكونوا صهيونيين دماً ولحماً وجنوداً في الدولة اليهودية ومقاتلين في صفوف الهاغانا. أما الشيوعيون فلم يحتجّ أصدقاؤهم في سورية حين كانت روسيا تحمل بواخرها من موانئ البحر الأسود العصابات اليهودية وأسلحتها ومبادئها. كما لم يحتجّوا على تبشير المندوب الروسي في مجلس الأمن بالدولة اليهودية[٢١].

الهدنة الأولى

لدى تقدم الجيوش العربية على الأرض أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً في ٢٩ أيار ١٩٤٨ يدعو العرب واليهود إلى هدنة في فلسطين مدتها أربعة أسابيع. وهدد بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على الجهة التي ترفض التنفيذ خلال ٤٨ ساعة. كما تم تعيين الكونت فولك برنادوت وسيطاً دولياً[٢٢]. وعلى الفور قبل اليهود الهدنة، أما العرب فأعربوا عن عدم

الثقة باليهود، الذين هم بالأساس ليسوا دولة حتى يوقعوا معهم هدنة أو يدخلوا معهم في مفاوضات[٢٣]. أشادت (القبس) برفض الهدنة، وعاد نجيب الريس لطرح فكرة مقاطعة شركات النفط الأميركية والبريطانية للرد على الدعايات الصهيونية في أوروبا وأميركا بأن «**العرب لن يحاربوا لأنهم يختلفون وجبناء، ولن يفكروا بإلغاء أي امتياز من امتيازات البترول لأنهم ماديون وبخلاء**» متمنياً مجيئاً قريباً للساعة التي يعلن فيها العرب إلغاء امتيازات البترول، لقناعته بأن البترول ومصباته «**سلاح مثل القنبلة الذرية في قوته**»[٢٤].

مؤامرة الهدنة

على الضد من كل تلك المقدمات، رضخ الحكّام العرب لتهديد مجلس الأمن وقبلوا الهدنة في ١١ حزيران، خلافاً لرأي العسكريين في الميدان، إذ كانت الجيوش العربية الخمسة تسيطر على غالبية المناطق المخصصة للعرب في قرار التقسيم. لكن في الفترة الفاصلة بين صدور قرار الهدنة وتنفيذه تراجع الزحف العربي شيئاً فشيئاً، وبعد ساعات من قبول العرب للهدنة، هاجمت طائرات إسرائيلية ثلاثة مواقع في اللد وعمان ودمشق. وبرر بن غوريون[٢٥] ذلك بأن عصابتي (أرغون) و (شترن) لم تقبلا وقف القتال وهم خارجون عن الدولة اليهودية خلافاً للهاغانا التي تعتبر جيشاً نظامياً. كما استغلّت إسرائيل فترة الهدنة لتقوية جيش الدفاع الذي أنشأته في ٢٦ أيار وراحت الأسلحة والتجهيزات تتدفق عليها من أوروبا. وبفترة قياسية بات لدى إسرائيل جيش نظامي بري قوامه عشرة ألوية، وراح يتوسع زاحفاً جنوباً نحو الفالوجة حيث ترابض القوات المصرية لتطويقها.

اكتشف العرب أن الهدنة لم تكن سوى مؤامرة جديدة في سلسلة التآمر الدولي على فلسطين حتى أن نجيب الريس عدّها واحدة من مؤامرتين تاريخيتين تمّتا على العرب والإسلام وعلى دولهم خلال ألف سنة، إحداهما وعد بلفور، والثانية مؤامرة الهدنة التي «**اشترك فيها اليهود من جهة وأميركا وروسيا من جهة أخرى، ثم انساقت بريطانيا وباقي أعضاء مجلس الأمن وراء مصالحها وأغراضها فقبلت بها، وأشارت على العرب، إن لم تكن ضغطت عليهم، بتوقيع شروطها.. فإذا بالجيوش العربية ودولها تقف موقف الأمين الشريف لما ارتبط به من عهد**

ووقوف الصهيونيين وعصاباتهم موقف المعتدي المستهزئ بكل ما في الهدنة من شروط، ذلك لأنهم يعتقدون بأن هذه الهدنة إنما تمت لمصلحتهم وبمؤامراتهم أيضاً» [٢٦].

الهدنة المشؤومة

في دمشق كانت المعارضة مقتنعة أنه كان بإمكان الحكومة السورية رفض الهدنة وإلزام العرب بذلك، وتزايد احتقانها ضد الحكومة والرئيس شكري القوتلي، لدى فرض الأحكام العرفية وتشديد الرقابة على الصحف، فعقدت الكتلة البرلمانية حزب (الشعب) اجتماعاً في حمص في بيت هاشم الأتاسي، واستنكر المجتمعون تعطيل الصحف وتشديد الرقابة وكبت الحريات، والموافقة على قرار الهدنة، وأصروا على عقد دورة استثنائية لمجلس النواب، لمتابعة مجريات الأحداث في فلسطين، إلا أن حكومة مردم أخرت استجابتها لهذا المطلب ثلاثة أشهر. وذلك بينما بدأ متطوعو جيش الإنقاذ يؤمّون دمشق، والزعماء العرب يطلقون تصريحات تؤكد أن قبولهم الهدنة جاء نتيجة الضغط الدولي، وإذا لم تتحقق المطالب العربية فسيستأنف القتال، بالإضافة إلى رفعهم شكاوى عن الخروقات الإسرائيلية للهدنة للوسيط الدولي برنادوت الذي فشلت مساعيه في دفع الطرفين إلى الاتفاق على صيغة للحل. وفي محاولة أخيرة، وبعد تباحثه مع خبراء من الطرفين في جزيرة خرج في نهاية حزيران ١٩٤٨، بمقترحات تؤسس لتسوية سلمية تعطي النقب ومدينة القدس للعرب، رفَضَها الجانبان، كما رفض العرب تمديد الهدنة. ووصف نجيب الريس اقتراحات برنادوت بأنها **«أسوأ وأفظع من قرار التقسيم، وإنشاء الدولة اليهودية لأن الهدنة والوساطة والمقترحات كانت عبارة عن سمسرة لليهود.. ومجلس الأمن في جميع المنازعات الدولية، لم يكن إلا عبارة عن حكم في ملعب لكرة القدم يمسك بالصفارة، وينتظر اللاعب الأقوى ليعلن اسمه»** [٢٧].

تحت ضغط الشارع أقرّت اللجنة السياسية استئناف القتال في ٨ تموز ١٩٤٨ رداً على استغلال الإسرائيليين للهدنة. بالغ نجيب الريس في تفاؤله باستئناف القتال: **«إذا كانت الحرب في حد ذاتها كارثة على المتحاربين فإن قتال العرب لليهود وللذين يمدّونهم من الدول الكبرى قد وحد الدول العربية توحيداً ما كان يخطر على بال أحد أن يتم خلال خمسين سنة، بل إن قضية فلسطين واجتماع الدول العربية من أجل إنقاذها قد قربت وحدة العرب خمسين سنة أيضاً»** [٢٨].

النكبة

استؤنفت المعارك في كل الجبهات بحماسة عالية، في الأيام الأربعة الأولى، واستعاد العرب عدة مواقع وتقدموا في الشمال والوسط والجنوب، فازدادت الحالة العربية أملاً واستبشاراً. وبحماسة تنطوي على قدر من التشاؤم كتب نجيب الريس: «**رحم الله عبد الله بن الزبير يوم وقف يقاتل جيش الحجاج مستنداً إلى الكعبة يوم قال: يا له فتحاً لو كان له رجال. و إذا أردنا أن نعلّق على الظفر الذي حققه ضباط الجيش السوري وجنوده وطياروه بشجاعتهم الخارقة وبطولتهم النادرة لا يسعنا إلا القول يا له فتحاً لو كان له رجال!.. هل قدرنا أننا لا نحارب عصابات صهيونية فقط بل نحارب قوة دولية تدعم هذه العصابات بما لديها من عتاد ومال ونفوذ؟ فإذا قدرنا هذا فهل حشدنا لهذه الحرب ما تحشده الدولة المحاربة حكومة وشعباً من رجال ومال وعتاد؟ إن استقلال سورية أصبح في كفة القدر، كما أن هذا الوطن من أوله إلى آخره مهدد بالاجتياح إذا انتصرت دولة إسرائيل في حربها علينا أو استقرت أقدامها على أرض فلسطين استقراراً سياسياً أو عسكرياً..**»[٢٩]، مقترحاً وضع خطة لجمع المال من الأغنياء لبناء الجيش، إذ باستطاعة سورية ذات الأربعة ملايين نسمة تجنيد جيش قوامه مائة ألف جندي في ستة أشهر لو توفرت لها الوسائل من مال وعتاد وسلاح. ودعا أغنياء سورية إلى الاستفادة من تجربة أغنياء فلسطين والمصير الذي صاروا إليه إذ لم ينفعهم المال والثروة والأملاك والتجارة بعد أن اجتيح وطنهم وأخرجوا من ديارهم. ونبّه إلى أن الحكومة تعرف الأغنياء وتعرف من هم الذين «**أثروا إلى حد التخمة من هذه الحرب، ولا تجهل أصحاب الأملاك والمزارع والأسهم الذين يكدسون الذهب ويقيمون العمارات ويفتشون عن اقتناء التحف وأواني الصيني ونفيس السجاد**». ودعا إلى مكاشفتهم بالحقيقة، ووضع قانون يفرض عليهم حسب قدرتهم واستطاعتهم «**ضريبة مباشرة باسم ضريبة الجهاد المقدس وباسم دفع الخطر عن استقلالهم وعن أموالهم**» لأن «**الحرب بفلسطين لا تربح بالاستجداء والتبرع بل تربح بالقوة، فهذا الفتح سيكون مبيناً إذا كان له رجال**».

أربعة أيام فقط من التقدم على أرض المعارك ثم انقلبت الموازين وأعقبها ستة أيام من الانتكاس، وانتقل الاسرائيليون الذين باتوا أوفر عدة وعدداً، من الدفاع إلى الهجوم، وبدأ

العرب بالتراجع، وخرجت المظاهرات إلى الشوارع في سورية والعراق والأردن ومصر ولبنان في الوقت الذي راح فيه الحزب الشيوعي في سورية ولبنان يوزع بيانات تسمي حرب فلسطين «حرباً أهلية» و تحمل على الحكومات العربية وتدعو إلى وقف القتال، ما أثار الشارع ضد الشيوعيين وهوجمت مكاتبهم في دمشق وحمص[٣٠].

الهدنة الثانية

في ١٥ تموز دعا مجلس الأمن إلى هدنة ثانية، بإشراف الوسيط الدولي لفسح المجال أمام مواصلة مساعيه السلمية، مع تهديد بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية. وسارع الإسرائيليون إلى قبول القرار، وبعد ثلاث أيام أعلنت اللجنة السياسية التي اجتمعت في عاليه بلبنان قبول الهدنة، وعاد رئيس الحكومة جميل مردم من عاليه إلى دمشق وبلّغ رئيس الجمهورية، ومن ثم بلّغ خمسة وعشرين نائباً تواجدوا في المجلس، أنه حاول أن يثني الحكومات العربية عن قبول الهدنة الثانية فلم يفلح، ولا يمكن لسورية الخروج على الإجماع العربي في موضوع الحرب، كما أخبرهم أن الموافقة على إقرار الهدنة الثانية مشروطة بتحقيق الأماني العربية[٣١].

اعتبرت المعارضة قبول العرب الهدنة الثانية اعترافاً بالهزيمة، بينما رأى نجيب الريس أن الحرب الطويلة قد بدأت «**سواء استمرت الدولة السورية في وقف القتال تضامناً مع الدول العربية أم لم تستمر وسواء احترم اليهود قرار مجلس الأمن وكفّوا عن تعدياتهم أم لم يكفوا، فإن الحرب بالنسبة لسورية بدأت، ولا يعلم إلا الله متى تنتهي، ومهما كانت النتيجة السياسية للمفاوضات من أجل إيجاد حل نهائي لفلسطين فإنه إذا انتهى إلى قيام الدولة اليهودية مهما صغرت رقعتها، فإن فلسطين كلها لن تتسع لعُشر مطامح الصهاينة وآمالهم الواسعة. وإذا كان الحل الذي هيئ لفلسطين بعد ضغط مجلس الأمن وتنكر الدول الكبرى للعرب سيؤدي إلى جعل فلسطين كلها دولة يهودية فإن البلاد الفلسطينية ستضيق بها، وعندئذ لا بد لها من مدى حيوي، سيكون حتماً في سورية ولبنان. وهنا تبدأ الحرب الطويلة.. و ستنتقل سورية بعد معركة الهجوم في فلسطين إلى معركة الدفاع عن نفسها وعن كيانها وعن استقلالها، ولكن هذا الدفاع سيجعلها تعيش عيشة التقشف وتحيا حياة جديدة من التحفز والعزيمة والخشونة، وعلى هذا الشعب إن أراد**

المحافظة على استقلاله وأن لا يصبح مشرداً ذليلاً، أن يدفع نصف دخله للجيش.. قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه المال ولا القانون» (٣٢).

الدبلوماسية الضعيفة

انتهت الحرب عسكرياً مع دخول الهدنة الثانية حيز التنفيذ في ١٩ تموز ١٩٤٨، ولم يبق من القضية الفلسطينية - على مستوى هيئة الأمم المتحدة - إلا قضية تجريد القدس من السلاح وحل مشكلة اللاجئين، الذين راحوا يتدفقون بالآلاف إلى سورية. ووصل عددهم في الثلث الأول من أيلول إلى مائة وخمسين ألف لاجئ، وانطفأت جذوة الحماسة في الخطابات الرسمية، وتحولت إلى الدبلوماسية الضعيفة، الساعية إلى إنجاح جهود الكونت برنادوت لحل مشكلة اللاجئين.

بعد صدمته وهو يستقبل أفواج اللاجئين الفلسطينيين بدأ الشعب السوري يصحو مستشعراً اقتراب الخطر من سورية. وظهرت دعوات إلى ضم الفلسطينيين للجيش السوري والجهاد معاً لاسترجاع فلسطين. ووجد نجيب الريس أن الوقت حان «**لانقلاب اللاجئين الفلسطينيين إلى مجاهدين، ودعوة القادرين منهم على حمل السلاح إلى دخول الجيش السوري على قدم المساواة مع أبناء الشام وحلب والجزيرة والفرات والعاصي، وليكونوا قدوة في الدفاع عن وطنهم**» (٣٣).

ولم يكد ينتهي شهر آب حتى تضاعفت أعداد قوافل اللاجئين المتدفقين يومياً إلى سورية يومياً. ونبه نجيب الريس الى الكارثة الإنسانية الآتية، متوقعاً أن لا ينتهي صيف ١٩٤٨ حتى يبلغ عدد اللاجئين مائتي ألف لاجئ «**السعيد منهم من وجد كيساً من الخيش أو ظل شجرة يحتمي به من الحر**» وبعد أن ينتهي الصيف، سيصبح هذا الكيس من الخيش أو ذاك الظل من الشجرة وتلك الكسرة من الخبز «**وسائل لموت اللاجئين لا للإبقاء على حياتهم**» وطالب العرب بتحمل مسؤولياتهم تجاه لاجئين «**عرب من لحمنا ودمنا ويجمعون على القول بأن الدول العربية هي التي كانت سبب تشريدهم، وأن سورية بصفة خاصة هي التي قادت الحرب**» وقال: «**الدول العربية كلها لم تستطع أن تطرد الدخلاء من فلسطين أو تحمي أهلها على الأقل، وسورية الآن بلا منة ولا تبجح كانت خير من آوى واستقبل وأسعف هؤلاء المساكين الذين كان مصيرهم أعظم كارثة في التاريخ الحديث**»(٣٤).

أضحك الهدن

ضرب الإسرائيليون عرض الحائط بمساعي الوسيط الدولي الكونت برنادوت، واغتيل على يد مسلحين يرتدون زياً عسكرياً صهيونياً نهاية شهر أيلول. وكما تغاضى مجلس الأمن عن الخروقات الإسرائيلية للهدنة تغاضى عن جريمة الاغتيال. ويقول نجيب الريس: «**إذا كانت هذه الحرب من أعجب الحروب فإن هذه الهدنة التي عقدت في ظلها كانت وما برحت من أضحك وأعجب الهدن، إذ يقتل الوسيط الدولي في المعسكر اليهودي علناً ثم يقال بعد ذلك أن الهدنة ما تزال قائمة!!**»(٣٥).

اتهمت المعارضة حكومة جميل مردم والحكومات العربية بالتواطؤ على القضية الفلسطينية، بقبول الهدنة الأولى، معتبرة عدم عقد جلسة استثنائية لمجلس النواب خاصة بحرب فلسطين مخالفة دستورية بغية بقاء الحكومة بعيدة عن رقابة المجلس. وتفاعلت حالة الغليان والغضب التي أججتها مظاهر احتفالية أحاطت الجلسة البرلمانية الخاصة بأداء القسم الدستوري لولاية ثانية للرئيس شكري القوتلي في ١٧ آب ١٩٤٨، حيث جاءت في وقت تخيم فيه مشاعر الخذلان على الشارع.

في مواجهة تصعيد المعارضة، شددت حكومة مردم قبضتها على الحريات العامة وشنت حملات اعتقالات وراحت تضيّق على الجرائد وتُصدر قرارات بتعطيلها. وخلال مدة قصيرة، تعرضت عشرات الصحف السورية للتعطي، منها (الحوادث) في حلب و(القبس والنضال واليقظة والبعث) في دمشق و(السوري الجديد) في حمص و(الجلاء) في اللاذقية و(الفرات) في دير الزور.

وشنّ نجيب الريس حملاته العنيفة على الحكومة ومردم والنواب معاً، واتهمهم بالانشغال بقضاياهم الداخلية وتسيير مصالحهم الخاصة خلال الهدنة فيما البلاد بحالة حرب تهدد الاستقلال وقال:

> **«العجيب أن الهدنة كادت تنسي الحكومة السورية والشعب السوري أن البلاد في حالة حرب، وأنها معرّضة لخطر الاجتياح، ففي مجلس النواب عبث ولهو وتراشق**

بالكلام والكراسي وجدل بيزنطي على الفقه الدستوري لا على التسلح ولا على قوانين الحرب. أما الوزراء فإنهم يقضون أيامهم وأوقاتهم في مقابلات بعض الناس الذين لا يراجعونهم لإحقاق حق أو لدفع ظلامة، بل إن أكثرهم يراجعونهم لمصالحهم الخاصة التي تتعارض مع القانون. أما كبار الأغنياء ورجال الاقتصاد والمال الذين هم وحدهم الهدف الأول للخطر الصهيوني، وثرواتهم الطائلة هي المهددة بالزوال، فإنهم يتجاهلون هذا الخطر ويغرقون في بحوث النقد والعملة وشؤون الاستيراد والتصدير. وما هي قيمة الثروة والنقد والتجارة والصناعة والمعامل والمزارع إذا اجتيح الوطن وضاع الاستقلال؟».

كما وجه انتقاداً للصحافة التي انشغلت عن التنبيه إلى الخطر بحديث الاقتصاد[٣٦].

الهوامش

(١): افتتاحية القبس ٥/ ٩/ ١٩٤٧.

(٢): تزايدت هجرة اليهود الى فلسطين صيف ١٩٤٦ بعد تعهد الرئيس الأميركي هاري ترومان للوكالة اليهودية بتأمين نقل مائة ألف يهودي وتغطية نفقات هجرتهم إلى فلسطين.

رفض مؤتمر الجامعة العربية في أنشاص الهجرة اليهودية، باعتبارها نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني، وأكد أن قضية فلسطين قضية عربية. وطالب اجتماع الجامعة الطارئ في بلودان، حزيران ١٩٤٦، بتسريح القوات الصهيونية من فلسطين وتجريد الإرهابيين من السلاح. وأوصى بفرض عقوبات جنائية على بائعي الأراضي الفلسطينية لليهود والسماسرة والمهربين، وبإصدار طوابع بريدية ومالية لمساعدة فلسطين، وإنشاء صندوق خاص تساهم فيه الحكومات العربية، وإعادة تنظيم الدعاية وتقويتها، وتشديد المقاطعة بعد أن ثبت نجاحها، وتوجيه نداء إلى العرب والفلسطينيين لتوحيد صفوفهم.

(٣): (القبس) ٩/ ٥/ ١٩٤٦.

(٤): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠.

(٥): افتتاحية (القبس) ٣٠/ ١١/ ١٩٤٧.

(٦): افتتاحية (القبس) ٧/ ١٢/ ١٩٤٧.

(٧): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٨): (ذكريات ايام السياسة) عبد السلام العجيلي،الجزء الثاني، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

(٩): في جو تملؤه الحماسة طلب النائب فخري البارودي من زملائه إنشاد النشيد السوري معبراً بذلك عن اغتباطه بقانون خدمة العلم الذي أقره المجلس، وكان فخري البارودي مؤسس القمصان الحديدية، أكثر النواب السوريين إلحاحاً على مطلب تشكيل جيش سوري.

(١٠): (القبس) ١٢/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١١): افتتاحية (القبس) ١٢/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١٢): (القبس) ٣٠/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١٣): فوزي القاوقجي من مواليد طرابلس لبنان، قائد جيش الإنقاذ، ضابط حصل على العديد من الأوسمة في الجيش العثماني، وشارك في الثورتين؛ السوريتين في الأعوام ١٩٢٠ و ١٩٢٥، وفي الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ -١٩٣٩ وثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، وكان من المقربين للملك عبد الله (الأول) بن الحسين ملك الأردن.

(١٤): أول فوج دخل الأراضي الفلسطينية كان فوج اليرموك الأول، ضم ٥٠٠ متطوع، بقيادة أديب الشيشكلي، عبّر الحدود اللبنانية في ٩/ ١٢/ ١٩٤٧. ثم تبعه في ٢٢ / ١ / ١٩٤٨ فوج اليرموك الثاني وضم ٤٣٠ متطوعاً بقيادة محمد صفا. وفي ١/ ٢/ ١٩٤٨ دخل فوج القادسية وضم ٤٥٠ متطوعاً بقيادة العراقي مهدي صالح العاني وكان في البداية فوجاً احتياطياً. وفي ١/ ٣/ ١٩٤٨ دخل الفوجان فوج حطين العراقي يضم ٥٠٠ متطوع بقيادة مدلول عباس، وفوج الحسين ضم ٥٠٠ متطوع بقيادة العراقي عادل نجم الدين. وفي ١٥ أيار تم تعيين الضابط الفلسطيني ميشيل العيسى قائداً لهذا الفوج. واستمر حتى سقوط مدينة يافا في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨.

(١٥): (القبس) ٣٠/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١٦): افتتاحية (القبس)٣٠/ ١٢/ ١٩٤٧.

(١٧): (ذكريات ايام السياسة)، عبد السلام العجيلي، الجزء الثاني، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

(١٨): حسب المصادر الرسمية الإسرائيلية بلغت أعداد منظمة الهاغانا في ربيع ١٩٤٧ قرابة ٤٥٣٠٠ مقاتل، من ضمنها أعضاء البالماخ وعددهم نحو ٢٢٠٠ مقاتل، وعقب قرار التقسيم انضم إلى الهاغانا نحو ٣٠ الف مجند من يهود فلسطين و ٢٠ ألفاً آخرين من يهود أوروبا. ومع بدء حرب فلسطين انضم إلى الهاغانا في الأسبوع الأول من حزيران ١٩٤٨ ١٢ ألف مجند.

(١٩): افتتاحية (القبس) ١٥/ ٤/ ١٩٤٨.

(٢٠): افتتاحية (القبس) ١٢/ ٥/ ١٩٤٨.

(٢١): افتتاحية (القبس) ٢١/ ٥ / ١٩٤٨.

(٢٢): الكونت فولك برنادوت، سياسي سويدي من نبلاء العائلات الأوروبية المالكة، رئيس مؤسسة الصليب الأحمر السويدي. عينته الأمم المتحدة وسيطاً لها لحل قضية فلسطين. في ٢٠ أيار عام ١٩٤٨ اغتالته العصابات الإسرائيلية لمعارضته ضم بعض الأراضي الفلسطينية إلى الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم.

(٢٣): (القبس) ١٣/ ٦/ ١٩٤٨.

(٢٤): افتتاحية (القبس) ٢٦/ ٥/ ١٩٤٨.

(٢٥): دافيد بن غوريون يهودي صهيوني بولندي ١٨٨٦ ـ ١٩٧٣ هاجر إلى فلسطين في ١٩٠٦، من مؤسسي إسرائيل وكان أول رئيس وزراء فيها عام ١٩٤٨.

(٢٦): افتتاحية (القبس) ٢٠/ ٦/ ١٩٤٨.

(٢٧): افتتاحية (القبس) ٧/ ٧/ ١٩٤٨.

(٢٨): افتتاحية (القبس) ١١/ ٧/ ١٩٤٨.

(٢٩): افتتاحية (القبس) ١٣/ ٧/ ١٩٤٧.

(٣٠) (٣١): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٣٢): افتتاحية (القبس) ٢٢/ ٧/ ١٩٤٨.

(٣٣): افتتاحية القبس ١٢/ ٨/ ١٩٤٨.

(٣٤): افتتاحية (القبس) ١٢/ ٩/ ١٩٤٨.

(٣٥): افتتاحية (القبس) ٢٤/ ٩/ ١٩٤٨.

(٣٦): افتتاحية (القبس) ٢٤/ ٩/ ١٩٤٨.

تداعيات النكبة في دمشق

وسط حالة من الاضطراب العام قدم وزراء الحزب الوطني استقالاتهم من حكومة جميل مردم في ٨/ ١١/ ١٩٤٨احتجاجاً على السياسة الخارجية، ودعا الحزب إلى خروج سورية من العزلة والتفاهم مع بريطانيا والدول الكبرى، بحسب بيان أمين سر الحزب الوطني صبري العسلي، تبع ذلك استقالة وزير المالية دون بيان الأسباب. وعزا نجيب الريس استقالة الوزراء الى غياب الانسجام بين أعضاء حكومة «**الخليط العجيب**» إضافة الى سبب أساسي قال إنه يشلّ أعمال الدولة، ويحول دون كل إصلاح هو «**وجود مجلس للنواب يجمع تحت سقفه أشخاصاً هم في عدم تجانسهم وتباعدهم وتباغضهم أكثر نفوراً وتبايناً من الأحد عشر وزيراً الذين تألفت منهم حكومة مردم الأخيرة**» وتنبأ بمصير مماثل لكل وزارة سوف تتألف بعد الانتخابات النيابية الأخيرة التي اعتبرها «**بداية سيئة.. ونتائجها أكثر سوءاً من مقدماتها**» وقال: «**الله لن يصرف السوء عن هذا الوطن إلا إذا جرت انتخابات جديدة ينجح بها أشخاص تجمع بينهم رغبة في إنقاذ هذا الوضع من تدهوره، ويكونون من أصحاب الماضي الذين ذاقوا مرارة الأجنبي واكتووا بناره وعرفوا أية نعمة سابغة، نعمة الجلاء ونعمة الاستقلال، أما الذين**

لم يدفعوا في سبيل هذا الاستقلال، ولا سفكوا قطرة من دم ولا دمعة من عين ولا أنفقوا درهماً من مال، ولا ناموا ليلة في سجن، فسيان أبقي هذا الاستقلال أو ذهب لأن الذي لا تتعب به الأيدي لا تحزن عليه القلوب».

حكم خائر وضعيف

كشف نجيب الريس بكلامه عن عدم تجانس الحكومة وسوء الانتخابات النيابية في ١٩٤٧، عن ماهية الخلافات التي أسست للانقلابات العسكرية، فالوطنيون كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على الاستقلال الذي دفعوا ثمنه، فيما اعتبر المعارضون، لاسيما الشباب الذين وصلوا إلى مجلس النواب، بأن الوطنيين هرموا وفقدوا قدرة الدفاع عن السيادة الوطنية، ويتجهون بسياستهم نحو الإذعان للغرب حفاظاً على كراسيهم ومصالحهم الشخصية، وذلك على خلفية تداعيات قضية فلسطين، فكثرت في تلك الفترة حوادث الاعتداء على الصحف ومقرات الأحزاب لاسيما الحزب (الوطني)، ففي ليلة ٢٣ / ١١/ ١٩٤٨ ألقى مجهولون قنبلة على مطبعة جريدة (النصر)، ليكون هذا الاعتداء الرابع من نوعه بحق الصحافة خلال أقل من شهر، وكان أولها انفجار لغم في مطبعة جريدة (النظام) ولم يعرف الفاعل، والثاني اعتداء ثلاثة مسلحين على صاحب جريدة (بردى) منير الريس وقد تم توقيفهم دون معرفة من حرضهم، والحادث الثالث اقتحام مسلحين مكتب الحزب الوطني وتهديد الموجودين وإنذار الغائبين بسبب مقال نشرته (القبس) وأوقف عشرة منهم ثم أخلي سبيلهم دون معرفة المحرض والدوافع أيضاً!!.

اتهم نجيب الريس الدولة من كبيرها إلى صغيرها بمعرفة الفاعلين ومن يقف وراءهم وحذّر من **«سلسلة اعتداءات محكمة الحلقات لن تتوقف إذا ظلت التدابير المتخذة ضد الأشرار على ميوعتها في دولة تستهين بنفسها وبهيبتها»** متوقعاً أن لا يكون بعيداً **«اليوم الذي تقتحم فيه دار رئاسة مجلس الوزراء، ما دامت أعصاب الحكم من الضعف وما دامت نفوسهم من الخور إلى هذا الحد»** مستنكراً الإفراج عن المسلحين الذين هاجموا مكتب الحزب (الوطني)وعن المعتقلين في الحوادث الأخرى، الأمر الذي يشجع الجريمة ويدبّ الفوضى ويدفع الناس إلى التسلح لحماية أنفسهم، كما سيلجأ الصحافيون إلى حراس شخصيين إذا شاءوا تناول شخص بنقد أو وزيراً بنقاش؟

تفاقم التوتر مع ميل الحكومات العربية نحو الدبلوماسية الضعيفة لحل قضية فلسطين، وظهور دعوات إلى التحالف مع بريطانيا لكسر العزلة، ضمن موجة عربية، حيث دعا رئيس الوزراء المصري إسماعيل باشا صدقي الدول العربية إلى التحالف والصلح مع إسرائيل. فردّ الشارع السوري المنكسر في فلسطين على تلك الدعوات بمظاهرات غاضبة واعتصامات طلابية بتشجيع من الأحزاب المعارضة التي راحت تتكتل (حزب الشعب وحزب البعث والحزب الشيوعي وحزب فيصل العسلي التعاوني الاشتراكي وجماعة سامي كبارة والإخوان المسلمون) مطالبة بإسقاط الحكام بعد نكبة فلسطين، وساهم الموقف العربي الجامد تجاه الغارات الإسرائيلية على الجيش المصري وعدم استئناف القتال في إذكاء المظاهرات الغاضبة في سورية، لتبلغ أقصاها مع ذكرى مرور عام على صدور قرار التقسيم، وتفجرت الأوضاع في دمشق يوم ٢/ ١٢/ ١٩٤٨، لدى خروج مظاهرات عارمة بدعوة من أحزاب المعارضة التي أعلنت الإضراب العام، حيث توجه سيل جارف من المتظاهرين إلى سوق الحريقة، فحاول الدرك صدهم فرشقهم الطلبة بالحجارة، فرد الدرك بإلقاء القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص. وبين كرّ وفرّ كان الطلبة يصيحون: «خبئوا بنادقكم للجبهات وأطلقوا رصاصكم لتخليص العروبة فنحن مثلكم مواطنون». تقدم المتظاهرون باتجاه السراي ومديرية الشرطة والبرلمان، وقامت مجموعة منهم باحتلال بناء لم يكتمل مقابل البرلمان، واستخدموا حجارته لقذف الدرك. وفي سوق ساروجا، اعتدى المتظاهرون على عريف في الدرك، فأشبعوه ضرباً حتى الموت، كما هوجمت محلات تجارية لوزير الدفاع أحمد الشرباتي وتم إحراقها، بينما استولى فريق آخر بقيادة فيصل العسلي على محل لبيع أسلحة صيد قريب من القلعة، وسرقوا البنادق وحاولوا اقتحام القلعة ودار الحكومة، وعمّت الفوضى في كل المدينة.

على الاستقلال السلام

أسفرت أحداث ذلك اليوم عن مقتل عشرة أشخاص وإصابة أكثر من ١٥٠ آخرين، قام إثرها الرئيس شكري القوتلي باستدعاء الجيش لاحتواء الموقف، فتدخل بقيادة حسني الزعيم وفرض حظر التجوال، وأعلن الأحكام العرفية، وقمع المظاهرات بمزيد من الشدة، إلا أن الأزمة لم تخمد واستمرت الاضطرابات شهراً كاملاً، كشف خلالها فيصل العسلي[1] المقرب من

القوتلي، عن طموحات بالوصول الى الحكم، بعد تسرب معلومات عن تواصله مع العراق، كواحد من عدة أطراف سياسية أخرى بدأت تتلقى تمويلاً من العراق والسعودية، ضمن إطار التجاذب الإقليمي على الساحة السورية.

بعد اشتعال الاضطرابات واستقالة أربعة من وزرائها، لم يعد بإمكان حكومة جميل مردم بك الاستمرار فقدمت استقالتها، لتدخل البلاد في أزمة وزارية استعان عليها القوتلي بالرئيس هاشم الأتاسي فكلفه بتشكيل وزارة، لكن الخلافات العميقة داخل المعارضة دفعته للاعتذار، فتم استدعاء خالد العظم من باريس وكان سفيراً هناك، وسرعان ما اعتذر للأسباب ذاتها، وبحسب خالد العظم أن القوتلي كان واثقاً أنه سيفشل، لكنه ترك الأمور تسير لإبطال ذرائع المعارضة، ثم لجأ إلى تكليف عادل إرسلان الذي لم يلبث أن اعتذر، فعاد ليطلب من خالد العظم تشكيل الحكومة بعد الضغط على المعارضة والأطراف الأخرى، وأعلن عن تشكيلها في ١٦/ ١٢/ ١٩٤٨ ومكث حتى ٢٩/ ٣/ ١٩٤٩ [٢].

عقب انتهاء الأزمة الوزارية هاجم نجيب الريس الحكومات السابقة والمعارضة، واتهم الأخيرة باستغلال الحوادث الناجمة عن فساد الحكومة وحوّلتها إلى «**مظاهرات وفتن**» وقال عن أعضاء الحكومة السابقة بأنهم اتخذوا الوزارة مورداً للرزق وسبباً للإثراء، فكانوا سبب تعاسة سورية التي: «**كانت في السنين الأولى أيام الحكم الأجنبي في مقدمة البلاد التي اتخذ فيها فريق منّ الناس الوزارات مهنة يستغلونها للكسب والربح لا للخدمة ولا للفكرة، حتى إذا منّ الله على هذا الوطن بنعمة الاستقلال حسبنا أن محترفي الوزارة قد انتهى عهدهم، ولم يخطر في بالنا أنه سيأتي يوم في عهد الاستقلال يوضع على كراسي الحكم في ظله أشخاص اتخذوا من الوزارات لا مهناً أو صناعات فحسب، بل حوانيت ومخازن وإقطاعات في العلم والمالية والاقتصاد والتجارة حتى ضج الشعب منهم، مما أصبح حديث الخاص والعام، ولكن المسؤولين بكل أسف تصامّوا عن سماع تلك الصرخات المكبوتة بالرغم من التنبيهات والتحذيرات التي ألقاها المخلصون بين أيديهم، فلم يأخذوا بها حتى نبهتهم الحوادث التي استغلّت وحوّلت إلى مظاهرات وفتن كادت تودي بأمن الوطن وهدوئه وسمعته، وحتى استقلاله**».

نالت وزارة خالد العظم ثقة النواب بأكثرية ثلاثة وسبعين صوتاً مقابل خمسة وثلاثين، وهي

أكثرية تفوق الثلثين، وعدّها نجيب الريس نسبة معقولة تحكم بمثلها أو بأقل منها أقوى وزارات العالم في أوروبا، لكنه استدرك بأن وزارة العظم بعد هذه الثقة «إذا فشلت وعجزت عن رفع هيبة الحكم وتحكم الشارع ورعاعه بالأنظمة والتشريع وأبى بعض النواب إلا أن يستمروا في إجرامهم على الاستقلال وعلى الدولة بتحريضهم الشارع، فنحن وأمثالنا الذين شابت رؤوسهم وانحنت ظهورهم في سبيل هذا الاستقلال وفي سبيل الوصول إلى مثل هذا العهد نقول بكل يأس وقنوط: على الاستقلال السلام»[٣].

وظن نجيب الريس أن تشكيل الحكومة أنهى الحوادث التي «كانت بكل أسف وخجل حادثات نابية لا يستسيغها الوطن المهدد ولا يرضى عنها أصحاب النيات الحسنة والعقول المفكرة الذين يعرفون ما هو الخطر الذي يتهدد بلادهم في الخارج».

صعود الزعيم

لكنّ ما لم يتنبه له الكثيرون أن الفراغ والاضطرابات أثناء الأزمة الوزارية وتسلم الجيش بقيادة حسني الزعيم مقاليد الأمن وفرض الأحكام العرفية قد فتح الباب لتدخل العسكر في الشأن السياسي. وهو ما تتحمل مسؤوليته الأطراف التي أمدت في عمر الأزمة. ومع أن القوتلي استدعى النواب ونصحهم بوحدة الصف والتوقف عن التناحر وتسهيل أمر تشكيل الحكومة، إلا أن المعارضة اتهمته بالإيعاز للصحافة بشن «حملات شعواء على الأحزاب المعارضة وتحميلها المسؤولية عن الأزمة الوزارية، بعبارات كالدس والفساد والتحريض وعرقلة تشكيل الحكومة، وتصوير الثورة الشعبية والمظاهرات الطلابية العنيفة بأنها ليست تعبيراً عن فساد الحكم ومسؤولياته عن كارثة فلسطين، بل هي مظاهرات شغب تقوم بها الأحزاب المعارضة لاصطناع الفتن وإرغامه على صرف الجيش عن مهامه في الجبهة»[٤].

انتهاء الأزمة الوزارية لم يحدّ من هجوم نواب المعارضة على الحكومة، وتقدّم حزب الشعب وفيصل العسلي بطلب مشترك لاستجوابها حول أسباب إطلاق النار على المتظاهرين العزّل والاعتقال التعسفي والتعذيب الجسدي في مظاهرات يوم ٢/ ١/ ١٩٤٩ التي خرجت في دمشق وعدة مدن أخرى احتجاجاً على الحكم وسياسته حيال قضية فلسطين، وفرض

الأحكام العرفية، ومنع التجوال. فنفى وزير الداخلية عادل العظمة وقوع تعذيب جسدي ومخالفات دستورية وقانونية وقال إن التحقيق أثبت أن المظاهرات كانت بمناسبة مرور عام على قرار تقسيم فلسطين وقد اشتدت في دمشق وتحولت إلى أعمال عنف. أما في باقي المدن السورية فلم تحدث مثل هذه الحوادث. إلا أن النائب عن حلب أحمد قنبر من حزب (الشعب) رد على وزير العدل بأن «المظاهرات كانت تعبيراً عن سخط ونقمة على الذين فرّطوا بحقوق الشعب العربي، وأن الذي أملى على وزير الداخلية هذا التصور هو المصدر نفسه الذي أملى على صحيفة بيروتية أن تصور مظاهرات دمشق بأن هنالك فئة من الناس تريد القيام بعمل انقلابي ـ كان يقصد شكري القوتلي ـ الذي شك بقيام فيصل العسلي بانقلاب عليه. فإذا صح وكان هناك مؤامرة ولا تفعل الحكومة شيئاً لإبطالها فهي إما عاجزة وإما كاذبة» واتهم قنبر الرئيس شكر القوتلي باستخدام الجيش ضد أحزاب المعارضة دون أي مبرر. انتهز فيصل العسلي الفرصة لشن هجوم لاذع على قائد الجيش حسني الزعيم بشكل شخصي، واتهمه بأنه «كلّف نفسه ممارسة السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية» وطالب بمحاسبته على ما فعل بالمتظاهرين كي لا يكون الجميع «موضع الاضطهاد والتعذيب الجسدي» محذراً من أن حسني الزعيم سينقضّ عليهم «لأنه لا يعرف من قيادة الجيش سوى سلطانه». تضامن رشدي الكيخيا زعيم حزب (الشعب) مع العسلي، محذراً من زج الجيش بالشأن السياسي باعتبار أن «أكبر الخطيئات» التي يمكن أن ترتكبها حكومة السماح بذلك. بعد هذا الهجوم أصبح حسني الزعيم في موقع الدفاع عن بقائه تجاه المعارضة النيابية التي تطالب بتنحيته[٥]. و راح يحرّض الضباط على السياسيين ضمن تهيئة الأجواء للانقلاب وأضمر حقداً كبيراً في نفسه على فيصل العسلي و حزب (الشعب)، وشكري القوتلي، ووزير الدفاع أحمد الشراباتي.

السير وراء الأحقاد

أظهر نجيب الريس استياءً كبيراً وتذمراً من استمراء النواب الهجوم على الحكومة، الناجم عن ضغائن وأحقاد شخصية، تستغل غضب الشارع، بينما تخوض البلاد حرباً ضروساً في فلسطين، وقال غاضباً حائراً:

«لا ندري بأية لغة نخاطب الأحزاب في مجلس النواب أو الكتل أو الأشخاص الذين يشتغلون في كل شيء وينصرفون إلى التوافه والمناقشات البيزنطية ولا يفكرون بما في فلسطين من أهوال ولا يهتمون بالوسائل التي تنقذ شرف العرب، بل يتخاصمون ويقتتلون كأن أمر الوطن غير موجود في حسابهم - إننا لا ندري بأية لغة نفهمهم أن استقلالهم مهدد، وأن العدو الذي يحيط ببعض بلاد العرب ليس هو اليهود في الحقيقة بل هو مجموعة من دول أمريكا وروسيا وتشيكوسلوفاكيا، فالعرب إنما يحاربون شعباً تحالفه وتسانده دول العالم وشعوبها ومصانعها وقوادها وأساطيلها بينما تعادينا هذه الدول كلها، ثم تزيد النكبة على بلادنا بأن نتخاصم في داخل وطننا ونسير وراء أحقادنا». وأهاب بالنواب: «أن يضغطوا على أحقادهم قليلاً، وأن يتركوها تنام ريثما تقرر الدول العربية أمرها في قضية فلسطين وبعدئذ فليتخاصموا على ما يشاؤون وفي سبيل ما يريدون». وقال إنه كان منتظراً من الذين يتكلمون بالوطنية ويتباكون على الاستقلال ويندبون الدستور، أن يهاجموا الحكومة «لأنها لم تعبئ قوى البلاد، ولم تفرض الضرائب الباهظة ولم تجند كل ما يمكن تجنيده، فإذا بهم لا يتكلمون إلا بالماضي وبالأشخاص وبالتوافه بينما لا يتكلم اليهود ولا يخطبون ولا يتخاصمون بل يجمعون أمرهم ويبذلون كل نشاطهم وعلمهم وأموالهم ليهاجموا بلاد العرب ويذلّوها ويعتدوا على شرفها»[٦].

كلام نجيب الريس جاء وقد شارفت حرب فلسطين على نهايتها، وكان الجيش المصري ما زال يجاهد للاحتفاظ بمواقعه جنوبي بئر السبع من الأرض الفلسطينية، تحت وابل الضربات الإسرائيلية المكثفة، على مرأى من الجيوش العربية التي عجزت عن تقديم المؤازرة.

أسباب الهزيمة

في جلستهم المنعقدة بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٨، انتقد النواب سياسة حكومة خالد العظم بما يخص القضية الفلسطينية، والتقاعس عن مؤازرة الجيش المصري. وفي اليوم التالي دعا خالد العظم النواب إلى اجتماع في وزارة الدفاع[٧] وقال لهم بأن قادة جيوش

(العراق والأردن وسورية) كل واحد منهم ألقى المسؤولية على الآخر في عدم التحرك، ما يعني أنّ ثمة حقائق أخرى خلف تلك الحقائق، مشيراً إلى أن الجيش السوري طلب الذهاب لنجدة الجيش المصري، إلا أن الأردن رفض مروره بأراضيه خشية تعرض عمان لضربات من اليهود. ورفض خالد العظم إعلان تلك المعلومات للرأي العام حرصاً على العلاقات مع الدول العربية. كما بيّن أن الوضع السياسي للعرب بعد رفضهم مشروع التقسيم ومشروع برنادوت، وإنشاء الدولة اليهودية لم يعد يسمح بأي اتفاق مع اليهود ينهي القتال. ولم يعد هناك أي حل. في هذا الاجتماع اقترح النواب عقد جلسة سرية للبرلمان تقدم فيها مقترحات حلول[٨]. ودفعت الكتلة البرلمانية المعارضة نحو إجراء تحقيق في أسباب الهزيمة وتحديد المسؤولية، عبر تشكيل لجنة تحقيق نيابية لهذا الغرض في وقت لاحق.

هزيمة أخلاقية

وهكذا انتهت الحرب بهزيمة العرب، وحصول إسرائيل على أراض فلسطينية أكثر بكثير مما حدده قرار التقسيم، وفتحت مصر باب المفاوضات مع اليهود في جزيرة رودس. وفي ٢٦/ ٢/ ١٩٤٩ وقّعت على هدنة دائمة مع إسرائيل التي أعلن وزير خارجيتها موسى شرتوك «أن اليهود بسطوا سيطرتهم على النقب، وسمحوا في سبيل السلم ببقاء غزة والطريق إليها بأيدي المصريين».

اعتبر نجيب الريس توقيع مصر على هدنة دائمة «**هزيمة أخلاقية**» للحكومات العربية، التي راحت تنهزم واحدة تلو الأخرى، وقال: مصر وقعت بالأمس وستوقع غداً الأردن والعراق.. وقد يأتي دور سورية ولبنان، كما جاء دور السعوديين مع المصريين دون أن ينسى اليمنيين أيضاً وقال: «**لو أن هذه الحكومات انهزمت حربياً وعسكرياً ومالياً لما كان لنا أن نعتب أو ننقم، فالشعوب والأمم طالما انتصرت في الحروب وطالما انهزمت في المعارك، وسرعان ما تتلاشى وتنسى إذا كانت أخلاق المنهزمين سالمة وإيمانهم قوياً.. ولكن الذي يؤلم ويُخجل هو أن الدول العربية كلها لم تنهزم حربياً ولا عسكرياً ولا مالياً،**

غير أن المسؤولين عن هذه الدول من ملوك ورؤساء ووزراء وقادة ومن نواب أيضاً قد انهزموا كلهم أخلاقياً». وانتقد الزعماء العرب لإعلانهم حرباً غير مؤمنين بها وغير قادرين على ربحها. وسأل وزير الدفاع أحمد شراباتي والمسؤولين السوريين عما فعلوه من أجل الحرب «هل اشتروا السلاح وموّنوا به الجيش أم اشتروا السيارات والبرادات والسكاير الأمريكية واكتفوا بالتصريحات والشعوذات؟» وأكد أنهم كانوا يعرفون قبل قرار التقسيم بسنتين أنه سيتم، والدولة اليهودية ستتأسس والأمم المتحدة ستعترف بها «فلم يستعدّوا ويتسلحوا والسلاح كان يعرض عليهم أكواماً وبواخر وأطناناً لأن المسؤولين عن وزارة الدفاع قبيل قرار التقسيم وبعده كانوا يشتغلون بكل شيء إلا الاستعداد وتسليح الجيش»[٩].

لم يتأخر لبنان كثيراً عن مصر ووقع اتفاقية هدنة دائمة مع إسرائيل في٢٥/ ٣/ ١٩٤٩، تلاه الأردن ووقع الهدنة في ٤/ ٤/ ١٩٤٩، ولم يبق في الساحة إلا سورية، التي باتت في مواجهة ضغوط دولية شديدة تتهدد استقلالها.

جلسة سرية

في جلسة البرلمان السرية الخاصة بعقد اتفاقية هدنة دائمة مع إسرائيل قال خالد العظم إنه لم يبق في الساحة إلا سورية بين البلاد العربية المحيطة بإسرائيل، وهي وحدها لا تستطيع خوض المعركة، قد وأصبحت مهددة فعلياً من قبل الإسرائيليين، وحكومته ترى بضرورة عقد الهدنة على غرار ما فعلته الدول العربية الأخرى وإرسال وفد الى رودس[١٠]. لم يكن هناك أية خيارات سوى الموافقة على ترك الحكومة تعالج هذا الأمر، فأوفدت مندوباً عنها إلى رودس ليجتمع برالف بانش الوسيط الدولي الذي حل مكان برنادوت، وتمسكت الحكومة السورية بخطوط الهدنة حيثما هي الجيوش المتقابلة في مواقعها في ذلك الوقت، وجعل خطوط الهدنة في منتصف سطوح الماء، أي منتصف نهر الشريعة (الأردن) ومنتصف بحيرة طبريا. ووعد بانش بدعم طلب سورية، وكان موعد بدء المباحثات في الأيام الأخيرة من شهر آذار الأيام التي شهدت أول انقلاب عسكري في سورية[١١].

النفط والتابلاين

مد خطوط التابلاين لنقل النفط كانت واحدة من المسائل التي استخدمتها أحزاب المعارضة للطعن بوطنية الرئيس شكري القوتلي ورؤساء الحكومات في عهده، وتعود مسألة البترول السوري والشركات الأجنبية الى الثلاثينيات، حين سعت الشركات الأجنبية لاستثمار بترول دير الزور وزفت جبل البشري، وأثناء التفاوض بخصوص معاهدة ١٩٣٦ نشرت صحف فرنسية معلومات عن سعي شركة البترول العراقية للفوز بامتياز التنقيب عن البترول في سورية، لأنها لن تسمح لأحد باستخراج قطرة منه، حيث كل بئر تستثمر في سورية تؤثر في كمية بترول العراق. لكن الحكومة الوطنية السورية نفت علمها بالأمر. ولم تكن تملك بعد سلطة البت في منح الامتيازات، كونها على وشك توقيع معاهدة مع سلطة الانتداب،[١٢] دون أن يمنع ذلك دخولها في مفاوضات حولها. وهناك من ربط بين منح الامتيازات للشركات الأجنبية والأحداث الانفصالية التي عصفت بسورية في تلك الفترة، إذ تم رد أسباب عرقلة فرنسا التصديق على معاهدة ١٩٣٦، وتشجيع الانفصاليين إلى مماطلة الحكومة الوطنية في المفاوضات المتعلقة بمنح امتيازات البترول. كما استغلت المعارضة الرافضة لاتفاقية ١٩٣٦ موضوع امتيازات البترول في ترويج الشائعات لإضعاف الحكومة المؤقتة. وحذّر نجيب الريس الحكومة من الصمت كي لا تكون امتيازات البترول قميص عثمان الذي تتاجر به المعارضة.

في الأربعينيات، وبالتزامن مع تفاعل الأحداث في فلسطين، برزت شركة النفط الأميركية (التابلاين) في المنطقة كمنافس للشركة العراقية (أي بي سي)، وطرحت مشروع مد أنابيب لنقل النفط من العراق عبر سورية والأردن ولبنان إلى ميناء الزهراني على البحر الأبيض المتوسط، وراح خبراء ومندوبو الشركة يتوافدون الى المنطقة للتباحث مع الحكومة. وفي عام ١٩٤٧ أعلن رئيس الوزراء جميل مردم التوصل إلى وضع مسودة الاتفاقية،[١٣] لتطرح على البرلمان، فحاولت المعارضة عرقلتها، ثم جاءت حرب فلسطين فتعطل التصديق عليها، إذ تزايدت صيحات مقاطعة شركات البترول الغربية والأميركية، ما لم تمتنع الحكومتان البريطانية والأميركية عن دعم الحركة الصهيونية. وكتب نجيب الريس عشرات الافتتاحيات أثناء حرب فلسطين طالب فيها بالمقاطعة باعتبار النفط ومصباته سلاحاً أقوى من «القنبلة الذرية». في نهاية عام ١٩٤٩

استؤنفت المفاوضات بصورة رسمية بين وفد من شركة التابلاين والحكومة السورية[١٤] وحاولت الأخيرة حض التابلاين على دفع مبلغ أكبر مما تدفعه لها الشركة العراقية[١٥].

اعتبرت المعارضة التفاوض مع شركة التابلاين استفزازاً للشعب بعد النكبة، واتهمت شكري القوتلي ببيع قضية فلسطين، ورأت في اتفاقية التابلاين خطراً سياسياً على البلاد. ورغم عدم وجود خبراء بالنفط حين ذاك في سورية، تصدى المعارضون لتفنيد الاتفاقية، وألقوا محاضرات وعقدوا لقاءات طلابية لشرح سلبيات الاتفاقية على أنها تفريط بحقوق الشعب وسيادة الدولة، محرضين على التظاهر. وألقى أكرم الحوراني العديد من المحاضرات بهذا الخصوص رغم إقراره بصعوبة فهمه للاتفاقية!! كما ألقى النائب عن الرقة عبد السلام العجيلي محاضرة في النادي العربي في ١٥/ ٣/ ١٩٤٩، عرض فيها لفكرتين، الأولى أن المشروع ليس خطراً على البلاد من الناحية السياسية، ولا هو يؤلف خطراً جديداً ما دامت أنابيب الشركة العراقية موجودة وتمر من الأراضي السورية، والفكرة الثانية أن فوائد الحكومة أو الخزينة من مشروع التابلاين ضئيلة، ولذلك اقترح رد الاتفاقية من الناحية الاقتصادية. كما قال إن التابلاين كانت تريد أن تمرر بترولها أو أنابيبها من أراضي فلسطين وأن تتعامل مع اليهود، ولكن الملك عبد العزيز السعود صرف الشركة عن هذا الأمر، كما سجل بأن الاتفاقية المعقودة مع التابلاين أفضل من الاتفاقية المعقودة مع شركة النفط العراقية التي لا تستفيد منها البلاد أكثر من ٢٨٤ ليرة سورية في السنة[١٦].

والمفارقة أن نجيب الريس صاحب دعوات مقاطعة الشركات الأجنبية، أيّد توقيع اتفاقية التابلاين واتفق مع ما طرحه عبد السلام العجيلي بأن المشروع لا يمثل خطراً سياسياً على البلاد، لكنه اختلف معه حول فائدة الخزينة منها، وقال: «**المشروع ينفع البلاد سياسياً، وأفضل في نظرنا من معاهدة سياسية تعقد مع أمريكا، لأن هذه الدولة حين يكون لها في بلادنا وتحت حراستنا أضخم ثروة بترولية فإنها تضطر بحكم مصلحتها أن تقف إلى جانبنا في السياسة الدولية**». أما من الناحية الاقتصادية فرأى أن المنافع المادية في المشاريع الاقتصادية لا تقاس بفائدة الخزينة بقدر ما تقبضه من رسوم وعائدات وإنما تقاس بما يربحه الشعب على مختلف طبقاته ومهنه وحرفه من هذه المشاريع. وأوضح «**أن هذا المشروع الممتد من كركوك إلى طرابلس، كان**

السبب المباشر في عمران مدينتين من أضخم المدن السورية واللبنانية، وهما حمص وطرابلس، فقد أوجد ألوف الوظائف والموارد للمثقفين من أبنائها ولأصحاب الصناعات والمتعهدين من سكانها طوال عشر سنين، وما برح يعطي الدولة السورية من القطع الأجنبي فقط أكثر من مليوني جنيه استرليني، فضلاً عما يعطي الحكومة اللبنانية في طرابلس. ولولا وجود النفط العراقي في بلدنا وما ينفقه الموظفون في هذه الشركة لما كان لدى الدولة السورية ولا جنيه من هذا القطع.. فإذا كان المشروع الضعيف في فائدته للدولة سبباً في تشغيل وإحياء مدن وعمال فإن فائدة التابلاين لا يجوز أن تقارن بفائدة البترول العراقي لأنها تعود على الشعب بأضعاف فوائد مشروع العراق بعشرات المرات بل بمئات المرات»[١٧].

إلا أن حذر ومماطلة الرئيس شكري القوتلي في الاتفاق مع شركة التابلاين، في تلك الظروف الدقيقة، كانت أيضاً من أحد أسباب الانقلاب الأول والإطاحة بالحكم المدني والذي تبين لاحقاً أنه تم بدعم أميركي.

الهوامش

(١): تميز فيصل العسلي بسلوك حزبي فاشي، إذ اطلق على منزله على سفح قاسيون اسم (وكر النسر) تشبهاً بمقر هتلر في بافاريا، وعلى حزبه (التعاوني الاشتراكي) لقب «حزب المحاليق» تشبهاً بالأحزاب النازية الجديدة. وكانت تصرفات جماعة العسلي التي تتسم بالزعرنة سبباً في نفور الناس من حزبه.

(٢): تألفت حكومة خالد العظم منه للرئاسة والخارجية والدفاع، ومحسن البرازي للمعارف، وأحمد الرفاعي للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية، وحنين صحناوي للمالية، وعادل العظمة للداخلية، ومجد الدين الجابري للأشغال العامة.

(٣): افتتاحية (القبس) ٢٩/ ١٢/ ١٩٤٨.

(٤): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٥): الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب ١٧ / ١/ ١٩٤٩.

(٦): افتتاحية (القبس) ٣١/ ١٢/ ١٩٤٨.

(٧): الاجتماع الذي عقده خالد العظم في وزارة الدفاع يوم ٣٠/ ١٢/ ١٩٤٨، دعا إليه النواب الذين هاجموه وحضره عبد السلام العجيلي وأكرم الحوراني وأديب نصور ومنير العجلاني وهاني السباعي وتوفيق الهندي وناظم القدسي وزكي الخطيب، وتخلف عنها رشدي الكيخيا.

(٨): (ذكريات ايام السياسة)، عبد السلام العجيلي،الجزء الثاني، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠٠٠.

(٩): افتتاحية (القبس) ٢٨/ ٢/ ١٩٤٩.

(١٠): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١١): (مذكرات خالد العظم)، ج ١، دار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

(١٢): (القبس) ٢٠/ ٨/ ١٩٣٦.

(١٣) خاض مندوبو شركة التابلاين مفاوضات طويلة ومتعثرة في وزارة الخارجية السورية بحضور نعيم الأنطاكي، أحد أعضاء الكتلة الوطنية، والنائب في البرلمان بعد الاستقلال ووزير الخارجية السابق.

(١٤): ضم وفد الحكومة السورية في مفاوضات التابلاين وزير المالية حسن جبارة، ووزير الاقتصاد حنين صحناوي، ووزير الاشغال مجد الدين الجابري.

(١٦): نص محاضرة عبد السلام العجيلي.

(١٧) افتتاحية (القبس) ١٧/ ٣/ ١٩٤٩.

انقلاب الزعيم

كان من جملة الضغوط الخارجية التي مورست على سورية لتوقيع اتفاقية هدنة دائمة عدم تزويدها بالوقود اللازم للجيش، الأمر الذي فاقم الخلافات بين الجيش والحكومة. وتفجر الموقف في حادثة السمن المغشوش وزيارة الرئيس شكري القوتلي ورئيس الحكومة جميل مردم للجبهة، وتم تحميل المسؤولية عن الفساد في الإدارة العسكرية لضابط محسوب على حسني الزعيم، ما أثار حفيظة الضباط. حصل هذا في وقت ماتزال فيها نكبة فلسطين ترخي بثقلها على الأجواء عموماً، والمعارضة تشنّ حملاتها على رئيس الجمهورية شكري القوتلي والحكومة، لاسيما وزير الدفاع أحمد الشراباتي، بتشجيع الانقسام في الجيش لكسب ولاء الضباط الشباب[1]، بينما كان من أبرز مطالب السوريين، بعد الاستقلال، بناء جيش متجانس وقوي[2]. وبعد مطالبات كثيرة في مجلس النواب تم تعديل قانون الجيش وخدمة العلم، صيف ١٩٤٧ محملاً باستثناءات واسعة. ودأب نجيب الريس على الدعوة إلى إلغاء تلك الاستثناءات، لتجنيد أكبر عدد من الشباب لأن «سورية في حرب مريرة، وستظل في هذه الحرب مدة قد تطول كثيراً عن المدة التي قضتها في الحروب الصليبية»[3].

إلا أن تلك الدعوات ضاعت في خضم الانقسامات التي خلفتها ارتدادات النكبة محدثة شرخاً عميقاً بين المؤسستين السياسية والعسكرية، وهيأت الظروف القيام بانقلاب على الحكم حتى أن السفارة البريطانية نبهت القوتلي إلى وجود تحركات بهذا الخصوص، ومع ذلك لم يكن أحد يتوقع حصول أسوأ مفاجأة غيرت مسار تاريخ سورية المعاصر.

يعدم فوراً !!

استيقظت دمشق يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩ على مشهد الدبابات والمصفحات ترابط حول المباني العامة، مع أنباء عن اعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم، ووزير الداخلية والمعارف محسن البرازي ـ أطلق سراحه بعد ٢٤ ساعة ـ والأمين العام لوزارة الدفاع أحمد اللحام و النائب فيصل العسلي مع عدد من أعضاء حزبه، والعقيد محمود الهنيدي مدير الشرطة والأمن العام، ووجيه الحفار صاحب جريدة (الإنشاء) الذي شارك في الحملة العنيفة على قيادة الجيش، وفؤاد الشايب مدير الإذاعة لرفضه إذاعة البلاغ العسكري الأول، ونجيب الريس لحيازته سلاحاً غير مرخص!! والمفارقة المضحكة المبكية أن حسني الزعيم عندما كان مديراً للأمن العام، زوّد نجيب الريس مسدساً حربياً ليحمي نفسه بعد تعرضه لتهديدات من الإسلاميين على خلفية الحملات التي شنها على الجمعية الغراء عندما أصدرت الحكومة قراراً بإغلاق مقرها. وفور قيام الزعيم بالانقلاب أصدر سلسلة من البلاغات أغربها كان «يُعدم فوراً كل من يحمل سلاحاً غير مرخص أياً كان نوعه». وعندما اعتقل في مكتبه في (القبس) راح يضحك وهو يردد «ياظلام السجن خيّم»[٤].

حجر في بئر

اتصل حسني الزعيم برئيس المجلس النيابي فارس الخوري وطلب إليه جمع المجلس لأنه لا يريد تغيير الأوضاع الدستورية. فعقد عدد من رجال الدولة اجتماعاً للتشاور ضم هاشم الأتاسي وفارس الخوري. وكان رأي الأتاسي جمع المجلس، ومحاولة ضبط جموح الزعيم، فأجاب فارس الخوري: والله يا هاشم بيك أنا أرى أن هذا المجنون رمى

حجراً في بئر، لا يستطيع مئة عاقل أن يخرجه، فلنترك التاريخ يأخذ مجراه، ولا ضرورة لجمع المجلس[٥].

حصل الزعيم على تأييد الحزب (الوطني) الذي كان يرى ضرورة في تغيير كافة الوجوه القديمة في الحكومة، المطلب الذي لم يستجب له القوتلي أثناء الأزمة الوزارية[٦] بينما رفض لطفي الحفار وفارس الخوري التعاون معه قبل أن يعيد الشرعية للبلاد، أما حزب (الشعب) فانقسم بين فريق رفض التعاون مثّله رشدي الكيخيا وناظم القدسي، وفريق قبل المشاركة في عهد الانقلاب ليكون هذا أول انقسام في حزب (الشعب). أما أول المتعاونين من المعارضين الشباب فكان أكرم الحوراني الذي راح يكتب له البلاغات ويقدم الاستشارات، إذ وجد في الانقلاب فرصة سانحة للوصول إلى السلطة وتنفيذ طموحاته بالثورة على السياسيين التقليديين (الرجعيين)[٧].

في الثاني من نيسان، وبناء على استشارة من أكرم الحوراني[٩] حلّ حسني الزعيم مجلس النواب، وشكل وزارة برئاسته احتفظ فيها بوزارتي الداخلية والدفاع الوطني، وشارك فيها حزب (الشعب) ومستقلون[١٠]. وفي السادس من نيسان طلب الزعيم من فارس الخوري إقناع شكري القوتلي بتقديم استقالته وهو في السجن، فتم ذلك وغادر بعدها إلى الإسكندرية في مصر ومن ثم إلى سويسرا، كما استقال خالد العظم ليمكث في منزله بدمشق تحت الإقامة الجبرية لأكثر من شهر.

في الأيام الأولى للانقلاب صدرت قرارات ومراسيم بحل الأحزاب وإغلاق النوادي، وكان عدد الأحزاب الباقية في ساحة العمل السياسي حينذاك لا يتجاوز السبعة أحزاب، منها حزب (الشعب) برئاسة رشدي الكيخيا والحزب (الوطني) برئاسة نبيه العظمة وحزب (البعث) برئاسة ميشيل عفلق والحزب (الشيوعي) برئاسة خالد بكداش و(التعاوني الاشتراكي) برئاسة فيصل العسلي و(الإخوان المسلمون) بزعامة مصطفى السباعي ومحمد المبارك، إلى جانب تكتلات سياسية حزبية ليست في مستوى الأحزاب. كما ألغي عدد كبير من الصحف، وبالأخص الصحف الصغيرة المحدودة الانتشار، مقابل دفع تعويضات لأصحابها، ليتبقى خمس صحف في دمشق وأربع في كل من حمص وحماه وحلب وواحدة في اللاذقية[١١]. تعرضت للتعطيل لمدد مختلفة.

إجراءات ديكتاتورية

في ٢٦حزيران١٩٤٩، أجرى حسني الزعيم استفتاء صورياً لتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية[١٢]، ثم شكّل أول حكومة بعهده رأسها محسن البرازي الذي ترأس أيضاً وزارتي الداخلية والخارجية[١٣]. واتسمت سياسة الانقلاب بالترهيب والارتجال وغياب البرنامج السياسي. ولاستعادة هيبة الحكم راح الزعيم يصادق على تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق المجرمين في ساحة المَرجة. كما أصدر قرارات تعسفية مثل طرد أي موظف في الدولة لا يكون على رأس عمله في الساعة الثامنة صباحاً، بغية تسريح آلاف الموظفين ممن يشك بولائهم، ما ولّد نقمة على الانقلاب زاد فيها أن الزعيم بدأ يستبعد كل من استشعر لديه طموحاً سياسياً كأكرم الحوراني وجماعة حزب البعث، وأديب الشيشكلي، مستعيضاً عنهم برجال من التكنوقراط المستقلين.

وخلال فترة وجيزة صادق الزعيم على مجموعة من القوانين الهامة والإشكالية التي كانت تتردد الحكومات السابقة بإصدارها مثل القانون المدني وقانون العمال والقانون التجاري، وقانون العقوبات الذي تم بموجبه استحداث الجرائم الواقعة على أمن الدولة ذات العقوبات القاسية جداً[١٤].

قرارات خطيرة

الرعونة التي أبداها حسني الزعيم عجلت نهايته، لاسيما تسليمه أنطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري الاجتماعي للحكومة اللبنانية برئاسة رياض الصلح التي كانت قد أصدرت حكماً بإعدامه، وتم تنفيذه في اليوم التالي لتسليمه في ٨ تموز ١٩٤٩. وبعد سقوط الزعيم كشف نجيب الريس عن أن الزعيم عندما سلّم أنطون سعادة:

> **«أفلت من يده العصا التي كان يلوّح بها لرياض الصلح، وأدرك أن هذا السياسي الداهية قد جعله يركع على ركبتيه، فبتسليم أنطون سعادة سجل على نفسه احتقار السوريين واللبنانيين والعرب والدول الأجنبية وجعلهم جميعاً يعتبرونه رجلاً هو**

إلى قاطع الطريق أقرب منه إلى رجل الدولة.. وقد ندم أفظع ندامة حين أدرك بأن ضباط الجيش أنفسهم قد ثارت نفوسهم عليه من جراء تسليم لاجئ سياسي لاذ بسورية المستقلة وحكومتها القائمة، وسانده رئيس هذه الدولة (حسني الزعيم) وشجعه وسلّحه ضد حكومته التي ثار عليها. فأخذ الزعيم ينقم على رياض الصلح ويحاول أن ينتقم منه جراء توريطه إياه في قضية أنطون سعادة، وكان ينتظر المناسبات لشن هجوم جديد على حكومة لبنان ورئيسها».

فعندما وقّع الزعيم اتفاقية الهدنة السورية ـ الإسرائيلية بشروط إسرائيل، التي سبق ورفضتها حكومة خالد العظم، لأنها تعطي لإسرائيل عشرة أمتار شرقي بحيرة طبرية، بعد أن كانت الحدود المرسومة وفق معاهدة سايكس بيكو التي تنص على مرور الحدود من منتصف بحيرتي الحولة وطبرية[١٥]، انتقدت الصحف اللبنانية توقيع الهدنة، فدعا الزعيم أصحاب الصحف في دمشق وأمرهم باستئناف الهجوم على حكومة لبنان وعلى رياض الصلح بصورة خاصة، وقال لهم: رياض الصلح لا يهمني.. يجب أن تهاجموه وإذا كان يظن أنني فقدت السلاح ضده بتسليم أنطون سعادة فإنني على استعداد لتسليح المعارضة في لبنان، وسأدعو إميل إده لزيارة سورية. ويقول نجيب الريس الذي كان حاضراً في هذا الاجتماع إن الزعيم «**عندما لمح في وجوه الحاضرين علائم الاحتقار لتهديده وقرأ الجواب المؤلم في عيونهم، وهو أن إميل أده أعقل من أن يثق برجل يسلّم لاجئاً سياسياً لاذ به بعد أن أمنه وشجعه ثم سلمه للذبح! غيّر الموضوع**»[١٦].

بالإضافة إلى تلك القرارات الخطيرة التي اتخذها الزعيم، سحب جميع مطالب سورية من تركيا بخصوص إسكندرون، كما أطلع عسكريين أتراكاً على أسرار الجيش السوري دون استثناء، بحجة أنه يريد تحديثه على النمط التركي[١٧]. كما وقع اتفاقية أرامكو والتابلاين وفق شروط الشركة التي رفضها الرئيس شكري القوتلي لأنها أقل بكثير مما يطمح له السوريين[١٨].

قرارات الزعيم فرّطت بحقوق السوريين، وعززت الشكوك بأن السفارة الأميركية بدمشق هي التي هندست انقلابه، فإذا لم يكن أداة لتنفيذ سياسات دولية معينة، فهو حتماً حاول شراء شرعية دولية لحكمه اللاشرعي بتنازلات مخزية. وفجاجة كرست صورته كديكتاتور متهور تتحكم به نوازعه الشخصية، فقد اشتهر بازدرائه للطبقة السياسية التي يكنّ لها العداء انتقاماً من ازدرائها به[١٩].

ستدفع الثمن

وكان الزعيم قبل قيامه بالانقلاب بنحو عشرة أيام، قد توعد فيصل العسلي بدفع ثمن غال لهجومه على الجيش عندما التقاه صدفة في منزل خالد العظم أثناء غداء دعا إليه عدداً من السياسيين والصحافيين بينهم نصوح بابيل ونجيب الريس وفخري البارودي وفيصل العسلي، ولدى بدء الغداء دخل الخادم وأخبر العظم أن حسني الزعيم جاء ومعه عدد من الضباط يريدون مقابلته، فقال له: قل لهم أن يجلسوا ريثما ننتهي من تناول الطعام. فطلب الحاضرون أن يدعوهم لمشاركتهم الطعام فيكون ذلك مبرراً لانتظارهم، فلم يرد خالد العظم وترك حسني الزعيم ينتظر لأكثر من نصف ساعة، ما جعله يغضب ويخاطب العظم بجفاء، وعندما سمع طرفاً من حديث بين فخري البارودي وفيصل العسلي حول انتقادات الأخير للجيش في مجلس النواب وقد علا صوته، بادره حسني الزعيم متوعداً: إسمع يا فيصل، إن من يتصدى للجيش سيدفع الثمن غالياً[٢٠]. ولدى اعتقاله فيصل العسلي بعد الانقلاب أمر، لكسر شوكته بوضعه في المنفردة وإهانته وإذلاله وحلاقة شعره وكان له تسريحة خاصة يقلده فيها أتباعه من الشباب[٢١].

المفارقة اللافتة أن مواصفات حسني الزعيم الديكتاتورية الهوجاء بالإضافة لما يتمتع به من عدم اتزان وتوازن في التصرفات، تتطابق مع غالبية الحكام الذين دعمتهم لاحقاً أميركا في المنطقة!!.

الزعيم والريس

عارض نجيب الريس الانقلاب بداية، لكنه اضطر وهو المعروف بمواقفه المتشددة وغير المهادنة، إلى مدح الانقلاب والزعيم، واعترف بعد سقوطه بأنه كان مرغماً على ذلك، وقال: «**أن الزعيم كان يأمر موظفي قلم الدعاية والنشر بكتابة مقالات يومية وتوزيعها على الصحف بالجملة لمهاجمة خصومه**».

ويلاحظ في الافتتاحيات التي كتبها نجيب الريس في مديح الانقلاب أن كل مقال مديح كتبه كان مناسبة للتذكير بأنه لولا فساد الحكم لما وقع الانقلاب، الذي وصفه بعد أربعين يوماً من حدوثه بأنه جاء «**نموذجياً بين الانقلابات السياسية لما رافقه من براعة ونجاح وإحكام في**

العمل وتدبير في التنفيذ» طالباً أن يتبعه انقلاب اقتصادي «يحفظه من الوهن ويحمي خزينة الدولة من العجز وتجارة البلاد وزراعتها من البوار والكساد»(٢٢)، مقارناً بين مجلس السبعة والذين هم حكومة الانقلاب(٢٣) والمجلس النيابي المؤلف من ١٣٠ نائباً من حيث «عقم مجلس المائة والثلاثين وسوء نيته وبين إنتاج مجلس السبعة وإرادته للخير»، محذراً من فهم كلامه بأنه ضد الحياة النيابية، «بل يريدها على أسس تحول دون شلّ يد الدولة في الإصلاح، فرغم كل شيء «النظام النيابي والحياة الديموقراطية شيء لا بد منه أو شر لا بد منه»(٢٤).

كانت محاولات نجيب الريس لتبرير الديكتاتورية بائسة بل مضحكة إذ لا تعبر عن قناعته الحقيقة ولا مواقفه. وكل من عاصره في ذلك الحين قال إنه كان ضد الانقلاب(٢٥) لكنه ثمن لا بد منه لحماية (القبس) من الإلغاء الذي هدد به الزعيم الصحف التي لا تستجيب لأوامره. ومن الآراء المضحكة التي كتبها نجيب الريس أنه عندما أعلن الزعيم ترشحه لرئاسة الجمهورية عبر استفتاء شعبي، أثنى على هذه الطريقة واعتبرها «طريقة منصفة، كي لا يتحكم بمصير الرئيس المنتخب حزب أو منظمة أو مجلس لأن من أسوأ ما عانته رئاسات الجمهوريات وستعانيه هو أن يكون انتخاب أصحابها من قبل فريق من النواب، يتحكمون بالأشخاص، ويساومون على الأصوات، وكم نتمنى ألا يكون انتخاب أول رئيس لسورية بالاقتراع المباشر فقط بل أن يكون كل انتخاب بهذه الطريقة التي تحرر رئيس الدولة من منة النواب ومن ضغطهم»(٢٦). والطريف أن هذه الطريقة في الانتخاب التي أثنى عليها الريس هي ذاتها التي سيقول عنها بعد سقوط الانقلاب أن «الدنيا لم تشهد مثلها استهتاراً بالشعب واحتقاراً لإرادته وتزييفاً لرأيه»!! ولم يكن خافياً أن حسني الزعيم تعامل بديكتاتورية غير مسبوقة مع الصحافيين ولم يكن يكتفي بمصادرة حريتهم بل يجبرهم على كتابة ما يخالف قناعتهم(٢٧). ويروي نجيب الريس كيف كان الزعيم «يفرض على الصحف كل يوم حملة جديدة على دولة مجاورة، ويطلب هو بنفسه من أصحاب تلك الصحف أن يهاجموا يوماً لبنان ويهددوه بالاحتلال ويشتموا رئيس حكومته بألفاظ الرعاع والسوقة، ويوماً آخر العراق، وتارة شرق الأردن. وكان لا يقنع بالكتابة المهذبة ولا الأسلوب السياسي المتعارف عليه بين الناس، بل لا يطرب إلا لأقذر الألفاظ وأشنع الشتائم حتى جعل من موظفي الدعاية والنشر ومن أصحاب الصحف ومحرريها أدوات للطعن بالعرب ودولهم ورؤسائها، وجعل من سورية بلداً ينفر منه الجيران والأهل وحتى الأجانب.

وما عرفت الصحافة السورية في حياتها الطويلة عهداً أو حكماً تصادر فيه الحرية والوجدان معاً مثل عهد حسني الزعيم وحكم محسن البرازي. لقد كان المستعمرون يصادرون أحياناً حرية الفكر فيمنعون الكتّاب من قول ما يريدون قوله، ولكنهم لم يحاولوا مرة أن يحملوا كاتباً أو صحفيا على أن يكتب خلاف قناعته وضد وجدانه» وأكد نجيب الريس بأن حكم الزعيم «لو دام سنة أخرى لما بقيت دولة عربية مجاورة مع سورية ولقاطعها جيرانها و لتآمرت حكوماتها على استقلال هذا الوطن أيضاً»[٢٨].

لكنه حمّل رئيس الوزراء حسني البرازي الجزء الأكبر من المسؤولية عن تصرفات رئيسه الرعناء، إذ كان منتظراً منه تصويب مساره لكنه «كان أكثر استهتاراً بإرادة الأمة وتاريخها ومصالحها من رئيس جمهوريته، وكان أكثر عداوة وبغضاً للعرب ودولهم وجامعتهم، وهو حريص على أن يخرج سورية من عروبتها وقوميتها، ويزجّها في صداقة بعض دول الاستعمار الطامعة بعودة نفوذها وسيطرتها على هذا الوطن... لأن رئيس الوزارة نفسه غير مؤمن بأهليته للاستقلال ولا استحقاقه الحرية.. وهكذا أثبتت الأمة أنها أمة تصبر.. ثم تنفجر وقد كان الانفجار صاعقاً» هذا الكلام جاء تعليقاً على مقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه حسني البرازي، اللذين جعلا من «سورية الناهضة المثقفة الفتية الجميلة إقطاعاً لحسني الزعيم أو مزرعة ورثها عن أهله. وكل ما بذله أهلها من دم ومال وجهد وعرق طوال ثلاثين سنة في سبيل حريتها واستقلالها وعمرانها وثقافتها، كانت ثمناً لجمهورية يتولى رئاستها مغامر مغرور بدّل وجهها المشرق الأبيض صديقة العرب بوجه أسود كالح يقطر عداء ولؤماً لهؤلاء العرب، محاولاً قلب تاريخها من أساسه، فدفعها إلى صداقة بعض دول الاستعمار رغماً عنها، وانتزعها من صداقة أحب الشعوب والدول إليها».

(١): ورث الحكم الوطني عن الانتداب جيشاً لا يزيد تعداده عن سبعة عشر ألف جندياً، كان اسمه (الجيش المختلط) هيمن على قيادته الفرنسيون، وشكلوه على أساس عنصري، وطائفي وإقطاعي وعشائري لضمان ولائه للانتداب، وبعد الاستقلال توارثت تلك الانتماءات لينقسم الى فريقين: الضباط الشباب والضباط الكبار.

(٢): كان فخري البارودي في مقدمة المطالبين الدائمين ببناء وتقوية الجيش، وتعديل قانون الجيش وخدمة العلم. ورغم اتفاق الغالبية على تلبية هذا المطلب إلا أنه كان يصطدم بإرادة دولية تعرقل مساعي التسلح. ويذكر أكرم الحوراني في مذكراته أن سعد الله الجابري صرح له مرة أن «سورية ليست بحاجة لجيش تتحمل نفقاته وأخطاره لأن استقلالها مضمون دولياً، وأنه يجب عليها أن تتخذ من سويسرا مثالاً يحتذى».

(٣): (القبس) ٢٣/ ٧/ ١٩٤٧.

(٤): من الحوادث التي يرويها نصوح بابيل عن الأيام الأولى من انقلاب الزعيم، اعتقال مطيع النونو الصحافي في جريدة (الأيام) لحيازته مسدساً غير مرخص، وحاول بابيل الاتصال بالزعيم قبل تنفيذ الإعدام، لكنه لم ينجح إلى أن اتصل به الزعيم ليأمر جريدة (الأيام) بالاهتمام بخبر اعتراف بريطانيا بالانقلاب. فانتهز بابيل الفرصة لمعرفة مصير مطيع النونو سائلاً الإفراج عنه لأن أهله بحالة قلق كبير. فجاء رد الزعيم صاعقاً: حتى الآن لم يأخذوا جثته ؟ ليذهبوا لأخذها. وانهى المكالمة. لم يجرؤ نصوح بابيل على إبلاغ أهل مطيع النونو بأمر المكالمة بل أخبرهم أنه بخير وسيفرج عنه خلال يومين. وبينما هو مضطرب وغارق بالحزن والكآبة طرق بابه مطيع النونو وقد افرج عنه.

(٥): (فجر الاستقلال في سوريا منعطف خطير)، سهيل العشي، دار النفائس، ١٩٩٩.

(٦): (الرعيل العربي الأول/ حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة)، د.خيرية قاسمية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩١

(٧): يذكر نذير فنصة في كتابه (أيام حسني الزعيم)، منشورات دار الآفاق الجديدة «ذهبت إلى قيادة الشرطة العسكرية فوجدت الزعيم قد وصل لتوه، ومعه أكرم الحوراني وخليل الكلاس.. كان الحوراني منهمكاً في إعداد البلاغات والبيانات التي صدرت في ذلك الوقت».

(٩): (أيام عشتها - الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية)، محمد معروف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

(١٠): عيّن حسني الزعيم الذي ترأس الحكومة عادل إرسلان نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية، وفيضي الأتاسي (من

حزب الشعب) للمعارف والصحة والشؤون الاجتماعية، وأسعد الكوراني (مستقل) للعدلية والأشغال العامة، وحسن جبارة (مستقل) للمالية، ونوري الإيبش (مستقل) للزراعة، وفتح الله صقال (مستقل) للاقتصاد الوطني.

(١١): شكلت لجنة لتقدير التعويض الواجب دفعه لأصحاب الصحف والمجلات الملغاة.

(١٢): بينت أرقام وزارة الداخلية أن عدد الناخبين بلغ ٨١٦٣٢١ ناخباً وأن عدد الذين صوتوا فعلياً بلغ ٧٣٠٧٣١ صوتاً، وأن مجموع الأصوات التي نالها ٧٢٦١١٦، وكان العدد يتجاوز الأكثرية المطلقة.

(١٣): ضمت حكومة محسن البرازي الأولى في عهد الانقلاب مصطفى الشهابي وزيراً للعدلية، وخليل مردم بك وزيراً للمعارف والصحة، وحسن جبارة للمالية والاقتصاد، ونوري الايبش وزيراً للزراعة، وفتح الله صقال وزيراً للأشغال العامة، واللواء عبد الله عطفة وزيراً للدفاع الوطني.

(١٤): تضمن قانون العقوبات ١٣ جريمة معاقب عليها بالإعدام، وقد اعتبر من أقسى قوانين العقوبات في العالم.

(١٥): (فجر الاستقلال في سوريا منعطف خطير)، سهيل العشي، دار النفائس، ١٩٩٩.

(١٦): مقالة لنجيب الريس كتبها إثر انقلاب سامي الحناوي ونشرت في مجلة (الصياد) بيروت/ ٢٥/٨/١٩٤٩.

(١٧): (فجر الاستقلال في سوريا منعطف خطير)، سهيل العشي، دار النفائس، ١٩٩٩.

(١٨): (سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨)، عبد الله الخاني، دار النفائس، دمشق ٢٠٠٤.

(١٩): مما روي من قصص عن ازدراء حسني الزعيم بالسياسيين ما نقله عبد الله الخاني عن المحامي منير العامودي حين قام وميشيل عفلق وحافظ الجمالي بزيارة حسني الزعيم كممثلين عن حزب البعث لتهنئته، وفيما هم خارجون التفت العامودي إلى الخلف فوجد الزعيم يشير بإصبع يده الأوسط اليهم (إشارة استخفاف وتحقير).
تركز حقد حسني الزعيم على ثلاثة: وزير الدفاع أحمد الشراباتي لأنه رفض تعيينه رئيساً لأركان الجيش، ووجيه الحفار صاحب جريدة (الإنشاء) لدأبه على انتقاد مديرية الشرطة والأمن عندما كان الزعيم مديراً عاماً لها. والنائب فيصل العسلي لأنه كان الأعنف بين مهاجمي قيادة الجيش.

(٢٠): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٢١): يروي سهيل العشي المرافق العسكري للرئيس شكري القوتلي، أن الزعيم كان يناديه إلى مكتبه ليبثه ما في قلبه، وإحدى المرات طلب منه مرافقته إلى الجبهة الجنوبية وخلال الطريق سأله رأيه بأديب الشيشكلي فرد العشي بأن «ليس عليه شائبة إلا إفراطه في الشراب، وهو تقي وصديق وفي، ويؤمن بقوميته العربية أشد الإيمان» فسكت حسني الزعيم ثم انفجر يشتم فيصل العسلي!! وقال «انا حسني الزعيم وهذا العسلي يهاجمني بهذه القسوة، أنا إن توفقت بشيء في حياتي فهو بزواجي، ولن أسمح لهذا الكلب أن يطيل لسانه ولا أن ترف عينه نحو عائلتي»!!.

(٢٢): افتتاحية (القبس) ١١/ ٥/ ١٩٤٩.

(٢٣): حكومة الانقلاب تألفت من حسني الزعيم والوزراء عادل إرسلان، فيضي الأتاسي وحسن جبارة وفتح الله الصقال وأسعد الكوراني، ونوري الايبش.

(٢٤): افتتاحية القبس ٢/ ٦/ ١٩٤٩.

(٢٥): (أيام عشتها الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية)، محمد معروف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

(٢٦): افتتاحية القبس ٨/ ٦/ ١٩٤٩.

(٢٧): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين)، نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٢٨): افتتاحية (القبس) ١٧/ ٨/ ١٩٤٩.

سامي الحناوي

لم يدم عهد حسني الزعيم أكثر من أربعة أشهر وأربعة عشر يوماً، حتى أطاحه القائد العام للجيش والقوات المسلحة العقيد سامي الحناوي، واستيقظت دمشق فجر ١٤ آب ١٩٤٩ على الانقلاب العسكري الثاني، الذي جاء بدفع بريطاني لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وكان الزعيم على ثقة أن الإنكليز يكيدون له. ويروي نجيب الريس أنه كان في بلودان مع نذير فنصة فطلبه الزعيم على الهاتف وأمره بالعودة إلى دمشق لأمر مستعجل، وفي اليوم التالي حصل الانقلاب الثاني. ولدى سؤاله فنصة لاحقاً عن سبب استدعائه من قبل الزعيم قال: لقد دخلت عليه في بيته فوجدته قلقاً يشع الخوف من عينيه. ابتدرني قائلاً: قررت أن أعقد معاهدة سياسية دفاعية هجومية مع تركيا، فأنا محاط بأعداء أقوياء: هذا العراق عن يميني وشرق الأردن عن شمالي والإنكليز معهما يكيدون لي. ومصر والمملكة العربية السعودية لا تستطيعان أن تعاوناني إذا هوجمت ! ولا تنس لبنان فإنه يكرهني ويتمنى الخلاص مني، وفيه رجل هو أخطر إنسان في الدنيا علي. فرياض الصلح يتآمر مع العراق والأردن وهو مستعد لأن يضربني عند أول فرصة تسنح له. لذلك قررت أن ألجأ إلى تركيا وأعقد معها معاهدة أنص بها على أنه إذا هوجمت سورية من قبل

أية دولة من الدول تسرع إلى نجدتها عسكريا. فقال له فنصة: يا سيدي هذا أمر خطر على سورية وعليك! فانظر في الأمر وفكر في ما انت مقدم عليه! فإذا فعلت هذا فستفقد عطف وصداقة جميع الدول العربية بما فيها مصر والمملكة السعودية!. فأجابه الزعيم بالفرنسية: لا يمهني [(١)]!.

كان معروفاً حينها أن الزعيم يخشى العراق أكثر من مما يخشى سائر الدول العربية ويكنّ عداء كبيراً لنوري السعيد، وكثيراً ما دعا أصحاب الصحف وأمرهم بأن يهاجموه. وبلغ منه الخشية من العراق والحقد على سياسييه أن استدعى أصحاب الصحف إلى القصر الجمهوري وأمرهم بمهاجمة الوصي على عرش العراق شخصياً، وأنذرهم بأن الجريدة التي لا تنفذ الأوامر يلغى امتيازها ويرسل صاحبها إلى سجن المزة. وكان يعتبر كل من يعمل لمشروع الاتحاد السوري العراقي أو «الهلال الخصيب» خائناً يستحق الإعدام بعد محاكمته في محكمة عسكرية. وإحدى المرات وكان مجتمعاً مع أصحاب الصحف في القصر الجمهوري، التفت إلى نجيب الريس وقال له بحضور زملائه من الصحافيين: «أبا رياض.. لا تلتفت إلى الشرق فإن فيه الإنكليز والتفت دائماً إلى الغرب» وكان يقصد الغمز من قناة نجيب الريس واتهامه بأنه من دعاة الاتحاد السوري العراقي، وقد قالها له في مرة أخرى بصراحة[(٢)].

إعدام الزعيم

وضع خطة انقلاب سامي الحناوي سياسيون وضباط يميلون للاتحاد مع العراق، ناصبوا الزعيم العداء لانفراده بالحكم، واستبعادهم كأسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية الذي سرحه حسني الزعيم، وكان وهو سامي الحناوي متزوجين بأختين[(٣)].

تمت السيطرة على مبنى الأركان العامة للجيش، وعدد من المباني والنقاط ذات الأهمية الخاصة، واعتقل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي، ومدير الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني، ونقلوا بملابس النوم إلى مبنى الأركان العامة، بعدها نقل الزعيم والبرازي بمدرعة خاصة إلى سهل المزة وأعدما بالرصاص.

وقال الحناوي في البلاغ رقم واحد إن الانقلاب الثاني كان «تصحيحاً» للانقلاب الأول.

وإعدام الزعيم ليس لقيامه بالانقلاب الأول بل «لخيانته» للانقلاب. وتعهد بترك إدارة البلاد والسياسة لرجالها، وعودة الجيش إلى ثكناته. ثم شكل مجلساً حربياً أعلى مؤقتاً من ضباط الانقلاب الثاني، تولى صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية ريثما يتم تشكيل حكومة دستورية[٤]. ولم يقم العقيد سامي الحناوي بأي إجراءات جديدة، سوى إلغاء أمر تسريح أديب الشيشكلي ليكون واحداً من أبرز الإجراءات التي اتخذتها بالإضافة إلى إلغاء اتفاقية الأرامكو التي وقعها الزعيم.

أظهر منفذو الانقلاب الثاني حسن نية تجاه السياسيين، ودعوا إلى اجتماع عام في وزارة الدفاع تمثلت فيه غالبية الأحزاب ما عدا الحزب (الوطني)، لعدم دعوته، بينما دعي مؤسسه نبيه العظمة بصفته الشخصية، والذي رفض المشاركة بالحكومة لاحقاً لعدم تمثيل الحزب (الوطني). وخرج الاجتماع الأول بالتوافق على اختيار هاشم الأتاسي لتشكيل حكومة مؤقتة، شارك فيها حزب (الشعب) وحصل على الوزارات الهامة، كما شارك حزبا (الشباب) بزعامة أكرم الحوراني و(البعث) بالإضافة إلى مستقلين[٥].

احتج الحزب (الوطني) على تسلم حزب (الشعب) عدة وزارات مهمة وأصدر بياناً في ٢٤/آب/١٩٤٩ عبّر فيه عن الاستياء لعدم دعوته إلى الاشتراك بالوزارة واتهمها بـ «الحزبية»، فيما دافعت الوزارة عن حياديتها وعملها على إبعاد الجيش عن السياسة والمحافظة على هيبة الحكم وإعادة الحياة الدستورية بدعوة مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد وليس إعادة المجلس النيابي السابق، بالإضافة إلى تقوية الجيش لدرء الأخطار الخارجية. وجرى تشكيل لجنة وزارية لوضع مشروع جديد لقانون الانتخابات، وتحديد موعد لانتخاب المجلس التأسيسي، كما درست اللجنة إمكانية تحويله إلى مجلس نيابي.

حرب مفتوحة

صدرت في عهد الانقلاب الثاني حزمة قوانين، منها قانون الانتخابات وقانون المطبوعات وقانون خاص بالأراضي الزراعية الذي انتقده[٦] الحزب (الوطني) لتسببه بتفجير صراع طبقي بين الفلاحين والملاكين، وهو ما سعى إليه أكرم الحوراني[٧] وزير الزراعة ووفر كل

أدواته على الأرض تحقيقاً لأهداف حزبه الاشتراكي الناشئ، بالعمل على «زج الجماهير في معركة التحرير»[٨]. كما احتج نجيب الريس على هذا القانون[٩] الذي كان بداية لحربه مع أكرم الحوراني الذي لعب دوراً بارزاً في وضع القوانين في تلك الفترة المضطربة، فأكثر نجيب الريس من اتهامه بإشعال الفتن، معتبراً أنه كوزير للزراعة لا يملك الحق باستصدار قانون من مجلس الوزراء يخوله تسجيل أراض تحتوي زيتوناً برياً باسم أملاك الدولة أو وزارة الزراعة لتوزيعها على الفلاحين، دون أي احترام لملكية الأراضي و زيتونها وأصحابها؟! وكان يعتقد أن الحوراني أصدر هذا القانون ليس لنفع الفلاحين وإنما «**للإضرار ببعض خصومه السياسيين في حماه لأنهم وحدهم الذين يملكون بعض أحراج الزيتون البري في القرى الغربية، وهم الذين أطعموه وأنفقوا عليه أموالهم وجهودهم من عشرين سنة، ولكن وزير الزراعة الذي يدعو إلى الفتنة وإلى الحرب بين المزارعين وأصحاب الأراضي لا يبالي أن يصادر من خصومه أملاكهم باسم وزارة الزراعة أو أملاك الدولة؟! أو ليس هو القائل في حديث له لإذاعة دمشق: أن الأرض لمن يحرثها لا لمن يحمل سند الطابو، وأن بعض القرى في حماه قد أعلنت العصيان على أصحاب القرى تطبيقاً لمبدأ الوزير الجديد؟! فإذا كان يوجد في مجلس الوزراء عضو يدعو الفلاحين إلى العصيان فأي شيء تتورع هذه الحكومة عن عمله أو العبث به**».

نفى أكرم الحوراني تصريحه للإذاعة الذي أورده نجيب الريس في افتتاحيته، فنشرت (القبس) النفي مع تعليق تحت عنوان «**وزير الزراعة يرد على (القبس).. الوزير يتنصل من تحريض الفلاحين ويحترم الملكية**»، وتضمّن رد الحوراني الذي نشر وفق الشروط التي نص عليها قانون المطبوعات:

> **لقد زعمتم أن قانون تأهيل أحراج الزيتون البري لا يحترم ملكية الأراضي وأصحابها، وأني لم أقصد به نفع الفلاحين بل أردت إضرار بعض خصومي السياسيين في حماه.. ومن الغريب أن يصدر مثل هذا القول عن صاحب جريدة كبيرة إلا إذا كان جاهلاً لمضمون القانون أو متجاهلاً له. فالأحراج التي قصدها القانون ليست ملك أحد، وليس عليها مالك ولا فلاح، حموياً كان أم غير حموي، وأرجو أن تطمئنوا السيد نجيب البرازي بأنه لا علاقة له بها، بل هي ملك للدولة..**

ومن الفخر لي أن أكون سعيت لتوزيعها على الفلاحين المعدمين. فإن هذا لا يثير الفتنة كما زعمتم، بل هو إذ يهيئ لهؤلاء الفلاحين أسباب الحياة دون الإضرار بأحد أنما يمنع فتنة يمكن أن تحدث نتيجة الضغط والفقر بنتيجة الظلم الذي يسومهم إياه أولئك الملاكون الذين تتحدثون عنهم».

قانون الانتخابات

القانون الثاني الذي أصدرته الحكومة المؤقتة رغم عدم امتلاكها صلاحية ذلك كان قانون الانتخابات، ووقف أكرم الحوراني وراء إصداره. ويقول في مذكراته «اضطرت الحكومة تحت تأثير ضغطنا وضغط الرأي العام إلى تأليف لجنة تقوم بتعديل قانون الانتخاب بأسرع وقت»[١٠]. فقد كانت الفرصة سانحة لتمهيد الطريق أمام صعود حزبه في الانتخابات، فسعى إلى تضمينه مواد تحدّ من نفوذ طبقة السياسيين التقليديين (الرجعيين) كخفض سن الناخب من ٢٠ عاماً إلى ١٨ عاماً، وإلغاء الطائفية في الانتخابات، ومنح المرأة حق الانتخاب[١١] والتي (المواد المذكورة) سيصطدم إقرارها مع البرجوازيين والإقطاعيين والملّاك وزعماء العشائر، فيما يخص التعليم وسن الناخب، ومع المحافظين ورجال الدين فيما يخص مشاركة المرأة. ولدى إنجاز مشروع القانون في ٤ آب ١٩٤٩ تمت الموافقة على منح المرأة حق الانتخاب، فاحتج رجال الدين والمحافظون، وتمكن الرئيس هاشم الأتاسي بصعوبة من احتواء ردود أفعالهم الغاضبة عبر حوار هادئ ورصين، دون أن يمنع ذلك تنامي مشاعر النقمة على أكرم الحوراني واتهامه بالإلحاد والإباحية.

كذلك أثير الكثير من اللغط والرفض حول المادة التي تشترط على حيازة المرشح للنيابة شهادة الدراسة الابتدائية، الرامية إلى استبعاد جيل المخضرمين من المجلس النيابي، وكان أغلبهم لا يحمل شهادة وبعضهم أمياً، لكنهم يتمتعون بنفوذ عائلي وعشائري، أي «طبقة الرجعيين» بحسب تصنيف المعارضين الشباب، فاعترض الأتاسيون ووزراء حزب (الشعب) لأنهم كانوا حريصين جداً على أن تكون لهم الأكثرية في المجلس التأسيسي المقبل[١٢]. وبعد جدل طويل تم الاتفاق على إضافة عبارة «الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها» التي عطلت حكم المادة، إذ كان يكتفى من المرشح رسم توقيعه حتى يُقبل.

قانون للمطبوعات

كان حسني الزعيم قد ألغى امتياز عشرات الصحف، وما بقي منها أغدق عليها المساعدات والدعم. وبعد انقلاب الحناوي انقطعت المعونات بينما استمرت الرقابة على الصحف، لاسيما وقد عادت الصحف الحزبية للصدور، وكان الصحافيون يأملون برفع الرقابة، التي تولى شؤونها أكرم الحوراني إلى جانب منصبه الوزاري، فعادت لترتفع الأصوات مطالبة بوضع قانون للمطبوعات، وتم تكليف لجنة وزارية وضعت مشروع قانون جديد[١٣] اعتمد في نصوصه على مشروع قانون سبق وناقشه البرلمان ولم يصدق عليه، بسبب احتجاج الصحافيين[١٤].

صدر قانون المطبوعات الجديد بالمرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٤٩. وألغي المرسوم الصادر في عهد الزعيم، بالإضافة إلى حزمة قرارات أفرج بموجبها عن عشرات الصحف لتعود إلى الصدور بعد إلغائها. وتقديم دعم للصحافة[١٥].

لم يرض الحزب (الوطني) صدور تلك القوانين والمراسيم في ظل رئاسة جمهورية مؤقتة، وشنت صحيفة (القبس) هجوماً عنيفاً على الحكومة واتهمتها بالعبث بمقدرات البلاد، وكتب نجيب الريس مستهجناً:

«أي شيء لم تعبثوا به؟! وأنتم حكومة مؤقتة لوضع الدستور.. هذه الحكومة تدّعي أنها مؤقتة ثم تعمل عمل الحكومات الدائمة وتتصرف تصرف الدول الخالدة!! ولم تترك شيئاً لم تفعله لتمهد لأحزابها النجاح في الانتخابات ولخصومها الفشل ولأنصارهم التشريد والتهجير وسوء المصير» معتبراً هذه الممارسات سبباً لمقاطعة الحزب (الوطني) للانتخابات، لعدم شرعية دعوة الحكومة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور **«سن قانون للانتخابات قبل أن يوضع هذا الدستور؟!!»**. وأضاف **«هل يحق لحكومة مؤقتة من حيث الأعراف والتقاليد أن تسنّ تشريعاً للصحف وتضع قانوناً للمطبوعات؟ ولماذا لا تترك هذا التشريع لمجلس النواب القادم، وإذا لم يضع البرلمان قانوناً مثل قانون الصحافة والمطبوعات، فهل يضع إذن قانون الأحراج والألعاب النارية واقتناء الدراجات ؟!!»**[١٦].

الجمعية التأسيسية

أشرفت الحكومة القومية التي ألّفها الرئيس هاشم الأتاسي من أحزاب الشعب والوطني والبعث العربي وبعض المستقلين واللواء عبد الله عطفه على انتخابات الجمعية التأسيسية، فاز فيها حزب (الشعب) بأغلبية نسبية ودخل البرلمان لأول مرة حزب (البعث العربي) بثلاثة مقاعد، والحزب (السوري القومي الاجتماعي) بمقعدين، كما تشكلت في البرلمان الجبهة الاشتراكية الإسلامية من أربعة نواب هم الشيخ مصطفى السباعي ومحمد المبارك والشيخ معروف الدواليبي وأكرم الحوراني، أما الحزب (الوطني) فقد قاطع الانتخابات رسمياً ولكن خاضها بعض أعضائه كمستقلين، ففاز عدد منهم لم يكن لهم دور في الحياة البرلمانية خلال هذه الفترة. أما (التعاوني الاشتراكي) فمثّله نائب واحد. وظل الحزب (الشيوعي) ملاحقاً من قبل دوائر الأمن.

انتخب رشدي الكيخيا رئيساً للبرلمان والمجلس التأسيسي، في ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩، و الرئيس هاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً للدولة. وفي هذا العهد انقسمت الأحزاب إلى فريقين أحدهما تبنّى الوضع القائم بينما سعى الفريق الآخر الى إعادة العهد الوطني (شكري القوتلي)[١٧].

المنّ والسلوى

عاد حزب (الشعب) ليهيمن على الأكثرية النيابية، مقابل تراجع دور منافسه الوطني، فيما كانت قوى اليسار تواصل صعودها بمساعي أكرم الحوراني، الذي استخدم مصفحات الجيش لمرافقته في جولته الانتخابية في حماه، في ٩/ ١١/ ١٩٤٩، فشنّ نجيب الريس عليه هجوماً عنيفاً، غامزاً من قناة الجيش لتدخله في الانتخابات لصالح مرشح على حساب آخر وقال:

«تميزت الانتخابات بظواهر عجيبة، ولكن الظاهرة التي حار المراقبون في تعليلها ولم يجدوا لها جواباً، في هذه المعاملة المتناقضة التي يعامل بها وزيران من وزراء الدولة كلاهما مرشح للنيابة. واحد يكدح ويعرق ويلهث هو وحزبه يجمع أصواتاً تكفل له النجاح فلا يجد غير الإعراض ـ ويقصد ميشيل عفلق ـ وآخر تحشد له

كل أنواع القوة المادية والمعنوية في هذه الدولة لتفرضه نائباً ولتجمع له الأصوات بجميع الوسائل من الضغط والإرهاب ـ ويقصد أكرم الحوراني ـ فهل يجوز أن يكون في الحكومة الواحدة وزراء مضطهدون وآخرون مدللون؟ فوزير الزراعة في حماه أكرم الحوراني تسجى له المواكب والكتائب المسلحة في المدينة والريف، وتطوف المصفحات غادية رائحة تتهادى وتزمجر وترابط في الساحات العامة والشوارع، ويفتش رجال الجيش الداخلين والخارجين من المدينة وإليها ويتحرون حتى المرشحين من أعضاء القائمة الثانية. والوزير في ظل هذه المواكب المسلحة يطوف بسيارته الرسمية بعض القرى والأحياء واعداً باسم الحكومة والجيش أنصاره بالمن والسلوى ومتوعداً خصومه بيوم عبوس قمطرير»[١٨].

فور قراءة اللواء سامي الحناوي افتتاحية (القبس)، وكان المجلس الحربي مجتمعاً بكامل أعضائه، استدعى قائد الشرطة العسكرية محمد معروف[١٩] وأمره باعتقال نجيب الريس وسوقه إلى سجن المزة. حاول قائد الشرطة التملص من تنفيذ هذا الأمر بحق أعز اصدقائه، ولدى إلحاح الحناوي قال معروف إنه يفضل تقديم استقالته على اعتقال صديقه، فتدخل محمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني قائلاً: سيدي الموضوع محلول، أنا سأتصل بمدير الأمن المقدم أحمد العظم وأطلب منه اعتقال نجيب الريس وسوقه الى سجن المزة. وفي صباح اليوم التالي كانت سيارة جيب تقف أمام الشرطة العسكرية وبداخلها نجيب الريس وأحد معاونيه في التحرير عباس الحامض، وكان محمد معروف ينظر إليهما من شباك غرفة مكتبه، فأشار لـ (سائق) السيارة بالابتعاد ولكن نجيب الريس صرخ بصوت عال: ولو يا أخ محمد ألا نستأهل عندك فنجان قهوة هذا الصباح؟ فخرج من مكتبه واستقبلهم على الباب. وبعد أن شربوا القهوة أخبرهم بما جرى فقال نجيب: إنني أفضل ألف مرة أن تعتقلني أنت على أن يعتقلني ضابط آخر. فرافقه بسيارته إلى سجن المزة وطلب من آمر السجن أن يحضر له سريراً من المشفى العسكري ويضعه في الغرفة المطلة على الحديقة على أن لا يغلق عليه الباب فيمكّنه الدخول والخروج متى يشاء، وعلى أن تلبى جميع مطالبه ويقدم له الطعام من أحد المطاعم. ولم يطل توقيفه إذ في اليوم الثالث زار نقيب الصحافة نصوح بابيل وبعض أعضاء النقابة قائد الشرطة العسكرية محمد معروف وطلبوا منه ترتيب مقابلة مع سامي الحناوي من أجل طلب الإفراج عن نجيب الريس، وجرى

اللقاء، وعندما وافق اللواء سامي الحناوي على إخلاء سبيله نظر الى معروف باسماً وقال: مُرّ علي أنت والاستاذ نجيب. و أثناء المقابلة عاتب الحناوي الريس لقسوته على الجيش. ثم سأله عن سر صلته القوية مع محمد الذي كاد يستقيل بسببه[٢٠].

النكرات والمتسلقون

خفف نجيب الريس حملاته على الجيش إلا أنه واصلها ضد أكرم الحوراني الذي قدم استقالته من وزارة الزراعة عشية الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية، ورأت (القبس) أنها جاءت متأخرة وأوضحت في تعليقها:

«قدم الأستاذ أكرم استقالته ورفض أن يحضر جلسة افتتاح الجمعية التأسيسية بصفته نائباً فقط!... ولقد علق الحياديون على هذه الاستقالة بعبارات لا يسرّ الوزير إثباتها... ولكنها تتلخص في جملة واحدة وهي: أنه رفض أن يستقيل يوم كانت تفرض عليه كرامته كرجل سياسي وكزعيم حزب أن يستقيل...واستقال حين كان واجب التضامن والانسجام مع زملائه يقضي عليه أن يظل معهم إلى حين انتخاب رئيس الدولة الجديد ولكنه أبى إلا أن يشذ وأن يسجل شذوذه وعدم تضامنه بل وعدم وفائه مع الذين عمل معهم منذ تألفت الوزارة التي صار بفضلها وبظلها وبسلطانها نائباً عن حماه. لقد دخل السيد الحوراني وزارة الانقلاب الثاني بصفته زعيم حزب يمتلك الأكثرية في حماه... بعد أن هول على الذين أدخلوه في الوزارة بأنه سيربح الانتخابات وأن غالبيته الشعبية ستكتسح قائمة الإقطاعيين... ولكن الوزير لم يسلم إلا بجلده وبوسائل لا ترفع رأسه كثيراً وسقطت قائمته كلها رغم ما بذلته الحكومة من مجهود في سبيل نجاحها ولكنه بدلاً من أن يستقيل نزولاً على تقاليد الرجال السياسيين الذين يحترمون أنفسهم، بقي وزيراً وراح يتهم الحكومة بالتآمر عليه، وإن وزيراً يتهم حكومته وزملاءه بمثل هذه التهم يترتب عليه أن يستقيل فوراً. ولكنه تخطى التقاليد والأعراف السياسية، وبقي وزيراً حتى آخر ساعة في عمر هذه الوزارة. وسبق زملاءه بيوم واحد، بالخروج من وزارة لم

يعد لها وجود أصلاً؟! ترى هل فعل السيد الحوراني هذا ليقول إنه الوزير الذي استقال ولم يقل؟!. لا يا معالي الوزير؟... الصيف ضيعت اللبن؟!» (٢١).

تابع نجيب الريس صعود أكرم الحوراني ابن مدينته حماه بكثير من القلق والتوجس، وناهض دوره خلال فترة الانقلابات التي شهدت وضع مشروع دستور جديد وحزمة من القوانين والإجراءات ساهم أكرم بدور رئيسي في صياغتها، لتكون في مضمونها ثورة على الحركة الوطنية التي قادت الاستقلال وشرعت ببناء الدولة. وهو ما رآه نجيب الريس تخريباً للبلاد وزجها في الفوضى عبر العبث بالتراتبية الاجتماعية، والتي من شأنها إضعاف البلاد وتضييع الاستقلال ودفعها نحو المجهول. فالشباب المتحمس للتغيير الجذري لم يكن بنظره سوى مجموعة من المتسلقين والانتهازيين الطامعين بالسلطة من الذين لم يضحّوا ولم يتعبوا بالاستقلال وليس أسهل عليهم من تضييعه. وكانت الخصومة بينهما انعكاساً لشرخ تعمق بين قوى اليمين واليسار خلال أعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، فاليمين المخضرم رأى في الثاني مراهقة سياسية ستقود البلاد إلى الضياع، والثاني اليسار الشاب المتحمس رأى في الأول قيادة مترهلة مرتهنة لأحلاف عربية عميلة للغرب والذي سبب هزيمة فلسطين. ولعل الخطأ الفادح الذي ارتكبه الفريقان هو عدم اعتراف أحدهما بالآخر وليس فقط محاولة إلغائه بل القضاء عليه. ولطالما وصف نجيب الريس السياسيين الشباب الصاعدين بـ«النكرات»، فيما كان أكرم الحوراني يكرس لدى جماهير حزبه من الفلاحين مفهوم اليمين الرجعي المتخلف عميل الإمبريالية الديكتاتوري الفاسد المحتكر للسلطة.

كسر العزلة

بعد إعلان الهدنة الثانية ١٩٤٨، نشطت الدعاية للدفع باتجاه الاتحاد مع العراق ولبنان وشرق الأردن، في اطار دعوات للخروج من العزلة، وكان هذا المشروع الأكثر تداولاً في الأندية السياسية والصحافة، في حين كانت السعودية ومصر تتابعان تلك الدعايات بتوجس كبير. وبدأ المال السياسي العربي ينساب إلى الساحة السورية، فنشطت الدعاية العراقية باتجاه زيادة النقمة على الحكم في سورية بعد النكبة وتحميله المسؤولية، وراحت الأنباء والمعلومات

تتضارب حول حقيقة مواقف الحكومات العربية من إقرار الهدنة الثانية في الجامعة العربية وثار لغط كبير عما إذا كان اتخذ بالأكثرية أم بالإجماع؟

في تلك الفترة المضطربة قدم حزب (الشعب) مذكرة رسمية إلى رئيس الجمهورية شتاء ١٩٤٨ أي قبل النكبة، دعا فيها إلى الاتحاد مع العراق وغير العراق من الدول العربية مبرراً دعوته «**بالخطر الجاثم على حدود البلاد بعد قيام دولة إسرائيل**»[٢٢]. وبعد نكبة فلسطين تبنت المعارضة مشروع الاتحاد مع العراق، بدعوى ضرورة كسر(سياسة العزلة) وهو المصطلح الذي أشيع في خطاب المعارضة المناهض لحكم القوتلي، وقبل الاحتفال بتولي الرئاسة لفترة ثانية، في ١٧ آب ١٩٤٨ أصدرت الكتلة الدستورية بياناً هاجمت فيه الحكومة وقالت فيه: «إن من أبرز الآثار التي أثمرت عنها سياسة الحكومات المتعاقبة هذه العزلة التامة التي منيت بها البلاد». استخدمت المعارضة فكرة الاتحاد مع العراق ضد حكم شكري القوتلي وحكومة مردم. وحصلت تجاذبات حزبية حول تبنّي هذا المشروع وشروطه. وعندما قام حسني الزعيم بالانقلاب الأول لاحق دعاة الاتحاد مع العراق، للقضاء على هذا المشروع، الذي عاد لينتعش في عهد الانقلاب الثاني في ظل أجواء سياسية مشحونة، جراء الخصومات الحزبية، وظهور تكتلات مذهبية وعشائرية داخل الجيش الضعيف أساساً، واستياء الزعامات المحلية بسبب تهميشها.. إلخ من إجواء عززت القلق على الوضع الداخلي وزادت المخاوف من قيام انقلاب عسكري ثالث[٢٣].

ضمن هذه الأجواء قامت لجنة الشؤون الخارجية المؤلفة من خمسة وزراء برئاسة عادل العظمة بإقرار العمل على مشروع الاتحاد بين سورية والعراق. وأعيد فتح باب التفاوض مع الجانب العراقي الذي أغلقه حسني الزعيم. ويشار إلى أن غالبية السوريين وفي مقدمتهم الحزب (الوطني) كانوا يرفضون التخلي عن النظام الجمهوري من أجل الاتحاد مع العراق تحت التاج الملكي، ولتخوفهم أيضاً أن تشمل المعاهدة البريطانية العراقية سورية. لكن عند إعادة طرحه في عهد سامي الحناوي انقسم الحزب (الوطني) حول الموقف من الاتحاد مع العراق، فدفع شكري القوتلي نحو تأسيس الحزب الجمهوري الديموقراطي الذي أسسه مظهر القوتلي، لاحتواء الانقسام الحاصل ضمن حزبين[٢٤]. وهكذا أيد الحزب (الوطني) مشروع الاتحاد مع

العراق لأسباب عديدة ذكر أهمها نجيب الريس في رده على خصوم الحزب، وقال: إن الشعب السوري كان «راضياً عن جمهوريته وعن حكوماته ما قبل حرب فلسطين، وكان يحسب أن رخاءه الاقتصادي ويمنه السياسي سيدومان بدخول سورية عضواً في الأمم المتحدة وأن هذه المنظمة ستحمي الدول الصغيرة من اعتداء الدول الكبرى.. وكان الاعتقاد سائداً بأن اليهود من الضعف والهوان بحيث يستطيع الجيش السوري وحده أن يحمي بلاده من الاعتداء عليها، ولم تكن الجيوش العربية كلها قد انهزمت في فلسطين أمام اليهود تلك الهزيمة المخجلة الذليلة. أما اليوم وبعد أن توالت الأحداث على سورية، ولم تعد فيها جمهورية ولا دستور، وجرى عليها انقلابان عسكريان - ثم أعلن رجال الانقلاب الثاني أن السياسة متروكة لأهلها من السياسيين، وأن الحكومة المؤقتة القائمة تعمل على بناء الدولة، فقد تقدم الحزب الوطني، وقال للشعب إنه يقترح بأن تبنى الدولة على أساس الاتحاد مع العراق لأن الأصل هو الوحدة بين العرب والتجزئة شيء شاذ.. والحزب الوطني بدعوته يعتبر نفسه قد ألقى بحبل النجاة إلى الغرقى، فعلى هؤلاء الغرقى أن يستمسكوا بهذا الحبل إذا كان فيه نجاتهم، أو أن يفتشوا عن حبل آخر ينجيهم من الغرق أو مشروع أحسن يدفع عن وطنهم خطر الاجتياح»(٢٥).

مع فوز حزب (الشعب) بالانتخابات البرلمانية وتولي رشدي الكيخيا رئاسة البرلمان والمجلس التأسيسي، في ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩، وانتخاب الرئيس هاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً للدولة، صار الطريق ممهداً لإقرار الاتحاد مع العراق، وعشية التصويت على المشروع، قام الانقلاب العسكري الثالث بقيادة العقيد أديب الشيشكلي في ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩ قبل اتخاذ أي قرار وذلك بزعم «الدفاع عن النظام».

الهوامش

(١) مجلة (الصياد)، بيروت، ٢٥ /٨/ ١٩٤٩.

(٢): مجلة (الصياد)، بيروت، ٢٥ /٨/ ١٩٤٩.

(٣): من مهندسي انقلاب الحناوي: عصام مريود ومحمود وفايز الرفاعي، والأخير اعتقله الزعيم بتهمة تفجير كنيس يهودي، وفضل الله أبو منصور الضابط الدرزي المنتمي للحزب القومي السوري الذي ضمر الضغينة لحسني الزعيم على خلفية تسليمه أنطون سعادة، وقيل إنه هو من نفذ الإعدام بحق حسني الزعيم - والضابط محمد معروف وخالد جادا.

(٤): ضم المجلس الحربي العقيد سامي الحناوي قائد اللواء الأول، والعقيد بهيج كلاس المستشار في وزارة الدفاع، والعقيد علم الدين قواص رئيس أركان اللواء الأول، والمقدم أمين أبو عساف، قائد كتيبة مدرعات، والنقيب عصام مريود ضابط في سلاح الطيران، والنقيب محمود الرفاعي معاون مدير الاستخبارات العسكرية، والنقيب حسن الحكيم قائد قوة مدفعية، والنقيب محمد معروف قائد الشرطة العسكرية، والنقيب محمود دياب رئيس الشعبة الثالثة في الأركان العامة، والنقيب خالد جادا مرافق رئيس الجمهورية.

(٥): تألفت الحكومة المؤقتة من ناظم القدسي (حزب الشعب) الخارجية، فيضي الأتاسي (حزب الشعب) الاقتصاد، رشدي الكيخيا (حزب الشعب) الداخلية، خالد العظم (مستقل) مالية، سامي كبارة (مستقل) العدل، أكرم الحوراني (حزب الشباب) الزراعة، ميشيل عفلق (البعث) التربية، عبد الله عطفة (مستقل) الدفاع، مجد الدين الجابري (مستقل) الأشغال، عادل العظمة وزير دولة، فتح الله آسيون وزير دولة، وقد دخل الوزيران الأخيران رغم انتمائهما للحزب الوطني بصفتهما الشخصية.

(٦): دعم الانقلاب الثاني الصحافة بتخفيض رسوم وأجور الهاتف بنسبة ٥٠٪.. وصدر القرار رقم ٨ تاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، متضمناً قائمة بأسماء الصحف اليومية والمطبوعات الدورية والمحررين ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء الذين شملهم التخفيض.

(٧): أكرم الحوراني مؤسس حزب العربي الاشتراكي عام ١٩٥٠، كان أحد أبرز مناهضي الكتلة الوطنية وتنظيم الشباب الوطني التابع لها في عهد الاستقلال.

(٨): في عرضه لرؤيته السياسية الحزبية يقول أكرم الحوراني: «بقيت الحركة الوطنية طيلة عهد الانتداب بين جدران المدن لم تتخطاها إلى الريف إلا في فترات الثورات المسلحة، وظلت قاعدة الحركة الوطنية التي يؤازرها سواد الشعب في المدن قوى محدودة في إمكاناتها، ولهذه الأسباب تعثرت الحركة الوطنية في معظم معاركها مع الاستعمار».

(٩): مرسوم توزيع أراضي الزيتون البري الصادر بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٤٩ يسمح في مادته الأولى لوزارة الزراعة ان تسجل باسم الدولة الأراضي الحراجية التي تضم شجر الزيتون البري. وتتولى وزارة الزراعة تقسيم هذه الأراضي إلى أجزاء لا يتجاوز الواحد منها خمسة هكتارات لتوزيعها على الفلاحين ضمن شروط تحدد بقرار من الوزارة.

(١٠): تألفت لجنة قانون الانتخابات من فيضي الأتاسي وعادل العظمة وميشيل عفلق وأكرم الحوراني؛ ويقول الأخير إن «فيضي الأتاسي لم يكن معنياً بها، إذ إنه بطبعه غير مستعد لأن يتعب نفسه في المناقشات، فسجعة جميلة أو بيت من الشعر يغوص في معانيه يساوي عنده دساتير الدنيا، وميشيل عفلق كان شبه غائب عن أعمال اللجنة غارقاً بأحلامه فبقيت أنا وعادل العظمة نحضر اجتماعات اللجنة، وكثيراً ما كنت أضطر للبقاء منفرداً في بحث التعديلات مع الخبراء المختصين».

(١١): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠.

(١٢): علق رشدي الكيخيا على شرط حيازة المرشح للنيابة شهادة ابتدائية: لماذا تكون الشهادة الابتدائية شرطاً في المرشح للنيابة ولا تكون الثانوية أو الجامعية طالما أنكم تريدون مجلساً من المتعلمين؟ وكان كلامه من باب المزايدة والسخرية. فدافع أكرم الحوراني بأن الشهادة الابتدائية «هو الحد الادنى الذي يخلص المجلس من الأميين الذين كانوا سبب فساد الوضع البرلماني.

(١٣): تألفت اللجنة الوزارية التي وضعت مشروع قانون مطبوعات من أكرم الحوراني، فيضي الأتاسي، عادل العظمة، واشترك معهم فؤاد شباط مدير الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية.

(١٤): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٥): اشترط القانون الجديد على صاحب الامتياز أن يكون حائزاً على شهادة جامعية، أو أتم عشر سنوات كصاحب امتياز جريدة دائمة الصدور، أما المدير المسؤول فيجب أن يكون حائزاً على الشهادة الثانوية أو قضى ست سنوات مديراً مسؤولاً، ويحق لمحرر أمضى عشر سنوات بالمهنة، أن يصبح رئيسا للتحرير ولو لم يحمل شهادة الثانوية، وكذلك المدير المسؤول، كما منح حق بيع الامتياز، وفرض صدور الصحف بست صفحات بعدد نسخ لا يقل عن ١٥٠٠ نسخة ست مرات في الأسبوع، وأن لا يقل عدد محرري كل جريدة عن ثلاثة، وألغى التعطيل الإداري. ولمديرية الدعاية والأنباء وحدها حق منح البطاقة الصحافية، وأعطى الدولة حق الرقابة على الموارد المالية.

(١٦): (القبس) ١٧/ ١٠/ ١٩٤٩.

(١٧): (الحياة الحزبية في سورية)، محمد علي فرزات، منشورات دار الرواد، ١٩٥٥.

(١٨): افتتاحية (القبس) ١٠/ ١١/ ١٩٤٩.

(١٩): محمد معروف: معاون قائد قوات البادية في حرب فلسطين، شارك في انقلاب سامي الحناوي، وكان عضواً في «المجلس الحربي» وقائداً للشرطة العسكرية، التي حوّلها إلى قوى ضاربة في دمشق.

(٢٠) :(أيام عشتها الانقلابات العسكرية وأسرارها في سورية)، محمد معروف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

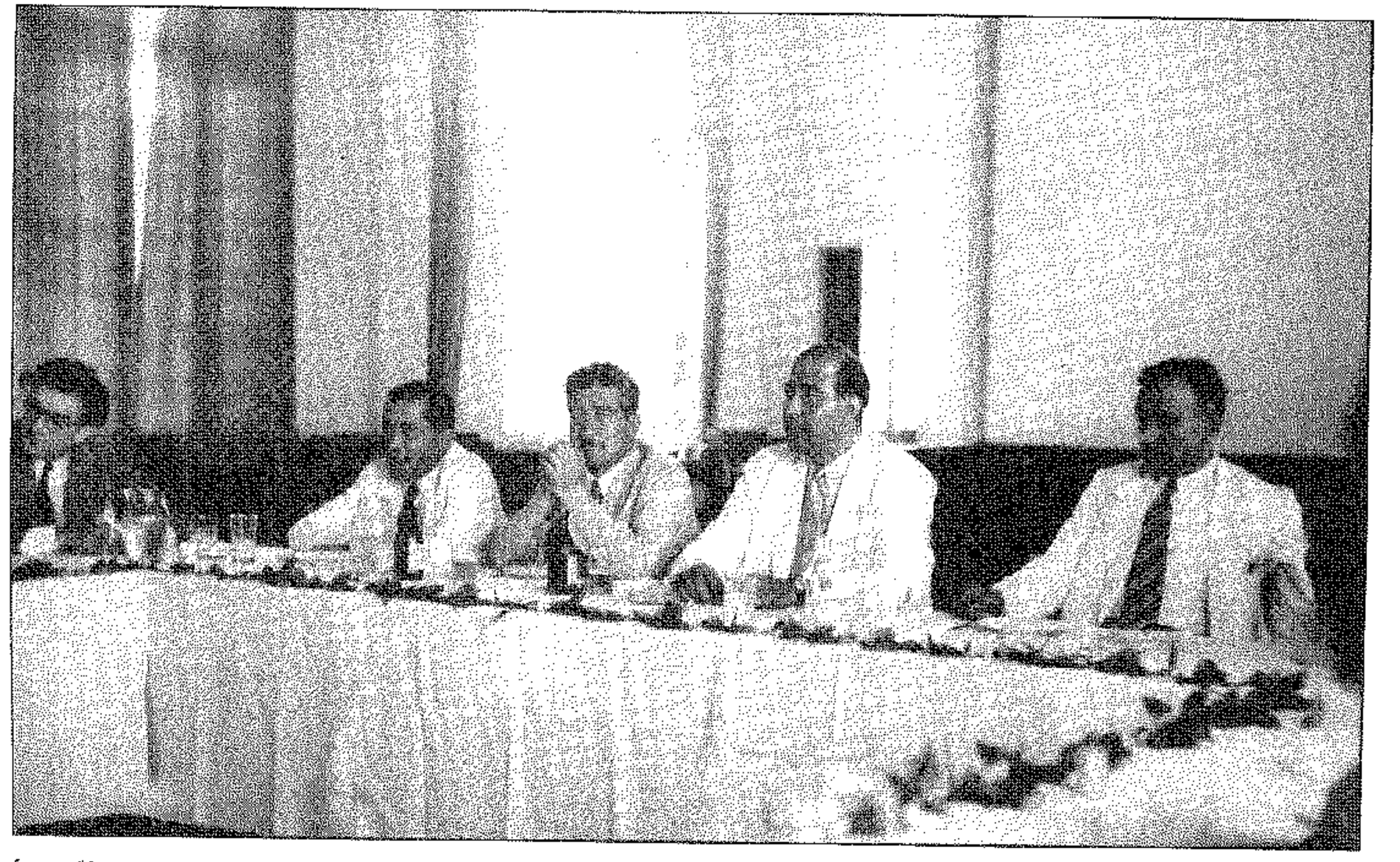
(٢١) افتتاحية (القبس) عن استقالة الحوراني.

(٢٢):(القبس) ٢/ ١٠/ ١٩٤٩).

(٢٣): (الرعيل العربي الأول - حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة)، د.خيرية قاسمية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩١.

(٢٤): ويشير الحزب الجمهوري الذي نال الترخيص في آذار ١٩٥٠، في (منهاجه) إلى أنه يعتبر «سورية جزءاً من الوطن العربي» ودعا إلى إصلاح ميثاق الجامعة وتوسيع صلاحياتها، عارض حزب الشعب والجمعية التأسيسية، وكان يدعو لعودة القوتلي، بدعم من مصر والسعودية.

(٢٥): (القبس) ٢١/ ١٠/ ١٩٤٩.



في المادبة التي أقامتها نقابة الصحافة اللبنانية، تكريماً للوفد السوري في فندق «النورماندي» آب ١٩٤٨. من اليمين إلى اليسار: كميل شمعون، نقيب الصحافة اللبنانية وصاحب «الأحرار»، حنا غصن صاحب «الديار»، نجيب الريس صاحب «القبس»، بشارة مارون صاحب «الرواد» وغسان تويني صاحب «النهار».



في آب ١٩٤٨، قام وفد يمثل الصحافة السورية بزيارة إلى بيروت لتهنئة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري في مناسبة تجديد رئاسته الثانية. وكان الوفد الصحافي السوري مؤلفاً من: نصوح بابيل نقيب الصحافة السورية وصاحب الأيام نجيب الريس صاحب «القبس»"الا، وجيه الحفار صاحب «الانشاء».
ويبدو في الصورة الشيخ بشارة الخوري وإلى اليسار نجيب الريس، وإلى اليمين نصوح بابيل واسكندر رياشي صاحب «الصحافي التائه».



جورج بيطار نقيب مراسلي الصحافة الأجنبية، نجيب الريّس، الوزير غابرييل المر واسكندر رياشي.

RITE ÉCOSSAIS ANCIEN ACCEPTÉ

Grande Loge de France

R∴ L∴ Kayssoun

№ 506 Or∴ Damas

CABINET DU VÉNÉRABLE

No

Damas, le *192* (E∴ V∴)



المحفل الأكبر الفرنساوي

محفل قاسيون شرق دمشق نمرة ٥٠٦

ديوان المحترم

نمرة

دمشق في ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٥

حضرة الإخوان الأفاضل الأعزاء رئيس محفل [illegible] الموقر وأعضائه الكرام

تحية أخوية شاملة .. وبعد فإنه بناءً على ثبوت افتراء الأخ المبتدئ نجيب الريس [illegible]
وبناءً على إخلاله بالتعليمات وعلى تجرئه على مخالفة القانون وإهانته المحفل
الموقر بألفاظ غير لائقة لا يجوز صدورها بحال من الأحوال عن أخ ماسوني فقد قرر المحفل
في جلسته المنعقدة في ١٨ [illegible] بالإجماع التام طرده طرداً أبدياً من العشيرة الحرة
ليعلن لسائر المحافل [illegible] بالأمر سائلين المولى تعالى أن يوفقنا لإعلاء
شأن العشيرة المقدسة [illegible] ومن الله العون [illegible]

بأمر الرئيس المحترم

Correspondances : Housni Bey El Joundi Inspecteur Financière à la Fédération Syrienne

رسالة طرد نجيب الريس من المحفل الماسوني عام ١٩٢٥.



برنامج الحفلة السنوية لمحفل قاسيون

التي ستقام مساء ١٢ مايس ١٩٣٩

١ — افتتاح المحفل رسمياً

٢ — قراءة اعمال الجلسة الماضية وتصديقها

٣ — ادخال الزوار

٤ — كيس المراسلات فيما يتعلق بالحفلة فقط

٥ — كلمة ترحيب للسدة الموقرة

٦ — كلمة لخطيب المحفل الاخ سليمان سعد

٧ — كلمة للاخ المحترم السابق رضا سعيد

٨ — كلمة للاخ المحترم الاسبق خليل الميل

٩ — كلمة لمندوبي المحافل (يراعى فيها الاختصار)

١٠ — كلمة للاخ نجيب الريس

١١ — كلمة شكر وختام

١٢ — كيس الاحسان

١٣ — قفل الاشغال

حضرات الأخوان رئيس وأعضاء محفل قاسيون المحترمين

سلام واحترام. وبعد فمنذ شهرين تقريباً سمعت أن الأخ [illegible]

رسالة موجهة الى محفلكم الموقر طلبت فيها تبليغي نسخة عن قرار قيل انه

اتخذ بحقي [illegible]

[illegible] التبليغ [illegible] القرار. [illegible]

[illegible] حسب ما يقتضيه القانون والوجدان [illegible] اذا كنت مخطئاً أو

[illegible] ما يوجب مؤاخذتي مع استعدادي التام لقبول جميع ما يترتب عليه

وما يوجبه القانون والتقاليد [illegible] أنظاركم الى انني [illegible]

[illegible] الانصاف وعدم اضاعة حقوقي وتفضلوا بقبول فائق

احتراماتي واعتباراتي

تحريراً في ١٤ حزيران ٩٢٧

نجيب الريس

رد نجيب الريس على طرده من المحفل الماسوني عام ١٩٢٧.



القبس

عـام الجماعة !

والسنة الاولى لرئاسة شكري القوتلي

الاميركيون على بعد ٣٥ كيلو متراً من باريس

لقد ألبست دمشق حضارة العالم



القبس

بيان الكتلة الوطنية عن فاجعة اللواء العربي

في منطقة تيان تسن المحاصرة

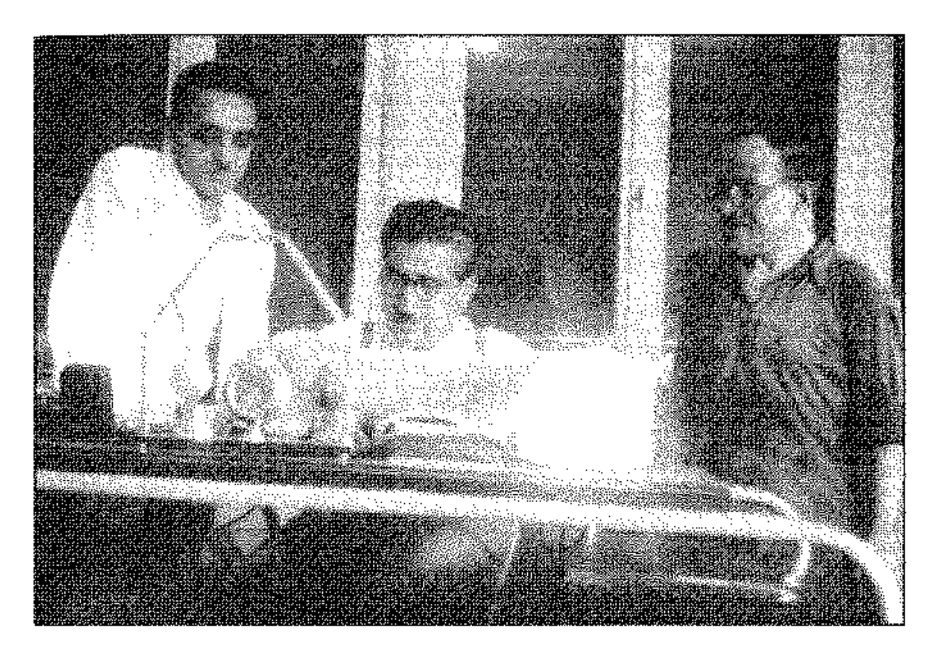
كيف تمت المطامع التركية بمرورها السريع

فرنسا في سورية وانكلترا في فلسطين

خطاب نوري السعيد في مجلس النواب

البلاد العربية

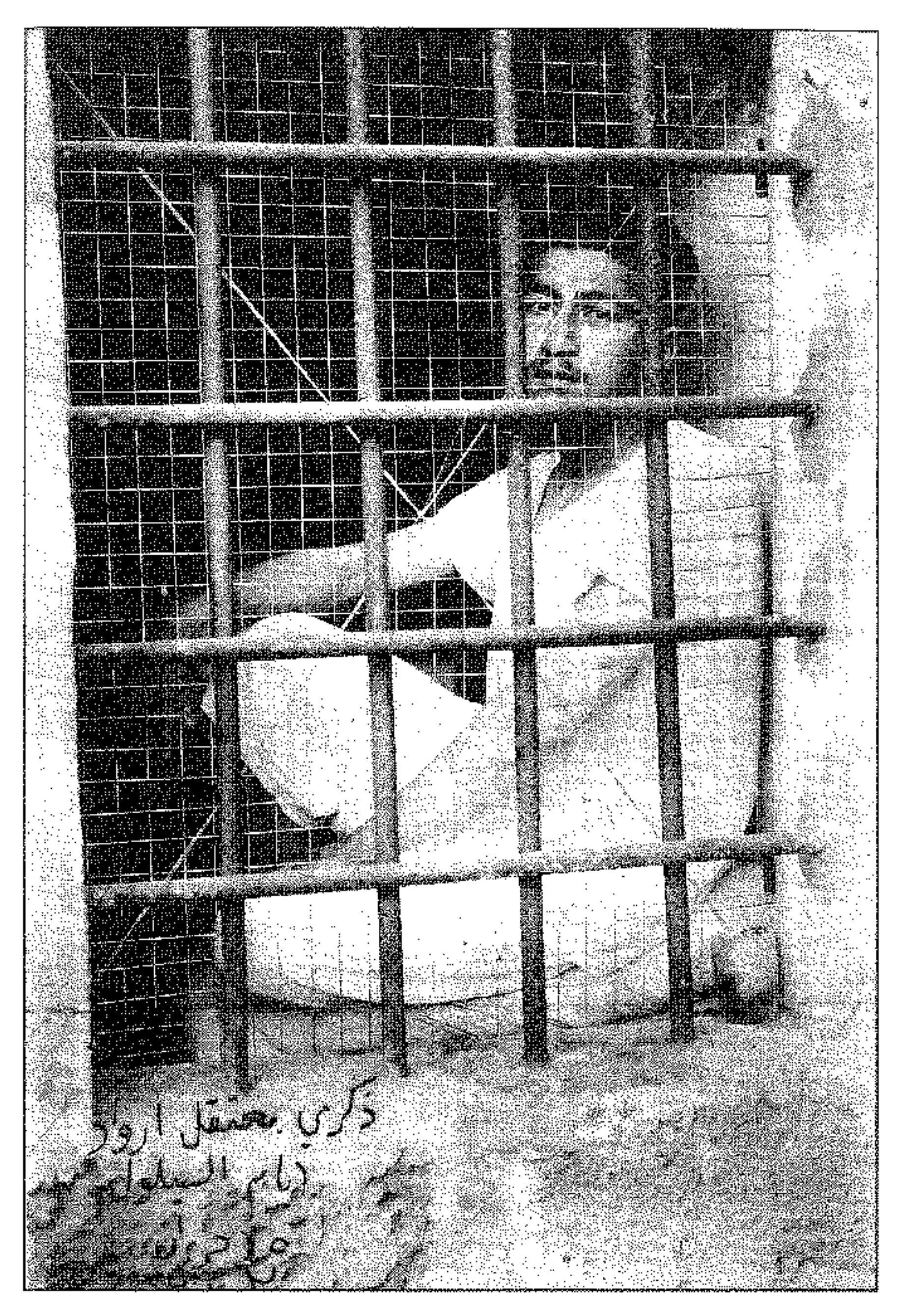
نموذجان من جريدة «القبس»: العدد الصادر في ١٨ آب ١٩٤٤
والعدد الصادر في ٢٦ حزيران ١٩٣٩.



نجيب الريس في مكتبه في «القبس». إلى اليسار عباس الحامض رئيس التحرير، وإلى اليمين عبد الرؤوف عامل المطبعة.



نجيب الريس في مكتبه في «القبس».
(دمشق - ١٩٤٩).



نجيب الريّس في معتقل جزيرة أرواد، السجن الانفرادي، ١٥ حزيران ١٩٢٢.

القسم الخامس: ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢

إنقاذ الجمهورية

لم تمض أربعة أشهر حتى قام العقيد أديب الشيشكلي صباح ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩ بقيادة فرقة المدرعات التي تحت امرته نحو دمشق واحتلالها دون مقاومة[١]. واعتقل اللواء سامي الحناوي، وأسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية وعدداً من الضباط ممن شاركوا في الانقلاب الثاني. ثم أذيع البلاغ رقم واحد[٢]. وقال الشيشكلي إنه أتى «لإنقاذ نظام سورية الجمهوري» من الوقوع تحت النفوذ البريطاني أو النظام الملكي، متعهداً بعدم تدخل الجيش في السياسة وتركها لرجالها [٣]. ثم كلف الرئيس هاشم الأتاسي خالد العظم بتشكيل حكومة، وبعد اتصالات مع النواب اعتذر، فتم تكليف فارس الخوري فاعتذر فوراً، ليتم تكليف ناظم القدسي، وبعد يومين من المشاورات اعتذر، فعاد الرئيس وكلفه ثانية، لينجح أخيراً بتشكيلها[٤]، إلا أن الجيش لم يرض عنها فلم تصمد أكثر من ٢٤ ساعة، لأن الوضع الجديد خلق مشكلة ايجاد حكومة توازن بين الجيش والبرلمان، ما اضطر الرئيس هاشم الأتاسي للاستقالة بعد انسحاب القدسي، رفض البرلمان استقالة الأتاسي بالإجماع، فعاد عنها وكلف خالد العظم بتشكيل وزارة، وتمكن من إقناع حزب (الشعب) بالاكتفاء بأربع حقائب بينما فرض الجيش أكرم الحوراني وزيراً

للدفاع[٥] فتألفت الوزارة في ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٩، واستمرت لغاية ٤/ ٦/ ١٩٥٠. وفي أول اجتماع للحكومة ألغت الرقابة على الصحف وصاغت بياناً مقتضباً تعهدت فيه بالمحافظة على الاستقلال والنظام الجمهوري والتزام الحياد تجاه المعسكرات الدولية والمحاور العربية[٦]، وأبدت تمكساً بمشروع الضمان الجماعي العربي الجاري بحثه في الجامعة العربية والعمل على تحقيق الوحدة العربية عن هذا الطريق.

وفي جلسة الجمعية التأسيسية في ٧/ ١/ ١٩٥٠ لتأدية القسم الدستوري ألقى الرئيس هاشم الأتاسي خطاباً مختصراً عبّر فيه عن الأمل بوضع دستور «يحاط بما يحفظ قدسيته فلا تناله يد الزمن بالتغيير والتحوير السريع ولا تعبث به النزعات والأهواء»، ثم شكلت لجنة صياغة الدستور برئاسة ناظم القدسي، وبعد مغادرة الأتاسي القاعة انصرف النواب لمناقشة البيان الوزاري. ثم أدى النواب اليمين الدستورية بشكل جماعي، إلا أن أكرم الحوراني وزير الدفاع وعبد الباقي نظام الدين وزير الزراعة انسحبا من القاعة، حين باشر أمين السر بتلاوة اليمين، احتجاجاً على خلو القسم من عبارة «المحافظة على النظام الجمهوري»[٧]، ليعود ويتجدد الخلاف حول مشروع الاتحاد مع العراق الذي ظل عامل توتر إلى أن تم حسمه بإقرار الدستور النظام الجمهوري المستقل.

الاستقلال الاقتصادي

تحاشت حكومة العظم الخوض في مسألة الاتحاد مع العراق وركزت عملها على استكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، ومتابعة ما بدأه رئيسها عام ١٩٤٥، رجل الدولة الذي عز نظيره في الاقتصاد السوري. وباشرت حكومته تنفيذ برامج تنموية سبق ونوقشت في مراحل سابقة، وشكلت لجاناً لدراسة المشروعات الإنمائية ووضع التشريعات اللازمة لإنشاء مؤسسات تتولى تنفيذها، وكان لمشاريع الري والكهرباء الأولوية، حيث رصد خمسة ملايين ليرة لتنفيذ مشروع نهر اليرموك، كما وضعت التشريعات اللازمة لإنشاء مؤسسة مشروع تجفيف سهل الغاب، الذي وزعت أراضيه لاحقاً على الفلاحين، إضافة إلى مشروعي نهري الخابور وبانياس. إلا أن أهم مشاريع حكومة العظم كانت مرفأ اللاذقية، باعتباره رمزاً للاستقلال الاقتصادي، فقد ظلت سورية محرومة سنين طويلة من منفذ على البحر المتوسط[٨].

لقي عزم الحكومة السورية على إنشاء مرفأ اللاذقية معارضة شديدة في لبنان الذي كانت مرافئه منفذ سورية على البحر، ما اضطر خالد العظم إلى تطمين اللبنانيين بتصريح للصحف قال فيه «نعتقد أن سورية بحاجة إلى مرفأ لمنطقتها الشمالية الواسعة التي تنتج القسم الأكبر من صادراتها، وإن في إنشاء مرفأ اللاذقية توفيراً كبيراً في أجور النقل وغيرها» ونمو الإنتاج بعد تنفيذ مشاريع الري الواسعة جعل البلاد بحاجة ماسة لإيجاد منفذ جديد[٩]. وأتبع تصريحه بمذكرة إلى الحكومة لبنانية تدعو إلى إنشاء وحدة اقتصادية كاملة صحيحة، وحل الملفات الاقتصادية العالقة منذ إعلان الجلاء. وأشار نجيب الريس في مقالة له حول الشراكة السورية ـ اللبنانية التي تعود لأيام الانتداب إلى ضرورة عقد شراكة جديدة تستكمل الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي بما يضمن مصالح الجانبين وكان رأيه :

«أن الشراكة المعقودة بين لبنان وسورية لو كانت بين أي دولتين من دول الدنيا أو بين تاجرين عاديين أو بين أخوين شقيقين لما استمرت عشر المدة التي استمرت بها بين سورية ولبنان... لم نعد بحاجة لتقديم الأدلة والبراهين والأرقام على فداحة ما نعانيه حكومة وشعباً من دوام هذه الشركة مع لبنان.. لتحقق الحكومة رغبة الشعب بأجمعه، ليقول الذين سيكتبون تاريخ هذه الدولة إن الحكومات التي سبقتها قد حققت الاستقلال السياسي فقط أي نصف الاستقلال، وأنها هي حققت النصف الآخر وهو الاستقلال الاقتصادي ولن يعيش الأول إلا مع الثاني» [١٠].

رداً على الحملات الإعلامية العنيفة التي شنها الجانب اللبناني، عقد خالد العظم مؤتمراً صحافياً في ١٠/ ٣/ ١٩٥٠ أكد فيه أن الوحدة الاقتصادية الشاملة تهدف «الدرء خطر الإفلاس عن اقتصاديات سورية ولبنان بالتوالي» وطلبت حكومته من نظيرتها اللبنانية الموافقة على هذا المبدأ ليباشر فوراً بالمفاوضات لإقرار التفاصيل، واعتبر عدم الموافقة على هذ المبدأ «إنهاءً للوحدة الجمركية القائمة. ورغبة في الإسراع بمعرفة ما سيؤول إليه الأمر سواء بالوحدة أو الانفصال، ليتخذ كل فريق الخطة التي يراها أنسب لمستقبل علاقاته» [١١].

رفضت الحكومة اللبنانية الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية ورأت أن لا فائدة منها، متراجعة بذلك عن اتفاق شتورا ٨/ ٧/ ١٩٤٩ الذي ينص على اتخاذ تدابير مشتركة وفعالة

لأزالة الفروق النقدية بين البلدين. فقررت حكومة العظم القطيعة الاقتصادية مع لبنان، وأقرّتها الجمعية التأسيسية في ١٨/ ٣/ ١٩٥٠. وتضمنت القطيعة منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء الترانزيت والبضائع المعفاة من الرسوم، وإقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة للحدود، ومنع سفر السوريين الى لبنان إلا بإجازة تعطى عند الضرورة.

لا عاطفة ولا سياسة

أحدث قرار القطيعة مع لبنان ضجة في الأوساط الاقتصادية اللبنانية، وخرجت مظاهرات شعبية في لبنان تؤيد الوحدة الاقتصادية لا سيما في مدينة طرابلس التي هددت بالانضمام لسورية، مقابل أصوات أخرى هددت بارتماء لبنان في حضن فرنسا أو حتى إسرائيل، أي التحالف مع الشيطان لإنقاذ الوضع الاقتصادي ما لم تتراجع الحكومة السورية عن قرارها. سخر نجيب الريس من التهديدات بالارتماء في حضن إسرائيل كونها لا تنفع مع خالد العظم الذي «**يدخل كل شيء في حساباته ما عدا العاطفة**» ودعا اللبنانيين إلى حصر الخلاف بالشأن الاقتصادي والكف عن هذه التهديدات، لأن:

> **«الحكومة السورية التي نفذت الانفصال ليست من طراز الحكومات السابقة التي بنوا معها علاقاتهم على أساس العاطفة والقومية والعروبة، وإن الرجل الذي يرأس هذه الحكومة يختلف عن جميع الرؤساء الذين تقدموه، فهو يدخل كل شيء في حسابه ومنطقه إلا العاطفة»[١٢] فإنه يتجرد منها نهائياً حين يكون حاكماً ومسؤولاً وقد يتميز أيضاً بصفة بارزة فيه ومشهورة عنه، وهو أنه عنيد إلى أبعد حد ما دام العناد يوصله إلى غايته. فكيف به اليوم بعد أن خطا هذه الخطوة ونال تأييد طبقات الشعب الاقتصادية والجمعية التأسيسية؟! ولكن الجيران اللبنانيين لا يحبون الاعتراف بهذا التطور أو بهذا «الانقلاب» بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان... فلغة العاطفة والقومية والعروبة التي نجحوا فيها بضع سنين من قبل لن تجد اليوم في هذه الدولة من يستعملها أو يسمعها. وقد أعلن أنه يجب أن يتعامل منذ الآن مع لبنان على أساس الأرقام الجامدة وحدها، فلا عاطفة**

ولا سياسة مع الأرقام...لا تخرجونا من النطاق الاقتصادي الصرف إلى الميدان السياسي..لأن الذين كانوا يخافون من التلويح بعودة فرنسا إلى لبنان، أو تغلغل نفوذ إسرائيل فيه، أو الذين كانوا يصدقون هذا النوع من التهديد أو التهويل ليسوا اليوم في الحكم.. على أننا لن نصدق أبداً بأن لبنان الذي ذاق حلاوة الاستقلال ورتع بنعمة الحرية وربح منها وانتفع وازدهر يقبل أن يتنازل عنها، خصوصاً وأنه يخسر ويتقهقر ويعود مستعمرة سياسية لفرنسا ومزرعة لإسرائيل»[١٣].

رب ضارّة نافعة

نشطت المساعي لإنهاء القطيعة، في أجواء متوترة. والمفارقة أن نقابة الصحافة في سورية والتي طالبت طويلاً بإقرار تعديلات قانون المطبوعات دون جدوى، أعلنت إضراب الجرائد عن الصدور احتجاجاً، وتزامن يوم الإضراب مع أول يوم لتنفيذ القطيعة مع لبنان، فخرجت الجرائد اللبنانية بحملة عنيفة لإدانة القطيعة وحكومة العظم، بينما غابت الجرائد على الجانب السوري، ما اضطر العظم إلى إقرار قانون المطبوعات ووضعه قيد التنفيذ فوراً، ليصبح القضاء السوري وحده صاحب الأمر في المخالفات الصحافية. ولعله الأمر الإيجابي الوحيد للقطيعة في ذلك الحين. ويشار إلى أن الهيئات والجهات الاقتصادية السورية جميعها أيدت قرار الحكومة وساندتها الصحافة عموماً، فتم منع بعضها من دخول لبنان، بتهمة شن حملة منظمة على حكومة لبنان، فرد عليها خالد العظم بـ «أن الحكومة لا سلطة لها على الصحافة».

شعب واحد في بلدين

مع تفاعل الأزمة نشطت المساعي العربية لتقريب وجهات النظر بين الحكومتين، فأثمرت عن تحديد موعد للقاء بين خالد العظم ورياض الصلح. وفي مبادرة لتخفيف التراشق الصحافي بين الجانبين دعا رجل الاقتصاد إميل البستاني عدداً من أصحاب الصحف في سورية ولبنان إلى غداء في ٢٢ أيار، بدمر على ضفة بردى بريف دمشق، حضره من بيروت محيي الدين النصولي نقيب الصحافة وصاحب جريدة (بيروت) وكميل شمعون جريدة (صوت الأحرار)

وغسان تويني جريدة (النهار) وكامل مروة ورشاد بربير جريدة (الحياة) وكسروان لبكي (كومبا) وسعيد فريحة مجلة (الصياد) وزهير عسيران(الهدف) ومحمد شقير (النداء) وروبير أبيلا (الزمان) ونسيب المتني (التلغراف) وديكران توسباط (لوسوار) وأنطون المنيني (الديار) وجوزيف عارج سعادة (البيرق). ومن سورية نجيب الريس (القبس) ووديع صيداوي (النصر) و وجيه حفار (الإنشاء) وإيليا شاغوري (البلد) و منير الريس (بردى) و بشير العوف (المنار الجديد) وسعيد التلاوي (الفيحاء) وعزت حصرية (العلم) ويوسف العيسى (ألف باء) ونقيب الصحافة نصوح بابيل صاحب (الأيام). وفي كلمات ألقاها المشاركون دعوا إلى إنهاء القطيعة وعودة العلاقات بما فيه فائدة للجانبين، وبتفاؤل كبير قال نجيب الريس:

«إن الانفصال الذي وقع هو تجربة وليس قراراً نهائياً: فليست هناك قوة تستطيع أن تمزق وحدة البلدين.. وما جرى سحابة ستنقشع ما إن يتفق البلدان والحكومتان».

بارك أصحاب الصحف الاجتماع الذي سيعقد بين الحكومتين، في بيروت في ٢٤/ ٣/ ١٩٥٠ تمهيداً لاجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة. واستبشر نجيب الريس خيراً وقال:

«إن في سورية ولبنان شعباً واحداً تحكمه حكومتان ولن يستطيع أحد أن يفرق ما وحّده الله، وأن يجزئ ما جمعته الطبيعة واللغة و العرق.. إن في استطاعة حكومتين على شعب واحد أن تجدا الحل الذي يعيد الوحدة الاقتصادية الكاملة، والذي يسير بالبلدين نحو وحدة أشمل وأعم فليس ذلك في مصلحة سورية ولبنان فقط، بل هو في مصلحة العرب جميعاً.. على أن لبنان إذا تجاوز وتدلل، فقوبل دلاله وتجاوزه بالقطيعة فليس يعني ذلك أن الحل استعصى».

هدنة حرب ثأرية

على هامش اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة ١٣ نيسان ١٩٥٠ الذي عقد لبحث معاهدة الضمان العربي والملحق العسكري، ووقّع بالأحرف الأولى، نوقش الخلاف السوري ـ اللبناني، وعرض خالد العظم وجهة نظر حكومته على زعماء عرب توسطوا لحل الأزمة،

وطمأنهم إلى أن القطيعة الاقتصادية لن تؤثر على العلاقات السياسية والقومية. كما قام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية للغاية ذاتها وللحصول على القرض السعودي.

أثمرت المساعي اتفاقاً على بدء مفاوضات سورية ـ لبنانية بدون وسطاء، واعتبر نجيب الريس ذلك بمثابة «**إعلان هدنة في حرب ثأرية انتقامية شنت بين الحكومتين كان وقودها المستهلكين في سورية ولبنان**» ورأى أنه:

«آن الأوان لوضع حد لخلافات بدأت اقتصادية مالية واوشكت أن تنتهي سياسية قومية تسيء إلى شعب واحد عجزت فرنسا طوال خمس وعشرين سنة أن تجعله شعبين وإن كانت جعلت من بلديهما دولتين منفصلتين» وقال: «لا نكتم أننا أردنا الانفصال عن لبنان بعد أن عجزنا عن الوصول إلى الوحدة الاقتصادية معه.. طلبنا الانفصال ليكون وسيلة توصلنا إلى الوحدة التامة في جميع الشؤون الاقتصادية والمالية والجمركية، ولكننا لم نرد الانفصال وسيلة للقطيعة النهائية والضغينة بين البلدين الأخوين».

صانع الجلاء

نجاح حكومة خالد العظم الاقتصادي وما نالته من تأييد محلي وعربي، لم يجعل منها حكومة قوية سياسياً، بسبب تناقضات حادة داخلها وتدخل الجيش (العقيد أديب الشيشكلي)، تحت وطأة حملات حزبي (الوطني) الذي لم يكن راضياً عن هيمنة خصمه حزب (الشعب) وحليفه حزب (العربي الاشتراكي) على الحكومة. ولم يكن بوسع الحزب الوطني الذي أخطأ بمقاطعة انتخابات الجمعية التأسيسية سوى المطالبة مع نظيره الحزب (الجمهوري) بعودة الرئيس شكري القوتلي من منفاه إلى البلاد، لاستدراك خطأ أقصاه عن العملية السياسية. وتفاعلت الحملات والخصومات لدى منع الحكومة الاحتفال رسمياً بعيد الجلاء، بعدما اعتاد السوريون الاحتفال بمهرجان شعبي ورسمي يتخلله عرض عسكري ضخم وسط العاصمة، وحمل المشاعل وعزف موسيقا الدرك في الشوارع المزينة بالأنوار لعدة أيام. استاء الحزب (الوطني) من قرار الحكومة وعدّه تنكراً لصناع الجلاء، وفي تحد لها فتح مقراته في دمشق وحلب لتقبل

التهاني بمشاركة أقطاب الوطنيين والحزب (الجمهوري) الذي أعلن في هذه المناسبة افتتاح مكتبه في دمشق، وتحولت اللقاءات الى مهرجانات خطابية هاجمت الحكومة بعنف. وفي ظل هذا الجو المتوتر ألقيت قنبلة على مقر المفوضية الأميركية في دمشق وكانت الثانية بعد قنبلة ألقيت على مقر المفوضية البريطانية في ١٨/ ٤/ ١٩٥٠. ويصف نجيب الريس ما آل إليه الوضع السياسي بعد أربع سنوات من الجلاء:

«استيقظنا صباح ١٧ نيسان عام ١٩٥٠ بعد أن نعمنا بالجلاء أربع سنين كاملة، شهدنا في خلالها جمهوريتين ودولة، وثلاثة برلمانات ودستورين: واحد معطل وآخر لم يصدر وثلاثة انقلابات عسكرية وانقلاباً سياسياً رابعاً هو الانفصال الجمركي أو الاقتصادي بين سورية ولبنان... فإذا ابتهجنا بيوم ١٧ نيسان واحتفلنا بذكراه، فإن من العقوق والكفر ألا نذكر بطل الجلاء ورمز الاستقلال الرئيس العظيم شكري القوتلي، فلقد كان اليمن في وجهه، والفتح في عهده، والظفر في قيادته، والحريات في رئاسته. أما هذا الرخاء وهذه الثروات الضخمة القائمة.. من قصور ومعامل ومن مصانع ومزارع وهذه المعاهد والكليات والمستشفيات ودور العلم، فهي كلها من آثار عهده فهو من صنع الاستقلال والجلاء.. أما الذين ينكرون فضله وبلاءه في سبيل وطنه، والذين راحوا يتجاهلون ما أسداه إلى البلاد وإليهم من الخير، ويعرّضون به في مجالسهم، والذين يشتمونه في جرائدهم، فما أجدرهم بالرثاء، ما أحق شكري القوتلي أن يقول لأمثالهم من العقوقين ما قاله الشاعر العربي:

بل كيف تكفر بي هوازن بعدما أعتقتهم فتوالـــدوا أحـرارا؟

وجعلت مهر بناتهم وديّـــاتهـم عقل الملوك هجاءنا وبكارا؟

الشعر الذي استخدمه نجيب الريس استفز وزير الدفاع أكرم الحوراني، ومع أنه أقر بخطأ الحكومة بقرار منع الاحتفال بالجلاء، إلا أنه عد ما قاله نجيب الريس إهانة لـ«الشعب السوري صاحب الجلاء الحقيقي» عندما اعتبر القوتلي «محرراً للعبيد السوريين»، كما اتهم حزب (الشعب) والحكومة بـ «الجبن عن التصدي لما وجه للشعب من إهانة» وقال في مؤتمر

صحافي: «إن قصة الوطنية المحتكرة خرافة قضى عليها الشعب.. الشعب الذي كان موضع استثمار الساسة المحترفين الذين يعرفهم ويعرف أنهم هم الذين دعوا لعقد اتفاقيات تجارية واقتصادية وثقافية وقنصلية وعسكرية مع الأجنبي في عام ١٩٤٥ جبناً» وكان يقصد شكري القوتلي وحكومة مردم بك.

وساند خالد العظم تصريحات الحوراني ورأى أنها «الرد الكافي» وقال «لو أعقب سنة الجلاء، **أعمال تعزز قوة الجيش وتوطد من أركان البلاد في جميع الحقول لكانت البلاد السورية والبلاد العربية عندما دخلت معركة فلسطين أصلب عوداً، ولأمكنها تجنب النتيجة التي دلّت على ضعف كيان البلاد العربية وتفكك كلمتها**»[١٤].

الاستقالات

مع اشتداد الحملات على الحكومة واضطراب الوضع في البلاد وتمرد الفلاحين في عدة مناطق، تفاقمت الأزمة وقدّم وزير الدفاع أكرم الحوراني استقالته في ٢٨/ ٤/ ١٩٥٠، قبل ثلاثة أسابيع من موعد سفر رئيس الحكومة إلى القاهرة للمشاركة بأعمال اللجنة السياسية في الجامعة العربية، لبحث فصل الأردن من عضوية الجامعة بعد ضمه أراضي فلسطينية. ولما تعذر تأليف وزارة جديدة، اتفق خالد العظم مع الكتل النيابية على إرجاء استقالة الحكومة إلى ما بعد عودته من القاهرة[١٥]. وخلال تواجده هناك قدم وزير العدلية فيضي الأتاسي استقالته، وجاء كتاب الاستقالة «قطعة أدبية في السجع»[١٦].

انتقد نجيب الريس مشاركة خالد العظم في اجتماع القاهرة لأنه في موقع أضعف من تحميل البلاد مسؤوليات قراره بالتصويت لفصل الأردن من الجامعة العربية علماً أنه قبل السفر أكد تمثيل بلاده باعتبارها «**وسيطاً للخير والصلح والتوفيق بين المعسكرين العربيين لا أداة لشق الجامعة وتمزيق دولها**». لكن بحسب نجيب الريس أن: ـ «**رئيس الوزارة المتفسخة العجيبة ذات النزعات الديموقراطية والشيوعية والتقدمية والرجعية أبى إلا أن يزج بلاده في أخطر مأزق، وأن يصوت على أمر تتردد حياله الحكومات الديموقراطية الحقيقية، فما بالك بحكومة تقوم وتسقط في الحقيقية بإرادة هي حتماً غير إرادة الشعب**» غامزاً بقوله هذا من قناة الشيشكلي الذي

يتدخل في تشكيل الحكومة، مرجحاً أن تكون ثقة العظم بالجيش هي التي دفعته للتصويت على قرار كهذا مع أنه رئيس حكومة **«شبه مستقيلة»** ومركز رئيسها في كف القدر، **فقد يعود رئيساً لوزارة جديدة أو قد لا يعود... لكنه تناسى وضعه، وصوت على طرد دولة من دولها، بدل أن يمتنع عن التصويت ريثما يعود إلى دمشق، ويطلب من الجمعية التأسيسية قراراً يتسلح به أمام الشعب وأمام الجامعة وأمام دولها»**. كما لام نجيب الريس رئيس الوزارة لقيامه بزيارات إلى دول أخرى غير مصر وبحث شؤون سياسية واقتصادية وعسكرية، رد عليها وزير العدلية باستقالة مكتوبة نشرت في الصحف ذات أسجاع وإيقاع، من دون أن ينتظر حتى عودة رئيسه. بينما «**يقف النواب من هذه الأمور مواقف الاستخزاء لأن أكثرهم يحلم بالوزارة ويفدي كل شيء في هذا الوطن في سبيلها.. لقد هان هذا الوطن وهذا الاستقلال، وهذه النعمة كلها قد هانت على هؤلاء الرؤساء والوزراء والنواب، بعد أن هانوا وهانت نفوسهم عليهم**»(١٧).

بعد عودة خالد العظم من القاهرة قدم أكرم الحوراني استقالته المؤجلة، تبعها استقالة وزير الزراعة بالإضافة إلى استقالة وزير العدل. فانهارت الحكومة ودخلت البلاد في أزمة وزارية استغرقت أكثر من شهر.

وزراء ونواب نكرات

شنّت صحف حزبي (الشعب) و(العربي الاشتراكي) هجوماً مضاداً على الحزب (الوطني) واتهمته بإثارة القلاقل وتهديد الاستقلال، رافضة العودة بالبلاد إلى عهد شكري القوتلي، الذي وسمته المحسوبيات والفساد. فتصدى للحملة نجيب الريس متحدثاً عمّا سمّاه «إرهاب عهد الانقلابات» وفي دفاعه عن العهد الوطني قال:

«إن العهد الوطني لم يجعل من بعض الأفاقين الدجالين المتشردين وزراء، ولم يجعل من بعض الجهلة والمشعوذين سفراء، ولم يجعل من السوقة مهندسين وفنيين يملأ بهم دوائر الأشغال العامة، ولا من بعض الأشقياء موظفين في مكاتب الاستخبارات والأمن العام ومكاتب السلطات الأخرى، يرتكبون جرائم القتل والسطو والإرهاب ثم يحتمون من القضاء ببطاقاتهم وهوياتهم الرسمية، فيزرعون الإرهاب والتفرقة

والتمرد في بعض القرى شاكّي السلاح من بنادق ومسدسات و«توميغانات» ويحرّضون على العصيان. إن العهد الوطني هو العهد الوحيد الذي يفخر على جميع عهود الحكم بأنه رفع فيه مستوى الوزارة والسفارة ومناصب المحافظات والمديريات، فوزراؤه كانوا دائماً من طراز سعد الله الجابري، وفارس الخوري ومظهر رسلان ولطفي الحفار وجميل مردم وخالد العظم وحسن جبارة ونصوحي البخاري وصبري العسلي وميخائيل إليان وإدمون الحمصي وسعيد الغزي وعادل العظمة ونعيم أنطاكي وغيرهم من أصحاب السابقة في الجهاد ومن أصحاب الكفاءات في العمل والسياسة وتقدير التبعات واحترام الحريات والقوانين.

فمن هؤلاء النكرات اليوم الذين يحتلون بعض الوزارات وما هو تاريخهم وكفاءتهم ليصيروا وزراء في عهد الاستقلال، وقد تورعت فرنسا في عهد الانتداب أن تستوزر أمثالهم ؟! أما وزراء العهد الوطني في البلاد العربية والأجنبية فقد كانوا ملء السمع والبصر وعنوان التقدير والإعجاب والكفاءة والعمل، كانوا من طراز جميل مردم وخالد العظم ونجيب أرمنازي ومظهر البكري وفائز الخوري وعفيف الصلح وقسطنطين زريق وإحسان الشريف وفريد زين الدين وغيرهم من أمثالهم، فمن هم بعض سفراء هذا العهد ووزراؤه المفوضون ؟! أليس يوجد فيهم من لا يصلح بضاعة للتصدير؟! ومن لا يعرف الجلوس إلى مائدة أو التمثيل في حفلة رسمية؟! أما محافظو العهد الوطني فإن أقل ما يقال فيهم أنهم رفعوا مستوى الإدارة في محافظات الدولة، ووطدوا الأمن والنظام وملأوا محافظاتهم بالمشاريع العمرانية. لقد كانوا من طراز يرفع العهد الوطني رأسه بهم، فهل استطاع هذا العهد بكل ما أوتي من إرهاب وقوة مادية تسنده، وتؤيده أن يوطد الأمن والنظام وحرمة القانون في بعض المحافظات وتؤيده مثل محافظة حماه على الأقل التي كانت مضرب المثل في أمنها وهدوئها؟! فإذا ذكرتم المحسوبية والمحاسيب في عهد الحكم الوطني، وإذا ذكرتم العجزة واللصوص في حكومات غيركم، فلا تنسوا أن تذكروا الأسماء في عهدكم وعهدهم»[١٨].

الهوامش

(١): شارك في انقلاب الشيشكلي العقداء توفيق نظام الدين وعزيز عبد الكريم وشوكت شقير وأمين أبو عساف ومحمد ناصر، وشكلوا لاحقاً مجلس العقداء الذي انيط به اتخاذ القرارات الخطيرة.

(٢): مما جاء في البلاغ رقم واحد لانقلاب الشيشكلي: اضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد، وحفظاً على نظامها الجمهوري أن يقصي المتآمرين، وليست للجيش أية غاية أخرى.. وإنه ليعلن أن لا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها تستدعيان ذلك.

(٣): (صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين) نصوح بابيل، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٤): تشكلت حكومة ناظم القدسي من: فيضي الأتاسي للدفاع والاقتصاد، زكي الخطيب للعدلية، هاني السباعي للمعارف، أحمد قنبر للداخلية، محمد المبارك للأشغال العامة، شاكر العاص للمالية، محمود العظم للزراعة، الدكتور جورج شلهوب للصحة والإسعاف.

(٥): تألفت وزارة خالد العظم منه للرئاسة والخارجية، فيضي الأتاسي للعدلية، فتح الله أسيون للصحة والإسعاف، سامي كبارة للداخلية، أكرم الحوراني للدفاع الوطني - ارضاء للجيش - هاني السباعي للمعارف، محمد المبارك للأشغال العامة، عبد الباقي نظام الدين للزراعة، معروف الدواليبي للاقتصاد، عبد الرحمن العظم للمالية.

(٦): صاغ البيان الوزاري أكرم الحوراني ومعروف الدواليبي ومحمد المبارك.

(٧): (القبس) ١٠/ ١/ ١٩٥٠.

(٨): نجح خالد العظم في تأمين تمويل للمشاريع التنموية، عبر بذله جهوداً هائلة، وعدا ضغط نفقات الدولة حصل على قرض من السعودية بقيمة عشرة ملايين دولار. وألزم شركات النفط دفع عائدات سورية بالدولار والذهب، وجهد في تصفية حسابات المصالح المشتركة مع فرنسا ليحصل على ثمانية ملايين وربع المليون ليرة سورية و٥٩٣٩ ليرة عثمانية ذهباً و ١٧٧٣ سهماً من أسهم شركة خطوط حديد بغداد.

(٩): (القبس) ٢٦/ ٢/ ١٩٥٠.

(١٠): افتتاحية (القبس) ١٩٥٠/٢/١.

(١١): (مذكرات خالد العظم)، ج ١، دار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.

(١٢): يذكر أن الوزير اللبناني حبيب أبي شهلا الذي كان الى جانب رياض الصلح في المحادثات الخاصة بالقطيعة، مع خالد العظم حين قال بعد أن انهكه التعب «أنا سيد التطبيق».. وأنه استطاع تطبيق حكومات لها علاقات بالتابلاين، لكنه فشل للمرة الأولى بحياته «بتطبيق رجل اسمه خالد العظم».

(١٣): (القبس)٢٢/ ٣/ ١٩٥٠.

(١٤): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٥): بحسب خالد العظم: «كان من رأي الجيش ألا تحصل أزمة وزارية قبل اجتماع اللجنة السياسية التي ستبحث قضية إلحاق القسم العربي من فلسطين بشرقي الأردن».

(١٦) : كان فيضي الأتاسي وزير العدلية مولعاً بالسجع وجاء كتاب استقالته قطعة أدبية لفت فيها إلى غياب التجانس عن الوزارة، ومما كتبه: أتقدم بكتاب استقالتي هذه، ولو في غيابكم الجهلي متى تنتهي بكم الروحات والدلج وركوبكم متون الأجواء واللجج وأودع هذا الكتاب رئاسة ديوان مقامكم بانتظار إيابكم بالسلامة».

(١٧): افتتاحية (القبس) ٢٥/ ٥/ ١٩٥٠.

(١٨): افتتاحية (القبس) ٢٩/ ٥/ ١٩٥٠ / «المحسوبية في عهدنا وعهدكم؟! جعلتم من المشعوذين سفراء ومن السوقة مهندسين».

الفصل الثاني

أحداث دامية

في مطلع شهر حزيران ١٩٥٠ هاجمت مجموعة آل الحراكي فرع حزب (العربي الاشتراكي) في خان شيخون لاتهامهم الحزب وزعيمه أكرم الحوراني بتأليب الفلاحين وتحريضهم على التمرد، وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة من الحزب الاشتراكي وجرح تسعة عشر شخصاً آخرين. تلاها حوادث مماثلة في قرى مصياف بريف حماه العائدة لآل البرازي. وقالت (القبس)[١] إن حوادث تمرد الفلاحين في بعض قرى مصياف بلغت حداً لا يطاق بفضل نشر المبادئ الجديدة التي يبشر بها ما يسمّى «الاشتراكيون العرب» وقد اهتمت وزارة الداخلية أمام سيل الشكاوى التي انهالت عليها وألفت لجنة للتحقيق في حوادث التمرد وإيجاد الحلول المناسبة للخلافات الواقعة بين الملاكين والفلاحين[٢]. وبعد يومين صدرت نتائج التحقيق وأكدت أن الاعتداء وقع على أفراد الحزب (العربي الاشتراكي) من فريق آل الحراكي والجرحى والقتلى كانوا من المتنسبين للحزب، و قد تم توقيف أحد عشر شخصاً، بينما فرّ عدد آخر من المشتركين، كما تم توقيف طالب الحراكي في خان شيخون وأحضر إلى إدلب للاستجواب ثم أطلق سراحه[٣].

تدخل الحكومة لم يحدّ من حوادث الاعتداء، وقامت جماعة من الفلاحين بمحاولة لاغتيال نجيب البرازي خصم أكرم الحوراني وهو في طريقه الى قرية سيغاتا، كما هاجم فلاحون آخرون من قرية السويداء - وهي من قرى نجيب البرازي في ريف حماه - رجال البرازي فاعتقل الدرك عدداً من الفلاحين[٤].

ظلم مغلّف بالسياسة

معالجة الحكومة لقضية تمرد الفلاحين اختلفت بين منطقة وأخرى، بحسب ما كانت تقوله جريدة (القبس) التي رأت في تأليب الفلاحين وتحريضهم على التمرد تدميراً للزراعة والاقتصاد، وقالت إنه عندما كان المعتدى عليهم في خان شيخون جماعة أكرم الحوراني أحيلت القضية إلى القضاء، أما عندما كان المعتدى عليه الإقطاعي نجيب البرازي فأحيلت القضية للتحكيم، بحسب تصريح وزير الداخلية عندما سئل عن «فتنة» الوزير السابق (أكرم الحوراني) في خان شيخون، حيث قال: إنها في يد القضاء. وأما قضية مصياف فإن هناك خلافاً بين الفلاحين والملاكين يدور حول «ملكية» خمس قرى، وإن اللجنة التي أوفدتها الحكومة درست الحالة ورفعت تقريراً حول الخلاف، والمشكلة بين الملاكين والفلاحين ستنتهي عن طريق التحكيم. وعلّق نجيب الريس بأنه:

> **«صحيح بالنسبة لقضية خان شيخون لأن ليس هناك خلاف على ملك أو قرى بين أهلها أو بين غيرهم، بل الخلاف على (العدالة الاجتماعية) و(التقدمية) التي يدافع عنها أكرم الحوراني وأعوانه الذين بثهم في خان شيخون وبعض قرى المعرة ولذلك فإن القضاء سيتولى الحكم على المعتدين، أما في مصياف فإن جواب الوزير كان غير صحيح بالنسبة لملكية القرى لأن الخلاف عليها ليس من الناحية القانونية بل هو من الناحية الاجتماعية أو من «التقدمية» على الأصح. أما من حيث القانون فإن القرى الخمس التي أثار أكرم الحوراني، بل وزير الدفاع السابق، الفتنة فيها فهي ملك لأصحابها منذ خمسين سنة وفي أيديهم جميع الوثائق والمستندات والحجج الشرعية وأحكام القضاة العقاريين التي**

تثبت بقرارات نهائية وأحكام قطعية إن هذه القرى بأراضيها وبيوتها ومراعيها وتلالها ومياهها وبيادرها هي ملك خالص لهؤلاء الملاكين، وأن ليس للفلاحين فيها لا أرض ولا بيت ولا شجرة، وأنهم عبارة عن مستأجرين لهذه الأراضي يستغلونها استغلالاً زراعياً معروفاً، ويقدمون لملاكها قسماً من المحصول بين الخمس والربع على أن يقدم الملاكون فوق الأرض بيوتاً للسكن طوال المدة التي يقيمون فيها فلاحين لهذه القرى. أما حين يخرجون باختيارهم أو يخرجهم الملاكون بعد نهاية الدورة الزراعية المتعارف عليها وعلى تقاليدها وعاداتها، فليس لهم أدنى حق في الأرض والبيوت، فيذهبون إلى قرى أخرى ويعملون عند ملاكين آخرين». وأكد أن هذا «هو الوضع القانوني والتاريخي للقرى التي سلّحها وزير الدفاع السابق، وأثارها على ملاكيها من وجهاء حماه ومصياف، وأسس فيها ومن فلاحيها حزباً لنفسه لا يلبث أن ينقلب إلى عصابات مسلحة تخلّ بالأمن، وتقطع الطرق وتنهب الجوار، وقد تعتدي على الموظفين أيضاً لأن الفتنة فيها لا تستهدف إنصاف الفلاحين من الملاكين ولكنها تستهدف أن تجعل من أكرم الحوراني في هاتيك المناطق رمزاً سياسياً للعصيان والتمرد على الدولة والملاكين». ويسخر نجيب الريس من موقف وزير الداخلية بالقول: «سبحان الله؟! كيف يتحول هؤلاء الناس، حين يأتون إلى الحكم، من محامين قانونيين متشددين متحمسين للقانون إلى وزراء كولونياليين سياسيين متساهلين، يفتون الفتاوى التي كانوا يحاربونها وهم خارج الحكم؟».

ورأى أن اللجوء إلى التحكيم يجوز حين يصعب على المحاكم إصدار حكم قطعي أو حين تكون هناك شبهات في شرعية الملكية أو لسبب إداري أو سياسي لا يستطيع القضاء أن يضع يده ويبسط سلطانه، بحيث تكون الظروف والملابسات أقوى من الدولة. أما في حالة مثل حالة مصياف وبعض قراها وفلاحيها:

«فمن العار على حكومة تحترم نفسها أن تتجاهل أحكام القضاء وسندات التمليك وتلجأ إلى التحكيم، وهي قضية من البساطة والتفاهة بحيث يحلها حاكم صلح

وشاويش مخفر في دولة يسود فيها العدل والحزم، ويتولى الوزارة فيها رجال شجعان، لأن الذين يعجزون عن تنفيذ قرارات الحكم سيكونون أعجز من تنفيذ قرارات التحكيم، لأن الحكم قضاء وعدل، والتحكيم ظلم مغلف بالسياسة... وبعد فإن حل مشكلة قرى الحمويين في مصياف.. يكمن في القضاء على فتنة وزير الدفاع أكرم الحوراني، والقضاء على هذه الفتنة إنما هو في أيدي الفلاحين الحمويين وحدهم، ومن لا يكرم نفسه لا يكرم»(٥).

مآرب ثأرية

مع أن نجيب الريس لم يكن مؤيداً للإقطاعية، بل ربما يكون من أوائل مناهضي ممارساتها المجحفة والظالمة بحق الفلاحين في العشرينيات، فإن موقفه حينها استند إلى مبادئ إنسانية وأخلاقية واجتماعية، أما في الخمسينيات فمثّل موضوع الإقطاعية معضلة سياسية والتمس خطراً كبيراً في دعوات أكرم الحوراني بخصوص ملكيات الأراضي وتنظيم عملية الإنتاج الزراعي على التركيب الاجتماعي السياسي من شأنه الإطاحة بالاستقلال، فدأب على اتهامه بافتعال الفتن واستغلال مناصبه في الحكومة لتوسيع نفوذه بين الفلاحين في ريف حماه وحلب «تحقيقاً لمآرب ثأرية شخصية». في حين يردّ الحوراني أن هدف عمله السياسي «محاربة الرجعية المتمثلة بالبرجوزاية المدينية الحاكمة وكبار الملاك والإقطاع الذين يستولون على مقدرات البلاد ويحرمون السواد الأعظم من خيراتها»، وكان يرى أن «لا سبيل للتقدم وتحرير فلسطين ما لم يتم القضاء على الرجعيين وتحرير الشعوب العربية عبر تطبيق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية». ولا يمكن نفي أن هذه الأفكار ولدت في ظرف موضوعي، كانت فيها الغالبية من العائلات الإقطاعية في سورية تتمادى في غيها وتسلطها على الفلاحين مستقوية بحماية السلطات لها سواء في العهد العثماني أو عهد الانتداب الذي استخدم سلاح «الإقطاعية» بحدّيه، ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تدعم نفوذ وتسلط الإقطاعيين، كانت أيضاً تستغل مظلومية الفلاحين لسلب ملكيات الأراضي من الملاكين السوريين في مناطق معيّنة لأهداف استعمارية وتضعها تحت تصرف بنوك دول المغرب الواقعة تحت سيطرة فرنسا. ففي عام ١٩٣٠ حذّر نجيب الريس من استغلال سلطة

الانتداب مظلومية الفلاحين الذين راحت تحرضهم على الملاكين بغية التلاعب بملكيات الأراضي واضعاف الطبقة الإقطاعية، وطالب الحكومة بإنصاف الملاكين والفلاحين وإخضاعهم للقانون، وأدان بشدة تسلط الإقطاعيين، بالوقت الذي ناهض فيه تمرد الفلاحين وعدم إيفائهم بالربع من الإنتاج الذي يترتب عليهم دفعه للمالك وفق أعراف متفق عليها، معتبراً ثورة الفلاحين على الملّاك، هي الشيوعية بعينها التي تلاحق فرنسا عناصرها في سورية وتتغاضى عن أعمال هي الشيوعية بعينها وقال: «**أصحاب الروح الشيوعية إذا وجدوا فهم خياليون بينما عصيان الفلاحين شيوعية حقيقية**».

حدث ذلك أثناء تنفيذ فلاحين عصيان آب ١٩٣٠، في قرى حماه والذي امتد إلى قرى حمص، مثل قرية البرج والطلف وبعض القرى القريبة ضد الإقطاعي عبد القادر البرازي، الذي نال من المحكمة حكماً بشرعية ملكية قريته على خلفية رفض الفلاحين مغادرتها، وأنذر ذلك العصيان ببوادر حرب أهلية بين الملاكين والفلاحين الذين كانوا يجهرون بأن سلطة الانتداب تدعم حركتهم. وشكّل العصيان خطراً اقتصادياً حقيقياً كون المنطقة التي جرى فيها تعدّ حينها المنطقة الزراعية الوحيدة في سورية، وبحسب نجيب الريس أن الاقتصاد حينها كان قائماً على:

> «**ما تحتاجه العناصر الزراعية في قراها وبواديها، فالتجارة محصورة في الفلاح الزارع والبدوي صاحب الماشية، وما عدا ذلك فغلال وسمن وصوف وغنم تصدّر إلى الخارج، ولكن في ظل الانتداب لم يبق منها إلا كباقي الوشم في ظاهر اليد**»[٦].

لذلك طالب سلطة الانتداب بالكشف عن مخططاتها في ما يخص الأراضي الزراعية، أو فض النزاعات بين الملاكين والفلاحين، وكانت وجهة نظره أن الفلاح ليس مغبوناً مادام غير مسؤول عن دفع العشر وضريبة الأرض، بينما يدفع المالك ضريبة أراض لا يستفيد منها شيئاً، ما يزيد في كلفة الإنتاج الزراعي في حين تشجع سلطة الانتداب استيراد القمح والغلال الزراعية من الخارج وبيعها بأسعار تنافس الإنتاج المحلي، حتى كادت تقضي على عملية تصدير الغوطة للأخشاب، والتي كانت بقيمة نصف مليون ليرة عثمانية ذهبية كل عام، لأن سلطة الانتداب منعت استخدامه في البناء كما منعت تصديره دون سبب مقنع[٧].

ولدى عرضه سبب العصيان في حماه عام ١٩٣٠، يكشف نجيب الريس عن دور سلطة الانتداب في تذكية النزاعات بهدف الاستيلاء على الأراضي فيقول:

«يملك الحمويون من مئات السنين قرى كثيرة في الجهة الغربية من مدينتهم، ويعمل في هذه القرى فلاحون، يعطون صاحبها ربع الحاصلات، ويأخذون هم مقابل عملهم ثلاثة أرباعها. وعلى صاحب الأرض الملاك، أن يدفع العشر وبقية الضرائب لقاء الربع الذي يأخذه. ولكن سياسة التفريق والتمزيق أرادت أن تلعب دورها، فبعد أن اتخذت من اختلاف المذاهب الدينية سبباً للتفرقة ألقت في روع الفلاح أن هذه الأرض هي أرضه، فأعلن العصيان على الملاك وامتنع عن تأدية حصته، فلجأ الملاك إلى السلطة فأعلنت حيادها وأبرز أوراق الطابو في ملكية الأرض وحكمت المحاكم له بها، ولكن لم ينفذ الحكم، وأرغم هذا الملاك على التخلي عن أرضه، وبيع قريته للفلاحين بربع قيمتها، وليت الفلاحين هم الذين اشتروا الأرض وأصبحوا أصحابها إذن لكان في الأمر بعض العزاء، ولكن تقدم المصرف العقاري التونسي ودفع من صندوقه الثمن وأفرغ الارض على اسمه واسم الفلاح على أن يؤدي الفلاح الثمن في خلال مدة معينة، وفي نهاية هذه المدة تصبح الارض ملكاً للمصرف إذا لم يؤد الفلاح المبلغ مع الفائدة.!! والسلطة تعلم أن ليس في طاقة الفلاحين تأدية الثمن ولو بعد مائة سنة، وهكذا أصبح هؤلاء أجراء ومزارعين عند المصرف التونسي! وتم استغلالهم كأدوات فقط لنزع يد الملاك عن الأرض وانتقالها الى المصرف التونسي؟! وتحرر الفلاح من نير الإقطاع الحموي وسلم عنقه لنير الإقطاع العقاري الفرنسي التونسي الجزائري المراكشي».

وكانت حركات التمرد ضد الإقطاعية تتكرر بين فترة وأخرى، بتحريض من الأطراف السياسية، ففي الفترة التي اشتدت فيها الدعوات الانفصالية منتصف عقد الثلاثينيات تمرد فلاحون في قرى غرب اللاذقية: بعرين والتاعونة وكفر كمرة وبيصاف التي يملكها الإقطاعي الحموي عارف الكيلاني وإخوته، حيث رفض الفلاحون دفع الربع من الموسم الزراعي وقاموا

بضرب وكلاء الملاكين ورجالهم. فلجأوا الى الحكومة التي تجاهلت المسألة وواصل الفلاحون تمردهم، حتى ضاع الموسم الزراعي على أصحابه، وملّ عارف الكيلاني رئيس بلدية حماه من كثرة المراجعات ثم لجأ إلى دار المندوب في دمشق يطلب إليها إنصافه. ويؤكد نجيب الريس الذي طالب بإنصاف الطرفين:

«أن القرى التي يدعي الفلاحون أنها لهم إنما هي ملك لعارف الكيلاني وإخوته بموجب سندات تمليك رسمية منذ أربعين سنة ورثوها إرثاً شرعياً عن والدهم. فإذا كان المالك الأصلي غير محق في تملكه فإن أربعين سنة في جميع قوانين الدنيا تمر على وضع اليد كافية لجعلها ملكاً ووقفاً أيضاً. وإذا كان الفلاحون على حق بعد الاحتلال منذ خمسة عشر عاماً، فلماذا لم يلجؤوا إلى المحاكم أو إلى رجال الانتداب لإنصافهم ؟ وإذا كانوا لجأوا فلماذا لم تنصفهم المحاكم أو لم ينصفهم رجال الحكم في البلاد.؟». وأضاف جازماً أن التمرد في قرى اللاذقية الغربية التي تتبع لحكومة اللاذقية هو «تمرد مدفوع إليه، وعدوى سرت إلى الفلاحين في بعرين والقرى من جيرانهم الذين تمردوا في الماضي على فريق آخر من الملاكين كآل العظم وآل الحوراني وغيرهم، والتي انتهت ببيع القرى المذكورة إلى الفلاحين الذين قبضوا قيمتها من البنك الجزائري، ورهنوها لديه، فأسباب الأمس هي أسباب اليوم، لكن المسؤولين لا يعمدون إلى الصراحة؟ ولا يقولون لعارف الكيلاني والذي هو صديق الانتداب وصديق الحكومة أن يبيع هذه القرى وأن يخرج منها، إذا كان يجوز لأحد أن يبيع ملكه إكراماً للفلاحين العاملين في أرضه، ولا يقومون بتأديب الفلاحين العصاة الذين رفضوا تأدية حصة من الموسم الزراعي» [٨].

ولذلك كان نجيب الريس يردّ تبني أكرم الحوراني لحركة الفلاحين إلى أسباب شخصية، أي انتقاماً لانتزاع الفرنسيين ملكية أراضي عائلته وضمها للدولة العلوية. وذكرت (القبس) ذلك صراحة لدى احتدام المواجهات بين الفلاحين والملاك في الخمسينيات وقالت إن «الفرنسيين عندما سلخوا بعض القرى من محافظة حماه لإلحاقها بدولة العلويين قد عوضوا على أصحابها من الملاكين، وكان من بينهم أسرة الحوراني التي كانت تملك قرية البياضية، بينما أصبح الملاك

الآن لا يستطيعون أن يذهبوا إلى قراهم بسبب الدعوة التي يبشر بها الحزب العربي الاشتراكي».

وردّ أكرم الحوراني على (القبس) بنفي تهمة الثأر الشخصي وأوضح أن الفرنسيين أجبروا عائلته على بيعها، وكان حينها تلميذاً في المدرسة، ولما انتخب نائباً عام ١٩٤٣ فاوضه غالب العظم نائب حماه، وحضّه على المطالبة بإلغاء البيع الإجباري الذي فرضه الفرنسيون على ملاكي حماه، ومن جملة اغراءاته قوله إن موسماً واحداً من مواسم هذه القرى يزيد كثيراً عما دفع ثمناً لها، كما أن الحكومة والمجلس النيابي مهيآن لإلغاء هذا البيع الإجباري، فرفض رفضاً قاطعاً، وأعلمه صراحة بأنه سيكون «خصماً عنيداً ضد أي بحث في هذا الشأن». ويشير أكرم الحوراني إلى أنه كان من جملة ما روجه الإقطاعيون وصحفهم ضده أن سبب دعوته لتحرير الفلاحين أنه موتور لأنه أصبح فقيراً.. بعدما «أصبحت حركة الفلاحين وانتشار الحزب موضوع الساعة لكثير من الصحف السورية والعربية والأجنبية التي اعتبرتها حركة شيوعية هدامة يجب القضاء عليها قبل استفحال أمرها».

تواصل التوتر بين الملاكين والفلاحين، وراح الملاكون يلزمون الفلاحين بالانسحاب من حزب (الاشتراكي العربي)، ونشر برقيات الانسحاب في الصحف.

الهوامش

(١): (القبس) ١٤/ ٦/ ١٩٥٠.

(٢): تشكلت لجنة التحقيق برئاسة النائب العام راسم الأخرس، وعضوية صلاح برمدا مفتش الداخلية، وشاكر عطايا مدير أملاك الدولة ومندوب وزارة الدفاع الوطني.

(٣): جريدة (النصر) ١٦/ ٦/ ١٩٥٠.

(٤): (القبس) في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٠.

(٥): افتتاحية (القبس) ٢٥/ ٦/ ١٩٥٠.

(٦): افتتاحية(القبس) ٢٠/ ٨/ ١٩٣٠.

(٧): افتتاحية (القبس) ٢٠/ ٨/ ١٩٣٠.

(٨): افتتاحية (القبس) ٣/ ١٠/ ١٩٣٥.

الفصل الثالث

تسيير أعمال

خلال الأزمة الوزارية قام الرئيس هاشم الأتاسي بتكليف خالد العظم مرتين بتشكيل حكومة جديدة فاعتذر، فكلف ناظم القدسي، وصرح بأنه قبل بشرط أن تكون «الوزارة مؤقتة» لتسيير الأعمال ريثما يتم إنجاز الدستور، على أن لا تبت في الشأن السياسي إلا في حالات لا يمكن تأجيلها. وأعلن تشكيل حكومته في ٥/ ٦/ ١٩٥٠ وجاءت (شعبية) في غالبيتها وفرض الجيش فوزي سلو وزيراً للدفاع الوطني[١] لتكون هذه أول مشاركة مباشرة للجيش في الحكومة، بينما كان أديب الشيشكلي نائب رئيس الأركان يهيمن على الحكم بشكل غير مباشر.

ناقشت الجمعية التأسيسية بيان الحكومة بأجواء مضطربة هيمنت عليها الخلافات الحزبية وأحداث تمرد الفلاحين. وكان على حكومة القدسي تحمّل وزر قرارات سابقتها وإنهاء عدد من الملفات العالقة لاسيما ملف القطيعة مع لبنان، حيث عقد وزير الاقتصاد اجتماعاً مع ممثلي الهيئات الاقتصادية في لبنان، وكانت «العناصر السياسية المؤثرة في شؤون الدولة اللبنانية، ترفض

الوحدة الاقتصادية لخشيتها من كلمة (الوحدة) إذ تعتبرها مهددة لاستقلال لبنان السياسي، ولكنها تقبل العودة إلى نظام المصالح المشتركة على أسس جديدة تنسق فيها الأمور الاقتصادية والجمركية تنسيقاً يشبه الوحدة بحيث يزول الفرق بين النقدين وتوحد الضرائب والرسوم المحلية ويتفق على الاستيراد والتصدير اتفاقاً تاماً» وحذّر نجيب الريس من لجوء حكومة لبنان في حالة إقرار الانفصال التام الى إعلان «بيروت مرفأ حراً» تدخله البضائع من غير رسم جمركي، ثم تشحن هذه البضائع من بيروت إلى البلد المجاور بالطرق المشروعة أو بطرق التهريب.. أي: «جعل بيروت أكبر مستودع في الشرق الأوسط للبضائع الأوروبية والأمريكية». بينما لم تضع حكومة القدسي خطة لمعالجة الوضع الاقتصادي الشاذ الذي ورثته عن سابقتها «بعد أن رفض الجانب اللبناني الوحدة واستقلّت سورية بجمارکها وشؤونها الاقتصادية استقلالاً كاملاً، وما تلاه من تصريحات متبادلة من قبل بعض المسؤولين هنا وهناك كانت تمليها أعصاب ثائرة، واتبعت أساليب حمقاء سخيفة في منع الاستيراد والتصدير بين البلدين، فكانت النتيجة أن دفع المستهلكون في البلدين أسعاراً لحاجاتهم المحلية والأجنبية ذكرتهم بأسعار الحرب الغالية وما زالوا يدفعون، واستفاد بعض الذين عندهم كميات من هذه البضائع فأثروا إثراء جديداً على حساب المستهلكين، ثم تحولت المعاملات بين سورية ولبنان إلى ما يشبه المعاملة بين بلدين متحاربين ومنع السفر إلا بإجازات محدودة ولعدد ضئيل جداً ولأسباب اضطرارية لا سبيل إلى تأجيلها، ونشط التهريب وتألفت عصابات المهربين وحددت مبالغ الرشوة عن كل سيارة أو طرد أو طن». والحكومة الجديدة التي ورثت هذا الوضع العجيب لاذت بالصمت[٣].

ارتفعت الأسعار في سورية نتيجة القطيعة الاقتصادية مع لبنان وشكلت عبئاً معيشياً خانقاً، رد البعض أسبابه إلى الحرب في كوريا والمخاوف من اشتعال حرب عالمية، إلا أن نجيب الريس كان يؤكد أن سببها السياسة الاقتصادية والقطيعة مع لبنان التي «تحولت من ضغط للتوصل إلى اتفاق ينعكس إيجاباً على الجانبين، إلى قطيعة وضغينة ونكايات بين سياسيي البلدين». وحمّل المسؤولية كاملة عن الغلاء لخالد العظم رئيس الحكومة السابقة ولحسن جبارة وزير المالية في حكومة القدسي، وقال إنه جاء نتيجة:

«الحرب التي أعلنها خالد العظم بروح السياسي العتيد، وحسن جبارة بعقلية

الجابي أو مأمور الجمرك.. على المستهلكين في طول البلاد وعرضها، لا بسبب الانفصال الجمركي عن لبنان، لأن هذا الانفصال لا يلبث أن ينقلب إلى اتفاقية ودية لو اراد الوزيران ذلك، ولكنهما حوّلا الانفصال الجمركي إلى قطيعة ونكاية وضغينة، فحرّما على السوريين استيراد أي شيء من لبنان بحجة الضغط عليه، وانهيار كيانه الاقتصادي وإفلاس تجاره.. في حين كان هذا الضغط والشر والبلاء على المستهلكين السوريين وحدهم الذين اكتووا بنار الغلاء، وكان الخير والبركة والنفع للمنتجين والبائعين، فقدم لهم خالد العظم وحسن جبارة أرباح حرب ثالثة ليجمعوها ويكدسوها من رقاب المستهلكين وعرقهم ودمهم. علماً أن في بيروت من البضائع المختلفة ما يكفي سورية ولبنان عشر سنوات وأن ليس في سورية تجار مستوردون، وإذا وجد أو سوف يوجد فقد تمر السنة والسنتان والثلاث قبل أن يستطيع هؤلاء استيراد طبق من الورق أو متر من الجوخ أو حنفية للماء... لأن أول درس فهمه حسن جبارة في الانفصال الاقتصادي هو أن يجبي خمسين بالمائة على كل فاكهة أو خضروات لبنانية من ثمنها رسماً جمركياً، وأن يعفي في الوقت نفسه كل ما يرد من فلسطين وشرق الأردن من إنتاج زراعي وصناعي، وقد يكون يهودياً مهرباً.. احتراماً لاتفاقية عتيقة وضعها الفرنسيون والإنكليز حين كانوا منتدبين. شرارة الحرب في سورية.. انطلقت من أسلوب الجابي ومأمور الجمرك، لا من مبدأ الاستقلال او الانفصال الجمركي عن لبنان» [٤].

وطنية زائفة

طالت القطيعة مع لبنان أكثر من المتوقع، فباتت عرضة للاستثمار السياسي، وأخذ دعاة مشروع الاتحاد مع العراق من النواب يطالبون بوحدة اقتصادية مع لبنان كسبيل لتحقيق جبهة قوية مع نظام الحكم في لبنان وعراق نوري السعيد ضد الوضع القائم في سورية، وكانت الأجواء في لبنان معبأة ضد الحكم في سورية. وفي جلسة البرلمان ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٠ حاول ناظم القدسي تبرير إصرار حكومته على تحقيق الوحدة الاقتصادية بأن «سورية بعد مأساة فلسطين تواجه خطرين، خطر الجهل وخطر العدوان الخارجي، وهي بحاجة إلى المال لمحاربة الجهل ولبناء

جيش، وقد تبنت سياسة اقتصادية واقعية تحفظها من المقبل الأسوأ وتوفر المال، لا سيما أن سورية تنفق ما يقرب من عشرين بالمائة من ميزانيتها على محاربة الجهل، كما تنفق ما يقارب عشرين بالمائة من ميزانيتها على تقوية الجيش.. وعلى هذا تمت دعوة لبنان إلى وحدة اقتصادية فلم تلق الدعوة ترحيباً، ولا يستطيع أحد الادعاء أن الحكومة في مفاوضاتها نهجت نهج المجافاة أو المماطلة للمماطلة، بل على العكس كانت تبرهن على سعيها إلى حل، يضمن مصالح سورية ولا يضر بمصالح لبنان». وقال «إن كل وطنية لا تهدف إلى إسعاد أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب هي وطنية زائفة»؟.

فشلت حكومة القدسي في التوصل الى حل مع لبنان، ما اعتبره نجيب الريس عجزاً، ولا ينبغي السماح للحكومة بالتنطح لقضايا أخرى أكبر، ساخراً من حزب (الشعب) المهيمن عليها، وقال:

«ما عرفت البلاد حزباً تبجحت صحفه والناطقون بلسانه بجلائل أفعاله مثل حزب الشعب، وما شهدت سورية حكومة اضطهدت الحريات في عهدها وهان الدستور في ظلها مثل حكومة حزب الشعب. أما الأدلة على ما نقول فإنها ماثلة في الصحف المحتجبة من جراء الأحكام الصادرة على أصحابها بالسجن وفي الأحكام الأخرى التي يتوالى صدورها على الصحف المعارضة الأخرى في حلب ودمشق ثم في القرارات التي يتخذها مجلس النواب في المحافظة على الدستور، الذي تعب الفطاحل والعظماء من حملة «السرتفيكا» في وضعه، وسهر «التقدميون» الليالي الطوال على صياغته».

ويضيف مستهزئاً بصحف حزب (الشعب) التي بالغت كثيراً بعرضها لنتائج وصدى زيارة رئيس الوزارة ناظم القدسي للقاهرة في ذلك الوقت مندهشاً كيف أن:

«الحكومة التي عجزت عن بناء مخفر أو تجفيف مستنقع أو حفر بئر تتبجح صحفها بدعايات وتهاويل ومبالغات حول زيارة رئيس الوزارة الى مصر.. حتى أن جريدة حزب الشعب (النذير) الحلبية خرجت بافتتاحية عن الرحلة لم يكتب مثلها عن رحلة رئيس وزراء بريطانيا».

وكانت جريدة (النذير) الحلبية لصاحبها وزير الأشغال العامة قد نشرت مقالاً عن الرحلة بعنوان ضخم: «نجاح مهمة القدسي في القاهرة قد يؤدي لإلغاء المعاهدتين المصرية والعراقية» قالت فيه: «بعد أن عرفت حكومة مصر مهمة القدسي واطلعت على مشروعه اضطرت للإبراق إلى وزير خارجيتها طالبة منه العودة إلى مصر بالسرعة الممكنة ليكون على علم بالوضع الجديد الذي يمكن أن تنقل إليه العلاقات بين البلاد العربية في حال نجاح القدسي في مهمته السياسية والقومية، كما أن نوري باشا السعيد قد فوضته الحكومة العراقية بالتوقيع على أي اتفاق أو معاهدة تتم في اجتماع رئيس الوزارة السورية». وبشرت (النذير) بأن مشروع الحكومة سيؤدي الى «توقيع معاهدة الدفاع المشترك وانسحاب الجيوش البريطانية من قنال السويس ومن العراق وبالتالي إلى إلغاء المعاهدتين المصرية والعراقية مع بريطانيا».

ويتساءل نجيب الريس:

«إذا كان رئيس الوزارة السورية قد أوتي مثل هذه العبقرية الفذة النادرة في حل مشاكل الدول العربية ويتمتع بتلك القدرة الخارقة على التوفيق بين بريطانيا من جهة، وبين العراق ومصر من جهة أخرى.. فلماذا يتطوع حفظه الله لحمل أعباء العالم ولا يهب بلاده شيئاً من هذه المواهب التي هبطت عليه بين عشية وضحاها فيلتفت بضعة أيام أو بضع ساعات إلى هذه القطيعة القائمة بين بلاده وبين أقرب جاراتها وأعز شقيقاتها، ذات الرحم والدم والقربى والشراكات الأزلية.. فيعمل على تحويلها إلى اتفاق ودي، لينهي الحرب الاقتصادية بين سورية ولبنان؟! أو ليس الأقربون أولى بالمعروف؟! فهل يعجز الرجل الذي ينجح في حل مشاكل قنال السويس ووحدة وادي النيل وجلاء الجيوش البريطانية عن مصر والعراق وإلغاء المعاهدتين مع إنكلترا عن حل مشكلة الليمون الحامض والقمح أو القطن والحلاوة الطحينية بين سورية ولبنان؟!» [٦].

الهوامش

(١): تألفت حكومة ناظم القدسي منه للرئاسة والخارجية، وشاكر العاص للاقتصاد والزراعة، وجورج شلهوب للأشغال العامة، وفرحان الجندلي للمعارف والصحة، ورشاد برمدا للداخلية، وزكي الخطيب للعدلية، وحسن جبارة للمالية وفرض الجيش فوزي سلو وزيراً للدفاع الوطني».

(٢): تعهدت حكومة ناظم القدسي في بيانها بمعالجة شؤون الساعة التي تواجهها في السياسة الخارجية بما يضمن مصلحة سورية ومصلحة البلاد العربية، وستكون الحكومة في علاقاتها مع الأقطار العربية «داعية للوئام والوفاق ووحدة الكلمة».

(٣): افتتاحية (القبس) ٩/ ٦/ ١٩٥٠.

(٤): افتتاحية(القبس) ٧/ ٧/ ١٩٥٠.

(٥): الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٠.

(٦): افتتاحية (القبس) / ٥/ ١٢/ ١٩٥٠.

دستور خطير

أنجز مشروع الدستور الجديد وطرح للمناقشة في الجمعية التأسيسية، في ١٦/ ٤/ ١٩٥٠، وكان التقدميون والاشتراكيون متفائلين بالنتائج، فقد أرادوا أن يكون رداً على المرحلة السابقة ونكبة فلسطين، حيث اتجه بأحكامه نحو إضعاف صلاحيات رئيس الدولة والسلطة التنفيذية، فأخل بمبدأ توازن السلطات لمصلحة السلطة التشريعية. وكان هذا ضعفاً مربكاً، لكن الدستور حاول توفير ضمانات للديموقراطية السياسية التي انتهكت كثيراً[1].

الأحزاب المؤتلفة (الرجعية) المتحالفة (الوطني، الجمهوري، التعاوني الاشتراكي) احتجت على الدستور الجديد ونظمت مظاهرة أمام قصر الرئاسة بالمهاجرين للمطالبة[2] بإلغاء الدستور الجديد وعودة شكري القوتلي واعتبار الدستور القديم لا يزال نافذاً بأحكامه[3]. ولدى طرح الجمعية التأسيسية مشروع الدستور على البرلمان للقراءة مرة ثانية لوضع ملاحظات خلال خمسة أيام من آب ١٩٥٠، توقّع نجيب الريس يدلي أي من النواب ملاحظة تؤثر في جوهر وروح وأهداف مشروع الدستور عند القراءة الثانية، لأن «الذين وضعوه لم يضعوه دستوراً

لشعب، بل وضعوه برنامجاً لحزب، وهم الذي يؤلفون الأكثرية في اللجنة وفي الجمعية معاً، وسيصدر الدستور وينشر رغماً عن أنف المعترضين وعن ملاحظاتهم» متهماً حزب (الشعب) بالاستيلاء على الانتخابات في ظل انقلاب سامي الحناوي الذي وضع كل قوى الدولة في خدمته، رغم اعتراض الحزب (الوطني) أكبر الأحزاب السياسية شأناً وقيمة وعدداً، كما جعل حزب (الشعب) من «برنامجه الحزبي دستوراً يفرضه على البلاد فيقلب أوضاعها التاريخية والاجتماعية والسياسية، ويفسد عليها ألفتها ووحدة عناصرها وطوائفها». وبحسب نجيب الريس أنه لم يكتف هو وحلفاؤه من الذين صاروا نواباً ووزراء في أعقاب الانقلابات بفرض دستورهم على الأمة، بل عمدوا إلى خداعها حين رشحوا أنفسهم لعضوية جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً وتنصرف، فإذا بهم لا يتورعون عن قلب جمعيتهم الموقتة إلى مجلس نيابي يدوم خمس سنين، مستهترين بإرادة هذه البلاد ومتجاهلين شعورها المكبوت وعواطفها المجروحة من نسف الأوضاع الشرعية القانونية وإلغاء دستورها وإقامة أوضاع جديدة بعيدة غريبة عن تاريخها. ووصف الدستور الجديد بأنه «انقلاب خطير مخيف في كيان الأمة والحكومة» خصوصاً ما يتعلق بالملكيات ورؤوس الأموال وإزالة الحصانة والحرمة عنها تقريباً، وفتح ثغرات بين الملاكين والفلاحين وبين العمال وأصحاب الأعمال وبين الموظفين والحكومات، ستكون مصدر قلق واضطراب وفوضى إن «لم تنقلب إلى فتن محلية وثورات اجتماعية بين الطبقات والجماعات فيذهب أمن البلاد وطمأنينتها واستقرارها ضحية لها.. في حين أنهم لو اتقوا الله وكان هذا الاستقلال غالياً عليهم، لوقفوا يوم الانقلاب الثاني موقف المتجرد الأمين على دستور أقسم عليه اليمين، وطالبوا بدعوة المجلس القديم وقيام الدستور الشرعي، ولكفوا البلاد شر الهزات التي عرضوها لها بدافع من حقدهم و أنانيتهم»[٤].

دين الدولة

تحديد دين الدولة في نص الدستور كان من أعقد المشكلات التي واجهتها حكومة خالد العظم ومن ثم ناظم القدسي لدى صياغة الدستور الجديد، لما أثاره من جدل واسع في الأوساط الدينية والشعبية المسيحية والإسلامية والحزبية، وفي جلسة صاخبة عقدتها المجالس التأسيسية في ٢٩/ ٤/ ١٩٥٠ لإيجاد مخرج للأزمة تم تشكيل لجنة من ثمانية أشخاص لم تُكشف أسماؤهم

ويمثلون جميع الكتل البرلمانية، نصفهم مسلمون ونصفهم الآخر مسيحيون، مهمتها دراسة مادة دين الدولة وإيجاد الحل المناسب لها[٥]. وجاء ذلك بعد أن خرج الجدل إلى الصحافة وبات موضوع الساعة الذي شغل الشارع السوري، إذ راح رجال الدين يوزعون عرائض على الناس للتوقيع عليها تطالب بتعيين دين الدولة الإسلام. في المقابل أصدر اتحاد خريجي الجامعات والمعاهد العليا بياناً مسهباً عرضوا فيه مبررات طلبهم طي المادة المتعلقة بدين الدولة، كما عقد في حلب المؤتمر الأول لطلاب المدارس الثانوية في سورية وأصدر بياناً بأن «سورية جمهورية عربية مستقلة ديموقراطية تحترم جميع الأديان». وورد من المغتربين السوريين في المهاجر الأميركية، على اختلاف مذاهبهم الدينية برقيات ورسائل تطالب بعدم تعيين دين الدولة في الدستور.

من جانبها، أرسلت جماعة الإخوان المسلمين وفداً لزيارة دار بطريركية الروم الكاثوليك وعقد اجتماعاً مع عدد من كبار رجال الدين المسيحيين، على اختلاف طوائفهم، وخرجوا بالاتفاق على بناء الدستور على أساس الإيمان بالله والمساواة وحسن الأخلاق، فيما نشر فارس الخوري وآخرون في الصحف دراسات مفصلة لدواعي استبعاد هذه المادة من الدستور. أما نجيب الريس فاعترض على إقحام الدين فيما لا ضرورة لإقحامه.

وفي مقالة نشرها في جريدة (القبس)، رفض نجيب الريس إقحام الدين في السياسة وقال:

«لو كانت هذه البلاد للمسلمين وحدهم، لكانوا أحراراً في فرض دينهم على أنفسهم وعلى حكوماتهم وحكامهم، ولكن البلاد ليست لنا وحدنا، بل هي لنا ولغيرنا، وخصوصاً النصارى الذين كانت لهم قبلنا والذين دخلنا عليهم وهم فيها أصحاب دولة وملك ودين».

وتوجه بسؤال للقائلين بجعل الإسلام ديناً رسمياً للدولة وفرضه فرضاً في صلب الدستور: هل تقصدون من النص مجرد النص دون التطبيق أم تقصدون النص والتطبيق معاً؟ مضيفاً:

«إذا كنتم لا تقصدون التطبيق فلماذا تضعون إذاً هذه المادة التي يثير مجرد وضعها فقط نفوس غير المسلمين في سورية وفي غيرها ويفتح علينا وعلى بلادنا باباً جديداً

من الدعاية في العالم الخارجي نحن في غنى عن فتحه.. ولا نعتقد أن أية حكومة تتألف في سورية تستطيع تطبيق أوامر الدين الإسلامي ونواهيه على رعاياها في معاملاتهم وخصوصاً في هذه الأيام التي تفرض منظمة الأمم المتحدة والعرف الدولي وإجماع الدنيا وجوب المساواة بين المواطنين نساء ورجالاً وأدياناً في كل دولة مستقلة، وسورية عضو في هذه المنظمة ومجبرة على تطبيق قوانينها».

لافتاً إلى أن الدستور القديم كان ينص على:

«أن يكون فقط دين رئيس الجمهورية الإسلام، ومع أنه نص في مكان آخر منه على أن جميع السوريين سواء أمام القانون ولا يجوز تفضيل طائفة منهم على طائفة أخرى في الوظائف العامة، فقد أقام ذلك النص الدنيا علينا وهوجمنا من اللبنانيين والمهاجرين والدول والصحف الأجنبية» مؤكداً على أن «حرمة الدين الإسلامي لا تكون بالنصوص والقوانين المفروضة، بل تكون بالتقوى والتمسك بتعاليم الدين، فلنكن متدينين أتقياء لا متعصبين أشداء، وليكن الدين مظهراً لأخلاقنا لا منفراً لإخواننا ومواطنينا».

أحدثت هذه المقالة صدى واسعاً في سورية ولبنان وأعادت نشرها صحف ومجلات لبنانية، منها (الصحافي التائه) ومجلة (الصياد)، حتى أن ظريف لبنان الملحن والإعلامي نجيب حنكش الذي تجنب دائماً مقاربة الشأن السياسي وجد نفسه يكتب تضامناً مع ما ورد في مقالة نجيب الريس التي قرأها في (الصياد) و(الصحافي التائه) متوقعاً قراءتها في معظم الصحف اللبنانية التي «تبذل كل قواها لتوطيد دعائم التآخي والتضامن ليس بين سورية ولبنان فحسب بل بين جميع البلدان العربية». وقال في مقالة نشرتها مجلة (الصياد) شباط / ١٩٥٠ بعنوان (من نجيب حنكش الى نجيب الريس) حكى فيها أنه عام ١٩٣٥ زار سورية وقابل رجالها البارزين وعلى رأسهم إبراهيم هنانو، وسألهم جميعاً رأيهم في مادة بالدستور السوري تقضي أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، فأجابوا كلهم جواباً واحداً معناه أن هذه المادة مدسوسة في الدستور من قبل المستعمرين لتفريق أبناء البلد الواحد! ولفت إلى أن العرف جرى في لبنان أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً، واتفق الجميع على ذلك، دون أن يكون هنالك نص في الدستور يقضي به..

فماذا يمنع سورية أن تحل العرف محل القانون؟.. وعبّر عن يقينه «بأن السوريين الذين جاهدوا بكل قواهم في سبيل الاستقلال وتشييد وطنهم على أسس الديموقراطية والحرية سيتابعون جهادهم حتى يقضوا على كل فكرة تعود بالبلاد إلى الوراء».

لستم وحدكم المسلمين

رداً على الأسئلة التي أثارها نجيب الريس في الأوساط الصحافية والسياسية، أصدر الشيخ مصطفى السباعي زعيم الإخوان المسلمين بياناً في ١٠/ ٢/ ١٩٥٠ حاول فيه طمأنة الداعين إلى طي مادة دين الدولة بأن المسلمين المطالبين بتعيين دين الدولة الإسلام لا يريدون انقلاباً في القوانين الحالية، وإنما يريدون التقريب بينها في التشريعات المدنية وبين نظريات الإسلام الموافقة لروح هذا العصر ولأصدق النظريات الحقوقية السائدة فيه، فإذا اتفق التشريع الإسلامي مع النظريات الحديثة أين الحرج في الأخذ به تراثاً قومياً عربياً يعتز ويفاخر به. وطالب لجنة وضع الدستور بأن تضع في صلب الدستور مادة «دين الدولة الإسلام». وقال إنه تناقش مع العلمانيين والقوميين والمسيحيين، وطمأنهم بأنهم لا يريدون بهذا النص إلغاء البرلمان وطرد ممثلي الأمة ومحو القوانين بل كل شيء سيظل على حاله، ولكن مع سمو الروح ونظافة اليد، واستقامة الأخلاق وعيش الإنسان الكريم. وعما إذا كان جعل دين الدولة الإسلام يلغي القوانين الحالية ويلزم بتنفيذ الحدود الإسلامية من قطع يد السارق وحد الزاني، قال الشيخ السباعي إن هذا قول خاطئ ولا يفكرون قطعاً بالدعوة إلى تنفيذ الحدود لأن الإسلام نظام كامل لا يظهر صلاحه إلا في مجتمع كامل، ومن كمال المجتمع، أن يشبع كل بطن، ويكتسي كل جسم، ويتعلم كل إنسان، ويكتفي كل مواطن، والإسلام قد حفّ تلك الحدود بشروط شديدة جداً، يكاد يكون من المتعذر تنفيذ الحكم منها في حادثة واحدة من بين ألف حادثة، مما يدل على أن قصد الإسلام من ذلك الإرهاب والتخويف. واستشهد بالحديث المشهور «ادرأوا الحدود بالشبهات».

وطالبت (المنار) جريدةُ الإخوان المسلمين[٦] الحزب (الوطني) بتحديد موقفه من قضية دين الدولة بجرأة وصراحة؟ مشيرة إلى وجود «شائعات تقول إن الحزب يثير الفتنة بين الصفوف

ويسعى بوجهين ولسانين». وبعد اتضاح موقف الحزب (الوطني) المعارض لتعيين دين الدولة راحت تندد به بقسوة لأنه استسلم لنظام حسني الزعيم وتعاون معه. وهو المأخذ الذي طالما أخذته الأحزاب المناوئة على الحزب (الوطني).

عاد نجيب الريس ورد على بيان مصطفى السباعي وعلى جريدة (المنار) بمقالة أحدثت دوياً كبيراً في الأوساط السورية واللبنانية تحت عنوان: «لماذا تريدون النص إذن، ما دمتم لا تنوون تطبيقه فعلاً؟ لستم أنتم الدولة ولستم وحدكم المسلمين» رافضاً دعوة السباعي باعتبار أنها قد تثير التفرقة، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى الوحدة الوطنية، وقال:

«يتضح من بيان الأستاذ الشيخ مصطفى صراحة بأنه هو ومن يقول بقوله لا يريدون سوى مجرد النص على دين الدولة فقط... من غير تطبيق ما يوجبه الإسلام من أحكام وشرائع وإقامة حدود. ونحن بصفتنا من المتدينين المسلمين ولسنا من العلمانيين الملحدين... نسأل الشيخ مصطفى... ما دمتم لا تنوون تطبيق أحكام الدين الإسلامي فلماذا تصرون إذن على وضع مادة في صلب الدستور تظل معطلة؟! ولماذا تثيرون البلاد وتوجهونها بالوفود والمضابط؟ ألمجرد وضع النص فقط لا غير؟! على أنكم يا شيخ مصطفى لستم أنتم الدولة حتى «تطمئنوا» الناس على أنكم لن تلغوا البرلمان وتطردوا ممثلي الأمة... ولستم وحدكم المسلمين حتى تعدوا منذ الآن بأنكم ستبقون كل شيء من القوانين والأنظمة الحالية مرعياً في البلاد... ثم تتعهدون عن الإسلام بأنكم لن تفكروا بالدعوة إلى تنفيذ الحدود الإسلامية، من قطع يد السارق ورجم الزاني.. لستم يا سيدي أنتم بقادرين على الوفاء بما تتعهدون به للناس وللطوائف المسيحية لأن دين الدولة إذا كان هو الإسلام فيجب على الدولة أن تنفذ أحكامه بلا هوادة ولن تستطيعوا أنتم أن تقفوا في وجه أي مسلم يطلب حسبة تنفيذ أحكام الدستور!»[٧].

كما ردت (القبس) بافتتاحية بقلم الدكتور محمد سراج على جريدة (المنار) بعنوان «الدستور ودين الدولة. جو الغرب مشبع بالدعايات ضدنا»[٨]. بالإضافة إلى نشرها في الصفحة الأولى بالمانشيت العريض رسالة بعثها إليها أحد الرجال الدمشقيين مقترحاً على لجنة الدستور أن

تتوج الدستور الجديد بآية من القرآن الكريم وأن تدخلها في المقدمة دليلاً على أن الدستور الجديد مستمد من صميم القرآن الكريم. وذيلت (القبس) الرسالة بقولها «في إثبات هذه الآية السمحة احترام وتقديس للإسلام والأديان السماوية الأخرى، ونحن نزين بها القبس شاكرين»(٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ، وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾

حرية الاعتقاد مصونة

تابعت لجنة تعيين دين الدولة حوارها مع المشايخ من رابطة العلماء الذين لم يرضوا بما اتفقت عليه اللجنة من تبنّي الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للتشريع وجعل الإسلام دين رئيس الدولة، بالإضافة إلى رفضهم النص الذي وضع في مقدمة الدستور تحقيقاً لهذا الهدف، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدستور. وبعد انتهاء المناقشة العامة لمشروع الدستور أقرت لجنة الأحزاب المشتركة ولجنة الدستور في ٢٧/ ٧/ ١٩٥٠ المادة الثالثة وتنص على أن «دين رئيس الجمهورية الإسلام والفقه الاسلامي المصدر الرئيسي للتشريع» و«حرية الاعتقاد مصونة، والدولة تحترم جميع الاديان السماوية وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها، على أن لا يخل ذلك بالنظام العام، والأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية». وأضيف إلى مقدمة الدستور الفقرة التالية: «ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومُثله العليا، ويعلن الشعب عزمه على توطيد أواصر التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والإسلامي، وبناء دولته الحديثة على أسس من الأخلاق القويمة التي جاء بها الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى مكافحة الإلحاد والتحلل الأخلاقي».

إلا أن جبهة المشايخ (رابطة العلماء) لم تقبل بذلك وانتقدت الجبهة الاشتراكية الإسلامية التي وافقت على هذه النصوص، فأصدر الشيخ مصطفى السباعي ممثل الجبهة الاشتراكية الإسلامية

بياناً طلب فيه من الرأي العام الواعي المتدين خاصة دراسة النصوص الجديدة مع تأكيده أنها «حققت وحدة الصف ودفعت عن الوطن كارثة انقسام طائفي لا يرضى به كل متدين عاقل وكل وطني مخلص». كما وافق رجال الدين المسيحي على النص، وتمكنت الجمعية التأسيسية في اجتماع ٢٩/ ٧/ ١٩٥٠ أن تحقق شبه إجماع لإقرار النص المادة الثالثة من الدستور السوري، وإقرار ما ورد في مقدمة الدستور.

معركة الاشتراكية

أثناء مناقشة مشروع الدستور في الجمعية التأسيسية أثارت الفقرة المتعلقة بتحديد ملكية الأراضي الزراعية، من المادة ثلاثين[١٠] عاصفة من الجدل، لنصها على « تعيين حد أعلى لحيازة الأراضي، سواء بطرق التملك أو التصرف والاستثمار على أن لا يكون له مفعول رجعي».

وكان الاشتراكيون بزعامة أكرم الحوراني قد هيأوا سلفاً لمعركة برلمانية حول هذه المادة ليكون لها مفعول رجعي، وضرورة نص الدستور على الإصلاح الزراعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فاصطدموا مع النواب من الملاكين والإقطاعين. وفي دفاعه عن المادة الخلافية قال أكرم الحوراني «بأن كل الأراضي التي بيعت لليهود في فلسطين كانت إقطاعيات سورية ولبنانية وفلسطينية» فأيّده مصطفى السباعي معتبراً «أن مرجع البلاء في البلاد العربية يعود إلى فقدان العدالة الاجتماعية، فالفقر كاد يكون كفراً، وقد أقر الإسلام اخذ المال من الغني لسد حاجة الفقير ولا بأس من توزيع الأراضي على الفلاحين والحجز على مبذري الثروات». أما علي بوظو النائب عن حزب (الشعب) فأشار في مداخلته إلى وجود نوعين من الإقطاعية في سورية؛ «إقطاعية متوارثة، وإقطاعية عجيبة من نوع جديد هي (إقطاعية الآلات الزراعية) فشخص يملك الآلات الزراعية يفلح ملايين الدونمات، وبعد سنين يضع يده عليها، بينما كثير من الفلاحين يعيشون عيشة الفقر والمرارة». إلا أن الإقطاعي فيضي الأتاسي النائب عن حزب (الشعب) كان يرى أن «الزمن كفيل بحل مشكلة الإقطاعية، وأن ثروات عقارية ضخمة تبددت في جيل واحد بالتوارث». فجاء رد حسني البرازي على نواب حزب الشعب بأن «المالك يقدم خدمات كثيرة للفلاحين ومصالحهم وهم يردّونها تمرداً وعنتاً ويتحكمون به تحكماً مزرياً».

أسطورة الاقطاعية

بعد تلك الجلسة انتقد نجيب الريس نواب حزب (الشعب)، وغالبيتهم من الإقطاعيين، لسيرهم على خطى أكرم الحوراني في محاربة «أسطورة الإقطاعية» وما تجره من قلاقل وتعطيل للزراعة، دون تقديم أي اقتراح مفيد بشأنها بل هاجموا الملاكين في أشخاصهم، و رددوا أسطورة الإقطاعية والملكيات الكبيرة، وتباكوا على الفلاحين. وقال:

«إذا كنا ألفنا من أكرم الحوراني مهاجمة الإقطاعيين في حماه والمعرة، وإثارة الفلاحين على الملاكين، وتعطيل الزراعة في أخصب مناطق البلاد ليكسب عطف الفلاحين ولو خربت القرى وجاع الفلاحون، فكيف يجوز لنائب مثل علي بوظو وهو من أعضاء حزب الشعب أن يهاجم مزارعي الجزيرة ويصمهم بأنهم يمثلون إقطاعية الآلات الزراعية، فيستغلون الأرض بلا حساب، ويجنون منها الثروات الطائلة؟!فهل غار من زميله الحوراني الذي عطل الزراعة في بعض قرى حماه والمعرة فأراد أن يعطل الزراعة في الجزيرة! على أن أكرم الحوراني إذا هاجم الملاكين في حماه والمعرة، فإنه يربح أصوات الفلاحين ويضمّهم إلى حزبه، ولكن إذا هاجم علي بوظو أصحاب الآلات الزراعية في الجزيرة فهل يطمح أن يربح أصوات «الشوفرية» هناك؟! فليس في الجزيرة فلاحون وعمال، بل فيها فقط عدد محدود من المزارعين استغلوا الأرض بالآلات الزراعية فحولوا بإقدامهم ومغامراتهم تلك المراعي والمستنقعات إلى حقول تفيض بالخير والبركة والإنتاج وتعطي البلاد أكبر ثروة للتصدير وتدر على خزينة الدولة أضخم رقم من الضرائب فهل هؤلاء يستحقون الهجوم من بعض النواب بدلاً من الثناء والتشجيع؟! أترى ماذا تكون الجزيرة لولا (إقطاعية) الآلات الزراعية، فهل تكون أكثر من مراع وفياف وقفار وقبائل تغزو بعضها بعضاً؟!».

وأعرب نجيب الريس عن سخريته من نواب مجلس (الشعب) «المفتونين بالشعبية واصطيادها» لنظرهم إلى مزارعي الجزيرة نظرة الإقطاعية حين يرون إنتاجهم في موسم خصب، وسألهم ماذا لو أصابتهم سنة ماحلة لم يحصدوا فيها زرعهم؟! فأين تصبح الآلات الزراعية وإقطاعيتها؟!

فهل يطلب لهم علي بوظو الإعانة والقروض من الدولة؟!. وسألهم اتقاء الله فقد «عطلتم الزراعة في حماه فلا تعطلوها في الجزيرة».

وأدان نجيب الريس دعوات أكرم الحوراني والشيوعيين «لأنهم لا يتقنون إلا الهدم ويعجزون عن البناء والإنشاء» فعطلوا مرافق البلاد وأضعفوا حيويتها وإنتاجها من أجل «اصطياد الشعبية الانتخابية على حساب كل شيء» فهم يمزقون وحدة الأمة ويقسمونها، حتى يستغلوا الفوارق الاجتماعية ويذكوا عاطفة الكره والحقد في نفوس العمال والفلاحين باسم التقدمية وباسم الشيوعية.

«لقد أصبحوا يردّدون كلمات الإقطاعية والرأسمالية والملكيات الكبيرة في أحاديثهم وخطبهم، ويهاجمون الملاكين من المزارعين ليربحوا أصواتهم وانضمامهم إلى أحزابهم فقط. ويتجاهلون ما يجنونه على الفلاحين في الدرجة الأولى من قتل العمل في نفوسهم وتحويلهم عن الكسب الحلال إلى الكسل والبطالة والفتن، وإفسادهم في السياسة والحزبية، كما يتناسون جنايتهم في الدرجة الثانية على الزراعة والإنتاج وتعطيل الأرض وإغراق الفلاحين والملاكين في غمار الخلافات والعداوات».

«فهم يلوحون دائماً وأبداً بأسطورة الإقطاعية والملكيات الكبيرة مع أنهم يعلمون بأن الفلاحين عاجزون عن استغلال الأرض لو تخلى عنها أصحابها الذين كانوا وما برحوا يستدينون الأموال بفاحش الربا ليقدموا إلى الفلاحين وسائل الإنتاج من البذار إلى الحيوانات إلى أجور الحصاد في بعض القرى، وليأخذوا نصيبهم من هذه الشركة وهو لا يتجاوز ربع المحصول مقابل الثلاثة الأرباع الباقية التي يأخذها الفلاح لقاء عمله. كما أن الدولة أعجز عن استغلال الأرض لو تخلى عنها ملاكوها، فهي لن تقدم إلى الفلاحين أية معونه أو قرض.. وعندئذ تكون النتيجة: أرض عاطلة عن الإنتاج وفلاحون عاطلون عن العمل وملاكون يتركون قراهم بوراً يرتع فيها هؤلاء «التقدميون» «الاشتراكيون» مثل أكرم الحوراني ومَن لفّ لفه من النواب، فلا يجدون فيها غير جياع لا يملكون إلا أصواتهم بعد أن أفقدوهم مؤونتهم وطعامهم في سبيل مبادئهم»[١١].

أخفق الاشتراكيون في معركة الدستور في ما يخص موضوع تحديد الملكية والإقطاع، إذ صوتت الأكثرية بجانب تعطيل فقرة تحديد الملكية لتبقى مادة عامة بدون مفعول رجعي، في الوقت الذي أقرت فيه فقرة تتعلق بوضع قانون لحماية الفلاح، كما أقرت فقرة توزيع أملاك الدولة.

ووصفت جريدة (النصر) الجدل الذي شهدته الجمعية التأسيسية بـ«معركة الاشتراكية الطاحنة» وقالت إنها «كانت بين الاشتراكية والإقطاعية بين الشبان ذوي الثلاثين والرجال ذوي الخمسين على الأوضح. الشبان التقدميون لم يقصروا، فقد افرغوا جعبتهم لكن الإقطاعية استماتت واستقتلت واستيأست فكانت النتيجة كما هو معروف، وظلت الملكيات الواسعة في سلام، وتركت الإقطاعية للزمن يقضي عليها عن طريق التوارث، ومهما كانت النتيجة فإن الدولة تستطيع أن تحقق شيئاً من الاشتراكية في الريف وترفع مستوى الفلاح السوري إذا وزعت الأراضي الأميرية عليه وجعلته مالكاً للأرض التي يسكب فيها من عرقه ودمه».

قنبلة البرلمان

طوال فترة مناقشة الدستور كانت المعارك الصحافية محتدمة بين (الوطني) و(الشعب) والتي اشتدت بعد محاولة منع الحكومة الحزب (الوطني) من إحياء ذكرى رحيل سعد الله الجابري، وقبلها ذكرى شهداء ٢٩ أيار، إلا أن ما فجر الأزمة بينهما، خطاب لرشدي الكيخيا زعيم حزب (الشعب) أمام الجمعية التأسيسية في ٢٩/ ٦/ ١٩٥٠ حمّل فيه الحزب (الوطني) مسؤولية عدم الوقوف في وجه انقلاب حسني الزعيم، بينما امتنع هو عن التعاون رغم ما بذله الزعيم له ولحزبه من المغريات، وقال إنه شخصياً وكثيرين من رفاقه الشعبيين رفضوا العمل معه لاعتقادهم بشكل جازم بأن «هذه البلاد التي تتمشى على قواعد الديموقراطية الدستورية، لا يجوز لفرد من أفرادها أن يقوم بعمل من شأنه أن يشل الحياة النيابية الدستورية مهما بلغ من أسوائها». وكشف أنه في الاجتماع الأول الذي دعا إليه الزعيم، كان في عداد القائلين: «لا يجوز لنا أن نساهم في ذلك الدور لأن العمل الذي تم لا يتفق مع الدستور الذي أقسمنا اليمين عليه». ثم غادر ورفاقه إلى حلب وتعرضوا للملاحقات والاضطهاد، ولم يفتّ ذلك في عضدهم، بينما الحزب (الوطني) «تنكر» للحكم الوطني وتعاون مع الانقلاب «ضد الدستور وضد الرئيس الأول

وضد المجلس النيابي». وعندما دعا حسني الزعيم الشعب بكامله لينتخبه رئيساً للجمهورية وأن يفوض أيضاً بوضع الدستور، وجد من يدفع المال ويسارع إلى انتخابه وهم ذاتهم اليوم يقولون إن «الوضع غير شرعي!! ويشنون هجمات متتالية على الجمعية التأسيسية» ويطالبون بعودة الدستور الذي صوتت الأمة ضده بمن فيهم الذين يقولون أنه لايزال قائماً.

وعن الانقلاب الثاني الذي جرى «لإعادة الأوضاع الشرعية إلى البلاد» قال الكيخيا أنه قبيل الاجتماع مع رجال الانقلاب اتصل ببعض أعضاء الحزب الوطني ومنهم نبيه العظمة، وسأله عن الخطة التي يجب أن تتبع، وأن حزب (الشعب) يريد أن يشترك جميع رجالات الأمة لإعادة الحياة النيابية الدستورية الى البلاد. فكان رده أن من المستحسن تشكيل حكومة ائتلافية تدعو البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً. وفي الاجتماع الذي بحث تشكيل الحكومة دعي حينذاك نبيه العظمة وأخوه عادل العظمة إلى الاجتماع. وبعد التداول لساعات طويلة أبى نبيه العظمة أن يشترك في الحكومة وانتدب أخاه عادل ليشترك بالنيابة عنه. واعترف الكيخيا بوقوع بعض الأخطاء في قانون الانتخابات. وفي اجتماعات التحضير للانتخابات اعترض الحزب (الوطني) على عدم تقديم الحكومة القائمة ضمانات لتكون الانتخابات حرة، فعرض الكيخيا انسحاب حزب (الشعب) من وزارة الداخلية على أن يتسلمها شخص حيادي يتفق عليه الجميع، لتكون الانتخابات عامة، وليناك الدستور الجديد رضا جميع الفئات، كما تعهد كزعيم للحزب بعدم الترشح لأي منصب في الدولة مستقبلاً، لكن الحزب (الوطني) لم يقتنع بتلك الضمانات، وبدا أن «الخلاف على الكراسي لا على شيء اخر». وختم رشدي الكيخيا خطابه باتهام غير مباشر للحزب الوطني بإلقاء قنبلة على البرلمان وقال: «إذا كان القصد منها دار المجلس النيابي يكون إلقاؤها جريمة شنعاء لا يجوز السكوت عنها».

رد صبري العسلي على الكيخيا [١٢] في الجلسة ذاتها نافياً أن يكون موقف نواب الحزب (الوطني) يدل على أنهم خالفوا الدستور بموقفهم من الانقلاب الأول. أما رفض الكيخيا التعاون مع الزعيم فقد يكون صحيحاً ولكن بينه وبين نفسه، لأن موقف حزب (الشعب) لم يكن كذلك، فغالبية الوزراء الذين شاركوا في تلك الحكومة كانت من حزب (الشعب)، وقال: «الظروف

لا تسمح بكشف كل الحقائق» إلا أنه كشف عن سبب قبوله المشاركة في وضع الدستور بعهد الزعيم وأنه كان «ستراً لعمل اتفق عليه مع المسؤولين في العراق وهو تأليف حكومة مؤقتة تحريرية يساعدها العراق على الخلاص من حسني الزعيم، وقد أرسل (الوطني) من يبلغ حزب (الشعب) بما يجري لكنه ذهب ولم يأت بجواب». وفي الانقلاب الثاني دعي حزب (الشعب) وحده للاجتماع الأول يوم مقتل حسني الزعيم. أما نبيه العظمة فلم يكن في الحزب (الوطني) لأنه كان أنهى حياته السياسية، وقد وجه حزب (الشعب) انقلاب الحناوي وجهة خاصة لصالحة الخاص، أما الانتخابات «فقد شهد اثنان من أعضاء الحكومة حينها، وهما أكرم الحوراني وميشيل عفلق، بأن الانتخابات كانت مزورة».

شجاعة الاستنكاف

ترددت أصداء تلك الجلسة في صحافة حزب (الشعب)، في مقدمتها جريدة (النذير) الحلبية، وصحافة الحزب (الوطني)، (الفيحاء) و(القبس)، في حرب شعواء كتب فيها نجيب الريس عدة مقالات شبّه فيها عهد حزب (الشعب) بعهد بهيج الخطيب رئيس الشرطة أيام الانتداب، وعدو الوطنيين، وعدّ ما قاله الكيخيا أمام الجمعية التأسيسية دليلاً على فقدانه الاتزان واستغلال موقعه للطعن بالحزب (الوطني) وقال:

«بعد تعريض رشدي الكيخيا بالحزب الوطني بصدد إلقاء القنبلة.. ادركنا أن هناك حملة مدبرة على الحزب الوطني لتقديمه قربانا لحزب الشعب الذي أخذ يفقد في الحكم ما ربحه في المعارضة... فاتخذوا قنبلة ألقاها فوضوي أو شيوعي على حديقة البرلمان سبباً مبرراً لتقديم الحزب الوطني قرباناً لحكمهم الفاشل وزلفى للذين منحوهم هذا الحكم كما اتخذ أدولف هتلر من القنبلة التي أحرق بها الراخشتاغ ذريعة للقضاء على خصومه من غير النازيين، ولكن شتان بين أولئك الجبابرة في ألمانيا وبين هؤلاء الدمى الأقزام في سورية».

ووجد أن التشبيه يكون أقرب إذا قارن هذا النوع الجديد من التزوير والافتراء في عهد حكومة حزب (الشعب) بالذي كان ينصبّ على الكتلة الوطنية في عهد الانتداب أيام المسيو بيو وكويتو

وفوكنو، فقد كان بهيج الخطيب يستغل كل جناية أو حادثة تقع في البلاد ليتّهم بها الوطنيين ويحرّض الفرنسيين عليهم.

ولم يجد نجيب الريس أي وجه حق أو خلق يسمح لرئيس الجمعية التأسيسية بأن يعرض بحزب له في المجلس نواب مهما كان عددهم، عدا عن كونه إخلالاً بالحياد المفروض في رئيس كل مجلس في الدنيا، وخرقاً لحرمة الرئاسة ومساً بنزاهتها. إلا أن رشدي الكيخيا هو رئيس لحزب الشعب في كل مكان ما عدا قاعة البرلمان.

و«رئيس المجلس الذي يفقد حياده واتزانه وتسيطر عليه الحزبية المتعصبة الضيقة من فوق سدة الرئاسة، لم يعد أهلاً لهذا المنصب.. فهو انفضح عند أول تجربة وضعته على المحك. وهذا شيء يسيء إلى البلد أكثر ما يسيء إلى الحزب الوطني لأن هذا الحزب الذي حمل عداء فرنسا وخصومة حكوماتها وأحزابها وتزويرهم خمساً وعشرين سنة، لا يبالي بخصومة حزب مثل حزب الشعب وعداوة حكومة مثل حكومة ناظم القدسي».

ورداً على انتقاد الكيخيا موقف الحزب (الوطني) من انقلاب حسني الزعيم قال نجيب الريس إنه:

«لم يكن أكثر من تكرار لكل ما نشرته جريدة (النذير) طوال عشرة أشهر عن ذلك العهد، الذي كان حزب الشعب من أوله إلى آخره بين متعاون مع حسني الزعيم في لجنة الدستور وغيرها أو بين جبان قبع في بيته فلم يجرؤ أن يقول له في وجهه كلمة الحق. وإن كل شجاعة السيد الكيخيا يومئذ لم تكن أكثر من أنه استنكف.. ثم أحل أعضاء حزبه من حزبيتهم وسمح لهم أن يتعاونوا مع الزعيم.. إذا أحبوا على مسؤوليتهم، وما عدا ذلك فقد قبع في بيته وأغلق بابه»[١٣]. وفي افتتاحية أخرى وصف نجيب الريس حزب (الشعب) بأنه سيبقى أصغر من الحرية وأضعف من الصحافة وقال: «تباكوا على الحرية معارضين وما خجلوا أن يئدوها بأيديهم حاكمين.. لقد جاء جماعة حزب الشعب بفضل تلك السياسة الحرة النبيلة

- ويقصد الحكم الوطني - نواباً إلى المجلس، يهدمون في ظل تلك الحرية أساس الاستقلال والاستقرار والدولة» (١٤). ثم أتبع تلك الافتتاحية بأخرى رد فيها على ما ساقه حزب (الشعب) عن تعاون الحزب (الوطني) مع انقلاب الزعيم بعنوان «التعاون مع الزعيم رذيلة ومع سامي الحناوي فضيلة ؟ أيكم صرخ في وجه الزعيم صرخة الحق؟» وسأل فيها بشكل مباشر رشدي الكيخيا: «إذا كان التعاون مع حسني الزعيم رذيلة لأنه فعل كذا وكيت....فهل التعاون مع سامي الحناوي فضيلة حتى تفاخر به أنت وحزبك وأنصارك وجرائدك؟ لا يا سيدي رئيس حزب (الشعب)، الذي اتخذت من رئاسة الجمعية التأسيسية معتصماً لاتهامك الحزب (الوطني) برذيلة التعاون مع حسني الزعيم. إنك تعاونت مع رجل مثل حسني الزعيم بانقلابه واعتدائه على الدستور وعلى حق المجلس وعلى حق الأمة...»(١٥).

تعطيل الحريات

حاول أكرم الحوراني انتهاز مناسبة افتتاح مكتب لحزبه (العربي الاشتراكي) في دمشق، لإقامة مهرجان خطابي للرد فيه على حملات نجيب الريس والأحزاب المؤتلفة، واستعراض قوة حزبه في دمشق، إلا أن وزارة الداخلية أصدرت قراراً بمنع الاحتفالات السياسية بعد إلقاء قنبلة على البرلمان في تموز ١٩٥٠ متهمة الحزب (الوطني) بإلقائها. تلاها حوادث مماثلة، فاشتدت الحرب الصحافية على نحو غير مسبوق، لاسيما التي تشنها (القبس) ولم يعد لدى الحكومة (الشعبية) من سلاح لمواجهتها سوى تعطيلها بموجب المرسوم رقم (١٣٦٨) تاريخ ٢١ آب ١٩٥٠، مع طلب إقامة دعوى عليها بتهمة الطعن بالجمعية التأسيسية وتناول هيبة الدولة(١٦). بالإضافة إلى عدة دعاوى رفعها أكرم الحوراني على نجيب الريس وسعيد التلاوي صاحب جريدة (الفيحاء) وكسب حكماً بتعطيل صحيفتها.

أستمرت محاكمات نجيب الريس طيلة عام كامل كانت فيه (القبس) تحت التهديد بالإلغاء بحسب قانون المطبوعات، الذي ينص على أنه في حال صدور خمسة أحكام في عام واحد يلغى ترخيص الصحيفة، ويوم صدور مرسوم التعطيل كان نجيب الريس منخرطاً

بهجومه على حزب (الشعب)، ونشر في اليوم ذاته أي في ٢١ /٨/ ١٩٥٠ افتتاحية بعنوان «**الحريات في دولة حزب الشعب - يهددون التجار بوضع الأغلال في أيديهم**» أشار فيها إلى تعرض التجار لتهديد من قبل معاون مدير الشرطة إذا عمدوا إلى الإضراب، بفتح المتاجر والمخازن بالقوة وبيع البضائع بأسعار زهيدة، مع احتمال اعتقالهم وإرسالهم إلى السجون، مستغرباً أن يجري ذلك في «**عهد حزب الشعب الذي قضى في المعارضة عدة سنوات، كان خلالها يحرض جميع فئات الشعب، ويدعو إلى الإضراب وأعمال الشغب**». غير أن تعطيل (القبس) لم يدم طويلاً وعاد نجيب الريس إلى شن حملاته العنيفة على حزب (الشعب) والحكومة وأكرم الحوراني.

إقرار الدستور

بعد إقرار الدستور، في ٢/ ٩/ ١٩٥٠ أذاع الجيش بلاغاً وقعه الزعيم أنور بنود رئيس أركان الجيش السوري في ١٠ أيلول ١٩٥٠ أعلن فيه أن رسالة الجيش السوري ستقتصر على «**الدفاع عن حياض الوطن في ظل الدستور والقوانين، وأنه أداة صالحة لكل حكومة منبثقة عن السلطة التشريعية الممثلة للأمة**»(١٧).

فور إبرام الدستور انتهت مهمة الجمعية التأسيسية وبات لابد من حلّها، وإجراء انتخابات جديدة، إلا أن الأكثرية المجلسية، أصدرت قراراً في٤/ ٩/ ١٩٥٠ بتحويلها إلى مجلس نيابي، ولمدة أربع سنوات، وسط معارضة شديدة من أحزاب العربي الاشتراكي و البعث والوطني والجمهوري والتعاوني الاشتراكي، حتى أن أكرم الحوراني قدم استقالته احتجاجاً.

في اليوم التالي انتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية. ثم تم تكليف ناظم القدسي بتشكيل حكومة جديدة أعلن عنها في ٩/ ٩/ ١٩٥٠ وجاءت (شعبية) على غرار سابقتها بعد أن أخرج منها الشيخ معروف الدواليبي(١٨). قوبلت الحكومة الجديدة بعدم ارتياح وغاب عن جلسة منح الثقة نواب الكتلة الجمهورية والحزب العربي الاشتراكي وبعض المستقلين. وتركزت انتقادات النواب حول استبعاد العناصر القوية من حزب (الشعب) وعدم ملاحظة البيان الوزاري لقضايا جوهرية داخلية وخارجية وتعمّد حذف قضية فلسطين(١٩).

محرقة الحكم

وفي دفاعه عن حكومة القدسي الثانية، هاجم النائب الحلبي من حزب (الشعب) المحامي عبد الوهاب حومد الأحزاب الائتلافية المعارضة ونَعَتَ رجالها بأنهم أصبحوا «معاول هدم في جسم الأمة الجريح» طالباً تضافر الجهود لمواجهتهم، وإلا فإنهم «يخدمون مصالح المستعمرين بإثارتهم الفتن والفوضى في البلاد».. وبرر استبعاد الشعبيين الأقوياء من حكومة القدسي باعتبارات تقررها مصلحة الحزب.

استاء نجيب الريس من وسم الوطنيين بخدمة مصالح المستعمرين وقال إن على عبد الوهاب حومد:

«أن يخجل من قوله لأن المعارضين الذين يعنيهم هم الذين قاتلوا المستعمرين يوم كان هو وجماعته من حزب الشعب بين جبان عن قتالهم أو حتى عن معارضتهم، وبين مُوال لهم أو متعاون معهم» مستعرضاً مسيرة حزب (الشعب) منذ تسلمه الحكم بتهكم: «سبحان الله! ما أعجب تقلبات الأيام التي جعلت جماعة حزب الشعب يدعون إلى البناء، ويعيبون على خصومهم موقفهم السلبي، ويسمونهم (هدامين) لأنهم معارضون لهذا الحكم، وحزب الشعب كان أول وآخر من اعتنق سياسة الهدم في أيام الصراع بين الحكومات الوطنية وسلطات المستعمرين قبل الجلاء وبعده، ثم استمر في تلك الخطة حتى إبان حرب فلسطين، حيث لم يتورع عن أن يثير الشارع ويجند الغوغاء لمحاربة الحكومة التي كان جيشها يرابط في الجبهة، فأشعل الفتن، وقاد المظاهرات في حلب ودمشق وحمص حماه حتى اضطرت قيادة الجيش السوري يومئذ أن تنقل قطعات من الجيش من جبهة القتال إلى شوارع المدن لتطفئ الفتنة التي أثارها حزب الشعب».

ووصف طرح حومد عن الاعتبارات الحزبية في تشكيل الوزارة بأنه:

«عبث بعقول الناس واستهتار بمصالح البلاد، لأن الشعب ومصالحه ليس مزرعة لحزب الشعب حتى يمرن فيها العاجزين والمستضعفين من أعضائه والمفروض أن

يكون في حزب الأكثرية رجال يليقون بمناصب الوزارة، أما إذا كان هذا الحزب فقيراً في كفاءاته فليتخلّ عن الحكم لغيره من الأغنياء في هذه الكفاءات»[٢٠].

مباركة الجيش

رغم ضعف حكومة القدسي أعلن الجيش تأييدها وقام وفد عسكري [٢١] بزيارة ناظم القدسي لتهنئته. إلا أن هذا الدعم لم يجعل منها حكومة قوية بل العكس زاد في ضعفها إذ أكد تدخل الجيش المباشر في السياسة، الا أن ناظم القدسي حاول تبرير ضعف حكومته بوجود قوانين نافذة تخالف نص وروح الدستور، وأنه «ما لم تعدَّل القوانين سيبقى الدستور نصاً بلا روح». لكن نجيب الريس قال إن تبرير رئيس الوزارة كان سيكون مقنعاً لو أن «أزمة» الدستور كانت فقط أزمة قوانين و لو كان الأمر كذلك لوافق رئيس الوزارة و لهنأه على حكمته، إلا أن القدسي يعرف أكثر من غيره أن:

«الدستور لا يخالف بفعل القوانين النافذة، وإنما يخالف بقوة الأفعال النافذة... ولو كان شجاعاً لطالب نفسه قبل كل إنسان وطالب أعضاء حزبه من وزراء ونواب أن يحترموا الدستور الذي وضعوه وأقسموا اليمين على تقديسه، ولكن حب الدستور وحب الحكم لا يجتمعان في صعيد واحد... ففي اليوم الذي تتحرر فيه الأخلاق القويمة من الضعف أمام الكرسي وتغضب الوطنية الصحيحة على هذا العبث بمقدرات الوطن ومصالح الدولة، في ذلك اليوم بالذات يستطيع رئيس الوزارة أن ينشر حكمه ومواعظه. أما اليوم فيا ليته سكت عن حديث الدستور كما سكت عن حديث فلسطين لأن الكلام فيهما لا يفيد»[٢٢].

انتهاك الدستور

أمضى نجيب الريس عام ١٩٥٠ معظم أوقاته متنقلاً بين المحاكم، ويذكر أن يوم ٢٩ تشرين الثاني صرف ساعاته بين محكمة الجزاء ومحكمة الاستئناف، فأمضى في الأولى عدة ساعات بين مختلف المتداعين وأصنافهم وأنواعهم وأنواع جرائمهم، ثم عاد إلى مكتبه في (القبس)

ليكتب مقاله الافتتاحي ليعود بعدها إلى المحكمة الثانية، و بعد يومين أمضى وقتاً مماثلاً في محكمة البداية ومحكمة الاستئناف، حيث كان يحاكم في ثلاث دعاوى رفعت ضده، برّئ منها بداية فاستأنفت النيابة قرار البراءة، والقضية الثانية حكم بها عشرة أيام بالسجن من أجل خبرين محليين حول الحشيش والأحذية، والقضية الثالثة حكم بها شهراً بالسجن وشهراً بتعطيل الجريدة من أجل مقالة «سكارى الحكم» التي رد فيها على خطاب رشدي الكيخيا في الجمعية التأسيسية. وتخوف نجيب الريس من الأحكام الثلاثة إذا غدت قطعية، خصوصاً أنه الى جانب تلك الدعاوى تراكمت دعاوى أخرى كان القضاء ينظر فيها على خلفية مهاجمته الحكومة لمنعها الحزب (الوطني) من إحياء عيد الجلاء وذكرى رحيل سعد الله الجابري ورده عل الاتهامات بإلقاء قنبلة على البرلمان وغيرها من مسائل كثيرة جعلت خصوم نجيب الريس من وزراء ونواب يلاحقونه في القضاء ويضيّقون الخناق على جريدته، فبحسب قانون المطبوعات، يلغى ترخيص الجريدة في حال صدور خمسة أحكام في عام واحد بحق صاحبها. ويتأسف نجيب الريس على عدم انتباهه هو وزملائه الصحافيين الى هذه المادة الخطرة في قانون المطبوعات، مع أنهم تضامنوا وفرضوا تعديلات على مواد كثيرة كانت قاسية ومرهقة عندما طرح للنقاش قبل إقراره، إذ لم يخطر لأحد منهم أن «**حكومة قد تأتي فتعمل الصحافة المعارضة شغلها الشاغل، وتطاردها هذه المطاردة المثيرة التي لم يسبق لحكومة من الحكومات لا في العهد العثماني ولا الفرنسي أن جازت لنفسها ما تجيزه حكومة حزب الشعب لنفسها**». وهذا ما فعلته حكومة ناظم القدسي (الشعبية) لخنق صحافة المعارضة، رغم مخالفتها الدستور. وشددت الخناق بأكبر عدد من الدعاوى على جريدة (القبس) وصاحبها الذي عرف السجن والتعطيل في عهدين، عهد فرنسا وعهد حزب الشعب.. لكنه لم يسمع لا هو ولا أي أحد في الدنيا أن «**دولة تضع دستوراً جديداً في عام ١٩٥٠، فتصدر قانوناً استثنائياً يقضي بتعطيل كل جريدة وبسجن صاحبها إذا ناقش الجمعية التي تضع الدستور في حق وضعه**». فقد منعت حكومات حزب (الشعب) الحزب الوطني أن يحتفل بعيد الجلاء، وهو أعظم وأقدس عيد وطني بالنسبة لتاريخ سورية وجهادها، بينما لم تمنع فرنسا طوال خمس وعشرين سنة الاحتفال بذكرى ٨ آذار وهو ذكرى استقلال سورية الأول، أما يوم ذكرى فقيد الوطن سعد الله الجابري، فقد حشدت هذه الحكومة كل قوى

الدولة في حلب، لتحول دون إقامة الحفلة في مكان عام، وذكّر نجيب الريس الذين عرفوا تاريخ (القبس): «**أن قوانين فرنسا كانت أقسى من قوانين حزب الشعب، ورغم ذلك فقد نمت القبس وأينعت في ظل التعطيل والسجون**»(٢٤).

وأخذ على الحكومة مخالفتها الدستور وانتهاك حرمته، ومعاملة المجرمين معاملة أفضل بكثير من معاملتها الصحافيين، حيث تحاكم الصحافة محاكمة استثنائية يمنعها الدستور الجديد الذي نصت مواده بوضوح على «**مساواة المواطنين أمام القانون، في الحقوق والواجبات وفي تكافؤ الفرص لهم جميعاً في الكرامة والمنزلة الاجتماعية**» لافتاً إلى أن الصحافيين لا يتمتعون بالفرص القانونية أمام المحاكم كما يتمتع بها اللصوص والقتلة وقطّاع الطرق ومهربو الحشيش والأفيون!! فمع أن المحاكم لا غبار عليها، فإن الأصول التي تطبق على الصحافيين، أمامها غير الأصول التي تطبق على المجرمين العاديين، فهي تخل بالمساواة التي نص عليها الدستور لجميع المواطنين، كما أن قانون المطبوعات يفرض على الصحافيين أن يحاكموا على درجتين فقط بداية واستئنافاً إذا كانت الدعوى جنحة، وعلى درجة واحدة فقط إذا جناية، بينما القوانين كلها تسمح للمجرمين العاديين أن يحاكموا بالجنح أمام البداية والاستئناف وأن يميزوا أحكام الاستئناف، كما أن لهم الحق، إذا كانت دعاويهم جناية وحكموا، أن يميزوا أحكامها. كذلك مُنحت فرص أخرى للمجرمين العاديين حرم منها الصحافيون، إذ فرض عليهم تقديم الدفاع في مهلة ضيقة ومحددة جداً وأن يصدر قرار المحكمة في مهلة محددة وضيقة أيضاً، في حين أن الدعاوى العادية والمجرمين العاديين يتمتعون بالمدد والمهل بلا تحديد تقريباً.. أيضاً سمح للصحافي توكيل محامين اثنين فقط، بينما أبيح لأي مجرم عادي توكيل مائة محام إذا شاء. وكذلك يمكن لمن يقيم الدعوى على الصحافيين من أكبر وزير إلى أصغر صعلوك أن يوكل عنه عشرات المحامين!!. وأكثر ما استغربه نجيب الريس في فقدان المساواة أمام المحاكم هو:

«**أن توحيد الدعوى مفروض على المتهمين العاديين فلا تنظر قضاياهم كل قضية على حدة، وفي جلسة خاصة، بل إنها توحد كلها وينظر فيها باعتبارها دعوى واحدة، ويصدر بها قرار واحد وتنفذ فيها عقوبة واحدة. أما الصحافيون ففي**

كل مقالة أو خبر دعوى، فلا يكاد يمثل أمام المحكمة في هذه الدعوى حتى تقام عليه دعوى ثانية فلا توحَّد مع الأولى، بل تفرق عنها وتنظر في جلسة خاصة، فإذا أقيمت ثالثة كان لها أيضاً جلسة خاصة، والرابعة والخامسة والعاشرة... والحكمة في هذا التفريق المفروض على الصحافيين في الدعاوى والمحاكمة والأحكام هي تسجيل خمسة أحكام في سنة واحدة حتى يلغى امتياز الجريدة. فهل سمع أحد في الدنيا بمثل هذا النوع من القضاء»!!

ظلم ذوي القربى

ومع اشتداد التضييق على (القبس) نهاية تشرين الثاني عتب نجيب الريس على الصحافيين الذين:

«يمرون بمأتم الحرية الصحافية مرور الكرام ولا يكترثون لما يعانيه زملاؤهم من كثرة الأحكام وقسوتها بقطع النظر عن كونهم موالين لهذا العهد أو معارضين». إن بلاداً مثل هذه البلاد لا يدوم فيها حال ولا يخلد فيها حكم، ولا يسود فيها حزب ولا يستمر على حكمها شخص. أفيحسب الذين لا ينالهم في الوقت الحاضر أن المستقبل في قبضتهم يتحكمون به على هواهم بينما هو في يد الله وحده؟! وهل يرضيهم أن يتضامن الشوفرية في سبيل ما يرونه حقاً لهم ويظلّوا هم متخاذلين تتقاذفهم المحاكم وتتلقفهم السجون، وتطبع بصمات أصابعهم في سجل المجرمين من قتلة ولصوص كلما حكم على أحدهم بحكم جزائي ولو كانت مدته أسبوعاً ثم تلغى امتيازات جرائدهم إذا حكمت بخمسة أحكام؟!»[٢٥].

بعد صدور حكم بالسجن بحق نجيب الريس حضر رجال الشرطة الى منزله للقبض عليه واقتياده إلى السجن، لكنه نهرهم وطردهم من بيته، وأبى دخول السجن في عهد الاستقلال، وهو الذي حلّ نزيلاً على كافة السجون والمعتقلات في سورية ولبنان من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٣ أما في عهد الاستقلال وفي عهد حكم حزب (الشعب) الذي يصفه متهكماً بـ«الشجاع» وفي ظل دولته «الحرة» فهو لم يخش السجون بقدر ما آلمه أن تكون هذه عاقبة نضاله من أجل الاستقلال.

بعد طرده رجال الشرطة غادر دمشق الى بيروت مع ابن عمته الصحافي منير الريس صاحب جريدة (بردى) والصحافي سعيد التلاوي صاحب جريدة (الفيحاء) المحسوبة على الحكم الوطني، وكانا أيضاً ملاحقين بمحاكمات مماثلة. وفي بيروت عانى الثلاثة من الإفلاس والبطالة، فكان رأي نجيب الريس العودة إلى دمشق وتسليم أنفسهم للشرطة، وبعد جدل طويل قرروا العودة، وفي الطريق إلى دمشق توقفوا في شتورا ومن هناك اتصل نجيب الريس بزميل صحافي وطلب منه الذهاب فوراً إلى ناظم القدسي وإيصال رسالة شفهية: «**إن نجيب الريس الذي لم يخش سجن أرواد لا يخشى سجنكم.. وهو يحترم القانون ويقدسه ولكن لا يقبل على بلده وأهله أن يقال عنه وعنهم أن نجيب الريس الذي تقبل السجن والاعتقال في زمن الاستعمار وهو في شبابه، يعتقل ويسجن في عهد الاستقلال والحرية والسيادة.. وهو في كهولته**». بعد أن أنهى المكالمة تابع الطريق الى دمشق وهو يردد بأسف :

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند

وأيضاً:

فإن أكلوا لحمي وفّرت لحومهم وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجدا (٢٦).

الهوامش

(١): دستور عام ١٩٥٠ كان «تقدمياً» في زمنه، كأول دستور عربي يلحظ شؤون الفلاحين والعمال والضرائب التصاعدية وتحديد الملكية الزراعية والضمان الاجتماعي.

(٢): تقدم المظاهرات لطفي الحفار وصبري العسلي وميخائيل إليان وإحسان الشريف وعفيف الصلح وفيصل العسلي.

(٣): عقدت اللجنة المركزية للحزب الوطني اجتماعاً في حمص، يوم ٢٣ / ١/ ١٩٥٠ بالتزامن مع حملة توزيع صور شكري القوتلي على أسواق دمشق، وشكل وفداً من ٢٢ شخصاً لزيارة القوتلي في الاسكندرية برئاسة صبري العسلي الذي صرح من هناك بأن القوتلي هو «رمز الاستقلال» و«الدستور القديم لا يزال نافذاً ولا حاجة لوضع دستور جديد».

(٤): افتتاحية (القبس) ١٨/ ٨/ ١٩٥٠.

(٥): ضمت لجنة دين الدولة أكرم الحوراني ومعروف الدواليبي ومحمد المبارك والشيخ مصطفى السباعي المرشد العام للاخوان المسلمين في سورية، وهم من الضالعين بالفقه الإسلامي، وكانوا أساتذة في معهد الشريعة الإسلامي في دمشق، الذي تحول فيما بعد إلى كلية للشريعة في الجامعة السورية، وأصبح الشيخ مصطفى السباعي عميداً لها.

(٦): افتتاحية (المنار) ١٠/ ٢/ ١٩٥٠.

(٧): افتتاحية (القبس) ١٢/ ٢/ ١٩٥٠.

(٨): (القبس) ١٣/ ٢/ ١٩٥٠.

(٩): (القبس) ١٦/ ٢/ ١٩٥٠.

(١٠): تنص الفقرة المتعلقة بتحديد ملكية الأراضي الزراعية: «١ـ وجوب استثمار الأرض وعدم إهمالها، وفي حالة مخالفة ذلك خلال مدة يحددها القانون يسقط حق التصرف بها. ٢ـ يعين حد أعلى لحيازة الأراضي، على ان لا يكون له مفعول رجعي ٤ـ تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة. ٥ـ توزع الدولة من أراضيها، ببدلات معتدلة ومقسطة على الفلاحين غير المالكين لتأمين معيشتهم. ٦ـ حماية الفلاح ورفع مستواه».

(١١): افتتاحية (القبس) ٨/ ٨/ ١٩٥٠.

(١٢): عرض صبري العسلي رواية الحزب الوطني للاجتماع الأول الذي عقده حسني الزعيم ثاني يوم الانقلاب في وزارة الخارجية وحضره ٧٧ نائباً، والتحق هو و لطفي الحفار بالاجتماع بعد أن تم الاتفاق على تأليف حكومة مجلسية وإبلاغ الزعيم الذي حدد الساعة الثانية عشرة لمقابلة فارس الخوري في وزارة الخارجية ومعرفة ما تم الاتفاق عليه. بادر بعض النواب إلى إقناع الحزب الوطني بضرورة تأليف حكومة مجلسية، فرد لطفي الحفار: «كيف يمكن تأليف حكومة ورئيس البلاد الشرعي وزعيمها في السجن؟ وقد أقسمنا اليمين القانونية على

صيانة الدستور، لا نرضى بتأليف حكومة قبل أن يفرج عن رئيس الجمهورية، وهو يتدبر الأمر». ساد الصمت الحاضرين، ثم سألهم فارس الخوري عن رأيهم في قول الحفار، فقال أحد الحاضرين : «السكوت في معرض الحاجة إقرار وبيان». فانبرى ناظم القدسي قائلاً: «نحن لا نوافق على قول الحفار، ونرغب في اختيار أهون الشرين وهو تأليف حكومة تعالج الامر». فغادر الحفار والعسلي الاجتماع فور وصول الزعيم ليأخذ الجواب الذي كان ينتظره، فأمهل فارس الخوري مرة أخرى، وعقد اجتماع آخر في فندق أوريان بالاس لم يحضره سوى ثلاثة من نواب الحزب الوطني. وتم فيه إقرار التعاون مع الانقلاب.

(١٣): افتتاحية (القبس) ٢/ ٧/ ١٩٥٠.

(١٤): افتتاحية القبس ٤/ ٧/ ١٩٥٠.

(١٥): افتتاحية (القبس) ١١/ ٧/ ١٩٥٠.

(١٦): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس، دار النضال، بيروت.

(١٧): شددت رئاسة الأركان في بيانها على أن «قانون العقوبات العسكري الجديد ينص على ملاحقة كل مدني يحث أحد العسكريين على الانضمام الى حزب أو جمعية أو مؤسسة ذات هدف سياسي. وتسحب نهائياً رخصة الحزب أو الجمعية أو المؤسسة التي تقبل شخصاً عسكرياً».

(١٨): تألفت حكومة ناظم القدسي منه رئيساً ووزيراً للخارجية، ورشاد برمدا للداخلية وعلي بوظو للزراعة، وشاكر العاص للمالية، وجورج شلهوب للصحة، وأحمد قنبر للأشغال العامة، وهاني السباعي للاقتصاد الوطني، والزعيم فوزي سلو للدفاع الوطني وزكي الخطيب للعدلية وفرحان الجندلي للمعارف.

(١٩): جريدة (النصر) ١١ / ٩/ ١٩٥٠.

(٢٠): (القبس) ٢١/ ٩/ ١٩٥٠.

(٢١): ضم وفد الجيش الذي هنأ الحكومة: الزعيم فوزي سلو وزير الدفاع، والزعيم أنور بنود رئيس الاركان العامة، والعقيد أديب الشيشكلي معاون رئيس الأركان، وعدداً من كبار الضباط.

(٢٢):الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب الخاصة بمناقشة قانون التعليم / ٦/ ١٠/ ١٩٥٠،

(٢٣): افتتاحية (القبس) ١٠/ ١٠/ ١٩٥٠.

(٢٤): افتتاحية (القبس) ١٣/ ٩/ ١٩٥٠.

(٢٥): افتتاحية القبس ٣٠/ ١١/ ١٩٥٠.

(٢٦):عبد الرزاق الذهبي شباط ١٩٥٥ (القبس)، الذكرى الثالثة. ونجيب الريس (الأعمال المختارة)، مجلد (١٠)، أصدار دار رياض نجيب الريس، بيروت، ١٩٩٤.

الأعصاب الناعمة

أنذر اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠ بحرب عالمية ثالثة بين معسكري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وأخذ سباق التسلح شكلاً حاداً بينهما، فنشطت الدبلوماسية الدولية في الشرق الأوسط والضغط لضم الدول العربية إلى المشاريع الدولية واستقطابها. وذلك بينما حكومة ناظم القدسي تعاني من تدخل الجيش وتقف عاجزة عن اتخاذ موقف حتى أنها طلبت من النواب المنقسمين وضع خطة سياسة تقوم هي بتنفيذها. وعاب نجيب الريس على ناظم القدسي اعتياده تنفيذ قرارات غيره للبقاء في الحكم، رغم مخالفته للتقاليد البرلمانية ولمبدأ مسؤولية الوزارة ـ وطالب بحسم الموقف أياً كان، قائلاً: «لنكن حياديين أو منضمين إلى **المعسكر الديموقراطي أو المعسكر الشيوعي، ولكن على شرط أن تكون دول الجامعة العربية كلها كذلك، لأننا إذا أردنا الانفراد، فلن يغنينا انفرادنا عن المصير الذي ستصير إليه باقي الدول العربية أو دول الشرق الأوسط كله من تركيا وإيران إلى مصر وليبيا**» معتبراً أنه ليس من حق الحكومة الطلب من النواب وضع خطة سياسية لأن النواب لهم حق منح الثقة أو حجبها بعد أن تطرح الحكومة سياستها وتدافع عنها، فإذا رفضها وجب عليها الاستقالة فوراً، محذراً

رئيس الحكومة من «سياسة المغمغة» لأن «العالم يمر في ساعات حاسمة رهيبة وسورية لن تستطيع الإفلات مما سيكتب على جاراتها وأخواتها من خير أو شر». كما حذر حزب (الشعب) صاحب الأكثرية المجلسية من أن «الأيام القادمة والقرارات المطلوبة ليست مثل خطاب يلقى للطعن في الحزب الوطني والمدح في هذا العهد، فيقابل بتصفيق الأنصار وتكبيل الأبواق، بل سيكون هناك ما يحتاج إلى وجوه لا تصفر خوفاً، وركب لا تصطك هلعاً، فالحرب هي الحرب، والموقف سيكون كما قال الشاعر: وإذا المحسة بين الخيل قرقعت...ثبت السليم وعنفص المعقور»[1].

ومع بقاء الحكومة (الشعبية) تتخبط دون خطة واضحة، طالبها نجيب الريس بالاستقالة بعد أن تبين له أن:

«ليس رئيس مجلس الوزراء وحده رجل بلا خطة سياسة، وأنه لا يجب أن يتحمل تبعات رجل الدولة في الأمور الخطيرة ويفضل أن يمضي أطول مدة في منصب الرئاسة محتمياً بمجلس النواب.. ليس وحده يمثل هذا الخلق السياسي العجيب أو هذه الأعصاب الرسمية الناعمة بل أن زملاءه الوزراء أكثرهم أشخاص بلا رأي أمام المجلس.. فبعد أن كان رشدي الكيخيا أيام الحكومات الوطنية وحين كان زعيم المعارضة في المجلس، يشكو من تجاوز تلك الحكومات على سلطة المجلس ومن عدوان السلطة التنفيذية، اليوم يشكو من تخلي الحكومة عن حقها للمجلس، ويتبرم من إلقاء جميع تبعاتها عليه ويحمس لإثبات وجودهم أمامه!!»[2].

سبعة أصفار

في اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية في القاهرة الذي عقد لتقرير المواقف العربية، دعا ناظم القدسي باسم سورية إلى إقامة وحدة عربية – اتحاد فيدرالي عربي. وقدم مذكرة بالمشروع بعد موافقة مجلس النواب في دمشق[3].

أيد نجيب الريس فكرة الاتحاد لكنه عارض سياستي الحياد أو الانحياز اللتين بحثتهما اللجنة

السياسية واللقاءات الدبلوماسية في العواصم العربية، واعتبر مناقشة العرب للموقفين «**مضحكاً وسخيفاً**» لأن:

«**الدول التي تتكلم في الحياد أو الانحياز، يجب أن تكون من القوة والشأن بحيث تستحق أن يهتم بها أحد المعسكرين القويين الدوليين، ولكن حينما تكون سبع دول عربية تعدّ شعوبها نحواً من أربعين مليوناً، قد انهزمت أشنع هزيمة أمام إسرائيل، فلا المعسكر الديموقراطي يهتم بها، ولا المعسكر الشيوعي يحسب حسابها، فإذا وقعت الواقعة الكبرى، وحل البلاء الأعظم، فإن أسهل شيء على الجانب الذي يجتاح البلاد كلها من حدود إيران إلى حدود تونس، أن يحتلها في أيام إذا كان في احتلالها صالحه، فالحياد لا يحترم إلا إذا كان له ما يحميه. ولعل سويسرا وهي أقدم دولة حيادية في الدنيا، لم تنم على الحياد الأعزل، بل تسهر دائماً على حياد قوي مسلح**».

ولأول مرة يتفق نجيب الريس مع رئيس الوزارة السورية ووزير خارجيتها ناظم القدسي، ويمتدح مشروعه الداعي إلى الوحدة، وأقرّ أنه «**كان في هذه المرة موفقاً**» لأنه نقل الموضوع من «**الأبحاث المضحكة السخيفة إلى الحقيقة المؤلمة الموجعة.. فجعل الدول العربية توقف مؤقتاً أحاديثها وأبحاثها في هذا العبث في الحياد والانحياز، وأن تعرف حقها وقدرها وأن تفكر في مدى استعدادها هي كلها مجتمعة لا أمام اجتياح شيوعي من الشرق، ولا أمام احتلال ديموقراطي من الغرب، بل أمام غزوة صهيونية تقدم عليها دول مساوقة ومشجعة من أحد المعسكرين**». وتمنى على الحكومات العربية أن لا تعتبر مشروع سورية بدعة في السياسية أو عملاً غريباً عن التاريخ أو موضوعاً خيالياً لأن «**أي نوع من أنواع الاتحادات يمكن أن يتم في أيام مع احتفاظ أصحاب العروش بعروشهم والرؤساء بجمهورياتهم**».. وبرر تأييده لمشروع ناظم القدسي مع أنه ليس من حزبه ولا من أنصاره، ورأيه في سياسته الداخلية والخارجية أحياناً أعنف الآراء ضده و «**لكن لأن مشروع الاتحاد العربي هو مشروع كل سوري مخلص منصف، وقد كان القدسي على حق حين قال في مصر: إنني أتحدى من يقول إن في سورية شخصاً واحداً لا يقبل وحدة عربية شاملة فالوحدة العربية هي رسالة سورية من أربعين عاماً، وإذا قبلت أي نوع من أنواع الاتحاد تقبله على مضض ومسايرة للدول العربية التي لا تريد**

الوحدة». وبعد اعتذاره لأهل ليبيا الذين كان بعضهم يريد تقسيم بلادهم إلى ثلاث دول، أكد نجيب الريس أن:

«الوحدة العربية هي الأصل، والانقسام إلى سبع دول هو الشذوذ لأن أي تطور سياسي أو اجتماعي سيصيب هذه الدول سيفرض عليها الوحدة أو الاتحاد رغماً عنها، فالشعوب التي لا يربطها بعض ما يربط العرب من أسباب الوحدة أو الاتحاد، تصطنع وحدات واتحادات، لتقف في وجه الأخطار التي تهددها لأن الزمن زمن القوة والكثرة، لا زمن الرقي والحضارة، و الصين التي تعد آخر الدول رقياً وحضارة، تهزم جيوشها جيوش أوروبا وأمريكا مجتمعة». وتمنى على الجامعة أن «يوجدوا اتحاداً مسلحاً ليقفوا في وجه إسرائيل.. فإذا أمنوا هذا الخطر فهم أحرار حينئذ أن يقفوا على الحياد أو يحالفوا الشيطان أما إذا ظلوا على حالهم فسيظلون سبع دول على الورق.. وسبعة اصفار في ميزان السياسة والحرب»[٣].

خيبة الأمل التي مني بها نجيب الريس كانت كبيرة وأسرع من المتوقع، حيث أفضت اجتماعات اللجنة السياسية في القاهرة إلى وضع مشروع (الاتحاد) الذي اقترحته حكومة القدسي في الأدراج، وبقي مشروع الضمان الجماعي العربي بانتظار استكمال التواقيع، والأخطر كان توجه الدول العربية، كل على حدة، لأخذ الموقف المناسب لها حيال الصراع الدولي.

قبل عودة ناظم القدسي من القاهرة إلى دمشق بدأت عطلة المجلس النيابي، ونجا من مساءلة البرلمان عن نتائج أعماله في القاهرة و «عما تمّ وعما ابتدع من عجائب» هناك بحسب رأي نجيب الريس الذي استأنف الهجوم عليه، متحدياً أن يكشف ما خفي من أعمال العرب في القاهرة، غير ما نشرته الصحف من أنباء «الحفلات الدسمة، والمقررات المائعة التي مل العرب سماعها» وقال :

«إذا كان مشروع الوحدة العربية قد نام، وهو أكبر ورقة كان من الممكن اللعب بها، فماذا يتوقع الذين ترقبوا أن يشهدوا مرة عملاً قومياً ناجحاً، أو على الأقل رأياً عربياً موحداً في مشكلة من المشاكل التي تشغلهم بعد أن ملّوا الوعود وأرمضتهم

تصريحات لو أنها كانت قنابل ورقية لأتت أكلها.. وماذا يتوقع الذين تخيلوا رحلة القاهرة رحلة السمن والعسل بالنسبة للأماني القومية عندما يكتشفون أن مشروع الوحدة الكبير أسفر عن التضييق على لبنان اقتصادياً تحقيقاً لمشروع الانفصال الكامل حتى عن هذا الجزء العربي الذي كانت تربطنا بعض صلات الوحدة الاقتصادية والجمركية، والتي كانت تجعل من الحواجز السياسية بيننا وبينه أوهاماً وخيالات، فجعلناها حقائق ووقائع.. إن الأماني القومية لا تحقق بالمذكرات بل بإقناع جهات الاختصاص.. ولا يكفي أن يحلم المرء بالصعود إلى القمر، بل عليه أن يفكر بوسيلة الوصول»[٤].

الخرقاء الحمقاء

بالتزامن مع انعقاد اللجنة السياسية في القاهرة قام وفد ترأسه القائد العام للجيوش البريطانية بجولة إلى المنطقة وزار دمشق في ٦/ ٢/ ١٩٥١ لبحث إقامة قواعد عسكرية في مواجهة المد الشيوعي، واجتمع مع الرئيس هاشم الأتاسي ورئيس الحكومة ناظم القدسي في جو شعبي متأزم وإضرابات طلابية احتجاجاً على الزيارة، ما اضطر الحكومة لإعلان أن أياً من الطرفين لم يلزم الآخر بشيء[٥]. وفي البرلمان انقسم النواب ما بين داع إلى التحالف مع المعسكر الديموقراطي (الغربي)، وعقد صيغة اتحاد مع الدول العربية المجاورة، لا سيما العراق، وداع إلى التحالف مع المعسكر الشيوعي، فيما طالب فريق ثالث من حزب الشعب بحل البرلمان[٦]. واكتفى ناظم القدسي بنفي ما يقال عن مطالبات بحل البرلمان وشائعات عن مساعٍ لتشكيل وزارة قومية، والتزم الصمت حتى أنه لم يعلق على تصريح خطير للسفير البريطاني في دمشق حذّر فيه من الشيوعية والخطر الداهم الذي يهدد الشرق الأوسط ساخراً من سياسة الحياد «الموهوم»، كما تعرض لمسائل تسليح الجيش وقضايا الحدود وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، لدى تأكيده واجب بريطانيا وأميركا في الدفاع عن سورية[٧].

تهكم نجيب الريس على صمت ناظم القدسي الذي لم يستغربه لأن:

«كل الناس وكل الأحزاب والزعماء والسياسيين والنواب يتكلمون ويصرحون

ويوجهون ما عدا الحكومة.. بل نجد سوريين وأجانب يوجهون سورية نحو خطة سياسية معينة، ويقولون إن مصلحتها في الوقوف إلى جانب الدول الديموقراطية ويحذّرونها من خطر الشيوعية، ويصفون «الحياد» بأنه خيال ووهم ولعب على الحبلين أو على المعسكرين.. بينما رئيس الحكومة لا يعلق على هذه الأحاديث التي تمس صميم بلاده وحكومته ومستقبل وطنه».

ورأى بأن سورية فقدت الأصدقاء بترددها وهزيمتها في فلسطين، وبسياستها الداخلية «الخرقاء الحمقاء» لتقف «بين عدوين لا بين صديقين» والفرق بينهما هو:

«أن عدواً يدافع عنا رغم أنفنا لأن مصلحته تقضي بهذا الدفاع حتى يحول دون اجتياح الشيوعية لبلادنا ثم للشرق الأوسط حيث تتراكم مصالحه وبتروله أو عصبه الحساس في الحرب القادمة، فهو لا يعطينا شيئاً جديداً بل يبقي علينا ما نحن عليه من دولة مستقلة وحرية كاملة ونظام اجتماعي وخلقي وروحي واقتصادي، ويبقى الى جانبنا إسرائيل ايضا بما هي عليه، وعدو آخر إذا اجتاح بلادنا فسيجردنا من كل هذه الدولة بما فيها من استقلال وحرية ومال ودين وعائلة وملكية وأرض ودار، بحيث يجعلها كلها ملكاً للدولة، وسيجرد إسرائيل مثلنا كذلك ويجعلها مثل رومانيا وبلغاريا والمجر، فعلينا أن نختار إذن بين صداقة هذين العدوين - وبين هذين المستقبلين، وليس الخيار هنا بين صديقين، ولكن بين شرين أو عدوّين ونحن سنختار أهون الشرين وأخف العدوين، وسنعمل بقول شاعر العرب أبي الطيب: ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى.. عدواً له ما من صداقته بد»[٨].

لا حياد في السياسة

زادت حدّة الانقسام في مجلس النواب عندما حاول رئيس الوزراء ووزير الخارجية ناظم القدسي حسم الجدل في جلسة ٥/٣/١٩٥١ بالتأكيد على أن سياسة سورية الدولية مقيدة بروح البيان الذي أعلنه مجلس الجامعة العربية والملتزم بمبادئ الأمم المتحدة والعمل في نطاقها «دون تحيز» لإبعاد شبح الحرب[٩]. إلا أن حسن الحكيم طلب من الحكومة في الجلسة التالية

٧/ ٣/ ١٩٥١، إعلان موقف واضح لافتاً إلى أن «الدول الغربية شكلت الحلف الأطلسي وجرّت إلى معسكرها تركيا واليونان وإسرائيل وأهالت عليهم قناطير الدولارات» متسائلاً «أبعد هذا من تريث وحكمة؟» وتوقف عند زيارة وزير الدفاع البريطاني وقال إن محاضر زيارته بلغت ٣٧ صفحة، «فهل هذه الزيارة عادية؟ تقولون إنكم لم ترتبطوا معه فياليتكم ارتبطتم وربطتمونا بضمان تسلحنا وتمكيننا من الدفاع عن أنفسنا».

دعوة الحكيم إلى التحالف مع الغرب لاقت تأييداً من الأحزاب الديموقراطية (الائتلافية)، فعارضتهم الأحزاب الاشتراكية، وفريق ثالث فضل اتخاذ موقف الحياد، ورد أكرم الحوراني على حسن الحكيم بأن «الانضمام إلى أحد المعسكرين يعني زج البلاد في الحرب المقبلة إذا وقعت» عدا أن التحالف مع الغرب لن تقبله الجماهير العربية بعد أن شرد المعسكر الغربي مليون عربي فلسطيني ويواصل دعم إسرائيل، وأنه كان «الأجدر بالحلفاء عندما طلبوا من الدول العربية الانحياز إليهم أن يبدلوا سياستهم تجاه الشعب العربي.. نحن لا نطلب عوناً من الحلفاء ولا دولاراً واحداً ولكن على الأقل المساواة بيننا وبين إسرائيل»[١٠].

كانت تلك الجلسة الصاخبة سابقة في الحياة البرلمانية، بحسب نجيب الريس لأن المعركة التي نشبت بين الحكومة والمعارضة:

> «انتهت من غير التحام.. هذا ديموقراطي يدعو إلى الوقوف في صف الدول الغربية، وذاك يساري اشتراكي، يهاجم الديموقراطيات، ويؤلب عليها الرأي العام، ويتقرب من الشيوعية أو ينافق لها. وثالث يهاجم الوحدة العربية والجامعة العربية، ويدعو إلى قومية سورية تضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين.. وهو يعلم أنه لم تبق هناك فلسطين، شرق الأردن وغرب الأردن فقط، وصارت فلسطين (إسرائيل). ورابع يقحم (إسكدرونة) في خطابه ليهاجم تركيا ويدعو إلى عدم صداقتها. وهكذا صفّت المعارضة طابقها على أشنع إفلاس. لكن الوزارة كانت من الضعف والخوف بحيث لم تعرف كيف تستغل إفلاس المعارضة... ولعل هذه النتيجة الخاسرة التي خرجت بها المعارضة من مجلس النواب تقنع المستقلين أو الحياديين بأن لا استقلال ولا حياد في السياسة والنيابة والحكم، بل لا بد من حزبية

منظمة صحيحة. أما أن يوجد حزب واحد منظم حاكم فقط أمام معارضة من هذا النوع، فإن البلاد بكل أسف محكومة بحكومة ضعيفة ومعارضة أضعف»[١١].

حكم المعدمين

بعدما أدرك الإنهاك حكومة ناظم القدسي، وبينما بدأ حزب (الشعب) مساعي سرية لتشكيل وزارة ائتلافية، قدم ناظم القدسي استقالته بشكل مفاجئ دون بيان الأسباب. وخرج نجيب الريس ليطالب بتشكيل (حكومة قومية) قوية تحلّ البرلمان وتجري انتخابات جديدة، محذراً من «الالتجاء إلى سياسة الترقيع وحشر أشخاص غير متجانسين ولا متفاهمين في وزارة تتألف سداً للفراغ، تستجدي الثقة.. وإلا فإن البلاد ستنكب بوزارة أضعف من الوزارة المستقيلة، وتبلى بحكم أشد رخاوة وميوعة وهلهلة من الحكم السابق». وشكك في قدرة البرلمان على أن تتألف منه حكومة قوية لأن أكثريته من «حزب الشعب الذي أثبت زعماؤه عجزهم عن الحكم وعقمهم عن حسن التصرف والحكمة، ومن معارضة مفككة لا تجمع بينها غاية سامية، ولا شعور سليم»[١٢].

مع تفاقم الأزمة الوزارية فترت علاقة حزب (الشعب) مع الشيشكلي. وحمّل نجيب الريس حزب (الشعب) المسؤولية عن استمرار الأزمة الوزارية وبقائها «تحت رحمة الحردانين» من جماعته، وأن «آثار مؤامراتهم على الدستور ظهرت بعد أن استقالت حكومة الأكثرية الحزبية، وجعلوا سلطة رئيس الجمهورية وأحكام الدستور معاً تعجزان عن حل المجلس في مثل هذه الأزمات». هذا عدا استهتار الحكومة بشؤون الدولة حيث قدمت استقالتها قبل اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وحالت دون تمثيل سورية لأول مرة في اجتماع خطير. وكوزارة مستقيلة لا ينبغي أن تباشر أي عمل جديد، أصدرت مرسوماً خطيراً يقضي بإلحاق دائرة الريجي[١٣] بوزارة المالية، وأجرت تشكيلات في موظفي الخارجية ومناقلتهم. وقال:

> «جماعة حزب الشعب يتركون الوزارة وعيونهم عليها وقلوبهم معها والويل لأمة يتولى أمرها المحرومون، ويقوم على حكمها المعدمون»[١٤].

واصلت صحافة الأحزاب الائتلافية ضغوطها لحل البرلمان ومهاجمة حزب (الشعب) الذي أمد بعمر الأزمة الوزارية، في عملية مساومة مع الجيش، في حين ألقى نجيب الريس اللوم على النواب الذين:

«جعلوا حزب الشعب يعتقد أن الحكم في يده، حين قالوا له إن الأكثرية في يده وهو صدّق هذا القول، فحسب أن الأكثرية تمشي في ركابه حاكماً ومعارضاً». لكنه أكد «أن الذين فرضوا حزب (الشعب) على الحكم جعلوا منه وزراء ونواباً، ولكن لم يجعلوا منه رجالاً أبطالاً أو حكاماً مستقيمين، فقد عبث في الحكم والنيابة وبمصالح البلاد عبثاً دونه عبث القبائل النهمة إلى الغزو، وراح يعبّ من المنافع عب العطاش الظامئين إلى الماء، و حين قيل لهم أن الأمة لم تعد تطيق حكمكم، وإنه لا بد من الاعتدال أو الاعتزال، هبطت على قلوبهم الغيرة على الدستور وسلطاته وعلى البرلمان وكراماته والحكم وحرماته فاستقالوا على غير انتظار وشفعوا استقالتهم بالبكاء على الدستور والحريات والكرامات.. إن سورية وأهلها ليست من السذاجة بحيث تصدق دعواكم، فقد عجلتم بترك الحكم قبل أن يتركـكم، وأسرعتم إلى الشارع قبل أن تُقذفوا إليه، بعد أن جعلتم الدستور كله لمصلحتكم وصيانة جماعتكم، واليوم تجربون أن تستغلّوا هذا الإغفال في الدستور»[١٥].

حاول الرئيس هاشم الأتاسي إقناع ناظم القدسي بالعودة عن استقالته أو تأليف حكومة ائتلافية إلا أنه اعتذر «إلا إذا منح الحرية في تأليف وزارته» دون الكشف عن الأسباب الحقيقية لاستقالته المفاجئة. تم تكليف خالد العظم بتشكيل الحكومة فاعتذر لعدم تجاوب حزب (الشعب)، وظلت الأزمة الوزارية تدور في حلقة مفرغة ثمانية عشر يوماً، إلى أن تم تكليف ناظم القدسي مجدداً، فتساءل نجيب الريس «**هل الأسباب التي استقال من أجلها زالت أم أن الحرية التي كان يطلبها أعيدت إليه؟**» ساخراً من قوله بأنه لن يعود إلى الحكم إلا إذا منح الحرية، في حين أن من المفترض في رئيس أية وزارة حماية حريات الناس، لا أن يطلب الحرية لنفسه!!. واصفاً ما يروّجه حزب (الشعب) من تصريحات عن اعتزال الحكم بـ«موجة بهورة»

فبعد أن ذهبت سدى مساعي استعادة الوزارة المستقيلة، وأفلتت الأمور من أيديهم، تم تكليف خالد العظم بتأليف الحكومة. وعمدوا إلى إقامة العقبات في طريقه حتى حملوه على الاعتذار وعادوا لقبول تأليف الوزارة من جديد!![١٦].

تمثيل فاشل لدور الشهيد

شكل القدسي وزارته في ٢٤/٣/ ١٩٥١ واجتمعت قبل الإعلان عنها في وزارة الخارجية لتوزيع الحقائب، إلا أن القدسي خرج من الاجتماع ليصرح بأنه لن يعود للحكم إطلاقاً طوال حياته، فاستقالت الحكومة قبل إعلانها، وتبعها استقالة رشدي الكيخيا من رئاسة البرلمان. ورغم ترحيب نجيب الريس بتلك الاستقالات إلا أنه وصف إعلانها بهذه الطريقة بـ «**تمثيل فاشل لدور الشهيد**» متحدياً حزب (الشعب) أن ينسحب كلياً من الحكم، وأن يستقيل الكيخيا من النيابة أيضاً، ومعه الموظفون الذين عيّنهم حزبه في مؤسسات الدولة. وقال:

«لم يدهش أحد لاستقالة عميد حزب الشعب من رئاسة المجلس النيابي، لكن الدهشة كانت شاملة لأن الاستقالة لم تكن من النيابة، وأية قيمة للاستقالة إذا لم تكن من المجلس نفسه؟.. لقد كانت التمثيلية الأخيرة أسوأ نهاية لحزب أو هيئة أو منظمة.. إن التضامن الحزبي يوجب على السادة الذين حشرهم حزب الشعب في المناصب الكبيرة والصغيرة أن يستقيلوا معه، تضامناً مع زملائهم واستجابة للرغبة الحزبية في البعد عن دوائر الدولة، فالحزب الذي تفشل سياسته وتدابيره، يجب أن يفسح الطريق لسواه كيلا يقوم أفراده المنبثون في الدوائر بدور العصي بين العجلات»[١٧].

جريدة (الشعب) الناطقة بلسان حزب الشعب ردت على نجيب الريس متباهية بأن استقالة رشدي الكيخيا وناظم القدسي «عمل لا يقدم عليه غير هؤلاء الذين من طراز الكيخيا والقدسي لأن أحداً لم يطلب إليهما الاستقالة وإنما أقدما على ذلك طائعين مختارين».

رداً على تباهي جريدة (الشعب) تحدّى نجيب الريس ناظم القدسي أن يكشف أسباب استقالته

التي «جبن» عن كشفها والتي لا تجعله على كل حال بطلاً، ولا شهيداً. مشيراً بشكل غير مباشر إلى الخلاف بين حزب (الشعب) والجيش، أما استقالة الكيخيا فقد كانت برأيه «**واجباً وتقليداً وعرفاً ولياقة لو أنه أقدم عليها من قبل، ولكنه وقد أرغم عليها إرغاماً بعد أن تكشفت نفسه عن أثرة حزبية ضيقة وعن مخالفة برلمانية فاضحة وعن جهل لأبسط الأعراف الديموقراطية، فلم يعد له الفخر في تركها**». وأخذ عليه أنه حين انتخب رئيساً للمجلس لم يقطع صلته الحزبية بحزب (الشعب)، ولم يتخلّ عن رئاسته ورئاسة هيئته السياسية في البرلمان، ورئاسته في المكتب التنفيذي لغيره من أعضاء الحزب، ذلك لأنه لم يعد ملك الحزب بل صار ملك المجلس، فخالف بذلك كل عرف وتقليد لرؤساء المجالس. وذكّر بأن هاشم الأتاسي كان رئيساً للكتلة الوطنية عام ١٩٢٨ حين انتخب رئيساً للجمعية التأسيسية بأكثرية ساحقة ضد مرشح السلطة الفرنسية، وكانت الأكثرية النيابية من الكتلة الوطنية، ولكنه لدى تسلم سدة الرئاسة أعلن أنه رئيس للمجلس وليس رئيساً للكتلة، ووعد المعارضة بأنه سيرعاها وسيحمي حريتها في المناقشة والرأي. وقضى تسعة أشهر رئيساً للجمعية التأسيسية فلم يرأس أو يشهد اجتماعاً للكتلة الوطنية، التي تولى رئاستها إبراهيم هنانو. كما شهد مجلس النواب بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٩ رئيسين آخرين من الكتلة؛ فارس الخوري وسعد الله الجابري، ولم يسجل عليهما تصرف حزبي أو ميل لكتلة أو هيئة أو حزب داخل المجلس أو خارجه. وقال: حسب الذين انتخبوا الكيخيا أنه سيكون من هذا «**الطراز**» ولكن «**الجبة لا تصنع الراهب، ورئاسة المجلس إذا صنعت الرؤساء فإنها لن تصنع العظماء**»[١٨].

عدوان إسرائيلي

شكّل المجلس النيابي لجنة رباعية[١٩] في مساع لتأليف حكومة ائتلافية تكون على مستوى الأحداث، إلا أنها أخفقت. وعاد رئيس الجمهورية إلى تكليف خالد العظم مرة ثانية فقبل التكليف بعد حصوله على وعد من حزب (الشعب) بالمهادنة[٢٠]. في ٤/ ٤/ ١٩٥١ قدمت حكومة العظم بيانها للبرلمان كوزارة سعت لتكون وزارة جامعة تضع حداً للقلق الناجم عن الأزمة الوزارية[٢١]. في غضون ذلك وقع عدوان إسرائيلي على الحمة فصدّه الجيش صداً رادعاً، أكسبه تأييداً شعبياً كاسحاً في كافة الأوساط وعلى مختلف المستويات.

الأمر الذي أقلق حزب (الشعب) من تنامي نفوذ الجيش، وخرجت جريدة (الشعب) مبررة الموقف السلبي لحزب الشعب مكررة ما سبق وقاله نجيب الريس: «إن وزارة القدسي استقالت لأسباب تعلمونها.. ولا تستطيعون أن تواجهوا الرأي العام بإنكارها، فماذا صنعتم بهذه الأسباب؟ إن حزب الشعب لا يصطنع خطواته اصطناعاً ولا يعتبطها اعتباطاً، فهو يعرف لماذا اتخذ موقفه السلبي كما يعرف الشروط التي يجب أن تلازم عدوله عن هذا الموقف السلبي».

وبينما لَمح الشعبيون إلى العوامل التي قذفت بهم من الحكم تلميحاً، لا تصريحاً.. قال لهم نجيب الريس صراحة لماذا استقالوا:

«لقد أردتم أن تكونوا محميين في الحكم وحدكم من الذين تشكون من تدخلهم، ولو كانت الحماية التي تطلبونها للنظام والقانون والأمن لكان لكم بعض العذر، ولكنكم أردتم أن تحمى حتى أعمالكم غير المشروعة، وأن تحرس وتصان منافعكم ومصالحكم المادية والتجارية وصفقات الاستيراد والتصدير والتراكتورات والأراضي والبنايات والكميونات، وأن تملأوا الأمانات العامة والمديريات العامة والمحافظات بالأنصار والأقارب من البررة والفجرة معاً، ثم تتحكمون بهذه البلاد تحكم السادة بالعبيد، فلا وظيفة إلا لواحد من حزب الشعب، ولا صفقة إلا لعضو من أعضائه ولا تصديراً يمنع أو استيراداً يباح إلا لمن يتصل نفعه اتصالاً وثيقاً بالحزب وأعضاء الحزب أو صندوق الحزب»[٢٢].

اذهب أنت وربك

في جلسة منح الثقة لحكومة خالد العظم حاول رشدي الكيخيا قلب الطاولة فقدم استقالته ونزل إلى صفوف النواب معلناً حزب (الشعب) حزباً معارضاً. ولدى التصويت على منح الثقة انسحب تسعة من نوابه وثلاثة من حلفائه من الجبهة الإسلامية الاشتراكية، فجاءت الثقة هزيلة، واحتواءً للموقف أبدى العظم تفهماً لما جرى باعتبار أن في «المجلس صفين الأول مناضل منح الحكومة الثقة وأيدها بأعمالها، وثان مؤازر لأنه لم يعارض ولو كان في

نفسه ما يستدعي عدم منح الثقة إلا بعد أن تتبين له أعمال الحكومة»[٢٣]. اعتبر نجيب الريس تصرف حزب (الشعب) في تلك الجلسة «ضرباً من المقامرة» بكيانه ومستقبله وتاريخه، إذ وقفوا يحاربون حكومة تقف مع بلادها وجيشها وشعبها في وجه عدو خطر (إسرائيل). داعياً حزب (الشعب) إلى كبت الحب والكره أمام أزمة وطنية تهدد الوطن، وأقسم لو أن تحرش اليهود بحدود سورية قد بدأ وحزب (الشعب) يحتضر في الحكم لما كان موقفه من حكومته سوى هذا الموقف من حكومة خالد العظم ورأى:

«أن على حزب الشعب أن يؤدي امتحاناً أمام الشعب وأمام العالم على مقدار استحقاقه للحكم والسياسة والزعامة، وأن هذا الامتحان سيقرر مستقبله، والمعركة اليوم ليست بين هذا الحزب من جهة وبين سورية حكومة وشعباً وجيشاً من جهة أخرى، بل هي بين شهوة الحكم وبين وطنية الأشخاص الذين يسيطرون على هذا الحزب».

موقف نجيب الريس عبّر عن موقف الحزب (الوطني) والأحزاب المؤتلفة معه، بينما استغل حزب (الشعب) ضعف حكومة العظم لمواصلة مناورته على الجيش الذي كانت شعبيته تتسع والبرقيات والعرائض تنهال عليه من مختلف أنحاء البلاد مع خروج مظاهرات في دمشق وحلب والمدن الأخرى تدعم تصدّيه لإسرائيل ومنعه بالقوة استمرار إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة، كمرحلة أولى من مراحل تحويل نهر الاردن[٢٤].

لذا قرأ نجيب الريس سلبية حزب (الشعب) كرسالة للحكومة والجيش بينما تجتاز البلاد مرحلة دقيقة مفادها «**اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون**» وقال:

«لن يضير البلاد أن ينتحي الشعبيون جانباً، فقد دلّت برقيات المدن، وعواطف المواطنين ومظاهراتهم على أنهم بإجماعهم مستعدّون للتطوع ومؤازرة الحكومة والجيش في رد العدوان اليهودي وحماية الوطن»[٢٥].

قوبلت أعمال الردع السورية بتصعيد إسرائيلي[٢٦]، فتجددت الدعوات إلى بناء الجيش وتسليحه، ودعا نجيب الريس إلى إعادة تجربة حملات صحف الحزب (الوطني) التي قامت بها

من خريف ١٩٤٨ إلى ربيع ١٩٤٩ لحث أثرياء السوريين على بذل المال لتقوية الجيش، والتي توقفت بسبب الهدنة، لافتاً إلى أن:

«السوريين أغنى الشعوب العربية بنسبة عددهم، وتجّارهم أقدر التجار العالميين على تدبير السلاح وشرائه وشحنه إذا وجد المال» منبهاً إلى «أن كل يهودي في الدنيا انقلب اليوم في مشارق الأرض ومغاربها إلى سمسار يشتري السلاح لإسرائيل وداعية لدولتهم ومستجد لجمع المال من الفرنك إلى المليون، ولا نحسب أن بعض تجارنا المغامرين الشجعان، يقبلون أن يكونوا أقل من اليهود كفاية وقدرة على تأمين السلاح»[٢٧].

صعود الشيشكلي

تبارت الحكومات العربية في تأييد الجيش السوري لتصديه للاعتداءات الإسرائيلية والإشادة بسورية وجيشها ووطنية شعبها. وبدأ نجم العقيد الشيشكلي يسطع عربيا ـ فسافر إلى القاهرة في ٩ نيسان ١٩٥١ أثناء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية والتقى مع الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود[٢٨].

ولدى عودته إلى دمشق صرح بأنه قرر تغيير نهجه القديم ليكون على صلة مع الشعب الذي انبثق عنه[٢٩]. واكب صعود الشيشكلي التفاف الضباط حوله، وبدأ بإبعاد منافسيه، وفي خطوة أولى أمر بتنحية أنور بنود عن منصب رئاسة الأركان وحلّ مكانه. وبما أن بنود حلبي وقريب لناظم القدسي، قطعت تنحيته شعرة معاوية ما بين حزب (الشعب) والشيشكلي الذي صار يتدخل بشكل مباشر في السياسة الداخلية والخارجية بعد توليه منصب رئاسة الأركان في ٢٣/ ٤/ ١٩٥١ [٣٠]، بينما كانت الضغوط الأميركية تشتد على حكومة خالد العظم، لرفضها مشروع مساعدات[٣١] مقابل توطين اللاجئين الفلسطينيين، بسبب موقف الولايات المتحدة المنحاز لإسرائيل في مجلس الأمن ودعم محاولتها التوسع وتجفيف بحيرة الحولة. إلا أن الضغط الأميركي ترافق من جانب آخر مع تشجيع مساعي الشيشكلي للاستيلاء على الحكم.

الشعوذة بعينها

حاول الحزب (الوطني) والأحزاب المؤتلفة اغتنام الفرصة للدفع نحو حلّ المجلس، ووجد نجيب الريس أن من غير الطبيعي استمرار حكومة العظم في إدارة البلاد في ظل مجلس يقرّعها نوابه ويضعفون هيبتها، وأكثريته تعارض حكومة تؤيدها الأقلية، وقال: «**أبرز متناقضات هذه الدولة أن الأقليةِ هي التي تحكم والأكثرية هي التي تعارض**»[٣٢]. وجاءت جلسة تقرير الموازنة في مجلس النواب ٢ حزيران ١٩٥١ مناسبة لفتح معركة أشعلها جدل حول فتح اعتماد بموازنة وزارة الدفاع، وثار اللغط كبيراً بين مؤيد للجيش وآخر معارض، وعلت الصيحات وبدأ الضرب على المناضد، فنهض وزير الدفاع فوزي سلو ليتهم معارضي المشروع بالخيانة والعمالة، ونشرت الصحف ما قاله باعتباره إهانة للمجلس أمام الرأي العام. وفي الجلسة التالية طالب المستقلون بإلزام الصحافة بتكذيب ما نشرته عن لسان وزير الدفاع، إلا أن الأخير لم ينف ما قاله والتزم الصمت، فتأزم الموقف بين المجلس والجيش، وتزامن ذلك مع فشل المساعي لإقناع رشدي الكيخيا بالتراجع عن استقالته من رئاسة البرلمان.

انتخب معروف الدواليبي من حزب (الشعب) رئيساً للمجلس في ٢٤/٦/ ١٩٥١ بدعم من الكتلة الاشتراكية الإسلامية والهيئات البرلمانية الأخرى. فصعّد الحزب (الوطني) حملته على البرلمان بمشاركة خالد العظم للمطالبة بحلّه. من جانبه، وصف نجيب الريس انتخاب معروف الدواليبي خلفاً لرشدي الكيخيا بـ «**الشعوذة بعينها**» و «**احتيالاً على اصطياد الرئاسات بأساليب ملتوية**» وقال:

> «**نحسب أن انتخاب الشيخ معروف الدواليبي رئيساً لمجلس النواب إنما هو مقدمة لنوع من الشعوذة، الذي يطبخ بين أعضاء حزب الشعب وبين بعض النواب وبعض أصحاب الشأن أيضاً، ما دامت الدولة لا تزال في أيدي جماعة حزب الشعب، من قضاة وأمناء عامين وموظفين كبار وصغار، وما دامت مصالح هذا الحزب تقضي بالحق وبالباطل بإرادة هذه الحكومة أو رغماً عنها**».

وعلى خلفية الدعوات إلى حل البرلمان ظهرت انقسامات وتحالفات حزبية جديدة، ومالت

كتلة الجمهورية الموالية لخالد العظم إلى التحالف مع الحزب (الوطني) ضد حزب (العربي الاشتراكي) وحركة الفلاحين، بينما سعى رئيس المجلس معروف الدواليبي إلى إنشاء تحالف من الأحزاب السياسية على أن تنبثق عنه حكومة توحد الصف وتمنع حلّ البرلمان. وكان الدواليبي عضو الكتلة الاشتراكية الاسلامية ومن المحسوبين على جناح اليسار في حزب (الشعب)، فاصطدمت طموحاته بجناح اليمين الذين أزعجتهم تصريحاته المعادية للغرب لاسيما رشدي الكيخيا وهاشم الأتاسي[٣٣].

وسط حالة الارتباك ثابر نجيب الريس على إدانة «حكم الأقلية ومعارضة الأكثرية» الذي لا مثيل له إلا في الدول الديكتاتورية أو الحكومات البوليسية، أما في البلاد الديموقراطية فإن:

«الأقلية حين تصل إلى الحكم بمجالس نيابية، وتجد نفسها تجاه أكثرية معارضة فإن أول ما تفعله هو حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. لكن الحكومة الحاضرة ظلت في الحكم على أقلية أنصارها، وأبقت على المعارضة البرلمانية تصول وتجول رغم عرقلتها لأعمالها وتعمدها إخفاقها حتى انتقل حق سَنّ القوانين من يد السلطة التنفيذية إلى يد السلطة التشريعية فانقلبت الأكثرية البرلمانية المعارضة إلى سلطة تتحكم بقوانين الدولة، وكل قانون يكون لحزب الشعب من ورائه مأرب يطبخ خارج المجلس ثم يقدم إليه بشكل مشروع قانون مع حق استعجال النظر، فلا يلبث أن يفرض تشريعاً على البلاد، يربح منه حزب الشعب، وتخسر الحكومة لأنه تشريع عجيب غريب قائم على الأحقاد والضغائن والانتقام من بعض الناس وإرضاء البعض الآخر».

وتوقع نجيب الريس مواصلة حزب الشعب إزعاج الحكومة حتى يضطرها إلى الاستقالة[٣٤].

توقعات نجيب الريس استندت إلى ما تسرب عن بدء معروف الدواليبي مفاوضات سرية لتشكيل تحالف حزبي، أي مجلس تنبثق عنه حكومة ائتلافية، غالبية أعضائها من حزب (الشعب). إلا أن تلك المساعي فشلت لدى خروجها للعلن، وعلّقت (القبس) حينذاك بأن **«المساعي المبذولة لتأليف وزارة ائتلافية لم تعد في نطاق الكتمان، وقيل إن الوزارة العتيدة**

سوف تتألف من ممثلين عن أحزاب المجلس فيدخلها الشعبي بجانب العربي الاشتراكي، والاشتراكي الإسلامي، والجمهوري، والمستقل، والقومي السوري. وسيكون هناك مجلس يراقب هذه الوزارة ويوافق على مشاريعها قبل عرضها على مجلس النواب، ويتألف هذا المجلس من مندوب عن كل حزب، ويدعى «مجلس المفوضية» أو «لجنة مندوبي الأحزاب» على غرار مجلس المفوضين في الاتحاد السوفياتي، وهذا أمر طبيعي ما دام رئيس الوزارة المقبلة معروف الدواليبي من القائلين بالتحالف مع المعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي والاتفاق معه. وهذا ما أعلنه منذ ما كان وزيراً للاقتصاد في حكومة خالد العظم الأولى، «**لكن هل يوافق خالد العظم على الدخول في الوزارة القادمة أو هل يدعى إلى الاشتراك فيها؟ نعتقد أنه لا يوافق على هذه التشكيلة العجيبة أو على هذا الخليط المدهش من المبادئ والأحزاب في وزارة ستكون مثال الفوضى والقلق ورمزاً للانتفاضات والانقلابات الاجتماعية**».

استنفار إقطاعي

بعد فشل محاولة التحالف الحزبي شكل معروف الدواليبي «جبهة وطنية تقدمية» مستلهماً تجربة الجبهة الاشتراكية الإسلامية والأحزاب الوطنية اليسارية في مصر، وضمت أحزاب (الشعب، الجبهة الاشتراكية الإسلامية، العربي الاشتراكي، البعث العربي، السوري القومي الاجتماعي)، وعقدت عدة اجتماعات مع ممثلي الأحزاب الميثاقية[٣٥] وسط معارضة الجناح اليميني في حزب الشعب بزعامة - هاشم الأتاسي وناظم القدسي - ومعارضة الحزب (الوطني)، إذ اعتبرت خطراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على البلاد.

أثار تكتل قوى اليسار الاشتراكية مخاوف السعودية والعراق ومصر من نمو الحركة الاشتراكية وتمددها عربياً، فأخذت تدفع باتجاه تسلم الجيش الحكم في سورية. وجاءت مشكلة رواتب الموظفين مناسبة لجولة حزبية من الصراع السياسي بين المتنافسين، وحصل ما حذّر منه نجيب الريس حكومة خالد العظم من أن مجلس النواب سيدفعها للاستقالة، لدى تقديم الحكومة مشروع قانون ترقية الموظفين، خلال جلسة مناقشة الموازنة، فعرقلته لجنة الموازنة التي يهيمن عليها نواب شعبيون. ورداً على مماطلة البرلمان نفّذ الموظفون إضراباً في ٣١ تموز.

وفي جلسة ١/٨/١٩٥١ اتهم رئيس لجنة الموازنة الحكومة بتعمد إحراج المجلس والحط من كرامته. وانتهت الجلسة دون البت بمشروع الرواتب، ليستمر إضراب الموظفين. فقام رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي بتكليف فارس الخوري بتشكيل حكومة، دون أن يقدم خالد العظم استقالة حكومته، ودخلت البلاد في أزمة وزارية جديدة.

الهيبة المفقودة

حيال هذا الاضطراب رأى نجيب الريس أن الشعب بات همه قيام «**حكومة تحفظ النظام العام، وتفرض هيبة الدولة على الذين يستهينون بالقوانين**» لافتاً إلى أن الناس تلقّوا أخبار الأزمة بلا مبالاة، وكل وزارة حين تؤلف يسألون عن عمرها المتوقع في الحكم قبل السؤال عن برنامجها، لأن كل عمل تعمله أية حكومة، مهما كان عظيماً، يذهب سدى أمام فقدان هيبة الدولة:

> **«ففي دمّر والغوطة وعلى الطريق العام وفي أعظم منتزهات دمشق تخطف النساء من بين أيدي أزواجهن، فيفقد بعضهم روحه في سبيل الدفاع عن شرفه وعرضه، وفي بعض القرى المعروفة في ملكيتها لأصحابها من الحمويين والحمصيين، يطرد الفلاحون أصحابها منها طرداً ويخرجونهم من بيوتهم بالقوة ويأخذون غلاتها كلها. وهؤلاء الفلاحون عبارة عن عمال أو مستأجرين عند أولئك الملاكين الذين يتصرفون بهذه القرى أباً عن جد، بموجب كل ما في الشرع والقانون والعرف.. إن الشعب في سورية وصل إلى حد اليأس من أية حكومة تؤلف، ولم يعد أميناً على ملكياته وحرياته وأمواله ما دام النظام العام لا يفرض بقوة القانون وهيبة الدولة على الجميع»**[٣٦].

مطالبة نجيب الريس بإعادة هيبة الحكم جاءت مع نشر (القبس) تسريبات عن أسماء المرشحين لوزارة فارس الخوري في ٢/٨/١٩٥١، مع ترحيبها بحكومة تضم نخبة الوطنيين لما فيها من رفع لمستوى الوزارات وقالت:

> **«العقلاء في مجلس النواب وفي الوزارة الذين يرون أن القضية لم تعد قضية وزارة**

ولا أزمة حكومة، بل هي أزمة حكم ونظام عام وتهديد بانقلاب اجتماعي، أخذت أنظارهم تتجه نحو رفع مستوى الوزارات وشخصيات الحكم من الدرك الذي تدنت فيه، وذلك بتشكيل حكومة برئاسة فارس الخوري، يدخلها رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء الأحزاب الكبرى في البلاد».

قرأ أكرم الحوراني تلك التسريبات على أنها استنفار طبقي إقطاعي بمشاركة رئيس الجمهورية وقسم كبير من أعضاء المجلس والحزب الوطني المعارض، ضد الأحزاب التقدمية. لكن تشكيل الوزارة لم يكن سهلاً إذ اشترط فارس الخوري إعادة جهاز الدرك والشرطة إلى وزارة الداخلية، وكان موضوع تابعية جهاز الدرك أحد أكثر المواضيع الخلافية، منذ أصدر حسني الزعيم مرسوماً تشريعياً ربط الدرك بوزارة الدفاع، ودأب الحزب (الوطني) على اتهام حزب (الشعب) باستغلال الدرك لتدعيم شعبيته والتأثير بالانتخابات خلال فترة تقاربه مع الجيش.

استجاب الشيشكلي مبدئياً لشرط فارس الخوري الذي وضع شرطاً آخر وهو إعلان رؤساء الكتل النيابية وكبار الشخصيات السياسية بأنهم يقبلون التعاون معه بأشخاصهم إذا انتدبهم للعمل، فلم يلق تجاوباً واعتذر عن تشكيل الحكومة. واضطر هاشم الأتاسي إلى محاولة إقناع خالد العظم بسحب استقالته لكنه طلب أولاً حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة. فتم تكليف حسن الحكيم، وجاء اختياره مفاجئاً لليساريين خصوصاً أنه يعتبر من اليمين المتطرف الداعي إلى التحالف مع الغرب. فلم تؤيده الأحزاب الاشتراكية، لاسيما (العربي الاشتراكي)، فيما أبدت الأحزاب الأخرى والكتل البرلمانية استعدادها للمشاركة في حكومته، وحزب (الشعب) وحده رشح عشرين اسماً من أعضائه، ما أثار عجب نجيب الريس واصفاً عودة حزب (الشعب) إلى الحكومة بأنه «**زراية بكرامتها، فبعضهم «من طراز فرض على سورية وكانوا سبة وعاراً عليها**» مقارناً بين رجال الحكومات السابقة من الوطنيين وبين حكومات حزب (الشعب)، حيث عرفت سورية وزراء في مختلف العهود قبل الانقلابات:

«من طراز رضا باشا الركابي وهاشم الأتاسي وفارس الخوري والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ويوسف العظمة وعلاء الدين الدروبي وعطا الأيوبي وجميل الألشي ومحمد كرد علي وبديع المؤيد وشاكر الحنبلي والشيخ تاج الدين الحسني

وحسني البرازي وحسن الحكيم وفائز الخوري وخليل مردم بك والأمير مصطفى الشهابي وشكري القوتلي وجميل مردم وسعد الله الجابري ومظهر رسلان ولطفي الحفار وغيرهم من رجال الطبقة الأولى والطبقة الثانية، فكيف يقارن هؤلاء ببعض الذين أتوا من بعدهم ولا سيما الذين جيء بهم في أعقاب الانقلابات؟!. إن حزب الشعب هو أول حزب في البلاد هبط بمستوى الوزراء إلى هذا الدرك الذي صارت إليه الوزارات من بعده».

جاءت حكومة حسن الحكيم شعبية في غالبيتها، وأعلن عنها إثر اجتماع عقده في التاسع من آب هاشم الاتاسي مع حسن الحكيم وفوزي سلو والعقيد الشيشكلي[٣٧]. ولم يرض نجيب الريس عن حكومة اعتبرها خليطاً عجيباً «**فيها وزراء إقطاعيون ضد تحديد الملكية، وإلى جانبهم وزراء شيوعيون أو هم على الأصح يخفون شيوعيتهم باشتراكية متطرفة حمراء وينادون بتحديد الأراضي، ويعملون على إثارة الفلاحين على الملاكين**» منتقداً طريقة تشكيل الحكومة لما فيها من انتهاك للدستور «...**بحيث تسقط الوزارات وتؤلف خارج البرلمان وبلا قرار منه؟!**»[٣٨].

الدولة العجيبة

أتى بيان حكومة الحكيم متطابقاً في كثير من نصوصه مع (الميثاق الوطني) الذي وضعته لجنة الأحزاب الممثلة للكتل المجلسية بمشاركة رئيس المجلس معروف الدواليبي[٣٩]، وتضمنت مقدمة الميثاق تحديد ملكية الأرض الزراعية وتبنّي القانون القاضي بأن لا يملك كل رب أسرة أكثر من خمسين هكتاراً في الأراضي السقي وأكثر من مائتين في الأراضي البعل، وهو القانون الذي سبق أن عرضه معروف الدواليبي على خالد العظم على أن يشكل على أساسه وزارة ائتلافية تتبع في أعمالها وتوجيهاتها لمجلس المفوضين، فرفض خالد العظم هذه «الاشتراكية المتطرفة» وقال على ما ذكرته الصحف حينها «إنني اشتراكي ولكن ليس إلى هذا الحد»[٤٠].

استاء نجيب الريس من تطبيق تجربة مجلس المفوضين السوفيات، وتبعية الحكومة لمفوضي الحزب العربي الاشتراكي والجبهة الإسلامية والحزب القومي السوري الذين لا يمثلون أكثر من ستة أو سبعة نواب من أصل مائة وبضعة عشر نائباً، ورأى من العجيب قبول حسن الحكيم

الداعي إلى الانضمام لمعسكر الديموقراطيين! أن يحكم سورية ثلاثة مفوضين مثل ستالين ومولوتوف وفيشنسكي في روسيا. وقال متهكماً:

«لكن ألسنا في سورية نعيش في ظل دولة عجيبة لا مثيل لها في الدنيا؟! وأية دولة أعجب من هذه التي يوجد فيها دستور وميثاق ورئيس حكومة أبيض أي ديموقراطي، وهاشمي واتحادي مثل حسن الحكيم، ورئيس برلمان أحمر مثل الشيخ معروف الدواليبي صاحب الميول اليسارية، ألدّ أعداء الدول الديموقراطية، ومن أوائل الداعين إلى الانضمام إلى روسيا والدول الشيوعية!! أية دولة عجيبة هذه التي تجمع بين هذين الرئيسين فيها؟! ألا ينطبق على هذه الدولة من قبيل المجاز والتشبيه ما قاله أحد الظرفاء في الحرب الأخيرة عن إحدى الدول التي كان الجيش الألماني على أبوابها والتي كانت سلطانها وشعبها متباينين: ملك طلياني ووزارة إنكليزية وشعب ألماني»(٤١).

في جلسة الثقة وجّه نائب من حزب (الشعب) إنذاراً مبطناً إلى الجيش للكف عن التدخل في الشأن السياسي، بعد أن اجتمعت الكلمة على ميثاق أكد التزام الحكومة الائتلافية «بتنفيذ الدستور نصاً وروحاً»، فإذا لم توفق فإنّ حزب (الشعب) آنذاك يرى أن «الحياة النيابية لم يعد لها معنى». إنذار حزب (الشعب) هذا جاء لدى استشعاره تراجع نفوذه على الأرض مع تنامي حركة الفلاحين بزعامة أكرم الحوراني، وبدء تغيّر موازين القوى السياسية.

ثورة مسلحة

وفيما كانت إدارة البلاد تنتقل من حكومة ضعيفة إلى أخرى أضعف، كانت حركة الفلاحين تتفاعل وتتسع، وكثرت حوادث الاعتداءات بين الفلاحين والملاك، بتشجيع من حزب (العربي الاشتراكي) الذي أخذ ينتشر في الريف بسرعة، ويقوّي نفوذه داخل الجيش، حتى بات يشكل تهديداً جدياً للإقطاعيين والملاكين الكبار. وفي ٨/ ٤/ ١٩٥١ نشرت (القبس) تقريراً عن تلقيها برقيات موقعة من آل العاشق وآل البارودي ملاكي قرى الطار في حماه، وتجار حمويين أسسوا مشاريع للقطن في تلك القرى، اشتكوا فيها من هجوم ألفي فلاح من أهالي تلك القرى وجوارها من بدو السماطية نصف الرحّل، على المزارعين الحمويين أصحاب المشاريع وطردهم، وحشد

فدادينهم ودوابهم وطروشهم، وحراثة الأراضي المزروعة قطناً وتعطيلها ثم زراعتها قمحاً. واتهمت البرقيات حزب (العربي الاشتراكي) في حماه بالتحريض على «الثورة المسلحة». وأكدت (القبس) أن آل البارودي وآل العاشق في قرى الجبين وحيالين وكفرهود والتريمسة ملاكون من خمسين سنة، وأن الفلاحين من عرب الطار والسماطية كانوا على ولاء معهم ولكن «الاشتراكية أو الشيوعية لم تكن قد دخلت تلك القرى أيام كان الملاكون يبيعون مد القمح بأربعين قرشاً سورياً ويستدينون ضرائب الدولة ونفقات الفلاحين بفاحش الربا، وحين كان الفلاح أسعد من الملاك، ولكن بعد تحسن أسعار الحبوب وازدهار زراعة القطن تحاول الشيوعية إبطال هذا الازدهار». وحذّر نجيب الريس الملاكين الإقطاعيين من الاستمرار بمواقفهم السلبية حيال الفتنة التي يشعلها حزب (العربي الاشتراكي) في أراضيهم. ونصحهم «بتغيير هوياتهم من وجهاء وذوات إلى حزبيين سياسيين» والانضمام إلى «أحزاب تدعم برامجها الملكيات المشروعة ورؤوس الأموال والعائلة والدين وأمامهم حزبان سياسيان: الحزب الوطني وحزب الشعب على ما بينهما من اختلاف» لأن الحركة التي حصلت في قرى الطار كانت متوقعة منذ سنة، حين حرض أكرم الحوراني فلاحي قرية السويدا على صاحبها نجيب البرازي رئيس الحزب (الوطني) في حماه. و«بذر بذور الشيوعية باسم الاشتراكية والتقدمية يوم أسس حزبه العربي الاشتراكي في المعرة وخان شيخون ووقعت الحوادث الدامية بين آل الحراكي وبينهم، ويوم حرض الفلاحين على الملاكين في قرى بعرين وعقرب ونيصاف». وحينها نبه نجيب الريس ملاكي حماه من أنه «إذا لم يقضوا على الفتنة قبل أن تستفحل، فسيأتي يوم يطردون فيه من قراهم وأملاكهم» إلا أن أكثر الملاكين وقفوا من الاعتداء على زملائهم موقف المتفرج الحيادي، في حين أن الحركة «ليست محلية ولا حموية بل إنها يسارية شيوعية». وقال للملاكين: «إذا لم تتضامنوا وتستعدّوا وتناضلوا بأموالكم ورجالكم وأنفسكم وأولادكم فإن مصيركم مصير كل رجل يخسر البعير حتى لا يدفع ثمن الرسن».

مؤتمر الإقطاعية

مع تفاعل الاضطرابات وتأزم مشكلة قانون تحديد الملكية، تداعى كبار الإقطاعيين إلى عقد المؤتمر الزراعي الأول يوم ١٩٥١/٨/٤ في معرة النعمان بقصر طالب الحراكي أحد أكبر ملاكي إدلب، بمشاركة وفود من حلب وحماه وحمص، لبحث سبل مواجهة حركة الفلاحين.

وأرسل المشاركون إلى الحكومة برقية احتجاج على مشروع قانون تحديد الملكية، والفوضى والاعتداءات التي يرتكبها حزب (العربي الاشتراكي)، ومبادئه التي «تحاكي المبادئ الشيوعية الهدامة التي ينتج منها الشلل الزراعي العام وإيقاد نار الفتنة في البلاد»[٢٢]. ترافق المؤتمر مع حملة شنها الإقطاعيون لحض الفلاحين العاملين في أراضيهم على إرسال برقيات وعرائض يعلنون فيها انسحابهم من الحزب العربي الاشتراكي.

رد أكرم الحوراني على مؤتمر الإقطاعيين «الزراعي الأول» بعقد مؤتمر للفلاحين في مدينة حلب بعد نحو شهر، في أجواء احتفالية شعبية ضخمة. وبعد انتهاء المؤتمر أصدر الحزب بياناً عرض فيه اعتداءات الإقطاعيين على الفلاحين قبيل وخلال المؤتمر، في قلعة المضيق والمعرة ومصياف وطلف في حماه. وقال إنه لم يردّ عليها منتظراً من الحكومة موقفاً حاسماً تجاه المعتدين.

كشف مؤتمر الفلاحين عن اتساع نفوذ حزب (العربي الاشتراكي) في حلب وريفها معقل حليفه حزب (الشعب)، الذي استشعر هو والأحزاب الائتلافية خطورة هذا المؤتمر الذي أظهر تكتلاً جديداً على الأرض. ووجدت الأحزاب الائتلافية نفسها في خندق واحد مع خصمها اللدود حزب (الشعب)، إذ إن الاختلاف بينهم ناجم عن التنافس على السلطة، إلا أنهم كانوا متفقين على تحقيق العدالة الاجتماعية، دونما إخلال بالتراتب الاجتماعي وطبقاته.

مثّل مؤتمر الفلاحين مؤشراً على بدء اندحار الإقطاعية بما تعنيه من تفكك طبقة السياسيين التقليديين وتراجع الأحزاب الائتلافية (اليمين الديموقراطي) مقابل صعود كاسح لليسار الاشتراكي. ولم يعد هناك جدوى من تحذيرات نجيب الريس المتواصلة من خطورة التكتل الجديد الذي أطلق عليه اسم تكتل (دعاة الفتنة والهدم) محملاً المسؤولية عن صعوده للإقطاعيين والملاكين والصناعيين الحياديين لعدم استجابتهم لدعوات الانتظام في أحزاب تمكنهم من مواجهة حركة أكرم الحوراني والشيوعيين وذكّر بأنه :

«حين كانت حركة أكرم حوراني في أولها، وحين كانت فتنته محصورة في قرية أو قريتين من قرى مصياف وحماه ومثلهما في خان شيخون والمعرة، أهبنا بالملاكين والزراع من أهل القرى المعتدى على أراضيهم، أن يتضامنوا للقضاء على الفتنة قبل

أن تتسع وتعمّ، ولكنهم تخاذلوا واعتمد بعضهم على الحكومة، على غير جدوى، كما راح البعض الآخر يتزلف إلى بعض جماعة أكرم الحوراني، ويدفع لهم «الخوة» أو الجزية.. ليتمكن من قسمة بيادره وأخذ حقه المشروع من قراه وقرى أبيه وجده بشروط دونها شروط «الموسكوف» كما تقول العامة، بدلاً من أن يكونوا شجعاناً ويبذلوا كل شيء في سبيل القضاء على تلك الفتنة، ولو فعلوا ذلك وعزموا لكانوا أقوى منه ومن حزبه ومن الحكومة لأن العدوان والشر والفتنة لا تدفع بالعرائض وبرقيات الشكوى ومضابط الاحتجاج بل تدفع بالاستعداد والعمل والتضامن والتكتل في أحزاب سياسية منظمة تجهر بالحق بلا خوف ولا وجل».

وأهاب بكل الملاكين وأصحاب الإنتاج وأرباب العمل ودافعي الضرائب الذين يغذّون خزينة الدولة مواجهة :

«الخطر الذي أخذ يقترب منهم بعد أن تلقى جميع الشيوعيين كما يقال أوامر من مراجعهم بأن ينضموا إلى الحزب العربي الاشتراكي الذي يحقق أهداف الشيوعية الدولية، ويطالب علناً في جريدته بالانضمام إلى المعسكر الشيوعي، كما طالب بهذا الانضمام رئيس الحزب نفسه أكرم الحوراني في مجلس النواب أكثر من مرة». ورأى نجيب الريس: أن المستقلين عن الأحزاب أو الحياديين في حرب المبادئ السياسية والمذاهب الاجتماعية، لم يعد لهم مكان في الحياة، وحذّر من «أن يؤدي التخاذل أو عدم الاكتراث بهذه الأخطار التي تتجمع وتتكتل باسم الاشتراكية، وإنصاف الفلاح و الدفاع عن العامل في ظل حكومات ضعيفة، إلى ما أدّت إليه في بعض البلاد الأوروبية الشرقية من ضياع الاستقلال والأرض والمال، وعندئذ فلا ينفع عقار ولا قرية ولا معمل ولا عتب ولا ندم».

استقالة وزارة الحكيم

تراجع تأثير حزب (الشعب) كأكثرية داخل البرلمان مع تقدم حزب (الاشتراكي العربي) في حلب مدعوماً بجهاز الدرك التابع لوزارة الدفاع الذي يهيمن عليه أكرم الحوراني، ولم يعد

هناك خيارات أمام الشعبيين للحفاظ على مصالحهم السياسية والاقتصادية سوى إرغام الجيش على إلحاق قوات الدرك بوزارة الداخلية، أو دفع الجيش إلى الانقلاب لاستلام السلطة على أمل أن يضعفه ذلك كما جرى في الانقلابات السابقة. وذلك بينما تشكلت كتلة «المستقلين» في البرلمان تحت شعار «تنفيذ أحكام الدستور نصاً وروحاً»، ولعبت هذه الكتلة دوراً هاماً في دفع الأزمة مع الجيش إلى نهايتها.

جاء تقدم حزب (الشعب) للبرلمان بمشروع قانونين لتحديد الملكية وتوزيع أراضي الدولة، ليفاقم التوتر، ورغم أن ليس للمشروعين مفعول رجعي، رفض الملاكون السماح بتحديد الملكية، وتغيب نوابهم لتعطيل نصاب الجلسات، بينما شنت صحف الأحزاب المؤتلفة حملة عنيفة على هذين القانونين. وفي ظل هذا التوتر وتدخل الجيش، هدد رشدي الكيخيا بخروج نواب الأكثرية من البرلمان ما لم تحلّ كافة القضايا، وقال إنه لا يجوز بحال من الأحوال أن تكون هناك حكومة في قلب حكومة، وأن حكومة حسن الحكيم وعدت باستلام قوى الدرك لتسيّرها وفق المصلحة العامة، وآن الأوان لوضع النقاط على الحروف[٤٢]. كان موقف الكيخيا مفاجئاً، واعتبر انقلاباً على حكومة حسن الحكيم الذي أكد بدوره أن «الجيش لم يتدخل في عهده بأي عمل من أعمال حكومته»[٤٣].

أيد الحزب (الوطني) موقف الكيخيا وأعرب النائب حسني البرازي عن أمله: «بتحسين الحالة الشاذة» وهاجم الجيش وابن عمته العقيد أديب الشيشكلي قائلاً «الأمة أصبحت تعلم أننا ندخل هذا المجلس عناترة جبابرة ولكننا في الحقيقة كالنعامة. فقد خنّا الدستور وحنثنا بيميننا؛ وأصبحت الحكومات ألاعيب بيد من تعرفونه ولو كانت تربطني به رابطة العمة». تلاه مداخلات لنواب آخرين شكوا من «وجود سلطات فوق السلطات تأتي بالحكومات وتذهب بها»[٤٤].

سلطة غير مسؤولة

وتعقيباً على موقف رشدي الكيخيا قدم له نجيب الريس كشف حساب بمسيرة حزبه منذ انشقاقه عن الكتلة الوطنية وذهابه بعيداً خلف أكرم الحوراني الذي **«لم يتوان عن غزو حزب الشعب في معاقله»** حين عقد مؤتمر الفلاحين في حلب، متمنياً لو أنه **«غضب لقدسية الدستور**

وكرامة المجلس وحرمة الحكومات هذه الغضبة حين كان يجب أن يغضب، وحزبه وحده يحمل أوزار هذا الوضع، لأنه يملك أكبر أكثرية نيابية عرفتها مجالس النواب في سورية بعد الكتلة الوطنية، فقد تغاضوا عن كل ما يخالف الأعراف والتقاليد الدستورية والقانونية والسياسية في سبيل شهوة بعضهم إلى الحكم، حتى أن بعضهم في كثير من المواقف كانوا يدافعون عن سلامة وضعهم وينفون أي تدخل أو تجاوز.. وشاء الله أن يخجلهم بلسان رئيسهم نفسه وأن ينطقه بالحقيقة.. وبوجود حكومة في قلب الحكومة، ولأول مرة يعلن أن الدرك تابع لأكرم الحوراني أكثر مما هو تابع لرشاد برمدا وزير الداخلية وممثل حزب الشعب في الوزارة، وإلا فكيف يحمي رجال الدرك وضباطه الفلاحين الذين ساقهم أكرم الحوراني من قرى حماه والمعرة في نيّف وثمانين سيارة بين كبيرة وصغيرة إلى الشهباء هاتفين بسقوط الملاكين الإقطاعيين على طول الطريق وخصوصاً في المعرة، يحمل بعضهم البنادق والتومنغانات ويستفزون الناس بهذه الهتافات، كيف يحمي الدرك هذا الموكب لو أنه تابع لوزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن وعن مصادرة السلاح ومنع الفتن بين المواطنين». وسأل رشدي الكيخيا إن كان سر غضبته صحوة «سكارى الحكم من حزب الشعب من سكرتهم؟! أم أن الذمة والضمير والأخلاق لم تعد تطيق أن تتحمل أكثر مما تحملت من التغاضي عن هذا الوضع الذي لم يفرض مثله على سورية في جميع أدوارها السياسية؟! أم لأن أكرم الحوراني غزا حزب الشعب في عقر داره وعقد مؤتمره الاشتراكي او الشيوعي في حلب معقل حزب الشعب ومصدر قوته، والتي أمدّته مع أقضيتها بأكبر كمية من النواب حين غاب الحزب الوطني وقاطع الانتخابات في عهد الحناوي؟!». وبعد هذه الجردة أعلن نجيب الريس تأييده صحافياً وحزبياً لموقف الكيخيا الصريح. على أن لا يتراجع، كي لايقال عنهم ما قاله الشاعر:

صلى وصام لأمر كان يطلبه لما انقضى الأمر لا صلى ولا صاما؟[٤٥].

أول أحمر

قلل رئيس البرلمان معروف الدواليبي من شأن الضجيج الذي أحدثه تهديد رشدي الكيخيا بالانسحاب من البرلمان، وقال: «الوضع في البلاد طبيعي تماماً، ولم يحدث ما يستوجب إثارة أي

أزمة». ورأى نجيب الريس أن هذا التصريح المجافي للواقع كشف عن انقسام داخل حزب (الشعب) إلى «**جناحين: جناح أبيض وجناح أحمر...وأن الحمر هم إلى رفاقة الحوراني أقرب وأطوع منهم إلى رئاسة الكيخيا**». وحذر الأخير من تغلب الحمر من أصحاب الميول اليسارية أو الشيوعية على البيض الديمقراطيين، واصفاً الدواليبي بأنه «**أول أحمر يشذ عن زملائه في الحزب وفي المجلس، ويصرح بأن ما قاله رئيس حزبه غير صحيح البتة...!! متجرئاً على تجاهل الحقيقة.. ولم يؤيده في هذا الزعم الباطل سوى أكرم الحوراني الذي وصف الوضع الداخلي بالمستقر والسليم.. (...)**»[٤٦].

عند انتخاب مكتب البرلمان تم إقصاء الدواليبي عن رئاسته ليخلفه ناظم القدسي، واتجه رشدي الكيخيا نحو إعادة ترتيب تحالفاته، فتقارب مع الأحزاب المؤتلفة في مواجهة الجيش، وللتغلب على الانقسام داخل حزبه سعى إلى التحالف مع الجبهة الاشتراكية الإسلامية، للدفع إلى تأليف حكومة جديدة بعد إزاحة حسن الحكيم.

الدفاع المشترك

في أوج الارتباك الداخلي عادت مسألة التحالفات الدولية لترخي بثقلها إثر إعلان الحكومة المصرية في ٨/ ١٠/ ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، حيث سارعت الدول الغربية إلى طرح مشروع الدفاع المشترك على الدول العربية، فأعلن بعض النواب السوريين في جلسة بـ ٢٢ / ١٠/ ١٩٥١ رفضهم مشاريع الدفاع المشترك خشية أن تكون مقدمة لجر الدول العربية إلى تحالف مع إسرائيل، فطلب البرلمان من وزارة الخارجية بيان موقف الحكومة من تلك المشاريع.

وبعد المشاورات قدم وزير الداخلية فيضي الأتاسي بيان وزارته وعرض فيه نتائج لقاءاته مع كل من القائم بالأعمال الأميركي والسفيرين الفرنسي والبريطاني في دمشق، حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، الهادف إلى «إنشاء قيادة حليفة للشرق الأوسط تشترك فيها البلاد القادرة على المساهمة في الدفاع واستعداد أميركا وفرنسا وبريطانيا وتركيا للاشتراك في القيادة». وقد دُعيت مصر بصفتها عضواً مؤسساً لأهمية القاعدة المصرية. مع الإشارة إلى أن «إشراك

إسرائيل متوقف على نتيجة البحث مع الدول العربية المعنية. على أن يفسح لها المجال - في وقت ما - للدفاع عن نفسها. وإن العرب لن يكونوا من هذا الأمر أمام الأمر الواقع. وأوصى وزير الخارجية فيضي الأتاسي برفض المشروع لأن مخاوف سورية هي من إسرائيل، وكلا القطبين الدوليين لم يقدم للعرب ما يدعم قضيتهم، فالاتحاد السوفياتي صوت على قرار تقسيم فلسطين، والغرب أقام إسرائيل «حربة مسمومة في خاصرة سورية» ومخاوفه من روسيا جعلته يطلب وقوف سورية وإسرائيل بجانبه بكل ما في ذلك من تناقض[٤٧]. نال موقف وزير الخارجية تأييداً رسمياً وشعبياً، لكنه لم يمنع الاصطدام مع رأي رئيس الحكومة حسن الحكيم الذي قدم استقالته في ١٠/ ١١/ ١٩٥١، بعد كلمة له عبر الإذاعة أعلن فيها تأييد الأحلاف الغربية ومشاريعها الدفاعية، لأن دخول البلاد العربية في الحلف معناه إنهاء المعاهدات الأجنبية مع دول المنطقة وإنهاء الاحتلال الناشئ عنها واستبدال هذه المعاهدات بمشروع الدفاع المشترك. وبما أن الكونغرس وافق على برنامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية المتبادلة للدول الراغبة في التعاون مع الأمم الديموقراطية فإنها فرصة من شأنها تقوية سورية عسكرياً واقتصادياً وبما يزيل المخاوف من إسرائيل ويساعد في نفس الوقت على حل قضية فلسطين حلاً عادلاً منصفاً في حال تم السير في طريق التفاوض. وفي ١٠/ ١١/ ١٩٥١ قدم حسن الحكيم استقالته رسمياً، لتبدأ أزمة وزارية جديدة ستستمر ثمانية عشر يوماً.

نجيب الريس، الذي كان يجاهد في المحاكم للإبقاء على حياة (القبس) المهددة بإلغاء ترخيصها، كرر تأكيده على أن الأزمة في سورية هي أزمة «**مسؤولين غير حاكمين وحاكمين غير مسؤولين.. الأولون قادرون وفي يدهم القوة المادية، والآخرون عاجزون، وليس في يدهم إلا القوة المعنوية. ولكل من الفريقين رأي في أسلوب الحكم وأشخاص الوزارات يختلف عن رأي الآخر، فتستقيل حكومة أو تقال أو تطرد.. ثم يؤتى بحكومة أخرى سيئة الوضع والصنع لأنها لمامة يكره أعضاؤها بعضهم بعضاً.. منهم من يقول بالاتفاق مع الدول الغربية ويدعو علناً إلى مشروع الدفاع المشترك، ومنهم جبان لا يصرح برأيه، وآخرون ضالعون مع المعسكر الشرقي، يدعون إلى التظاهر ضد المشروع الغربي، ويتسترون بالحياد بين المعسكرين لأنهم ضالعون مع الشيوعيين، والشيوعيون لا يطلبون من أنصارهم إلا الحياد، ولا ينادون إلا بالسلام، ولا يعتمدون إلا على أنصار السلام**».. وبعد فشل الحكومة الائتلافية ألقى

نجيب الريس الكرة في ملعب حزب الأكثرية البرلمانية وطالب رئيس حزب (الشعب) بتأليف وزارة حزبية متجانسة من أولها إلى آخرها، لأنه يملك حق صيانة الدستور الذي وضعه وأقسم عليه. «**فالذي يتنطح للزعامة ويقبل الرئاسة، ولا يعتزل السياسة، لا يجوز أن يهرب من حمل أعبائها والقيام بواجباتها**»(٤٨).

البحث عن جلاد

بعد تكليف زكي الخطيب بتشكيل الحكومة واعتذاره، كلف معروف الدواليبي في ١٨/ ١١/ ١٩٥١، وسعى الدواليبي دون جدوى إلى حل المشكلة بين الكيخيا والشيشكلي، وبذل الشيخ مصطفى السباعي الجهود نفسها إلا أن كلا الجانبين رفضا التنازل(٤٩).

وجزمت جريدة (القبس) بأن «**هناك من يتعمد الفوضى واستمرارها وتعقيد الأمور بدلاً من حلها**»، ونقلت عن مصادر مطلعة أن حزب (الشعب) فوجئ بترشحه لكنه لم يعترض بل ازداد تمسكاً بشروطه. ومعلوم أن «**الدواليبي يستطيع التوفيق بين مختلف الجهات، خاصة وأنه يقترح حل مشكلة تعيين وزير دفاع مدني بترشيح الأستاذ أكرم الحوراني**».. «**ولكن حزب الشعب قد أعدّ عدّته لعمل حاسم وهو الاستقالة من مجلس النواب، إذا لم يسلّم الدرك لوزير الداخلية فعلاً ومباشرة**»(٥٠).

صحّت أنباء (القبس)، وتضمنت عريضة أعدّها رشدي الكيخيا شروط حزبه للتراجع عن الاستقالة، وهي إلحاق الدرك بوزارة الداخلية، وربط قوى البادية والعشائر بها، وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وأن يكون وزير الدفاع مدنياً. لكن الشيشكلي وجد في هذه المطالب مقدمة لطلب تنحيته عن رئاسة أركان الجيش. وحيال تعنت الطرفين قدم معروف الدواليبي اعتذاره عن تشكيل الحكومة، ليكلف النائب من الكتلة الجمهورية عبد الباقي نظام الدين. وما لبث الأخير أن اعتذر. ازدادت الأزمة استعصاءً وعاد نجيب الريس لتذكير حزب (الشعب) أنه اليوم يقول ما سبق وقاله عن ضرورة حل البرلمان. وأن البحث اليوم عن رجل يقبل تأليف وزارة لحل البرلمان، ليس سهلاً إذ لن يعثر على رجل يحترم نفسه، يقبل أن يقوم بوظيفة الجلاد..

«يدعى إلى تنفيذ حكم الإعدام بالمحكوم عليه بالموت ثم يذهب في حال سبيله. فلا تبديل الوزارات ولا حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة ومجيء نواب جدد، رجعيين أو وطنيين أو بيض أو حمر.. يحلّ الأزمة المستعصية. ولكن الذي يحلها هو أن يصان الدستور نصاً وروحاً، وأن تعمل كل سلطة في حدود اختصاصها وأعرافها وتقاليدها أسوة بما يجري في جميع البلاد غير الديكتاتورية وفي ظل الحكومات غير البوليسية» (٥١).

الاستيلاء على الحكم

بعد توافق غير معلن بين حزب (الشعب) ورئيس الجمهورية والجبهة الإسلامية وكتلة المستقلين، كلف معروف الدواليبي ثانية بتشكيل الوزارة، في ٢٨/ ١١/ ١٩٥١ على أن تقدم مشروع قانون إلى مجلس النواب بإلحاق قوى الأمن الداخلي بوزارة الداخلية، ليتم إقراره، وإذا امتنع الشيشكلي عن تنفيذه يعتبر متمرداً ويمكن أن تلجأ الحكومة إلى إقالته، وإذا اعتقل الجيش أعضاء الحكومة فإن رئيس الجمهورية والأكثرية البرلمانية يستقيلون ويصبح الشيشكلي مضطراً لتسلّم الحكم. إلا أن وزارة الدواليبي لم تصمد سوى ٢٤ ساعة، حيث قام الجيش باعتقال رئيسها وبعض وزرائها وعدد من النواب الشعبيين، وأذاع رئيس الأركان العامة العقيد أديب الشيشكلي البلاغ رقم واحد معلناً تسلم الجيش زمام الأمن في البلاد، وأتبعه ببيان آخر حمّل فيه حزب (الشعب) المسؤولية عن تدهور الأوضاع في البلاد منذ الاستقلال وحتى الانقلابات العسكرية الثلاثة، واتهمه بالتآمر على الاستقلال وتحطيم الجيش. ثم استدعى ممثلي الكتل والأحزاب البرلمانية إلى اجتماع في الأركان العامة. وجرت مساعٍ للبحث عن مخرج للأزمة، واجتمع هاشم الأتاسي مع معروف الدواليبي في سجنه ووضع الأخير وزارته تحت تصرف الرئيس الذي كلف حامد الخوجة بتشكيل الوزارة، فإذا نجح يمكن قبول استقالة معروف الدواليبي، وإذا فشل الخوجة، تعتبر حكومة الدواليبي حكومة شرعية دستورية قائمة، كما تعتبر أية حكومة أخرى يقيمها الجيش غير شرعية ولا دستورية. ويقول أكرم الحوراني إنه توصل بعد اجتماعاته مع الشيشكلي في الأركان وفي بيت حامد الخوجة إلى أن الحزب السوري القومي قد لعب دور المحرض على الانقلاب آملاً أن يصبح حزب الشيشكلي الحاكم (٥٢).

وصلت الأزمة إلى نهايتها مع استقالة الرئيس هاشم الأتاسي، وقيام الشيشكلي بحل البرلمان وإصداره البلاغ رقم/ ٢/ ١٩٥١ بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٥١، الذي أعلن أن «رئيس الجمهورية استقال بعد أن بذل كل الجهود الحكيمة لإقناع رؤساء حزب الشعب بضرورة تجنيب البلاد أوضاع عدم الاستقرار التي يخلقها تعنتهم في رفض الحلول الدستورية..». تلا البلاغ أمر عسكري يقضي بتولي رئيس الأركان العامة (فوزي سلو) مهام رئاسة الدولة، والتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية. وتوجه الشيشكلي ببلاغ مسهب للرأي العام قال فيه إن ما دفعه إلى حزم أمره أنه بينما كان الجيش يتلقى بصدور دامية عدوان الصهيونيين، خلقت «الفئة المتآمرة» أزمة وزارية مصطنعة، وكانت بمثابة «خيانة عظمى». واتهم الشيشكلي «الفئة المتآمرة» بالمسؤولية بحبس المخصصات الضرورية لتقوية الجيش ووسائل دفاعه، وكادت أن تجر البلاد إلى تناحر طبقي يشتت قوى الأمة ويعطل فاعليتها. وادعت «مضللة أن السلطات ليست في يدها وتذرعت بربط الدرك بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع بوزير مدني بغية تحميل الجيش مسؤولية التقصير والفوضى».

الهوامش

(١): افتتاحية (القبس) في ٨/ ١/ ١٩٥١.

(٢): جاء في مذكرة ناظم القدسي إلى اجتماع اللجنة السياسية في القاهرة: «من الخير أن نسعى إلى الاتحاد أحراراً، وأن يكون لصالحنا ومن صنع أيدينا وباندفاع الأمة العربية وحماستها بدلاً من أن تفرض علينا أشكال أخرى وفي ظروف قاهرة تكون علينا ولمصلحة أعدائنا».

(٣): افتتاحية (القبس) في ١٩/ ١/ ١٩٥١.

(٤): افتتاحية (القبس) / ٥/ ٢/ ١٩٥١.

(٥): أصدرت الحكومة بياناً رسمياً مقتضباً حول زيارة الجنرال روبرتسون وصفت فيه مباحثاته بـ «الودية» «ولم يطلب أي من الطرفين إعطاء تعهد ما، كما لم يلزم أي من الطرفين نفسه بشيء.

(٦): دعا حسن الحكيم إلى اتحاد عربي جزئي بين سورية وأقرب جاراتها وأكثرها عرضة للخطر الصهيوني إذا تعذر إقامة اتحاد جماعي، والانحياز الى المعسكر الديموقراطي، وعقد معاهدة حسن جوار وصداقة ودفاع مشترك مع تركيا.

(٧): (القبس) ٢٣/ ٢/ ١٩٥١.

(٨): (القبس) ٢٣/ ٢/ ١٩٥١.

(٩): الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب ٥/ ٣/ ١٩٥١.

(١٠): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١١): (القبس) ١١/ ٣/ ١٩٥١.

(١٢): (القبس) ١٢/ ٣/ ١٩٥١.

(١٣) الريجي كلمة فرنسية تعني نظام الحصر، أطلقت في عهد الانتداب على الشركة الأجنبية التي احتكرت امتياز تصنيع التبغ وبيعه، تحولت في عهد الاستقلال إلى شركة وطنية (إدارة حصر التبغ والتنباك).

(١٤): افتتاحية (القبس) ١٥/ ٣/ ١٩٥١.

(١٥): (القبس) ١٩/ ٣/ ١٩٥١.

(١٦): افتتاحية (القبس) ٢٢/ ٣/ ١٩٥١.

(١٧): (القبس) ٢٦/ ٣/ ١٩٥١.

(١٨): افتتاحية (القبس) ١/ ٤/ ١٩٥١.

(١٩): لجنة رباعية من: الشيخ مصطفى السباعي أحد أعضاء الكتلة الاشتراكية الإسلامية، وأكرم الحوراني زعيم الحزب العربي الاشتراكي، وعبد الوهاب حومد من أركان حزب (الشعب)، وجلال السيد من قيادة حزب البعث العربي.

(٢٠): تشكلت حكومة خالد العظم منه للرئاسة والخارجية، وسامي كبارة للداخلية، وعبد الباقي نظام الدين للزراعة والعدلية، وعبد الرحمن العظم للمالية، واللواء فوزي سلو للدفاع الوطني، ورئيف الملقي للمعارف والاقتصاد، وسامي طبارة للصحة والأشغال العامة. وجاء في بيانها أن سياستها القومية تهدف إلى تحقيق الوحدة العربية ومتابعة معاهدة الدفاع المشترك، واعتبار قضية فلسطين قضية قومية، ومواصلة السعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمم الشرقية، واتخاذ الموقف الذي تمليه مصلحة البلاد في الأزمات العالمية.

(٢١): افتتاحية (القبس) ٦/ ٤/ ١٩٥١.

(٢٢): افتتاحية (القبس) ٧/ ٤/ ١٩٥١.

(٢٣): موقف حزب الشعب قطع الطريق على تشكيل جبهة من حزب الشعب وحزب البعث العربي، والحزب العربي والاشتراكي، والفئات التقدمية، في تلك الفترة بحسب ما ذكره أكرم الحوراني في مذكراته.

(٢٤): خلال ثلاثة أشهر شهدت اعتداءات إسرائيلية على منطقة الحولة، تلّقت وزارة الدفاع أكثر من ثلاثين ألف برقية طلب مرسلوها قبولهم مجندين في الجيش، ويوم التاسع من نيسان خرجت مظاهرات طلابية حاشدة في دمشق لمؤازرة الجيش وفتح باب التطوع والتبرعات.

(٢٥): افتتاحية (القبس) ٨ / ٤/ ١٩٥١.

(٢٦): في ١١ نيسان حاولت طائرتان إسرائيليتان الهجوم على دمشق، وفي ١٢ نيسان أحرقت إسرائيل قرية كراد الغنامة ورحّلوا أهلها. وفي يوم ٢ أيار شنت إسرائيل عدة هجمات على المنطقة المجردة، وكررت الهجمات يوم ٣ أيار، وفي ٧ أيار شنت إسرائيل هجوماً كبيراً فصدّهم «عرب الشمالنة» فارتدّوا تاركين وراءهم أكثر من مائة قتيل وعدداً كبيراً من الجرحى، وإثر المعركة أغارت خمس طائرات إسرائيلية على مخفر الحاصل.

(٢٧): (القبس) ٢٤/ ٥/ ١٩٥١.

(٢٨): جريدة (النصر) / ١١/ ٤/ ١٩٥١.

(٢٩): جريدة (النصر) ١٧ / ٤/ ١٩٥١.

(٣٠): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠.

(٣١): المساعدات الأميركية التي رفضها خالد العظم والبالغة ٢٧٥ مليون دولار، تعادل تسعة أضعاف موارد الموازنة العامة بالقطع الأجنبي وكان يمكن أن يحل بها جميع مشاكل مشاريع التنمية.

(٣٢) : (القبس) ١٨ / ٧/ ١٩٥١.

(٣٣): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠.

أثناء اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية بالقاهرة في آذار ١٩٥٠ صرح معروف الدواليبي بأن «الدول العربية تفضل أن تكون جمهوريات سوفياتية على أن يستعبدها اليهود».. محدثاً بلبلة إذ جاء في وقت كان الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية ما تزال تدعم إسرائيل والحركة الصهيونية، ما اضطر وزير الداخلية سامي كبارة للتوضيح أن تصريحات الوزير الدواليبي تمثل رأي صاحبها، وأنه شخصياً يعتبرها مناقضة للحقيقة والواقع، فالاتحاد السوفياتي ليس بأقل مسؤولية من الولايات المتحدة عن المأساة الفلسطينية. لكن الدواليبي لقي تشجيعاً من الكتلة الاشتراكية الإسلامية بزعامة مصطفى السباعي، كما أثار تصريح الدواليبي مشادات حادة في مجلس النواب وطالب مصطفى السباعي بأن تضع سورية يدها بيد الاتحاد السوفياتي بعد ان تأكد للعرب أن الديموقراطيات الغربية خانت القضية العربية، فتصدى له حسني البرازي، متهماً إياه «بالتلون والعمل تارة مع الغرب وتارة مع الشرق».

(٣٤): افتتاحية (القبس) ١٨/ ٧/ ١٩٥١.

(٣٥) الأحزاب الميثاقية هي (التي توافقت على ميثاق قومي تبنت كثير من بنوده حكومة حسن الحكيم).

(٣٦): افتتاحية (القبس) ٢/ ٨/ ١٩٥١.

(٣٧): تألفت حكومة حسن الحكيم منه للرئاسة والمالية، وفيضي الأتاسي للخارجية، وفتح الله آسيون للصحة والإسعاف العام، وشاكر العاص للاقتصاد الوطني والزراعة بالوكالة، وفوزي سلو للدفاع الوطني، ورشاد برمدا للداخلية، وحامد الخوجة للأشغال العامة والمواصلات، وعبد الوهاب حومد للمعارف، وعبد العزيز حسن بك للعدل، ثم أسندت وزارة الزراعة للدكتور محمد المبارك.

(٣٨) : افتتاحية (القبس) ١٢/ ٨/ ١٩٥١.

(٣٩): ركز بيان حكومة حسن الحكيم على المشاكل الداخلية ووعد بإقرار «قانون تحديد الملكية حسب الدستور، وعربياً تمتين الصلات العربية إلى منتهى الحدود، وعدم نسيان الواجب نحو فلسطين واللاجئين، ودولياً توطيد الصداقة مع الجميع في حدود الصالح القومي وفي نطاق ميثاق الامم المتحدة والشرع والأعراف الدولية».

(٤٠): (القبس) ١٤/ ٨/ ١٩٥١.

(٤١): (القبس) ٨/ ٧/ ١٩٥١.

(٤٢): الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب، ٢٢/ ٩/ ١٩٥١.

(٤٣): (مذكرات حسن الحكيم)، ج٢، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥ بيروت.

(٤٤): الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب، ٢٢/ ٩/ ١٩٥١.

(٤٥): افتتاحية (القبس) ٢٧/ ٩/ ١٩٥١.

(٤٦) : افتتاحية (القبس) ٣٠/ ٩/ ١٩٥١.

(٤٧) الجريدة الرسمية، جلسة مجلس النواب ١٠/ ١١/ ١٩٥١.

(٤٨):(القبس) ١١/ ١١/ ١٩٥١.

(٤٩): (مذكرات أكرم الحوراني. ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠.

(٥٠): (القبس)٢٠/ ١١/ ١٩٥١.

(٥١) (القبس) / ٢٩/ ١١/ ١٩٥١.

(٥٢): (مذكرات أكرم الحوراني)، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠.

دنو الأجل

بينما تطوي سورية صفحة أخطر مرحلة في تاريخها بعد انعطاف مسيرة الاستقلال نحو مسارات جديدة دفعت إليها الانقلابات العسكرية، شارفت حياة نجيب الريس على الأفول، بعدما نال منه التعب، وفي الشهرين الأخيرين من حياته واللذين شهدا استيلاء الشيشكلي على السلطة، وصل نجيب الريس إلى حد الإنهاك، مع تكاثر وتكالب الدعاوى القضائية عليه خلال عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

باتت (القبس) مهددة بإلغاء ترخيصها، بعد ثلاثة أعوام من الانقلابات عانى فيها من التعطيل والمحاكمات أضعاف ما لاقاه خلال عهد الانتداب.

فخصومه في عهد الانقلابات استخدموا أدوات السلطة ذاتها التي استخدمها خصومه أيام الانتداب، لإخماد روح (القبس) فما عادت قادرة على خوض المعارك بالقوة التي عودها عليها صاحبها. فخبت نيران مقالاته وراح يركز على تعديل بعض القوانين لتصحيح الأوضاع مثل قوانين الانتخابات والحد من الملكية والإيجارات.

إحدى المرات وبينما كان خارجاً من جلسة محكمة في دار العدلية، التقى أحد معارفه من الأدباء فبادره مداعباً:

«إلى هذا الحد أصبحت تخاف من السجن حتى صارت مقالاتك الافتتاحية عن «قبر معاوية وضريح ستي زيتونة؟!». فرد نجيب الريس: **«إنني ما خفت في حياتي من السجن ولكني أخاف من إلغاء امتياز(القبس) ففيها كل تاريخي وماضيّ وبعض ماضي القضية السورية أيضاً، وأحب أن احتفظ بهذه الجريدة لأولادي من بعدي لأنها الإرث الثمين الشريف الذي أتركه لهم بعد موتي. ولا بأس أن أكتب عن قبر معاوية اليوم.. وعن تاريخ ابن عساكر غداً، فهذه سحابة صيف ستنقشع وكل حال يزول»**[1].

أرّق نجيب الريس احتمال إلغاء امتياز (القبس) وراحت فكرة الموت تراوده، حتى أنه في الزيارة الأخيرة لولديه رياض وعامر في مدرسة برمانا في لبنان، وكان عمر رياض ١٣ عاماً، وعامر ١٠ أعوام، جلس مع رياض عند شجرة الصنوبر الكبيرة وسط مدخل المدرسة ليحدثه، ومما قاله جملة واحدة علقت في ذهن ولده: **«ليس عندي ثروة لأتركها لك ولكن عندي أصدقاء كثيرون وهم ثروة أهم من المال»** [2].

لكن حياته ارتبطت بحياة (القبس)، ولما استشعر بدنو أجلها سبقها من حيث لا يدري، ففي خريف ١٩٥١ قام بجولة إلى حمص وحماه وحلب، رافقه مدير جريدة (القبس) صالح مسالخي: فكان كلما أنهكه صعود أو ألحّ عليه تعب راح يردد: **«إنني تعبان يا صالح، لقد كبرت. سأموت»**. وخلال زيارته لمدينته حماه، وكانت الأخيرة، التقى صديقه النائب والكاتب أديب نصور مصادفة في الطريق وآخرين، ضحى يوم خريفي مشمس فاختاروا الجلوس في حديقة آل طيفور على ضفة العاصي، وامتدت الجلسة لساعات ويقول أديب نصور «كان الحديث حلواً نشيطاً حين ابتدأ، غنياً، ممتعاً إذ ينتقل من السياسة إلى الأدب، وعلى جوانب الذكريات رق وعذُب الحديث حتى غدا شجياً، وبلغت الجلسة ذروتها وبلغ القول مقطعه عندما قال نجيب بلهجة ثابتة حاسمة كأنها دقات القدر الرهيب في ثنايا الحديث: **«بعد أشهر تكمل القبس ربع قرن من عمرها، وسأكتب مقالاً أودّع فيه جريدتي وأدفنها الى الأبد» !!**.

كأن شعور الموت الذي راوده قد دفعه الى رؤية جميع الأصدقاء ليودعهم. وعندما وصل حلب جاءه هاتف بضرورة العودة إلى دمشق فقال بعد تفكير: «لم أر بدوي الجبل وقد اشتقت إليه ولم أر إخواني في اللاذقية». وهكذا آثر العودة عن طريقها، وكان الوداع الأخير إذ لم يروه بعدها إلا محمولاً على أكف الشباب وأعناق الرجال [٣]. ومع ذلك ورغم ما يختلج في صدره من يأس وألم جراء ما تعانيه جريدته من ملاحقات وأحكام وتعطيل، كان يخطط لأن يختم مسيرته المهنية بمشروع تأليف عدة كتب عن أحوال البلاد العربية، وتحدث عنه للصحافي عباس الحامض رئيس تحرير (القبس) لاحقاً، إذ أبلغه نية القيام بسلسلة رحلات إلى البلاد العربية، لدراسة أوضاعها، بهدف تأليف عدة كتب تشرح أسباب النكبة ووسائل الوقاية بكثير من الصراحة والصدق. وكان ينوي متى استكمل الرحلات العربية، القيام برحلات أخرى دراسية إلى الدول الأوروبية المرتبطة ببعض القضايا العربية، وقد حقق رحلته الأولى إلى مصر وأعقبها برحلة إلى هولندا، فعاد منها متعباً ليستشفي في حمامات الحمة مدة خمسة عشر يوما. وفي تلك الأيام شوهد وهو المدخن الشره يقسم السيجارة الى نصفين ليقتصد في التدخين، بعد أن منعه الأطباء عنه، فلما سأله فؤاد الشايب عن سبب قسم السيجارة أجابه: «**تخرب القلب يا صديقي وهكذا أصبحت حالي**». مضيفاً: «**انتهى دورنا نحن... فلن نطلب من الحياة سوى مهلة أربع أو خمس سنين لنربي أطفالنا..!!**».

الجيل الذي أدى مهمته

لكن الحياة لم تمنحه تلك السنوات القليلة ليتمكن من إيصال أولاده إلى سن الـ ١٨ أو ١٧ أي السن التي يشتد فيها عودهم، وهي السن التي بدأ فيها حياته العملية حين وفد الى دمشق شاباً فتياً لينخرط في الجهاد الوطني، ولتأكل السجون والمنافي زهرة شبابه، فذاق لوعة ضياع الاستقلال عام ١٩٢٠، وأنعشت روحه فرحة الخلاص من الانتداب الفرنسي، ليعود ويكتوي بنار نكبة فلسطين، وحسرة ضياع الرشد مع صعود «**مراهقي السياسة الحالمين بتصحيح أخطاء الحكم الوطني**» وبدل تصحيح الأخطاء وقعوا وأوقعوا معهم البلاد في مطب الانقلابات العسكرية وتقلّب السياسات الدولية. وفي رسالة بعثها الصحافي اللبناني غسان تويني وهو في

السجن الى نجيب الريس رداً على دفاعه عنه في كانون الثاني ١٩٥١، يصارحه أن الجيل الذي هو ووالده جبران تويني منه، قد أدى مهمته وقام بدوره التاريخي، ولا ينبغي أن ينتظر منه غير البركة والمواساة والتشجيع ولجم النزوات والحض على الجهاد. ويقول: «لقد كان جيلك يا أبا رياض جيلاً سلبياً في تفكيره وعمله، ناط به التاريخ مهمة مواجهة الطغيان والشهادة بالحق، والحق يقال أنكم أورثتمونا رجالاً لولا صمودهم في جه الطغيان وتأكيدهم حقنا بما لنا به من حق لما نعمنا بما ننعم من حريات وحقوق. ولكن المرحلة التي نحن فيها اليوم، وقد سجل جيلكم ما سجل من كسب، هي مرحلة تنظيم الحريات والحقوق، واجتياز هذه المرحلة يتطلب تفكيراً إيجابياً غير الذي تمرستم فيه. فلا غضاضة إن طالبكم شباب الجيل الطالع بإفساح المجال لسواعدهم وعقولهم، بعد أن جرنا إصرار بعضكم على الاستئثار بكل شيء إلى أزمات كنا في غنى عنها، وقد تضيّع علينا وعليكم ما جنيتم لكم ولنا»[٤]. وكان نجيب الريس قد دافع عن غسان تويني لدى سجنه، مذكراً بتاريخ والده «جبران تويني الرجل الذي بنى في صرح استقلال لبنان أكثر مما بناه بعض الوزراء والنواب والزعماء والقضاة..» وأن ليس من الوفاء لذكراه الاعتداء على ابنه وعلى الصحافة. فقد كان من الصعب على نجيب الريس تقبل نكران جيل الشباب لتضحيات جيله، وأن يوسموا بالرجعية ويتهموا بالتآمر على فلسطين، خصوصاً أنه كان من الذين ثبتوا على مبادئهم الوطنية، فكانت العاقبة التهديد بإلغاء امتياز جريدة (القبس) التي أفنى فيها عمره. والرجاء بالبقاء على قيد الحياة سنوات قليلة إلى جانب أبنائه إذ كانوا هاجسه الأول بعد الهاجس الوطني، لا سيما أنه ذاق مرارة فقد الولد، فقد توفي له طفل بكر اسمه رياض ١٩٣١، بسبب مرض ألمّ به، وكان نجيب الريس في أوج معركته مع حكومة الشيخ تاج، وجاءت وفاته في اليوم الذي صدر فيه قرار محكمة التمييز بنقض الحكم، بعد أكثر من عام من المحاكمات والملاحقات والتهديد بإلغاء امتياز (القبس) الناشئة.

أبو رياض

ويشار إلى أن نجيب الريس تزوج ثلاث مرات، رزق من الثانية بابنه البكر، وأطلق عليه اسم رياض تيمناً بالزعيم الوطني اللبناني رياض الصلح أقرب الرفاق إلى نجيب الريس في معارك النضال السياسي ضد الانتداب، ولم يرزق من هذه الزوجة بابن سواه، ثم تزوج للمرة الثالثة

والأخيرة من راسمة سمينة، ابنة إبراهيم سمينة المنحدر من عائلة طرابلسية ذات أصول تركية، نزحت من طرابلس الشام إلى دمشق أيام الحكم العثماني، وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية انقسمت العائلة إلى فرع في سورية وفرع آخر في تركيا. أنجبت راسمة ثلاثة أبناء، رياض وعامر وكوكب، حيث أصر نجيب الريس على أن يبقى لقبه أبا رياض.

بالغ نجيب الريس برعاية أولاده والعناية بهم، ولم يكن يؤثر في اختياره لهم إلا ما هو أفضل، سوى ما يتعارض مع موقفه الوطني، فعندما وضعت زوجته مولودها الأول رياض في مشفى السادات أحد اهم وأكبر مشافي دمشق في الثلاثينيات، لم تكن زوجته مرتاحة للولادة في المشفى، وبعد أربع سنوات عندما حان موعد ولادة ابنها الثاني، عامر أصرّت على أن تكون ولادتها في المنزل، وكان لها ما أرادت وحضر الدكتور شوكت القنواتي إلى المنزل. وتكرر هذا الطلب بعد أربع سنوات أخرى عند ولادة كوكب، إلا أن موعد ولادتها تزامن مع افتتاح مشفى المواساة الجديد عام ١٩٤٧، وتشجيعاً للمشافي الوطنية أصر نجيب الريس على أن تكون الولادة في مشفى المواساة، وكانت فرحته مضاعفة بولادة ابنته في أحدث مشفى وطني، ومنحها اسم والدته كوكب التي كان يحبها كثيراً.

بيت الأحلام

عاش نجيب الريس وعائلته في منزل بالصالحية في بستان الرئيس بمحاذاة مشفى الطلياني، وفي حزيران ١٩٤٩ انتقل الى منزل جديد في حي أبي رمانة، من ثلاث طبقات بنيت على مدى ثلاث سنوات، وحديقة كبيرة ومسبح مصممين على الطريقة الإنكليزية التي بهرت نجيب الريس لدى زيارته إلى بريطانيا عام ١٩٤٧، ففي وسط الحديقة فسحة من العشب الأخضر جلب بذوره من بريطانيا، وعلى جوانبها أشجار الحور والصفصاف، وفي جنباتها أنواع كثيرة من الورود والزهور، أهمها زهرة التوليب التي لم تكن معروفة في دمشق وقد جاء بأبصالها من هولندا عندما زارها وعاد مولعاً بالأزهار والحدائق.

بنى نجيب الريس منزله الجديد كبيت الأحلام، فأصبح حديث أوساط السياسة والصحافة، ووصفه سعيد فريحة في مجلة (الصياد) «بأنه أجمل منزل يملكه صحافي في

الشرق الأوسط»[٥]، لكنه لم يهنأ به طويلاً، ففي الشهر الأول من عام ١٩٥٢ تمكن الإرهاق من جسد نجيب الريس، وقبل نحو شهر من وفاته عبّر عن تعبه، فسأله نشأت التغلبي[٦]: وما الذي أتعبك؟ فقال: «أشعر بأنني كبرت بسرعة».

يقول نشأت التغلبي: «الواقع أن الشيخوخة جاءت نجيب الريس قبل الأوان، إن حياة السجون ومطاردة الفرنسيين له مطاردة مستمرة لا هوادة فيها لم تظهر آثارها عليه إلا في السنوات الأخيرة، كان معدل ما يقضيه نجيب الريس في السجن لا يقل عن ستة أشهر في السنة. لقد عشت معه نحو عشر سنوات. أراه ويراني كل يوم، ونعمل في غرفتين متجاورتين متصلتين وما كنت أراه هائجاً غاضباً إلا حين تلمّ وعكة بأحد أطفاله. أما حين يطرق باب بيته في ظلام الليل الدامس ويفاجئه جنود السنغال بحرابهم وبنادقهم ليقتادوه إلى السجن، فكان يخرج ليرافقهم باسماً ضاحكاً كأنه ذاهب إلى نزهة أعد لها عدّتها وتهيأ للقيام بها منذ أن خط أول حرف في المقال الذي صدر في عدد اليوم السابق. لقد كان السجن مرادفاً لحياته لا يخرج منه حتى يعود إليه مرة أخرى».

ومما يذكره نشأت التغلبي عن جرأة نجيب الريس التي كانت سبباً في تكرار سجنه، أنه دعي مرة إلى حفل رسمي في إحدى المفوضيات العربية بدمشق حضره دبلوماسيون عرب وأجانب وعدد من كبار موظفي الانتداب، بينهم مندوب عن المفوض السامي الذي تقدم منه وسأله باللغة الفرنسية: هل ما زلت ثائراً؟ فطلب نجيب الريس من نشأت التغلبي أن يترجم له ما قاله المندوب فترجم له العبارة فرّد: **«قل له إنني لست عدواً شخصياً للفرنسيين بل عدو للمنتدبين، وسأظل ثائراً حتى يخرج آخر رجل من رجال الاستعمار من هذه البلاد»**[٧].

صقر الصحافة يهوي

لم يدفن نجيب الريس (القبس) مع إتمامها ربع قرن من عمرها، كما أعلن أمام رفاقه في حماه، بل سبقها وترجّل فجر السبت الواقع في التاسع من شباط عام ١٩٥٢. في ذلك اليوم استيقظ باكراً، تناول فطوره، ونزل لتهيئة سيارته استعداداً للسفر إلى لبنان لزيارة ولديه عامر ورياض في مدرسة برمانا الداخلية، وعاد إلى الدار بعد برهة لسماع نشرة أخبار الصباح، بانتظار إذن

السفر الذي وعد أن يُعطى له في ذلك الصباح لأنه كان تحت المحاكمة. شعر بضيق في التنفس، وطلب من زوجته فتح النافذة ليتنشق الهواء، وفي لحظات كان الطبيب أمامه.. إلا أن الموت كان أسرع وخطفه عن عمر يناهز الرابعة والخمسين عاماً.. ونعت سورية للبلاد العربية **«سيد الصحافيين العرب».. «صقر الصحافة».. «الثائر المتطرف».. «أسد الصحافة المخيف».. «القبس المضيء».. «معلم الوفاء».. «مدرس الوطنية والجهاد».. «فقيه الأدب والقومية والوطنية».. «كاتب أبلغ الافتتاحيات في الجرائد العربية»** [٨]. ونعت إذاعة دمشق أحد أهم مناضلي الكلمة الحرة، والشعلة التي أضاءت الصحافة السورية ثلاثة وثلاثين عاماً، كانت زهرة شبابه وعنفوان رجولته في حياة لم تعرف المهادنة.

دوّى النبأ في أرجاء العالم العربي، وراحت محطات الإذاعة العربية تنعاه في بغداد والأردن والقاهرة والمملكة العربية السعودية، وإذاعة لندن، وعدد من محطات الإذاعة العالمية، وانهالت آلاف البرقيات من جميع الأنحاء، من داخل البلاد وخارجها تعبّر عن حب وإعجاب، لا يدانيه فيهما سوى القلة من قادة الفكر وحملة الأقلام.

وبناء على طلب كبار الشخصيات في العاصمة والمحافظات تأجل موكب التشييع إلى اليوم التالي لوفاته، بينما تداعى إلى منزله كبار الرجال الرسميين ومعارفه ورجال الحزب (الوطني)، وأمّت العاصمة وفود من لبنان وكل المحافظات السورية: حمص وحلب واللاذقية وجبل الدروز ودير الزور والجزيرة، ومن حماه وحدها بلغ عدد السيارات التي حملت وفودها مائة وخمسين سيارة.

واحتجبت الصحف عن الصدور من صباح الأحد ١٠ شباط ١٩٥٢ إلى صباح الاثنين ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٢ لتصدر يوم الثلاثاء وقد جلل غالبيتها السواد، وتصدرت صفحاتها الأولى صورة نجيب الريس مع خبر رحيله بالبنط العريض: **«دمشق تشيّع جثمان البطل الذي وهبها قلبه وحياته ومنحته حبها وإعجابها بموكب منقطع النظير سارت فيه عشرات الألوف من مختلف المدن العربية.. على أكف الشباب الوطني وبفيض سيل من الدموع شيعت دمشق فقيدها العبقري»** ليقال في رثائه الكثير شعراً ونثراً. وبما يليق بمكانته الوطنية المرموقة، تمثلت بخروج دمشق بأسرها تشيع جثمانه وقد لفّه العلم السوري وحُمل على الأكف، وسط جمهرة غفيرة من

الشباب والصحافيين يتقدمهم رتل من السيارات جللت بأكاليل الزهور انطلقت من داره في حي أبي رمانة ثم ساحة المدفع فالصالحية لتتوقف عند مكتب «القبس» دقيقتين تحت نوافذ مكتبه، وليتلو المشيعون الفاتحة، بقلوب يفطرها الحزن بينما أقفل سوق الصالحية وشارع فؤاد الأول، لدى مرور الجنازة المهيبة في طريقها الى المسجد الأموي بمحاذاة ضفة بردى عابرة أمام سراي الحكومة فساحة الشهداء فالسنجقدار فسوق الحميدية، تنهال عليها الورود من النوافذ والشرفات على طول الطريق حتى قيل إن الأزهار نفدت في ذلك اليوم من محال بيع الورود في دمشق.

بعد تأدية الصلاة في المسجد الأموي سار الموكب في حي الكلاسة ثم شارع العمارة، وهناك تقدم رجال الحي وشبابه وحملوا النعش حتى مقبرة الدحداح في شارع بغداد، ليوضع في ساحة المقبرة، وألقى رفاقه كلمات الوداع، وكانت كلمة الحزب (الوطني) لظافر القاسمي، وكلمة الصحافيين السوريين لنقيب الصحافيين نصوح بابيل، وألقى نقيب الصحافة اللبنانية كميل شمعون كلمة زملائه اللبنانيين.

أما شيخ الشباب فخري البارودي فألقى قصيدة رثاء مؤثرة، وكلمة العائلة ألقاها بصوت يغمره الأسى شقيقه من والدته الشاعر بدر الدين الحامد. ثم تتالت الكلمات وقد أعجزها التعبير عن فاجعة فقد قامة صحافية بحجم نجيب الريس.

وفي أول عدد من (القبس) بعد وفاته، جاءت الافتتاحية بيان نعي مؤلم، مما جاء فيه:

> **«طوى الردى أسد الصحافة وبطل النضال.. غاب أقوى قلم في دنيا العروبة، وطوي السجل الوطني القومي لتاريخ النصف الأول من القرن الحالي يوم طوى الردى نجيب الريس، واستأثر الموت بسيد كتاب هذا الجيل، وبمعلم الوطنية الأول في هذه البلاد، الذي لم تلن له قناة في الحق، ولم يتردد أو يحجم في الميدان الوطني، ولا عرف أنصاف الحلول في قضايا أمّته ومصالح بلاده. لقد وَهَبَ قلبه وقلمه لوطنه، وهيهات أن يجود الدهر بمثله ـ في قوته وتركيزه وحجته وأسلوبه، وأما القلب الكبير فقد توقف حقاً ولكنه سيظل مشعاً يتلمس الناس من إشعاعه سبل السداد وسيتعلمون من جراح[٩] نضاله[١٠] الصبر والدأب والاستمرار والاندفاع».**

صيت ودموع

لم يخلف ولم يورث نجيب الريس لأولاده الثلاثة رياض وعامر وكوكب وأرملته، سوى بيته في حي أبي رمانة والذي بني نصفه بالدين من البنك ومن الناس، ونصفه الآخر من تعبه ودمه وعرقه. وعاشت عائلته لاحقاً من عائدات تأجيره[١١]. أما (القبس) التي كانت مهددة بإلغاء الامتياز تحت وطأة الأحكام القضائية، فحسم أمرها بموت صاحبها، بحسب قانون المطبوعات الذي لا يجيز توريث الامتياز، إلا أن زملاء وأصدقاء نجيب الريس من الصحافيين والسياسيين شنوا حملات صاخبة لتعديل القانون حفاظاً على حياة (القبس)، كما مورست ضغوط سياسية وشعبية على أديب الشيشكلي الحموي الذي كان على خلاف سياسي عميق مع نجيب الريس مع أنهما أشقاء بالرضاعة[١٢]، لتعديل قانون المطبوعات، وتم ذلك وورثت عائلة نجيب الريس (القبس)[١٣].

حملت أم رياض (راسمة سمينة) تركة زوجها الثقيلة وتولت إدارة (القبس)، ولم تكن سيدة متعلمة سوى أنها تجيد القراءة والكتابة، لكنها تمتعت بذكاء وقوة شخصية وثبات مكّنتها من اكتساب مهارات فكرية وسياسية خلال خمسة عشر عاماً عاشتها مع نجيب الريس، ولما تولت إدارة (القبس) لستّ سنوات بعد وفاته في أصعب الظروف السياسية أدهشت الوسط الصحافي والسياسي بقدراتها، حيث أدارت (القبس) مع رئيس تحريرها عباس الحامض ومديرها صالح المسالخي، وفي ظرف سياسي متقلب جاهدت بكل طاقتها للمحافظة على سياسة (القبس) المؤيدة للحزب (الوطني) ورجالاته، وتعويض خسارة (القبس) لافتتاحيات نجيب الريس التي كانت تميزها، من خلال استقطاب مجموعة من الكتاب السياسيين للكتابة في جريدة لا شك أنها فقدت موقعها الأول بين الصحف السورية بعد ضياع موقفها السياسي وكاتبها الأساسي.

في حزيران ١٩٥٢، صدر مرسوم بتسمية العميد فوزي سلو رئيساً للوزراء وعُهد إليه بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وبعد يومين صدر مرسوم آخر فرض قيوداً صارمة على الصحافة، أعطى لرئيس الدولة الحق في إلغاء رخصة كل مطبوعة دورية إذا عرّضت بشخص رئيس الدولة ومسّت كرامته، أو نشرت ما يسيء للعلاقات الخارجية، أو ما يمس أمن الجيش

أو يكشف معلومات قد يستفيد منها العدو، وكل ما قد يعكر الأمن الداخلي ويهدد سلامة البلاد. ولا يمنع إلغاء رخصة الصحيفة لأحد تلك الأسباب تطبيق قانون المطبوعات العام وقانون العقوبات بحق صاحب المطبوعة الدورية والمسؤولية عنها. وكان قد سبق هذا المرسوم قرار بدمج الصحف فأدمجت (القبس) مع جريدة (العلم) وصدرت في مرحلة قصيرة باسم (الزمان) ثم عادت لتصدر باسم (العلم ـ القبس) وظل قرار الدمج سارياً ستة عشر شهراً، إلى أن أصدر رئيس الجمهورية أديب الشيشكلي مرسوم رقم ١٣٤ تاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٥٣، الذي عاد وأطلق الصحف وأمهل المطبوعات الدورية شهراً لتسوية أوضاعها. وكان الشيشكلي بعد ترفيعه إلى رتبة عميد قد وضع دستوراً رئاسياً جاء نسخة معدلة عن دستور عام ١٩٥٠، فبدّل نظام الحكم من برلماني إلى جمهوري رئاسي، يتولى فيه رئيس الجمهورية كامل المسؤوليات، وأصبح بموجبه الشيشكلي رئيساً مطلقاً للبلاد في ١٩/ ٧/ ١٩٥٣. وكنتيجة للمرسوم ١٣٤ أسست «شركة الصحافة اليومية المحدودة» مطلع عام ١٩٥٤ وأعلنت إصدارها جريدة (القبس) يومية سياسية في ثماني صفحات من الحجم الكبير شعارها «جريدة القول الحق والجرأة والصراحة خدمة للإخلاص والمخلصين»، غير أن الشركة حُلّت في ٢٤ / ١/ ١٩٥٤ بعد ثلاثة أسابيع من تأسيسها، لتبقى (القبس) مع (العلم) معاً تصدران بجريدة اسمها (القبس ـ العلم) في ست صفحات، ثم تحولت إلى أربع صفحات إلا أنها هي الأخرى لم تعمّر[١٤]. وكانت حينها الأوضاع في البلاد تزداد تأزماً، بعد تنامي السخط على الحكم، وتكتل المعارضة بدعم من بغداد ضد الشيشكلي، لقمعه ثورة جبل العرب ضده بالمدفعيات وارتكاب مجازر هناك. في ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤ وجّه النقيب مصطفى حمدون من اللواء الثاني في حلب نداء عبر أثير إذاعة حلب إلى الشيشكلي يطلب منه مغادرة البلاد، فاتصل الشيشكلي بصديقه العقيد محمود شوكت في قيادة المنطقة الوسطى، لمعرفه موقفه ففوجئ به يقول له: «ضب اغراضك وارحل فوراً». وأعقب ذلك تأييد المناطق العسكرية للانقلاب[١٥].

في نيسان ١٩٥٤ تشكلت حكومة ائتلافية أخذت بيد الصحافة، وألغت المرسوم رقم ١٣٤، وأعادت العمل بقانون المطبوعات رقم ٥٣ لعام ١٩٤٩. فعادت جريدت (العلم) و(القبس) كل منهما إلى استقلالها التام، واستمرت (القبس) بعد ذلك بشكل متعثر حتى تأميمها عام ١٩٥٨ بداية عهد الوحدة السورية ـ المصرية[١٦].

الهوامش

(١): افتتاحية (القبس) ٣٠/ ١١/ ١٩٥٠.

(٢): (آخر الخوارج)، رياض نجيب الريس، إصدار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥.

(٣): (القبس) ١٠/ ٢/ ١٩٥٤ / الذكرى الثانية لوفاة نجيب الريس.

(٤): رسالة من غسان تويني، نشرت في جريدة (الاحرار) ١٣/ ١/ ١٩٥١، كتاب (نجيب الريس القبس المضيء / حياته وجريدته وما كتب عنه)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(٥): (آخر الخوارج)، رياض نجيب الريس، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥.

(٦): نشأت التغلبي، سكرتير التحرير في (القبس) من ثم صاحب مجلة (عصا الجنة).

(٧): نشأت التغلبي في رثاء نجيب الريس، مجلة (عصا الجنة) ٤/ ٣/ ١٩٥٢؛ كتاب (نجيب الريس القبس المضيء / حياته وجريدته وما كتب عنه)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(٨): ألقاب أطلقها زملاء ورفاق نجيب الريس عليه خلال مسيرته المهنية والسياسية.

(٩): (جراح) مجموعة مقالات نجيب الريس، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٥٢، مطبعة ابن خلدون/ الطبعة الثانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٨.

(١٠): (نضال) مجموعة مقالات نجيب الريس، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٣٤ مطبعة القبس الطبعة الثانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

(١١): (القبس) شباط ١٩٥٥، الأديب سليم سلامة، «القبس الذكرى الثالثة».

(١٢): أديب الشيشكلي كان أخ نجيب الريس بالرضاعة، رغم فارق السن بينهما، حيث رضعا من المرضعة نفسها وكانت مهنة الرضاعة ما تزال سائدة في حماه مطلع القرن الماضي.

(١٣): (آخر الخوارج)، رياض نجيب الريس، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥.

(١٤): (تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٩١٨ ـ ١٩٦٥)، الجزء الثاني، جوزيف الياس. دار النضال، بيروت.

(١٥): يقول سهيل العشي في (مذكراته) إنه كان بإمكان الشيشكلي رفض مغادرة البلاد، إذ كانت قوات دمشق لا تزال تحت إمرته، إلا أنه اتخذ قرار المغادرة ولم يسمح لأي من ضباطه بالمقاومة لتجنيب الجيش الاقتتال الداخلي. بعدها غادر إلى البرازيل واستقر هناك وجرى اغتياله على يد جاره بالأرض، وكان من جبل العرب، بسبب خلاف شخصي، وثمة رواية أخرى تقول إنه انتقم لجبل العرب.

(١٦): يقدر عدد الصحف والمجلات السورية التي صدرت خلال الفترة الممتدة من الانقلاب الأول (٣٠ آذار ١٩٤٩) إلى قيام الوحدة (٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٨) بـ (٩٤) جريدة و(٣٨) مجلة.

الفصل السابع

مناضل الكلمة الحرة

عالج نجيب الريس في افتتاحياته وعلى صفحات جريدته (القبس) مختلف مناحي الحياة الوطنية، فعدا السياسة، كتب في شؤون الدولة؛ المال والتجارة والزراعة والتعليم والفن والدفاع والصحة والمواصلات والاغتراب والقضاء والمحاماة والتمثيل الدبلوماسي وغيرها. وكان يعتبر متممات الاستقلال الناجز تدعيم الجيش، واستقلال النقد، والانفصال الاقتصادي عن لبنان، وإنشاء موانئ. إلا أن قطاع الزراعة أكثر ما شغله لكونه قطاعاً مهملاً، فكان من أول المطالبين بإعادة فتح المدرسة الزراعية في السلمية بحماه التي أغلقت عام ١٩٣٢ وأعيد فتحها أيام الحكم الوطني عام ١٩٤٣، كما حمل على شركة «الريجي» ووصفها بـ «قلعة احتكار وموقع قرار» وشبّهها بالدولة داخل الدولة. كما اهتم بالصناعة الوطنية وراقبها وشجعها ودعا إلى تطويرها كي لا يقول الأجانب إن «**صناعة سورية الأولى هي صناعة القباقيب**». وكانت فرحته عظيمة بإنشاء معمل الاسمنت الوطني في دمر، ومعمل الغزل والنسيج، ومعمل الكونسروة في الغوطة. وفي مقالة كتبها سعيد فريحة يصف فرحة صديقه ببوادر النهضة الصناعية في سورية وذلك خلال مرافقته قبل وفاته بشهرين تقريباً الى حي المهاجرين للإطلال على دمشق من قاسيون، وزيارة حي المصانع

الذي يشبه (المحلة الكبرى) في القاهرة حينذاك، وقال له وهو يشير إلى مصنع ضخم حديث: هذا للشركة الخماسية. رد سعيد فريحة أنه يعرفه ويعرف أنه واحد من أربعة أو خمسة مصانع للغزل والنسيج في العالم: ولكن هناك شيئاً لازال يجهله وهو: هل السوريون يحبون الشركة الخماسية ويحترمون أصحابها؟ فابتسم نجيب الريس هازئاً: سمعت أسئلة كثيرة في حياتي ولكن «أخرا» من هذا السؤال ما سمعت، إذ ما يهم التجار وأصحاب الشركات إذا أحبهم الناس أم لم يحبّوهم؟ إن الشيء الوحيد الذي يهمهم هو أن تكون صناديقهم عامرة وأرباحهم وافرة، أما الحب والكره وأما المروءة والأخلاق فلا تدخل في دفتر الحساب[1].

شجع نجيب الريس فتح أسواق لاستهلاك منتجات المصانع الجديدة، وَفَتَحَ صفحات (القبس) لدعمها، إلى جانب إعلانات تجارية تحض على استهلاك الصناعات الوطنية، منها مثلاً إعلان «**نصيحة للمدخنين إما أن تشربوا الدخان من ورق سجاير بافرة وإما أن تتركوا شرب الدخان**» وإعلان آخر «**أطلبوا أحسن النسيج الوطني المصنوع من الحرير البلدي الممتاز للقمصان والبدلات والذي ثبت بالتجربة جودته ومتانته عن بقية الأصناف**»[2].

ويذكر أنه شعر بالخجل عندما زار الكاتب المصري إبراهيم المازني دمشق في آب عام ١٩٣٤، وفي حفل استقبال أقيم تكريماً له، طلب نائب دمشق فخري البارودي من الضيف إلقاء درس في تعضيد صناعات بلادهم، فشعر نجيب الريس بأن هذا الطلب يعني تعليم أهل الشام حب بلادهم والإقبال على صناعتها!!، وهو أمر مخز، وأنّب السوريين إذ لا يحق لهم طلب الاستقلال عندما لا يحترمون صناعتهم الوطنية، «**نحن لا ننصف أنفسنا ولا نحترم بلادنا ولا نحفظ كرامتنا؟! مصنوعات بلادنا من جوخ وجلد وحرير وقطن على ما هي عليه من إتقان وجمال وذوق، تكسد في وسط بلادنا وتباع بسعر التراب ثم نعمد إلى صناعات غيرنا فنستهلكها ونروجها؟!**»[3].

ويمكن القول إنه أمضى حياته الصحافية عيناً على السياسة وأخرى تسهر على الاقتصاد والعمران والمجتمع. كتب بضمير صنّاع الجلاء الذين بذلوا حياتهم للوصول إلى الاستقلال الناجز، وباتوا أوصياء عليه يخشون ضياعه في خضم تطلعات التيارات الصاعدة، المتلهفة إلى التغيير السياسي والاجتماعي وبأي شكل وأي ثمن، فتصدى لهم بالحماسة ذاتها التي

تصدى فيها لسلطة الانتداب، لكن بعد الاستقلال عاندته الوقائع والمتغيرات حتى أنهكت قلبه قبل قلمه. وقف في وجه قوى اليسار الصاعدة ـ الاشتراكيين والشيوعيين ـ ونقم عليهم نقمة عارمة محذراً من تحويل سورية الى بلد شيوعي، رافضاً شعاراتهم وطروحاتهم ومشاريعهم لا سيما التأميم وقانون الملكية، وكان في صف معارضي التأميم عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ورأى فيه تدميراً للاقتصاد الحر واجهازاً على المبادرة الفردية وعودة بالبلاد القهقرى..

أسلوبه في الكتابة

أسس نجيب الريس عبر مسيرته المهنية لمدرسة صحافية سورية وطنية تحاكي الصحافة العالمية في ذلك الوقت. ومتابع مقالاته وجريدته يلمس أنه استلهم من الصحافة الفرنسية لغة العواطف الإنسانية ومن الصحافة الإنكليزية التهكم ومن الأميركية التركيز في المعلومة والاختزال والآنية. ويُعرّف عباس الحامض رئيس تحرير (القبس) مدرسة نجيب الريس الصحافية بأنها «تجمع متانة اللغة وقوة الأسلوب إلى الوطنية والصوفية والقومية النقية» فهي «مزيج من أجواء كبار الشهداء وأئمة البطولة الإسلامية وكبار الشعراء ورواد الأدب العربي».

أما قلمه فوصف بـ«**القاطع، الحاد، سريع التأثر، بالغ الأثر، يمس ويجرح ويقطع**» فشُبّه بالصحافي الأميركي توماس بين (Thomas Paine) الذي رافق جورج واشنطن في ثورة المستعمرات الأميركية، في حين رافق نجيب الريس النضال الوطني السوري حتى تحقيق الجلاء. ثم واكب مخاض تأسيس الدولة وكَتَبَ في كل المجالات، «فلم تكن مقالاته كلاماً وترسلاً وإنشاءً وإنما فعل (action)، فالكلمة محكمة تصوّب إلى العقول فتأسرها، وتعمل على خلق تيارات وتصنع الأحداث، كشخصية مناضلة فذة»[٤].

أقوى افتتاحية

اشتهر كأقوى كاتب افتتاحية عرفته الصحافة السورية عبر تاريخها، مساهماً في صناعة وتشكيل الرأي العام، من خلال أسلوبه السهل الممتنع المتسم بحماسة زاوجت باحترافية عالية بين لغة العاطفة والتحريض، ولغة العقل والتحليل والمحاججة، منتقياً من الكلمات والمصطلحات

أبسطها وأوضحها، ومن الجمل المحبوك منها بسلاسة متخففة من الإنشاء واللغو، في «بيان يترفع عن اللغة الصحافية المائعة إلى لغة الأدب الرصينة الجامعة المانعة»[٥] يسكبها في قالب عرف به، إذ غالباً ما كانت تأتي الافتتاحية تحت عنوان طويل مؤلف من جملتين، إحداهما قصيرة؛ من كلمتين أو ثلاث كلمات تتبعها جملة تفسيرية أطول، أو العكس تبدأ بجملة طويلة وتتبعها جملة قصيرة، تكمل المعنى الحامل لفحوى الرأي أو بيت القصيد في المقالة. من تلك العناوين النماذج التالية:

«سورية القلقة! لا تطلب غير الحرية ولا تنشد إلا الاستقرار».

«أصحاب الصرخة الأولى.. كانت الوطنية همساً بعد ميسلون فصارت عملاً فنضالاً» «المجاهدون في وادي السرحان.. يجوعون والأمة تنام قريرة العين».

«حاضر.. كلمة واحدة فيها كل شيء».

«التضحية.. قدروها ولا تدفعوا ثمنها».

«يطبقون الاشتراكية بعقلية إقطاعية.. الإقطاعيون القدماء أرحم منكم».

وبينما يأتي عنوان الافتتاحية طويلاً أقرب للمانشيت، فإن عدد كلمات المقالة يراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ كلمة، قلما طالت أكثر أو انكمشت أقل، فهي لابد من أن تأتي على عرض عمودين بالصفحة الأولى. تبدأ باستهلال عادة ما يكون قصة خبرية أو تصريحاً، يليه تعليق يشكل المتن، ثم خاتمة وفيها خلاصة الرأي، أو الرسالة التي يريد تبليغها، وتنتهي الخاتمة بـ(قفلة) تستحضر قصة تاريخية مناسبة، أو بيتاً من عيون الشعر العربي يختزل المعنى ويحاكي موروث القراء الثقافي لتقريب مفاد (الرسالة) الموجهة عبر الافتتاحية.

الكتابة بدم القلب

رغم تمرسه بالكتابة لم يستسهل نجيب الريس يوماً كتابة الافتتاحية، ومكثت مضنية منهكة، ولكي تأتي قطعة مسبوكة واضحة البيان، غنية بكل عناصر التأثير، يجهد في البحث عما يجعل كلماتها حارة حارقة، حتى وصف أسلوبه بأنه «يغمس قلمه بدم القلب» فيشعل الحماسة في

النفوس لا سيما الشباب المتطلع للتحرر. فبعد مخاطبته العقول بلغة المنطق، تبدأ عملية البحث الشاقة عن بيت شعر مناسب، إذ من سوء حظ صحافيي ذلك الزمان أن محركات البحث الإلكتروني مثل غوغول لم تكن متوفرة، ولعل ذهن نجيب الريس الذي يحفظ أكثر من عشرة آلاف بيت من الشعر كان ينشط مثل غوغول لدى إنهاء الافتتاحية. فبالإضافة إلى ما يحفظه عن ظهر قلب كان يستعين بدفاتر صغيرة رافقته من سجن إلى آخر جمع فيها مختارات طيف واسع من كبار الشعراء الذين كان يستحضر أجواءهم في حياته اليومية مردداً أشعارهم، لا سيما أبو الطيب المتنبي وأبو تمام والبحتري عن الشعر العربي القديم، وأحمد شوقي أمير الشعراء عن العصر الحديث. ولا يزال ولده الناشر المعروف رياض الريس يحتفظ بمجموعة من تلك الدفاتر التي كتبها بخط يده أثناء اعتقاله في سجن المزة العسكري في دمشق بين شهري تشرين الأول وكانون الأول من عام ١٩٣٩، وفي سجن حلب بين شهري تموز وتشرين الأول من عام ١٩٤٠ على خلفية اتهامه بالضلوع في التآمر على نظام الحكم ومحاولة اغتيال بهيج الخطيب مع فريق من الوطنيين. وبالإضافة إلى الشعر، كان يحفظ لطيف الأخبار وظريف النوادر وجميل النثر من التراث الى جانب القرآن الكريم والأحاديث الشريفة. فلا تفوته شاردة أو واردة من تاريخ العرب والإسلام لإغناء مقالاته، فيعيد سردها بلغته، حين تستدعي المواقف.

ومن أشهر الافتتاحيات التي استخدم فيها الإسقاط التاريخي، وأحدثت دوياً كبيراً، ما كتبه تعليقاً على حادث طائفي وقع في بلدة السلمية بمحافظة حماه، حين هاجم شباب من الطائفة الإسماعيلية، مسجداً للسنة من أهل القدموس الذين نزحوا إلى السلمية يوم حوادث الشيخ صالح العلي خرجت (القبس) في اليوم التالي بها نشيت عريض يقول: «رجم الإسلام مرتين: مرة في مكة ومرة في سلمية» وأحدث هذا العنوان دوياً واسعاً. ومسّت كلماته الأعصاب[٦].

الدكتور جيكل

عُرف نجيب الريس بانفعاله وتفاعله الدائمين، فكان يفرض حالة من الاستنفار في محيطه لدى انخراطه بالكتابة. ويذْكُرُ من عمل معه في (القبس) حالة التأهب الرهيب التي كانت تخيم على المكتب لدى كتابة الافتتاحية، وتدخينه عشرات السجائر وتمزيقه أطناناً من الورق. ويرسم

له الصحافي سعيد فريحة، الذي عمل مكاتباً لـ (القبس) في حلب في الثلاثينيات، كاريكاتوراً ساخراً بالكلمات، عبر عدة مقالات نشرها في مجلته (الصياد) استعرض فيها طقوسه في الكتابة: «يغادر الدار إلى الإدارة، فيغلق البابين اللذين يقف على كل منهما حارس خاص من السادة الموزعين في جريدة (القبس) ويمنع الدخول منعاً باتاً، وتروح فناجين القهوة وتجيء، وتطير السيكارات.. ويبدأ أبو رياض، فيسجل عنوان المقال ثم يكتب.. وقبيل الانتهاء تبدأ أزمة جديدة هي التفتيش عن بيت شعر يختم به الافتتاحية، وهو إما يكون لشوقي أمير الشعراء، أو للمتنبي مالئ الدنيا وشاغل الناس، وحبيب نجيب الريس بعد ابنه رياض»(٧).

وفي مقالة أخرى تشبّه (الصياد) نجيب الريس بالدكتور جيكل من حيث ردود الفعل والانتقال المتواتر بين حالتي الغضب والتوبيخ والهدوء واللطف، وتحذّر من مقاطعته أثناء الكتابة، وتنصح الداخل عليه أن يمتلك أعصاباً قوية ليتحمل رد فعله «فهو يباغت المقتحم أجواءه بسيل من الأسئلة والتأنيب من قبيل: شوبدك؟.. ليش فايت؟... مين قال لك ؟.. ما بتفهم!!.. بتشعر!.. ما وما، وفي خضم فورته قد يرن الهاتف فيمسك الهاتف بيد مرتجفة وتسمعه يقول بعصبية: نعم.. نعم.. سامع.. فهمان. وما يهمني.. وما لي سائل ؟؟.. لكن فجأة قد يتبدل الوضع! في مكالمة أخرى فتسمعه يقول بكل هدوء :تسلم لي عينك!.. هلق بيصلك..! بتأمر أمر.. سلامتك !.. ثم نكتشف أنه يكلم ابنه رياض بالتلفون.. ».

وتروي (الصياد) قصة طريفة عن نجيب الريس عندما شكى ذات مرة من عصبيته الطارئة، التي تفتك بأعصابه، وأنه يبحث عن حل أو طريقة تمنعه من الفوران. فاقترح عليه سعيد فريحة إجراء بروفا على ضبط الأعصاب وكتم الغيظ، وسافرا معاً إلى بيروت. لدى وصولهما إلى نقطة الحدود، أخبرهما السائق أنه لا يحمل شهادة سوق! وبعد عبور الجديدة، اصطدمت سيارتهم بسيارة شحن، ولما كان نجيب الريس يخضع لـ (البروفا) كظم غيظه، فنفرت عروقه واصطكت أسنانه، والتهبت عيناه، ممارساً أعلى درجات ضبط نفسه. وعند ظهر البيدر، وكان الثلج يغطي الجبال، توقف السائق عن السير وأخبرهما بأن البنزين خلص!!.. وهنا التفت نجيب الريس إلى سعيد فريحة ولعن البروفا وساعتها وقال له: « رايح طق عيفني. ونزل بالسائق قياماً وقعوداً»(٨). ويتابع سعيد فريحة بالكتابة عن طباع أستاذه بعدما غدا صديقه المقرب وزميله في

المهنة، الذي أحب فيه «رجولته ومروءته ووفاءه الشديد لأصدقائه ولمراسلي جريدته القدماء بنوع خاص، وبقي يعامله كما يعامل نجله رياض أو صغيرته كوكب فيلومه إذا سهر ويؤنبه إذا لعب، و يطربق الدنيا على رأسه إذا وعده بالسفر ثم عاد عن الوعد». وفي مقالته (رحلة بين فراشين) عن آخر زيارة قام بها إلى لبنان، يسأل سعيد فريحة قارئه: «هل سبق لك يا أخي أن صحوت مذعوراً على صوت انفجار قنبلة، أو حدوث زلزلة أو انهيار جدار؟؟ إذا سبق وحدث لك شيء من هذا فاعلم، رعاك الله، أنني مررت بنفس التجربة، أي أنني صحوت هلعاً مذعوراً، لا على صوت انفجار قنبلة، أو حدوث زلزلة أو انهيار جدار عظيم.. بل على ما هو أشد من ذلك وأدهى، على صوت الصديق والأخ الكريم نجيب الريس وهو يجلجل مدوياً في غرفتي وآذاني وأعصابي»[٩].

يقال أن الأسلوب هو الرجل، وطباع نجيب الريس الشخصية التي عبّر عنها بشكل ساخر سعيد فريحة تظهر في أسلوب ممارسته الصحافة سواء في الكتابة أو الإدارة. ولم تكن الصورة التي نقلها الأديب والصحافي فؤاد الشايب عنه تقلّ طرافة عن تلك التي نقلتها (الصياد)، حين يحكي عن لقائه الأول به، بعد أن أرسل إليه المقال تلو المقال لترمى في سلة المهملات، إلى أن أعجبه أخيراً مقال دعا فيه إلى مقاطعة حفلات أم كلثوم لأنها رفضت التبرع للمجاهدين حين جاءت إلى دمشق بداية الثلاثينيات، فيقول: «فجأة فتح الباب وأطل العملاق صاحب (القبس)، وكان يبدو لي كأنه خارج من معركة عنيفة مع جيش من جيوش العدو، فكدت أصعق خجلاً، ولكن الرجل مشى نحوي كأنه يعرفني، ثم مد يده فصافحني، وقال لي هذا المقال «مليح»[١٠].

الجديد! الجديد!

الآنيّة، واحدة من أهم عناصر التأثير التي استخدمها نجيب الريس في افتتاحياته، فاقترنت فيها حرارة الكلمة مع حرارة الحدث. كان غالباً يختار قضايا متفاعلة، تشغل الشارع، فيلتقط آخر تطوراتها ليوجه الرأي العام، فيكتب الافتتاحية في الساعة الأخيرة من دفع الجريدة إلى المطبعة وأحياناً تكون تحت الطبع، وإذا تأخرت عن اللحاق بالصفحة الأولى تذهب إلى المهملات.

فهو حريص على أن لا يعطي قارئه إلا مادة طازجة، حية نابضة. وعلّم الصحافيين الذين تتلمذوا في (قبسه) أن «الصحافي لا يستطيع أن يعيش كالفطر على أفكار غيره، و لا يتغذى من الأطعمة (المحفوظة) أو (المحنطة) لأن الغذاء القديم حرام عليه كحرمة لحم الميتة» فيطلب دائماً الجديد! الجديد! ويقول منير العجلاني الذي شغل منصب رئيس تحرير (القبس) منتصف الثلاثينيات: كان «يؤرخ مقاله بالدقائق لا بالأيام والساعات، فإن أخطأ مقاله المطبعة، لم يؤخره إلى غد، بل أتلفه». ويضيف «ما كان أضيع تجارته، لو أنه أنشأ حانوتاً للفاكهة، فأتلف كل ثمرة تبقى عنده، متى مضى على جنّيها ساعات معدودات.. كانت له في الميدان كل يوم، جولة جديدة، بسلاح جديد، بأسلوب جديد، كأنه يولد كل يوم بطلاً جديداً»[11].

ملاحقة الأحداث لم تكن تقتصر على متابعة ما يجري محلياً، بل تابعت (القبس) الصحافة الدولية، ووكالات الأنباء العالمية، لا سيما الفرنسية منها، لاهتمامها بالشأن السوري والعربي، فكانت (القبس) تأخذ عن وسائل الإعلام الغربية الأخبار ومقالات الرأي الهامة، تترجمها وتنشرها وتردّ عليها، كما تابعت الأحداث العالمية الكبرى، كالحرب العالمية الثانية، والحرب الإيطالية على الحبشة، وتعقبت تصريحات المسؤولين الأميركيين والدبلوماسيين الدوليين وكواليس الدبلوماسية الدولية وكل ما شأنه أن يسهم في تنوير الرأي العام المحلي، فضلاً عن ترجمات أخبار المنوعات والطرائف من أقصى الشرق إلى أميركا. فهي لم تكن جريدة محلية بل جريدة عربية ـ دولية لو أتيحت لها الإمكانات المادية والسياسية.

من الصدر إلى اللسان

يتفق الكثيرون ممن عاصروا نجيب الريس وتأثروا بافتتاحياته في أنه كان يلهب الشارع، ويقدّم الأديب فؤاد الشايب الذي ترأس تحرير (القبس) شهادته كأحد الشباب السوريين «الذين نما عودهم في ظلال الجدران حيث كانت تسمع ضجة الآلة، طابعة (القبس) والصحافة الوطنية... وأحد الذين قرّبهم صوت الريّس من جدران المطبعة، يتسكع حولها، طالباً في الحقوق، وكل طموح الفتى أن تقع عليه عين نجيب الريّس، وأحد الصبية الذين، كانوا ينفضون أكفهم مما علق بها من غبار الحجارة، ليتحلقوا حول الجدران، ويظفروا بعدد من (القبس)، قبل أن ينتشر

في الأسواق والمقاهي». فكان الصحافي الذي كلما ذكر اسمه ذكر معه «عهد من أحفل عهود الصحافة السورية بالنضال.. وأجرئها في ركوب الخطر، واستنفار الهمم، والاعتزاز بالقلم. ويذكر أنّ ما من ساعدٍ رُفع بوجه الاحتلال أو حجر صُوّب إلى فوهات مدفعه، أو وقفة شرف وقفها تاجر أمام دكان مغلق أو طالب في مدرسة، أو ثائر في سهل أو جبل، إلّا وكان وراءها كلمة من كلمات نجيب الريّس، وإخوانه رجال الصحافة في ذاك الزمن العصيب، الذين أخرجوا الثورة من الصدر إلى اللسان»(١٢).

ومن الحوادث الشهيرة حول تفاعل الشباب مع افتتاحيات نجيب الريس، حين أطلق رئيس شرطة دمشق بهيج الخطيب النار على المتظاهرين في الثلاثينيات، فخرجت في اليوم الثاني (القبس) بمانشيت عريض (الى شحيم يا بهيج الخطيب)، وبعدما عرف الناس أن كلمة شحيم تعني اسم بلدة بهيج الخطيب الواقعة في الشوف اللبناني، راح الشباب المتظاهرون في الأزقة والشوارع يهتفون «الى شحيم يا بهيج الخطيب»(١٣). كما يذكر الصحافي عدنان الملوحي أن باعة الصحف كانوا إذا أعيتهم الحيلة ولم يجدوا خبراً مثيراً يدفعون به القراء إلى شراء الصحف، راحوا يصيحون بأعلى صوت : افتتاحية نجيب الريس.. افتتاحية نجيب الريس.. ويقول الملوحي «وإن خالفته في ما يعرض من رأي، لا يمكن لك الا أن تهتف له في أعماق قلبك وجوانحك لكلماته المرصوفة كأنها اللؤلؤ المنضود، ولأسلوبه القوي المتين»(١٤).

واجب الشعب

وفي حادثة أخرى، يرويها نعمان حرب صاحب جريدة (الجبل) وتشير الى المكانة المرموقة التي تمتع بها صاحب (القبس) عند السوريين تقديراً لافتتاحياته، حصلت في عام ١٩٥٠ حين كان نجل وصفي زكريا عديل نجيب الريس يقود سيارته في شوارع دمشق، فصدم فتاة في العاشرة من عمرها، توفيت إثرها، وكانت ابنة معذى أبو راس من قرية الرحى بمحافظة السويداء المقيم في دمشق لتأدية خدمته العسكرية، فأقيمت الدعوى على السائق وتم توقيفه. والد الفتاة، وهو سليل بيت عريق في الجبل، لم يكن على علم بالصلة العائلية بين نجيب الريس والسائق، ولدى توسط محافظ السويداء للمصالحة، وافق الوالد على إسقاط الحق الشخصي لقاء تعويض

مادي، على أن يقوم والد السائق بزيارة الأهل بالرحى، لتنعقد الراية حسب العرف والعادة المتبعين في الجبل، فذهب نجيب الريس مع وصفي زكريا إلى السويداء ورافقهم المحافظ إلى منازل آل أبو راس حيث استقبلتهم أعداد كبيرة من الأهالي والوجهاء، وكانت المفاجأة حضور صاحب (القبس) والتعرف إليه شخصياً بعد أن عرفوه من خلال افتتاحياته النارية، وبعد تناول الغداء السخي عقدت الراية، وقدم وصفي زكريا التعويض المادي المتفق عليه، إلا أن والد الفتاة وأهله اعتذروا عن تسلّمه تكريماً لنجيب الريس وتقديراً لقلمه الوطني، واعتبروا أن هذا «واجب الشعب تجاه من ضحّى بكل غال ونفيس من أجل الحرية والوحدة والاستقلال». واستمع الحضور لكلمات قومية مؤثرة ألقاها نجيب الريس والدموع تتساقط من عينيه تأثراً بعواطف أهل الجبل وتكريمهم[١٥].

الصحافة الرسولية

اعتنى نجيب الريس بالخبر اليومي، فكان لـ(القبس) مكاتبون ـ مراسلون ـ في المدن والبلدات مثل حلب وحمص وحماه واللاذقية وإدلب وخان شيخون ومصياف والسلمية وغيرها، وفي دول الجوار لبنان والأردن وفلسطين، وكان يقوم بزيارات شبه دورية للتواصل مع مكاتبي (القبس) ومتابعة أمر وصولها إلى المدن السورية وفلسطين (الجنوب السوري) لاسيما مدينة حيفا التي كانت معقل الوطنيين السوريين المنفيين وملتقى القوميين العرب ومحطة سفرهم من سورية إلى مصر وباقي بلدان العالم. وكانت (القبس) تنشر بشكل دوري إعلانات عن أماكن توفرها الى جانب الصحافة المصرية في المدن السورية الكبرى، منها إعلان نشر عام ١٩٣٥:((**القبس في الجهات.. في حلب تباع في مكتبة العرب لصاحبها الاديب السيد وجيه العمادي حيث تباع كافة المجلات والجرائد السورية والمصرية، وفي حمص تباع في محل السيد توفيق الشامي متعهد الصحف، وفي حماه: تباع مع سائر الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية المصرية المصورة في مكتب الصحافة تحت أوتيل نهر العاصي لصاحبه السيد عبد الحميد طباع**)).

لم يكن إنشاء شبكة مراسلين لجريدة مثل (القبس) أمراً يسيراً، لكلفته العالية، سواء من حيث تكاليف وسائل الاتصال والمراسلة، أو تخصيص مكافآت مادية للمراسلين، إلا أن

نجيب الريس كان يسعى لأن تكون جريدته من كبريات الصحف إقليمياً، وحيثما حلّ داخل البلاد أو خارجها بَحَثَ عن مكاتبين متعاونين بالقطعة، و(المكاتب) ـ من تبادل الكتابة ـ هو ذاته ما يسمى اليوم (المراسل الصحافي) وذلك قبل ظهور مصطلح (الإعلامي) بمعنى العامل في وسائل الإعلام المختلفة (صحافة، تلفزيون، إذاعة، إنترنت)، والمكاتب كان يملي أخباره إما عبر الهاتف أو يرسلها عبر البرق. ويقول عبد الرحمن أبو قوس، وكان مكاتباً لـ(القبس) في حلب، إن نجيب الريس كان ينفق الكثير على الرسائل البرقية والهاتفية، ولم يكن ليزعجه ذلك بل كان يشكر ويثني ويبذل كل ما بوسعه لرفع شأن (القبس).

رغم عنايته بالقصة الخبرية، إلا أنه كان يوجه مراسلي جريدته للعناية بتضمينها رأياً أو تعليقاً لتوجيه الرأي العام، وعدم الاكتفاء بنقل الخبر على طريقة وكالات الأنباء، فلم تكن القصة الخبرية تخلو من غمز ولمز بهدف التحريض، وتأليب الرأي العام ضد سلطة الانتداب وأعوانها، وقد دفعت (القبس) وصاحبها ثمن هذا الأسلوب باهظاً من تعطيل ومحاكمات، هذا الأسلوب الذي انقرض في عالم الصحافة اليوم، ولكنه كان أسلوباً متميزاً في تلك الفترة، إذ لم تكن (القبس) محض وسيلة إعلام، بل هي جريدة ناطقة بلسان الكتلة الوطنية، ولاحقاً مؤيدة للحزب الوطني، وملتزمة بقضية نيل الاستقلال. ويصح على جريدة (القبس) توصيف «الصحافة الرسولية» صاحبة «الرسالة الثورية التحريرية» بحسب تعبير الصحافي اللبناني غسان تويني[(١٦)].

وكان لدى نجيب الريس قناعته بأن **«الناس نوعان قوّال، ومؤمن بما يقول، و(القبس) مؤمنة بالاستقلال، لذا لا بد من الإصرار والعناد في فرض رأيها فرضاً»**. إذ لم تكن غايتها كوسيلة إعلام التأثير في الرأي العام فقط، بل أيضاً صناعته وقيادته، فدأب على التأكيد لمراسليه: **«لسنا تجار أخبار وإنما نحن موجّهون، ويجب أن نقول في غير مناسبة ما لا يتاح للزعماء أن يقولوه إلا في المناسبات»** مشيراً الى أن الفرنسيين **«ذوو أعصاب رخوة يؤذيهم المقال مثلما يؤذي طلق النار الإنكليز، ولهذا يجب التحري عن المقال المؤذي لأعصاب الفرنسيين لنشره»**. فكان يحثّ مراسليه على متابعة هَنات الفرنسيين وأعوانهم من موظفي الحكومة، ويعاتبهم إذا توانوا عن ذلك ويقول: **«لتحطيم الاستعمار لابد من متابعة هنات أعوانه وفضحهم.. و محاسبة كل من**

تعاون مع فرنسا أثناء الثورة والعمل على إقصائه عن الدولة والميدان العام، حتى يتميز الخبيث من الطيب وحتى يطمئن الشعب للاستقلال»[17].

ومن نماذج الأخبار التي كانت تختلط فيها المعلومة مع الرأي، فتأتي أقرب الى العمود الصحافي (الزاوية) منه الى التقرير الخبري، ذلك المنشور في (القبس) عام ١٩٣٠:

«إن اللجنة المؤلفة من بعض أعضاء البلدية والنافعة والصحة قررت أن تنقل المحل العمومي من السنانية إلى مكان آخر، هو إحدى جهات شارع بغداد في الطريق الموصلة إلى القابون!! ونشرنا احتجاجاً شديداً لسكان حي الأكراد يقولون فيها: إن وجود المحل العمومي في طريق محلتهم يسبب كثيراً من الجنايات ويجعل الطريق بؤرة المفاسد وسوء الأخلاق.. وقد علمنا أن فريقاً من الناس قابل وزير الداخلية ولفت نظره إلى ما يحدثه تنفيذ هذا القرار من التأثير السيئ وما يسبب لهذا الشارع الكبير ـ الذي أنفق عليه نصف مليون ليرة والذي أصبح متنزه المدينة الوحيد، وسيقفر من المارة والرواد، ويغدو متنزهاً خاصاً لساكنات المحل العمومي وقاصديه وإن وزير الداخلية بصفته هو الذي يعود إليه أمر تصديق قرارات البلدية وعد بأن هذا القرار لن ينفذ.

نحن على ثقة من سخافة هذا القرار وقلة الذوق التي تجلت فيه واستحالة تنفيذه»[18].

وتقرير آخر أرسله مندوب (القبس) في حيفا بعنوان: (حيفا بين الأمس واليوم) ٢٨ / ٨/ ١٩٣٠:

«هبطت الى حيفا وسألت السائق عن فندق عربي فأهداني إلى أوتيل السنترال، وأصحابه مسيحيون عرب، فوجدت الفرق كبيراً بين هذا النزل وبين النزل العربي في طبريا، وكل ما في الأمر أن أصحاب نزل حيفا مسيحيون وصاحب نزل طبريا عربي مسلم، والفرق بين النزلين كالفرق بين أصحابهما في الرقي والنظام والنظافة! والحق يقال أن المرء يستطيع أن يجد الراحة التامة في فنادق حيفا العربية ويستطيع ان يستغني عن الفنادق اليهودية».

الصحافي الميداني

«**الصحافة هي خوض الحياة**» هكذا عرف نجيب الريس العمل الصحافي، إذ لا يكفي أن يكون المحرر الصحافي قادراً على الكتابة في كافة الشؤون، بل هو القادر على التواصل مع كل مكونات المجتمع والدولة ويجلب قصصه من الشارع، ويعرف الصحافي السياسي بأنه من يتصل بالطبقة السياسية ويكون له علاقات متينة مع رجالها، يناقشهم ويسجل أقوالهم ويستكشف دواخلهم وكواليس عملهم. ويقول:

«**لم أنجح كصحافي إلا يوم سجلت انتصاراتي الكبرى كمخبر، لقد فهمت الناس وأقمت صلات صداقة معهم، واستطعت أن ألج إلى قلوبهم، فباتوا يأتون إلي بدلاً من أن أذهب إليهم**».

و(المخبر) هو المحقق الصحافي الميداني الذي يكتب التقارير الخاصة، ولا يختلف كثيراً عن (المُكاتب) بمعنى المراسل الذي يزود الجريدة بالأخبار والتغطيات السريعة وقد يكون متعاوناً مع الجريدة كصحافي حر. ويروي نشأت التغلبي الذي شغل موقع سكرتير تحرير ثم رئيس تحرير في (القبس)، ومن ثم كان صاحب مجلة (عصا الجنة)، أنه حين كان محرراً في (القبس) عام ١٩٣٦ وكان قد سجل حضوراً مميزاً في الصحافة بعد عامين من كتابة النقد في السينما وعلم الاجتماع والسياسة، استدعاه نجيب الريس وقال له: اسمع يا نشأت.. هل تريد أن تمضي في نجاحك في الصحافة؟ ولما رأى الدهشة على وجهه تابع: لا تعتقد أني لا أقدّر نشاطك، ولكن لكي تكون صحافياً ناجحاً، يجب أن تخوض الحياة. فزاد تعجب نشأت إذ أنه يكتب في غالبية مناحي الحياة، فأكمل نجيب الريس مبتسماً: هل تدري ما الذي أطلبه منك؟ سأطلب منك أن تكون مخبراً. ولم يتح مجال لنشأت الذي فغر فاه للتكلم وتابع: أعني مخبراً سياسياً.. تتصل برجال السياسة، تتسرب إلى أعماقهم وتكتشف خفاياهم.. أعرف أنك خجول وتحب العزلة والابتعاد عن الناس، ولكن ليس في المهمة الجديدة التي أطلبها أية غضاضة. ونزل نشأت التغلبي عند رغبته وخاض ميدان الخبر السياسي، ومن خلال ملاحظاته وتعليقاته أدرك ماذا كان يريد، لقد كان يكره تناول أحد بذم أو قدح، ولكنه كان يثور ثورة لا تبقي ولا تذر على كل من يشعر أن في وطنيته ضعفاً أو خوراً مهما كانا ضئيلين[١٩].

في مقالة كتبها نجيب الريس في مجلة (الصياد) اللبنانية تحت عنوان (كان تلميذي فصار زميلي) بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٤٦ نستشف معاييره في اختيار صحافيي جريدته، حين اختار سعيد فريحة مخبراً صحافياً لـ(القبس) في حلب عام ١٩٣٢، وكان حينها يعمل محرراً وأحياناً رئيس تحرير في جريدة (التقدم) لصاحبها شكري كنيدر أحد ألدّ خصوم الكتلة الوطنية في حلب والذي كان يطلق عليه الزعيم إبراهيم هنانو لقب «الخصم الشريف». فقد استلفت نجيب الريس الشاب الأشقر صاحب الحركة الدائمة سعيد فريحة وأعجب بأسلوبه الصحافي المبتكر والجذاب وشبّهه بمحمد التابعي بمصر، ولاحظ تميزه ونشاطه وهو يجوب كالمكوك عاصمة بني حمدان (حلب) عشرات المرات في اليوم سيراً على قدميه، مستقصياً حوادث السياسة والغرام..! ويدبر المقالب لأصدقائه، ومع أنه كان «مخبراً» لصحيفة معادية للكتلة الوطنية وصحافتها، طلب منه أن يكون مخبراً لـ(القبس) ولاقى هذا الاختيار معارضة شديدة من بعض رجال الكتلة الوطنية، وصلت حد الخصام. لكن إجادة سعيد فريحة عمله ولفته الأنظار بأسلوبه «**الواضح الصريح الذي يرضي المثقفين ويجذب العامة ويروي غلة الحماسة الوطنية أيضاً**» مكنته من انتزاع إعجاب الذين عارضوا عمله في (القبس). وخلال خمس سنوات كانت رسائله موضع رضا الزعيم إبراهيم هنانو في حلب والزعيم فارس الخوري في دمشق. حتى أن نجيب الريس فكر بنقل سعيد فريحة إلى دمشق للعمل محرراً في (القبس)، وكتب إليه رسالة يغريه بالقبول، ولكن «الخبيث» استغل هذا العرض فأطلع عليه «معلمه» شكري كنيدر والذي كان يومها حريصاً على محرر نشيط بمرتب زهيد! وساومه وتمكن من رفع مرتبه في جريدة (التقدم) من عشر ليرات سورية في الشهر الى إحدى عشرة ليرة ؟ يوم كان أعظم غداء عند أكبر قصاب في باب الفرج في حلب لا يكلف أكثر من «برغوت كبير». يفتخر نجيب الريس بسعيد فريحة الذي بات صاحب مجلة (الصياد) وبعد أن كان تلميذاً لأنه كفؤ للعمل الشاق الذي اضطلع به، ويقول ممازحاً:

> **«ها هو تلميذي بالأمس، وزميلي اليوم، ولكن الفرق بيْني وبينه هو أن (الصياد) يزداد حجمها و(القبس) ما تزال على حجمها المتواضع. وفرق آخر هو أنني كنت إلى عام مضى صاحب سيارة عتيقة. فأصبح هو اليوم صاحب أجمل سيارة في سورية ولبنان معاً».**

بدأ شاعراً

قلة قليلة تتذكر أن نجيب الريس السياسي و الصحافي الثائر، دخل الصحافة من باب الأدب والشعر كغالبية الصحافيين في زمانه، ربما لأنه نأى في صحافته عن اللغة الأدبية أو الشعرية، مفضلاً اللغة الصحافية البسيطة الواضحة البيان. فقد بدأ الكتابة شاعراً وناقداً أدبياً، وتفتحت مواهبه لدى اعتقاله الأول في سجن أرواد عندما كتب نشيده الشهير (يا ظلام السجن خيم)، فاكتشف موهبته رفاقه الوطنيون المعتقلون وكان أصغرهم سناً، وهكذا دعاه الشقيقان سعيد ويوسف حيدر، بعد خروجهما للعمل محرراً في جريدتهما (المفيد)، وخصص له زاوية يومية باسم (حديث اليوم) راح ينتظرها القراء بشغف بالغ، وذات مرة اكتشف قراؤه أنه ليس فقط كاتب صحافي، بل شاعر حين طالعهم صباح عيد الأضحى بقصيدة:

يا لابسين ثياب العيد حسبكم   عيد لبسنا به الأرزاء والنوبا

بعد نجاحه اللافت في جريدة (المفيد) دعاه جبران تويني إلى العمل مكاتباً من دمشق لجريدته (الاحرار) البيروتية [١٩]، فشدّته الصحافة وأخذته بعيداً عن نظم الشعر. لكنه ظل مخلصاً للأدب والأدباء يخالطهم ويناقشهم في أعمالهم وأقوالهم بين حين وآخر مثيراً عواصف من الجدل بتطرف أحكامه، والتي غالباً ما كانت تتم وفق معيار وطني لا أدبي، مثل انتقاده للشاعر بدوي الجبل لاعتباره الشاعر اللبناني أمين نخلة «أشعر شعراء لبنان» وقوله لمجلة (الصياد) عام ١٩٤٤ بأن «ليس لشاعر عربي ترف وديباجة وموسيقى أمين نخلة الرائعة»، فرد عليه نجيب الريس «بأنه **لا يصح أن يكون أمين نخلة أشعر شعراء لبنان ولا أشعر شاعر عربي لأنه أبعد شاعر عربي عن الفكرة العربية**»، مشعلاً بهذا الرد معركة أدبية دارت رحاها في صالونات بيروت ودمشق، وعلى صفحات مجلة (الصياد) حيث تصدى له أنصار أمين نخلة منهم محمد سليم الصباغ معتبراً «النيل من عروبة أمين نخلة حديث يخرج عن الأدب ويتعداه إلى السياسة وأن اختلاط الحابل بالنابل في بيروت ودمشق هو الذي سوغ للريس أن يحشر نفسه حتى في الكلام على مركز أمين نخلة في الأدب العربي.. فمن يحق له أن يتكلم عن أمين نخلة يجب أن يكون شاعراً»[٢٠].

تدخّلُ نجيب الريس في المعارك الأدبية وحتى إشعالها يعود لبداياته، فلدى مجيئه إلى دمشق عام ١٩١٨ ارتاد صالون ماري عجمي الأدبي، وكان أحد أعضاء اللجنة التأسيسية

لـ(الرابطة الأدبية) [٢١] وأثارت مشاركاته في نشاطات الرابطة، ومحاضراته الكثير من الجدل لما حملته من آراء صادمة، منها مثلاً محاضرة حول الشعر العربي ألقاها في ١٨ حزيران ١٩٢١، هاجم فيها الشعر المنظوم وأعلن انحيازه للشعر النثري داعياً إلى تحرير الشعر من القيود، وحمل بعنف على الخليل بن أحمد الفراهيدي وعلم العروض والبحور[٢٢]، حتى أن لجنة النقد في الرابطة [٢٣] التي نظرت في المحاضرة قبل إلقائها، اعتبرت آراءه «متطرفة» وأنه ظلم الخليل بن أحمد الذي خدم الأدب العربي بدعوى أن «**وضعه أوزان الشعر يعد جناية على الأدب**» وذلك بعد أن أثنت اللجنة على حسن سبك وجودة أسلوب نص المحاضرة. ومن المفارقة أن نجيب الريس الذي هاجم الشعر المنظوم لم يكتب إلا الشعر التقليدي المنظوم، وفي مقالاته لم يستشهد يوماً إلا بالشعر المنظوم!!

كشف نجيب الريس بشكل مبكر عن نزوع نحو التعبير الحر ووجد فضاءً رحباً في الصحافة، فاتخذها مهنة بعد أن فتحت الملتقيات الأدبية في دمشق له الباب واسعاً إلى الأوساط السياسية، من خلال علاقته مع فخري البارودي. وجاءت الصحافة والسياسة لتشكل له محيطاً حيوياً نمّت فيه مواهبه فانصرف عن نظم الشعر والأدب، دون أن يقطع صلته بالأوساط الأدبية، وصداقته مع رموزها، مثل أمير الشعراء أحمد شوقي وبدوي الجبل وأحمد الصافي النجفي وشفيق جبري وغيرهم، فقد أحب مجالسة الأدباء، ودأب لسنوات طويلة على ارتياد مقهى الكمال شتاء، ومقهى الحاج علي في شارع بغداد صيفاً، ضمن حلقة من الأصدقاء تنعقد يومياً بين الساعة السادسة والتاسعة مساء من شعراء وصحافيين، منهم الشاعر شفيق جبري والصحافي والكاتب معروف الأرناؤوط، وشفيق شبيب، وظافر الأتاسي، وغيرهم من الصحافيين والموظفين، أما واسطة العقد في الحلقة ومحدثها الأبرز فقد كان الصحافي عمر نبهان الصديق المقرب لنجيب الريس المعروف بشدة ذكائه وموهبته الفذة في إطلاق النكات السياسية اللاذعة، وقد لمع اسمه في دمشق عندما عمل مراسلاً صحافياً لخمس صحف أثناء الثورة السورية في العشرينيات، واستلفت الأنظار بتقاريره المختزلة، لكنه بعد الثورة عمل في ديوان وزارة الداخلية، مكتفياً بكتابة مقالات صغيرة بين حين وآخر أقرب للنكتة تنم عن خفة ظل نادرة. وكان نجيب الريس إذا ما قصد السراي للحصول على خبر أو معلومة ودخل الديوان والتقى عمر نبهان، نسي نفسه وأخذه

الحديث اللماح الطريف، فلا يشعر إلا والدوام الرسمي انتهى وبدأ الكناسون بكنس الغبار من المكاتب، فيما الحديث مع عمر لم ينته[٢٤].

الظرافة والخفة وسمت حلقة الصحافيين والشعراء في مقهى الكمال يومياً، إلى أن خطف الموت عمر نبهان في ريعان الشباب، وشكل غيابه فاجعة لنجيب الريس فأعلن الحداد وحجب (القبس) عن الصدور يوم وفاته. وكتب يرثي أديباً واعداً كانت الجلسة معه أو مع أديب مرموق تساوي أشياء كثيرة، لديه، و إذا ما خلا مجلسه من أديب انصرف إلى مكتبته يطالع فيها، ديوان المتنبي أكثر الكتب تداولاً بين يديه، يليه «نهج البلاغة» الذي جمعه الشريف الرضي، أما ديوان أحمد شوقي «شوقيات»، فكان يتنقل من رف إلى رف في البيت، وعندما جاء شوقي إلى دمشق في الأول من آب ١٩٢٥ ليلقي قصيدته الشهيرة «قم ناج جلّق وانشد رسم من بانوا» في مهرجان شعري حاشد، اختار نجيب الريس لإلقاء قصيدته نيابة عنه، لأن أمير الشعراء كان يفضّل ألا يلقي شعره بنفسه.

يروي نجيب الريس قصة تلك القصيدة، بأن موعد الحفل كان مساء، وأثناء مجالسة شوقي أصدقاءه في الفندق وأماكن أخرى لم يأت على ذكر أي شيء عن قصيدته، وعندما جاءه إلى الفندق قبل ساعات قليلة من موعد الحفلة ليطلع على القصيدة، ولدى طرقه باب الغرفة سمع إلى الخارج همهمة يعرفها، فقد كان من عادة شوقي أن يهمهم بصوت كبغام الريم أو هديل الحمام حين يريد أن ينظم شعره، وبالفعل، لقد أنجز القصيدة قبل الحفل بوقت قصير[٢٥].

ريادة الحداثة

اهتمام نجيب الريس بالشعر والأدب والفكر ونزوعه نحو الحداثة كان له تأثير كبير في إناطة دور ثقافي حداثي بجريدة (القبس) بعد أن استقل بملكيتها بداية الثلاثينيات إلى جانب دورها السياسي، فاعتمد على نخبة من الصحافيين المتعلمين من الشباب الوطني، ومن المطلعين على الثقافة الغربية الحديثة والمتابعين لأخبارها، بفضل إجادتهم للغتين الإنكليزية والفرنسية إلى جانب لغتهم العربية، ويمتلكون رؤى ثقافية تنويرية، أبرزهم منير العجلاني الذي شغل

موقعي مدير تحرير ثم رئيس تحرير (القبس) في الثلاثينيات وكان عائداً حديثاً من أوروبا بعد إتمام دراساته العليا هناك، ومنهم أيضاً عباس الحامض الصحافي الموهوب والكاتب البارع والناقد اللاذع، وفؤاد الشايب أحد رواد القصة السورية والصحافي السياسي المبدع الذي درس اللغة الفرنسية والحقوق في باريس، والأديب الشاعر والصحافي المتمرس عبد الرحمن أبو قوس، والأديب نشأت التغلبي وغيرهم من الشباب الصاعد الذين تتلمذوا على يد نجيب الريس وتناوبوا على إدارة ورئاسة تحرير (القبس) وكان لذلك أثر مهم في مواكبتها حركة الأدب والثقافة والتجارب الإبداعية الجديدة، على الساحة العربية والعالمية، فاعتنت بترجمة أخبار الثقافة والروايات والقصص والمسرحيات الصادرة حديثاً في أوروبا، وعربياً اهتمت بالشعر التقليدي والمنثور، وأولت عناية خاصة بالقصة القصيرة، كما تابعت الجديد من الإصدارات، وشجعت الفنون بأنواعها ـ كالتمثيل المسرحي والسينمائي والغناء وكانت تتطلع لنقل هذه الفنون الى المجتمع السوري.

الشعر في (القبس)

اهتمام (القبس) بالشعر كان طبيعياً أو تقليدياً ليس فقط لأن نجيب الريس كان مغرماً بالشعر، بل لأن الشعر كان يحتل المرتبة الأولى في حركة الأدب على الساحة العربية، بوصفه (ديوان العرب) حيث اعتنت الصحف السورية عموماً بنشر جديد الشعر والشعراء. وكذلك كانت (القبس) التي نشرت قصائد عدد كبير من الشعراء السوريين والعرب من المخضرمين والشباب الناشئين، منهم: أحمد شوقي وحافظ إبراهيم ومعروف الرصافي وبشارة الخوري (الأخطل الصغير) وشفيق جبري ومحمد البزم وخير الدين الزركلي وبدر الدين الحامد وبدوي الجبل وعمر أبو ريشة وأحمد الصافي النجفي وسعيد عقل ومحمد الشريقي وفتى الجبل وإبراهيم طوقان ورفيق الفاخوري ومحمد نذير الحسامي وعمر يحيى ووصفي البني ورضا صافي وسليم الزركلي وعدنان مردم بك وإلياس قنصل وزكي قنصل وكمال منصور وسليمان الظاهر وأحمد عبيد وزكي المحاسني وحسن الأمين ووديع تلحوق ومحيي الدين الدرويش وعبدالرحمن أبو قوس، ووجيه البارودي وأنور الجندي وعبدالله قبرصي وجورج ريس وسليم حيدر وأنور العطار وظافر أبو ريشة وحامد حسن وأبو سلمى وغيرهم.

إلا أن ما تميزت به (القبس) أنها كانت من أوائل الجرائد العربية التي اهتمت بالشعر المنثور، فنشرت قصائد من هذا النوع من الشعر في باب (الأدب)، وكذلك تحت عناوين مختلفة مثل (قطعة منثورة) و (الشعر النثري).

القصة

بالإضافة إلى الاهتمام بالشعر غطت (القبس) بأبوابها الثقافية مختلف مناحي الأنشطة الأدبية فتابعت الجديد من الإصدارات، وقدمت مقالات ودراسات نقدية تعرّف بأبرز الشخصيات الأدبية والثقافية والفكرية، وأبدت اهتماماً لافتاً بكتابة القصة، حيث خصصت باباً للقصة القصيرة تنشر فيه ثلاث قصص (قصة اليوم) و(قصة الأمس) و(قصة العدد)، نشرت فيه عدداً كبيراً من القصص، بعضها مترجم عن الفرنسية لكتّاب مثل جورج مرسيه وجورج لاكومب وبيير كولفان، وأولت اهتماماً خاصاً بالكتّاب الشباب السوريين، ومن أغزر الذين نشرت لهم (القبس) كاتب عرف باسمه المستعار (فائق) ولم يعرف اسمه الحقيقي. إلى جانب عدد من الكتاب بأسماء مستعارة مثل فؤاد ووضاح، وكتّاب ناشئين مثل ماجد أبو قوس وأديب الغازي وجودت شركس الركابي، كما نشرت قصائد وقصصاً لمحرريها مثل نشأت التغلبي ومنير العجلاني وعبد الرحمن أبو قوص وفؤاد الشايب. كذلك شجعت (القبس) بشكل خاص القصة القصيرة الواقعية المحلية الطابع، وإلى جانب المسابقات الترفيهية الترويجية كانت تعلن بين فترة وأخرى عن مسابقات أدبية للقصة، لرفع مستوى القصة العربية كي تجاري نظيرتها الغربية.

وفي إعلانها عن ثالث مسابقاتها لأحسن قصة عربية، في ايلول ١٩٣٨، قالت:

«موضوع المسابقة هو موضوع أدبي جدير بالعناية البالغة، لأنه خطوة محترمة في سبيل العمل على رفع مستوى القصة في الأدب العربي، وتشويق الأدباء والشباب والطلاب على أن يعالجوا فن القصة معالجة تقوى وتقوى حتى تبلغ إلى الغاية المنشودة، وهي أن تشق القصة طريقها في الأدب العربي كما كان ذلك في الآداب الإفرنجية التي أصبحت فيها القصة كل شيء»[٢٦].

ومن شروط المسابقة: أن لا تنقص القصة عن عمودين من أعمدة الجريدة، وأن لا تزيد عن ثلاثة أعمدة. والأرجح أن يكون موضوعها وطنياً قومياً، دون أن يمتد خيال الكاتب في سرد حوادث القصة وأمكنتها إلى غير البلدان العربية. وتأتي بخط واضح على ورق أبيض ناصع لا سطور فيه، وعلى وجه واحد من وجهي الورقة. وأن ترفق القصة بطابع أو بطوابع بريدية قيمتها عشرة قروش سورية. والقصة التي لا تتوفر فيها تلك الشروط تهمل رأساً، ولا تعرض على اللجنة الفاحصة، المؤلفة من أستاذين في مدرسة التجهيز وصف المعلمين العالي في دمشق، ومن أديبين معروفين، ومن اثنين من المعلمين في المدارس الابتدائية، ومن صحافيين.

ويعتبر حكم اللجنة «حكماً مبرماً». أما الجوائز فتقدم لأربعة فائزين والجائزة الأولى مبلغ مائتي فرنك أو هدية يعادل ثمنها هذا المبلغ. والجائزة الثانية اشتراك سنة واحدة في جريدة (القبس). والجائزة الثالثة اشتراك نصف سنة في (القبس) والأجزاء الثلاثة من ديوان (الشوقيات) لأحمد شوقي أمير الشعراء. والجائزة الرابعة كتاب (عمر بن الخطاب) لمؤلفه معروف الأرناؤوط وكتاب (نضال) لمؤلفه نجيب الريس. وأعربت (القبس) عن ثقتها من أن «**الإقبال سيكون عظيماً على الاشتراك في هذه المسابقة، الأولى من نوعها في الصحف السورية**». إلا أن (القبس) بعد أسبوع عادت للإعلان أن مسابقتها أحسن قصة عربية «**تقدمها إلى الشعب، وتطلبها من الشعب**» لأن «**للقصة أثرها الكبير في حياة المجتمع، وفي حياة الفرد، وهي في الوقت نفسه تعالج أموراً خطيرة، في الحياة الاجتماعية العامة، وفي الحياة السياسية، لأنها تصدر عن روح فرد، ليس في وسعه أن يخط منها كلمة واحدة، إذا لم يكن ملماً كل الإلمام أو بعضه بطريقة معيشة الشعب، على اختلاف طبقاته. ولشد ما يسمو الكاتب بقصته، حين ينتزعها من صميم الواقع والحقيقة، ويسبكها في قالب روائي، تجتمع فيه جميع العناصر التي يجب أن تتوفر في القصة**». وحدد الإعلان مواصفات القصص المطلوبة: «**نريد قصة عربية واقعية، لا خيالية، أو بكلمة أوضح، نريد قصة هي أقرب إلى الواقع منها إلى الخيال، لأن هذا النوع من القصص هو الذي يفضله الشعب المتعطش إلى الحقيقة، الشعب الذي يقتل الوقت متسلياً بمصائبه، ويمضي الأيام مفتشاً عن حادثة تكسبه خبرة جديدة، وعبرة جديدة... بعد أن بات يعتقد أن العالم بأسره، إن هو إلا مجموعة آلام متضاربة، متباينة، لا يفوز في تجنبها أو في تلافي أخطارها إلا من يطلع عليها، أو على القسم الأعظم منها... ومن هنا نمت عاطفة حب للوقائع المضحكة المبكية التي تراها**

تتمثل كل يوم على مسرح حياتنا، فنرى فيها التكرار، ونرى فيها الجديد وننتظر أبداً المزيد»[٢٧].

لا شك في أن الإعلان الثاني (للقبس) جاء بعد خيبة أمل منيت بها لأن غالبية القصص التي أرسلت إليها كانت دون التوقع كمّاً ونوعاً، والنتائج المبهرة التي انتظرتها جاءت مخيّبة، ففي ١٦ كانون الأول ١٩٣٨ أعلنت أسماء الفائزين، فكانت الجائزة الأولى من نصيب مصطفى حاتم من دمشق، عن قصته (جريمة الرجل) ولكن اللجنة لم تعثر على أي قصة أخرى تستحق أن تكون الثانية أو الثالثة، أو الرابعة، أو الخامسة بسبب قلة عدد القصص نفسها، ما دفع اللجنة إلى إلغاء هذه الجوائز والاكتفاء بالجائزة السادسة التي منحتها لـ بدر الدين السباعي في حمص، عن قصة (تحت سماء نابلس أو في جبال النار)[٢٨].

الفواجع وأدب المرأة

إلى جانب العناية بالقصة الأدبية نشرت (القبس) الروايات والمسرحيات مسلسلة على حلقات. وكانت تسمى حينها الرواية التراجيدية أو الملحمية بـ(الفاجعة) فنقرأ على صفحاتها إعلاناً عن نشر مجلة زميلة لـ (فاجعة) مسلسلة على سبيل المثال: رواية (دليلة) آب ١٩٢٨:

«فاجعة في ثلاثة فصول.. صدرت حديثاً.. عنيت بنشرها مجلة الحديث.. وهي تطلب من المكاتب التالية: مكتبة السيد فهمي العوا، مكتبة السيد ياسين عرفه، مكتبة السيد جودت القنواتي».

ومن الروايات والمسرحيات المسلسلة التي نشرتها (القبس): (مصرع المستشار) تأليف: هنري واد وترجمة فؤاد طباع، و(البعث) لتولستوي ترجمة وتلخيص:منير العجلاني. ومن المسرحيات: (ثورة الإنسانية)، لنشأت كمال التغلبي. وأظهرت احتفاءً بأدب المرأة السورية فنشرت قصصاً ومقالات ودراسات لعدد من الأديبات الشابات منهن: فلك طرزي، ووداد سكاكيني، ومديحة البرازي، ووداد جمالي، ومديحة كاظم البك، وغيرهن.

الالتفات إلى أدب المرأة جاء مواكبة لحركة اجتماعية ونسوية تتطلع نحو النهوض والتحرر، كما كانت معبّراً عن تطلعات صاحب (القبس) التحررية ونتيجة لانغماسه في التجمعات

الأدبية وانفتاحه على التجمعات النسائية الثقافية، حيث يلحظ متابعة (القبس) لنشاطات جمعية (دوحة الأدب) الفرع النسائي للنادي العربي وأهم هيئة نسائية في سورية حينذاك، فكانت أول جريدة سورية تهتم بشؤون المرأة، بتخصيص صفحة أسبوعية للمرأة بعنوان «السيدات» عالجت فيها قضايا تهم المرأة. وزوايا يومية مثل زاوية «السيدات»، من عناوينها عام ١٩٣٨ (عقاب من يقوم على ضرب زوجته) و(شجاعة المرأة العربية وأدبها) و(كيف تتم الحياة الزوجية الهانئة) و(بطولة السيدات في الصين) و(جمال الفتاة، ومحافظتها على الصحة) و(واجب الأم وواجب الرجل) و(الإرضاع الوالدي والعناية بالطفل) و(الفتاة العصرية ضحية التقاليد). كذلك شملت الطالبة بعنايتها من خلال زاوية (الطلاب والطالبات)، فضلاً عن زوايا المنوعات التي تناولت فيها قضايا اجتماعية وسياسية وفنية مثل باب «أحاديث الساعة» فنقرأ عناوين منها: (حديث سفير إيران عن بلاده) و(صانع نجوم السينما في هوليود) و(حديث عن فكرة الوطن القومي) و(الوحدة الإسلامية أساس السلام) و(حديث عن مؤتمر الطلاب العربي ١٧ شباط/ ١٩٣٩).

الفن السابع

السينما، كفنّ عالمي حديث ومبهر، كان لها نصيب كبير في صفحات (القبس) الثقافية والمنوعة، وصفحات الإعلان التجاري، وبالإضافة إلى زاوية السينما، فتحت صفحة أسبوعية باسم (القبس السينمائية) للتعريف بالأفلام التي تعرضها دور السينما بدمشق وأخبار الفنانين والممثلين العالميين. أما باب (السينما) اليومي فكان لمتابعة آخر أخبار الفن السابع والتعريف بجديده فنقرأ عناوين في الثلاثينيات مثل (غريتا غاربو تتذوّق طعم الحياة) و(الفن السينمائي وما يقال ما بشأنه) و(أهم عناصر نجاح الفيلم السينمائي) و(إلى أين يسير الفن السينمائي) و(مجهودات جديدة للاتحاد السينمائي) و(تعاقد الشركات مع الأبطال). وذلك الى جانب إعلانات تجارية تحتل صفحة كاملة لعروض دور السينما، وبما يشير إلى إدراك أهمية صناعة السينما الاقتصادية والثقافية آنذاك كقطاع جديد ناشئ وصاعد كنموذج نقرأ إعلاناً لـ «سينما الأمير»: «**ابتداء من الثلاثاء في ٧ كانون الثاني الرواية الافرنسية الكبرى المؤثرة للغاية والتي ترجمت لجميع لغات العالم (اليتيم) من تمثيل أصغر الممثلين في العالم وهو روبرت ليش مع دورفيل وفاس**».

وآخر لـ سينما العباسية: «ستقدم اعتباراً من الاثنين ٦ كانون الثاني الرواية العظيمة المملوءة من العواطف الإنسانية والتي يجب على كل فرد ان يراها لأنها درس أخلاقي عائلي (خبزنا اليومي) من تمثيل أعظم ممثلين في أميركا وهي ناطقة باللغة الانكليزية ومترجمة في اللغتين الأفرنسية والعربية»(٢٩).

المسرح

في زمن لم يكن المجتمع السوري يكنّ فيه احتراماً لمهنة التمثيل، قدّر نجيب الريس عالياً هذا الفن وكبار الفنانين، وكتب عنهم بكثير من الإعجاب والتقدير، إدراكاً منه لدور هذا الفن في عملية التأثير والتغيير الاجتماعي، حتى أنه وصف الممثل الكبير يوسف وهبي بأحد «أشرف عناصر الحياة في مصر ونابغة من نوابغ الشرق العربي» احتفاءً بعرضه مسرحية في دمشق وحلب عام ١٩٢٩، وتزامن ذلك مع زيارة طلعت حرب مدير بنك مصر أحد أهم الاقتصاديين ورجال المال والمساهم الأكبر في تأسيس أضخم مؤسسة مالية وطنية في الشرق العربي حينها، وأول مؤسسة لا سلطة أجنبية عليها ولا موظف أجنبي فيها. ورحب نجيب الريس بهما باعتبارهما من نوابغ العرب «رجل المال ورجل الفن» و قال:

> «رحبت دمشق برجل الفن يوسف وهبي ونابغة التمثيل العربي بغير منازع.. كمصري أولاً وكممثل ثانياً، وقد كان الاستقبال الذي أقيم لصاحب فرقة رمسيس في منتزه دمر دليل على أن كل نابغة في مصر لا يكون ملكاً لمصر وحدها بل يكون للشام والعراق وبلاد العرب جميعاً. وفي دمر وحول تلك الأنهار وفي وسط هاتيك الخمائل، رحبت دمشق في صيف ١٩٢٥ بأمير الشعراء شوقي، وهناك استقبلته وفود الشباب الناهض بما أوحى له تخليد دمشق بقصيدتيه المشهورتين، واليوم وفي صيف ١٩٢٩ ترحب بأمير التمثيل يوسف وهبي كما رحبت بطلعت حرب فكأنه مقدّر لدمشق ألا تحرم من عطف مصر في جميع نواحي الحياة: الشعر الخالد، والتمثيل الرائع ثم عصب الحياة وهو الاقتصاد»(٣٠).

اعتبر نجيب الريس فن التمثيل حاجة ثقافية واجتماعية، وربط ازدهاره بالتحرر والاستقرار

السياسي، متمنياً لو أنه كان مزدهراً في سورية كما هو في مصر خلال العشرينيات، لأن السوريين يقدرون التمثيل ويشجعونه، ولمس ذلك في تفاعل الجمهور مع مسرحية (غادة الكاميليا) لفرقة رمسيس، إذ اتقنت زينب صدقي دور مارغريت إلى حد دفع الجمهور في الصالة للبكاء بحرقة وقال:

«أحسن الله الى زينب صدقي فقد كانت ليلتها ليلة بكاء، وكثيراً ما يكون الدمع برداً وسلاماً على القلوب الحزينة، وأقسم بأن زينب صدقي خففت عن نفوس المحزونين أكثر ما أشجتهم بالبكاء، ولو علمت (غادة الكاميليا) أن الدموع التي سكبها الناس خلسة في مقاعدهم خلال الفصل الأخير إنما هي صورة حقيقية لكل نفس في هذه البلاد؛ لأدركت مقدار شعور أهلها وتقديرهم للفن وإحساسهم بعظمته وعبقرية أهله... ولكن السوريين و يا للأسف لم يتح لهم في خلال السنين العشر أن يسهروا على الفن لأنهم لم يقدر لهم وضع حد لآلام بلادهم الشهيدة وحريتهم المعذبة واستقلالهم الضائع، كما أتيح لمصر من سهر على استقلالها، فنعمت به حقبة من الزمن كانت نتيجة كفاح مستمر، فازدهرت وكانت فرقة الأستاذ يوسف وهبي إحدى نتائج هذا الازدهار.. لقد شهدت دمشق الشيء الكثير من مواقف الممثلين في الرواية وحتى في السياسة أيضاً، بل ربما كانت مواقف (بعض) السياسيين أدعى إلى الألم والبكاء من كل شيء آخر ولكنها لم تشهد خيالاً يبكي أهلها كما أبكاهم خيال زينب صدقي في (حقيقة مرغريت).. فرّج الله عن السيدة زينب، فقد فرجت عن بعض الناس بدموعهم بعض ما في نفوسهم، وإذا كان المرحون في الحياة يحتاجون دائماً إلى الضحك فأن حاجة المحزونين إلى البكاء أشد»[٣١].

ضمن هذه الرؤية المتقدمة للتمثيل المسرحي كانت (القبس) تنشر إعلانات العروض المسرحية في دمشق بصيغة البشرى السارة مثلاً:

«آخر الأخبار.. في سينما الأمبير بشرى لأهالي دمشق الكرام.. تمدد عرض رواية الفن والجمال والابداع والعظمة الشرقية (دموع الحب) أسبوعاً كاملاً اعتباراً من

الثلاثاء في ٣١ كانون الأول لغاية الاثنين ٢ كانون الثاني.. الاسعار كالسابق لا تقبل المزاحمة.. حفلات السيدات كل يوم ماتينه خصوصية للسيدات الساعة ٢ بعد الظهر.. الساعة ٦ تماما والساعة ٩ تماما حفلات للعموم»[٣٢].

اللهو والطرب

رغم ما عرف عن نجيب الريس من جدية ورصانة وحتى تطرف في السياسة والحياة العامة، إلا أنه في حياته الخاصة كان محباً للترفيه واللهو وسهرات الغناء، فيطرب للشعر الغنائي الصحيح الرفيع لغة ومعنى، وهذا ما عزز من علاقته بـ «السهيرة» من رفاقه في بيروت، ولم يكن خافياً على المقربين منهم إعجابه الكبير بالمطربة ماري جبران التي كانت أشهر مطربات عصرها والتنافس الشديد على قلبها الذي كان بينه وبين جبران تويني صاحب «النهار» وكيف كان كل منهما يلاحقانها في مقاهي دمشق وبيروت وملاهيهما وبيوتهما، ويتنقلان بين العاصمتين كل أسبوع تقريباً للقائها والاستماع إلى غنائها، وكاد هذا «التنافس» أن يؤدي إلى خلاف «سياسي» بينهما[٣٣].

أما صداقته مع أمير الشعراء أحمد شوقي فكانت سبباً لصداقة مع المطرب محمد عبد الوهاب وكان حينها شاباً صاعداً، طرب لأغنياته، وكان يدندن بها أوقات الصفاء، لاسيما أغنية «مضناك جفاه مرقده» و«ياجارة الوادي». وكل قصائد شوقي التي غنّاها عبد الوهاب.

انعكس حب نجيب الريس للغناء والفن على صفحات (القبس) فأفرد مساحة لمتابعة أخبار الغناء، وإعلانات جديد شركات الإنتاج الفني الموسيقي، حتى أن إعلانات أسطوانات «بيضافون» كانت تشغل صفحات كاملة هي أقرب للاحتفاء بالفن منه للإعلان التجاري، فمثلاً إعلان أسطوانة جديدة لمحمد عبد الوهاب يصفه بـ **«الشاعر والساحر يجتمعان»** ويضيف مبشراً:

«ظهور أسطوانات أعظم معجزة في الموسيقى العربية، عندليب العرب، المطرب الكبير، الاستاذ محمد عبد الوهاب، نابغة الموسيقى العربية ومجدد نغمتها، وأعظم

من اعتلى عرش الغناء في القرن العشرين... أغاني الأسطوانة: جارة الوادي قصيدة لرحلة عروس لبنان نظم شوقي بيك وخايف اقول اللي في قلبي، وانا بحب القمر والقمر بيحب مين من نظم أحمد أفندي عبد المجيد، وياللي انكتب عالجبين لازم تشوفوه العين نظم ابراهيم أفندي عبد الله، وعلى غصون البان عصفورتان تناغيان بأعذب الألحان نظم أحمد افندي رامي، أنا أنطونيو وأنطونيو أنا من رواية كلوبترا من نظم شوقي بيك...

وردت أسطواناته حديثاً مأخوذة على الكهرباء سحب شركة بيضافون الشهيرة أرقى شركات العالم لوكلائها الوحيدين في دمشق تباع في سائر محلات مبيع الأسطوانات»(٣٤).

تهكم ومرح

أخفى نجيب الريس خلف حدة طباعه شخصية ساخرة خفيفة الظل، كانت تظهر غالباً في تعامله اليومي مع أصدقائه المقربين، وأحياناً في مقالاته النارية، لكنها تتحول إلى شخصية متهكمة تأتي على الخصوم فتحطهم وتنزع هالاتهم المصطنعة. فيرسم بالكلمات كاريكاتور هزلياً يحط من أقوالهم ويصليهم بنار النقد، فيصفه الشاعر أحمد صافي النجفي بـ«البركان الهائج» وهو يقذف حممه ويرمي شظاياه، حيث يمثل «العظمة والقوة والبأس والشدة والإنارة والإحراق في آن واحد»، على أن شيئاً واحداً يشوّه جمال البركان هو أنه يقذف حممه على المجرمين والأبرياء على حد سواء، ولكن نجيب الريس كان «بركاناً عادلاً لا يقذف حممه إلا على رؤوس المجرمين ولا يحرق بشظاياه إلا العتاة الظالمين» فهو «محامي الضعفاء الذي لا يتقاضى أجراً على محاماته سوى إرضاء الضمير وشكر النفوس الحساسة المخلصة» (٣٥).

ولعل أشهر من أصيب بحمم كلمات نجيب الريس الساخرة الشيخ تاج الدين الحسني، ورئيس شرطته بهيج الخطيب ومواليهم من الوزراء والموظفين الموالين للانتداب، ورموز المعارضة الشهبندرية، ورشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب خلال الحكم الوطني، وأكرم الحوراني ورفاقه في عهد الانقلابات. وكنموذج لتهكمه على موظفي الانتداب ما كتبه عن سعيد محاسن

الذي شغل منصب وزير لستة أشهر في حكومة الشيخ تاج عام ١٩٢٩، حين وصفه بـ «الرجل الذي جنى القدر وكفر، فرفعه إلى مصاف الوزراء نحواً من ستة أشهر ثم تاب واستغفر فنزل به إلى حيث كان من قبل: محامياً شاطراً لا أقل ولا أكثر فكان عمر وزارته من عمر الفل» (٣٦).

وما كتبه أيضاً عن النكايات بين حكومة الشيخ تاج في دمشق ووالي حلب عام ١٩٢٩، عندما منع والي حلب عرضاً مسرحياً مخصصاً للنساء بحجة تنافيه مع الأخلاق في حين سمحت به حكومة الشيخ التاج، وكتب:

«إن (حكومة الشيخ) تريد أن تظهر للناس بأنها أقل رجعية من «دولة» الوالي فهي أباحت تمثيل الروايات للنساء ولم تر فيها ما ينافي الأخلاق ويمس الدين، ولكن «حكومة الوالي» أو «دولة» الوالي ولوعة بأن تخالف حكومة دمشق بكل شيء، فهنا يباح الاحتفال بذكرى الشهداء، وهناك يمنع وهنا تمثل الروايات الأدبية للنساء، وهناك تمنع، ولكن «دولة الوالي» الذي يمنع تمثيل الروايات الأدبية للنساء يبيح في الوقت نفسه تمثيل روايات الخلاعة من قبل جوقة كشكش رغم ما فيها من مظاهر يخجل من روايتها، فما السر إذاً في إباحة الخلاعة ومنع الأدب؟» (٣٧).

وما قاله في بهيج الخطيب رئيس شرطة دمشق حين أطلق النار على المتظاهرين بدمشق عام ١٩٣١:

«مدير الشرطة! هذا المخلوق الذي لو أنصف القدر وأعطاه ما يستحقه من المكانة والجاه لما جعله أكثر من مختار رابع في قريته شْحيم أو مكاري متواضع يحمل الزيت على حماره الموروث عن آبائه وينادي في أزقة دمشق الضيقة حلو يا زيت..» (٣٨).

السخرية التي استهوت نجيب الريس كسلاح في وجه الخصوم، كانت أيضاً إحدى سمات شخصيته المحبة للمرح واللهو والتي كانت تظهر في جلسات الأصدقاء وفي مقالات تحدث فيها عن زملائه وأصدقائه المقربين، وغالبيتها نشرت في مجلة (الصياد) كشف عن وجه آخر يتوارى خلف مظهر المناضل العنيد، ويتفق رفاقه على أن «المظهر الجاف الذي كان يظهر به أمام بعض الناس يخفي تحته قلباً مملوءاً بالحب والحنان والرحمة وشعوراً يتدفق بالإخلاص والإلهام والأمانة» وأنه لو لم يكن

كذلك لما استطاع أن «يهز بمقالاته النفوس». وتكتمل صورة الثائر الساخر عندما نقرأ مقالته: «في أمستردام: كيف عثرنا على الجسر ولم نعثر على الملكة» حول رحلته مع وفد صحافي إلى هولندا عام ١٩٥١، روى فيها مفارقات مضحكة بطلها صديقه الصحافي سعيد تلاوي فيقول:

«بدأت رحلتنا بحادثة طريفة من حوادث صديقنا وزميلنا ورفيقنا في هولندا الأستاذ سعيد التلاوي.. وقد صمم على أن يلتقط المصور له صورة بين مضيفات الطائرة.. ورفضت المضيفات أول الأمر أن يلتقط لهن صورة مع أبشع خلق الله.. ولكن مندوب شركة (ك. ل. م) تدخل في الأمر واقنع المضيفات بأن التضحية ضرورية في مثل هذه الحالات، وأن الصورة يجب أن تلتقط من باب الترفيه على الأقل!.. منذ هذه الحادثة أصبح سعيد التلاوي موضع عناية المضيفات وترفيههن!... هكذا كانت رحلتنا ممتعة في البدء.. أفخم طائرة، وأحسن مقاعد، وأجمل مضيفات وألطف رفاق! لكن ما أن وصلنا إلى أمستردام حتى بدأت المتاعب، وأكثرها بسبب ذكاء سعيد التلاوي ولغته الفرنسية العالية! فقد حدث أن عينّا مكاناً يقع فيه مكتب شركة (ك.ل. م) لنعود إليه بعد طوافنا في أمستردام، وهذا المكان يقع على النهر وبقربه جسر.. فلما انتهينا من طوافنا وعدنا إلى المكان وجدنا الجسر ولم نجد المكتب.. وعبثاً حاولنا البحث والعثور عليه، فسأل سعيد أحد المارة بفرنسيته الركيكة: أين مكتب «ك.ل.م» فقال الرجل لا أدري! وعاد سعيد ليقول: لقد تركناه هناك عند الجسر! ابتسم الرجل وقال: أي جسر إن في أمستردام أربعمائة جسر مثل هذا، فأيها تعني؟!

ولما قلت لسعيد التلاوي: لماذا ورطتنا وشردت عن المكان الذي عينته على الجسر؟ أجابني: لا تغضب يا أستاذ فأنت لا تعرف هولندا مثلي!!»[٣٩].

صديق خطر

نجيب الريس الذي قلما نجا أحد من شباكه سواء بالسخرية هجوماً أو بالمزاح تحبباً، اصطادته أكثر من مرة شبكة مجلة (الصياد). وأثبت سعيد فريحة أنه التلميذ النجيب لنجيب الريس في

التهكم والمرح، ولعل من أبلغ ما كتبه فريحة عنه: «نجيب الريس من الكتّاب الذين يكرههم خصومهم ويحترمونهم، فهو يهاجم الأخطاء أينما كانت، ولذلك قيل عنه أنه صديق خطر. فهو من أهل اللطف والظرف والكياسة، وإذا كان يبدو مع بعض الناس خشناً قاسياً، يصادق بإخلاص ويعادي بإخلاص ويكره بإخلاص أيضاً. ولا يعرف التصنع في تحية يلقيها عليك، أو في سلام يردّه إليك. ومن أجل ذلك أحببناه واحترمناه، وفضّلنا عبسته على ابتسامة سواه»[٤٠].

الهوامش

(١): مجلة (الصياد) بيروت ١/ ١/ ١٩٥٢.

(٢): إعلانات نشرت في أعداد عام ١٩٢٩.

(٣): (القبس) / ٨/ ٨/ ١٩٣٤.

(٤): أديب نصور ـ من مقال كتب في الذكرى الأولى لوفاة نجيب الريس، (القبس) شباط ١٩٣٥.

(٥): وجيه بيضون – من مقال كتب في الذكرى الأولى لوفاة نجيب الريس.

(٦): «لهو الأيام»، (مذكرات أحمد الجندي)، إصدار دار رياض نجيب الريس، ١٩٩١.

(٧): سعيد فريحة، مجلة (الصياد) ٢٦ / ٤/ ١٩٤٥.

(٨) (٩): مجلة (الصياد) ٢٢/ ١/ ١٩٤٨.

(١٠): فؤاد الشايب، مقال في الذكرى الثالثة لوفاة نجيب الريس، (القبس)، عدد خاص ١٣/ شباط/ ١٩٥٥.

(١١): مقال منير العجلاني في رثاء نجيب الريس، (القبس) شباط ١٩٥٢.

(١٢): فؤاد الشايب، من مقال كتب في الذكرى الثالثة لرحيل نجيب الريس، (القبس) عدد خاص ١٣ شباط ١٩٥٥.

(١٣): «لهو الأيام» (مذكرات أحمد الجندي)، إصدار دار رياض نجيب الريس، ١٩٩١.

(١٤): عدنان الملوحي، من مقال في الذكرى الأولى لوفاة نجيب الريس، (القبس) شّباط ١٩٥٣.

(١٥): نعمان حرب، مجلة (الثقافة) السورية، عدد خاص عن نجيب الريس، عام ١٩٨٨.

(١٦): رسالة من غسان تويني في سجنه الى نجيب الريس شباط عام ١٩٥١ رداً على مقالة كتبها دفاعاً عنه.

(١٧): عبد الرحمن ابو قوس، (القبس)، ١٩٥٢.

(١٨): (القبس) ٣/ ايلول / ١٩٣٠.

(١٩): حسن الأمين، جريدة (النهار)، بيروت ١٩ / ٨/ ١٩٩٣.

(٢٠): مجلة (الصياد) بيروت ٢٦/ ١٢/ ١٩٤٤.

(٢١): (الرابطة الأدبية) أول جماعة أدبية نهضوية في دمشق تأسست في ٤/ ٣/ ١٩٢١، وضمت أدباء سوريين ولبنانيين وفلسطينيين منهم: محمد الشريقي وإيبغانيوس زائد وحيدر مردم بك وخليل مردم بك وسعيد الجندي وحليم دموس وأحمد شاكر الكرمي وقبلان الرياشي وعبدالله نجار وجورج ريس ونسيب شهاب وعز الدين علم الدين، وسيحون لويس وميشيل سعد وفخري الباروي وفيليب سعد وراشد البيلاني وشفيق جبري وماري عجمي وحبيب كحالة ويوسف حيدر. وأصدرت الرابطة مجلة باسم (الرابطة الأدبية).

(٢٢): للاطلاع على النص الكامل لمحاضرة نجيب الريس «أماتوه خنقاً فقضى شهيد البحور» مراجعة كتاب (القبس المضيء نجيب الريس ١٨٩٨ ـ١٩٥٢)، اصدار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٨.

في هذه المحاضرة طالب بتحرير الشعر العربي من البحور بعدما فقد حرمته وصار مبتذلاً، ذليل الجانب، بسبب جناية الخليل بن أحمد الفراهيدي وأصحابه من الذين دفنوا الشعر في ستة عشر بحراً، فأماتوه خنقاً، فقضى شهيد البحور.

(٢٣): وضمت لجنة النقد في الرابطة الشماس ابيفانيوس زائد ومحمد الشريقي وأحمد شاكر الكرمي.

(٤) (٥) (٨) (٩) (١٠)(١١) (١٤) (١٥) (١٧) (١٨) (١٩)(٢٠): جميع المقالات أعيد نشرها في الجزء العاشر من (نجيب الريس الأعمال المختارة) إصدار رياض الريس للكتب والنشر لندن، بيروت ١٩٩٤.

وفي كتاب(القبس المضيء نجيب الريس ١٨٩٨ ـ١٩٥٢)، اصدار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٨.

(٢٤):نجيب الريس، (القبس) ١٠ / ٢ / ١٩٣٣ / كتاب (نضال)، طبعة أولى مطبعة القبس دمشق شباط ١٩٣٤.

(٢٥): «لهو الأيام» (مذكرات أحمد الجندي)، إصدار دار رياض نجيب الريس، ١٩٩١.

(٢٦): (القبس) ٩/ ٩/ ١٩٣٨.

(٢٧): (القبس) ١٦/ ١٢/ ١٩٣٨.

(٢٨): (القبس) ١١/ ٣/ ١٩٣٨.

(٢٩): (القبس) ٢/ ١/ ١٩٣٥.

(٣٠): (القبس) ١٢ / ٥/ ١٩٢٩.

(٣١): (القبس) ١٤ / ٥ / ١٩٢٩.

(٣٢): (القبس) ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٣.

(٣٣): (آخر الخوارج أشياء من سيرة صحافية)، رياض نجيب الريس، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٥.

(٣٤): القبس ٤/ ١١ / ١٩٢٩.

(٣٥): جريدة (الأيام) ٨/ ٧/ ١٩٣٥، من مقال كتبه أحمد صافي النجفي بمناسبة صدور كتاب نجيب الريس «نضال».

(٣٦): (القبس) ١٤ / ٥/ ١٩٢٩.

(٣٧): (القبس) ٢٧ / ٥/ ١٩٢٩.

(٣٨): (القبس) ٢٤/ ١٢ / ١٩٣١.

(٣٩): مجلة (الصياد) بيروت ـ ٧ / ٦ / ١٩٥١.

(٤٠): مجلة (الصياد) بيروت ـ ٣ / ٨ / ١٩٤٤.

المؤلفة

كاتبة صحفية سورية.

درست الصحافة في جامعة دمشق.

بدأت بالعمل الصحفي عام ١٩٩٥، ونشرت وعملت في العديد من الصحف والمجلات السورية والعربية.

من أسرة مجلة (النقاد) اللبنانية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤.

مراسلة وكاتبة زاوية يومية في جريدة (الكفاح العربي) اليومية اللبنانية منذ ٢٠٠٢، ثم كاتبة مقال أسبوعي في (الكفاح العربي) الأسبوعية لغاية عام ٢٠١١.

مراسلة جريدة الشرق الأوسط.

صدر لها:

- مجموعة شعرية بعنوان «**رمان**» عن الكوكب ـ رياض الريس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠٠٨.
- مجموعة شعرية بعنوان «**هكذا أحبه**» عن الكوكب ـ رياض الريس للكتب والنشر ـ بيروت ٢٠١٠.
- كتاب بعنوان «**زقاقيات دمشقية**» عن رياض الريس للكتب والنشر- بيروت ٢٠١١.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

خ

ز

س

ش

ص

ط

ي

فهرس الأماكن

ح

خ

ق

ك

ل

قائمة شكري القوتلي

نواب مدينة دمشق

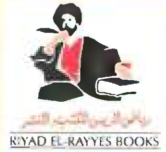
السادة :

- شكري القوتلي
- لطفي الحفار
- جميل مردم بك
- نصوحي البخاري
- خالد العظم
- صبري العسلي
- نسيب البكري
- عفيف الصلح

السادة :

- عبد الحميد الطباع
- سعيد الغزي
- نجيب الريس
- احمد الشراباتي
- فارس الخوري الاقليات غير الممثلة
- جورج صحناوي الروم الكاثوليك
- نعيم الانطاكي الروم الارثوذكس
- نزاريت يعقوبيان الارمن لارثوذكس

ملاحظة : على الناخبين انتخاب هذه القائمة بدون زيادة او نقصان في العدد وان لا يبدلوا القائمة لا تحمل هذا التوقيع.




ISBN 978-9953-21-598-3